



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

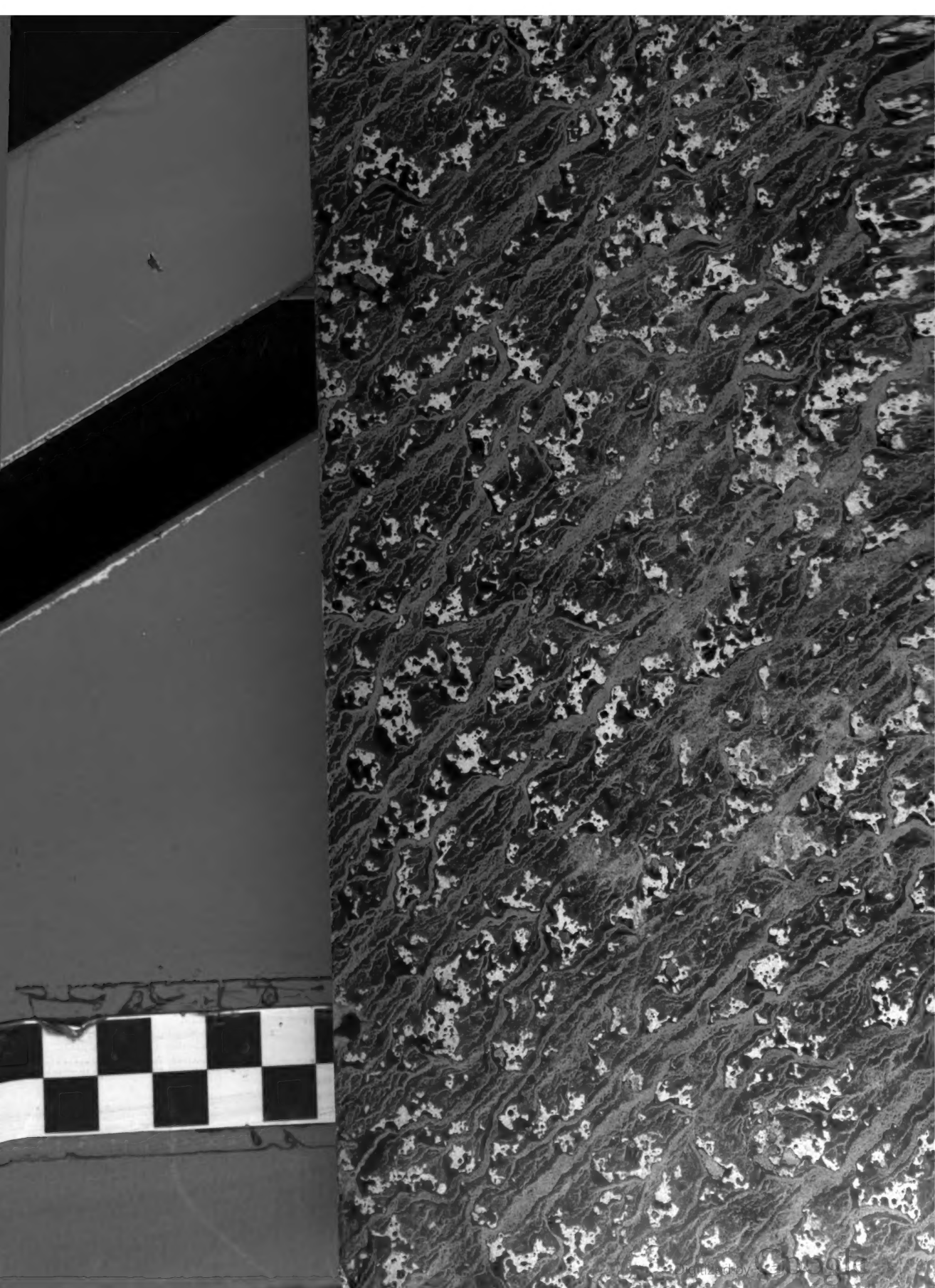
Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

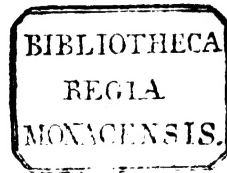
About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>









THEOLOGIA MORALIS
UNIVERSA
CL. P. PAULI ANTOINE
ARABICE REDDITA
ET SANCTISSIMO DOMINO NOSTRO
PIO PAPA SEXTO
DICATA

A P. IOSEPHO HAGELUNIO

MONACHO GRAECO-MELCHITA ORD. S. BASILII MAGNI CONG. S. IOANNIS
DE SOAIRO COLLEGII GRAECORUM URBIS QUONDAM ALUMNO
ABBATE S. MARIAE IN DOMNICA ET SAC. CONGREG.
DE PROPAGANDA FIDE INTERPRETE

T O M U S II.



R O M A E

TYPIS SACRAE CONGREGATIONIS DE PROPAGANDA FIDE

CLIO CC XCV.

اللاهوت الادبي بأسره
المؤلف

من الأب الفاضل بولس انطوين
قد تفسر عربياً
ولسيدنا الكلي القداسه
بيوس البابا السادس

تقدم

من الأب يوسف عجلوني
الراهب الرومي الملكي الباسيلي من مجمع مارى يوحنا الشوير
تلميذ مدرسة الروم فى روميه العظمى
وريس كنيسة مريم العذرا سيدة السفينه
وترجمان مجمع انتشار الايمان المقدس
مجلد ثانى



فى روميه

فى مطبعة مجمع انتشار الايمان المقدس

سنة ١٩٤٥

Handwritten text, mostly illegible due to extreme fading and noise. The text appears to be organized into several paragraphs, with some lines being more distinct than others. The handwriting is cursive and somewhat slanted.

فهرس المجلد الثانى وفيه اربع مقالات

المقالة الخامسة

فى الفضائل الالهيه

٢	الجزء الاول فى الايمان
٢	الفصل الاول فى جوهر الايمان وضرورته
١٣	الفصل الثانى فى الفعل الطاهر الذى هو الاعتراف بالايمان
٣٠	الفصل الثالث فى الخطايا المضادة الايمان
٣٧	الجزء الثانى فى الرجا
٥٩	الجزء الثالث فى المحبه
٥٩	الفصل الاول فى جوهر المحبه
٥٥	الفصل الثانى فى وصية المحبه
٥٥	الراس الاول فى وصية المحبه نحو الله
٧٥	الراس الثانى فى وصية المحبه نحو القريب
٨٢	الفصل الثالث فى نظام المحبه
٩٢	الفصل الرابع فى الحسنه
١٠٩	الفصل الخامس فى النصح الاخوى
١١٩	الفصل السادس فى الخطايا التى تضاد المحبه بالخصوص
١١٧	الراس الاول فى البغضه لله وللقريب
	الراس الثانى فى المنافرة والمنازعه والانشقاق والمقاتله
١٢٢	والحيانه
١٢٩	الراس الثالث فى الحرب
١٣٣	باب فى الشك

❖ VI ❖

المقالة السادسة

في فضيلة الديانة

الفصل الاول في السجود والصلوة وبالحصص عى

٢٣٨

الكتب القانونية

٢٣٨

الفصل الرابع في حفظ الاعياد

٢٨٩

الفصل الثالث في النذر

٢٢٨

الفصل الرابع في القسم

٢٥٢

الفصل الخامس في الرذائل والخطايا المضادة الديانة

٢٥٢

الجزء الاول في التحفظات الباطلة وانواعها

٢٩٩

الجزء الثانى في الكفر

٢٧٨

الفصل الرابع في السيمونية

المقالة السابعة

٢٣٧

في الفضائل الادبيه والرذائل التى تضادها

٢٣٨

الفصل الاول في الفطنة وفي الرذائل التى تضادها

الفصل الثانى في الشجاعة والفضائل التى تلازمها وعن

٢٤٥

الرذائل التى تضادها

٢٤٥

الفصل الثالث في الفضائل التى تلازمها

٢٥٧

ارشاد في الصيامات الكنائسية

ارشاد للمرسلين عن طقوس الكنيسة الشرقية فيما يخص

٢٧٩

الصوم

الفصل

❖ VII ❖

٣٨٥

الفصل الرابع في الفضائل الملازمة للعدل المقالة الثامنة

في الزامات خصوصية لبعض درجات ووظائف

٣٩٢

الفصل الاول في الزامات الكليركيين

٤٢٤

الفصل الثاني عن حال الرهبان والزاماتهم

٤٨٤

الفصل الثالث في الزامات المزوجين

الفصل الرابع في ماذا يلزم الوالدين والاولاد وباقي

٥١٧

الروسا والمروسين بعضهم لبعض

٥٣٠

الفصل الخامس في الزامات القضاة والمتشرعين

٥٣٠

الجزء الاول في فيما يخص القاضي

٥٤٢

الجزء الثاني عن المشتكى

٥٤٧

الجزء الثالث عن الشهود

٥٥٥

الجزء الرابع عن المذنب

٥٤٥

الجزء الخامس في ما يلزم المحامي

الجزء السادس في الزامات المبلغ . والكاتب . والمسجل .

٩٤٤

والوكيل . واليسقي

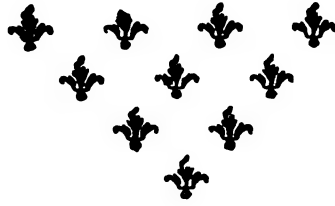
٥٧٢

الفصل السادس في الزامات القواد . والجنود

الفصل السابع في الزامات الاطبا والصيدلانيين اى

٥٧٢

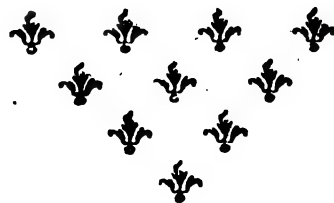
مركبى الادوية والجراحيين

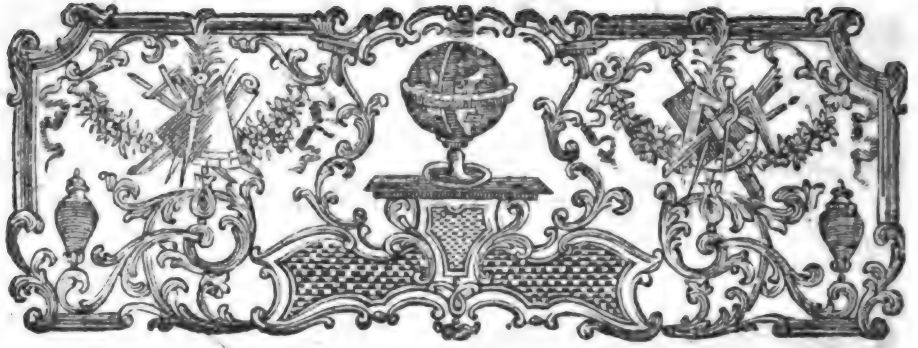


EX AEGYPTO VOCAVI FILIUM MEUM



من مصر دعوت ابني





* المقالة الخامسة *

في الفضائل الالهية

اعلم ان الفضيلة تُحد على وجه العموم . بانها ملكة
تعرض . وتنهض الى العمل باستقامة . وتكمل وتعد
الموضوع . الذي تلامسه . ومن ثم قال القديس اغستينوس في الفصل
الحادى والثلاثين من الكتاب الثالث والثمانين هـ ان الفضيلة
هى ملكة روحية تناسب حال الطبيعة ومعقولها هـ ثم ان الفضائل
تقسم اولاً الى عقلية . وهى التى تميل العقل . وتصيره قادراً على
الفعل حقاً . والى فضائل ارادية . وهى التى تعطف الارادة وتصيرها
كافية لان تفعل صلاحاً ثانياً الى الهية . وادبية . فالفضائل الالهية
التي نروم الان التكلم عنها . فهى التى موضوعها المادى ذاتياً . او
ابتدائياً . فهو الله . وبعض كلاته فهى موضوعها الصورى . او السبب
الخصوصى . وهن ثلث اى الايمان . والرجاء . والمحبة . اما عن الفضائل
الادبية . فسوف نتكلم فى محله . ثم ان افعال الفضائل . فالبعض
منها

منها اختيارية . والبعض مأمورة . ففعل الفضيلة الاختيارى . هو الصادر عنها ذاتياً . والمأمور هو ما ينسب الى احدى الفضائل . ولكنه يصدر عن حركة . او امر فضيلة اخرى . ويتخذ منها كواسطة لادراك غايتها المقصودة *

الجزء الاول فى الايمان وفيه ستة فصول

* الفصل الاول *

فى جوهر الايمان وضرورته

* السؤال الاول فى ماهو الايمان *

* اجيب ان الايمان الحالى . هو اعتقاد فايق الطبيعة . وكلى الثبات اعطى للشيء المعلنه من الله . لاجل شهادة صدق معلنها . ومن ثم فموضوعه المادى . هو كل شئ معلن من الله . اما الصورى . فهو شهادة الله المعلن . لانه من المستحيل انه تعالى ينغش او يغش . لان شهادته فى اعلاناته جل جلاله . فهى عظيمة فى الغاية . بل هى ذات الصدق نفسه * اولاً لانها مجموع الحكمة الغير المتناهية . التى بها يعرف الله بغاية الكمال ساير الاشياء كما هى . ولهذا لا يمكنه ان يغلط * ثانياً لاجل صلاحه الغير المدرك . الذى به يريد ان يعلن الاشياء كمعرفته اياها . ولهذا لا يمكنه ان ينغش . ومن ثم فان الايمان الالهى ينفى كل شك وخوف . اقله اختيارياً . فالإيمان الممثلة . هو ملكة مفاضة بذاتها تصدر افعال الايمان باسعاف النعمة . او انه ملكة مفاضة بذاتها تعد لاصدار افعال الايمان بثبات *

* اعلم ان انوشانسيوس الحادى عشر قد حرم هذه المقولة هـ ان اعتقاد

اعتقاد الايمان الفائق الطبيعة . والمفيد للخلاص . يقوم في امكانية معرفة الاعلان فقط . بل ومع الخوف . الذي به يخاف الواحد . بان الله لم يكن قد تكلم ه فهذه المقولة هي الحادية والعشرون من المقولات المحرومة من هذا الخبر ولكي يتضح جلياً مايقوله المصنف فيجب ان نورد هذه المقولات التي تتبعها ه المقولة ٢١ * ان الارادة لا يمكنها ان تصير اعتقاد الايمان اكثر ثباتاً في ذاته . ه ما يقتضى ذلك ثقل الاسباب الموجبة الاعتقاد ه المقولة العشرينية * ان الواحد يقدر ان يرفض بفطنة الاعتقاد الفائق الطبيعة . الذي كان يمتلكه ه المقولة ٣٣ * ان الايمان الماخوذ بالفساحة من شهادة الخلاق . او من سبب نظير ذلك . فهو كاف للتبرير ه

* السؤال الثاني في أى فعل من الايمان هو ضرورى ضرورة الوسطة *
 * اعلم ان الضرورى ضرورة الوسطة للخلاص . فهو الذى بدونه لا يمكن نوال الخلاص ولو ان اهماله كان معذوراً . اما الضرورى ضرورة الوصية . فهو ما كان مأموراً . وبدونه لا يمكن نوال الخلاص . ان اُهمّل بذنب ما لم يُغفر اهماله بواسطة التوبة . والضرورى على هذه الحالة . فاهماله المعذور لا يمنع الخلاص . وكل ما هو ضرورى ضرورة الوسطة فهو ضرورى ضرورة الامر ايضاً . ان كان فى استطاعتنا . لان الوصية التى نأمرنا بان نهتم فى خلاصنا . هى عينها تلزمنا ان نحصل وسائط ضرورية للخلاص . لان ملكة الايمان . والرجاء . والمحبة . فهى ضرورية ضرورة الوسطة للجميع . وللاطفال ايضاً . كقول المجمع التريدينى ه
 فى ص ٧ * من الجلسة ٤ * اذ لا احد يتبرر ابداً . بدون فيضان ملكة الايمان .

الايمان والرجاء والمحبة. ولكن لا يوجد فعل فضيلة ضرورى البتة لخلاص
الاطفال . لانهم ليسوا بقابلين ذلك . ومع هذا فهم يخلصون *
اعلم ثانياً ان الايمان فى الشئ اما انه يكون صريحاً اى مفصلاً فى
ذاته، وبمعرفته، الخصوصية اما مستترا اى ليس مفصلاً فى ذاته، بل
مضمراً ومقتضماً فى اخر كمن يؤمن بكلمة تؤمن به الكنيسة فانه
يؤمن باسرار الايمان مضمراً *

* اجيب اولاً انه ضرورى لكل ذى تمييز ضرورة الواسطة . ان
يعتقد صريحاً بفعل فايق الطبيعة. ان الله موجود ومعتنى فى خلاص
البشر . ومثيب الصديقين حياة ابدية. يتضح ذلك جلياً من قول
الرسول ه فخلتوا من الايمان غير ممكن ان يسترضى الله. لان المقبل
الى الله يجب عليه ان يصدق انه موجود . ويعطى المجازاة لمبتغية ه
عبرانيين ١١ * ومن المجمع التريدينتينى فى ص ٧ * من الجلسة ٢ *
وبدون الايمان لا يصير التبشير لاحد ابداً. لان الله لا يشا خلاص ذوى
التمييز بدون اجتهادهم للخصوصى . ولا يمكنهم ان يحصلوا على
الخلاص بدون ايمان مثل هذا . ومن ثم فانوشانسىوس الحادى عشر
قد حرم هذه المقولة ه انه امر واضح هو انه ليس ضروريا ضرورة الواسطة.
الا الايمان باله واحد . لا الايمان الصريح بانه المجازى ه فيطلب
اذا ايماناً صريحاً فايق الطبيعة. بان الله مجاز بحياة ابدية فى السما حسبما
اعلن ووعد . وهى اجرة فايق الطبيعة *

* اجيب ثانياً انه الان بعد انتشار الانجيل هو ضرورى لكل
ذى تمييز ضرورة الواسطة . الايمان الصريح بالتجسد نظراً الى
اللاهوت

في الفضائل الالهية

اللاهوت والناسوت والام وموت وقيامه مخلصنا يسوع المسيح. اثبت
ذلك من انجيل يوحنا ١٧ * هذه هي حياة الابد. اى طريقة اكتسابها
ان يعرفوك وحدك اله حق . والذي ارسلته يسوع المسيح
ومن الرسول غلاطيه ٣ * انه لن يتزكى الانسان من اعمال
الشريعة الا بالامانة بيسوع المسيح . ونحن امنا بيسوع المسيح لكي
نتزكى . بامانة المسيح . حيث الرسول يتكلم عن الامانة بيسوع
المسيح حسب امانته وكرزه وتعليمه للمؤمنين. والحال ان هذا الايمان
هو ايمان صريح بالمسيح انه اله حق وانسان حق وانه تالم ومات
وقام لاجل خلاص البشر . وهذا يفسره ايمان المسيح على نوع
خصوصي . لانه يفهم بايمان المسيح اكثرهما يفهم بالايمان ان الله
هو مجاز ومعتنى بخلاص البشر . الذي هو ايمان مضمرب بالمسيح . كما
تعلم الابا القديسون . اثبت ثانياً من المجمع التريدنتيني في الفصل
السادس من الجلسة السادسة حيث يشرح الاشياء اللازمة للايمان بها
للتبرير قايلًا : انهم ينعطفون الى الله اختيارياً معتقدين بان الاشياء
المعلنة والموعود بها الهياً هي حقيقة . وبالحصوص ان الخاطي
يتزكى من الله بواسطة النعمة بالفداء الذي هو في يسوع المسيح
ثالثاً من القديس اغستينوس في الفصل السابع من كتابه عن
النعمة : لا خلاص من الهلاك للقائلين انهم لم يسمعوا بانجيل
المسيح ثم اردف قايلًا : ان كل الذين نجوا من الهلاك بواسطة
فيضان هذه النعمة الالهية فلاريب انه قد تسهل لهم سماع الانجيل
واذ سمعوا امنوا . رابعاً لان البشر يلتزمون بمعرفة طريق الخلاص
حسب

حسب الحال الموجودين فيه ، والحال ان المسيح هو طريق خلاصنا . كما يشهد هو نفسه ٥ انا هو طريق الحق والحياة ٥ يوحنا ١٣ * ومن المستحيل ان الله يشاء . بان الايمان الصريح بالمسيح . الذى مات لأجل مجده تعالى . ولسبب خلاصنا . واقتداينا . وقد كرز به جهراً فى كل مكان . بالآ يكون أكثر ضرورةً من باقى الاشياء . التى لايتعلق بها خلاصنا . سيما لان هذا يؤل الى مجد المسيح نفسه *

* اجيب ثالثاً ان الايمان الصريح بالثالوث القدوس هو الان ضرورى ايضاً * أولاً لأنه اول موضوع لايماننا . واساس خلاصنا . ومن ثم فان المعمودية . التى هى سر الايمان . يلزم منحها باسم الاب . والابن والروح القدس كقوله تعالى ٥ تلمذوا كل الامم وعمدوهم باسم الاب . والابن . والروح القدس ٥ متى ٢٨ * والحال ان الشئ الذى هو اساس الخلاص . يجب ان يعرف بذاته صريحاً *

* ثانياً لان الايمان الصريح بالتجسد الالهى . لا يمكن صيرورته بدون الايمان الصريح بالثالوث القدوس . لأنه كقول القديس توما فى الفصل الثامن من البحث الثانى ٥ أنه يحتوى فى سر التجسد . ان ابن الله تجسد . وبنعمة الروح القدس جدد العالم . وحبل به من الروح القدس ٥ ثالثاً من قانون ماراثانا سيوس المثبت والمستعمل من الكنيسة كلها . حيث يُقال ٥ هذا هو الايمان الكتوليكي . ان نكرم الها واحداً فى تثليث . وتثليثاً فى توحيد . بل وضرورى ايضاً للخلاص الابدى . ان نعتقد مصدقين بتجسد ربنا يسوع المسيح . فهذا هو الايمان الكتوليكي . الذى ان لم يعتقد به الواحد بايمان ثابت . مصدقاً .

في الفضائل الالهية

مصدقاً. فلا يمكنه أن يخطئ. ولهذا فان انوشانسيوس الحادى عشر قد حرم هذه المقولة. وهى الرابعة والستين. ان الانسان يكون قابل الخلل. ولو انه جهل اسرار الامانة. او لاجل كسله المذموم. جهل سر الثالوث القدوس. وتجسد ربنا يسوع المسيح *

* اجيب رابعاً انه ضرورى ضرورة الواسطة لذوى التمييز. بان يؤمنوا بالعموم. ان كل الاشياء المعلنه من الله. اولاً انه وعد بها. او بواسطة الكنيسة امر بان يعتقد بها. هى حقيقة. ويلتزموا ان يؤمنوا مضمراً بكل اسرار الامانة. ويتضح ذلك من المجمع التريدينى فى الفصل الخامس من الجلسة السادسة كما سبق. وهذا ما تقتضيه شهادة الله المعلن. ان نعتقد اقله بالعموم فى كل الاشياء التى اعلنها *

* السؤال الثالث فى ما هى الاشياء المأمور الايمان بها صريحاً *

* اجيب اولاً انه يوجد امرٌ خصوصى بالايمان يتأكد ذلك من قوله تعالى آمنوا بالانجيل. مرقس ١ * وفى الفصل الاخير منه. اكرزوا بالانجيل. من لا يؤمن يُدان. ثانياً لان انوشانسيوس الحادى عشر قد حرم هذه المقولة. ان الايمان لا يقع تحت وصية خصوصية. وحسب ذاته. وهذا الامر يلزم بالايمان والاعتراف ومعرفة الاشياء الواجب الايمان بها. وينفى كل كفر باطنى. وظاهرى. وجهل ما يجب تصديقه *

* اجيب ثانياً مع جمهور المعلمين. بان كل بالغى سن التمييز يلتزمون تحت الخطأ المميت لاجل ثقل المادة. ان يؤمنوا صريحاً ويعرفوا ويتعلموا اولاً اسرار التثليث. وسر التجسد. لان كل ما هو ضرورى

المقالة الخامسة

ضروري ضرورة الواسطة . فهو ضروري لبالغي السن ضرورة الوصية ايضا . ان كان ذلك في مكنتهم . لان كلاً يلتزم ان يتمسك بكل الوسائط الضرورية للخلاص . لانه ملزوم من قبل الوصية الالهية والمحبة الخصوصية ان يعتنى بخلصه . لان هذه الاسرار هي اول موضوع للايمان . فان التزموا بالايمان الصريح في موضوعات ما فتكون هذه بالخصوص . * ثانياً يلتزمون بكل اجزاء قانون الايمان . اقله نظراً الى الجوهر . والمعنى . حتى متى سئلوا . فيجاوبون عن كل جزء بمفرده . يتأكد ذلك من انجيل مرقس . كما سبق . ومن قوانين الكنيسة . ومن التعليم الروماني . ومن عادة الكنيسة . التي تطلب دايمًا من المؤمنين . معرفة قانون الايمان . ولا تسمح بان يُعبد أحد . بدون معرفة ذلك . لان وصية الايمان تلزم بذاتها بمعرفة . واعتقاد اقله المبادئ الاولى . او اسرار الديانة المسيحية . وهذا ما يقتضيه حال الانسان المسيحي . واعترافه . الملتزم ان يعرف اسرار المسيح . وتعليمه اقله نظراً الى المبادئ الجوهرية . التي لكي يعرفوها الجميع . ويؤمنوا بها . فقد رتبها الرسل القديسون بالهام الهي * ثالثاً يلتزمون بمعرفة الاسرار . اقله الملزومون والموثرين ان يقبلوها وفاعليتها . والاستعدادات الضرورية لاقتبالها بفائدة واجبة . لانهم بدن هذه المعرفة لا يمكنهم اقبالها بعبادة واستحقاق . وكذلك يلتزمون بان يحضروا القداس بعبادة واحترام * رابعاً يلتزمون ان يعرفوا كل وصايا الله . ووصايا الكنيسة . وكل ما يلزم لمقامهم . ودرجتهم . ووظيفتهم . لان كل وصية تامر بمعرفة ذاتها . اذ بدونها لا يمكن ان تحفظ .

في الفضائل الالهية

4

يُحفظ. ومن يامر بغاية، فيأمر بالوسائط الضرورية لتلك الغاية عينها. بل انه كقول ديلوكو. ان معرفة وصايا الله. والايان بها. فهما ضروريان. لاجل وصية باقى الفضائل. بل لاجل فضيلة الايمان عينها. بما انها حقايق مُعلنة من الله. لكى الجميع يؤمنون بها ويستعملونها. لان الله متى امر بشئ * وقدمه. واعلنه بالعموم لكى يُحفظ من جميع عبده. ففضيلة الايمان ذاتها تلزم بتصديق الامر وضعيا. ولا يمكن اهماله بدون احتقار عظيم لشهادته عز شانه * خامسا الصلوة الربانية. لانه يوجد امر بالصلوة. وهذه الصلوة فهي معينة من السيد المسيح اذ قال هكذا صلوا متى * والكنيسة تتلوها فى القديس قايلة * لاننا قد نصحنا من الوصية الخلاصية فنتجاسر قايلين. ابانا الذى الح. وهذه الصلوة تتضمن كلما يجب ان يطلب من الله. ولاجل وصية الكنيسة. والعادة التى لها قوة الشريعة. يلتزم الجميع ان يعرفوا غيبا قانون ايمان الرسل. والعشرة الوصايا الالهية. والصلوة الربانية. بلغة يفهمونها. ونوع اشارة الصليب. ويلتزمون ان يفهموا معنى هذه جميعها. اذ يلتزمون بمعرفتها ليؤمنوا بامور الديانة. ويحفظوا الوصايا. ومثل ذلك قل عن سلام الملك. لاجل عادة الكنيسة. المهمة ومعتنية بان يُقال. ولاجل عادة ساير المؤمنين. لان من تهاون فى ان يتعلمه. فيوبخه الجميع. وهذه جميعها يجب ان تتعلمها الاولاد حسب مكنتهم. مع ما يبلغوا سن التمييز. لانهم يلتزمون حينئذ بان يقوموا بحياتهم نحو الغاية الاخيرة. ويدرزوا افعال الايمان. والرجا. والمحبة. وان يحفظوا الوصايا.

B

Tom.II.

الوصايا . وما اشبهها . ومن ثم فيلتزمون الابا بان يعلموا اولادهم هذه جميعها . اما بذاتهم . اما باخرين . ولهذا فيعطى خطأ هميئاً *
 أولاً كل من يجهلها بذنب . او انه تكاسل في ان يتعلمها * ثانياً الابا والروسا . الذين لا يعتنون بان يتعلمها اولادهم . وعبيدهم .
 ومروسيهم * ثالثاً الخوارنة . الذين لا يمتهدون في ان يتعلمها رعاياهم *
 اعلم انه يجب على الخوارنة . ومعلمى الاعتراف . والواعظين . ان يكونوا عارفين جيداً اسرار الايمان . وكل الوصايا ايضاً . لكي يفسروها للغير .
 ليكنهم ان يفهموا . ويلخصوا الصعوبات . اقله العمومية . والالم امكنهم ان يدبروا الغير باستقامة . يتأكد ذلك من ملاحيا النبي
 * ان شفتاء الكاهن تحفظان للحكمة . وتطلب الشريعة من فيه . لانه ملك رب الجنود هو . اما الاساقفة . فيجب ان يكونوا اكثر معرفة .
 واعظم خبرة . اذ يلتزمون من ذات درجتهم . بان يفسروا الايمان . ويحفظوه . ويملأوا محاورات الارائقة . وتشبكاتهم . لان الاسقف يجب ان يكون معلماً ه تيطوس : تيموتاوس * ٢

* السؤال الرابع في متى وصية الايمان تلزم باطنياً * اعلم ان الوصية لعلى نوعين . ايجابية . وسلبية . فالاجابية هي التى تامر بفعل وضعى بذاتها خاصة . فهذه تلزم دائماً . ولكن لافى كل زمان لانه كقول القديس توما فى الفصل الثانى . من البحث الثالث ه ان الوصايا الاجابية لا تلزم دائماً . وان الزمت دائماً . فتلزم نظراً الى المكان . والزمان . لاجل ظروف اخر واجبة ه والوصية السلبية . فهي التى تنهى عن فعل ما . وتلزم دائماً . وفى كل زمان . وكل وصية الهية

في الفضائل الالهية

الهيئة ايجابية تامر بفعل الفضيلة. فتحوى ضمنها الوصية السلبية
الناهية عن الخطية المناقضة. لانه من ايجاب الشئ ينتج بالاستتواء
سلب نقيضه *

* اجيب اولاً ان وصية الايمان الالهى لعلى نوعين * الواحدة
ايجابية. وهى التى تلزمنا ان نومن صريحاً احياناً ببعض حقايق معلنة.
ومضمراً فى باقى الحقايق. وان نتعلم امور الايمان * والاخرى سلبية.
وهى التى تلزمنا بالآخالف شيئاً معلناً من الله او نرتاب به. لان
مخالفة حقيقة واحدة. ولو كانت صغيرة. لكنها مقدمة. ومعلنة
منه تعالى. فالارتباب بها اختيارياً. فهو اهانة عظيمة له جللت
اسماؤه. كانه ممكن ان ينعش. او يغش فى امر ما. وان شهادته
ليست معصومة من الغلط فى كل شئ. ولو كان زهيداً *

* اجيب ثانياً ان وصية الايمان تلزم بذاتها باصدار فعل الايمان.
اولاً فى بدئ السن التمييز. حيث ان الامور تقسم لى يومن بها
بالكفاية. كانها معلنة من الله. لانه حينئذ لا يمكن ان يصير
اهمالاً او توقف لاعتقاد الايمان بدون اهانة عظيمة لشهادته تعالى.
لان الله لهذا السبب قد اعلن لنا بعض امور لى يومن بها. وهذا
الاعلان فهو مقدم لنا جلياً. حتى لانقدر ان ننكره. او نرتاب
به بفطنة. لان الاكرام الواجب لصدقه تعالى. الملزومين ان
نحترمه بعبادة عقلية فايقة. يقتضى اننا نومن حالاً ايماناً اكيداً.
بالاشياء المعلنة. التى لا يمكن ان ننكرها. او نهملها بدون حماقة
فظيعة. ولعمرى ان بالغى السن يلتزمون مع ما يمكنهم. بان يقدموا

لله العبادة النطقية الواجبة . وان يوجهوا ذواتهم . وكل ما لهم نحوه تعالى . كانه الغاية الاخيرة . ومن ثم فالايان الحالى . هو ضرورى ونظير ذلك قل عن الغير المومنين البالغين اشد هم . مع ما يقتضيه لهم الايمان الكتولىكى بالكفاية * ثانياً فى كل خطر يمكن الموت فيه . لانه حينئذ تقتضى الضرورة . باننا نلتجى الى الله . ونعبده بافعال الفضائل الالهية ٥ لان الله . كقول القديس اغستينوس . يُكرم جداً بفعل الايمان . والرجاء . والمحبة ٥ انكيريديون ٣٥ * وكما ان الصديق يجبى من الايمان كذلك يجب ان يموت . ثالثاً تلزم مراراً كثيرة فى مدة الحياة لان هذه الوصية العظيمة . لم توضع من الله لبعض الاحيان . بل لكل وقت . لانه تعالى يتجدد جداً بافعال الايمان . وبها تم حياة الصديق وتحفظ . كقول الرسول ٥ ان الصديق من الايمان يبنى ٥ غلاطية ٣ * ومن ثم فانوشانسيوس الحادى عشر قد حرم هذه المقولات iv * انه يكفى ابراز فعل الايمان مرة واحدة فى مدة الحياة ٥ وهذه ايضا ٤٥ * ان هذه الاسرار . اى سر التخلية . وسر التجسد . يكفى اعتقادها مرة واحدة فى مدة الحياة ٥ رابعاً فى وقت التجارب الشديدة المضادة الايمان . التى تستبين بانها لا تغلب . الا بفعل الايمان . الذى يناقضها . فما ان هذه الوصية تنفى كل شك . وارتياح نحو الحقايق المعلنة . فتأمر ايضا بالوسايط الضرورية لتجنبهما * خامساً متى التزم ان يعترف بالايمان خارجاً . اذ لا يكون الاعتراف بالايمان صادقاً . بدون الفعل الباطن . والا لحصل التلاعب بالايمان * سادساً متى سقط فى ارتقة . او شك اختيارى . لان فعل الايمان

في الفضائل الالهية

الايان الصريح الصوري فهو ضروري لتبرير من بلغ أشده . وكان
فاقدًا ملكة الايمان . ولاجل اصلاح الالهانة الواصلة للحقيقة الاولى .
وتلزم ايضا بالعرض . لسبب وصية اخرى . التي لكي تحفظ . فيكون
فعل الايمان ضروريًا * اولًا متى حدثت تجربة شديدة ضد إحدى
الفضائل . وتستبين انها لا تغلب . ألا بفعل الايمان لانه يلتزم بان
يستعمل الوسائط الضرورية لدفع الخطاء . كل مرة يلتزم بابرار افعال
الفضائل الاخر . مثلًا الرجاء . والمحبة والديانة . والندامة . ونظايرها .
لان افعال الفضائل الفارقة الطبيعة . تقتضى بالضرورة فعل
الايمان اقله مضمراً . او عقلياً * ثانيًا ان فعل الايمان هو ضروري
لتبرير الخاطئ البالغ أشده *

* فعل الايمان * ايها الرب الاله القادر على كل شيء . الغير المدرك
أنى او من ايمانًا ثابتًا . انك انت هو الاله الحق . الموحد بجوهر الطبيعة
والمثلث بالاقانيم . الاب . والابن . والروح القدس . مبدع ساير
الاشياء . الرب الملك العظيم . والغاية الاخيرة . الواجب ان يعبد .
ويحب فوق كل شيء . المتيب المومنين الصديقين بالسعادة التامة
السرمدية . ومقاص الاشرار بالعذابات الابدية . ثم اومن ايضا . بان
الاقنوم الثاني . اى الابن . قد صار انسانًا من مريم الدائمة البتولية .
وهذا الاله والانسان . تالم . ومات . لاجل خلاصنا . ثم قام فى اليوم
الثالث . وصعد الى السماء . من حيث يلقى ايضا لىدين جميع البشر
كألاكعمله . ولايقدر احد ان يجلس . او ينال موهبة خلاصية . إلا
باستحقاقاته . ولا يتركون الخطاة الا بنعمته . واستحقاقه مجانًا . ثم
او من

أومن يالهي إيماناً عاماً بكل ما أعلنته . ووعدت به . وبكل ما تؤمن به الكنيسة الكاثوليكية الرسولية . الرومانية . التي هي وحدها كنيسة الحق . وفيها وحدها يمكن نوال الخلاص فأومن بهذه جميعها إيماناً أكيداً . لأنك أعلنتها . لأنك أنت هي الحكمة الغير المتناهية . والصلاح التام . والقداسة الكاملة . الذي لا يمكنك أن تُنغش . أو تُغش *

* الفصل الثالث *

في الفعل الطاهر الذي هو الاعتراف بالإيمان
* السؤال الأول في هل توجد وصية تلزم بالاعتراف بالإيمان
ظاهراً . في حينه *

* أجيب ما كذا ذلك من قول الرسول ه فيؤمن بالقلب للتركيبه وبالضم يعترف للخلاص ه رومية ١٠ * ومن لوقا كما سبق * ثانياً من الأبا القديسين . وعوض الجميع فليكن القديس اغستينوس في الفصل الأول من كتابه عن الإيمان . وقانونه حيث قال ه أن الإيمان يقتضى منا وظيفة القلب . واللسان ه ثالثاً من استعمال الكنيسة وثبات رأيها . ثم أن الأكرام الواجب لشهادة الله المعلن . يقتضى بالآ نقبله ونخضع له باطناً فقط . بل ونعترف به ظاهراً أيضاً . فهذه الوصية بما أنها سلبية . فتحرم نكران الإيمان في كل زمان ولو كان ظاهراً فقط . وبما أنها ايجابية فتأمر بالاعتراف الطاهر أحياناً *

* السؤال الثاني في متى تلزم الوصية بالاعتراف بالإيمان ظاهراً *
أجيب

* اجنب مع جمهور المعلمين . انها تلزم ولو كان يحظر الحياة ايضا . اذا صدر من ذلك فقد الكرامة الواجبة له تعالى . او منع فائدة القريب . مثلاً . اذا استبان جلياً . انه من قبل الاعتراف بالايمان . سيصير ارتداد الغير المومنين . او توطيد المومنين الضعفاء . ويخلاف ذلك اما انهم يتراخون . او ينكرون الايمان . او لاجل الصمت يحصل احتقار للديانة . او شك . او تثبيت الغلط . او ضلال البعض . او ينقص اعتبار الله . او الديانة المسيحية عند الكفرة . او ان اهمال الاعتراف يوخذ كانه نكران الايمان مضمراً . كقول القديس توما . في الفصل الثاني . من البحث الثالث ان الاعتراف بالايمان ليس هو دائماً . ولا في كل مكان ضرورياً للخلاص . بل في بعض الامكنة والازمنة . اى اذا لاجل اهمال هذا الاعتراف . يتعوق الاكرام الواجب لله . او ينصد نفع القريب . مثلاً . اذا سُئل واحد عن ايمانه فصمت . وبذلك استبان انه لا يؤمن . او ان الايمان ليس هو حقيقياً . او ان الآخرين لاجل صمته يرجعون عن الامانة . فمثل هذه الاحوال الاعتراف بالايمان هو ضرورى للخلاص ثم اردى قايلًا انه في محل الضرورة . حيث يوجد خطر للايمان . فكل يلتزم باظهار ايمانه للآخرين . اما لاجل تعليم المومنين وتوطيدهم . اما لاجل كبح جسارة الغير المومنين . اثبت ذلك اولاً من قوله تعالى من استحي بي وبكلامي . فابن الانسان يستحي به اذا جاء بمجده لوقا ١٠ * والحال ان من لا يعترف بالايمان اعترافاً صريحاً بيناً . متى وجد سبب داع لذلك فانه يستحي بالمسيح ويتعليه *

ثانياً

* ثانياً لان فعل كل فضيلة . اما باطناً . اما ظاهراً . فهو مأمور .
 لانه ضرورى لتمام الوصية . التى هى المحبة . كقول الرسول هـ ان نهاية
 الوصية . هى المحبة . من قلب نقي . وضمير طاهر . واما نة صادقة هـ
 تيموتاوس : * والحال ان الاعتراف بالايمان صريحاً فى الحوادث المذكورة .
 فهو ضرورى لمحبة الله . والقريب معاً . فاذا الخ . قلت صريحاً بيناً . لان
 من يستعمل الفاظاً مشتبهة . حتى تؤخذ من السائل كأنها نكران
 فانه يستغنى من تعليم المسيح . كقول سواريس . وديلوكو . بل ان
 كلاً يلتزم بصدد الخطايا المضادة الايمان . ان امكنه . لان كل فضيلة
 يجب ان تصد ما يضادها . وخلاف ذلك فهو اهانة له تعالى ومن ثم
 اذا رايت احداً يحذف على اسمه جل جلاله . او يضاد اعتقادات
 الامانة . او ينقص كرامة الله . او يمتقر الديانة . او يفسد العذارا .
 ويدنس الهياكل . ونظايرها . فملتزم حينئذ بدفع هذه . وصدها
 ان امكنك . ولو كان يخطر حياتك . لان هذا ما يقتضيه اكرام الله .
 ومحبة الواجبة . واحترام الاشياء المقدسة . وبالعكس اذا استبان
 لك . ان مقاومتك تكون مضرّة اكثرها هي مفيدة . فلا تلتزم بذلك
 ويجب ايضاً ان تعترف بالحقايق العملية . والنظرية . المسلمة من
 السيد المسيح . قولاً وفعلًا . مستعملًا ذلك ليس امام الكفرة فقط .
 بل وامام المومنين العالميين ايضاً . اذا اقتضى ذلك مجد المسيح .
 او فائدة القريب . لان المسيح قال بالعموم هـ ان من استغنى بي .
 وبكلامى . فابن الانسان يستغنى به . اذا جاء هـجده هـ

السؤال

* السؤال الثالث في هل يجوز احيانا نكران الايمان ظاهرا .
 لاجل الهرب من الموت . او النجاة من العذابات القاسية فقط *
 * اجيب انه لا يجوز ابدا اثبت ذلك اولاً من قوله تعالى هـ من
 انكرني قدام الناس . فانكره قدام ابي الذي في السموات هـ ثانياً
 من التقليدات الوطيدة . واستعمال الكنيسة التي دائماً اعتبرت
 هذا الامر كانه ذنب عظيم . وقد حرمت الشاسيين كانهم اراتقة .
 لقولهم بان هذا جاز . بشرط ان تحفظ الامانة باطناً . بل انها كانت
 تقاصر مقاصرات عظيمة . الذين لاجل الاضطهاد . كانوا ينكرون
 ايمان المسيح خارجاً فقط . هرباً من الموت القاسي * ثالثاً ان هذا
 النكران الظاهر فهو كذب في امر عظيم . ويسبب لله اهانة جسيمة .
 اذ يشهد ظاهراً بانه تعالى ليس هو الحق المحض . ويحتقر رجل شانه .
 لان العبد لم يشاء ان يعرفه رباً . ومن ثم فينكر عليه العبادة الواجبة *
 ولهذا اولاً فان المسيحي او الكتوليكي . اذا سئل من ايمان كان .
 فانه يخطئ خطأ عظيماً ضد الايمان . اذا نكر انه مسيحي . ام كتوليكي
 لانه ينكر اعتقاده بايمان المسيح * ثانياً اذا اجاب انه مسلم .
 ام يهودي . او امي . لانه بهذا ينكر انه مسيحي * ثالثاً اذا قال انه
 ليس هو من يتبع البابا . او كلويني . او لوتراني . وما شاكل ذلك .
 فبهذا ينكر انه كتوليكي . الذي هو نكران ايمان المسيح الحقيقي .
 اما الكاهن . او الراهب اذا نكر انه كاهن . او راهب فانه يخطئ بكذبه .
 ولكنه لا ينكر الايمان . لانه لا ينكر بانه كتوليكي . بما ان كثيرين
 علمانيين . هم ايضا كتوليكيون *

* السؤال الرابع في هل يجوز التزيى بالديانة الكاذبة قولاً. أو فعلاً *
 * اجيب أنه لا يجوز أبداً . حتى ولا استعمال الحركات . التي اما بذاتها . اما من قبل الشريعة . أو العادة . تكون اعترافاً بالديانة الكاذبة . كالسجود . أو التبخير امام الاوثان . أو تقديم الصلوة لروساء الارتقات . وما أشبه ذلك . ولو فعلت مرياًة . أو هرباً من الموت * أثبت ذلك أولاً من رأى الكنيسة . واستعمالها الدائم . التي رذلت في كل حين طقوس الكفرة الظاهرة وقاصرة مقاصرة قاسية . لمن سجد للاوثان . ولو بمرياًة فقط . أو من يأخذ من الحاكم الوثني شهادة أنه قد اكمل الامر بتقديمه للاوثان . ولو كان كذباً * ثانياً كما أنه في وصية الايمان الايجابية . يؤمر الاعتقاد الباطن والاعتراف الظاهر بالايمان الحقيقي . كذلك في الوصية السلبية يُحرم الاعتقاد الباطن والاعتراف الظاهر بالامانة الكاذبة . الذي هو شر باطن بما أنه كذب فعلى مضر في امر معتبر جداً * ثالثاً من يبرز بالمرياًة فعلاً كأنه اعتراف بالديانة الكاذبة . فإنه يعترف بها بالفعل خارجاً . وبالعمل يظهر ذاته أنه تابع للديانة الكاذبة . مثلاً كأنه وثني . أو يهودي . أو اراتيكي . وبالتالي فإنه ينكر بالفعل . والعمل ظاهراً . أنه مسيحي . أو كتوليكي . الذي هو شر باطن ويهين الله في الغاية ومن ثم فان ياهو لم يمدح في سفر الملوك الرابع بمرياته . كأنه يروم التقدم لباعل . بل لاجل ابادته بيت اخاب . وابطاله عبادة باعل . ولا اليشع النبي سمح لنعمان بان يسجد للصنم مرياًة . بل فلينجني فقط ليستند عليه الملك حين سجد للصنم . لان نعمان كان

كان ملزوماً ان يقدم هذا الخضوع الاحتشامى للملك . الذى كان من عادته . اما فى المشهر . اما فى الهيكل . ان يتكى على كتف آخر . ومن ثم لم يكن ممكناً لنعمان ان يكون منتصباً . حين يكون الملك ساجداً . بل كان يلزمه بان ينحن لیسند الملك . وهذا فكان خضوعاً مدنياً نحو الملك . وكان ذلك واضحاً لدى الجميع . بان نعمان كان يقدم باحنائه خضوعاً مدنياً فقط . ومن ثم فان اليشع قد سمح لنعمان باستعمال وظيفة مدنية فقط نحو ملكه . فى حين سجدوا لصلبه . ولهذا فلا يجوز ايضا تناول قرابين الارائقة . ولا مشاركتهم فى طقوسهم . وصلواتهم الخصوصية . بالترتيب معهم . ولو كان مراية . لان من يفعل هذا . يظهر انه مشترك معهم بالديانة الكاذبة . ويعترف بها بالفعل . وهكذا ينكر ظاهراً بالقوة الايمان الحقيقى * ثانياً ان حضر التيام . او اجتماع الارائقة . ليس لما يكون خطر الانتزاع عن الامانة . او الشك فقط . بل كل مرة يستبين ذلك انه نقص الامانة الحقيقية . او مراية بها . ولا يجوز بان يطاع امر الحاكم . الذى يامر رعيته بحضور جمعيات الارائقة . ولو اظهر بكلامه . انه لا يعتصب احداً على تغيير ديانته . لان طاعة امر مثل هذا . فانه قادر ان يندع الكتوليكين رويداً رويداً . ويستبين كانه شهادة للارائقة . واحتقار الايمان الكتولىكى . واكرام طاهر للتعليم المضل . الذى يسمع برغبة عظيمة . ومن ثم فان بولس الخامس قد كتب دفعتين الى بلاد الانكليز . بان هذا غير جائز . ولكن خارج هذه الظروف . ودون خطر الشك . والضلال . فلا يخطى . ان دخل لاجل سبب داع . الى هياكل

هياكل الارائقة . وسمع عطاتهم . لا كانه يشترك معهم . بل لينظر ما يفعل . وما يقال هناك . ولكن كقول سانكيس . بان الرغبة وحدها لا تكفى . ليمكن الواحد ان يسمع مثل هذه المواعظ . بل يجب ان يوجد سبب داع * ثالثا استعمال الاثواب والاشارات التى تكون اعترافا اوتبيانا للديانة الباطلة . لان من يستعملها فانه يعترف بالديانة الكاذبة وبالفعل ينكر الايمان الحقيقى . وبعكس ذلك الاثواب والاشارات . التى تميز طائفة عن اخرى . اما الاثواب والعلامات التى تميز الكافر من المومن واليهودى من المسيحى فتحت الشك لان توليتوس واخرين معه يزعمون . بان استعمالها غير جائز . لانه اعتراف خارج بالكفر . ولكن لا احد ينكر جواز استعمالها . ما لم يوجد سبب اخفاء الديانة . لانه يستبين حينئذ كانه ينكر الايمان او يكفر به ظاهرا . الذى هو شر باطن . لانه يبين باستعماله اياها كانه يروم ان يميز من المومنين *

- * السؤال الخامس فى هل يجوز اخفاء الايمان الحقيقى احيانا *
- * اجيب اولاً انه لا يجوز كل دفعة تلزم الوصية وتوجب الاعتراف بالايمان ظاهراً . لانه يهان كما هو واضح ويين بذاته *
- * اجيب ثانياً انه اذا سُئِلَ من السلطان المشتهر اى من الحاكم . من القاضى . والوالى . او من المعتصب . فيلتزم حينئذ بان يعترف بالايمان اعترافاً صريحاً بيّناً . ولو كان بخاطر حياته * اثبت ذلك اولاً لان انوشانسيوس الحادى عشر قد حرم هذه المقولة ٥ اذا الواحد سُئِلَ من السلطان المشتهر . فاشور عليه بان يعترف بالايمان صريحاً

صريحاً لمجد الله وشرف الايمان . وان صمت . فلا التومة . كأنه خطأ بذاته .
 ثانياً لأنه بعكس ذلك لاستعاء بالمسيح . ويتعليه * ثالثاً من سئل
 من السلطان المشتهر . ولو كان ظمناً . عن ايمانه . واعترف أنه
 كاتوليكي . فيظهر عظمة اعتباره للايمان الكتوليكي . وأنه مستعد
 لقبول كل خطر لاجله . وهذا شرف عظيم للايمان . والله ماسسه .
 وبخلاف ذلك اذا رايابه . فانه يبين قلة اعتباره للايمان الكتوليكي
 وهكذا يجترة * رابعاً ان الصمت في ظروف كذا . فهو بذاته . وحسب
 العادة . اشارة نكران الايمان . والاستعاء به . والخوف من العذاب .
 ولهذا لا يشاء ان يعترف بالايمان . ويعطى بذلك شكاً عظيماً . واذا
 سئل من شخص بخصوصي جهراً . فيلتزم ان يعترف بالايمان . والآن
 لا عدم الله مجداً عظيماً . والديانة شرفاً جسيماً . او أنه اصدر بذلك
 شكاً للقريب . كقول سواريس . لكن كثيرون يقولون . أنه اذا سئل
 سراً من شخص بخصوصي . فيمكنه ان يصمت . او يستهزى بالسؤال
 قايلاً مالك تسالني . بشرط الاتحصل من ذلك أهانة لله . وشك
 للقريب . نظراً الى كل الظروف . ولكن البعض ينكرون هذا . لظنهم
 أنه يضاد وصية الاعتراف بالايمان صريحاً . لان الصمت احياناً . لاجل
 الظروف . او الشك . واحتقار الديانة . فانه يساوي النكران .
 والاستعياء ايضاً . مثلاً لاجل صمته . اجاب اخر عنه قايلاً . أنه ينكر
 الايمان . وهو لم يضاد ذلك . اما لاجل الحياء . اما لاجل الخوف .
 كقول ديلوكو *

* اجيب ثالثاً أنه يجوز للمسيحيين ان يهربوا . ويختفوا في زمان
 الاضطهاد .

الاضطهاد . اذا لم يصدر من ذلك تعطيل الايمان في الآخرين . اوشك *
 اثبت ذلك أولاً من قوله تعالى اذا طردوكم من هذه المدينة فاهربوا الى
 الاخرى ه متى * ثانياً من نموذج الرسل القديسين . والقديس
 اثناسيوس . وباقي الابرار القديسين * ثالثاً لان وصية الاعتراف
 بالايمان . بما انها ايجابية . فلا تلزم في كل وقت . بل متى اقتضى
 ذلك مجد الله . وخير القريب * رابعاً من يهرب بدون ضرورة اسداء
 مجداً لله . او خيراً للقريب . فلا ينكر الايمان . بل انه يعترف به على
 نوع ما . اذ لا يهرب . الا لانه مهسك بالايمان . ولكن هذا الهرب
 فهو غير جائز . لمن ضرورة ضرورية لتوطيد الغير في الايمان . لانه
 يلتزم من قبل المحبة . والوظيفة . بان يستمر اذا كان راعياً . ولو كان
 ينظر حياته . ولا يجوز للرعى ان يهرب . اذا رعيته احتاجة الى تدبيره
 لانه يلتزم من قبل وظيفته بان يعتنى بها . كقوله تعالى ه الراعى
 الصالح يبدل نفسه عن الغنم ه يوحنا * ومخلاف ذلك . ان كان
 اكثر فائدة لرعيته . او للخير العمومى . بان يمتنع حيناً . حافظاً
 ذاته لخيرهم . معتنياً في ضرورتهم . اما بذاته خفياً . اما باخر .
 لان المحبة حينئذ تقتضى الهرب *

* اعلم انه بدون ضرورة شرف الايمان . وفائدة القريب .
 فالاعتراف بالايمان جهراً . هو غير جائز في هذه الظروف * أولاً من
 يطوح ذاته بمسارة في خطر العذابات . التى ربما لا يمكنه احتما لها .
 لانه حينئذ يطرح ذاته بمحاقة في خطر نكران الايمان * ثانياً ان اعطى
 بذلك للغير المومنين سبباً للخطا واحتقار الديانة المسيحية واضطهاد
 المومنين

في الفضائل الالهية

المؤمنين بدون سبب داعٍ لذلك لأنه يمنع بذلك خيراً عظيماً . مسبباً للديانة أهانةً جسيمةً . وللقريب ضرراً ثقیلاً . كقوله تعالى ه لا تعطوا قدساتكم للكلاب . ولا تضعوا اجواهركم قدام الخنازير لئلا تدوسها بارجلها . وترجع فتهزقكم ه متى ٧ * ولكن كقول القديس توما في الفصل الثالث ه انه اذا اقتضى ذلك شرف الايمان . او احوجت الضرورة لهذا . فيلتزم حينئذ بان يحتقر جسارة الكفرة . ويعترف بالايمان جهراً *

* شرح ما يجب على المرسلين *

* اعلم انه مما قيل حتى الان من المؤلف يوضح جلياً . ان الانسان المسيحي يلتزم ان يكون مستعداً لحفظ الايمان . والاعتراف به جهراً . متى اقتضى ذلك مجد الله . وخير القريب . وان يجهل الاضطهادات . والحبوس . والعذابات . والموت ايضاً . اخرى مما ينكره قولاً . او فعلاً . مضمرًا . او صريحاً . مفقداً الله الاكرام الواجب له بالاعتراف بالايمان . بل انه يهينه . ومن ثم فانها تُشرح بسهولة . وتتخلص كل الصعوبات الممكن حدوثها غالباً لخدام الايمان الارتودوكسى في بلاد البربر . نحو افعال . واحوال خصوصية . التي يستبين ان الايمان الكتوليكي يهان بواسطتها . فراينا انه امر جيد هو . ان نزيد على هذا التعليم الوجيز جزءاً من اوامر مجمع الفخس . المعينة لحل الصعوبات المقدمة من المرسلين . وجزءاً اخر من مراسيم الاحبار الرومانيين . التي تحرم بها العادات الردية التي يمكن صدورها ضد الامانة الالهية . وطهارة الديانة المسيحية . في بلاد الغير المؤمنين *
فاولاً

* فاولاً انه ينكر الايمان بفعله . من يفعل ما هو موجه الى عبادة الاوثان . او الى اكرام مبدئى الارتقات . لانه بفعله يعترف بالديانة الكاذبة . ومن ثم فقد حتم مجمع الفحص ١٤٤١ * انه لا يجوز ابداً للمسيحيين . ولا يمكن ان يسمح لهم ان يبنوا هياكل الاوثان . او مقامات لمنشئ البدع . او انهم يعسفون حيطانهم ويكنسون مذابحهم . او يفتحون . ويغلقون ابوابهم . ومن هنا ينتج . انه يعمل عملاً قبيحاً بذاته . وينكر الايمان بفعله . من ينحت اشخاص الاصنام . التى يعبدونها الكفرة . او يصور الهتهم الكاذبة . لانه بهذا يخدم الاوثان . مقدماً لهم اكراماً . وعبادة . ان لم يكن بذاته . والا بواسطة آخرين * ثانياً انه ينكر الايمان فعلياً . من يفعل اشياء تثبت وتايد الطقوس الكاذبة . والعبادات النفاقية . لانه بهذا يجتقر الايمان الارتودوكسى المحرم هذه . وبفعله يعترف بالديانة الباطلة . ويأيد ايضاً الطقوس الكاذبة . والعبادات النفاقية . من يدق الارغن . والالات اخرى . فى كنائس المشاقين . والاراتقة . والغير المومنين . او انهم يرتلون التسابيح . او ينظمونها لكى ترتل . او يستعملون الموسيقى باى نوع كان . ومن ثم فينادى كتوس الرابع عشر . فى منشورة المبدو * بكل الاهتمامات * الذى يثبت به كل مراسيم سلفايه السابقة عن طقوس المادوريين . فقد رسم وامر بحفظ مرسوم الكردينال تورنون . الذى به ينهى المسيحيين . بالآ يسمعون فى المستقبل . تحت القصاص بالحرم القاطع . دق الات الموسيقى . او الترانيل . لافى بغداد . ولا خارجاً عنها . لا بسبب القداس . ولا لاجل اى احتفال كان متجهاً نحو العبادة الباطلة

الباطلة. اذ لا يجوز للسبحى بان يخدم بليعال . ثم انه امر المرسلين .
 لا بان ينبهوهم عن هذا المنع فقط . بل وليضعونه بالعمل ايضا .
 اى بطردهم الخالفين من الكنايس . الى ان ينتبهوا على غلطهم
 ويزيلوا الشك الصادر بواسطة توبتهم المشتهرة . ونظير ذلك ينكر
 الايمان . من يعلم فى مدارس الغير المومنين . والاراطقة الطقوس
 الباطلة . والاعتقادات الكاذبة . المنافية الايمان الكتوليكي
 لانهم بتعليمهم يaidون . ويثبتون فعليا الديانة الباطلة * ثالثا
 من يحتقر الديانة الكتوليكية بغضه بالايمان . مثلا من يهزأ بالطقوس
 المقدسة بامر الحاكم الاهمى بغضه بالايمان الكتوليكي . او ياكل لحما فى
 الازمنة المحرمة . او يستعمل الضحايا . او يهدم هياكل المسيحيين . او
 انه ينزل عن مركوبه اذ يمر على ابواب هياكل الاصنام حسب مرسوم
 مجمع الفخس المبرز سنة ١٥٢٤ * فهذا يهمل الاعتراف بالايمان
 الملزوم ان يصرح به جهرا . مادام موجودا امر الحام . الذى له قوة
 السؤال . وباحتقار الخارج ينكر الايمان * رابعا من يلبس الاثواب .
 التى هي علامة تابعى البدع . او كهنتها . مثلا الثوب الصوفى
 المختص بمشايخ الاسلام . او الزنار المميز كهنة الاصنام عند الهنود .
 فعلى هذا الخويظهر ذات انه تابع لهذه الديانة الباطلة . وينكر
 الايمان بالقوة * خامسا من يتخذ اسامى الغير المومنين . التى
 لا يجب ان تذكر بافواه المسيحيين . ويواطب الدخول الى جوامع
 المسلمين . ويدنس ايضا ازمنا الصيامات الكنايسية باكل اللحوم .
 فاعلا هذا ليطن به انه اهمى . الذى هو كذب جسيم فى مادة ثقيلة
 وبالقوة

وبالقوة ينكر الايمان . ويهين الله في الغاية ويشكك القريب . كقول
 باناديكتوس الرابع عشر في منشورة المبدؤ فيما بين كل الاجناس ه
 حيث يحرم بعض عادات تضاد طهارة الايمان . التي قد دخلت فيما بين
 المسيحيين في بلاد البلغر ومايليا . فالذين يستمرون بعصاوة
 في هذه السبل النفاقية . فيعدمهم شركة الاسرار في حياتهم . وان
 لم يرتجعوا نادمين . فيحرمهم الجناز . والنياحات بعد موتهم ايضا .
 وان يخسار وقدمها لاجلهم احد الكهنة . فيجب ان يقاصر من
 اسقفه بالتادييات النايسية *سادسا من يستعمل الطقوس المختصة
 بالديانة الباطلة . وبهذا يظهر انه يثبت ضد الايمان المسيحي
 الغلطات المحتوية في تلك الطقوس . ويبين ظاهرا انه يعترف بتلك
 البدعة القبيحة . ومن ثم ففي المنشور السابق ذكره قد تحرمت الختانة
 حسب عادة الامم . وفي المنشور الذي يبتدىء بكل الاتهامات ه
 قد يحرم على النساء في بلاد الصين ومايليا . بالآ يعلقوا في اعناقهم
 علامة للزيجة الايقونة المصور فيها صنم بولا ياريس او بيل ياريس
 الراسم طقوس الزيجة . ثم انه يحرم على المسيحيين . بالآ يضعون على
 جباههم المكسرة بالميرون المقدس . رماد روث العجلة المرتب من
 روتروس لاجل توبة الوثنيين القبيحة . وان يرفضوا كل علامة اخرى
 ان كانت من لون ابيض . ام احمر . المستعملة من الهنود ذوى
 الاحتفاظات الباطلة . واضعينها على جباههم . وصدورهم . او على
 اى عضو من اعضاء جسد هم . وتحرم ايضا الرتب . والطقوس .
 والاضحايا المفعولة كل هلة شهر . او بدرة . او من العلماء . والمشايخ اذا
 ارتفعوا

ارتفعوا الى درجة. او وظيفة. او بعد استعمالها. وايضاً الضحايا المقدمة في الهياكل. والمقامات المكرسة للوالدين. او الطقوس. والتقدمات المفعولة امام نعش الوالدين. اما في البيوت سرّاً. ام على القبور محبة الوثنيين. او منعزلين عنهم. وبالأخص حفظ ايضاً في البيوت تذكارات الوالدين. مع كتابات يشاربها عن الروح. بصورة منبر او كرسي المنسوبة للاحتفاظات الباطلة * راجع ما قيل حيث تكلمنا عن الاحتفاظات الباطلة * اعلم ان الطقوس ولو كانت مجردة. فالافضل للكتوليكي ان يتجنبها بقدر امكانه. لئلا يهجد الله بعبادة غريبة غير معروفة من الكنيسة. ولا يجوز ابداً قبول طقوس الامم. وتغييرها الى استعمال مسيحي. بدون مشاورة الكرسي الرسولي. كما سبق القول. ويخطئ ايضاً مضمراً ضد الايمان الكتوليكي. من لم يعترف به جهراً متى اقتضى ذلك اكرام الله الواجب. بل انه صمت. ولهذا صير الغير ان يشك به انه نكر الايمان. او استخفى به. لانه يهين الله جداً من يستخفى ان يعترف جهراً بالحقيقة المعلنه منه تعالى * اولاً انه يخطئ من سئل من السلطان المشتهر عن ايمانه وصمت اذا كان السؤال بغصة بالديانة. لانه اذا كان لاجل امور مدنية مثلاً لاجل خسارة للمسيحيين. فلا ينقص حينئذ اكرام الله. من قبل الصمت بالاعتراف ويخطئ اذا الصمت. نظراً الى كل الظروف. لم يكن ظاهراً لدى الجميع كانه اعترافاً مضمراً بالديانة الكتوليكية * ثانياً يخطئ من سئل من شخص خصوصي ولم يعترف جهراً بالايمان. متى لاجل اهمال الاعتراف. صدر احتقار له تعالى وشك لل قريب. لانه

لأنه يجب علينا دائماً تجنب هذين الأمرين . مثلاً إذا رأى أنه لاجل صمته يحصل فشل في الإيمان للكتوليكين السامعين . أو أن الغيرالمؤمنين يهزؤون بالمسيحيين . لأنهم يستخون من الاعتراف بالإيمان المسيحي جهراً * ثالثاً ولو أن الاضطهاد بغضه بالإيمان ضد الكتوليكين هو اهانة لله . ويتضمن السؤال الملزم بالاعتراف بالإيمان . فمع ذلك كما نبه جيداً المصنف . أن من يقصد الهرب . ليس أنه لا ينكر الإيمان فقط . بل أنه على نوع ما يعترف به فعلياً . فالهرب من الاضطهاد إذا ليس أنه جائز فقط . بل أحياناً هو ضروري أيضاً * أولاً متى نظر المؤمنون خطر عدم احتمالهم العذابات القاسية وربما لاجلها ينكرون الإيمان . لأن من عرف خطراً مثل هذا . ولم يفرّ هارباً من قساوة المعتصبيين . فإنه يجرّب الله . الذي كما أنه لا يهمل في وقت الضرورة . هكذا أيضاً لا يغيث في الأمور الغير الواجبة * ثانياً متى كان الشخص ضرورياً ومفيداً في الغاية لخير الكنيسة كلها . كقول القديس أغستينوس عن بولس الرسول . الذي لاجل فائدته للكنيسة . أنقذ ذاته من غضب ملك دمشق * ثالثاً أن يتجنب الاستشهاد . إذا عرف أنه لا ينفع أحداً . بل ربما أنه يزيد المعتصب شراسة . وبصيرة أكثر قساوة على المسيحيين * رابعاً أنه يجوز للأسقف . وللخوري أن يهربا . وأحياناً يلتزمان بذلك . متى رأيا أن غضب المعتصب هو نحوهم فقط . مع ابقاء الكهنة الآخرين . لكي يمكنهم أن يقدموا الاسعاف الروحي لباقي المسيحيين . كقول القديس توما . في القراءة الثالثة على الفصل العاشر من يوحنا ٥ أنه

انه امر واضح بذاته، هو اذا اطلب شخص الراى فقط، مع وجود آخرين، الذين يتسلمون موضعه حراسة الرعية . ويعتنون بدله بالاهتمام فيها . فان هرب على هذا الحال . فلا يقال انه ترك الغنم . وبهذا النوع يجوز الهرب . بل ان هذا الهرب يفيد احيانا . اذا امكنه ان يصد شدة غضب المغتصب عن باقى المسيحيين . او انه يرجو اعظم فائدة متى رجع . ولكن لا يجوز للرعاة، والخوارة الهرب، اذا رعاياهم احتاجت الى المغونات الروحية، او كان من ثم خطر قتلهم، او خسرانهم الايمان . او من هربهم يحدث شك للمؤمنين . او ان الغير المؤمنين يتخذون سببا لاحتقار الديانة . ويلتزمون ايضا لامن قبل المحبة فقط . بل من قبل العدل ايضا . بان يعلموا الغشما، ويقوا الضعفاء، ويدبروهم . ويوطدوا المتقلقلين . ويعظوا الجميع . بان يجاهدوا بكل قواهم لاجل مجده تعالى . ومن هنا صدر هذا المشكل . هل انه يجوز للمرسل . ان يترك رسالته بدون اجازة المجمع المقدس . لئلا يهرب من الخطر، جواب المجمع نفسه سنة * ١٩٤٤ * ان حضور الرهانة زمان الاضطهاد هو ضرورى . لئلا تفضل المؤمنين * رابعا اذا الغير المؤمنين . والاراطقة كسروا الايقونات المقدسة، واحتقروا المصلوب، فيلتزم حينئذ المؤمنون . ان يعترفوا جهرًا بالايمان الارتودوكسى . وان يصدوا بقدر امكانهم الاهانة الصادرة لله . وللایقونات المقدسة . ويبينوا باعترافهم للجهورى . بان الايمان الارتودوكسى . والایقونات المقدسة، هي اهل لكل اكرام . واذا لم يكن خطر الاحتقار . فيجوز للمرسل ان يهب للغير المؤمنين . الصور المقدسة . التى يستلذون بها .

بها . وذلك لأجل الصداقة . والسلامة . واجتذابهم لقبول الايمان .
 كقول مجمع الفخص المقدس سنة * ١٤٧٤ * ولكن لا يجوز ان يعطوا
 الكتب او الاواني المقدسة . التي يمكن ان يستعملوها احتقاراً للديانة *
 خامساً اذا امر الحاكم الاممى . او الارائىكى . بان تلتصق على كنايس
 المسيحيين . او منازلهم . كتابات تحتقر . وتهين الديانة المسيحية .
 فيجب حينئذ على الكتوليكين . ان يحتقروا تلك الوصية . التي
 ألحقت به تعالى اهانته . ويعوضوا كرامته التي قد سلبت منه . وان
 يمزقوا تلك الكتابات . ويحاربوا عنها بغيرها . وان دُعيوا امام
 الحاكم . فليعترفوا بالايمان الكتوليكي جهراً . والكتابات التي لم
 تفعل بسلطان مشتهر بل خصوصى . وتلق بجدام الانجيل اهانات .
 وتهمات . وتضاد الايمان المقدس . فلا يمنعهم مانع بان يناقضوها .
 ولكن فليحذروا . بالآي صدر من قبل ذلك اضرار اعظم . فالافضل
 حينئذ انهم يحتفلون تلك الاهانات . والتهمات . والتجديف بروح
 منسحق . مبتعدين عن ذلك كرسوم مجمع الفخص . سنة * ١٤٧٤ *

* الفصل الثالث *

في الخطايا المضادة الايمان

فقلت خطايا تُعد على وجه العموم . وهي الكفر اذا فهم

نوعياً . والارتقة . والجود *

* السؤال الاول في ماهو الكفر . وعلى كم نوع *

* اجيب ان الكفر هو عدم الايمان . وهو على ثلاثة اقسام سلبى .
 وعدمى . وضدى . فالكفر السلبي بالاطلاق . هو فقدان الايمان
 فيمن

فمن لم يسمع قط شيئا عن الايمان . فهذا ليس هو خطية . بل قصاص
 للخطية فقط . كما يتضح من قوله تعالى هـ يوحنا ١٥ * لولم اتي واكلمهم .
 لم تكن لهم خطية . فالان ليس لهم عذر عن خطيتهم هـ اى الكفر .
 ويتأكد ايضا من مقولة بايوس هذه المحرومة هـ ان الكفر السلبي
 صرفا . نحو الاشياء التى بها لم يركز بالمسيح . فهى خطأ هـ وذلك لان
 كل خطأ فهو اختياري . اما فى ذاته اما فى آخر . والحال ان هذا
 الكفر ليس هو اختياري لافى ذاته . لانه غير معروف بذاته . ولا فى
 آخر . لان هولاء الكفرة لا يفعلون شيئا ليعرفوا بواسطته . او يمكنهم
 ان يعرفوا . بانهم حاصلون على هذا الكفر . لانه لكى يكون
 الشئ اختياريًا فى آخر . فيجب ان يكون معروفا على نوع ما اقله
 مضمرا . بانه ناتج منه . ومقترب به . والارادة تتجه اليه باستقامة .
 وبدون واسطة . او اقله يمكن . ويجب ان يعرف . بانه ناتج من آخر .
 والالهم كان اختياريًا فيه . اذ لا يمكن ان يصير شئ اختياريًا . بدون
 معرفة حاله . او بالقوة . او مضمرة ومن ثم ان هولاء الكفرة يهلكون
 لاجل الخطية الاصلية . والخطايا الشخصية المفعولة ضد الشريعة
 الطبيعية . لاجل الكفر . ثم ان الكفر العدمي فهو فقدان الايمان
 فى من لم يرد ان يسمع الايمان . او اذ تقدم له بالكفاية فلم يقبله .
 او انه لم يبحث عنه كما كان يجب عليه . ولو لم يرفضه مناقضا . او انه لم
 يورد غلطاً مضادا للايمان . فهذا خطأ مهميت . كقوله تعالى هـ من
 لم يؤمن فهو مدان هـ يوحنا ٣ * لانه اهل اختياريًا بواسطة الضرورية
 للخلاص . المرسومة منه تعالى . ولم يقدم الاكرام الواجب لشهادة
 الله

الله المعلن ذلك * أما الكفر الضدى . او المناقض . فهو فقدان الايمان
فحين يرذل الايمان المستبين له بالكفاية . اما بنكرانه حقيقة
الايمان . اما بايراده غلطاً مضاداً للايمان . فهذا خطأ مهميت ضد
الايمان . لانه يتضمن اهانة جسيمة واحتقاراً عظيماً للحقيقة الاولى .
ولشهادة الله المعلن * والكفر الضدى . فهو على ثلاثة انحاء . وثى .
ويهودى . ثم ازانىكى . فالكفر الوثى . هو الذى يرذل تعليم الايمان
بالكلية . واليه يضاف كفر ناكرى الله . وما مائلهم * واليهودى .
هو الذى يرذل تعليم الايمان الموجود فى كتب العهد الجديد . ولكنه
يسلم بان صوره . وموا عيده تتضمن فى العهد القديم . اما الارتقة
فهي كفر يرذل تعليم العهد الجديد . لا كلياً . بل جزئياً فقط . ثم انه
فى هذا الكفر لا توجد مادة خفيفة . اذ لا يوجد ابداً كفر ضدى .
بدون احتقار شهادة الله المعلن . المقتضية ان نعتقد بالاشياء المعلنه
من الله . معها تقدم لنا بالكفاية . كأنها معلنه منه تعالى *

* السؤال الثانى فى هل يمكن اغتصاب الكفرة على قبول الايمان *
اجيب اولاً ان الكفرة الممعددين . او الارتقة . والجاحدين .
يمكن الزامهم على قبول الايمان الكتولىكى . وحفظ الشرايع
الكنائسية . ولو كانوا قد تعمدوا اطفالاً او بالغى السن فاعلين ذلك
لأجل الخوف . لان كل مَعْمَدٍ فهو خاضع للكنيسة فى الاشياء الالهة
الى الخلاص . والديانة *

* اجيب ثانياً ان الكفرة الغير الممعددين ان كانوا خاضعين
للبلوك المسيحيين ام لا . فلا يمكن اغتصابهم باستقامة على قبول
الديانة

الديانة المسيحية* اثبت ذلك اولاً من الفصل الثالث عن المعهدين .
ومن التاسع عن اليهود* ثانياً من عادة الكنيسة . التي لم تستعمل
كذا اغتصاباً لا بذاتها . ولا بالملوك المسيحيين . كقسطنطين .
وثاوضوسيوس الحسنى العباد . وغيرهم الذين كان خاضعاً لهم بعدد
لا يحصى من الوثنيين . مع انه كان يمكنها ان تحصل على ذلك باعظم
سهولة* ثالثاً لان الكنيسة لاسلطان لها على الغير المعهدين . يتضح
من قول الرسول هـ لانه مالي ان احكم على اوليك اللذين هم
خارجاً هـ قرنتية هـ * ومن الجمع التريدينين في الفصل الثاني . من
الجلسة الرابعة عشر لان السلطان العالمى بما انه مدنى محضاً . وزمنى
صرفاً . فلا يتسع نحو الامور الفايقة الطبيعة . كالايان . وزد على
ذلك . ان قبول الايمان . والمعمودية يجب ان يكونا اختياريين .
والا لم كمالصدقاً بل غشاً . ونفاقاً . اما قوله تعالى هـ الزمهم بالدخول .
ليمتلى بيتى هـ لوقاه هـ * فيفسر . انه يجب علينا . ان نجذب الناس
الى الايمان بواسطة الوعظ هـ اما قولى لا يمكن اغتصابهم باستقامة .
لان الملوك يمكنهم اولاً ان ينهوا رعاياهم الكفرة عن عبادة الاوثان .
لانه يمكنهم ان يجرموا ما يفسد الشريعة الطبيعية . ويلزموا بما يختص
بحسن الاداب العمومية . فهكذا قسطنطين العظيم رسم شرايع ضد
الوثنيين . وقد اثبتها القديس اغستينوس . لانه يجب على الملك ان
يقود رعاياه نحو غاية كل التدبير الطبيعى . وان يعيشوا حسب العقل
النطقى* ثانياً ان يلزمهم باسماع تعليم قواعد الايمان . ناكراً
عليهم السكنا في مملكته . وان ياخذ منهم جزية اكثر من

الآخرين . ولكن عادلة . وان يعدمهم الانعامات . والخصوصيات
الممنوحة للآخرين . ان لم يطيعوا او امره . فهكذا غريغوريوس الثالث
عشر قد امر بان تغصب اليهود على استماع الوعظ عن امور ديانتنا
مرة في كل جمعة . وهذا يتم بواسطة حاكم المكان تحت قصاص
الحرم . وتاديبات اخرى *

* اجيب ثالثا مع القديس توما . ان الكنيسة تقدر بواسطة
الملوك المسيحيين . ان تلزم الكفرة بالاعتقاد كرامة الانجيل .
وانتشار الايمان . اذ لها حق . وسلطان على كرامة الانجيل في كل المسكونة .
كقوله تعالى ه اكرزوا بالانجيل في الخليقة كلها ه مرقس ١٦ * والحال
ان من له سلطان لفعل شئ . فهذا السلطان لا يكون له لاجل
تكميله فقط . بل لكي يمنع تعطيل تكميله ايضا . اما بذاته اما بآخرين *

* السؤال الثالث في هل يجوز الاشتراك مع الكفرة *

* اجيب انه لا يجوز ابدا الاشتراك في طقوسهم . ومحرفاتهم
وصلواتهم . وعباداتهم الباطلة . لان اشتراكا مثل هذا فهو اعتراف
خارج . وتبني الديانة الكاذبة . ونكران الديانة الحقيقية مضمرا .
اما في الامور المدنية . اذا لم يكن من ثم خطر الانخداع . والشك . فيجوز
حينئذ كقول الرسول ه ان دعاكم احد من الغير المومنين .
واثرتم ان تذهبوا معه . فكلوا كل ما يقدم لكم ه قرنتيه ١ * ولكنه
محرم على كل المسيحيين من الناموس القانوني . بالاساكنون
اليهود . ولا يواكلونهم . ولا يغتسلون معهم في الحمام . ولا يعاشرونهم .
ولا يقبلون منهم ادوية البتة . ولا يقيمونهم في الوظائف المشتهرة .
كما يتضح

في الفضائل الالهية

كما يهضح جلياً من المقالة عن اليهود . ومن المجمع العام اللتراني .
وقد تحدد ذلك * أولاً لأجل حفظ شان الديانة المسيحية * ثانياً لرفع
خطر الانخداع بالمعاشرة مع اليهود . الذين يهدفون على سيدنا يسوع
المسيح . أكثر من ساير الكفرة الملحدين . ويضادون الديانة المسيحية *
* السؤال الرابع في هل يجوز المجادلة مع الارائقة عن امور الايمان *
* اجيب أولاً انها محرمة على كل العلمانيين . حسبما قيل في
الراس الثاني عن الارائقة هـ فامر بانه لا يجوز لاحد من العلمانيين
ان يجادل لاجهراً . ولا سراً عن امور الايمان الكتوليكي . ومن يعتد
ذلك فيسقط في الحرم هـ اعلم أولاً ان هذا يفهم ايضاً عن العلمانيين
الفقها . لانه لم يستثن احداً * ثانياً ان هذا المنع لا محل له في وقت
الضرورة . ان كان العلماني ذامعاً . مثلاً اذا احد الارائقة خدع
المومنين وغشهم . ولم يكن من ثم كنايسياً فقيهاً ليعضد الايمان
الكتوليكي . فيلتزم حينئذ من قبل الناموس الالهى . بان يعتنى
في خلاص القريب . وينتصر للايمان . وكثيرون من المعلمين ينسبون
هذا الى علة فائدة جسمية بينة . التي لم تقصد الشريعة صدّها ابداً *
ثالثاً قيل ان هذا المنع قد بطل بالعادة الضدية . حيث الارائقة
ينصبون فخاخاً لمخادعة الكتوليكيين . مع معرفة الرعاة ذلك
وعدم مضادتهم *

* اجيب ثانياً انها محرمة على كل غشيم . ولو كان كنايسياً .
لانه اذا لا يمكنه ان يعضد الايمان باستقامة . ولا يجل الاعراضات
بحجوات سديدة . فيتبنت حينئذ الارائكي في غلظه . ويطرح
الكتوليكي

الكتوليكي في الشك والارتياب . ويضع الايمان في خطر الاهانة .
وقلت الاعتبار *

* اجيب ثالثاً انها محرمه على الجميع املم الكتوليكين الغشماء
السذج . لئلا باستماعهم قياسات الارائقه . يضعف ايمانهم . اذ لا
يمكنهم بسهولة فهم قوة الاعتراضات . وبالنادر . او باعظم صعوبة .
يفهمون تسديد الجوابات . بما ان امور الايمان غريضة جداً . تفوق
طور العقل البشري . حسب قول الرسول ه لا تخاصم بالاقاويل .
لانها لا تفيد شيئاً . الا ليهتم السامعين ه تيموثاوس ٢ * ماعدا اذا
السذج خدعوا من الارائقه *

* اعلم ان المجادلة عن الايمان فهي وضع اعتقادات الديانة
تحت الفحص . وتثبيتها بالبراهين انها معلنة من الله . ويمكن
صيورتها على نوعين . اى سراً . وجهراً * فالمجادلة سراً . فهي التي
تصير في مكان مستتر . فيما بين اشخاص خصوصيين . ولا يوجد من
يسمعهم الا قليلين . كما يحدث غالباً . لاسيما في بلاد الارائقه . اذ
تصير مجادلة عن الايمان فيما بين الارائقه . والكتوليكين * اما
المجادلة المشتهرة . فهي التي تصير في مكان مشتهر . بسماع الشعب .
واحياناً يقيمون من ينصف فيما بينهم . فالمجادلة المستترة هي جائزة
لكل ذي معرفة . اذا ندب من الارائكي . واحياناً تكون مفيدة
ايضاً * اولاً اذا ظن بفطنة . ان الارائكي لم يجرسه على المجادلة . الا
لرغبته ان يعرف الحق . ويحيد عن الباكل * ثانياً اذا ترجأ بتحقيق
ان الارائكي . الذي دعا الى المجادلة فيها عينها لعتيد ان يرتد
الى

الى الايمان المستقيم * ثالثاً اذا لم يكن الصمت ما لم يضعف ايمان السامعين . ويثبت الارائقة في غلطهم . ويهين الايمان الكتوليكي لان كلاً يلتزم بالاعتناء في خلاص القريب . حسب امكانه . وان يكبح جسارة المهينين الايمان الكتوليكي . حتى لا يبقى لهم سبب لان يهزوا به . او يحتقروا به . وبصد كل اهانة يمكن حدوثها له تعالى وان حدثت فلينتقم لاجلها . واذا لم توجد هذه الظروف . فالمجادلة في امور الايمان هي محرمة على العلماني . والكهنة ايضا ان لم يكونوا خبيرين . فليمتنعوا عن ذلك . معتردين بكلام لطيف . موزدين نجاً زريفة . حسب امر مجمع انتشار الايمان . المبرز سنة * ١٧٤٣ * ولوان الكهنة او المرسلين كانوا خبيرين في الغاية . فمع ذلك فليحرصوا . بالايضاح الارائقة الى المجادلة . ويصيرون سبباً . لان الارائقة بتفنيدهم الاعتقادات الكتوليكية . يستعملون افعالاً اراتيكية . وبها يهينون الديانة . ويهزوا بالايمان الكتوليكي . وهذان الامران يصدران بذاتهما خطأ عظيماً . ولا يمزجون المجادلات عن امور الايمان بالمباحثات الباطلة . ويجركون الارائقة بدون فائدة الى احتقار الايمان الكتوليكي والى اضطهاد المسيحيين . مع ضرر عظيم للديانة . لان الارائقة كقول القديس اغستينوس . في الفصل الثاني عشر من كتابه ضد فوسطوس ٥ لا رغبة في المجادلة . بل حتى اذا انتصروا بقدرتهم القميج فيجمعون الذين لم يلدوهم ٥ والقديس برنردوس في الموعظة السادسة والستين على نشيد الانشاد قال ٥ لا يغلبون بالبراهين . لانهم لا يفهمونها . ولا يتعظون بالشهادات اذلا

اذ لا يقبلونها . ولا ينعنون للاقناعات . لانهم وقحون ٥ ويجب على
 المرسلين ان يمتنعوا بالكلية عن المجادلات المشتهرة . حسب مرسوم
 مجمع انتشار الايمان المبرز سنة ١٤٣٥ * حيث امر ٥ بالتصير مع
 الارائقة مجادلات مشتهرة . لانه غالباً . اما لاجل هذرهم . او جساتهم
 او ضجة الشعب الحاضر . يداس الحق . ويتغلب الباطل . واذا لم
 يمكنهم احياناً ان يعتفوا من هذه المجادلات . فليخبروا اولاً المجمع
 المقدس . لكي يمدهم بما يجب فعله . ويكون موافقاً للزمان . والمكان .
 والاشخاص . ومن ثم لما ان بعض المرسلين . سنة ١٤٣٥ * عقدوا
 مجادلة مشتهرة في القسطنطينية . امام وكيل البطريرك . مع الدارسين
 في بادوا عن امور الديانة . فامر حينئذ البابا روسا الرهبينات . بان
 يصرموا على رهبانهم المرسلين الموجودين في القسطنطينية . بالآ
 يتجاسرون فيما بعد على عمل جمعيات مثل هذه . تحت القصاص الذي
 يريده المجمع المقدس . وفي سنة ١٤٤٤ * امر المجمع المقدس لاحد
 المرسلين . بان يمتنع عن المجادلة مع بطريرك الارمن في ارفا . فيما
 يخص الطبيعتين في المسيح . فان كان الامر كذلك . فكم بالحري
 هو غير جازئ للمرسلين . بدون اجازة صريحة من الحبر الروماني . ان
 يعقدوا جمعيات كنائسية . وبها يتجادلون مع الارائقة عن امور
 الديانة . ومن ثم فالمجمع المقدس سنة ١٤٤٤ * قد ونح الاب يوحنا
 يوديسكي المرسل . لانه ابتداء في صيرورة جمعية كذا بدون اجازة
 خصوصية من الكرسي الرسولي . ولكن اذا سمح الحبر الروماني
 بجمعية مثل هذه . فلكي تكمل باستقامة . يجب ان توجد هذه
 الخمسة

الخمسة الشروط * أولاً أن الاراطقة لا يحضرون كأنهم قضاء منصفين . بل كمتعلمين لينتبهوا ويرتجعوا عن ضلالهم * ثانياً لكي تتحدد اعتقادات الايمان . بل لكي تتبرهن فقط الاعتقادات المحددة من المجامع المقدسة . او من الكرسى الرسولى . أنها مُعلنة من الله * ثالثاً بالآتصير امام الرعايا . بل امام الفقهاء * رابعاً بالآتجلس العلمانيون كأنهم قضاء . ولو كانوا امراء * خامساً بالآتغتصبون الرعاة الكتوليكويون على الحضور الى الجمعيات من الحكام . بل فليتكلفون فقط . ويجب ان يطلبوا اجازة من الخبر الاعظم . لكي يباينون كنايسهم . اما الاراطقة والمعاندين . فيقدر الحاكم ان يغتصبهم . اذا دعوهم الرعاة الكتوليكويون . ليعطون جواباً عن ضلالهم . و هكذا يمكنهم ان يتعظوا ويرتدوا *

* السؤال الخامس في ماهي الارتقة *

* اجيب ان الارتقة هي غلط اختيارى ضد حقيقة ما من حقايق الايمان . مع عصاوة . فيمن يعترف بالايمان . ومن ثم فان الارتقة تقتضى ثلثة اشياء * أولاً من جهة العقل . حكم فاسد ضد الايمان . او مناقض باستقامة حقيقة ما مُعلنة من الله . ومقدمة بالكفاية . ولعمري ان من ينكر الايمان خارجاً فقط . دون حكم باطن يضاد الايمان . فليس هو بالحقيقة اراتيكياً . ولا يسقط تحت التاديبات المرسومة ضد الارتقة . لانه ولو اخطأ خطأ عظيماً ضد الايمان . ويعدّ خارجاً كانه اراتيكى . ولكن هذا الفعل لا يملك شر الارتقة . المنهى عنه تحت القصاص * ثانياً من جهة الارادة . تُطلب العصاوة . وهذا رأى جمهور المعلمين بعد القديس اغستينوس

في الرسالة ١٤ * لان الايمان يفقد بالارتقة . لا بالغلط البسيط . كما يستبين جلياً في بعض القديسين . الذين غلطوا في بعض حقايق الايمان . اما العصاوة . فهي التي تصير بارادة مقصودة نحو مخالفة تعليم معروف . انه مقبول من الكنيسة . كانه قاعدة من قواعد الايمان . او مقدم له كتعليم الكنيسة . او معلن من الله . ولو انه تمسك بالغلط المضاد راي الكنيسة . لاليقاوم الكنيسة . بل لسبب اخر . لانه بهذا نفسه يضاد شهادة الكنيسة المعصومة من الغلط . وشهادة الله المقدمة بالكفاية . كقول القديس اغستينوس في الكتاب الرابع ضد دوناتوس في الفصل السادس عشر . فلنفرض ان احدهم يرتأى في المسيح كما زعم فوتينوس . طائفاً ان هذا نفسه هو الايمان الكتوليكي . فهذا لا احتسابه ارايكي . مالم يتضح له جلياً راي الكنيسة الكتوليكية . ويروم مقاومة الايمان . ويختار ما هو متسكبه . ومن ثم ان من يغلط ضد الايمان يجهل غير مصنع . ولو كان مذموماً . ولكنه يكون مستعداً بان يؤمن بكلمة تؤمن به الكنيسة . متى قدم له تعليمها . فهذا ليس هو ارايكي . اذ لا يوجد فيه عصيان . ولو انه اخطأ ضد وصية الاعتناء بمعرفة امور الايمان . ولكن من يغلط في الايمان من قبل جهل مصنع . اولاً انه يعتبر قليلاً الاشياء المقدمة من الكنيسة لكي يؤمن بها . فلانه يحتقر شهادة الكنيسة المقدمة . ولا يؤمن بانها هي هكذا كما يعلم الايمان . اولاً انه يغلط طوعياً في الايمان . ويكون له ذلك اختيارياً مع عصيان . وذلك لانه يرتضى بالغلط في الايمان . غير خاضع لشهادة الكنيسة *
ثانياً

ثالثاً من جهة الموضوع . يُطلب الاعتراف بالايمان المسيحي . كقول
القديس اغستينوس . الذي كان يعدّ اراتقة . الذين تحت الاسم
المسيحي كانوا يقاومون التعليم المسيحي في الفصل الخامس عشر من
الكتاب الثامن عشر عن مدينة الله . ولكي ان الواحد يُسبب
لراتيكيا امام الله . فلا يقتضى ان يكون معبداً . لان الكنيسة
كانت تدعو اراتقة الذين لم يكونوا معبدين . اقله عماداً حقيقياً .
كالباولين . الذين لم يحفظوا طقس العماد الحقيقي . كما يتضح من
لخوسانسيوس الاول في الرسالة الثانية والعشرين . ومن القديس
ايرونيوس في خطبته ضد لوشيفاروس . ومن المجمع النقاوى الاول
في القانون التاسع عشر . حيث امر بان يُعبد هؤلاء الاراتقة . ولكي ان
الواحد يكون قابلاً قصاصات الارثقة فيجب ان يكون معبداً امام الكنيسة
اذ لا احد يخضع للكنيسة . الا بالمعمودية كقول المجمع التريدينى .
في الراس الثاني من الجلسة الرابعة عشر * اعلم انه كقول ديوكو
انه يكفي لكى يدعى الواحد اراتيكيا . بان اذا تقدم له تعليم الكنيسة .
وحكمها هكذا . حتى لا يمكنه ان ينكره بفطنة . ولا يقدر ان يشك به
الاجماقة . ولو انه لم يشاء ان يعتقد . بان هذا هو حكم الكنيسة .
لانه لهذا السبب يجترب عصاوة تعليم الكنيسة المقدم بالكفاية .
لان الارثقة حقاً لا تقتضى . بان الواحد يعتقد . بان هذا الامر هو
مقدم له من الكنيسة المعصومة من الغلط في اوامرها . ومع هذا
فيخالفها . اذ من المستحيل ان يخالف امر مثل هذا . والا لاعتقد
كذباً

كذباً . ما يعتقدهُ مُقدِّماً له من الكنيسة المعصومة من الغلط . وهذا تناقضٌ محضٌ . ولهذا فهو أراثيكيٌّ من يُقل أنه يُؤمن بكل ماتؤمن به الكنيسة . ولكنه لا يُؤمن بهذا الاعتقاد . الذى لا يظنه مقدماً . او مُعتقداً من الكنيسة . متى تقدم له حكم الكنيسة نحو ذاك الاعتقاد هكذا . حتى لا يمكنه انكاره الاجمالة . ولا يشك به الا برعانة . ومثل ذلك من يتمسك بمقولة محرومة من الكنيسة . على أى نوع كان اما كانها مُجاسرة . او كانها مشككة . او كاذبة . او مضلة الخ . لان التمسك بكذا مقولة لا يمكن الا لانه يحكم . بان الكنيسة تغلط فى تحديدتها . وهذا ارتقةٌ حقاً . ثم ان الارتقة هى احدى الخطايا الروسية . كقول جمهور المعلمين كما يشهد سواريس * أولاً لان الايمان هو فضيلةُ الهية . واعظم كل الفضائل الادبية . فالخطية التى تناقضها اذاً . فى احدى الخطايا الروسية . لانه كما يعلم اريسطون وليس . والقديس توما . ان الشئ الكلى الرداوة . هو الذى يضاد الكلى للعودة * ثانياً لان الايمان هو اساس البرارة . وبدونه من المستحيل ان نرضى الله . ولان الكفر ينفي الايمان . فيعدم الانسان البر بالكلية * ثالثاً كما ان الايمان هو اصل كل الفضائل هكذا الكفر يجلب معه سائر الرذائل * رابعاً الارتقة هى احتقار الشهادة الالهية . او الصديق الالهى المعلن . فمن ثم هى بالاستواء والاستقامة تضاد الله ذاتياً . وبما ان الارتقة هى كفر وضعي . فهي خطية عظيمة فى نوع الكفر . بل اعظم سائر انواع الرذائل الادبية . كقول سواريس . مع جمهور

جمهور المعلمين . ولهذا قال بولس الالهى لتلميذه تيطوس ه اعترف
من الرجل الارائيكى . لانه تعوج وقد يحطى ه ٣٣ *

* السؤال السادس فى هل ان من يشك فى الايمان هو ارائيكى *
* اجيب ان من يشك متقصداً فى حقيقة مقدمة من
الكنيسة . او معلنة . زاعماً انها غير صادقة . او يمكن ان تكون
كاذبة . فهو ارائيكى سورياً . فهذا رأى الجميع مع القديس توما .
فى الفصل الاول . من البحث العاشر عن الارائيكى . حيث يقول .
ان الشك فى الايمان هو كفر ه ومن المجمع الترانى الخامس فى الجلسة
الثامنة . حيث يجرمون كارتقة . الزاعمين والمشككين . بان نفس
الانسان هى مآيئة . لان من يشك على هذا النحو . فانه يحكم بان
حقيقة الايمان المقدمة من الكنيسة . كانها معلنة . ليست بصادقة
وان شهادة الكنيسة فى تقديمها امور الايمان ليست معصومة من
الغلط . وهذان الامران فهما ارتقة بينة . ومثل ذلك قل عن يشك
بتوقف القبول المامور من الارادة . لاجل اسباب مضادة . لانه
يحكم بالسوية بان الاسباب المضادة الايمان هى قادرة ان تصير تلك
الحقيقة غير صادقة . ولو انها تقدمت من الكنيسة لكى تعتقد كانها
من الايمان . لانه لا يحسر بان يامر ذاته بالقبول . لحوفه من الغلط
الصادر عن الاسباب المضادة تلك الحقيقة . فيحكم اذا بالسوية . بان
الكنيسة ليست بمعصومة من الغلط فى امور الايمان . وبالسوية
يضاد رأى الكنيسة المحددة تلك الحقيقة المقدمة منها كمعلنة .
التى

التي يجب ان تُعتقد بكل تأكيد لاجل شهادة الله . فهذا اذا هو
ارتيكى صوريا . لانه بالصواب يُعتبر نظرا الى السقوط في الارتقة .
كانه اما قد ناقض صوريا ومعرفة حكم الكنيسة . اما انه نظير ذلك
حكم . بان الكنيسة ليست معصومة من الغلط . لانه يكفي للارتقة
الصورية كل حكم مضل . مع عصاوة ضد الايمان . اما قولي بتوقف
مامور من الارادة . لان من يفتكر في امور الايمان ثم ينقل عقله
الى امور اخر . موقفا القبول . لاحوفا من الغلط . بل ليشغل عقله
فقط . فهذا ليس هو ارتيابا في الايمان . كما هو واضح بذاته *

* السؤال السابع في ما هي القصاصات المفروضة على الارتقة *
* اجيب اولاً هو الحرم الكبير المنزل حالا . وحسب راي جمهور
المعلمين . تكفي لذلك الارتقة المخفية . بشرط ان تصير ظاهرة . اى
انها تستبين عيانا . اما بالقول . او بالفعل . او باشارات اخر . ولو
لم يوجد احد . لانها حينئذ تكون ظاهرة حقا . وتعرف بذاتها جهرا *
ثانياً السقوط في العجز * ثالثاً الفضيحة الناموسية . وهي عدم قابلية
الوظائف المشتهرة . ان كانت الارتقة واضحة بيّنة * رابعاً القطع من
الدرجات . والوظائف . ومن السلطان الروحي * خامساً سلب
الاموال . ولكن هذا الامر لا يوجد في كل مكان . وفقد الدفن
الكنائسي . يتضح في الفصل الثاني . من الراس السادس عن الارتقة
حيث يُمرمون اوليك . الذين بمعرفة يمنحون الدفن الكنائسي
للارتقة . ولكن في فرنسا يقدرّون الاساقفة . اما بذاتهم . اما
بوكلائهم

بوكلايهم حسب العادة القديمة. ان يجلوا الاراتقة من الحرم الكبير والعجز. وباقي القصاصات التابعة له. ثم اعلم ان المعتقدين بالارتقة والقابلينها. والمحامين عن الارتقة. وعاصدينهم. يسقطون حالاً في الحرم. ويفقدون الدفن الكنايعي. كما حدد الجمع العام اللاتراني الرابع. في الفصل الثالث عشر من قوانينه. ثم ان الاسقف يقدر ان يجل الواحد من الحرم الذي يسقط فيه. لاجل الارتقة الخفية. كتحديد الجمع التريدينتيني. في الراس السادس من الجلسة الرابعة والعشرين. ولكن قد رفع هذا السلطان بمنشور العشاء السرى. كقول كثيرين من المعلمين. ويؤكد ذلك تحديد مجمع الفص المقدس. والاحبار الرومانيين. غريغوريوس الثالث عشر. واكليمنضوس الثامن. وبولس الخامس. كقول الكردينال البيسيوس فالبايا وحده يجل من الارتقة الطاهرة. لا الخفية. اذا لم ترتفع الى الفرع. لانها اذا ارتفعت الى الفرع. فيمكن الاسقف حينئذ ان يجل منها. كما يبان في الراس من الناموس عن الارتقة. بهذه الالفاظ. تتلون صورة الحل. او انه اطلع على دعوات الارتقة في ابرشيته. فيمكنه ايضا ان يجلهم. كقول البيسيوس في العدد الرابع والثلاثين وما يتبعه. اما المرسلين فيقدرون ان يجلوا الارتقة في منبر الاعتراف حسب سلطانهم. وفي اماكن رسالتهم فقط. اما في المحكمة الخارجية. فبعد ان يعطوهم. فلم يرسلوهم الى اسقف اللجرية. او الى وكيله ليكن يجلهم. كما حتم مجمع الفص في ثامن عشر ايلول

أيلول سنة ١٩٧٢ * فنشور مجمع الفحص المبرز في تاسع عشر نيسان
سنة ١٩٤٥ * يناقض رأى أوليك اللاهوتيين الزاعمين . أنه يجب
على الخورى أن يحل الارائىكى . المدعو منهم مادياً . حيث قيل
قد حُتم ضد الأب فلان . الذى حل يوحنا الارائىكى الكلوينى .
بدون سلطان سابق . ودفع له شهادة اتحاد لظنه أنه قادر على
ذلك . زاعماً أن يوحنا المذكور جاهلاً ارتقات . وغلطات كلوينوس .
فلا يجب أن يقال عنه أنه ارائىكى صورياً . بل مادياً فقط . ومن ثم
لا يحتاج الحل من الحرم المفترض الخطية . التى لم يسقط فيها يوحنا
المذكور . لأجل جهله . فاذقريت مكاتب الوكيل المحررة فى الحادى
عشر من نيسان . فامرت حينئذ الكردينالية . بأن هذا الخورى
يوجب بتعنف . ليمتنع فى المستقبل عن مثل هذه الأمور . والآلتعاصر
بقساوة . لأن رأيه هو وهمى . لاحقيقى . ومن ثم فلم يقبل من
السنتوفيشيو . أى مجمع الفحص . ويجب على الوكيل أن يجتصر .
ليك هذا الخورى . أوآخرين غيره . يستعملون رأياً مثل هذا . بل
فليعنى بأن هؤلاء الارائقة . يرسلون الى مجمع الفحص *
* فرما تسال هل أنه بارتفاع سلطان الحل من الارثقة عن
الاسقف . بنشور العشى السرى . قد ارتفع أيضاً سلطان الحل من
العجز * فيجب الكردينال البيسيوس منكر ذلك . ويورد لتأكيد
رأيه معلمين كثيرين . وذلك لأنه يوجد سلطانين مختلفين . لفعلين
متميزين . لا يتعلق أحدهما بالآخر . ثم قال أنه ينبغي أن تحفظ فى
الاعترافات

في الفضائل الالهية

الاعترافات الاشياء التي يمكن لاجلها ان يُجل الاراتيكي من العجز
ولولم يقدر ان يمله من الحرم لاجل الارتقة . ان كان له شركا *

* الجز الثاني في الرجاء *

* السؤال الاول في ماهو الرجاء *

* اجيب ان الرجاء الحالى هو ثقة صادقة لنوال السعادة الابدية .
بواسيط مرسومة من الله . او هو فعل نرغب به . وننتظر حقا من الله
السعادة الابدية . باستحقاقات المسيح . او هو امتلاك تام له تعالى .
او الوسائط الموصلة الى ذلك . لان الله هو اعظم معيننا وقادرا على كل
شيء . الرحوم . والامين في مواعيد . فالرجاء الحالى هو ملكة افعال
الرجاء . مفاضة بذاتها . تصدر من معونة النعمة . ومن ثم فان الرجاء .
اولا هو فعل مفاض بالقوة او انه فعل يساوى فعلين . فالواحد هو
رغبة كافية للسعادة . او لمحبة تعالى . بما انه خيرنا الاعظم . والاخر
فهو ثقة . او ثبات الارادة مقابل الصعوبات . التي تحدث في اكتساب
السعادة . موثس على المعونات . والمواعيد الالهية . ولهذا فان
موضوع الرجاء . او علمته الصورية . فهي مضاعفة ومصدرة واحدا
كليا . لان علة الرغبة هو صلاح الله الاضافى . الذى امتلاكه قادر ان
يسعدنا بالتام . اما علة الثقة . او الثبات . فهي قوة الله المغيعة .
او كماله المتزايد . اى رافته . ورحمته . وعظمة قدرته . وصدقته في
مواعيد . الصابرة لاجل استحقاقات المسيح . بناميل حيوة الابد .
التي وعد بها الاله الصادق . تيتوس . الهى عوفى وعلمه اكل
مزمور

مرمرور ١٧ * ثانياً ان الموضوع الاول الصورى للرجاء فهو امتلاك الله .
والثانى فهي وسايط الخلاص المرسومة منه تعالى . اى النعمة . والافعال
الصالحة . المفعولة بقوة النعمة . التى يدونها يكون الرجاء جسارَةً
خالصةً . ثم ان الخيرات الزمنية . اذا استعملت جيداً فيمكن ان تقود
الى طريق الخلاص بواسطة نعمة الله . وبالتالى كل ما هو محتوى فى
الصلوة الربانية . اما كيف ان امتلاك الله هو موضوع اول للرجاء .
فيبان جلياً بما قاله الله لابراهيم ه انا اجرك العيظم جداً ه
تكوين ١٥ * نحن الان اولاد الله . فاذا لم يظهر بعد ماذا نكون . لكننا
قد عرفنا انه اذا ظهر سنكون نظراً . لاننا سنعاينه كما هو وينظر الهمتع
نحبه فكل من فيه هذا الرجا يظهر ذاته . كما ان ذاك طاهر هو ه
يوحنا ٣ * ولهذا فالقديس اغستينوس فى الفصل الثلاثين . من
الكتاب الثانى والعشرين عن مدينة الله قال ه ان اجر الفضيلة يكون
نفس الذى منح الفضيلة . لانه وعد بذاته . اذ لا يمكن ان يوجد ما هو
افضل . واعظم منها ه ثالثاً انه ينسب الى الرجاء . خوف فقدان
نعمة الله . لانها تستند على قدرته تعالى . ورحمته . وصدقته فى مواعيده .
ومن ثم دعاها بولس الالهى ه مرسى وطيداً للنفوس وحريزاً عبرانيين *
ولكنها نظراً اليها تكون غير محققة . اذ لانكون متحققين نظراً
الى افعالنا . والى الثبات الضرورى للخلاص ه لا يعرف الانسان هل
هو مستحق المحبة . ام البغضة . ولكن كلها فى المستقبل تحفظ غير
محققة ه حكيم ١ * ولهذا قال الرسول الالهى ه اعملوا خلاصكم
بخوف

بمخوف ٥ فيلبو ٢ * ومن ثم يمكننا . بل يلزمنا . ان نرجو ثبات
النهاية . لانه يقتضى ان المستقبل يكون محققاً شرطياً . اى بهذا
الشرط . ان لم نسقط من نعمته تعالى لان المستقبل يكون محققاً
بهذا الشرط . كقول الجمع التريدينى في الفصل الثالث عشر .
من الجلسة السادسة . حيث تكلم عن الثبات الاخير قايلاً ٥ لا احد
يعد ذاته بشئ ٥ ما يحقق تحقيقاً خالصاً . ولو كان واجباً على الجميع ان
يضعوا رجاءهم . ويصبرونه ثابتاً على معونة الله . لانه تعالى كما انه
ابتداءً العمل الصالح . هكذا هو يكمله . فاعلاً المراد . والكمال . ما لم
تنقص نعمة عن ذاك ٥

* السؤال الثانى فى هل توجد وصية خصوصية بالرجاء *
* اجيب ما كذاً ذلك اولاً من قول المرتل ٥ توكّلوا على الرب ٥
مزمو ٤ * متوكّلين على النعمة السابعة عليكم بيسوع المسيح ٥
بطرس ١ ص ١ * وص الاغنيا بالآ يتوكّلوا على غنى غامض بل على الاله
الحى ٥ تيمو ٢ ص ٤ * ثانياً من القديس اغستينوس فى المقالة ٥ ٨٣ *
على انجيل يوحنا ٥ كم لنا من الوصايا عن الايمان . وكم عن الرجاء ٥
فالغالبان الرجاء هو واسطة ضرورية للخلاص كقول الرسول ٥ اننا بالرجاء
قد خلصنا ٥ رومية ٨ * وفى بالغى السن هو استعداد ضرورى للتعبير
كقول الجمع التريدينى فى الراس السادس . من الجلسة السادسة .
لان الله اوصى بكل الوسائط الضرورية للخلاص . ولا يريد خلاص بالغى
السن بدون سعيهم . الذى لا يصير بدون الرجاء . الذى تنج به
الارادة

المقالة الخامسة

الارادة نحو الله . كانه خيرها الاعظم . وتثبت مقابل الصعوبات
التي توجد في عمل الفضائل * رابعاً لان اسكندر السابع قد حرم
هذه المقولة هـ ان الانسان لا يلتزم البتة كل زمان حياته . بان
يمرر فعل الايمان . والرجاء . والمحبة . بقوة الوصايا الالهية . المنسوبة
الى هذه الفضائل هـ فوصية الرجاء تلزم في وقته . بابرار فعل الرجاء .
ومماثلته . واستعمال كل الوسائط الضرورية لنوال السعادة . وتنتهى
عن الجسارة . واليأس . والتهاون بالخلّاص *

* السؤال الثالث في متى وصية الرجا تلزم بابرار فعل الرجاء *
* اجيب انها تلزم بذاتها ونظراً الى جودتها الخصوصية * أولاً
في بد بلوغ السن . متى الواحد عرف السعادة الابدية . التي انتخب
لاجلها . فيلتزم حينئذ ان يتجه الى سعادته . والى خيرة الاعظم .
وينظم حياته باستقامة * ثانياً كل مرة يحصل في خطر اليأس . فيجف
قلبه بفضيلة الرجاء . لان هذه الوصية عينها تلزمنا بان نرجوا
ولانايس * ثالثاً مراراً كثيرة في مدة حياته . لانه يجب على الانسان
ان يكون دائماً مستعداً . ومجتهداً على عمل الخير . وتجنب الخطا * رابعاً
في خطر الموت . لان الوصايا . لاسيما المتجهة نحو الله ذاتياً . تلزم جداً
وحينئذ يكون فعل الرجاء ضرورياً ليقوى على التجارب . والوجاع .
وتلزم ايضاً بالعرض * أولاً اذ نلتزم بابرار افعال الفضائل الاخر *
كالصلوة . والتوبة ونظايرها . التي لا يمكن فعلها بدون فعل الرجاء *
ثانياً متى اشتدت التجربة . حتى لا يمكن الانتصار عليها . ما لم
نحسّ قلبنا بفعل الرجاء * ثالثاً لان فعل الرجاء هو ضروري لتبرير
الخطي بالغ السن *

السؤال

في الفضائل الالهية

•

* السؤال الرابع في ماهي الخطايا المضادة للرجاء *

* اجيب انها هي اليأس . والجسارة . والتهاون بالخلص . قالياس هو فقد رجاء نوال السعادة . والوسايط الضرورية لها . والجسارة فهي ثقة غير مرتبة * اولاً متى الواحد اكل على فضيلته . وقواه . ظاناً انه ينال السعادة بالافعال الطبيعية . بقوى الطبيعة فقط . كما كانت تقول البيلاجيين * ثانياً اذا اكل بدون نظام على قدرة الله العظيمة . ورحمته الغزيرة . راجياً ما رسم الله نكرانه . كنوال السعادة . مثلاً . بدون استحقاق . كما تفعل تباع كلوينوس . او اذا قصد مداومة الخطية مادامه متعافياً . راجياً التوبة في ساعة الموت . كما تفعل خطاة كثيرون . وتتصل ايضاً الجسارة الى تجريب الله نفسه . كما سنبين في موضع اخر * اما التهاون بالخلص . فهو جيانة القلب . وبها يروم ان يمتنع دائماً بالخيرات الارضية . فهذه الخطايا هي مميته بذاتها . بما انها تضاد الفضيلة الالهية . وتهين الله جداً . ولهذا قال القديس اغستينوس في الخطبة السابعة والثمانين . عن كلمة الانجيل ه شيان يقتلان النفس . اليأس . والرجاء الباطل ه ومن ثم فهو خطأ مهمت * اولاً لانه لا يشتهي . ولا يرغب الحصول على امتلاكه تعالى * ثانياً لانه يختار طوعاً ان يستمر في هذه الحياة دائماً . ويفضل اقتنى الخيرات المخلوقة . على امتلاك الخالق * ثالثاً لكثرة خوفه من الهلاك . واباسه من نعمة الله ورحمته . فيروم مطلقاً ان يرجع الى العدم . او الا يكون وجد ابداً * رابعاً اليأس من نوال الحياة الابدية . وغفران الخطايا . واصلاح الحياة . او من معونات النعمة الضرورية * خامساً رجاء الخالص بدون اعمال صالحة

صالحة مفعولة بواسطة الدعمة . او كأنه واجباً لاجل الفضائل .
والأعمال الطبيعية . اورجا مغفرة الخطايا بغير توبة * سادساً الاستقرار
في الخطية زماناً مديناً رجاء برحمته تعالى . او بعد سقوطه في خطية
واحدة هيمته . يفعل خطايا كثيرة . لظنه أنه يكون سهل عليه
سوية نوال غفران خطايا كثيرة . كواحدة . كأنه تعالى برحمته يكون
علة للخطية . ضد قول الرسول ه غير عالم إن صلاح الله إنما يقتادك
لى التوبة . فإذا على حدود قساوتك . وقلبك الذى لا يتوب . تخزن
لنفسك سخطاً فى يوم السخط ه رومية ٢ * لان هذه ونظايرها
تصين جداً صلاح الله . ورحمته . وقدرته . ومجده . وعنايته
وترتيبه . ثم عدله *

* فعل الرجاء *

* يالهي انى اشتهى جداً بان اراك . وامتتع بك فى السماء . لانك
انت هو الخير العظيم لنفسى . وسعادتها الوحيدة . وارجو ايضاً
الحصول على هذه السعادة الكاملة . باستحقاقات مخلص يسوع
المسيح . والأعمال الصالحة المفعولة بمعاونته . لانك اله كللى الرافة .
والرحمة . والقدرة . صادق فى مواعيدك . ومعينى وعاضدى *

* الجزء الثالث فى المحبة وفيه ستة فصول *

الفصل الاول

فى جوهر المحبة

* السؤال الاول فى ماهى المحبة *

* اعلم ان المحبة بالتدقيق هي انعطاف تميل به الارادة الى
الخير

الخير. لأنه خيرٌ فقط . وتقسم الى حب الود . والى حب الشهوة *
 فحب الود . او التفضيل . هو الذى به الواحد يجب الاخر لاجل
 ذاته . محتسباً خيرةً كخيرة . او انه احب شخصه لاجل كاله الخصوصى .
 فهذه المحبة تدعى صداقة . اذا الشخص المحبوب انفعلى نظير ذلك
 نحو الشخص المحب * وحب الشهوة فهو الذى به الواحد يجب ذاته .
 وخيرة بما انه خيرة او يجب الاخر كانه خير له *

* اجيب ان المحبة الحالية المأمورة هى فعل محبة التفضيل .
 الذى به يحب الله لاجل ذاته فوق كل شىء . ونحب ذواتنا . وقربنا
 كانفسنا حقاً لاجله تعالى . كقول القديس اغستينوس فى الفصل
 الثامن . من الكتاب الثامن عن الثالث هـ يحب واحد بعينه
 يحب الله والقريب معاً . ولكن الله لاجل الله . وذواتنا . والقريب لاجل
 الله هـ اما المحبة الاعتيادية . هى ملكة مفاضة بذاتها . تصدر
 افعال المحبة بمعونة النعمة . او انها تهيب بتواصل لاصدار افعال المحبة .
 ومن ثم حسب رأى جمهور المعلمين . فان موضوع المحبة المادى الاول
 هو الله . والثانى فهو نحن انفسنا . وقربنا . لانه بملكة المحبة نفسها .
 التى بها يحب الله . فيها ذاتها يحب انفسنا . وقربنا ايضاً . لاجله
 تعالى . لان الخلايق العاقلة القابلة للسعادة هى شىء مضاف الى الله
 بالخصوص . والمحبة هى صداقة كاملة معه تعالى . ولعمري انه ليس
 هو من شئ المحبة الكاملة . ان يحب حباً ابتدائياً . ولا لاجل ذاته .
 من قد عقدنا معه الصداقة بدأً فقط . بل وبالتبعية ايضاً يجب علينا
 ان نحبه ما ينسب اليه . كقول يوحنا الحبيب هـ ان احببنا بعضنا
 بعضاً

بعضاً . فالله يعبت فينا . ومحبتة تكون كاملة فينا هـ ص ٤ * اما
موضوع المحبة الصورى . او سببها . فهو الله نفسه . كانه صالح وكامل
بذاته او هو صلاح الله المطلق . الغير المتناهى . الذى اذا فهمناه
بالتقابل . فهو مجموع ساير الكمالات الممكنة . الغير المدروكة . او
هو الكمال الالهى المحض الغير المدروك . فى كل نوع . لان المحبة هى
فعل التفضيل . والصدقة نحو الله . ومحبة الصداقة نحب الاخر
لاجل ذاته . ونرغب خيرة بما انه خيرة لاجل كاله الخصوصى . ومن
ثم فان المحبة تتميز عن محبة الرجاء . او الشهوة . التى بها نحب الله
لانه خيرنا الاعظم فقط . ولانه صالح لنا . وقادر ان يسعدنا بالقام .
اما المحبة فهى فعل التفضيل . والصدقة . وبها نحب الله لانه صالح
بذاته . او لاجل جماله الغير المتناهى . وبما ان المحبة هى اشرف ساير
الفضائل . فيجب ان يكون لها سبب اشرف من جميع الاسباب .
وذلك فهو الله نفسه كما هو فى ذاته *

* السؤال الثانى فى ما هى الخيرات التى يلزمنا ان نريدها
له تعالى *

* اجيب انه يلزمنا ان نريد له تعالى كل خير باطنى . وخارجى .
فالخير الباطن له تعالى . هو كل كمال ممكن غير متناه . حاوله فى
ذاته . اما الخير الخارج . فهو مجدة الخارج . القايم فى ايضاح كالاته .
وما يعرف به من الخلايق . ويعبد . ويحمد . ويحب ولان المحبة هى رغبة
الخير . فحب الله اذا هو ان نرغب له تعالى كل خير . اى ان نرغب له
بنوع الفرح . والسرور كل كمال له غير متناه . وان نرغب بنوع
الشهوة

•• في الفضائل الالهية

الشهوة . والشوق العام . ونسعى حسب مكنتنا . بانه يُعرف منا جل جلاله . ومن ساير الخلاق . وان يُجِد . ويُعبد . ويُكرم . ويُحب بالتمام .

* السؤال الثالث في هل ان المحبة هي اشرف جميع الفضائل *

* اجيب مثبتاً ذلك من قول الرسول الالهى ٥ واعظمهن المحبة ٥

قرنتية ١٣ * ومع هذه كلها البسوا المحبة التى هي رباط الكمال ٥ كولو ٣ * وذلك لان موضوعها . وسببها اكمل من الجميع . اذ تتجه نحوه تعالى على اكمل نوع . اى لاجل ذاته *

* السؤال الرابع في ماهي الافعال المختصة بالمحبة . والصادرة

عنها *

* اجيب ان هي الحب . والسرور . وانعطاف الاتحاد . والرغبة

نحو الكمالات الالهية . واشتهى محبة تعالى . ثم بغضة الشر المضاد

الصلاح الالهى والتوجع والندامة عليه . كما هو . التى هي الخطية *

* الفصل الثانى في وصية المحبة *

الراس الاول

في وصية المحبة نحو الله

* السؤال الاول في هل توجد وصية المحبة نحو الله . وماذا تلزم *

* اجيب انه لتوجد وصية تلزم بحب الله بالخصوص . متميزة

من جميع الوسايا . يتضح ذلك اولاً من قوله تعالى ٥ حب الرب الهك

من كل قلبك . ومن كل نفسك . ومن كل قوتك . فهذه هي الوصية

العظيمة . والاولى في الناموس ٥ متى ٢٣ * والحال ان الوصية الاولى .

العظيمة

العظيمة فهي وصية خصوصية حقاً. متميزة عن الوصايا الاخر. مفروضة
 أولاً بذاتها على الخصوص . حتى ان جميع الوصايا الاخر. قد رُسمت
 لاجل حفظها بالتام. والكمال. كقول الرسول هـ ان نهاية الوصية
 هي المحبة هـ تيموثاوس : * ثانياً يتأكد ذلك من شهادات الابا
 القديسين. وعوض الجميع فليكن القديس اغستينوس. في الفصل
 الخامس من كتاب اعترافاته . حيث قال نحو الله هـ ما الفائدة لك
 منى لكى تامرني بان احبك. وان لم افعل ذلك . فتغضب . متهدداً
 لى بضيق شديدة. العله امر زهيداً ان لا احبك هـ ثالثاً يتوطد ذلك
 من المقولة السابق ذكرها المحرومة من اسكندر السابع. ومن هذه
 ايضا التى قد حُرمت من اسكندر الثامن كانها اراتيكية هـ يكفى ان
 الفعل يتجه مضمراً نحو غايته. الاخيرة . ومن ثم فالانسان لا يلتزم
 بالمحبة. لافى بد. ولا فى مسافة حياته. الزائلة هـ وقد كانت حُرمت
 ايضا سابقاً من جمعية موسييونانا بمنشور خصوصى * رابعاً بما ان
 الله هو موضوع شهى جداً لاجل ذاته . وغاية اخيرة لسائر الاشياء
 فبالصواب لا يمكنه بان لا يامر الخليفة الناطقة القابلة المحبة. بان
 يحبه لاجل ذاته فوق كل شى . وكقول القديس توما هـ ان الامر الذى
 هو غاية . فهو واجب بذاته . اذله من ذاته سبب الجودة هـ والحال
 ان حب الله هو غاية جميع الوصايا. لانه يتجه نحوه تعالى كانه الغاية
 ذاتها. بنوع كامل جداً. اى فوق كل شى . ولاجل ذاته. كما هو. فاذا
 حب الله هو واجب بذاته *

اجيب

* اجيب ثانيًا ان هذه الوصية . بما انها موجبة . فاجبًا تلزم بما يفوق الطبيعة باصدار حب الله فوق كل شئ . لاجل ذاته . كما بيان صريحًا من هذه الكلمات ه حب الرب الهك من كل قلبك ه التي تفسر نظرًا الى المعنى الخصوصي . انعطاف الحب الباطن . الذي كما تشرحه الاءاء القديسون . والمعلمون اللاهوتيون . فهو حب التفضيل الفايق سموًا وتأثيرًا . الذي به يتحد الانسان مع الله . بما انه خير شئ جدًا فوق كل شئ . لاجل ذاته . مريدًا لذاته . كل خير . فاعلاً ما يطلبه منه الله بالزام . مقدمًا ذاته . وسعادتة . وكل شئ له لمجدة تعالى . راضيًا فقد كل خير مخلوق . واحتمال كل ضرر . مما انه يغيظ الله في امر ثقيل * ومن ثم فان للحب المأمور في الوصية الاولى العظيمة . يجب ان يكون اولًا باطنًا حقًا بالتدقيق . كما يتضح من كلمات الوصية ه حب من كل قلبك ه ثانيًا ان يكون فايق الاعتبار بالسواء . حتى اننا نحب الله اكثر من انفسنا . ومن جميع الخلايق . وان نرتضى بفقد كل خير زمني . واحتمال كل ضرر . مما اننا نغيظه تعالى في امر ثقيل * يتأكد ذلك اولًا من شهادات الاءاء القديسين . والمعلمين اللاهوتيين . ورأى الكنيسة كلها * ثانيًا من كلمات الوصية نفسها حب الرب الهك من كل قلبك . وبهذا المعنى فسرهما القديس اغستينوس . في الفصل الثاني عشر من الكتاب الاول عن آداب الكنيسة . حيث قال ه ان الخير الاعظم . والمقول ايضًا الافضل . الذي لا احد يشك بانه واجب ان يحب فقط . بل يجب هكذا . حتى انه

المقالة الخامسة

٥٨

انه يجب علينا الانحب شيئاً اكثر منه. وهذا يستبين جلياً قيل
 من كل نفسك . ومن كل قلبك ومن كل قوتك هـ ومن قوله تعالى هـ
 من احب اباً . او امّاً اكثر منى فلا يستحقنى . او من احب ابناً . او
 ابنة اكثر منى فلا يستحقنى هـ متى : * ومن قول الرسول هـ من
 يفصلنا عن محبة المسيح . احزن . ام ضيقة . ام اضطهاد . ام جوع .
 ام عرى . ام عطب . او سيف . واننى لموقن انه لاموت . ولا حيوة .
 ولا ملايكة . ولا رياسات . ولا قوات . ولا الحاضرات . ولا المنتظرات .
 ولا علو . ولا عمق ولا برية اخرى . تستطيع ان تفصلنا من محبة الله هـ
 ثالثاً لان هذه المحبة يقتضيها صلاح الله العظيم الفائق سموه .
 ولان الله هو صالح بالذات . وتام بغير حد . فى كل نوع . من الشرف .
 والغاية الاخيرة لكل شئ . فمن ثم لاجل هذه الاسباب . وغيرها
 كثيرة . يجب ان يحب اكثر من كل خير اخر . ولا يمكن ان تتفضل
 عليه خليقة . او تساويه بالميل والانعطاف . بدون احتقار عظيم .
 واهانه جسدية تلحقه من ذلك . ولعمري ان المحبة المأمورة منه تعالى .
 يجب ان تكون مناسبة له . بما انه الخير الاعظم المحبوب جداً . والحال
 انها ليست كذلك . ان يحب الله اكثر من جميع الخلاق . التى هى
 امامه عدم . ولان الحب هو قياس المحبة . بما انه سببها . فالحب
 العظيم اذا . يقتضى محبة فائقة الاعتباره ثالثاً ان محبة الله المأمورة
 يجب ان تكون كافية . وكلية فى مفاعيلها . وهو ان تجعل الارادة .
 وتصيرها مستعدة دائماً لحفظ كل الوسايا . وتجنب كل خطية . اقله
 المميته

المميتة . ومن ثم فان محبة الله هذه تحوى ادبياً قصداً كافياً . لحفظ
 ساير الوصايا . كان هذه المحبة ليست هى اشتها الكمالات الالهية
 فقط . بل هى محبة الارادة . او ميلها الكافى . المحرض بالكفاية الى
 فعل ما يريد الله . او يطلبه بامر . وتجنب ما يغيظه . لان المحبة
 للمأمورة هى محبة من كل القلب . ومن كل النفس . ومن كل
 القوة ٥ اعداد ٢ * وهذه المحبة فهى كافية حقاً . والمحبة الكافية هى
 ان نريد للخير . ونفعله لاجل المحبوب . ولا نغيظه فى امر ثقيل .
 ولعمري ان المحبة لا يمكن ان تكون فايقة الاعتبار . ما لم نفضل الله .
 وصادقته على كل خير مخلوق ونرتضى بفقد كل خير مخلوق .
 واحتمال كل بوس . هما اننا نغيظه تعالى فى امر ثقيل . ونخسر
 صداقته . وان نكون مستعدين دائماً بالأخالف وصية ما فى امر
 ثقيل . ومن ثم فان وصية المحبة تلزم بهبته تعالى فعلياً . وانفعالياً .
 ويحفظ كل الوصايا الاخر . كقوله تعالى * ان احببتموه فى حفظتم
 وصاى . من كانت عنده وصاى وحفظها . ذاك هو يحبني ٥
 يوحنا ١٤ * فهذه هى محبة الله . ان نحفظ وصاياه ٥ رسالة يوحنا ١٤ *
 ولهذا فان مخالفة الوصايا الاخرى بالعموم ضد المحبة . وتبديد ملكتها
 اذا كانت فى امر ثقيل * رابعاً ان فعل المحبة نحو الله يجب ان يكون
 خالصاً فى علته . لان علته هى الله نفسه مطلقاً . ونظراً الى
 ذاته . او بما انه صالح . وكامل فى ذاته بغير انتها . او هى جمال الله
 الغير المدرك . وصالحه المحض . ولهذا فيجب عز شأنه فوق كل شئ *
 لاجل ذاته . ولانه صالح . وكامل بذاته . وهذا رأى جمهور
 اللاهوتيين

اللاهوتيين . يتأكد ذلك مما قاله القديس اغستينوس . في الفصل السابع والعشرين من الكتاب الاول عن التعليم المسيحى ٥ يجب ان يحب الله لاجل ذاته ٥ وفي الفصل الثامن من الكتاب الثامن عن الثالث ٥ بحب واحد بعينه بحب الله . والقريب . ولكن الله لاجل الله ٥ وفي تفسيره المزمور الثالث والخمسين ٥ ان الهنا يُعبد بالارادة . ويُحب بالمودة ومن ثم مجاناً يُحب ويُعبد . فما معنى مجاناً . اى لاجل ذاته . لا لاجل آخره ٥ والقديس برنردوس في كتابه عن حب الله قال ٥ ان علة حب الله هى الله ونوع الحب بغير نوع . لا يُحب الله بغير اجر . ولو انه أُحب بدون انتظار الاجر . فالحبة الحقيقية لا تكون خاوية ابداً . ولا هى مستلجرة . فالحبة الصادقة . لا تطلب اجرا . لكنها تناله ٥ وفي الرسالة الحادية عشر قال ٥ يوجد من يعترف للرب . لانه قادر . فيرهبه . ويوجد من يعترف له . لانه صالح محض . فالاول يخاف لانه خادم . والثانى يرجو لانه اجير . والثالث فهو ابن مقدم للاب . ولهذا من يخف . ومن يرجو . فائتاهما يفعلان لذاتهما . واما التى فى الابن فهى وحدها تدعى محبة . اذ لا تمتغى ما لها ٥ والقديس توما فى الفصل الخامس . من البحث الثالث والعشرين ٥ ان الله يُحب بالمودة لاجل ذاته . ومن ثم فان المحبة تقصد سبباً واحداً للحب . وهو صلاح الله خاصة . اى جوهره ٥ وفي الفصل السادس قال ٥ ان الايمان والرجا يتجهان نحو الله بحسبما يرد علينا منهما . اما من معرفة الحق . او من نوال الخير . ولكن المحبة فتجبه نحوه تعالى . كانها قائمة به . لا كانه ياتينا شئ من قبله ٥

ثانياً

ثانياً من تعليم الكنيسة المسلم في وعظها . حيث تُدعى المحبة فضيلة . بها يحب الله فوق كل شيء . والقريب كانفسنا لاجل الله . فعلة المحبة اذا هي الله على وجه البساطة . والاطلاق نظراً الى ذاته . ثالثاً لان المحبة هي حب التفضيل . والصداقة نحو الله . والحال ان حب الصداقة هو ان يحب الآخر لاجل ذاته . ودرغب له الخير كأنه خيره لاجل كماله الخصوصي . ولكن لا اخذ يظن بأنه يجب من آخر كأنه صديق له . متى عرف أنه لهذا السبب وحده يجب منه . اى لانه صالح له . وجواد عليه . وبالتالي بما ان المحبة هي اشرف جميع الفضائل . فيجب ان سببها يكون اشرف جميع الاسباب . الذي هو الله نفسه . كما هو في ذاته . ويلزمنا ايضاً ان يحب الله بما انه صالح لنا جداً . وقادر ان يسعدنا في الغاية . ولكن هذه المحبة ليست هي محبة الود . بل محبة الرجاء . وغير كافية لانه يلزمنا بان يحب الله فوق كل شيء لاجل ذاته . ولانه صالح بداته . وكامل في الغاية . وان نقدم لمجده تعالى انفسنا . وسعادتنا . وهذا فعل المحبة بالخصوص . وقال توليتوس ان محبة الصداقة الصالحة هي ان يجب الصديق لاجل ذاته . وقال القديس توما في الفصل الثامن من البحث السابع عشر ان المحبة الكاملة هي . ان يجب الواحد لاجل ذاته . لان الآخر يريد له خيراً كالانسان اذ يجب صديقه . والمحبة الغير الكاملة هي ان الواحد يجب شيئاً لاجل ذاته . بل لانه مفيداً له . كالانسان اذ يجب ما يرغبه . فالحب الاول ينسب الى المحبة . التي تنجى الى الله نظراً الى ذاته . والرجاء فينسب الى الثاني * ومن ثم فان فيلشيوس يقول . بأنه يخطئ خطأ مهيناً

هيتاً من يجب الله بالخصوص لأجل السعادة . حتى أنه إذا لم تكن هذه . لم يحب الله فوق كل شيء . ولكنه جازٍ وحيدٌ أيضاً . أن يحب الله لأجل الغواب الأبدى . كأنه غاية ثانية *

* أجيب ثالثاً أن هذه الوصية لأنها سلبية . فصرم في كل حين بالعموم كل ما يهين الله ويغيظه . ولهذا فكل الخطايا المميتة هي ضد المحبة . وتناقض ملكتها . لأنه بالخطية المميتة تتفضل الخليفة على الخالق . الواجب أن يجب فوق كل شيء . وباستقامة . وبالخصوص تنهى عن البغضة له تعالى *

* السؤال الثاني في هل أنه يجب علينا أن نحب الله تقصداً . فوق كل شيء أو بأعظم نية . واشتياق . واجتهاد . أكثر من جميع الخلائق *

* أجيب أن جمهور المعلمين ينكرون هذا على وجه العموم . لأن النية هي كمال المحبة عرضياً فقط . وبدون هذه النية العظيمة يمكن حفظ الوصية نظراً إلى المحبة . بقدر ما يكفي لأن تكون المحبة نحو الله شديدة قولاً وفعلًا . أكثر من المحبة نحو أى موضوع آخر كان . ولأن الوصية هي أن تكون كافية قولاً وفعلًا . نحو الله لأجل ذاته ليتفضل على جميع الخلائق . ولأن الله يجب بأعظم اعتبار . فيجب بنوع يجعل فعل المحبة أن يرتفع إلى أشرف درجة . التي لا يمكن أن يتصل إليها حب متجه نحو الخليفة . ولو انحبت بنية غير متناهية . وهكذا يجب الله بنوع يوافق شرفه . أى بنوع كافٍ لتقام الوصية . أما الوصية في محبة الله من كل القلب . فيفهمونها عن كلية الاعتبار . لأن عن كلية النية . والاعتبار لا يقوم بشدة الميل . والاجتهاد . بل بحرية

في الفضائل الالهية

بحرية الاختيار. والتفضيل. ولكن متى الميل نحو الخليقة. قاوم فعلياً حب الله الشريف جداً. فيجب حينئذٍ على الإرادة. بان تجتهد جداً لكي تحب الله فوق كل شئ*.

* السؤال الثالث في متى تلزمنا وصية المحبة في ان نحب الله*
 * اجيب انها تلزم بذاتها تحت الخطاء المميت. في اصدار محبة الله باطناً فوق كل شئ* لاجل ذاته. وذلك اولاً متى بلغ الانسان الى سن التمييز. ومعرفة الله بالكفاية. التي كلاً يلتزم بان يبحث عنها. ويحصل عليها. كقول القديس توما. وتوليتوس. وغيرهم كثيرين. لان العقل النطقى. يوضح صريحاً. بان الخليقة الناطقة. معها تصير قابلة معرفة الله. ومحبة. فتلتزم بان تحبه تعالى كانه الغاية الاخيرة لساير الاشياء. التي لاجله قد تكونت جميعها. ويلتزمون الجميع. بان يقدموا له ذواتهم. ومالهم وحياتهم. ويميمونه تعالى فوق كل شئ* لاجل ذاته. وبذلك يكملون الوصية الاولى العظيمة. ثم ان الوصايا متى لم تعين الزمان. ففهم بانها تلزم في الحاضر. او في اول زمن يمكن ان تتم فيه بسهولة. والا لحصل لكل اجابة بان ياخر حفظهن الى المستقبل. اى الى وقت موته. وهكذا يهزؤ بالوصايا. ومن ثم قال كيطنوس. وناورا. ان الجميع يلتزمون بان يعترفوا بخطية هذا الاهمال شرطياً. هل انهم ابرزوا حينئذٍ فعل المحبة. ام لا * ثانياً في خطر الموت. ولو كان متسلماً بكل الاسرار. وهذا رأى جمهور المعلمين. لان هذا الفعل هو مأمور بذاته وضرورى جداً في ساعة الموت. وبما ان الانسان في

في آخر حياته يلتزم بان ينعكف بتان نحو غايته، الاخيرة كقول
الرسول ه فان عشنا فللرب نعيش . وان متنا فللرب نموت ه
رومية ١٤ * ثالثا اذا حصل في خطر السقوط في الخطية . ما لم يصدر
فعل المحبة . او اذا نهضت عليه تجارب شديدة . واستبان له انه
بدون ذلك لا يمكنه ان يغللبها . لاننا نلتزم من قبل بحبته تعالى .
بان نحيد عما يغيظه . ونستعمل كل ما هو ضروري لهذا الامر *
رابعا نلتزم بذلك مرارا عديدة في مدة حياتنا . كما يستبين جليا
من المحبة ذاتها . التي هي كمال كل الوسايا . والاعمال . وكقول
القديس اغستينوس في تفسيره المزمور الماية والحادى والعشرين .
لا يمكن ان تنقص من نفس الحب . لان المحبة هي صداقة مع الله .
وصداقته تعالى وصلاحه الغير المتناهى . يقتضيان بالآ ناخر فعل
المحبة نحوه زمانا مدينا . او اننا نصدره بالنادر . بل معما يمكننا .
ومرارا كثيرة في مدة حياتنا . وياكد ذلك الكلمات التابعة
الوصية . التي يامرنا بها الله . ان نمتلك دائما متصورين اصدار فعل
المحبة مرارا عديدة ه حب الرب الهك من كل قلبك . ومن كل
نفسك . ومن كل قوتك . ولتكن هذه الكلمات التي اوصيك
اليوم بها . في قلبك . وتحدثها لاولادك . وتتاملها وانت في بيتك
جالسا . وفي الطريق سايرا . ونايما . وقايما . وتربطها كعلامة في
يدك ولتكن متديرة متحركة امام عينيك . واكتبها على عتبة
بيتك . وعلى ابوابه ه فلا احد يكون له حق على طلب الحب من
اخر . ويرتضى بان يجب منه مرة واحدة . او بالنادر . بل بالاحرى
يبتغى

ينبغي ان يحب منه بتكرار قولاً وفعلًا . فباولي حجة اذا يطلب الله
 من ايمان محبه مرارًا كثيرة . وان نكرر فعل الحب نحوه تعالى كل
 مدة حياتنا . ولعمري ان افعال محبة الله زمانًا معتبرًا يتضمن
 اهانة الصداقة الالهية . ومن ثم فانوشانسيوس الحادى عشر قدحرم
 هذه المقولات . المقولة السادسة هـ انه من المحتمل بان المحبة نحو الله
 لا تلزم بالتدقيق حتى ولا كل خمس سنين هـ المقولة السابعة هـ وتلزم
 حينئذ اذ نلتزم بان نتزكى . ولا يكون لنا سبيل لننال به التزكية هـ
 ولكن كم مرة تلزم بذاتها فى مدار السنة . فهذا لا يمكن تحديده
 بسهولة * فسكوتوس يزعم . بان كامل السن يلتزمون بفعل المحبة
 كل ايام الحدود . والاعباد . وهذا الراى لا يجب رذله . كقول
 كردانوس . لانه من الواضح هو . بان هذا الفعل يجب ابرازه بتواصل
 فى مدة الحياة . والزمان يجب ان يُحدد من ذوى الحكمة . وبستبين
 جليًا . بان تعيين الزمان بفطنة . يجب ان يكون فى اليوم المعين
 للعبادة الالهية . لان العبادة الصادقة هى فعل المحبة . كقول
 القديس اغستينوس . واما كردانوس فيزعم . بان ايماله مدة شهر
 كامل فهو خطأ مهميت . واما سواريس فى الفصل الثلاثين من
 الكتاب الاول عن الصلوة فيؤكد بان الوصايا الموجبة . كوصية
 المحبة . وما مثلها . تلزم بالاهمال افعالها زمانًا مديدًا . ولكنه
 يترك الحكم لذوى الفطنة . لان يميزوا بالخصوص . متى يكون
 الاهمال زائدًا . وائى تواصل يجب ان يمارس . وفضيلة الديانة تلزم
 ايضا . بانه متى وجد الواحد فى حال الخطاء المميت . ولا يوجد من

ثم كاهنٌ لى يعترف . ويلتزم بان يقدر . اويكل سراً . اويقبله .
 فيلتزم حينئذٍ بابرار فعل الندامة الكاملة المتضمن فعل المحبة .
 ويطلب ايضاً للتبرير خارج السر . فينتج من ذلك . ان الوالدين .
 والحوارنه . يلتزمون فى الغاية . بان يعلموا مروسيتهم ما هم ملزمون
 به . اى ابرار افعال الايمان . والرجاء . والمحبة . وكذلك معلمى
 الاعتراف ايضاً يمتهدون . بان تعرف تلاميذهم بانهم ملزمون
 باصدار هذه الافعال فى خطر الموت * اعلم انه كقول ديلوكو . بان
 وصايا الايمان . والرجاء . والمحبة . فمن جهة هى فايقة الطبيعة .
 ومن جهة اخرى فى طبيعة . فتكون فايقة الطبيعة من جهة
 الموضوع . ومن جهة افعالهن . اذ لا يكمن . الا بافعال فايقة
 الطبيعة . حين الله يرفع الانسان الى ربح الغاية الفايقة الطبيعة .
 بهذه الافعال الفايقة الطبيعة . وتكون طبيعية من جهة الالتزام .
 لانه من فرضية ان الله قد رفع الانسان الى ربح الغاية الفايقة
 الطبيعة . بافعال فايقة الطبيعة . فلهذا السبب من ذات الامر .
 وبدون وصية اخرى جديدة . يلتزم الانسان بان يصدر افعالاً فايقة
 الطبيعة . ضرورية لنوال هذه الغاية . لانه من التزامه بحبة الله .
 وبحبة ذاته . يلتزم بربح تلك الغاية الشريفة الكاملة . وباستعمال
 الوسائط الضرورية لنوالها . ومن ثم فالشريعة الطبيعية تلزم بافعال
 مثل هذه فايقة الطبيعة . لفرضية هذا الارتفاع . ولكن فى حال
 الطبيعة البارة فقد كان يوجد الزام حب الله فوق كل شىء لاجل
 ذاته . بواسطة فعل طبيعى *

السؤال

* السؤال الرابع في هل نلتزم من قبل وصية المحبة بان نوجه كل افعالنا نحوه تعالى *

* اجيب مؤكداً ذلك بشهادة القديس اغستينوس . في الفصل الثاني والعشرين من الكتاب الاول عن التعليم المسيحى حيث قال هـ ان مقياس هذه المحبة قد رسم الهيا . حب قريبك كنفسك . اما الله فمن كل قلبك . ومن كل نفسك . ومن كل عقلك وقوتك . وذلك لتوجه نحوه تعالى كافة افكارك . وجملة حياتك . وكل عقلك . لانك قد قبلته منه . فاذا قال . من كل قلبك . ومن كل نفسك . ومن كل عقلك . لم يدع جزءاً من حياتنا ان يكون خالياً هـ والقديس توما في الفصل العاشر من البحث المائة قال هـ انه يتضمن في وصية المحبة . ان يحب الله من كل القلب . وينسب اليها ايضاً . بان نقحم له تعالى كل شىء . ومن ثم لا يقدر الانسان ان يكمل وصية المحبة . ما لم يوجه نحوه تعالى كل شىء هـ ثالثاً ان وصية المحبة تلزمنا بان نحسب الله كانه الغاية الاخيرة لسائر الاشياء . والحال ان الله لا يجب كانه الغاية الاخيرة لسائر الاشياء . ما لم توجه اليه سائر الاشياء * ولعمري اننا نلتزم من قبل ميل المحبة . بان نوجه نحو الله كل اعمالنا بالعموم . في حين تلزم وصية حب الله لاجل ذاته فقط . كانه غاية اخيرة لسائر الاشياء . لان وصية المحبة لا تلزم بتوجيه سائر الافعال . والاشياء نحو الله . كانه الغاية الاخيرة لسائر الاشياء . ما لم تلزم محبه تعالى لاجل ذاته . كانه الغاية الاخيرة لسائر الاشياء . ومن ثم لا نلتزم باصدار سائر افعالنا بالخصوص فردياً لسبب المحبة وميلها

وميلها فقط . والأ لكانت أفعال الغير المومنين . بل والمومنين أيضاً
الموجودين في حال الخطية . كلها خطايا . وهذا غلطٌ محرومٌ من الكنيسة .
بل والفعل أيضاً . الذى يكره به الواحد الخطية خوفاً من القصاص .
لكان خطأً . الذى يضاد ما حددته المجمع التريدينى في القانون
الثامن . من الجلسة السابعه . وما قاله القديس اغستينوس في
تفسيره المزبور السابع والعشرين هـ أن الخوف الغير المصون . الذى
به ينافى من حضور الله وعذاباته . فيصير الخوف . لا خوف خسران
ذاك الصلاح . بل خوف قبول ذاك العذاب . فلا ينف ليلاً يفقد
مصاحبة ذاك الختن الكلى الجمال . بل ينف ليلاً يلقى في جهنم .
فهذا الخوف نفسه هو جيدٌ ومفيدٌ أيضاً هـ ثم أن اسكندر الثامن قد
حرم هذه المقولات . المقولة العاشرة هـ أن النية التى يكره بها الواحد
الشر . ويبتغى الخير . ليحصل بالخصوص على المجد السماوى . فليست
مستقيمة ولا مرضية لله هـ الحادية عشر هـ كل مالىس هو من الايمان
المسيحى الفائق الطبيعة . الصادر بواسطة المحبة . فهو خطأً هـ
وبالتالى أن الافعال الصادرة عن اسباب الفضائل الاخر . فهى
جائزةٌ وحيدةٌ . والا لما كانت أفعال الفضيلة * ولعمري أنه لو اُضح
بذاته . أن كل خير جيد . فهو مستحبٌ لأجل ذاته فقط . اذ لا شى
يوافق العقل اكثر . من أن نحب الأشياء الموافقة العقل . ومناسبة
الطبيعة الناطقه . واذا لم نقدم له تعالى ساير أفعالنا لأجل ميل
المحبة . فنلتزم حينئذ أن نقدمها لمحبة تعالى . بالقوة ومضماً . او
بالنية ومن ذات الفعل نفسه . فاعلمين ذلك لأجل الفضيلة والصلاح .
يتأكد

يتأكد ذلك أولاً من قول الرسول ه فان اكلتم اذا . او شربتم . او
 عملتم شيئاً . فاعملوا كل شئ لمجد الله ه قرنتيه ١٠ * ويستبين جلياً
 بان هذه هي وصية . لا شور . من فعل الامر . الذي هو . فاعملوا .
 لانه يعنى بالخصوص . امراً . ام وصية . لان المادة تقتضى ذلك .
 والقديس توما قال في الفصل الثالث من تفسيره رسالة كولوصايس ه
 ان البعض يزعمون بان هذا شور . ولكن قولهم ليس هو حقيقاً ه
 تانياً من القديس اغستينوس في تفسيره المزمور الخامس والستين
 حيث قال ه انظر . لاي غاية تفعل . فان فعلت هذا لكى
 يتجد انت . فقد نهأت عن هذا . وان كان لكى يتجد الله . فقد امر
 بذلك ه والقديس باسيليوس في السؤال الخامس والتسعين بعد
 المائة . قال ه من قبل وصية الله يجب ان تفعل كل الاشياء لاجل
 الله ه وهكذا يعلم غيرهم من الابا * ثالثاً انه يلزمنا بان نقدم له
 تعالى ساير افعالنا . لانه خالق . ومخلص . ولجل سلطانه المطلق .
 الذى لاجله يجب له تعالى جميع افعالنا اكبرها بحسب افعال
 العبد لسيدة الزمنى . فيجب اذا ان نقدم كل افعالنا لمجد الله .
 اقله من ذات الفعل * رابعاً انه يلزمنا دائماً كما سبق القول . ان
 نعمل لاجل غاية صالحة . اى لسبب فضيلة ما . والحال ان كل
 صلاح . وفعل فضيلة . فانه يضاف من ذاته . وينسب الى الله كانه
 مقياس . واصل . وغاية كل صلاح . ويتجه بذاته لمجده تعالى .
 اذا كان مطابقاً لارادته . ومرضيّاً له *

المقالة الخامسة

* فعل المحبة *

* أيها الرب الهى انى احبك من كل قلبى فوق كل شىء لانك
انت الاله الذى لاجل كالاتك التى لاتدرك تستحق كل محبة عظيمة
ولاجلك احب قريبي كنفسى *

* الجزء الثانى *

فى وصية المحبة نحو القريب

* السؤال الاول فى هل توجد وصية محبة القريب وكيف تلزم *
* اجيب اولاً انه توجد وصية خصوصية تلزم بمحبة القريب .
ليس بالفعل خارجاً . بل وباطناً ايضاً . وان محبة بمحبة التفضيل .
اى ان نريد له الخير كانه خير . كقوله تعالى ٥ والوصية الثانية
التي تشبهها هي ان تحب قريبك كنفسك ٥ متى ١٧ * هذه هي وصيتي
ان يجب بعضكم بعضاً كما احببتكم ٥ يوحنا ١٥ * هذه الوصية لنا
من الله ان من يحب الله فيجب ايضاً اخيه ٥ رسالة يوحنا ٤ *
والمحبة فهي ميل الارادة . الذى به نروم للخير للشخص المحبوب منا *
ومن ثم فانوشانسيوس الحادى عشر . قد حرم هذه المقولات . المقولة
العاشرة ٥ اننا لانلتزم بان محب القريب بالفعل الخارج صروباً ٥
المقولة الحادية عشر ٥ انه يمكننا ان نكمل وصية محبة القريب .
بالافعال الخارجة فقط *

* اجيب ثانياً ان هذه الوصية تعم ساير الخلايق الناطقة .
القابلة للسعادة ذاتها معنا . لان هؤلاء فقط يمكن . ويجب ان يحبوا
بمحبة الهية . الذين يمكننا . ويلزمنا . بان نرغب لهم لاجل الله
الخير

الخير العظيم . المصدر السعادة . الذي بشركته . وقبوله يمدح فعل
الحبة . وتعم ايضا كل الملايكة . والبشر القديسين . وانفس المطهر .
وساير الناس العايشين . ان كانوا صالحين . او اصدقا . او اقارب . او
مكتوليكيين . او كانوا خطاة . او اعدا . او غربا . او كفرة . لان هؤلاء
كلهم اقاربنا في شركة قبول السعادة السماوية . والميراث الابدی .
الذي قد حصلوا عليه القديسون . ولاجله قد انتخبوا اخرين .
وسوف يحصلون عليه . ولو كانوا في هذه الحياة . ولذلك يجب ان
يحبوا محبة التفضيل . المتجهة الى الاتحاد الواجب ان يكون فيها بين
الاخوة الوارثين . ومن ثم يجب علينا ان نحب ساير البشر بالعموم .
ودون استثناء . وبالحصوص ان نحب اوليك الملزومين بان
نسعفهم . ولا نقدر ان نبغضهم . بل نحبهم بالفعل الباطن فرديا .
ولكن يجب استثناء الشياطين . والناس الهالكين . بما ان المحبة
هي فعل التفضيل . وبه نرغب بالحصوص السعادة الابدية . وما
يوصل اليها . والحال انه لا يجوز لنا . بان نرغب ذلك للهالكين .
لان هذه الرغبة تضاد محبة الله . التي بها نتبنت عدله تعالى كقول
القديس توما في الفصل الحادى عشر . من البحث الخامس
والعشرين *

* اجيب ثالثا ان هذه الوصية بما انها موجبة . فتلزمنا بان
نحب القريب لاجل الله . محبة التفضيل قولا . وفعلًا . كما نحب
انفسنا . لا بكلية المساواة . بل بالمشابهة . كقول القديس توما في
الفصل السابع من البحث الرابع واربعين ٥ فاز قيل كنفسك . لا
يجب

يجب ان يفهم نظرًا الى هذا . اى ان الواحد يجب قريبه بسوية ذاته . بل مثل ذاته ٥ وان نرغب ونعنى في الضرورة حسب مكنتنا بان يكون لقربنا ذاك الخير نفسه . الذى نرومه بالصواب . ونرغبه لا نفسنا . لاسيما السعادة الابدية . والوسائط الضرورية لنوالها . وبعد ذلك الخيرات الزمنية الضرورية . والمناسبة للحياة الجسدية . التى تقودنا بمعونة النعمة الى الخلاص . وان لمجتهد حسب مكنتنا بان يحصل عليها . كقول القديس اغستينوس في الفصل التاسع والعشرين . من الكتاب الاول عن التعليم المسيحى ٥ يجب علينا ان نرغب بان الجميع يحبون الله معنا . وان توجه الى هذه الغاية وحدها . كل ما به نعينهم . اوبه نعان منهم ٥ وفي الفصل السادس والعشرين . من الكتاب الاول عن اداب الكنيسة . فبعد ما اورد هذه الوصية اردف قايلاً ٥ فتكون احببت ذاتك حباً . خلاصياً . ان احببت الله اكثر من ذاتك . وما تفعله لذاتك . فافعله لقريبك . اى لكى وهو ايضا يجب الله حباً كاملاً . ولكن لا تكون قد احببته كمنفسك . ان لم تخرص بان تقوده الى ذاك الخير . الذى توجه اليه ذاتك ٥ ثم انها تلزمنا في مدة حياتنا مراراً كثيرة . بان نصدر فعل المحبة الباطنة . الفايقه الطبيعة نحو القريب . وان نستعمل المحبة الخارجة الفعلية . القايمه في اسعاف القريب . روحياً . وجسدياً . لان المحبة هى ارادة فعل الخير . متى امكن . كقول يوحنا الرسول ٥ ص ٣ * لا تحب بالكلام . ولا باللسان . بل بالفعل والحق ٥ ولعمري ان محبة القريب الباطنة .

قد

قد رُسِمَت لأجل خير القريب وفايذته، والحال أن القريب لا يستفيد.
 الآمن الاسعافات والمعونات* أما قول لأجل الله وذلك لأنه يُنسب إليه
 تعالى.. بما أنه صورته وقابل محبته وميراثه.. وقد خلق.. وفنى
 منه الخ.. والله نفسه يجب بواسطته الخ.. وبما أن هذا يرضى الله الخير
 الاعظم.. المحبوب جدًا.. كقول القديس توما.. في الفصل السابع..
 من البحث الرابع والاربعين هـ لأجل هذا تلزمنا المحبة.. بأن نحسب
 الآخرين.. لأنهم اقرباونا نظرًا الى صورة الله الطبيعية.. ونظرًا الى
 قابلية المجد هـ لان محبة القريب لأجل قايمة زمنية.. أو سبب آخر
 طبيعي.. ليست هي محبة.. كقول القديس غريغوريوس في الموعظة
 الثامنة والثلاثين على انجيل يوحنا هـ متى الواحد حب الآخر..
 ولكن لم يحبه لأجل الله.. فليست فيه محبة هـ والقديس اغستينوس في
 الفصل السابع والعشرين.. من الكتاب الثاني عن التعليم المسيحي..
 قال هـ كل انسان بما أنه انسان يجب أن يحب لأجل الله.. أما الله لأجل
 ذاته هـ وفي الفصل السابع من الكتاب الثاني قال هـ فبهذا يروى
 ذاته كل مستغصن الكتب الالهية.. فلا يجد فيها شيئًا آخر.. إلا أن
 يجب الله لأجل الله.. والقريب لأجل الله.. أما ذاك فيحبه من كل
 القلب.. ومن كل النفس.. ومن كل العقل.. والقريب كنفسه..
 أي أن توجه الى الله محبة القريب.. ومحبتنا معًا هـ ويلزمنا أن
 نحسب الآخرين مثلنا احبنا المسيح.. كما سبق القول.. والحال أن
 المسيح احب الجميع لأجل الله.. ومن ثم فان موضوع محبة القريب
 لوسببها الصوري هو صلاح الله المحض.. أو جماله الخير الموصوف..
 الذى

الذى كما أنه يترك الى حب الله . فهكذا ايضا يترك الى حب القريب .
 لاجل الله . لأنه ينسب لله . ولأن الله يحب جميع الناس . والخطاة
 ايضا ما دامهم في هذه الحياة . مريدنا لهم النفع بالخير الاعظم .
 اى ذاته القدوسة . وماغنا لهم الوسائط الكافية لنوالها . وغير
 خيرات اخر . فيروم منا بان يحب الجميع *

* اجيب رابعا ان هذه الوصية بما انها سالبة . فتنهى في كل
 حين عن البغضة . وعن كل فعل يضاد محبة التفضيل . اى بالآ
 فريد . او فرغ للقریب . او تلحق به ضررا روحيا . او جسديا ايضا .
 كانه ضرر . وبدون سبب موجب . او سلطان على ذلك . لأنه لاجل
 سبب موجب . وبسلطان عادل . يمكن ان يلحق بالقریب ضرر
 زمني . لاجل غاية جيدة . مثلا . القصاص الصادر من الرئيس
 لاجل التاديب . او من الحاكم . لاجل الذنب لتبيان العدل .
 ومن ثم لا يجوز ابدا بغضة انسان . ولو مهما كان شريرا . وذلك بغضة
 بالشخص . مريدا له ضررا كانه ضرر . او تسر في ضرره . وتخزن لخيرته .
 كانه خيرة . ويتأكد ذلك من المقولات الثلاث المحرومة من
 انوشانسيسوس الحادى عشر . لأنه يستبين لنا فيهن انه يمكننا مجازا
 ان فرغ ضرر القريب . وان نفرح بشرة . المقولة الثالثة عشر
 ولعمري انك ان فعلت بلايقة واجبة . فيمكنك دون خطية
 هميتة . ان تخزن لحياة الغير . وتفرح بموته الطبيعي . وان ترغبه .
 وتشتهي به ميل غير كاف . ولكن لا بغضة بالشخص . بل لاجل
 مغايرة رمنية . المقولة الرابعة عشر انه يجوز اشتها موت الاب
 برغبة

برغبة مطلقة. لا كانه ضرر الاب. بل كانه خير المشتهى. اذ يحصل على ميراث عزيز. المقولة الخامسة عشر. انه يجوز للابن ان يسر بقتل والديه الصادر منه في سكرة. وذلك لاجل الغناء الغزير الذي يناله بواسطة الميراث. ولعمري ان الكتاب المقدس يسلمنا قاعدتين عموميتين لهذه الوصية المضاعفة. والنور الطبيعي يبرهنهما جليا. فالوصية الاولى موجبة. وهى كل ما تريدون ان تفعله الناس بكم. افعلوه انتم بهم. فهذه هى الشريعة. والانبيا متى * والثانية سالبة. وهى. ما لا ترد ان يفعله بك الاخر. احرص الا تفعله انت وقتا ما بالاخر طوبيا * * * ولهذا قال القديس اغستينوس فى الفصل السادس والاربعين من كتابه عن الديانة الحقيقية. هذا هو مقياس المحبة. ان من يشاء الخيرات لذاته. فليرغبها لغيره. ومن يكره الضرر لذاته. فليكرهه لغيره. مستعملا هذه الارادة نحو جميع البشر *

* السؤال الثانى فى هل تلزم فى ان نحب اعدائنا. ومبغضينا. ومبغضى من يلوذ بنا. والمسيبيين لنا اهانة *

* اجيب اولاً ان وصية محبة القريب تلزم بمحبة الاعداء ايضا. كانهم ليسوا كذلك. وهذا رأى عام. لانهم اقرباونا حقاً. وشركا معنا فى السعادة الابدية. وبهذه الشركة فهم لنا اخوة. ومن ثم فاننا نلتزم ليس بالان نبغضهم فقط. بل ولحبهم مطلقاً. بمحبة فعلية لا كانهم اعداونا. بل كانهم بشر قابلي السعادة. ولان الله يشا ان نحبهم. ويتأكد ذلك من قوله تعالى. وانا اقول لكم.

حبوا

خبوا اعداءكم . احسنوا الى من يبغضكم . صلوا على من يضطهدكم . ويشتمكم . متى ٥ * فهذه الكلمات حسب تفسير للكنيسة . والابا . تتضمن وصية . التي هي ناموس طبيعي ايضا . كقول القديس اغستينوس . في الموعظة الثانية والتسعين هـ ان الوصية ثقيلة . ولكن الثواب عظيم . حبوا اعداءكم . احسنوا الى من يبغضكم . وصلوا على من يضطهدكم . اسمعت العمل . فانظر الثواب . اذ قال . لكي تكونوا بنى لبيكم السماوى هـ

* اجيب ثانياً اننا نلتزم من قبل المحبة للاعداء بالعموم في كل الاشياء . التي نلتزم بها للقريب . كما سبق الشرح . بما انهم اقرباونا حقاً . ونلتزم بالخصوص اولاً ان نترج ونلاشى منا كل بغضة . وميل انتقامى نحوهم . وان تغفر لهم من كل قلبنا كل اسية . والا نريد لهم شراً لاجل تلك الاسية . ونكون دائماً مستعدين لان نظهر لهم اشارات المحبة الباطنة الواجبة ولو لم يطلبوا الغفران بل يداومون على البغضة لنا . كقوله تعالى هـ ان لم تغفروا للناس سيئاتهم . ولا ابوكم يغفر لكم خطاياكم هـ متى ٤ * لا تذكر كل اهانة من القريب ولا تصنع شيئاً من الاهانة في افعالك هـ سيراخ ١٠ * ومن ثم لا يجوز ان نريد لهم شراً كانه شرهم ولا نفرح بشر كانه شرهم ولا نحزن لخير كانه خيرهم لان هذه هي البغضة عينها هـ ان سقط عدوك فلا تفرح . وفى انه دامه لايسر قلبك . ليلا يرى الرب فيغضب هـ امثال ١٤ * وقال القديس غريغوريوس فى الفصل السادس من الكتاب الثانى والعشرين على سفر ايوب هـ ان حزن لاجل النجاح . وفرح

وفرح لاجل البليات . فيبيان جلياً انه لا يجب ٥ ولا يجوز لنا ان نطلب لا من الله . ولا من البشر الانتقام عن الالهانة . بغضة بالشخص . وان لا نذكرها ابداً ، كقول الرسول ٥ باركوا مضطهديكم . باركوا ولا تلعنوا . لا تجازوا احداً شراً عوض شراً ٥ رومية ١٢ * ثانياً يجب علينا بالآ ننفى هؤلاء من فعل المحبة الباطن . الذى تصدره نحو القريب . بل نشرکہم فيه بالعموم . وان نحبهم بالخصوص . والافراد . كل مرة يكون خطر ان نبغضهم . لاجل ثقل الالهانة الواصلة لنا منهم . او نرغب لهم شراً كما يحدث غالباً . بل فلنقص تلك البغضة بفعل المحبة . ومداومة الصلوة . لان هذه المحبة تكون حينئذ واسطة ضرورية لحفظ الوصية * ثالثاً نلتزم بان نقدم للاعداء بميل باطن . اشارات المحبة العمومية . والمخ المعتادين ان نفعلها مع الذين هم من تلك الرتبة . والمقام . كما يجب ان يقدم المسيحى للمسيحى . وابن البلد لابن بلده . والقريب لقريبه . والغنى للفقير . والمروء لريسه . ونظايرها . وهذا راي جمهور المعلمين مع القديس توما . لانه يجب علينا بان نحب اعدائنا بالخصوص متى الزمت الضرورة . وبالعموم خارج الضرورة . اى اذ نحب الناس . ونحسن اليهم . ونصلى لاجلهم بالعموم . ودون الزام . ومن ثم لا يجوز ان تفرز الاعداء من الصلوات العمومية . والحسنات . والتسليم . ورد الجواب وبيع البضائع . وما شاكلها . لان هذا النفي هو انتقام غير جائز لشخص خصوصى . وفي هذه الظروف علامة البغضة تصدر شكاً . وبذاتها تضاد المحبة . اما علامات الرضى . والود . والمخ الخصوصية

الخصوصية فلا نلتزم بان نقدمها لهم . بل ينبغي ان نكون مستعدين ان نقدمها لهم . متى الزم الامر . لان وصية اظهار المودة . لا تلزم دائما . بل في وقت احتياج القريب لذلك . كقول الحكيم هـ ان جاع عدوك فاطعه . . . والرب يعوض عليك هـ امثال ٢٥ * لاننا لا نلتزم مطلقا من قبل وصية المحبة بان نحب الاعداء وباقي الناس بالخصوص . لانهم ليسوا باقرباونا اكثر من باقي الناس . ومن ثم لا نلتزم من قبل وصية المحبة . بان نحب بالخصوص باقي الناس . الا في وقت الضرورة . وعدا ذلك . يكفي اذا احببناهم بالعموم . وقد منا لهم علامات المحبة العمومية . كقول القديس توما في الفصل الثامن . من البحث السابع والثلاثين هـ ان حب الاعداء بالعموم . فهو من الوصية . وبالخصوص ليس هو من الوصية الا نظرا الى استعداد النية . اى اذا كان الانسان مستعدا لان يجب عدوه بالخصوص . او ان يعينه في وقت الضرورة . او اذا طلب منه الغفران هـ اما قولى مطلقا . لانه احيانا لاجل بعض ظروف يمكن ان يصدر الزام تقديم هذه العلامات للخصوصية للاعداء . مثلا . اذا صدر شك لاجل اهمالها . او احوجت لذلك ضرورة العدو الروحية . او الجسدية . او ان العدو ذاته قدّم علامات الحب للخصوص . او اذا امكنك ان ترجع عدوك لله . وتصلحه معك ببعض منخ . وعلامات حب خصوصي . بدون ضرر لمحقق . فتلتزم حينئذ بذلك . ولوانه هو الذى سبق بفعل الاسية . ولا يريد ان يترك العداوة . ما لم تسبقه انت بذلك . كقول الرسول هـ لا يغلبتك الشر.

الشر. بل أغلب الشر بالخير ٥ روميه ١٢ * لاننا ملزومون من قبل المحبة . ان امكنا بدون ضرر يلحقنا . بان نصد . ونمنع ضرر القريب لاسيما الروحي . ولو كان ذلك صادراً من قبل القريب نفسه . بل انه كقول سواريس وغيره . ان كان قبل صدور الاسبية معتاد ان يسلم على عدوه . ويخاطبه . ويعاشره الخ . ولو ان هذه هي اشارات المحبة الخصوصية . فمع ذلك يلتزم بان يقدمها له . ما لم تعذره عن ذلك ظروف خصوصية تقتضى خلاف ذلك . مثلاً اذا كان هذا التنازل للخصوصى غير مفيد للعدو . لان اهمال هذه خارجاً عن الظروف الخصوصية فتبان كعلامات البغضة . والانتقام . او الاحتقار . وتلهب الغضب . وتصدر الشك . وتضاد المحبة ونلتزم بان نقدم للعدو الاحسانات الخصوصية . واشارات الصداقة . اذا هو قدمها لنا أولاً . لان اهمال هذه يستبين ادبياً كانه انتقام . وعلامة العداوة المحرمة من الوصية السلبية * رابعاً نلتزم ليس بان نترك للعدو الطالب الغفران الاسبية من كل القلب فقط . اى ان نحى . ونزيل من قلبنا كل بغضة . وحقد . ورغبة انتقام . ولو لم يطلب ذلك منا . بل وان ظهر له اشارات الود . والصالح خارجاً . ان دعت الحاجة . لان اهمال هذه يستبين كانه علامة البغضة . والانتقام . وعلامة الشك . ما لم يكن ذلك من الاب . او الرئيس . الذى يمكنه احياناً لاجل التاديب . ان لا يظهر نحو اولاده او مروسية اشارات الود ولكن يلتزم بحفظها باطنياً * خامساً نلتزم اذا امكنا بدون ضرر ثقيل يلحقنا . بان نسعف العدو في حين الضرورة الروحية . والجسدية .

والجسدية . وإن نصد عنه ثلم العرض . ونزع السيط وضرر الجسد .
 والمال . كقوله تعالى ه احسنوا لمن يبغضكم ه متى ه * لاننا
 نلتزم للقريب بهذا . ومن يغيظ الآخر عدوانا . فيلتزم بطلب
 الغفران شرعا . واذا اثنان اغطا بعضهما بعضا . فان كانت الاهانة
 متساوية . فيلتزم بطلب الغفران من اساء اولاً . لان قابل الاسية
 اولاً له حق لان يطلب الوفا . واذا كانت غير متساوية . فيلتزم
 من اساء اكثر . لانه الاسية الثقيلة تفوق الاولى الخفيفة . ومن ثم
 يجب ان توفي اولاً . لان هذا الثقل فهو كاسية جديدة تمخ
 المضرور حقاً جديداً لطلب الوفا . كقول القديس اغستينوس . في
 خطبته الرابعة والسبعين ه يصدر غفرانا . من يفعل اهانة . ومن
 يقبل اهانة . فليهب غفرانا . لئلا نقنص من الشيطان . الذي
 سروره هو مشاجرة المسيحين *

* اجيب ثالثا اننا لا نلتزم بالصفح لعدونا في الاشياء الواجبة .
 كالعرض . والسيط . والمال . لان طلب هذه ليس هو انتقاما . بل
 حقاً شرعياً . ومن ثم فالمضرور له حق على وفاء مساو . وان يطلبه
 شرعا . وهذا الوفاء فلا يبتغى كانه ضرر للعدو . بل مفيد لصالحنا .
 ومانع لضررنا . ويجوز ايضاً . بان نستعمل ضده سلطان الشرع .
 والفرع . بشرط ألا يصير ذلك لاجل البغضة . وطلب الانتقام . او
 لاجل غاية اخرى ردية . فبالشرع لكى يسترد الضرر الواصل .
 ويستوفي عن الاهانة . وبالفرع محبة في الحق العام . اى لئلا يضر
 اخرين . او لئلا تسهر الاثام غير مقاصرة . مع ضرر الجمهور . ولكن
 مستعملى

مستعملين هذين النوعين فعالين لا يخلون من خطر. لانهم قليلون. الذين يفعلون ذلك حباً بالعدل والخير العام. وكثيرون يقادون رغبة بالانتقام. كقول القديس توما. في الفصل الاول. من البحث الثامن بعد المائة هـ ان الانتقام يتم بواسطة ضرر تاديي منزل بالمذنب. فيجب الحق جميعاً في نية المنتقم. فان كانت متجهة الى ضرر المنتقم منه. وتستمر هناك. فيكون غير جائز بالكلية. لان اللذة في ضرر الغير تنسب الى البغضة. التي تضاد المحبة. الملزومون ان يحب بها كل الناس. ولا عذر لمن يقصد ضرر من ضره ظمناً. كما انه لا عذر لمن يبغض باغضه. اذ لا يجوز للانسان ان ياتم الى اخر. لانه اثم اليه اولاً. لانه حينئذ يغلب من الشر. المحرم من الرسول الالهى حيث قال هـ لا يغلبك الشر. بل اغلب الشر بالخير هـ روميه ١٢ * ولكن اذا كانت نية المنتقم. متجهة الى خير لا يتحصل الا بمقاصرة المذنب. مثلاً لتأديبه. واصلاحه. وهدو الغير. وسلامتهم. وحفظ العدل. واكرام الله. وتقديسه. فيمكن ان يكون هذا الانتقام جائزاً. وبخلاف ذلك فلنحفظ الظروف الواجبة هـ وملزومون ايضاً من قبل المحبة. بان نقبل الوفاء الصوابي المقدم لنا من عدونا. ولا يجوز لنا ان ندعوه الى الحكم. ما لم يكن من ثم مذبناً الى الجمهور. ومضراً له. او يكون من ثم خطراً انه يلحق بالغير اهاية نظير هذه. وخارج هذه الظروف. فالدعوة الى الشرع. وتخسير العدو. فهو ضد وصية المحبة المحرمة. بالان تفعل باحد. ما لا تريد ان يفعل بنا صوابياً *

* السؤال الثالث في هل ان الانتقام . او بدل الشر شرًا . الصاير
 بسلطة خصوصية . هو دائما غير جائز *
 * اجيب ماكدًا ذلك بقول الحكيم ٥ من يشاء الانتقام .
 فيجد النعمة من الرب . اذ كر عواقبك . وانرك العداوة ٥ ٨٤ * ومن
 الرسول ٥ لا تجاروا احدا شرًا عوض شر . ولا تنتقموا لانفسكم لانه
 مكتوب لى الا انتقام وانا اجازى يقول الرب ٥ روميه ١٢ * احذروا
 الا يجازى احدكم الاخر شرًا عوض شر ٥ تصالونيكية ٥ * ثانيًا لان
 الا انتقام الصاير بسلطه خصوصية ليس هو ضد المحبة فقط . بل
 وضد العدل ايضا * لانه اولًا هو اختلاس سلطان الغير . اى الرئيس .
 الذى تخصه المقامرة * ثانيًا لان كلاً له حق بالآ يتقاصر من ليس
 له عليه سلطان التولى . بل ولا يجوز ابداً اشتهاً مقامرة العدو .
 ولو كانت عادلة . ومفعولة بسلطان شرعى كانها ضرورة . لانها
 تكون علامة البغضة الغير الجائزة ابداً ٥

* الفصل الثالث *

فى نظام المحبة

* السؤال الاول فى هل انه واجب حفظ النظام فى المحبة *
 * اجيب ماكدًا ذلك مع جمهور المعلمين واثبتته من سفر
 الانشاد ١ رتب فى المحبة ٥ ومن القديس اغستينوس . فى الفصل
 السابع والعشرين . من الكتاب الاول عن التعليم المسيحى ٥
 ان من يملك محبة . مرتبة فانه يعيش بقداسة وبر . لا كانه يجب
 ما لا يجب محبته . او لا يجب ما يجب محبته . او يجب بالسوية ما يجب
 محبته

محبته اقل . ام اكثر . ولو انه واجب على كل انسان ان يحب الله كثيرا . فاجب عليه اذا ان يحب الله اكثر من ذاته . وان يحب قريتنا اكثر من جسدنا . لان كل هذه يجب محبتها لاجل الله . لان قريتنا يقدر ان يمتنع معنا بالله . وهذا لا يمكن ان يناله جسدنا لان الجسد بالنفس يجي . وبها تمتنع بالله * ثالثا من القديس توما في الفصل الثامن من البحث الرابع واربعين هـ ان النوع الذي ينسب الى علة الفعل الحميد يقع تحت الوصية . التي رسمت لاجل فعل الفضيلة . اما نظام المحبة . فينسب لعله الفضيلة ذاتها . اذا اخذ حسب مطابقة المحبة للمستحب . ومن ثم فيستبين واضحا . بان نظام المحبة يجب ان يقع تحت الوصية * رابعا لان الموضوعات الواجب ان تحب . وترغب ليست متساوية فيما بينها . فمن الواجب اذا . ان يوجد فيما بينها نظام . لتكون المحبة مستقيمة * خامسا لان الله يريد ان يحب باكثر نوع الذين هم اقرب اليه ولعمرى انه يجب ان يقسم نظام المحبة الى نوعين فالواحد نحو الاشخاص والآخر نحو الخيرات فبالاشخاص يجب على الانسان * أولا ان يحب الله لانه بدء وغاية اخيرة لساير الاشياء وصالح وتام في الغاية * ثانيا ان يحب ذاته * ثالثا ان يحب باقى البشر . اما المحبة نحو الخيرات * فنتجه أولا نحو الخيرات الروحية . الفايقة الطبيعية . كالمجد . والسعادة الابدية . والنعمة . والفضيلة . والاستحقاقات الصالحة * ثانيا نحو الخيرات الطبيعية . والجسدية . كالحيوة . وكمال الاعضاء . والصحة والعافية الخ * ثالثا نحو الخيرات الخارجة . كالكرامة والسيط . والغناء ونظايره

ونظايرها . ثم ان الخير العمومى لا فضل من الخير الخصوصى . لان العمومى هو خير الكل . والخصوصى خير الجزء . فكما ان الكل هو افضل من جزء . هكذا خير الكل هو افضل من خير الجزء . ومن ثم يجب ان يتقدم عليه *

* السؤال الثانى فى كيف . ومتى يجب على كل ان يجب ذاته اكثر من قريبه *

* اجيب اولاً انه واجب على الواحد ان يجب ذاته بالاطلاق . والمساطة اكثر من قريبه . اثبت ذلك اولاً من قوله تعالى هـ حب قريبك كنفسك هـ متى ٢٣ * حيث محبة ذاته توضع كمسطرة . وقياس لمحبة القريب . والمقياس . اشرف وافضل من المقاس . ومن ثم فوصية حب الذات تحتوى فى وصية حب القريب * ثانياً لان الانسان من نظم المحبة . يميل منعطفاً الى حب ذاته اكثر . فما الى حب القريب . ويكون متحداً بذاته اكثر اتحاداً . ولهذا قال الحكيم هـ من يكون طاملاً لذاته . كيف يكون صالحاً لغيره هـ سيراخ ٤ * ولعمري ان كلاً يلتزم بان يجب ذاته * اولاً فى الامور الروحية اكثر من قريبه . وان يرجح لذاته نعم الله . وصداقته . والفضايل . والسعادة الابدية هـ لغيره . لان هذه هى اعظم جميع الخيرات . واضرها . كقوله تعالى هـ ماذا ينفع الانسان . لو ربح العالم يأسره . وخسر نفسه هـ متى ٢١ * فهذه الكلمات يبين صريحاً السيد المسيح . بانه يلزمنا قبل كل شئ * . ان نعتنى فى خلاص نفوسنا * ثانياً فى تساوى الضرورة الجسدية . فيجوز له بان يعتنى فى ذاته . اكثر من شخص اخر خصوصى .

خصوصي . اذ لا يلتزم احد بان يجب قربه اكثر من ذاته . بل
 مثل ذاته . كقول القديس توما في الفصل الخامس . من البحث
 السادس والعشرين هـ ليس هو من ضرورة المحبة . بان الانسان يقدم
 جسده لاجل خلاص قربه . الا متى كان ملزوما ان يسعى في
 خلاصه . ولكن اذا الواحد قدم ذاته طوعا لهذا السبب . فيحينئذ
 ينسب لكمال المحبة هـ وكقول كثيرين . انه يلتزم بحب ذاته نظرا الى
 الحياة الزمنية . وخيراته الضرورية لمعيشته . اكثر من قربه
 المساويه . او الادنى منه . لانه كقول القديس اغستينوس في الفصل
 السادس من كتابه عن الكذب هـ ان خسر حياته الزمنية . لاجل
 حياة قربه الزمنية . فلم يكن يحبه مثل ذاته . بل اكثر من ذاته .
 وهذا يفوق نظام التعليم الصحيح هـ ولعمري ان المحبة تميل موضوعها
 باستقامة الى حفظ ذاته . اكثر مما الى حفظ شخص خصوصي .
 فاذا من يفضل حياة الغير على حياته . فانه يفعل ضد ميل المحبة
 ونظامها . وياتم اليها . ولكن كثيرين يزعمون مع القديس توما .
 بانه يجوز ان الواحد يقدم حياته لاجل حفظ حياة شخص آخر
 خصوصي . لا كانه بالخصوص لاجل حياة القريب . التي على هذا
 النحول يجب ان تتفضل على الحياة الخصوصية . ولكن لاجل
 استعمال الفضيلة بالخصوص . التي توجب ذلك احيانا على نوع
 آخر . مثلا اذا وضع حياته لاجل آخر . الذي حياته تكون
 مسندة لله اعظم مجدا . او لاجل حياة والديه . او المحسنين اليه
 الخ . لاطهار الخنية . ومعرفة الجميل . الخ . لانهم يقولون . بان فعل
 الفضيلة

الفضيلة المسيحية . الذى يمارس وقتئذ . فهو خير افضل من الحياة الزمنية اما شهادة القديس اغستينوس الموردة منا سابقا . فانهم يفسرونها هـ ان خسر حياته لاجل حياة القريب كما هي في ذاتها بالخصوص . لا لاجل ممارسة الفضيلة * اما قولى لاجل شخص خصوصى . لان المروس يلتزم بان يضع حياته في خطر بين لاجل خير الجمهور او لاجل حياة الملك . او شخص اخر تكون حياته مفيدة جدا لخير الجمهور . لان العضويوضع في الخطر . بل ويقطع ايضا . لاجل حفظ الجسم . وكل جزء يلتزم ان يفضل خير الكل على خيره الخصوصى *

* اجيب ثانيا ان كلاً يلتزم من قبل المحبة . ان يجب قربه في الاشياء الروحية . اكثر من ذاته في الاشياء الجسدية . لان كلاً يلتزم بان يجب قربه كمنفسه . والحال ان كلاً يلتزم بان يجب ذاته نظراً الى النفس اكثرهما نظراً الى الجسد . فاذا الخ . ولان نفس القريب . حسب العقل النطقى . يجب ان نحب اكثر من الجسد الخصوصى . لانها اشرف منه جداً . اذ تشترك بالصلاح الالهى الذى هو الموضوع الصورى للمحبة وقابلة امتلاكهم تعالى لا الجسد الخصوصى . وبها يتجدد الله اكثرهما بالجسد الخصوصى . فاذا الخ *

* اجيب ثالثاً انه يلزمنا بان نفضل خلاص القريب الابدى . على خيراتنا الزمنية . وان نضع حياتنا الزمنية في خطر واضح : لاجل خلاص القريب الموجود في ضرورة روحية كلية . اى في خطر

خطر الهلاك الابدى . ولا يمكنه النجاة منه بدون اسعافنا . اذا كان من ثم رجاء من اسعافنا له . وهذا رأى عام . ويتايد من قوله تعالى ه هذه هي وصيتى ان يحب بعضكم بعضا . كما احببتكم انا ه يوحنا ١٥ * والحال ان المسيح احبنا حتى انه دفع حياته الزمنية لاجل خلاص نفوسنا . وكقول يوحنا الحبيب ه ص ١٣ * ونحن ينبغي لنا ان نبذل انفسنا من اجل اخوتنا ه فهذه الشريعة اذا . تلزم في وقت الضرورة الروحية الكلية . والآن لم الزمت قط . يتضح ذلك * ثانيا من قول القديس اغستينوس في الفصل الخامس من كتابه عن الكذب ه فلا يرتابن المسيحى من ان يبذل حياته الزمنية . لاجل حياة القريب الابدية . لان هذا قد سبق مثاله . اذ الرب ذاته قد مات لاجلنا . ولهذا قال . هذه هي وصيتى . ان يحب بعضكم بعضا . كما انا احببتكم * ثالثا لانه يلزمنا بان نحب قريبتنا كانفسنا . فكما انه اذا وجدنا فى خطر الهلاك . ولم يمكننا ان نخجو منه بدون فقد للحياة . فنلتزم من قبل المحبة الذاتية . بان نفقد الحياة اخرى . هما اننا نفقد الخلاص الابدى . فاذا الخ * ولعمري ان خلاص القريب الابدى . هو خير افضل . واشرف جدا من حياتنا الزمنية . ولهذا ينبغي ان يتفضل عليها فى حين الضرورة حسما يوجب نظم المحبة . ومن ثم فانه يلزمك بان تعمد الطفل العتيد ان يموت . ولو كان يفقد حياتك . اذا لم يكن من يفعل ذلك . وكذلك اذا عرفت ان واحدا موجودا فى حال الخطية المميتة . وعتيد ان يقتل فى نومه . او فجأة . فيلزمك اسعافه . ان استبان لك جليا بانك تفيدة .

تفيدة. اذ لا أحد يلتزم بفعل غير مفيد. مع ضرر واضح يلحقه *
 * اجيب رابعاً انه اذا حصل ضرر عظيم للجمهور. فيلزمك
 منعه وصده. ولو كان بفقد حياتك. كقول سواريس. وديلوكو.
 وازور واخرين. لان هذه الضرورة تتضمن دائماً الضرورة الكلية
 لبعض اشخاص خصوصيين. لانه ممكن ان كثيرين يهلكون في
 تلك الضرورة. ولانها هي بذاتها شر عظيم. فيجب ان تمنع ولو
 بفقد حياة واحد خصوصي. ولهذا فضرورة الجمهور الروحية
 الثقيلة. لا يجب ان تعتبر اقل من ضرورة الشخص الخصوصي
 الكلية. ومن ثم اذا اشاع ارطقة في موضع. فيلزمك ان تصد
 ذلك. ولو كان بخطر حياتك. اذا لم يكن من يمنع ذلك. هكذا في
 زمان الاضطهاد. او الحرب. اذا وجد شعب ما بغير كاهن. وحاصل
 في اخطار عظيمة. فيلزمك ان تعينه ولو كان بفقد حياتك. وقس
 على هذه غيرها *

* السؤال الثالث فيما هو النظام الواجب حفظه فيما بين
 الاقارب *

* اجيب اولاً انه يجب علينا ان نحب بميل المسرة الصديقين.
 لانهم اصحاب الله وخلاته. ومحبتهم بذواتهم في الغاية. وان نقدم
 لهم اعظم اكرام. لانهم موجودون في حال نعمة التقديس
 بافضل نوع. وهذا هو مقياس المجد *

* اجيب ثانياً انه نظراً الى المحبة الفعلية. والانعالية. التي
 نميل بها نحو القريب. يجب ان نقدم اقاربنا حسب اختلاف رتبهم.
 وضروراتهم.

وضرورتهم . نظرًا الى الخيرات الروحية . والزمنية . على الآخرين .
 ولو كانوا افضل منهم . لان المحبة تعطف الى هذا لاجل الاشتراك
 الطبيعي . الذي بما انه اول نظام الطبيعة ويتقدم على الجميع . بما
 انه اثبت . واطود . وموسس على الطبيعة ذاتها . فيطلب اول
 درجة من المحبة . نظرًا الى الخيرات المرغوبة للاصدقاء . لان نظام
 المحبة لا ينقص نظام الطبيعة . بل بالاحرى يكمله . وبعد هولا
 يجب ان يتقدموا الآخرين حسب اختلاف القرابة . والنسبة
 والصدقة ويتفضلوا على الغرباء . لان العقل النطقى يعلن . انه
 يجب ان يحبوا الاصدقاء اكثر من غيرهم . والى هذا تميل المحبة
 ذاتها . كقول القديس اغستينوس في الفصل الثامن والعشرين من
 الكتاب الاول عن التعليم المسيحى هـ ان لم تقدر على اسعاف
 الجميع . فيجب عليك بالخصوص ان تعزى من هم اقرب اليك .
 واكثر اتحادًا معك هـ ويجب ان تفضل البلدة . او الجمعية على
 الامل . لان هذه هى الكل . الذى جزؤه هم الامل . الذين
 يلتزمون ايضا . بان يبذلوا حياتهم لاجل مجاتها . لانه من
 الواجب ان يُفضل الكل على الجزء . وخير الكل على خير الجزء *
 * اجيب ثالثًا انه اذا كانت الامور متساوية فيما بين الامل .
 فيجب ان يُفضلوا الاقرب اليها . لانه كما اننا نلتزم لاجل الاتحاد
 الطبيعى بان نحب اهلنا . فكذلك لاجل زود الاتحاد الطبيعى .
 ان نحب من هم اقرب اليها . ومن اهلنا المتساوين بالقرابة ويجب
 علينا

علينا ان يحب من هم اكثر استحقاقا . ومن لهم في القرابة اعظم درجة ومن ثم يجب ان يحبوا اكثر *

* اجيب رابعا انه فيما بين الاهل . أولا الاب . والام ان كانا في حال الضرورة الكلية . فيجب ان يفضلوا على الاولاد والمرأة . وعلى الجميع . كقول القديس توما في الفصل الحادى عشر من البحث السادس والعشرين . لانهم ما عدا اشتراك الدم . فلهم سمو المبدأ . وهم اصل وجودنا . الذى هو نعمة لا تُقدّر . وعلة باقى المواهب . اما خارج الضرورة الكلية . حيث يلتزم ان يحفظ مقامه فينبغى له حسب رأى كثيرين . ان يفضل امراته الحقيقية واولاده على والديه . لاجل عظمة اقتران الرجل والمرأة فى اشتراك العيشة . ووحدة الحياة حسب قوله تعالى ٥ ولهذا يترك الانسان ابيه . وامه . ويلصق امراته ٥ تكوين ٢ متى ١١ * ولان خير العيلة والجمهور يقتضى هذا . ومن ثم قال القديس توما فى الفصل التاسع . من البحث السادس والعشرين ٥ انه يلتزم بان يعتنى بالقيام فى اولاده اكثر * ثانياً انه يعتنى بالاب اكثر من الام . لانه علة الاولى الطبيعية . واصل وجوده . لانه علة الايلاد بالخصوص . وهو رأس العيلة . وينسب اليه الاعتناء بالاولاد اكثر . ولذلك يجب ان يقدم له اكثر اكراما . وارود محبة . كقول القديس توما * ثالثا يجب ان تفضل المرأة على الاولاد . لانها جسم واحد مع الرجل . ومبدأ الاولاد * رابعا يجب ان يفضلوا الاولاد على كل الباقين . لانهم

لأنهم أقرب . إذ يصعدون من جوهر الوالدين . وكذلك الأخوة على
الانساب . لا شراك الدم . ومن ثم في خطر الغرق . أو الموت .
يلتزم الابن بخلاص الاب قبل الآخرين . والامراه قبل الاولاد الخ .
وفيها بين الغربا . يجب تقديم الفضل على الآخرين . لأنهم لاجل
عظمة صلاحهم يشابهون الله . ومتحدون به . ومحبوبون منه جدا .
ويجب تفضيل البار على الخاطى . والمومن على الكافر لاجل الاتحاد
الروحي . والشخص المشتهر المفيد خير للجمهور على الشخص
الخصوصي . لان الخير العام بما انه خير كثيرين . فهو افضل من الخير
الخصوصي . الذي هو لواحد او لقليلين ويتفضل المحسن على
الآخرين . وهذه جميعها افهمها عن مساواة الضرورة . لان الغريب
الحاصل في ضرورة اعظم . يجب تفضيله على القريب الاقل احتياجا .
لان وصية المحبة لا تلزم باغائة الآخرين . الا متى وجدوا في حال
الضرورة . وتلزم اكثر ام ازيد حيث توجد اعظم ضرورة كقول
القديس توما في الفصل الثالث من البحث الحادى والثلاثين هـ
انه يجب علينا احيانا بان نعين الغريب الحاصل في الضرورة الكلية .
اكثر من الاب الغير موجود في ضرورة نظيرها هـ ومن ثم يجب ان
يفضل الغريب الحاصل في ضرورة روحية عظيمة . على القريب الحاصل
في ضرورة عظيمة زمنية . لان ضرورة الغريب هي اعظم لاحتياجه
لغير اكثر ضرورة . وكما انه يلزمنا بان نحب القريب في الروحيات .
اكثر من انفسنا في الجسديات . هكذا يلزمنا ان نحب الغريب في
الروحيات الخ . ولعمري ان وجوب حفظ هذا النظام . فهو ثقيل

بذاته . لأنه يصدر من وصية المحبة العظيمة . ولأن مادته وغايته هي عظمة . ولهذا ان امكنك ان تسعف الجميع . فانت ملزوم * .

* الفصل الرابع *

في الحسنة

* السؤال الاول فيها هي الحسنة *

* اجيب ان الحسنة هي اسعاف الغير لاجل الله . او هي معونة تمح للقريب المحتاج شفقة لاجله تعالى . بل هي فعل الرحمة المأمور من قبل المحبة . ولعمري ان الرحمة هي فضيلة تميلنا بالشفقة الى اغاثة فقر الغير . كقول القديس اغستينوس في الفصل الثالث من الكتاب التاسع عن مدينة الله . والذي يضادها على نوع الافراط . فهو كثرة الحنية . وزود السخاء . وعلى نوع النقص فهو البخل . وقساوة القلب . فالحسنة اذا او فعل الرحمة . او المحبة . فهو امر واضح بذاته لدى الجميع . واليه ترد باقي الافعال الاخر . التي هي اربعة عشر * فسبعة جسدية اى زيارة المرضى وافتقاد المسجونين . واروا العطاش . واطعام الجياع . افتدى المسيبين . اكسا العراة . ايوا الغربا . ودفن الموتى * وسبعة روحية . وهى . المشورة بالخير . وعظ للخطاة . تعليم الجهال . تعزية المحزونين . غفران السيئات . والصبر على اسخط القريب . والصلاة لاجل الجميع *

* السؤال الثانى فى هل توجد وصية الحسنة . ومضى تلزم تحت الخطاء للميت * اعلم اولاً ان ضرورة القريب . واحتياجه لعلى ثلاثة انحاء * فاولاً الضرواة الكلية . التى بها يحصل الانسان فى خطر الموت .

الموت . او في مرض عضال ان لم نسعفه * ثانياً الضرورة الشديدة .
وهي التي يحصل بها الانسان . ان لم نغيثه في ضرر عظيم . كاليسر .
والفضيحة . والسقوط من رتبته . وخسارة امواله . او في فقر
عظيم . الذي يصير حياته عسرة في الغاية * ثالثاً الضرورة العامة .
التي تصدر معوبة في احتياجات المعيشة . او الحال . ولكنها لا
تصير الحياة عسرة وتعيسة جداً . نظراً الى حال الشخص . ومقامه .
وهذه هي حالة المتسولين * اعلم ثانياً ان الخيرات لعلی ثلاثة
انواع * اولاً خيرات ضرورية للحياة . اى التي بدونها لا نقدر ان نحفظ
حياتنا . او حياة من نحن ملزومون بهم * ثانياً خيرات ضرورية
للرتبة . التي بغيرها لا يمكن ان يعيش الانسان بحالة توافق مقامه .
وشان وظيفته . ودرجته وجاه من هو ملزوم بهم . وهذه ايضا
لعلی نوعين . اى بعضها ضرورية بالبساطة للقيام . وبدونها يسقط
الواحد عن مقامه . وبعضها تناسب فقط وتوافق حال الحشمة
المسيحية * ثالثاً خيرات اخري ليست ضرورية . بل زائدة . اما على
المعيشة . اما على المقام . اما على اثنيهما * اعلم ثالثاً ان ضرورة
المقام تتضمن الخيرات المطلوبة للقيام بالعيلة . واعالة العبيد .
وتتقيف الاولاد . وان يرتبهم في وظائف تليق بمقامه . ولاجل
ولايم محتشمة مع اصدقائه . وماواة الضيوف . وكل ما يجب لحفظ
هذا المقام في الاحوال التعيسة الممكن حدوثها . كالامراض .
والحروب . والغلا الخ * اما قولى ممكن . لانه لا يجب ان ننظر الى كل
الاحوال الممكن حدوثها في المنتظره لان هذا هو الافتكار بالغد .
الذى

الذى نهانا عنه ونناله المجد ه متى ٢ * بل يجب اعداد الزايد
الضرورى. نظرا الى تلك الصعوبات الممكنة. وغالبا تحدث. كقول
القديس توما فى الفصل الخامس من البحث الثانى والثلاثين.
وكقول القديس اغستينوس فى تفسيره المزمور السابع واربعين
بعد المائة ه ولهذا فكثيرون يقتنون اشياء زائدة. ولنا اشياء
كثيرة زائدة. ان لم نقنع بها كانها ضرورية. لاننا اذا ابتغينا الباطلة.
فلا شئ يكفانا. اطلبوا ياخوفى ما هو كافى لعمل الله. لا ما هو
كافى لشهوتكم ه ولهذا فانوشانسيوس الحادى عشر قد حرم هذه
المقولة ه بالنادر يوجد عند العلمانيين. وعند الملوك ايضا ما يزيد
على مقامهم. ومن ثم فبالنادر يلتزم الواحد بالحسنة. اذا التزم
ان يعطى ما يزيد على مقامه فقط ه اعلم رابعا اننا لا نلتزم بان
نعطى حسنة ما هو ضرورى لحياتنا. لان كلاً يقدر. بل ويلتزم
ايضا. بان يفضل حياته. وعيلته على حياة الغير. كما يقتضى
نظام المحبة. ما لم يكن الشخص المحتاج ضروريا لحير الجمهور. الذى
تفضيله دائما هو واجب *

* . اجيب اولاً انه توجد وصية الهية طبيعية. ثم وصية ايضا.
تلتزم باعطاء الحسنة تحت الخطاء المميت. يتأكد ذلك من قوله
تعالى ه اذهبوا عنى يا ملأين الى النار الموبدة. لاني جعت ولم
تطعموني الخ ه حيث يوجب عليهم الهلاك. لانهم لم يعملوا
حسنة ه متى ٢٥ * ومن رساله يوحنا الحبيب ه من كان له معاش
هذا العالم. ويبصر اخاه قد مسته الحاجة. ويغلق تحننه عليه.
كيف

كيف تثبت فيه محبة الله ٥ ص ٣ * ثانياً لان شريعة المحبة الالهية تلزم كلاً بان يجب قربه كمنفسه . وان احتاج يعينه . لان حب القريب هو ان نريد له الخير . وان نعمل معه اذا احتاج حسب مكنتنا . كقول القديس توما في الفصل الخامس . من البحث الثاني والثلاثين ٥ ان محبة القريب تقتضى . ليس بان نروم له الخير فقط . بل ونعمل ايضاً . كقول يوحنا الرسول ٥ ص ٣ * لا نحب بالكلام . ولا باللسان . بل بالفعل . ولحقى ٥ فلكى نريد ونعمل للخير مع احد . فيجب ان نغيثه في ضرورته . الذى يتم بتوزيع الصدقات . ومن ثم فتوزيع الصدقات هو من الوصية ٥ فهذه الوصية تمتد الى كل فعل رحمة . واسعاف . او اعائه جسدية ام روحية يحتاج اليها القريب . لانها مؤسسة على المحبة . الملزومون بها ان يحب القريب كمنفسنا . ونفعل معه ما نريده بالصواب ان يفعل معنا . فان التزمنا بان نسعف القريب في الضرورة الجسدية . فباولى حجة نلتزم ايضاً في الضرورة الروحية . لان الاعتنا في خلاص النفس . اوجب هما في حيوة الجسد . التى يجب ان تبذل لاجله . لان خلاص النفس قايم في ادراك السعادة الكاملة السموية . والنجاة من الهلاك الابدى . ومن ثم فكل ما يقال عن الرحمة الجسدية . يجب ان ينسب بالمطابقة الى الروحانية . لان وصية المحبة تلزم في حب الانسان المركب من نفس . وجسد المحتاج الى الاسعاف . نظراً الى اثنيهما . ولهذا فتلزم باسعاف القريب في احتياجاته الجسدية والروحية . كقول القديس اغستينوس في الفصل السابع والعشرين من

من كتابه عن آداب الكنيسة هـ فالإنسان إذا . كما يستبين للإنسان .
هو نفس ناطقة متشعبة يجسد أرضي مايت . فمن يجب الإنسان
إذا . فليحس لجزء الإنسان الجسدي . والروحي معاً . وكذلك
الضرورة الروحية لعل ثلاثة أنحاء . أى كلية . وهي متى لا يمكن أن
يحصل القريب على الأشياء الضرورية للخلاص بدون معونتنا . وضرورة
شديدة . وهي إذا أمكنه نعم . بدون معونتنا . ولكن ليس بدون
صعوبة عظيمة . أو أنه يحصل في خطر الخطاء لفقره . أو جهله
المذموم . أو عاداته الرديئة . أو لأجل أسباب أخر تجذبه إلى الشر
جداً . وضرورة عمومية . وهي متى أمكنه أن يحصل على هذه الوسائط
بذاته . بدون صعوبة عظيمة . *

* اجيب ثالثاً أن كلاً يلتزم تحت الخطاء المميت . بان يعين
القريب في ضرورته الكلية ليس هما يزيد على مقامه . بل هما هو
ضروري لشان مقامه أيضاً . فهذا رأى عام حقيقى . كقول
بليعالْيوس . لأن المحبة تقتضى . بان نحب حياة القريب . أكثر من
شان مقامنا . وأن نفضلها عليه . ولو نقص شان مقامنا لأجل
حفظ حياة القريب . بل على نوع ما يجب اسعافه من ذات الاموال
الضرورية لكمال مقامنا . كقول سواريس وسانكيتر وغيرهم .
لأن نظام المحبة يقتضى . أن نفضل حياة القريب على بعض
كل مقامنا . لأن نقص المقام لا يصير الإنسان تعيساً . ولا يوجد
ذو عقل فطن . الذى لكى يصد خسارة كذا يطوح ذاته في خطر
الموت ادياً . بل ان كلاً يجهل هذه الخسارة لكى يحفظ حياته .
ومن

في الفضائل الالهية

ومن ثم فملتزم تحت الخطاء المميت . بان نعين القريب في ضرورة مثل هذه . ولو بحسارة عظيمة من المال . كقول توليتوس . ولو نقص لذلك شرف المقام . والجاه او كثرة الخدام . ونظايرها *

* اجيب ثالثا ان كلاً يلتزم باسعاف القريب في الضرورة الشديدة . مما يزيد على مقامه . وهذا رأى عام محقق * يتأكد ذلك أولاً من قول سيدنا يسوع المسيح جعت ولم تطعموني وعطشت ولم تسقوني الخ . فبهذه الكلمات تفترض وصية الصدقة في الضرورة الغير الكلية . بل في الضرورة المتواصلة . كما يصدر من الجوع . والعطش الخ * والحال ان المسيح يبين جلياً بان كثيرين يهلكون لاجل اهمالهم فعل الرحمة . وبهذا يشير الى اسعاف القريب في الضرورة المتواصلة الاعتيادية . ويؤكد ذلك قوله تعالى ﴿ مَنْ لَهُ ثَوْبٌ فَلْيُعْطِ مَنْ لَيْسَ لَهُ ثَوْبٌ . وَمَنْ لَهُ طَعَامٌ فَلْيَصْنَعْ مِثْلَ ذَلِكَ ﴾ لوقا ٣ * ثانياً يتأكد من شهادات الاءباء القديسين . ولنورد منها بعضاً . قال القديس امبروسيو في . الفصل الثالث من الكتاب الاول عن الوظائف ﴿ ذنبٌ جسيمٌ . ان احتاج المؤمن مع معرفتك . وعلمت انه جايع . وهملو بلايا خاصه اذا استحي ان يتسول . وانت لم تعنه ﴾ وقال القديس اغسطينوس في المقالة الخامسة على رسالة يوحنا ٥ جايع اخوك . وحاصل في الضرورة . ومنضاف من مدينه . وليس معه . وانت معك . فرجاً تقول ماذا يهمني . هل اعطى مالى ليلا يمتضيق هو . فان جاوبك قلبك هكذا . فليست فيك محبة الاب ٥ ثالثاً ان كلاً يلتزم . حسب رأى الجميع . بان يجلس قريبه

من الضرر الثقيل . ان امكنه بدون ضرر عظيم يلحقه . لان كلاً يلتزم بان يجب قربه كمنفسه . وان يفعل معه ما يرغبه بالصواب لنفسه . واعطاء ما يزيد ليس هو ضرراً عظيماً . رابعاً ان عدم اسعاف الصديق في الضرورة الشديدة . واسعافه في الضرورة الكلية فقط . فهو بذاته عكس الصداقة . فاذا عدم اسعاف القريب في الضرورة الشديدة . فهو ضد محبة القريب ومحبة الله . الذي يفعل معه . وينكر عليه ما يفعل . او ما ينكر على الفقير . كقوله العزيز ه مهما فعلتم باحد اخوتي هولاء الصغار . فبى فعلتم . وما لا تفعلوه باحد هولاء الصغار ولا بى فعلتم ه متى ٢٥ * بل ان كلاً يلتزم في حال الضرورة الثقيلة . بان يعين القريب من المال الضرورى لكمال مقامه كقول سواريس وكثيرين معه . ويتأكد ذلك من قول يوحنا الرسول ه ص ٣ * من له معاش هذا العالم . وينظر ان اخيه قد مسته الحاجة . فيغلق عنده عليه . كيف تثبت فيه محبة الله ه فلم يقل المعاش الزايد . بل المعاش بالاطلاق . ولم يقل الضرورة الكلية . بل الضرورة بالعموم . لان كلاً يلتزم بان يجب قربه كمنفسه . بالفعل . والحق . وان يفعل معه . ما يروم بالصواب ان يفعل به . في ضرورة نظيرها . كقوله تعالى ه متى ٨ * والحال ان كلاً يروم بالصواب . ان ينجو من الضرر الثقيل جداً . ولو كان بضرر الغير الادنى منه جداً . مثلاً كضرر نقصان مقامه . او شرفه الواجب . وزينة ملبوسه . او اللون مايدته . ولو كان شيئاً معتبراً . كقول القديس توما . في الفصل الرابع من البحث الثانى ه فلايقة محل

مثل هذه لا تقوم في شيء غير متجزئ . لأنه بزيادة أشياء كثيرة على الإنسان فلا يفوت حاله مقامه . وإن نقصته غير أشياء فلا تزال محفوظة حالة مقامه الواجب . فالفتنة هنا . وحسن التمييز يعلمان كل شيء . وعدم احتمال ضرر ما لكى ينجو القريب من الضرر العظيم . فهو علامة أنك لا تحبه نظير نفسك . والقديس توما بالضرورة الملزمة . يفهم أيضاً الثقيلة . وهذا باولى حجة يجب أن يفهم عن الضرورة الروحية الثقيلة . أى متى القريب لا يقدر بدون صعوبة عظيمة أن ينال الخلاص . أو يتعد عن الخطاء . وخطرة . ما لم تسعفه من مالك . أو تعمل الكهنة الذين يساعدونه في الأشياء الروحية . لأن المحبة حينئذ تلزم . بانك تسعفه . ولوحصل لك من ذلك ضرر زمني . كقول القديس أغستينوس . في الفصل الثامن والعشرين . من الكتاب الاول عن آداب الكنيسة . من يجب قربه فليفعل بقدر إمكانه . ليحصل على الخلاص نفسه . وجسداً . ولكن خلاص الجسد فليتجه الى خلاص النفس . ومن ثم فيخطيئون الأغنيا خطأ هميتاً الذين في زمان الغلاء لم ينقصوا شيئاً من شرف مقامهم . وزينة ملبوسهم . وتميق ما يدتهم . ويدعون الفقراء أن يهلكوا جوعاً . والذين في حال الشك . لم يستعملوا الاجتهاد الواجب . ليطلعوا على ضرورة القريب . هل هي كلية . او ثقيلة فقط . لأنهم يضعون ذواتهم في خطر مخالفة وصية المحبة . بعدم اغاثتهم القريب في حال الضرورة *

* اجيب رابعاً أنه يوجد الزام ثقيل لفعل الحسنه . مما يزيد

على المعيشة . والمقام حين ضرورة الفقراء العمومية أيضا . وهذا رأى عام . اثبت ذلك أولا لان الكتاب المقدس لا يمهروصية الرحمة على الضرورة الكلية . او الصعبة . لان كلمات المسيح هذه . عطشت . جعت . الخ * تشير الى الضرورة العمومية أيضا . التي تقاسيها الفقراء عموما . لان الجوع . والعطش ينسبان لجميع الفقراء كقول الرسول ه وص الاغنيا في هذا الدهر . يان يكونوا اسخياء العطاء . مشاركين في مالهم . الخ ه تيمو * فاذا لا يجب ان ننتظر الضرورة الكلية . او الصعبة لكي نعطي * تعن بهذه اللفاظ . وص . وليكونوا اسخياء العطاء * ثانيا لان الابه القديسين قد علموا بالبساطة . والاطلاق . ان فضلات الاغنيا هي للمساكين . كانها واجبة لهم بوصية الهية . كقول القديس امبروسوس في الفصل الثاني عشر من كتابه عن نابوت ه ليس ه لك تهب الفقير . بل انك ترد ما هو له . لان ما قد اعطى استعماله للجميع عموما . فانت وحدك تحتلسه . فالارض للجميع لالاغنيا . فالدين اذا ترده . ولا تهب غير الدين ه والقديس ايرونيموس في رسالته الى اديبيوس قال ه ان كان لك ما يزيد على معاشك الضروري . وملبوسك . فوزعه واعلم انك مدين به ه والقديس اغستينوس في تفسيره المزمور السابع والاربعين بعد المائة قال ه ان فضلات الاغنيا هي واجبة للمساكين . واموال اجنبية تقتنى . اذ تقتنى الفضلات ه والقديس غريغوريوس في الفصل الثاني والعشرين من الكتاب الثالث عن الرعاية قال ه فاذا نوزع على المحتاجين كل ما هو ضروري . فنرد لهم ما

ما لهم. لئلا لنا نهبهم. ونفى بذلك ديناً شرعياً بالاحرى. مما اننا
نعمل رحمة هـ ومثل ذلك يقول القديس باسيليوس . ويوحنا فم
الذهب . والقديس توما في الفصل الاول من البحث السابع
والثمانين قال هـ ان الرب لم يامر باعطاء العشر فقط للمساكين .
بل كل الزوائد ايضا . كقوله تعالى . بيعوا امتعتكم واعطوا صدقة هـ
لوقا ١١ * ومن ثم ولو ان الاغنيا هم ارباب فضلاتهم . نظرًا الى ياقى
الناس . ولكن لا نظرًا الى الله . اذ هم قهارمته . وهو اعطاهم هذه
الخيرات ليوزعوها على المحتاجين . لانه كقول الابهاء السابق ذكرهم
ان الفضلات ~~توزع~~ توزعها على المساكين . لا من باب المحبة نظرًا
الى القريب ~~من باب العدل~~ نظرًا الى الله . الذى منح هذه
الخيرات لهذه الغاية فقط * ثالثا ان كلاً يلتزم بان يجب قريته
كنفسه . وان يفعل معه ما يريد ان يفعل به . والحال اننا نريد
حقاً . بان يصير لنا اسعافاً فى الضرورة العمومية ايضا . من المال
الزائد على الغير . فاذا الح * رابعاً ومخلاف ذلك لحصلت الفقراء فى
حال الضرورة الصعبة . بل والكلية ايضا . وحصل الجمهور فى ضرر
عظيم . اذ يلتزم بالقيام بكل الفقراء وحنه . . ولهذا فانه يحطى
خطأً مهيناً . من لا يعين الفقراء بالكلية . او بالكفاية من ماله
الزائد فى الضرورة العمومية ايضا . ولا يعذرون الاغنيا الذين يرومون
ان يتركوا ما لهم للفقراء . ولكن بعد موتهم فقط . لان وصية
الرحمة تلزم قبل الموت . متى القريب كان محتاجاً . ويقاسى البوس *
ولا تغفل بان الغنى يقدر ان يجمع ما يزيد عليه . لكى يرفع ذاته
الى

الى اعلى مقام واجب له . فاجيبك بان ذلك لا يمكنه . ما لم يفي
دين المحبة . ويسعف البائسين في ضروراتهم للحادثة لهم *
* اجيب خامسا ان الحسنة يجب ان تُعطى بقدر ما يكفي لدفع
ضرورة القريب . كما يتضح جليا من سبب وصية الرحمة . وغايتها .
وان امكن فلتصبر من واحد . اذا الاخرين لم يقدرُوا . او لم يريدُوا
ان يعطُوا * ولكن فلتحفظ هذه الشروط . أولا ان الالتزام باسعاف
القريب . هو ان يُعطى مجانا كل ما يحتاج اليه الفقير . مثلا المصانعة .
والمعونة . والحماية الخ * لان سبب الرحمة يبتغى هذه . كابتغايه
المال او الاطعمة كقول القديس توما . في الفصل الاول . من البحث
السبعين * ثانيا ان حضر اخر واسعف الفقير . فلا يلزم حينئذ .
لانه لا يحتاج الى اسعافك . ولكن اذا لم يسعفه الآخرون . ولو كانوا
اغنى منك . فلتلزم انت بذلك . لان الفقير وقتئذ يحتاج الى
اسعافك . كانك انت وحدك القادر ان تعينه . ولا يلزم بان تستعين
لك ضرورة القريب جليا . بل يكفي انه يمكنك بان تحكم بالصواب
انه محتاج . ولا تعرف بالصدق انه سوف يُعان من الآخرين * ثالثا
الاساقفة . والحوارنة . والروسا يلتزمون من قبل وظيفتهم . بان
يبحثوا عن ضرورة مروضيهم الجسدية . والروحية . لانهم ملزمون ان
يعتدوا بهم من ذات وظيفتهم . وان يظهروا نحوهم كوالدين . كقول
الجمع التريدينيني في الفصل الاول . من الجلسة الثالثة والعشرين هـ
ان جميع الذين لهم الاعتناء بالانفس قد اُمرُوا بوصية الهية . بان
يعتدوا كالآباء بالفقراء . وباقي الاشخاص الاخر البائسين هـ اما
الاخرين

الآخرين فلا يلتزمون بان يبحثوا عن ذلك . كقول القديس توما في
 الفصل الاول . من البحث الحادى والسبعين هـ لا يلتزم الانسان
 بان يفتش في العالم على المحتاجين ليسعفهم . بل الذين يصادفهم .
 او يسمع بهم . فمع هولاء يصنع الرحمة هـ

* السؤال الثالث في هل ان وصية الرحمة تكمل بالقرضة . او
 بالبيع . او بشروط اخر ذات الرام *

* اجيب اولاً ان القريب اذا كان فقيراً بالتبعية . اى انه في
 الحال هو عادم ما هو ضرورى . ولكن في موضع اخر له اوراق . اوله
 رجاء وطيد . وقريب بان ياتيه من املاكه . او من حقوله . او
 من ميراثه . او بواسطة لباقة . وشطارته الخ * فتكمل حينئذ فعل
 الرحمة . اذا اقترضته . لا بان تبعه بدراهم نقدية ما هو محتاج اليه .
 لان هذا ليس هو بالاطلاق فقيراً . محتاجاً . لانه يحتاج في زمان .
 ومكان معين فقط . ولا يحتاج بان تهبه ذاك الشئ مجاناً . بل قرضه
 فقط . فلا يلتزم اذا بان تهبه مطلقاً . وكذلك تكمل فعل الرحمة
 بالكفاية نحو القريب . اذا اعطيته ما يسد احتياجه . بشرط الوفاء
 متى وصل الى بلده . حيث توجد اوراقه . ونظير ذلك اذا اقترضت
 الفلاح حنطة . المحتاجها الان . والمنتظر فرج ايام الحصاد . وسرورها *
 * اجيب ثانياً ان القريب اذا كان فقيراً بالكلية . ولا شئ له في
 مكان . ولا له رجاء وطيد . ام قريب . بان يكون له . فلتلتزم حينئذ
 بان تعطيه الاشياء الضرورية مجاناً . بدون شرط تعويضها . كقول
 ازوروسانكيس وغيرهم . يتأكد ذلك من قوله تعالى هـ اذا صنعت
 وليمة .

وليمة. فادع المساكين. فطوباك اذ ليس لهم ما يكافونك ٥ وفي
الفصل العاشر ابان جلياً واجبات الرحمة. حيث اورد مثل
السامريّ المعان مجازاً * ثانياً لان الكتب المقدسه. والاباء القديسين.
يفهمون باسم الرحمة. صدقة مفعولة مع الفقراء بسخاء كلي.
وهذا يفسره فعل العطاء. الملفوظ بالبساطة. والاطلاق. لان
البيع. والقرضة. والاستكرى. ليست هي افعال الصدقة. والآ
لكانوا الاغنيا. اذا باعوا للفقراء يدعون محسنين اليهم * ثالثاً لان
الاباء السابق ذكرهم يصرحون بقولهم جلياً. بان فضلات الاغنيا
هي واجبة للفقراء. بل ان المحبة تقتضى. بان نسعف القريب
الاحتاج مطلقاً. بنوع يناسب المحبة. التي لا تطلب ما هو لها. وان
نزيل بوسه حقاً. بدون شرط. وثقل *

* السؤال الرابع في من اى مال يجب ان تفعل الصدقة *
* اجيب انه يجب فعلها من الاموال الخصوصية. الممكن ان
توزع حسب الاختيار. لا من مال الغير. ودون رضى مالكيها.
فهذا رأى عام صادق. اذ لا احد يمكنه ان يهب ما ليس له. او ما
ليهابه محرم عليه. ما عدا اذا لم يكن يملك شيئاً. وقريبه حاصل في
الضرورة الكلية. التي فيها كل الاشياء تكون مباحة عموماً. نظراً الى
الاستعمال. وبعكس ذلك حصلت اهانة لمالكيها. او موزعها.
كقول الحكيم ٥ اكرم الرب من خيراتك ٥ امثال ٣ * لا يستر العلى
بهدايا الائمة. ولا ينظر الى قرايين الاشرار من يقدم قراييناً من مال
الفقراء. كما يذبح الابن امام ابيه ٥ حكمة ٣٤ * والقديس اغستينوس
في

في الخطبة التاسعة عشر قال هـ يقول لك الله . امرتك بان تعطى
 من مالك . لا من مال الغير . ان كان لك اعط من مالك . وان لم
 تملك ما تعطيه من مالك . فالافضل بالآ تعطى لاحد . مما أنك
 تسلب مال الغير هـ ومن ثم فخرج الضرورة الكلية * أولاً ان الخدام
 والعبيد لا يقدر ان يعملوا صدقة من مال اربابهم . ولا الاولاد
 من مال والديهم . بدون رضاهم الصريح . او المضمن المفسر صواباً .
 لانهم ليسوا بارباب تلك الخيرات * ثانياً ان الراهب البسيط العادم
 الوظيفة . او سلطة اعطاء الصدقة . فلا يقدر ان يعطى شيئاً بدون
 اجازة الرئيس الصريحة او المضمرة . اما الراهب المسافر . او المتغرب
 عن الدير لاجل الدرس . فيقدر ان يعطى من الدراهم المعطاة له
 لاجل احتياجه . ولكن ان كان ذا وظيفة . او وكالة شرعية .
 فلا يحتاج اجازة المتقدم . لان سلطان فعل الصدقة بل الزامها من
 ائثار وظيفته . فهو ملزم لخدمته * ثالثاً ان المرأة لا تقدر ان تعمل
 حسنة خارج العادة من المال العمومي . او من ائثار نقدها . بدون
 رضى زوجها الذى ينوط به تدبير هذه الاشياء . ولكن يمكنها
 بدون رضاء . بان تعمل حسنة اعتيادية زهيدة . حسب الامكان .
 كما يفعلن النساء الى من ذاك المقام . والرتبة . ما لم يكن رجلها
 قد اعطى بالكفاية . لان هذه تعدّ كانهن من المعاش الواجب .
 الملزوم به الرجل للمرأة . ولا يعدّ كانه غير راضٍ نظراً الى هذه . ثم
 ان الوكلاء . والاوصيا يقدر ان يقول كثيرين . ان يصنعوا حسنات
 قليلة . من الاموال الموكلين عليها . لان هذا يؤل الى حسن
 التدبير .

التدبير . بان يُصرفُ شيئاً ما من تلك الأموال على الصدقات .
 الائلة الى فائدة اليتيم الموصى . الملزوم ان يرضى بذلك . بل ان
 اليتيم . او الموصى يقدرّون بان يصنعوا تلك الحسنات عينها . التى
 يفعلها الذين هم من مقامهم . ورتبتهم . لاسيما اذا الوكيل . او
 الوصى . لم يفعلوا من تلك الأموال شيئاً من الصدقة . لان الوصى
 والوكيل يلتزمان ان يرتضيا بذلك وبهذا يميزون عن اولاد
 العيلة . لان لهم تسلطاً على مالهم . ولكن ازود من ذلك لا
 يمكنهم ان يفعلوا . اذ ليس لهم تسلطٌ مطلقٌ على مالهم *

* الفصل الخامس *

فى النصح الاخوى

* اعلم ان النصح . او التاديب الاخوى . هو ارشادٌ نلتزم به من
 قبل المحبة . لنصّد قريبتنا عن الخطاء . ومن ثم فيتميز * اولاً عن النصح .
 او التاديب الشرعى . الذى يتم بسلطانٍ مشتهرٍ . مقاصرةً للمذنب .
 متجهاً لخير الجمهور بالاحرى . مما لاصلاحه . وهو فعل العدل
 الانتقامى * ثانياً عن النصح او التاديب الابوى . الذى به المتقدم
 بسلطانٍ وبدون صورة حكم . يودب المنزل . وينصحه لاجل اصلاحه .
 ورفع الشك . لان هذا التاديب يفترض فى الفاعل سلطاناً
 خصوصياً . لاجل خير المذنب فقط . بل لانه يؤل الى خير الجمهور
 ايضاً *

* السؤال الاول فى هل توجد وصية تلزم بالنصح الاخوى .
 ولئن تلزم . ومتى *

اجيب

* اجيب اولاً انه توجد هذه الوصية . ويتأكد ذلك من قول الحكيم ٥ ونج قريبك . لعله يرتجع ٥ سيراخ ١٤ * ومن قول الرسول عظة كاخ ٥ تسالو ٣ * ومن قوله تعالى ٥ ان اخطاء اليك اخوك فامض وعائبه ٥ متى ١٨ * وهذا يجب ان يفهم عن كل خطية . لان النوع هنا يوخذ بدل الجنس . لان علة امر المسيح لنا بان نؤنب المخطي الينا . هو لانه بخطيته ينسرحية النفس . كقول القديس اغستينوس . ويتضح جلياً من هذه الكلمات . فان سمع منك . فقد رحمت اخاك ٥ بل ان كثيرين من الاباء بكلمة اليك . يفهمون . امامك * ثانياً من رأى جميع الاباء . والمعلمين * ثالثاً لان وصية المحبة تلزمنا بان نصدّ ضرر القريب . لا سيما اذا كان ثقيلاً . والحال ان الخطية هي ضرر عظيم . وربما ان القريب هو حاصل في هذه الضرورة الروحية . ومن ثم فيحتاج الى النصيحة . كانه بدونها لا يمكنه الهرب . او النهوض من الخطية الا بصعوبة . وذلك لاجل لذة الخطية . وميل ارادته الشريرة . او لاجل الجهل . وعدم الانتباه المذموم . ولذلك فان النصيح الاخوى هو ضروري ادبياً . ويكفي بان يصير حسب الوصية ان كانت تصدر منه فائدة * .

* اجيب ثانياً ان هذه الوصية تلزم تحت الخطاء المميت . بنصح القريب عن كل خطية هامة مدمر عليها . التي هي شر عظيم هما انها مادة ثقيلة . وكقول كيپانوس ومعه كثيرين . بان هذه الوصية تلزم ايضاً بالنصح عن الخطية مطلقاً . لان المحبة تقتضي بان نصدّ كل ضرر القريب . ولو كان بذاته زهيداً . اقله اذا صار ذلك بسهولة .

بسهولة. وبدون ضرر يلحقنا. كما انها تلزمنا ايضا بالآ نوصّل اليه
 شراً بالكلية. ولو كان خفيفاً. ولكن الزامٌ مثل هذا فهو تحت
 خطأ عرضي فقط. لأجل خفة المادة. ما لم يكن من ثمّ خطراً أدبي.
 لئلا يتصل من العرضية الى المميتة. او يصدر من ذلك شكٌ
 عظيم. وضررٌ جسيمٌ لجمهور الرهبنة. ومن ثمّ فانه حسب رأى
 جمهور المعلمين. بان روسا الرهبنات يلتزمون تحت الخطأ المميت.
 بان ينصحوا. ويادبوا عن النقايس العرضية. التي تثلم بنوع
 معتبر حسن النظام الرهباني. لان النقص المعتبر في النظام ولو
 كان بزلات خفيفة. فهو ضررٌ عظيمٌ للرهبنة. الذي يلتزم الرئيس
 من ذات وظيفته. بان يصدّه. ويمنعه* وقولى مطلقاً. لانه غالباً
 لا يكون الزامٌ نظراً الى العرضيات. لان هذه النصيحة غالباً تكون
 مضرة أكثر من نفعها. خاصة للعلمانيين. ما لم تصر مع من يكون
 مجتهداً على كاله او صديقاً محققاً. او من يلتزم من ذات وظيفته.
 بان يعتنى في خلاص النفوس*

* اجيب ثالثاً ان هذه الوصية تلزم الجميع عموماً. متساويون
 كانوا. او غير متساوين. وعلمايين. وخطاة ايضا. اذا امكنهم ان
 ينصحوا بفائدة. وبدون ضررٍ ثقیلٍ يلحقهم. هذا رأى جمهور المعلمين.
 مع القديس توما. اثبت ذلك أولاً من قوله تعالى ه ان اخطاء اليك
 اخوك فعاتبه ه متى ٢٨ * وهذا يفهم عن كل من عرف نقص القريب.
 ومن قول الحكيم ه اوصى كلّاً بقريبه ه سيراخ ١٧ * اى بان يعينه
 بكل ضرورياته الجسدية والروحية ويتأكد ايضا من القوانين
 الكنائسية

الكنائسية حيث يقال في البحث الثالث من المجلد الرابع والعشرين هـ
 ان الكهنة وباقي المومنين فليكن لهم اعتناء عظيم في اولئك
 الذين يسقطون بان يوجوههم . اما انهم يرتفعون عن الخطاء وان
 استبانوا مقربين فليفرزوا من الكنيسة هـ وفي الفصل الثاني عشر
 عن الارطاقه حيث قال انوشانسيس الثالث هـ ان حدث فكل
 يلتزم حسب الرسم الانجيلي بان ينصح اخيه المزل سراً * ثالثاً لان
 هذا الالتزام يصدر من المحبة . والرحمة . التي كما انها تلزم بفعلها
 جميع القادرين على ذلك في الامور الجسدية . هكذا ايضا في الروحية .
 ومن ثم يلتزم المروسون ايضا بان ينصحوا الرئيس . لان وصية النصيح
 الاخوي . تلزم بان نسعف بتوبيخنا كل قريب حاصل في حال
 الشقاء الروحي . ولا يلزم لهذا الامر سلطان . بل يكفي اتحاد
 المحبة . التي يجب ان تكون بالاطلاق اعظم نحو الروساء . الذين
 غالباً يحتاجون اكثر . لانهم يوجدون في الزامات . واطفار
 عظيمة كقول سواريس . ولكن نصحبهم فليكن سراً . وبالميليق
 اكثرهما بالتوبيخ . كقول الرسول هـ لا تفرع شيئاً . بل تملقه كاب هـ
 تيمو * ان لم يصدر من زلته خطر عظيم للشك . واحتقار الايمان .
 فينبغي ان يكت الرئيس جهراً لرفع الشك . وكذلك الروساء والاباء .
 والسادات . والرعاة . والساقفة . يلتزمون اكثر بتوبيخ مروسيتهم
 من قبل المحبة . ومن قبل العدل ايضا . لاجل وظيفتهم . لان
 نظام المحبة . يقتضى بانهم يكونون اكثر استعداداً كقول الرسول هـ
 ان كان احد لا يعتنى بمن يحتص به ولا سيما باهله . فقد جحد الامانة
 وهو

وهو أشرف من كافر، تموء * ومن ثم فان الزامهم يمتد الى افعال شتى .
لأنهم يلتزمون بان يقتصوا عن نقايصهم ليصلحوها . ويسعوا
في خيرهم الروحي بقدر مكنتهم . ويسهروا كأنهم يعطون عن
انفسهم جواباً . كقول الرسول ﷺ عبرانيين ١٣ * ويقاصروا مروضيهم .
ولو لم يكن رجاء الاصطلاح . لرفع الشك . وصدا الآخرين . وهكذا
يتم الاعتناء بالخير الروحي *

* اجيب رابعاً انه لكي تلزم هذه الوصية . فحسب الراي العمومي .
يجب حفظ هذه الشروط * أولاً بانه يستبين جلياً ان القريب قد
اخطأ . او انه في خطر قريب للخطأ . والآن لكان العويج . والنصح
جساراً وهذا قط لم يؤمر . ولا احد يلتزم بالنصح الا المتدين . ولكي
يلتزم بذلك . فيكفي الظن . او المعرفة الوهمية كقول جمهور المعلمين
فكما انه ملزوم من ذات وظيفته . بان يسهر بحرص على رعيته .
هكذا يلتزم ايضاً . بان يزيل الضرر الوهمي * ثانياً بان يكون من
ثم خطر السقوط . او الاستمرار في الخطية . او انه بدون ذلك لا يرتد
بسهولة . والآن لا يوجد احتياج روي . ولا محل للرحمة الروحية .
لان وصية اسعاف القريب . لا تلزم الا في حين ضرورته واحتياجه *
ثالثاً بان يستبين رجاء الاصطلاح جلياً . لانه كقول الحكيم ﷺ
لا توبخ مستهزياً امثال ١ * لانه اذا الغاية كانت ممتنعة . فلا احد
يلتزم بالوسايط الغير المفيدة والنصح لم يرسم الا لفائدة القريب .
التي هي غايته الجوهرية . والآن لكان النصح حماقة . ولا احد يلتزم
بفعل حماقة . كقول القديس توما في الفصل الثالث . من البحث
الثالث

الثالث والثلاثون هـ ان توبيخ المذنب لعلى نوعين . فالاول ينسب الى الروساء . وهذا فقد رسم لاجل الخير العام . وله قوة فاعلة . وهذا التوبيخ لا يجب ان يهمل لاجل اضطراب المذنب * لانه اولاً اذا لم يشاء ان يصطلح فليغضب بالتاديب ليمتنع عن الخطاء . واذا استبان مُصراً . فيحصل الاعتناء بفائدة الجمهور . متى حفظ نظام العدل . ومنوذج واحد . يرتدع الآخرون . والثاني يدعى ذمّاً اخوياً . وغايته اصطلاح المنزل . وهذا ليس له قوة اغتصابية . بل هو نصيح بسيط . ومن ثم اذا استبان جلياً . ان المذنب لا يقبل النصيحة . بل يؤول الى اشر حال . فيجب حينئذ الامتناع عن النصيحة . لان ما يتجه الى غاية . فيجب ان يقاس بما تقتضيه علة تلك الغاية هـ ولكن اذا كانت النصيحة ضرورية . ومفيدة لمجد الله . واصلاح سيط القريب . وازالت شك الآخرين . مثلاً نصح من يحذف . ويلفظ كلاماً سفيهاً . ويثلب القريب . فلتصر حينئذ النصيحة . ولو لم يكن من ثم رجاء باصلاح المذنب . ليلاً بصمتك تظهر كانك راضى بالاثم . ولانك ملزوم بصد امانة الله . ودفع ضرر القريب بقدر امكانك . ولا يدعى حينئذ بالتدقيق ذمّاً اخوياً . بل فعل محبة واجبة لله . وللقريب . ولا يجب ان تهمل النصيحة لئلا يهزن المذنب . او يغضب . او يحصل من ذلك خطأ خفيف . ان تبين صريحاً رجاء الاصطلاح . لان هذا يصدر بالعرض . ويجب ان يسامح به لمنع اعظم شراً . بل يجب ان يستعمل التوبيخ . ولو لم تحصل الفائدة حالاً . بل بعد مدة . كقول القديس اغستينوس في الرسالة العاشرة * رابعاً اذا لم يوجد آخر

آخر انسب منك . الذى يمكنه ان ينصح بسهولة . اما لاجل
الوظيفة . او التقدم . او السن . لان المذنب حينئذ لا يحتاج
نصيحتك . ولكن اذا ذاك امتنع . فوقيتئذ تلزم . كانه لا يوجد
من ينصح الا انت . لان المذنب وقتئذ يحتاج الى نصحك * خامسا
بان يتم ذلك فى وقت ملائم . اى متى كان رجاء الفائدة محققا .
والا فلا تصدر من ذلك فائدة . بل ضرر . لانه كقول القديس توما .
فى الفصل الثانى . من البحث الثالث والثلاثين هـ ان افعال
الفضائل لا يجب ان تصير فى ساير الاحوال . بل ينبغى حفظ
الظروف التى تصيرها افعالا فاضلة . اى ان تصير حيث يجب . ولما
يجب . وحسبما يجب هـ ولذلك لا يجب ان تفعل حاملا تعرف الخطية *
فرما تقول ماذا يجب ان يفعل اذا حصل الارتباب فى هل ان
التوبيخ يكون مفيدا ام لا * اجيب انه اذا ارتبت بالفائدة . وعرفت
ايضا متحققا بانها لا تحصل . فمع ذلك تلزم بالتوبيخ . لانه كما فى المرض
للجسد . كذلك فى الروحى . يجب استعمال الدواء الغير المفيد فى
حال الشك . فى هل انه يكون مفيدا . اذا لم يكن من ثم شيئا محققا
بالخلاف . مع وجود مادة التوبيخ . وتكون صيرورته ممكنة لنوال
الغاية . وان شكيت بانه ليس فقط غير مفيد . بل مضرا ايضا .
فيلزمك تركه . لان التوبيخ بما انه رسم لاجل اصلاح القريب . فلا
يجب ان يصير مع تساوى امكانية خطية القريب . واصطلاحه . ما
عدا اذا كان عتيذا ان يموت فى حال الخطاء المميت . فحينئذ ولو ان
الخطاء المميت كان تحت الشك . فيجب ان يؤخّر لئلا يهلك القريب
الى الابد *

السؤال

* السؤال الثاني في هل يجب أن يُوبخ من يُخطئ بجهل *
 * اجيب أنه يجب أن يُوبخ ويُنصح * أولاً إذا كان الجهل مذموماً .
 لأنه يكون في شقاء عظيم روحي . لأن الجهل نفسه يكون خطاءً .
 ولا يعذر من الخطاء * ثانياً إذا فعل اثماً لأجل جهله المعذور
 للناموس الطبيعي . والوضعي . والبشري . إذا كان من ثم رجاء الفائدة .
 لأن جهلاً مثل هذا . هو شرٌّ وضررٌ عظيمٌ للقريب . ويصدر مضرات
 جسيمة . كالشك والعادة الرديئة الخ . بل وخطرًا صوريًا فيما بعد .
 لأنه غالباً يحدث بان الجهل المعذور يصير مذموماً . ولا يعذر من
 الخطاء . ثم ان هذا ما يقتضيه احترام الشريعة . وأكرامها . بان
 لا تخالف بسهولة . وزد على ذلك إذا صدر من هذا الجهل شك . أو
 اهانة لله . أو احتقارٌ للديانة . أو ضررٌ للقريب . كمن يقتنى مالا
 اجنبياً بضمير سليم * ثالثاً إذا كان الجهل المعذور نحو واسطة
 ضرورة للحال . لأن هذا الجهل حينئذ يكون ملازماً لخطر
 الهلاك جلياً *

* السؤال الثالث في ما هو الترتيب الواجب حفظه في النصيح

الأخوى *

* اجيب أنه حسب رأى جمهور المعلمين . يجب حفظ الترتيب
 المعين من السيد المسيح مطلقاً . أى بان يُنصح القريب سرّاً . ثم
 امام واحد . أم اثنين . فان كان النصيح السرى لم يفد . فيجب حينئذ
 ان يرفع الامر الى مقدمى الكنيسة أو روساها ٥ متى ٢٨ * اذهب
 وعاتبه وحديكما . فان لم يسمع منك . فخذ معك واحداً . أم
 اثنين .

اثنيين . وان لم يسمع منهم . فقل للبيعة : فهذه الوصية * أولاً هي
وضعية . لان هذه الالفاظ . خذ . وقل . تعنى وصية . كما تعنى لفظة .
عاقبة . والسيد المسيح بهذا النوع نفسه رسم بان يحفظ جوهر
الوصية . والنظام فى اتمامها * ثانياً هي طبيعية . لان الشريعة
الطبيعية تامر بنصح القريب بدون ان يذرع سيطه . ان امكن . او باقل
ضرر . ان لم يمكن ان يصير بدون ذلك . وهذا يكفى للنصيحة . اذ
لا يجوز ثلم سيط القريب . بدون ضرورة . فاذا ان كان النصح السرى
كافياً . فلا يجوز استعمال الشهود . وان كفى من ثم شاهد واحد . فلا يجوز
اجلاب كثيرين . وان لم تكفى الشهود . فليرفع الامر الى المتقدم .
القادر ان يدفع الخطاء بسلطانه . الذى لم يمكنك لا انت . ولا
الشهود بان تمنعه * اما قولى غالباً وذلك بما ان هذه الوصية هي
ايحابية . فلا تلزم فى كل زمان بل حين توجب ذلك المحبة . والعقل
النطقى * ماعدا هذه الاحوال . التى تستثنى من الجميع . التى
بها حالاً يجب ان يخبر الرئيس بزلة القريب * أولاً متى كان ذنب
القريب واضحاً . حتى ان تخبير الرئيس به لا يعد مذمة للقريب . لان
عله حفظ السيط تبطل حينئذ . ولا يكون اصلاح الاخ . بل رفع
الشك . الذى يصير بالتاديب . كقول القديس توما فى الفصل
الثالث . من البحث الثانى . فان لم يكن من ثم اشتهر . بل سوف
يشتهر . فليخبر به ايضا . لرفع الشك المزمع * ثانياً اذ تكون الزلة
مضرة للجمهور . ولو كانت خفيفة . كالخيانة والارتقة . التى تسرى
كالاكلة . وكذلك تزوير المعاملة . والسهم وما شاكل ذلك . ويستبين
بانه

بانه لا يمكن منعها بالنصيحة السرية كقول القديس توما في الفصل السابع . من البحث الثالث والثلاثين . لان الخير العمومي . يجب ان يفضل على الخير الخصوصي . وان نعتني بحفظه . ولو كان بنزع سيط المذنب . وكذلك اذا الزلة كانت مضرّة جداً لشخص خصوصي . كمن يقصد سرقة اشياء معتبرة . او يضر الغير في امر ثقيل . او يجذبه الى القبائح . والرذائل الخ * ما لم يتضح جلياً . بان هذا الضرر يمنع بالنصيحة السرية . لان نظام المحبة يقتضي . تفضيل البار على الاثيم الموزى طوعاً . كقول القديس توما في الفصل السابع من البحث الثالث والثلاثين هـ انه توجد بعض خطايا مستترة . تصدر للقريب ضرراً اما جسدياً . اما روحياً . فمن يحطى هكذا . فلا يحطى لذاته فقط . بل لغيره . فيجب التخيير حالاً لدفع الضرر . ما لم يستبين صريحاً . بان ضرراً كذا يمكن اصلاحه سرعة . بنصيحة مستترة * ثالثاً اذا عرفت جلياً . بان نصيحتك . ونصيحة المروسين الآخرين لا تفيدان شيئاً . لان هذان الفعلان الاولان يكونان خاليان من الفائدة . والقريب حينئذ يكون محتاجاً لنصيحة المتقدم كاب حكيم فلخير حينئذ كشخص خصوصي . الذي يقوم بمقام شاهد مناسب . ويمكنه ان يفيد اكثر من الآخرين . كقول القديس توما . في الفصل الثامن من البحث الثالث والثلاثين . ولان المحبة تقتضي . بان الخير الروحي يتفضل على السيط * رابعاً اذا انكر عليك الواجب . فيمكنك بان تطلبه من الرئيس . لانك تطلب حقك * خامساً اذا القريب تنزل عن حقه . وسمح بان نقايصه

نقايسه تشتهر لدى الرئيس . بدون نصيحة مستترة . كما تفعل
 الاتقيا . لان كلاً يقدر ان يترك حقه . وكرامته . ما لم يؤل ذلك
 لضرر الآخرين . لان نظام النصيح الاخوى ضد المذنب . فهو قائم .
 وموسس على حفظ السيط . الذى كل له سلطان عليه . ولعمري
 ان زلة القريب الثقيلة . التى قد ارتد عنها بالتمام . فلا يجوز اشهارها
 للرئيس . بدون خطر الرجوع اليها . لان المروس حينئذ يفضح امام
 الرئيس . بدون سبب موجب . فينتجها تقدم . بانه يخطئ خطأ
 مهمين * اولاً من يترك النصيحة المحقق عنده انها مفيدة في امر
 مهم خوفاً لئلا يغيب القريب . او يحصل له من ذلك ضرر خفيف *
 ثانياً من لم يحفظ الترتيب المعين من سيدنا يسوع المسيح بدون
 علة موجبة * ثالثاً من ينصح او يجبر . لا رغبة بفائدة القريب .
 بل بغضه ليحط شأنه ٥

* الفصل السادس *

في الخطايا التى تضاد المحبة بالخصوص

* اعلم انه ولو ان كل الخطايا تضاد المحبة بالعموم . ومن ثم فكل
 خطية هيئة تعدم المحبة ولكن بعض خطايا تضاد المحبة وتناقض
 افعالها بالخصوص وهى هذه . البغضة . والكسل . والحسد . والمنافرة .
 والمخاصمة . والانشقاق . والمقاتلة . والخيانة . والمحاربة . والشك . التى هى
 بذاتها خطايا هيئة . لانها تضاد المحبة باستقامة . وتنفي عن ملك
 الله . كقول الرسول *

في الفضائل الالهية

* الراس الاول في البغضة لله ولل قريب *

* السؤال الاول في ما هي البغضة *

* اجيب ان البغضة هي كراهية الموضوع . وتقسم الى نوعين .
فالاولى هي العداوة . وبها نروم الضرر لشخص ما . كانه ضرره لاجل
كرهنا له . والثانية فهي الرذل . الذي به غمقت الشئ . او الشخص .
لانه مضر فقط . اولانه مضر لنا . او للغير *

* السؤال الثاني في اى خطية هي البغضة لله *

* اجيب ان كل بغضة عداوة نحو الله فهي خطية اعظم جميع
للخطايا . لانها بذاتها . وبدون واسطة . وباستقامة . وصوريا تبعد
عن الله . وتضاد بالاستواء فعل محبة الله . الذي هو اشرف جميع
الافعال . وتبديد ملكتها . لانه كقول اريستوتليس ه ان الردى .
هو الذى يناقض الجيد ه وهكذا ايضا كل بغضة نحو تعالى . فهي
من ذاتها شرهية كانه ممكن ان توجد فيه تعالى رذيلة . او نقص
او سبب اخر . الذى لا جله يستحق البغضة . لان الله من كل جهة
هو صالح . وكامل جوهريا بغير تناء . ومن ثم فانه خطأ عظيم
هو الاشتناء الا يكون الله موجودا . او انه يكون عادما بعض كالاته .
كالعرفة . والعدل . والقدرة الخ * او انه يتوجع لاجلها . او انه
يفرح مسرورا باهانتة تعالى كما هي في ذاتها الخ *

* السؤال الثالث في اى خطية هي البغضة لل قريب *

* اجيب ان بغضة العداوة نحو القريب . هي بذاتها خطأ هية .
لانهما يستقامة تضاد محبة القريب . ومحرم بالكلية في وصية محبة
ال قريب .

القريب . وكقول يوحنا الرسول هـ من لا يجب أخاه يثبت في الموت . كل من يمقت أخاه قاتل الناس هو . وقد علمتم أن كل قاتل الناس . ليست له في ذاته حياة أبدية ثابتة هـ ص ٥ * ويمكن أن تكون خطأً عرضياً . لاجل خفة المادة . كمن لاجل خفة مقتله لشخص فيرغب له شراً زهيداً . وبعكس ذلك فإن البغضة لله هي دائماً خطأً مهميت . ولا توجد فيها مادة خفيفة . لأن رغبة أدنى ضرر له تعالى . فهي اهانة عظيمة . كأنه يوجد فيه قنودت أسماوة علة أو سبب للبغضة * أما بغضة المقت نحو القريب . أن كانت بدون سبب واجب ومصادرة بغير نظام . فهي خطية ثقيلة . وخفيفة كتقل المادة وخفتها . وأحياناً تخلو من الزلل . بل وتكون مدوحة . وذلك إذا لم تضاد المحبة . ولكنها تصدر عن محبة العفصيل نحو الله . أو إذا بغضنا أحداً على هذا المثال . مع حفظ نظام المحبة الواجب . مثلاً كمن يبغض الخاطي . لا لأنه إنسان . بل لأنه خاطي . أو بما أنه خاطي . فيبغض فيه الخطية كأنها شره . كقول الحكيم هـ الرجل المنافق ترزله الصديقون هـ أمثال ٢١ * لأن البغضة على هذا المنوال ليست هي إلا بغضة الخطية في الخاطي . وهذه البغضة فتلازم المحبة ذاتها . التي نرغب له بها الخلاص . ووسايطه . وباقي الخيرات التي يحتاجها *

* السؤال الرابع في هل أن رغبة الضرر للقريب . أو الفرع به . هي دائماً خطية *

* أجيب أنه لا يجوز قط اشتها . أو رغبة الضرر للقريب . لكنه ضرر أو

أو الفرح به . ولا الحزن لأجل خيرة . بما أنه خيرة . لأن هذه هي
 أفعال البغضة . والعداوة المضادة المحبة . وهي بذاتها خطايا هائلة .
 ولا يمكن أن تصير عرضية إلا لأجل نقص الانتباه الكافي . أو لأجل
 خفة الضرر المرغوب . ولا يجوز أيضاً اشتهاؤ ضرر القريب مجازاً . ولو
 لم يكن كانه ضرراً . ولا الفرح به . ولو كان بدون ذنب . ولا الحزن
 لخيرة . ولو لم يكن بغضة بالشخص . ولكن بالخصوص كانه يزيد
 على خيرنا . أو خير قريبنا . لأن هذه الأفعال تضاد نظام المحبة
 الواجب . الذي يلزمنا بأن نفضل خير قريبنا الأعظم والاشرف
 درجة . على خيرنا الأدنى وانقص درجة . ويتأكد ذلك من المقولات
 المحرومة من أفوثانسيوس الحادي عشر . المقولة الثالثة عشر . أن
 فعلت بلائقة واجبة . فتقدر بدون خطية هائلة . أن تحزن لأجل
 حياة الغير . أو تسرع بموته الطبيعي . وأن ترغب ذلك وتشتيه
 بإرادة مجازية . لا بغضة بالشخص . بل لأجل فائدة زمنية .
 الرابعة عشر . أنه يجوز الاشتهاؤ برغبة مطلقة موت الأب . لا كانه
 ضرراً للأب . بل كانه خير الراغب . لانه سيقبل ميراثاً غزيراً .
 الخامسة عشر . أنه يجوز للأب أن يفرح بقتل الأب الصادر منه في سكرة
 لأجل الغناء الغزير الذي سيحصل عليه بالميراث .

* أجب ثانياً مع القديس توما في الفصل الأول . من التمييز
 الثالث والثلاثين حيث قال . ولأن المحبة لها نظام . وهو أن كلما يقدر
 أن يحب ذاته أكثر من غيره . وأقاربه أكثر من الغرباء . وأصدقائه
 أكثر من أعدائه . والخير المشترك لكثيرين أكثر من الخير المختص
 بواحد .

بواحد. ويمكنه أيضاً مع حفظ المحبة . أن يرغب الضرر الزمني
 لآخر. وأن يفرح بحدوثه. لا كأنه ضرورة. بل كأنه دفع الضرر عن
 يلتزم أكثر في محبته. أو عن الجمهور. أو عن الكنيسة. ومثل
 ذلك يقدر أن يفرح بضرورة الزمى. لأنه يحدث غالباً. أن قصاص
 زلته يدفع شر خطيته. ومن ثم فيجوز* أولاً أن يشتهي بارادة مجازية
 شراً زمنياً لآخر. مثلاً المرض. أو أن يفرح به لأجل خيرة الروحي.
 أى لكى يرتد عن الخطاء. لأنه حسب نظام المحبة. يجب أن يتفضل
 للخير الروحي. على الجسدى * ثانياً يجوز اشتهاؤ الموت العادل.
 المنزل بالاراتيكى. أو باللص المضر للجمهور. وأن نفرح به. لا كأنه
 ضرورة. بل لأن به تندفع أضرار كثيرة. ولأن خير الجمهور يجب
 أن يتبدى على خير واحد خصومى* ثالثاً يجوز اشتهاؤ الانتصار على
 الأعداء فى الحرب العادلة. أو ذبح أعداء الأيمان. لأجل الخير العظيم
 العتيد أن يحصل لجماعتك. أو للكنيسة كلها. لأن خير الكنيسة.
 أو جماعتك يجب أن يتبدى على خير غير جماعة* رابعاً يجوز اشتهاؤ
 القصاص العادل المنزل باللص من قبل الحاكم. لكى يرتدع هو
 والآخرين. وينصتوا عن ضررك. وضرر الآخرين. لأنه يطابق المحبة.
 ويفيد خير الجمهور العمومى. لأنه فعل رحمة نحو الجمهور. لأنه فعل
 عادل ويعوض حق الناموس المخالف. قلت أنه لا يجوز أبداً. أن
 نشتهي لأضرارنا. ولا ضرر الآخرين الثقيل. لكى نمنع به ضرراً
 خفيفاً. لأن ذلك يضاد نظام المحبة الواجب. ومن ثم فيخطئ خطأ
 هيباً. من يشتهي لذاته الموت طوعاً لقلت صبرة على احتمال أضرار
 خفيفة *

السؤال

* السؤال الخامس في ماذا يجب ان يقال عن اللعنات *

* اجيب اولاً انه قد اوضح جلياً ما قيل . انه لخطاء عظيم التلطف باللعة الثقيلة . بنية ان يصدر شر عظيم . مثلاً الشيطان ياخذ البعيد . اوليته يموت . ونظايرها . بل اذا الواحد طلب لذاته . او لغيره في حال الغضب شراً عظيماً . ولو كان بدون نية حدوثه . فهو غالباً خطأ مهميت . اما لسبب الاهانة العظيمة نظراً الى قيمة الشخص . او لسبب الشك * والوالدين ايضاً يخطئون خطأ مهميتاً . اذا تسخطوا على اولادهم في حال غضبهم طالبين لهم شراً عظيماً وهم حاضرون . لانهم يعطونهم مثلاً لكي يشتمون بعضهم بعضاً . او الاخرين . ويصيرون انساناً رجزين . ولا عذر له من الخطاء المميت . من في حال غضبه . يريد طوعاً بان يحدث شراً عظيماً . ولو كره ذلك حالاً . وتوقع لاجل حدوثه . لانه قد قبل لم الغضب طوعاً في امر ثقيل . ونظير ذلك من في حال غضبه ينذر ذاته للشيطان اختيارياً . لاجل قباحة الامر وبجاسته . كقول القديس توما في الفصل الثالث . من البحث السادس والسبعين انه يحدث احياناً بان التلطف باللعنات يكون خطأ عرضياً . اما لاجل خفة الضرر المطلوب من الواحد للآخر في مسبته . اما لاجل نية لا فظها . الذي لاجل حركة زهيدة . او لاجل اللعب . او بالغلط يملف بكلام كذا . لان خطايا الكلام تقاس بالخصوص من النية . ومن ثم يجب ان يسأل من يعترف بالمسبات . هل انه من كل قلبه طلب الضرر الثقيل لذاته . او لغيره . او مع شك واهانة .

واهانة. واى ضرر اشتهى بالخصوص. لان المسبات تختلف باختلاف
الاضرار المشتهاة. وافعال الارادة تقتبس ايضا نوعها من الموضوع
المادى *

* اجيب ثانيا ان المسبة الثقيلة . المنزلة فى من هو حاضر.
وغير مروس . فليس انها تضاد المحبة فقط . بل والعدل ايضا . لانها
تنقص كرامة القريب ظلما فى امر ثقيل . وهى ايضا اهانة . ومن ثم
فتلزم بالوفاء * اعلم ان لعن الخلايق الغير الناطقة . لانها مفيدة
للانسان . فهى نظير لعن الانسان . ولعنها لانها خليقة الله . فهو
تجديف . ولعنها نظرا الى ما هى فى ذاتها . فهو امر باطل واه . وبالتالى
فهو غير جازى . كقول القديس توما فى الفصل الثانى من البحث
السادس والسبعين . وهذا النوع الاخير يستبين انه خطأ عرضى
بذاته فقط . كالفلاح اذا اشتهى لبهايم الموت . وغير ذلك هـ

* الراس الثانى *

فى المنافرة والمنازعة والانشقاق والمقاتلة والخيانة
* اعلم اولاً ان المنافرة هى تباين ارادة عن ارادة فى الاشياء التى
يلتزم الانسان بان يريد بها لاجل محبة الله . او القريب . وتضاد
الموافقة . التى تقوم بمطابقة الارادات . وهى خطأ بذاتها وقد
احصاها الرسول فيما بين الاعمال الحمية . حيث قال هـ ان الذين
يعملون هذه . ما يرثون ملك الله هـ غلاطية هـ * والحكيم يشهد
قايلاً هـ ان الله يمقت الذى يزوع منافرة فيما بين الاخوة هـ امثال * بل
انها تضاد المحبة بالخصوص . التى هى اتحاد الارادات . ولكن هذا
يقتضى .

يقتضى . أن الواحد ينفرهما يؤول لمجد الله وخير القريب . مع معرفته
بأنه ملزوم أن يقبله . كقول القديس توما في الفصل الاول من
البحث السابع والثلاثين . وبالنتيجة أن المنافرة لا تكون خطية
إذا طن الواحد أن هذا هو مجد الله وخير القريب . والاخر تكون
له روية مضادة . ما لم تكن هذه المنافرة مع غلط نحو امور الايمان .
أو الاشياء الضرورية للخلاص . أو تستعمل جساسة غير واجبة . *

* ثانياً المخاصمة وهي منازعة الكلام . الذي به الواحد يضاد
الاخر بدون نظام . وهي خطأ مهميت بذاتها . كباقي الاشياء التي هي
ضد المحبة . ومن ثم فالرسول يحميها فيما بين اعمال البشارة التي
تنفي عن ملك الله غلاط ٥ . فالمخاصمة تكون دائماً خطأ هيناً .
اولاً اذا تناقض الحق المنسوب لليمان . والاداب الحميدة والصالح
والعدل وخير القريب . ولكن اذا لم يناقض الحق . بل تصير لاجل
المباحة والمجادلة فقط . وتبرهن الحق وتبينه . أو لاجل تفسير
تعليم الغير وايضاحه . مع نفي الشك . وما هو غير لائق . فلا
تكون من ثم خطية * ثانياً اذا صارت مع خطر الشك . ومسبات
ثقيلة وتعابيرات واهانات . وان لم تصر بحال كذا فتكون خطأ عريضاً
اذا كانت المادة خفيفة . والمناقضة تكون في الحال فقط . مثلاً اذا
صارته محاورة شديدة . وصراخ وضوضاء فقط . بقصد مجتهداً كل واحد
طوعاً ليغلب نده أو خصمه *

* ثالثاً الانشقاق وهو انفصال المجمع عن وحدة الكنيسة .
أو الابتعاد عن طاعة الكنيسة . أو الحبر الاعظم . الذي هو رأسها

في الروحيات . او هي انفصال اختيارى من اعضاء الكنيسة فقط . ولهذا قال القديس توما في الفصل الاول من البحث التاسع والثلاثين هـ فهو خطأ خصوصى . اذ يقصد بان يفصل ذاته من الاتحاد . الذى تفعله المحبة . التى لاتتحد الواحد مع الاخر بزمام المحبة الروحية فقط . بل والكنيسة جميعها بوحدة الروح . ومن ثم فيدعون مشاقين بالخصوص . الذين يفصلون ذواتهم طوعا . ورضوانا من وحدة الكنيسة . اما وحدة الكنيسة لعلى نوعين . اى باتحاد اعضاء الكنيسة واشتراكهم مع بعضهم بعض . ثم نظرا الى ساير اعضاء الكنيسة مع راس واحد اى المسيح . الذى نايبه فى الكنيسة هو الحبر الاعظم . ومن ثم فيدعون مشاقين . الذين يرفضون الخضوع للحبر الاعظم . ولا يريدون الاشتراك مع اعضاء الكنيسة الخاضعين له ثم ان الانشقاق لعلى نوعين الواحد صرف وهو الذى يضاد المحبة والسلامة والطاعة فقط . كالذين يؤمنون بان الكنيسة واحدة هي . مرتبة تحت راس واحد منظور . وهو الحبر الرومانى . ويؤمنون بكلمة تؤمن به الكنيسة . ولكن لاجل ارادتهم الشريرة وكبرياهم . لا يريدون عمدا بان يخضعوا او يطيعوا البابا . ويتحدوا مع باقى اعضاء الكنيسة . والثانى فهو ملازم الارتقة . كمن يفصل ذاته عن طاعة البابا . اذ لا يؤمن بسلطانه كقول توليتوس . ولعمري ان كل الارتقة فهم ايضا مشاقين . بفصلهم ذواتهم من وحدة الكنيسة . واتباعهم تعليما مضادا . فالمشاق هو الذى لا يفصل ذاته من البابا . او من ساير اعضاء الكنيسة .

الكنيسة . بل من اسقفه فقط . المتحد مع البابا . وخاضعاً له .
أو من المومنين أعضاء تلك الأبرشية فقط . كقول بالرمينوس وغيره
كثيرين . مستنديين بذلك على القديس كبريانوس في القانون . أعلم .
من البحث التاسع * فاولاً لأنه يفصل ذاته مضمراً . ومجازاً . من
الحبر الاعظم . وباقي أعضاء الكنيسة . بما ان الاسقف وحروسيه .
هم خاضعون ومتحدون مع البابا . وباقي أعضاء الكنيسة كعضو
ما مع الرأس . وباقي اجزاء الجسد نفسه . فهكذا اليد بانفصالها
عن الساعد ~~تفصل~~ تفصل عن الرأس وعن الجسد كله . فالانشقاق هو
شر عظيم كما ~~تفصل~~ جلياً من الالباء القديسين . لأنه يثلم الخير
العمومي الشريف جداً . الذي هو وحدة الكنيسة ذاتها . كقول
القديس اغستينوس مع كثيرين من الاساقفة . في الرسالة الثانية
والخمسین على مجمع زارتانوس هـ كل من يكون منفصلاً من هذه
الكنيسة الجامعة . ولو استبان أنه عايش عيشاً حميداً . ولكن
لاجل هذا الشر الفظيع وحدة . اى انفصاله من جماعة المومنين .
فليست له حياة في ذاته بل يحل عليه غضب الله هـ

* رابعاً المقاتلته وهي معاركة بالأيدي . ومما حكة بالكلام .
فيما بين اناس خصوصيين . حين يضربون بعضهم بعضاً بسلطان
خصوصي . فهي في المتعدى خطأ هيت بذاته لانها تضاد المحبة
والعدل . ومن ثم فيخصيها الرسول فيما بين اعمال البشارة النافية عن
ملك الله هـ غلاط هـ * وقال القديس توما في الفصل الاول من البحث
الحادي واربعين هـ ان المقاتلة فيمن يحمي ذاته . يمكن ألا تكون
خطية .

خطية . وأحيانا خطأ عرضيا . وحيثما خطأ هيميا . نظرا الى اختلاف حركات قلبه . ونوع محامات ذاته . لأنه ان رام صد الاهانة الواصلة اليه فقط . وحامى ذاته . بنوع لا يقي . فلا تكون خطية . ولا يمكن ان تدعى من جهته مقاتلة . ولكن اذا كانت بنية الانتقام . والبغضة . او حامى ذاته بنوع غير لا يقي . فتكون دائما خطية وتكون عرضية اذا اشرك ذاته في المشاجرة . لاجل حركة زهيدة من الغضب والانتقام . او اذا لم يتهدا بزيادة في الحماية الواحبة . وتكون خطأ هيميا . اذا نهض على خصمه بنية ثابتة ليقتله . ويوصل اليه ضررا عظيما .

* خامسا الفتنة وهي حرب التعدى . صادر من جزء الجماعة ضد الجزء الاخر . او ضد الحاكم . فهو دائما خطأ هيميا . لأنه يضاد جدا الاتحاد والسلامة والخير العام والعدل ايضا . لان سلطة المحاربة تخص للحاكم وحده . او الجماعة المطلقة .

* الراس الثالث في الحرب .

* السؤال الاول في هل ان حرب التعدى يمكن ان تكون جائزة .

* اجيب ماكد ذلك . أولا لان يوحنا المعدادان اذ سئل من

الجند . ما الذى يلزمهم للخلاص فلم يامرهم بان يتركوا الجندية .

بل الا يظلمون احدا . لوقا ١٢ * ثانيا لان الله قدمخ في سفر تثنية

الاشترع . شريعة الحرب ٢٠ * ثالثا لان الملوك والمشيوخ المطلقة

ينبغي ان تطلب حقها وتستعمله . وذلك اذ ليس لهم ريس ليكنهم

ان ينالوا منه حقهم . فيجب لهم من قبل ناموس الطبيعة . بان

يتطلبوا السلطان . والحق الواجب لهم . ويلزمون الجهة المضادة

بالوفاء

بالوفاء . والا لما امكن حفظ الجمعية الكاملة . فعن حرب المحاماة واضح بذاته اذ هو جائز من ناموس الطبيعة بانه يجوز لكل واحد ان يصادم القوة الظالمة بالقوة على نوع لائق .
 * السؤال الثانى فى ما هي الشروط الواجبة . لتكون الحرب جائزة .

* اجيب ان القديس اغستينوس فى الفصل الرابع والسبعين . من الكتاب الثانى والعشرين ضد فوستوس . والقديس توما فى البحث الاربعين . وجمهور المعلمين يعينون هذه الثلاثة شروط * اولاً السلطة العالية الموجودة فى الجمعية المطلقة . او فى الحاكم المتقدم المفوض السلطان لان يعنى بالجمهور . لان المروسين يقدر ان يستغيثوا بسلطان رئيسهم لدفع الضرر . ومن ثم فالحرب هي غير جائزة لهم * ثانياً سبباً عادلاً . الذى هو ضرر عظيم قد اتصل بالمتقدم او بروسية الذى لا تريد ان تصلح او توفى عنه الجهة المضادة . يتأكد ذلك من القديس اغستينوس . فى الفصل الثالث والعشرين . من البحث الثانى فان الحروب العادلة معتادة ان تحدث بانها تنتقم عن الاضرار من امة . او مدينة مدعوة الى الحرب . لانها تهلونت باصلاح ماقد فعل من اهلها بحماقة . او ترجيع ما قد سلب بواسطة تلك الاضرار . لان المحبة والعدل يقتضيان . انه بدون سبب ثقيل وضرورى جنون . لا توصل الى الاخرين اضراراً ثقيلة . كالتى تحدث فى الحرب . ولكن يجب الامتناع عن الحرب . اذا استبان بانه لعتيد ان يحدث الضرر اكثر من الفائدة . خاصة نظراً الى مجد الله . وخير الايمان . الكتولىكى . لانه

لأنه حسب النظام اللاتيق بالاشياء. وبالحمية. بأنه واجب أن يتبدى
 مجد الله. وخير الكنيسة. وخلص القريب الابدى. على الخير الزمنى.
 والحال المدنى * ثانياً نية مستقيمة. وهوان الحرب لاتصير لاجل
 البغضة. أو البخل المذموم. أو برغبة توسيع السلطنة. ولكن
 لاجل سلامة الجمهور وحفظ العدل. أو لاغاثة المظلومين. ويجوز
 أيضاً للآخرين كأنهم اصحاب. بان يسعفوا فى الحرب الحاكم الذى
 له سبب موجب للحرب. ويجوز لهذا أيضاً ان يستغيث بالآخرين.
 ولو كانوا مختلفى الديانة. بشرط ألا يكون سبب للشك. أو خطر
 للديان. أو صدور غير نفاقات. يتضح من العهد الذى عقده يهودا
 المكابى مع الرومانيين ٥ مكابيين ١ ص ١ * لأنه يجوز حقاً اغاثة
 الغير فى امر واجب. ولكن لا تجوز الاستغاثة بالكفرة. والاراطقة.
 أو اغاثتهم. متى وجد خطر الشك. أو النفاقات أو نحو الارطقة.
 وتقهقر الدانة. واحتقار الديانة ولو كانت الحرب عادلة. لان خلاص
 القريب الابدى. لاسمها الكثيرين. يجب ان يتفضل على كل خير
 زمنى. والملوك يلتزمون بان يمنحوا السيد المسيح قبل كل شئ.
 وان يحتفظوا على مملكتهم التى هى كنيسة الكتوليكية المشترية
 بينه الكرم وينشروها بقدر امكانهم. كقول القديس شالستينوس
 الاول فى رسالته الاولى الى ثاودوسيوس الملك. فى اعمال المجمع
 الافسى ٥ ان امر الايمان يجب ان يكون امامكم عظيماً. اكثر من
 المملكة. وحكمكم واجب ان يكون نحو الكنائس اكثر اجتهاداً.
 مما على حفظ ساير المسكونة. لان ساير الاشياء تصير ناجية. ان حفظت
 أولاً

أولاً الاشياء المحبوبة من الله جداً. وكل ما يفعل لاجل هدم الكنيسة. وحفظ الديانة المقدسة. فيصير لاجل صلاح ملككم هـ فمح هذا. ولو ان الحرب لا يمكن ان تصير عادلة ذاتياً من الجهتين. اذ لا يمكن ان توجد حقوق متناقضة نحو شي واحد. ولكن يمكن ان يحدث. بان الجهتين لا تخطيان لاجل الجهل المعذور.

* السؤال الثالث في ماهي الاشياء الواجب. والجازر فعلها قبل الحرب. وفيها ايضاً *

* اجيب أولاً انه يجب على المتقدم قبل الحرب ان يفحص الامر محرم واجتهاد. صحة اناس اتقياء خبيرين. وان يتحقق عدالتها اقله تحقيقاً ادبياً. وذلك لان الحرب تصدر شروراً كثيرة. واضراراً جسيمة للبريين ايضاً. فالحبة والعدل يقتضيان. بالآ تصير الحرب مالم يتضح جلياً عن عدالة السبب وكفايته. فان كان لا تجوز مقاصرة انسان خصوصي في حال الشك. فكم بالحري لا تجوز مقاصرة كثيرين وكل الجمهور ايضاً. وان لم تنضح العدالة والاخر يكون مهلكاً. فالحاربة تصير ظلماً. لان في الشك حق الممهلك هو افضل. واخيراً يلتزم بان يبين للجهة المضادة عدالة الامر وكل تطلباته. لكي يمكنها ان تصلح الضرر الحادث. بتعويض ما قد سلب. بدون ضرر اخر. لان الحرب لا تصير جازية بدون ضرورة. لاجل الاضرار الكبيرة الملائزمتها. كقول القديس اغستينوس في الفصل. اكره. من المقالة الاولى هـ ان الصلح يجب ان يكون للارادة. والحرب للضرورة هـ ومن ثم يجب ان يقبل الوفا العادل المقدم. والالصارا للحرب بدون علة موجبة وضرورة.

* اجيب ثانيًا أن في الحرب العادلة يجوز فقط تلك الاشياء التي حسب عادة المسيحيين هي ضرورية لنوال غاية الحرب. أى اما لاجل استخلاص ما قد سلب ظلمًا. او للانتقام عن الاهانة المنزلة عدوانًا. وتوطيد صالح الجمهور. لأنه اذ تكون الغاية جيدة. فالوسايط التي هي ضرورية بذاتها لتلك الغاية. تكون ايضا جيدة لاغيرها. التي تضر بالقرب. اذ لا يجوز ان يوصل الضرر لاحد بدون علة موجبة. فينتج من هنا* اولًا انه يجوز ذبح الاعداء المحاربين والمقاومين. ولكن لا الابرياء. الذين لا يجاربون كالكنائسين والشيوخ والنساء والاطفال والفلاحين وارباب الصنائع وما مثلهم. ولو كانوا جزءًا للجمهور المعادى. لأنه لا يجوز ابدًا قتل البرى باستقامة. ولا يتقاصر الجمهور في اجزائه الا بما هم خاضعون لحكمه. التي ليست هي حياة المدنيين. ولكن مجازًا وبالعرض يمكن قتلهم. كما اذا لم يمكن ان تؤخذ المدينة. او الجنود الاعداء لا يمكنهم ان ينتصروا. الا بخطر ذبح الابرياء. لان الخير العام المرجو من الانتصار فهو خير اعظم من حياة البعض. الذين يحدث موتهم بدون نية. والا لم يمكن ان تصير الحرب ضد الاعداء. وسبب المحاربين العادل. يستبين باطلًا* ثانيًا انه يجوز نهب ارزاق اهل المدينة. ولو لم يجاربوا. لانهم اعضاء للجمهور المعادى. ان كان ذلك ضروريًا لغاية الحرب. فيما انهم جزء للجمهور. فبهم يقاصر شرعًا. ويضعف بفقد مالههم الذى هو تحت سلطنته* ثالثًا يجوز استعمال الخاداعات والحيل كما يتضح من سفر يشوع بن نون ٥ ص ١* لانها ليست كذبًا. بل اخفاء للحق*

رابعًا

* رابعاً لا يجوز اعطاء المدينة الماخوذة للنهب لاجل القبايح
الفظيعة والشروع الجسيمة . التي تحدث من الجنود في نهب كذا . وان
اعطى فتلزم القواد . بان يصرفوا كل مجهودهم . لئلا تحدث الشرور *
خامساً لا يجوز فعل تلك الاشياء . التي لا يمكن الحذر منها بالضوابط
ابداً . كوضع السم في الابار والامياه والطعمة وغيرها . لانها ضد
ناموس وحق جميع الامم . وكذلك ايضاً المسيحيين الممسوكين من
المسيحيين . لا يجوز اخذهم عبيداً . لان هذا قد قبل من كل طوائف
المسيحيين . اكراماً للديانة المسيحية . والحرية التي قبلناها بالمسيح .
ومن ثم فيكون ضد ناموس امة المسيحيين * سادساً لا يجوز المنتصر
ان يضبط المدن المفتوحة واموال الاعداء . الا اذا لم تفوق على
التعويض او الوفاء الواجب . او لانها ضرورية لثبات الصلح فيما بعد مع
المغلوبين . لان الوفاء يجب ان يقاس بالدين . والقصاص بالذنب .
والا لكان ظلماً * سابعاً يجب على الملك ان يبطل الحرب المبدوة . اذا
قدموا له وفاءً واجباً . وامانة كافية . وتعوضت عليه مصاريف الحرب .
لانه حينئذ يبطل سبب مواصلة الحرب . والا لكانت غير جائزة *
* اجيب ثالثاً انه حسب الناموس الطبيعي . لا يجوز ان يفعل
شيء ضد العدل . او ضد حق جميع الامم . او ضد الشجاعة او المحبة .
او ضد الديانة الحقيقية . ويجب حفظ الامان الذي اعطى للاعداء .
كقول القديس اغستينوس . في الفصل . اكرة . لانه يلزم بالناموس
الطبيعي . وحق جميع الامم . وضروري لصلح . وخير جميع الممالك
بالعموم . لانه اذا العهود المشتهرة المرتبة فيما بين الممالك والملوك
لا تلزم

لا تلزم وحفظها ليس هو ضرورياً . فلم يمكن ان يثبت صلح او موافقة فيما بين البشر . وهذا يجب ان يفهم اذا الاعداء انفسهم فسخوا العهد . لانه حينئذ يكون كانه تعويض . والعهود تستبين كانهما فعلت بهذا الشرط . اى ان قام الاخر بوعده . ولم يفسد الامانة * اجيب رابعاً ان الملوك وقوادهم يلتزمون بان يفوا لجنودهم العلايف الواجبة لهم . وان يمنعوا كل الشرور التى يمكنهم منعها ادبياً . ويعتنوا بان مروضيهم لا يتضايقون بخسائر طاملة . وبخلاف ذلك فيلتزمون باصلاح كل الاضرار الحادثة من اهمالهم دفع العلايف . او الحرص الواجب . لانهم يكونون حينئذ سببها ضد وظيفتهم . وضد العدل ايضاً .

* اجيب خامساً انه حسب الراى العام ان الارزاق الماخوذة فى حرب عادلة . ان كانت ثابتة . فتحق للملك . او للشيخ . وان كانت منتقلة فتحق لآخذها . مالم بالخلاف توجب عادة البلاد . وهو اما انه يجب بان توزع بالسوية على الجنود . او ان جزاً منها يخص الملك . والاخر للجنود . ولكن الارزاق المنتهبة طلباً من الاعداء . يجب ردها لاربابها . يتضح من الناموس فى الكتاب العشرين من الباب عن الاسراء . اذ لهم الحق عليها . وليسوا باعداء *

* السؤال الرابع فى هل ان الكسب هو جايز *

* اجيب بالتاكيد . مع وضع بعض شروط . لانه بالسلطان المشتهر . ولاجل التعويض . يمكن ان تسلب الارزاق الخاضعة لحكم المشيخة المذنبه . اذا لم تعتنى باصلاح الضرر المنزل من اشخاصها .

نحو

في الفضائل الالهية

نحو اشخاص المشيخة الاخرى . ولكن يقتضى بان توجد هذه الشروط * أولاً ان الضرر يكون محققاً * ثانياً اذا طلب من حاكم الاشخاص المضربين او من مقدميهم الوفاء الواجب فانكروا * ثالثاً بان يتم باجازه حاكم الاشخاص المضربين * رابعاً بالاً يوصل ضرراً اكثرهما يقتضيه الوفاء الواجب * خامساً بالاً تصير نحو الاشخاص الكنايسيين . ولا نحو ازارقهم كما قيل في الراس الوحيد . عن الاهانة . على السادس .

* الباب الرابع في الشك *

* السؤال الاول في ماهو الشك *

* اجيب أولاً ان الشك لعل نوعين بالعموم . وهو فاعلى وانفعالى فالشك الفاعلى . هو اما قولٌ اما فعلٌ غير مستقيم موصلاً للغير سبباً للخطأ . فبلفظة قولٌ او فعلٌ يفهم ايضا الاهمال الخارج . لان من اهل ما كان ملتزماً بفعله وقوله . فانه يسبب للآخرين شكاً . فيقال غير مستقيم . اى اما انه ردى . كمن يلفظ كلاماً قبيحاً امام الاحداث . او ان يكون له نوع الشر . كمن يعول في بيته امرأة متهمومة . ولولم يخطى معها . ولا يكون له من ثم خطراً لان يخطى معها . او كمن ياكل لاجل سبب موجب لجماً في يوم محرم امام الآخرين الجاهلين السبب . حسب قول الرسول ﷺ تعالى ص ٥ * وانتم فامتنعوا عن كل نوع شر . اما الشك الانفعالى فهو هدم القريب . او الخطية ذاتها لاجل القول او الفعل او الاهمال الصادر عن الغير . ويقسم الى شك الجبانين او الضعفاء . الذى يصدر من جهل او ضعف الخاطى نفسه . والى فريسي

فريسي أو المقبول صرفاً، وهو يصدر أيضاً من شر الخاطئ، ونرى هكذا.
 لأن الفريسيين لأجل قباحة شرهم، فكانوا يتخذون سبب الخطاء
 من أقوال وأفعال السيد المسيح الكلية قداستها *
 * السؤال الثاني في هل أن الشك هو خطأ نوعي *

* اجيب أولاً أن إعطاء الشك باستقامة، أى اقادة القريب الى
 الخطاء، ولو لم يكن بنية صريحة أنه يخطئ ويهلك، كما يفعل الشيطان.
 ولكن لأجل نفعه ولذته، أو نفع الغير ولذته، فهو خطأ نوعي
 ضد المحبة، لأن شريعة المحبة نحو الله والقريب تنهى بالآ نسب على
 أى نوع كان اهانه له تعالى، أو ضرراً روحياً للقريب، بل أن هذا
 يضاد باستقامة وصية النصح، الاخوتى، إذ هو تناقض أى رد القريب
 عن الخطاء واقادته اليه، بل أن اقادة كذا لها شران مختلفان يجب
 شرحهما فى الاعتراف، الواحد ضد المحبة، والاخر ضد الفضيلة،
 التى يضادها ذاك الفعل الردى، لأن كل الفضائل تلزم مستقيماً
 باصدار أفعالهن، ومجازاً بالآ نصير الغير أن يبالغهن، ثم أن القايـ
 د يرتضى بالخطية التى يقيد اليها، فإذا هو مدنب بها، لأنه كقول
 الرسول ه أن ذاك القصاص عينه يستوجبونه، ليس الذين
 يصنعون هذه فقط، بل والذين يشاركون عاملينها ه ومن ثم
 لا يجوز أبداً * أولاً الطلب من أحد أو اقناعه فى شئ، الذى هو
 نفسه لا يمكنه أن يفعلهُ بدون خطية، لأنه يقوده الى الخطية *
 ثانياً من يقود امرأة الى الزنا، فانه يخطئ ضد العفة، وضد المحبة،
 لأنه صار سبب فسادها، فهذا الطرف، أى الخداع يجب تبيانهُ فى
 الاعتراف.

الاعتراف . ولو هي ذاتها كانت مائلة للشر . لانها لم تكن ساعتيذ
 في ارادة الخطاء حاليا . ومن ثم لم تكن اخطت ساعتيذ بدون
 محادعتك * ثالثا الشور القبيح يتميز عن الخطية المشور بها . وهذا
 ضد المحبة ايضا * رابعا من يمدح اخر على خطية فعلها . او يذمه
 لانه تركها يلتزم بان يبين نوع الخطية . التي عنها كان المدح او
 الذم . لان ذاك المدح او الذم فهو ارشاد متجه بذاته وقادر ان
 يجذب الى الخطية . والاستلذاد بها ان كانت قد فعلت . ويقتبس
 منها شره نوعيا كانها موضوعه *

* اجيب ثانيا ان اعطاء الشك مجازا فقط بدون نية خطاء الغير .
 ولا ان يقوده الى الخطاء . بل لانه فعل ام قال امامه شرا . او ماله نوع
 من الشر فقط فهو بذاته خطاء . وبالحصوص ضد المحبة . كقول القديس
 انطونيوس . وسواريس . ومعهم كثيرين * يتأكد ذلك اولاً من
 قوله العزيز ٥ ويل لذاك الانسان الذي ياتي الشك على يده ٥
 متى ٢٨ * حيث السيد المسيح تكلم عن الشك بالبساطة . والعموم .
 ومن قول الرسول ٥ فان احزنت اخاك لاجل الطعام . فلست
 بحسب المحبة سالك ٥ روميه ٢٤ * حيث الكلام عن الاطعمة المحرمة
 من الشريعة العتيقة المبطله . ووقيتذ كانت جائزة . وقوله ايضا ٥
 فاز تخطيون الى الاخوة . وتضرون معرفتهم الضعيفة . فالى المسيح
 قد اخطاتم ٥ ٢ قرنتيه ٨ * حيث الشك مجازا يوجب كانه خطية عظيمة
 ضد المحبة . الذي به المومنون ذووا المعرفة كانوا ياكلون اللحوم المقدمة
 للاصنام . امام الضعفاء الطائنين غلطا . بان هذا بذاته هو غير
 جائز .

جائز. الذين من ثم بدون نية الكلين كان يمكن انهم ينعطفون الى
اكلها ضد ضميرهم المضل ايضا * ثانيًا لانه حسب الراى العام. بان
شريعة محبة الله والقريب تلزمنا بان نمنع ونصد خطايا الآخرين.
التي هي اهانة لله. وضرر عظيم للقريب. وتلزمنا ايضا. بان نصد
القريب عن الخطية بواسطة النصيح الاخوى. فباولى حجة تنهينا
بالانطرحه بواسطة الشك فى الخطية. او فى خطرها. ولكى تصدر
الخطية. يكفى ان يصدر طوعًا ما هى متحدة به. وتعرف. او يمكن
ان تعرف. بانها متحدة معه. لان تلك الخطية وقتئذ تكون مرادة
مضمرا. بل ان هذا الشك المجازى حسب راي الجميع. يقتبس
ايضا شر الخطية المسببة عنه. فيجب تبينه فى الاعتراف. لان
من يفعل ذلك. فانه يريد اقله مضمرا. خطية الغير. هذا اذ يريد
بدون علة موجبة الامر الذى قد عرف بانها لعتيدة ان تصدر هي. او
خطرها منه. ولان كل فضيلة لا تنهى فقط عن الافعال التى تضادها.
بل والا يعطى ايضا للآخرين سببا لى يفعلوها * فيكون خطأ
هينًا. ان اعطى سبب الخطاء المميت. وعرضيًا ان اعطى سبب
الخطاء العرضى. اذا لم يوجد من ثم خطر خطية اعظم. وذلك ولو ان
الخطية العرضية هى اعظم من كل شر زمنى. لكنها تكون خفيفة
بذاتها. وسهلة الصد. ومن ثم فيخطيئون خطأ هينًا ضد المحبة.
والغفة * اولًا الذين يصنعون صورًا. وشخصًا عارية. ويضعونها
جهرا. لانها تميل الى الخطية. نظير الكلام الدنس بالسوية * ثانيًا
الذين يكتبون. او يطبعون. او يحدثون. او يعطون للغير كتبًا
عشقية.

عشقية . أو اغاني قبيحة دنسة . والذين يصنفون . أو ينظمون .
 حكايا دنسة . أو خطيرة . نظراً الى الكلام . والافعال . والاشارات ايضاً .
 لان هؤلاء يكونون سبباً لهلاك كثيرين . ولا عايق اذا لم يقصدوا
 ذلك . لانهم قد وضعوا له سبباً كافياً . ومثل ذلك الذين يaidون
 هذه بواسطة حضورهم . ويقبلونها . ويساعدون بدفعهم اجرة
 فاعليها * ثالثاً النساء . الاى يكشفن صدورهن . لان هذا الكشف
 قادر ان ينتج شكاً للضعفاء . جاذباً اياهم الى اللذات . والشهوات
 الدنسة . ويضاد الحشمة المسيحية . وقد استهيا . ولا يمكن ان تعذر عنه
 العادة . لانها تضاد الوصية الالهية * رابعاً البنات . التى بدون علمه موجبة
 ترى ذاتها لمن تعرف بانه ينظر اليها نظراً دنساً . ولو انها فعلت ذلك
 لاجل الخلاعة فقط . وبدون نية الهاب محبته . هذا راي الجميع .
 وكذلك يخطيون خطأ هيناً . الذين بواسطة المظالم يجركون الغير
 الى التجديف واللعنات الجسيمة والمسبات الخ * لانهم يساعدونهم
 على الخطية * ثم انه يجب حفظ هذه * اولاً ان خطية الشك تصدر
 حالما يعطى للقريب سبب الخطاء . ولو انه لم يخطى حقاً . لانه يكفي .
 بان خطية القريب كان ممكناً حدوثها . لاجل فعلك او اهمالك
 الغير المستقيم . في كذا ظروف نظراً الى ضعفه . لانك حينئذ تضعه
 في خطر امكانية الخطاء . ولو ان الخطاء وقتئذ لم يصدر ليس من
 قبلك . بل من قبله . كمن يقوس مع خطر انه يقتل انساناً . فانه
 يخطى خطأ هيناً . ولو لم يقتل احداً * ثانياً ان الخطية المفعولة
 امام الآخرين . تكون ذات شر شك واحد فقط . متى كان الخطر
 ممكن .

ممكناً . بان اوليك . الذين فعلت امامهم الخطية . لا يُجذبون الى الخطية . ومن ثم فالتجديف امام الرهبان وحدهم . لا يكون سبباً للشك . ولكن من ينطى جهراً . فيلتزم بان يعترف بطرف الشك . نظراً الى الخطر . الذى وضع ذاته فيه . بان يقود كثيرين الى الخطاء بمثله الردى . كقول ازور . وسانكيس . واخرين * ثالثاً انه يلتزم ايضا بان يبين فى الاعتراف عدد اوليك الذين شككهم . كعدد الناس المقتولين بضربة واحدة . لان العدد فى ذاته هو كموضوع الخطية . مصوراً اياها فى ذاتها بالفردية . وليس انه يعقل الخطية فقط . بل انه يضاعفها ايضا * رابعاً ان الفعل العرضى . او المجرد لاجل الموضوع . يمكن ان يصير هيناً . نظراً الى السبب . متى صدر من شخص مثل هذا امام اشخاص مثل هؤلاء . ويمكن ان يكون من ثم خطراً ليل الاخرون لاجل الضعف . او الجهل . يتخذون سبباً للخطاء المميت . لانه كما فى الشهادة السابق ذكرها ٥ قرنتية ١ ص ١ * بان اكل اللحم المقدم للصنم . الذى هو بذاته جايئ . فيصير خطأ هيناً . لاجل الشك * خامساً متى كان الفعل الجايئ بذاته له نوع من الشر . فيرفع الشك بتبيان السبب الموجب فعله . متى كان هذا كافياً لرفع كل وهم ردى . كمن ياكل لحماً فى يوم محرم لسبب خفى . فيرفع الشك بايضاحه ذلك * سادساً ولو انه كان جايئ حسب رأى كثيرين . بدون رفع سبب الخطية . ان يسمح بفعل خطية واحدة . لدفع خطايا كثيرة . مثلاً . يجوز للسيد ان لا يزيل عن عبده سبب السرقة او عن اولاده الذين يراهم ما يلين اليها ومستعدين .

لكى

لكي يقاسرهم في حال الزلة. وهكذا يرتدعون ويعتظون. لأنه وقييد بالصواب يسمح بسرقة واحدة. لينجو من سرقات كثيرة. ولكن لا يجوز لاحد استعمال هذه. او وضع خطرها. لأنه حينئذ يكون مساعدا على الخطية عمدا. ويعطى سببا للغير. واضعا اياه في خطر الخطاء وهذا غير جائز.

* السؤال الثالث في هل نلتزم في ترك عمل ليس هو رديا بذاته. ولا له نوع الرداوة. لاجل رفع شك الآخرين انفعاليا *

* اجيب اولاً انه لا نلتزم بتركه. لاجل الشك الصادر بحبائه. متى وجد سبب صوابي. كفايدة عظيمة لنا. ام للغير ايضا. ولو كانت زمنية. كقول القديس توما في الفصل الثامن. من البحث الثالث والرابعين. وذلك بما ان هذا الشك يصدر فقط من رداوة المشكك. فيعد عليه وحده. والا لا يمكن لكل ان يمنع بشرة كثيرين. ولكن اذا لم توجد من ثم ضرورة. ولا فائدة معتبرة موجبة فعله فليترك. لاننا ملزومون من قبل المحبة. بمنع خطية القريب. ولو كانت عتيقة ان تصدر من شره. وذلك متى لم يوجد سبب موجب فعلها. كقول لايمان. وفالينسا. واخرين *

* اجيب ثانياً انه لكي نمنع شكاً انفعاليا صادراً من الضعف. او من الجهل. فنلتزم بترك الفعل المفيد الغير الردي. ولا له نوع الرداوة. او اقله ناخرة حتى ننصح القريب بالاشكك. اذا قدرنا ان نفعل ذلك بدون ضرر. لاننا نلتزم بوصية المحبة. ان نصد خطاء القريب الضعيف. ان امكن ذلك بدون شر او ضرر ثقيل. يلحقنا.

يلحقنا. يتضح ذلك جلياً من قول الحكيم هـ اوصى كلاً منهم بقريبه هـ
 سيراخ * vi ولهذا اذا عرفت المرأة . بان واحداً بالخصوص . يتخذ
 من النظر اليها سبباً للخطأ. وذلك لاجل ضعفه. فتلتزم بان تتجنب
 مواجهته . ان امكنها ذلك بدون صعوبة عظيمة . ولكن لا نلتزم
 بترك الفعل الجائز بذاته. الذى ليس له حسماً يحكون ذووا الفطنة.
 نوع الرداوة. وذلك لئلا أحد بالعموم. او بالاجمال. يتخذ سبباً للخطأ.
 والآن لكان هذا ثقلاً عديماً للحمل . ومملواً من وساوس لا تخصى .
 ومن ثم فالمرأة . لى تدفع خطر شك عمومتى بالاجمال . لا تلتزم
 بالامتناع عن الزينة المحتشمة . الاعتيادية . اللائقة بمقامها .
 وبالعكس عن الغير اللائقة والغير الاعتيادية *

* السؤال الرابع فى هل يجب ان يترك الفعل الحميد . لدفع
 شك الضعفاء. والجهانين انفعالياً *

* اجيب اولاً انه لرفع الشك . لا يجوز ابداً فعل شىء محرم من
 الشريعة الطبيعية . لانه لا يجوز قط عمل فعل ردى باطنياً . او منافى
 الطبيعة . ولا يجوز ايضاً ترك فعل مأمور من الشريعة الطبيعية . فى
 الظروف المأمور بها . لان ترك هذا الفعل . فهو ردى باطنياً . اذ
 الشريعة الطبيعية لاتامر إلا بما هو ضرورى لجودة الاداب . نظراً الى
 كل الظروف . ومن الواضح ايضاً . انه لا يجب ان تترك ابداً لاجل شك
 الغير الاشياء الضرورية ضرورة الوسطة للخلاص . لانه كقول القديس
 توما فى الفصل السابع . من البحث الثالث وأربعين هـ انه حسب
 نظام المحبة . يلتزم الانسان بان يرغب خلاصه الروحى . اكثر من
 خلاص

خلاص الغير . ولا يجوز ايضا لاجل الشك الانفعالي . ترك فعل حميد مع ضرر الايمان . او خير الجمهور روحيا . يايد ذلك القديس غريغوريوس في الموعظة السابعة على حزقيال . ان اخذ الشك من الحق . فالافضل ان يسبح بصدور الشك . مما ان يُترك الحق *
 * اجيب ثانياً انه لرفع شك الضعفاء الثقيل . فكثيرون يزعمون . بانه يجب اهمال الوصايا الوضعية . لاسيما البشرية . ما لم يصدر من هذا الاهمال اعظم ضرراً . اما لك . اما للغير . مثلاً . اذا صدر من ذهابك لكي تسمع القداس في يوم عيد قتل . او مشاجرة عظيمة . فلا يجب ان تذهب . وكذلك المرأة العارفة . بان واحداً بالخصوص من النظر اليها . لعنيد ان يشكك لاجل ضعفه . فتلتزم بترك القداس في العيد ايضا مرة . او مرتين . لانه بما ان كل الوصايا هنّ خاد مات المحبة . ويتجهن اليها كالى غايتهن . فلا يلزم في الظروف . التى تعلن بها المحبة . بانه يجب ترك حفظهن . لكى تُصدّ خطية القريب الثقيلة *

* اجيب ثالثاً اما عن الافعال الحميدة . التى هى من الشور فقط . فيقول من ثم القديس توما في الفصل السابع . من البحث الثالث واربعين . انه لا يجب تركها لرفع الشك الصادر عن الرداوة بالخصوص . كقوله تعالى : ودعوهم لانهم عيان قادة عيان متى ١٥ لان الفريسيين كانوا ايشككون من اكل المسيح مع الخطاة . والعشارين . مع انه لم يرجع عن ذلك . والا لكان كل يقدر لاجل رداوته ان يمنع خير القريب الروحى . ولكن اذا صدر الشك لاجل الضعف . او الجهل . فيجب

فيجب أن تُستر الأفعال . أو تترك أحيانا . الى أن تسخ الفرصة بفعلها . لاننا ملزومون بوصية المحبة . أن نمنع سقوط القريب الصادر عن ضعفه . أو جهله . أن امكن ذلك بسهولة . والحال اننا نقدر على ذلك بسهولة . بما أن هذا العمل ليس بامور . ولا هو ضرورى . واذا تركناه . أو ابقيناه لصد خطاء القريب . فمارس حينئذ فعل المحبة الحميد . والاكثر استحقاقا من ذاك الفعل . الذى يترك نفسه . ولكن اذا بعد اظهار العلة الموجبة لايزالوا مشككين . فوقتئذ يصدر الشك من الرداوة بالخصوص . ولا جله لا يجب ترك الأفعال الحميدة . كقول القديس توما في هذا الموضع نفسه *

* السؤال الخامس في هل يجوز اقناع من يريد أن يخطئ خطية أثقل بخطية اخف . اذا لم يكن منع الخطية الاثقل على غير نوع *

* اجيب ان هذا لا يجوز . اذا فهم عن الاقناع . والشور باستقامة . لانه دائما شر بذاته هو جذب الغير الى الخطاء . ولو كان خفيفا ايضا . لانه لا يجوز قط فعل الشر . ولا الشور به . حتى ولا لى يحدث الخير ه روميه ٣ * لان من يشور بالخطية الاخف . ولو انه شار لى يمنع الاثقل . فانه يرتضى بتلك الخطية الاخف . ويقبلها . وهذا هو شر باطن بذاته . ولان المقنع يكون عله ادبية للخطية الاخف . التى لم يكن الاخر مفتكرا فيها . ولهذا السبب فتحسب عليه . اما ذاك المبدأ ه يجب ان يختار ادنى الشرين ه لا يجب ان يفهم عن الخطايا . التى تصير اختياريا . ويمكن تجنبها . ولكن عن تلك الشرور فقط . التى بالضرورة يجب احتمال احدها . ولكن

ولكن من يريد ان يخطى خطايا متساوية . فيجوز عطفه عن
الاثقل . بالصمت عن الاخف . لان هذا الاقتناع وقتيد يكون
بترك الاثقل فقط *

* السؤال السادس متى يكون خطأ الشك في البيع . والعطاء
لاخر شيئا او عملا ما من ذاته جائزا . ولكن يستبين . او يظن انه
ممكن ان يستعمله استعمالا رديا *

* اجيب اولاً يكون خطأ متى امكن نكرانه بدون ضرر ثقيل .
لانه كقول الجميع كما يشهد ديوكو . ان كلاً يلتزم من قبل
المحبة . ان يمنع خطأ القريب . ان امكنه ذلك بدون ضرر ثقيل .
فباولى حجة اذا يلتزم بالآ يقدم له مادة او اسعافا . لكي يستعمله
للخطأ . لان المحبة هي ارادة خير المحبوب . ودفع ضرورة . وبالتالي
ان كلاً يلتزم بنصح الخاطى . وان يبعده عن الخطر . فباولى حجة
الآ يقدم له مادة للخطأ . لان هذا يستبين انه يريد اقله مضراً .
هلاك القريب . ومن ثم فيخطيئون خطأ هيناً . اصحاب الميخانات .
الذين يعطون غداء . ثانياً لمن قد تغذوا بالكفاية . او يقدمون
لحماً في يوم محرم للغرباء . الذين يعرفون . او بالصواب يحكون ليست
لهم اجارة بان ياكلوا لحماً . ما لم يكن عتيداً ان يحصل لهم من
ذلك شر عظيم . كالقتل . او الحريق . او التجريح . ونظايرها . وبالعكس
اذا طلبت هذه الاطعمة من اناس اتقيا . ولو لم يتضح جلياً بان
معهم اجارة . لانه في حال الشك يجب انهم يفتكرون بان معهم
اجارة حقاً . وكذلك الذين يقدمون خمرًا كثيراً . لمن يعرفون
انهم

بانهم لعنيدون ان يسكروا به . لانهم بدون علة موجبة . يهملون منع خطية القريب . بل يهبونه مادة للخطاء . مع انه يمكنهم ادبياً . بل يلزمهم ايضا ان ينكروا ذلك . ولا يجب طلب الريح مما به يخطى القريب . ولا اعتبار لذلك . بما ان السكر هو ضرر عظيم للنفس والجسد . ويحلب شكاً . وغالباً يصدر اسباباً . وعللاً لضرر الاخرين ظلماً . كقول سانكيس . وكثيرين معه . ونظير ذلك قل عمن يبيعون السم لمن لا يوضح لهم بانهم يستعملونه جيداً . مثلاً لتكوين دواء . او الوانا . وانهم يشيخون ايضا بضايغ لمن يستعملونها بالعكس . ولا يعذرهم القول . انهم اذا لم يبيعوا . لباع الاخرون . لانهم يخطيون في بيعهم . لانه لا يجوز الخطاء لاجل ان الاخرين يخطيون . ولا فعل الاخرين يغير مفاعلتك . ولا يعذر لاجل ان الذين تعطى لهم هذه الاشياء . هم مستعدون لفعل الخطية . لانه لا يزال مساعداً على الفعل الردي خارجاً . الذى به تكمل تلك الارادة الطبيعية . والحال ان الخطية ليست هى ايتار فعل الشر فقط . بل هى فعل الشر وتتميمه ايضا . والمساعدة على تتميمه . لان الشريعة لا تحرم السرقة . مثلاً . او السكر . ونظايرها فقط . بل السرقة الحالية ذاتها . والسكر الحالى ذاته . والمساعدة عليه ايضا . اما الفعل الخارج . وتتميم الشئ المحرم . ينافى الطبيعة الناطقة . وهو غير جائز . وبضاد الشريعة الالهية *

* اجيب ثانياً انه لا يجوز ان تعطى معونة . او شئ ما الذى فى بعض ظروف . يذهب بذاته الى الخطاء . ويتجه اليه بالخصوص . لانه

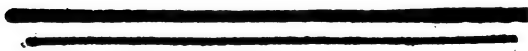
لانه وقتئذ يكون ذات السعى في خطية الغير ادبياً . ومن ثم فان
 انوشانسيوس الحادى عشر قد حرم هذه المقولة ان الخادم الذى بمعرفة
 يضع ظهره ليعين سيده ليتسلق من الشباك ويفضح بنتاً ما .
 ومراراً كثيرة يخدمه بوضعه السلم . او بفتح الباب . او فاعلاً ما
 يشبه ذلك . فلا يخطئ خطأً مهيناً . ان فعل ذلك خوفاً من ضرر
 معتبر . مثلاً لئلا يتبهدل من سيده . وينظر اليس شطراً . او يطرده
 من بيته . لان هذه الافعال . فى كذا ظروف . تعين بذاتها على الخطية
 وتنتج نحوها . ولذلك من يفعل هذه فيستبين حقاً انه يؤثر خطية
 الغير . ويقبلها . ولا يجوز للخادم بان يقدم لسيده سيفاً ليقتل
 به اخر . او يمسك له السلم ليسرق . او يدخل الزانية الى بيته . او
 يقدم له مكاتيباً عشقية . ونظايرها . لان هذه وما مائلها . تساعد
 على الخطاء ذاتياً . وتقود اليه *

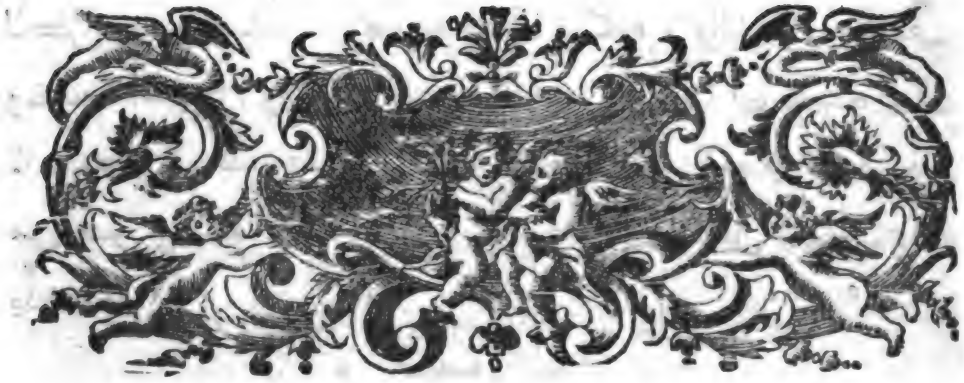
* اجيب ثالثاً ان الشئ . او الاسعاف . الذى هو جازٍ بذاته .
 ولا يساعد على الخطاء ذاتياً . فيجوز ان يعطى للمتعدى ان كان من
 ثم علة موجبة . وقادرة ان تعذر . ولا توجد نية المساعدة على
 الخطاء . ولا ذاك يستعملها شراً ضد الجمهور . او الكنيسة . لان من
 يعطى ذلك حينئذ . فلا يعد بالصواب انه يساعد الغير على الخطاء .
 بل يسمح به لاجل علة موجبة . ولاجلتها لا يلتزم بمنعها . والخطية
 تعد على رداوة المتعدى فقط . وهذه العلة يجب ان تكون اثقل .
 واوجب كثيراً * اولاً بقدر ما تكون الخطية . التى لا تمنع . اثقل *
 ثانياً بقدر ما تنتج اليها مساعدته . عن اقل بعد * ثالثاً بقدر ما
 يكون

يكون محققاً أنه لا يساعد الغير على الخطية . وحسب رأى جمهور المعلمين . أن الواحد إذا لم يكن مستعداً للخطية فيطلب حينئذٍ سبباً أعظم . لأنه يقبل أعظم شرّاً * رابعاً إذا كانت المخالفة ضد العدل فيطلب حينئذٍ دفع هذا الشر . الذى لا نلتزم من قبل المحبة بقبوله . لكن ندفع ضرر الغير . لاننا نلتزم بالتدقيق بان يمنع خطأ الغير . الذى هو مضرٌ للآخرين أكثر من الذى ليس بمضرٍ لان الخطأى بخطيته هذه يقبل ضرراً روحياً باختياره . اما فى الأخرى فالبرى يقبل الضرر غصباً . ولهذا أولاً ان الخورى يلتزم . بان يناول القربان المقدس للخطاى المستتر اذا تقدم ليتناول * ثانياً تُعذر الخمارون الذين يبيعون للجند خمرًا ليسكروا به . اذا لم يكنهم نكرانه بدون خطر حياتهم . او نهب كل ارزاقهم . ثالثاً انه يجوز فى وقت الضرورة ان يطلب من الغير ما يمكنه عمله بدون خطية . ولو كان محققاً أنه لعبيد ان يمنح مثلاً القرضه من المرابى هـ

تمت المقالة الخامسة فى الفضائل الالهية وتتلوها المقالة

السادسة فى فضيلة الديانة هـ





* المقالة السادسة في فضيلة الديانة *

اعلم ان الديانة هي فضيلة تتقدم بها لله عبادة واجبة
 فايقة . بما انه بد سائر الاشياء . فبالعبادة تفهم
 شهادة عن شرف العزة الالهية . مع خضوعنا له تعالى . فالديانة
 ليست هي فضيلة الهية . بل ادبية . بما ان موضوعها المادى . هي
 الافعال التى يعبد بها سبحانه تعالى . وموضوعها الصورى . فهو
 صلاح خصوصى يستبين في مقدمة العبادة الواجبة له لاجل
 جلال عزته . فالعزة الالهية اذا هي صفة . او سبب . الذى لاجله
 امر حميد هو ان تقدم له تعالى العبادة الفايقة . والديانة فهي
 اشرف جميع الفضائل الادبية . لان موضوعها يتجه بذاته وعلى
 اكمل نوع نحوه تعالى . اكثر من موضوعات باقى الفضائل الالهية
 وافعال الديانة بالخصوص . فهي السجود . والقرايين . والصلوة .
 والعبادة . التى هي استعداد الارادة الفعالة لتقدمة ما هو واجب
 لآكرامه

لأكرامه جل شأنه . وتحميده تعالى وشكره . والنذر . والحلف .
 وخدمة الأسرار . وقبولها الخ ثم أنه يجب علينا أن نعبد تعالى .
 لا بالأفعال الباطنة فقط . بل وبالحاركة أيضاً . لأنه كما أننا مركبون
 من نفس وجسد . فنلتزم بأن نخدمه تعالى بأفعال الجهتين بما أنه
 بدهما ٥

* الفصل الأول *

في السجود والصلوة وبالحصوص عن الكتب القانونية

* السؤال الأول في ما هو السجود وعلى كم نوع *
 * اجيب ان السجود بالفساحة . هو فعلٌ تشهد به لعزة الغير .
 وخضوعنا له لأجل جلال عزته . ومن ثم فإنه يتضمن لا تفسير
 شرف الغير فقط . الذى هو أكرامٌ خصوصى . بل الخضوع . وشهادته .
 الذين يزادان على الأكرام . الذى يقوم فى ارادة الشهادة لشرف الغير .
 والخضوع له . وإشارة تقدمه هذا الخضوع لأجل الشرف . وفى مقدمة
 هذه الإشارة *

* فالسجود بالفساحة يُقسم * أولاً الى السجود الفائق .
 الذى يُقدم له تعالى لأجل شرفه الغير المخلوق . والغير المتناهى .
 الى السجود العبدى . وهو الذى يُقدم للقديسين لأجل شرفهم
 المخلوق الفائق الطبيعة . الى سجود العبادة الفارقة . وهو الذى
 يُقدم للقديسة مريم والدة الله . لأجل شرفها لخصوصى المخلوق
 الفائق الطبيعة السامى على جميع الملائكة . والقديسين . الى
 السجود المدنى . الذى يُقدم للملوك . والعلماء . وغيرهم . لأجل
 شرف

شرف مخلوق طبيعي . كالقوة . والحكمة . ونظايرها * ثانياً الى مطلق وهو الذى به يسجد للشخص لاجل شرفه الباطن . والى مضاف . وهو الذى به يسجد للشيء لاجل شرف الشخص الذى يضاف اليه . او يتحد معه . اما السجود بالحصر . فهو العبادة الفايقية الواجبة لله وحده . التى بها نشهد لشرفه تعالى الغير المخلوق . والغير المتناهى . وخضوعنا الكلى له تعالى . ومعرفتنا سلطانه السامى على ساير الاشياء . كقوله تعالى : للرب الهك اسجد . وله وحده اعبد . متى * فيتضح اذاً جلياً * أولاً انه يجب علينا ان نعبد الله وحده بعبادة فايقية . اما القديسين فبعبادة عبديية . اما القديسة والدة الله فبعبادة سامية . لان السجود يجب ان يقاس بالشرف . الذى لاجله يقدم * ثانياً صور سيدنا يسوع المسيح . ومريم العذراء . والقديسين . وذخاير القديسين . يجب ان يكرموا بعبادة اضافية . مناسبة للشخص . التى تخصه . لان السجود للصورة يقدم فى علامة الخضوع والاكرام الخارج . المقدم للصورة لاجل شرف عنصرها . شهادة لخضوعنا الباطن نحو ذاك العنصر نفسه . ومعرفته شرفه . وسموه كقول المجمع التريدينى . فى الجلسة الخامسة والعشرين *

* السؤال الثانى فى ما هى الصلوة المأمورة *

* اعلم ان الصلوة بالفساحة هى ارتفاع العقل الى الله . او كل حركة عقلية صالحة . او كل ميل نحوه تعالى . كفعل الايمان . والرجاء . والمحبة . والمجد . والشكر . ونظايرها . اما بالحصر فهى طلب ما يليق منه

منه تعالى . اما بدون واسطة . اما بواسطة شفاعات القديسين .
والصلوة فعلى نوعين . اى صلوة عقلية . التى تصير بالعقل فقط .
ولفظية التى لاتصير بالعقل فقط . بل وباللفظ ايضا . وهذه تقسم الى
خصوصية التى تصير من شخص خصوصي . وعلى اسم خصوصي .
والى عمومية . وهى التى تصير من الجمهور . او من الكاهن على اسم
الجمهور . ومن ثم فان تلاوة الفرض من الكاهن على انفراد . تكون
عمومية . لانها تقدم على اسم الكنيسة . وتعالى منه كانه وكيلها *
* اجيب اولاً ان مداومة الصلوة هى مأمورة لكل بالغ السن *
يتأكد ذلك من قوله تعالى هـ ينبغي لكم بان تصلوا ولا تملوا هـ
لوقا ٢١ * اى ان تصلوا مداومة ومواصلة . وايضاً هـ اسهروا فى كل
حين . لتستاهلوا الهرب من هذه جميعها . وتقفون امام ابن البشر هـ
لوقا ٣١ * ثانياً لانه بدون الصلوة الواجبة لانتال كل المعونات
الضرورية لحفظ جميع الوصايا . والنجاة من التجارب . كقول يعقوب
الرسول هـ لم تنالوا لانكم ما طلبتم هـ ص ٤ * ونعمة المداومة لا
تُعطى لبالغى السن . ما لم يطلبوها اولاً . كقول القديس اغستينوس .
فى الفصل السادس عشر . من كتاب نعمة الثبات . ولهذا قال
التعليم الرومانى هـ ان الصلوات هى كالة ضرورية قد منحناها
الله لنوال ما نرغبه . لاسيما اذ يتضح جلياً . بانه توجد بعض اشياء
لا يجوز ان تطلب بدون معونة الصلوة هـ ومن ثم فان الصلوة هى
لباغى السن ضرورية . ضرورة الواسطة للخلاص . لان الله قد رسم
بالا تعطى نعمة الثبات . وبعض اشياء اخر ضرورية . الا للمصلين .
ولعمري

ولعمري ان وصية الصلوة تلزم في الضرورة العقيلة . وفي التجربة
الخصوصية . او التي للقريب . ومراراً عديدة في مدة الحياة . لاننا
نحتاج معونة الله دائماً . والصلوة فهي مرسومة لنوالها . كواسطة
خصوصية *

* اجيب ثانياً ان الصلوة يجب ان تكون سالحة . وحميدة .
والأ لما كانت فعل الديانة . ولا عبادة الله . ولكي تكون هكذا ،
فيجب ان تصير بذية . وقصد . وإيمان . ودالة . وتواضع . وعبادة ،
وحشمة الجسد . ونظامه اللائق . ولأجل اشياء ضرورية . او الايلة الى
خلاص النفس . ومجدة تعالى . هكذا حتى ان الاشياء المجردة بذاتها
لا تطلب الا لأجل رسمه تعالى . ويمكن ان نوجه ذلك لمجدة
تعالى . وخلاصنا بسولة . ولكن الطلب من الله شياً ردياً . او المعونة
لفعله . فهو خطأ مهميت . لانه احتقار عظيم له تعالى . كانه علة
للخطية . واصلها *

* السؤال الثالث في من هم الملزمون في الفرض القانوني *
* اعلم ان الفرض القانوني هو صلوة لفظية جهورية مرسومة
بسلطان الكنيسة . لكي تتلى يومياً . في اوقات معلومة . باسم
الكنيسة . لمديحه تعالى . والتضرع اليه *

* اجيب مع جمهور المعلمين . انهم يلتزمون بها تحت الخطاء
المميت يومياً * أولاً كل المرسومين في الدرجات المقدسة . ولو لم
يكونوا ذوا وظيف . بل والمحرومين . والمقطوعين ايضاً . اذ لا يوجد
الزام يعفيهم من هذا الثقل . ولا هو امر عادل بان يحصلوا من
قبل

قبل الذنب على فايدة . فالابودياكونوس يلتزم بتلاوة الفرض في يوم رسامته . اقله على الجزء المختص بالساعة . التي ارتسم فيها . فكما أنه يلتزم من قبل الدرجة المقدسة . فمعها يقبلها حالاً يلتزم . والبعض يزعمون . بان الاكليريكي الذي قد تلى الفرض قبل حصوله على الدرجة . او الوظيفة . فيلتزم بان يتلو ثانياً ما يختص بالساعة . التي ابتدئ ان يلتزم بها . لان حفظ الوصية يفترض وضع الالتزام . والاكليريكي يتلو الفرض القانوني على اسم الكنيسة . وقبل رسامة الابودياكون . او الحصول على الدرجة . فلا يتلى الفرض على اسم الكنيسة . اذ الواحد لا يكون حينئذ تسلم هذه الخدمة ثانياً جميع الرهبان والراهبات النازحين الملزومين بالخوص . ولو كانوا هاريين . او مدشرين . او مقضا عليهم بالحبوس . لانهم لا يزالون رهبان حقيقيين . ومن ثم يلتزمون بالزامات الرهبنة . ويلتزمون بتسامها ان امكنهم ، لان الذنب لا يعفى احداً . فالاكليريكيون الذين ليست لهم وظيفة او ليسوا رهباناً . اوراهبات . يلتزمون بتلاوة الفرض على انفراد . اذا لم يتلوه في الخوص . يتضح ذلك بالخصوص من عادة الكنيسة كلها . التي لها قوة الشريعة نفسها . وموسسة على درجتهم المرتبة لخدمته تعالى . ويتأكد صريحاً من استعمال كل الكنيسة ورايها . كقول سواريس * اما قولي قاذرون . وملزومون بالخوص . لان المبتدئين . والخداميين . والرهبان البسيطين . والرهبان الاليسوعية قبل حصولهم على الدرجات المقدسة . ولارهبان رهبانات المحاريين . يلتزمون بذلك * ثالثاً كل اصحاب

أصحاب الوظائف لا لأجل الرهينة فقط . كما سبق القول . بل من قبل العدل يلتزمون بالفرض . لأنه بهذا الالتزام قد دُفعت لهم الوظيفة . وهكذا قبلت منهم ومن ثم فإنه يخطئ خطأً مهيناً من من هؤلاء المذكورين ترك يوماً واحداً كل الفرض . أو جزءاً منه معتبراً . بدون علة ثقيلة كافية . كما يبان جلياً من رأى جمهور المعلمين . والكنيسة بأسرها . لأنه يخالف الوصية في أمر ثقيل . ينسب لسمو فضيلة الديانة . أما الجزءُ المعتبر . والكافي للخطأ المميت . حسب رأى الجميع . هو ساعة قصيرة . مثلاً الساعة التاسعة . أو أى جزء من الفرض يساويها . بل وحسب رأى البعض . يكفي نصف هذه الساعة القصيرة . أو من في مدة الفرض يترك بالتقطيع مقدار ساعة قصيرة . فإنه يخطئ خطأً مهيناً . لأن الأجزاء المختصة بفرض يوم واحد . تجمع أدبياً جملة . وتصدر كمية معتبرة . وبالتالي أنه في الاعتراف يجب إيضاح عدد الساعات المتروكة . لأن ترك الكثيرة . أما أنه يكون خطايا كثيرة . أما خطية واحدة تساوى كثيرة . وربما أن الخطية تزداد ثقلًا . أو أن الحكم عليها يختلف . لأجل ترك ساعات كثيرة . ثم أن عدد الساعات هو شئ يوجه ذاته نحو الموضوع ويصدر خطية في كيانه الفردي *

* السؤال الرابع في ماهي الأشياء التي يقتضيها الزام تلاوة الفرض .

* اجيب أولاً نظراً إلى كيفية الفرض . فكهنه اللاتينيين من رهبان ومن علمانيين . يلتزمون من منشور بيوس الخامس المبدى الذى مناجت

الخطاء المميت . بحفظ رتبة الفرض الرومانى . والآن لم وفوا الزامهم .
 ماعد الجمعيات . والاديرة . التى كانت لها رتبة خصوصية قبل
 هذا المنشور بمايتين سنة . ومسحوق لهؤلاء من الاسقف . او من
 الرئيس برضى كل الجمعية . ان يستعملوا رتبة طقس الكنيسة
 الرومانية . ولكن من هو مفسك من ذلك للحين بطقس رهبنته .
 او ابرشيتته . فيلتزم بتلاوته ايضا على انفراد . لان هذا المنشور يترك
 هؤلاء ان يتبعوا الناموس العام . الذى يلزم كلاً بتلاوة فرض كنيسته .
 كما يستبين جلياً فى الفصل الثالث عشر . والرابع عشر من التمييز
 الثانى عشر . ومن منشورا كليمنديوس الخامس . عن خدمة القداس .
 حيث يسمح للكليريكين . والرهبان . بان يتلوا الفرض حسب
 رتبة الفرض . الذى يتلونه الكردينالية . او الاساقفة العلمانيين
 معهم . ومن يستعمل رتبة الكنيسة الرومانية . فلا يلتزم بتلاوة
 فرض العذرا . او فرض الموتى فى الايام المعينة . كما يتضح من المنشور
 المذكور . ولكنهم يلتزمون تحت الخطاء المميت . بان يتلوا فرض
 الموتى فى اليوم الثانى من تشرين الثانى . وايضاً بتلاوة الطلبات فى
 عيد القديس مرقس الانجيلى . وطلبات الثلاثة ايام قبل الصعود . اذا لم
 يحضروا الرياحات . لانه حسب الاستعمال والعادة العامة يستبين
 انهن جزء فرض تلك الايام . او انهن فرض اخر مرسوم فى تلك الايام .
 ولكن حيث تكون العادة بان يتلى فى الكنايس فرض الكلية
 الطوبى مريم العذرا الفصير . فيلزم حفظ هذه العادة . كما مريوس
 الخامس فى الموضع المذكور . والذين لا يستعملون الرتبة الرومانية
 يلتزمون

يلتزمون بحفظ كلما كان يلزم حفظه قبل هذا المنشور. لان المنشور. لا يعفيهم من شيء البتة. والاعفاء يصدر أمراً في الاحوال الغير المعفاة. ويلتزم كل واحد بتلاوة الفرض المختص بذاك اليوم. وبعكس ذلك لا يتهم الوصية. ولو انه تلى فرضاً يساويه بالطول. مثلاً الفرض اليومي. بدل فرض القديس. او بالعكس. لان الكنيسة لم تامر بالفرض عموماً. بل بهذا الفرض خصوصاً. او بالفرض المختص بذلك اليوم. أي بما انه متضمن بهذه المزمرات. والصلوات. والقراءات. الذي الزامه يختص بذلك اليوم. ويزول بروالم. ومن ثم ولو ان جوهر الوصية بالعموم هو السبعة الاوقات. ولكن جوهر الوصية بالخصوص لذلك النهار. هو نحو هذه الاوقات. المركبة من هذه المزمرات. والقراءات الخ. ولان منشور ييوس الخامس يأمر بالفرض اليومي حسب نظام الرتبة الرومانية. التي ينسب اليها تقسيم فرض ايام الجمعة. والاعياد بما يوافق الزمان. ولان بعض فروض قديسين تامل الوصية فان تلى في هذا اليوم نفسه. مع انه من قبل كان اختيارياً. كقول القديس انطونيوس. وبوناшина. وبالرمينوس. وغيرهم كثيرين. ثم ان اسكندر السابع قد حرم هذه المقتولة. ان من يتلو في يوم الشعانين فرض الفصح. فانه يكمل الوصية. ولهذا من يبدل الفرض بمعرفة. فانه يخطئ خطأ هيناً. ويلتزم برد مدخول وظيفته. لانه لم يفي نظراً الى جوهر الوصية بتلاوة الفرض الواجب المعين من الكنيسة. ولكن من يتلو غير فرض نسياناً. يلتزم في ذاك اليوم نفسه بوفاء وتلاوة الفرض الخصوصي. الذي

الذى تركه . ان امكنه ذلك بدون ضرر ثقيل يلحقه . ومن غلط في بعض اوقات . فيلتزم بتعويض ما قد ترك . متى انتبه . وباقي الاوقات فليبتلوها حسب فرض ذاك اليوم الواقع * اعلم ان من يعلو في هذا اليوم فرض الغد غلطاً . ففي الغد يلتزم بان يتلو ثانياً . لان هذا الفرض . قد رسم من الشريعة لهذا اليوم بالخصوص . وكذلك فرض القديس . اذا ترك في نهار تعينيه . فحسب رأى كثيرين . لا يلتزم بتلاوته في غير نهار . ولو كان غير معاف من فرض آخر . لان الفروض هي كالاصوام . تلتزم ايامها . والرتبة تستثنى الحوادث فقط التى بهاتعاق تلك الايام لاجل اعياد اشرف *

* اجيب ثانياً اما نظراً الى زمان التلاوة المشتهرة . فيجب ان تحفظ العادة المقبولة من كل كنيسة وكثيسة . اما على انفراد . فيكفى لتجنب الخطاء المميت . ان يتلى كل الفرض من نصف الليل الى نصف الليل . لان المخالف الزمان في تلاوة الفرض سراً . فليست هي مخالفة ثقيلة . والزام حفظ الزمان المعين . ان وجد ولو كان ثقيلًا . لكنه قد خف بالعادة في تلاوة الفرض سراً . كقول القديس انطونيوس في الفصل الرابع . من الجزء الاول ه فلا يستبين بذاته انه خطية هينة . اذا الواحد تلى الفرض متلقساً . بشرط الا يفوت النهار الذى نظراً الى هذا يستبين خلوصه نحو نصف الليل ه بل لاجل سبب داع . مثلاً . لاجل سفر . او تجارة . او شغل مهم فيجوز في التلاوة السرية تسبيق . او تاخير الزمان المعين . الذى له من العادة اتساع عظيم . لان ما يصير لاجل سبب داع . فيستبين انه يصير بحكمة .

بحكمة وصواب. ولكن تخالف الزمان الواجب بدون سبب. فهو خطأ عرضي. مثلاً اذا تليت الساعة الاولى. او كقول لايمان. الثالثة ايضاً. بعد الظهر. او الغروب قبل الظهر. خارج صوم الاربعين. لان هذا ضد العادة العامة. ولايقة تهيم الزمان. اما السادسة. والعاسة يمكن تلاوتهما قبل نصف النهار وبعده. ويجوز ايضاً بالعادة تلاوة صلوة السحرية والتسايح. حتى الى الساعة الاولى. في اليوم المتقدم. في الزمان الذي تكون فيه الشمس قريبة الى الغروب. هما الى الظهر. وبخلاف ذلك عن باقي الصلوات. لان العادة لاتسلم بهذا. ولا الالزام الملزم ذاك اليوم. يمكن ان يتم قبله. اذ قبل ذاك اليوم لا يكون صار الالزام. كما يتضح من غير وصايا. مثلاً من وصية الصوم. وسماع القداس. وغيرها. فالزام تلاوة الفرض هو ملزم لذك النهار. اكراماً لله الذي تقدمه له. فلا ينتج من ذلك. ان مخالفة هذا الترتيب هي خطأ هيت. لانه ولو ان كل الترتيبات جملة. التي تصدر صورة الطقس جوهرياً. تلزم تحت الخطاء الثقيل. ولكن لا كل ترتيب على انفراد. فهل ان كل الترتيبات الموجودة في كتاب الفرض. او في القداس. هي وصايا تلزم تحت الخطاء المميت. فالويل اذا لتاليين الفرض. ومكملين القداس ان كانت كل الترتيبات هي وصايا تلزم تحت الخطاء الثقيل. كقول المعلم اللاهوتي في المجلد الثاني عن اللاهوت المسيحي. في البحث السادس. من التمييز الثاني. حتى. ولا انا ايضاً تابع لهذا الرأي مستعملاً هذا الالزام الثقيل. واضعاً اياه ضد رأى كل المعلمين اللاهوتيين

اللاهوتيين بالعموم . بل لكى ان تفهم الكهنة الاساس المستند عليه المصنف . حتى انه افكر هكذا . وذلك لكى يجتهدوا بقدر الامكان . فى ان يتلوا الفرض . قبل ان يقدسوا * ثم اعلم ان عادة تلاوة السحرية . والتسابيح قبل القداس . هي قديمة وربما انها صدرت فى الزمان . الذى به الكينيسة اللاتينية كانت تامر . بان يقدس فى كل كنيسة قداس واحد فقط . وهذا القداس هو . الذى يدعى الان القداس الكبير . وهذه العادة استهزئت ايضا فى حين ابتدئ ان تقدس قداديس كثيرة سرية . يتضح جليا من انوشانسيوس الرابع . الذى فى رسالته الى قاصد الكرسي الرسولى فى مملكة قبرص . نحو نصف الجيل الثالث عشر . واضعا على الروم الالتزام الناتج عن هذه العادة قايلا . فليتلوا الكهنة الساعات القانونية حسب عاداتهم . ولكن لا يتجاسروا على ان يقدسوا قبل ان يكملوا الفرض السحرى . والقديس انطونيوس قال فى الجزء الثالث هـ ان من لا يتلوا السحرية والتسابيح قبل القداس فانه يخطئ خطئا هينئا . لاجل العادة العامة فى تلاوة السحرية قبل القداس هـ ومن هنا يستبين جليا ان الرتبة المعينة فى كتاب القداس . بان من يروم ان يقدس فليتلوا السحرية والتسابيح . قد وضعت لتشير عن الالتزام الناتج من العادة القديمة المقبولة بالاستعمال . ولهذا فى التحديد الخمسينى الكهنوتى عن ذبيحة القداس . يورد خمسة وخمسين معلما . الذين يثبون بانه يخطئ خطئا هينئا من يستهزئ فى العادة الردية اى بان يقدس يوميا قبل السحرية والتسابيح . ولهذا السبب فبناديكتوس الرابع عشر . فى الترتيب

الترتيب . ولوان الرعاية . قد نصح الروم قاطنى ايطاليا . بان يجتهدوا في تلاوة الفرض السحرى . قبل ان يقدسوا . قلت هذا لى تعلم الكهنة بانه لا يجلوا من الخطاء من يهمل تلاوة السحرية قبل القداس . بدون علة موجبة . ولكن اذا وجد من ثم سبب موجب . كتوزيع الاسرار . او غيرها . ولو لم يكن ثقيلاً . فلا يحطى بالكلية . كقول هذا البابا نفسه . في الفصل الثالث عشر . من الكتاب الثالث . عن ذبيحة القداس . المصنف منه قبل حيرويته .

* اجيب ثالثاً انه نظراً الى النظام يكون خطأ عرضياً تغيير نظام الساعات بدون علة موجبة مثلاً تلاوة الساعة الثالثة قبل الاولى كما يتنصح من رأى جمهور المعلمين لانه ضد الترتيب المعين من الكنيسة . ونظام الساعات ينسب الى نوع الوصية ويلزمنا بحفظ الوصية ليس نظراً الى الجوهر فقط . بل نظراً الى النوع ايضاً . فهذا التبديل خارج الخوص لا يكون خطأ هيناً اذا لم يكن من ثم احتقار لان الوصية تحفظ نظراً الى الجوهر بتلاوة كل الساعات داخل اليوم الطبيعى . بل ولا يكون خطية عرضية . ان صار سهواً . او لاجل علة موجبة . ولا تلزم اعادتها . كمن يكلفه المريض لى يتلومعه الفرض . ولم يكن قد تلى التاسعة . ولان هذا النظام والنوع لا ينسب الى جوهر الفرض فيستبين ان الكنيسة تسمح بتبديله لاجل علة صوابية .

* اجيب رابعاً انه يجب ان تلى كل ساعة بمواصلة . لان هذا ما يقتضيه فردية كل ساعة . واستعمال الكنيسة . بل انه يستبين عدم احترام قطع الساعة المبدوة . بدون علة موجبة . لانه ان كان

كان أمراً مكروهاً قطع الكلام المبدوم مع ملكٍ أرضي . فباولي حجة .
 إذا صار هذا مع الله باري الجميع . ولكن إذا صار هذا الانقطاع بدون
 علة فحسب رأى كثيرين . يكون خطية عرضية بفرض خصوصي . لأن
 هذا النقص ليس هو في الجوهر . بل في النوع العرضي . إذ كل مزموّر
 وقراءة وصلوة تحوى بذاتها تفسيراً تاماً . أما إذا كانت من ثم علة موجبة
 أى إذا التزم أما لأجل الوظيفة . أو الطاعة . أو المحبة . أن يفعل
 شيئاً . فوقتيد لا تكون خطية البتة . ولا يلزم إعادة ما تقدم . ما لم
 يكن قيل شيئاً زهيداً . لأن الانقطاع حينئذ يكون صوابياً . وحسب
 كثيرين يجوز فصل السهرية من التسابيح . وكقول البعض يجوز فصل
 صلوات الليل الواحدة عن الأخرى مدة ساعتين . ولكن يستبين
 أن عادة الكنيسة في الحاضر . تقاوم ذلك . وأزور يبتغى لذلك علة
 موجبة . صوابية . بما أن العلة الصلوات الليلية . وتسابيحها .
 فتُحسب كأنها فرض ساعة واحدة . وبالتالي يجب أن يُتلى جملة .
 * أجيب خامساً أنه نظراً إلى النوع يجب أن يُتلى الفرض بنشاط
 وعبادة كتحديد المجمع العام للتراني الرابع في الفصل . متوجعون
 لأجل خدمة القداس ٥ حيث يأمر الأكليريكيين بقوة الطاعة
 بالتحديق ٥ بأنهم يتلون الفرض الإلهي الليلي والنهاري بنشاط وعبادة
 بقدر ما يمنحهم الله ٥ فنشاط . قال المفسر . نظراً إلى فرض الفم .
 وعبادة نظراً إلى فرض القلب . لأن هذا ما تقتضيه الصلوة الدينية .
 وعبادة الله الصادقة . ثم أن تلاوة الفرض يجب أن تكون بنشاط . أى
 بالتمام . والكمال . وبدون تلهوج . أو دغم اللفاظ . وتكسيورها .
 وعبادة

وبعبادة . أى بنية الصلوة . ومدىه تعالى . وبانتباه العقل كما يجب
والاحترام الباطن والخارج . ثم ان اللفظ يجب ان يكون مفتوحاً حسيماً .
ومسموعاً بذاته من المصلى . حتى ان المصلى يمكنه ان يسمع ذاته .
اذا لم يكن له مانع . لان الصلوة اللفظية . بما انها تتميز من العقلية .
يجب ان يكون لها صوتاً متميزاً . فكل صوت هو بذاته مسموع .
بما انه موضوع السمع . كقول مادي . وسانكيس . وآخرين .

* السؤال الرابع في هل الله لأجل وفاء الوصية . تطلب نية
وانتباه باطن . وإى انتباه .

* اعلم ان النية هنا هي ارادة الصلوة . ومدى الله . أما الانتباه
فهو على نوعين خارج وباطن . فالانتباه الخارج . هو الانتباه على
ابرار الكلام ملفوظاً بالتفصيل والتمام والكمال مع نفي كل فعل يضاد
الانتباه الباطن . وشرذ الحواس نحو الموضوعات الملهية . والانتباه
الباطن فهو رصد العقل . اما نحو معنى الالفاظ . اما نحو الله . او
نحو الاشياء الالهية *

* اجيب أولاً ان في تلاوة الفرض تطلب نية . او ارادة الصلوة .
اما صريحة وهي التي بها الواحد في اليد يريد صريحاً ان يصلى . او اقله
مضمرة . وهي التي بها يؤثر ان يصلى ليقى وصية الكنيسة . فهذه الارادة
تتضمن مضمراً نية مدى الله وتسبيحه . لان ما تأمر به الكنيسة .
فهو تسبيح الله وتمجيد . وذلك بما ان تلاوة الفرض خارجاً . تصير مجردة
كالصلوة والدرس وتروض العقل الخ . فيجب ان تحذف من نية الصلوة
لانها صورة . لكي تكون صلوة وعبادة لله . حسيماً قوياً . ومن ثم

فصلوة الغرض لاجل نية أخرى مثلاً. لاجل الدرس . فليست هي حقاً صلوة لفظية . ولا فعل الديانة . لان الصلوة هي مخاطبة الله . والحال انه لا يخاطب لا الله ولا الانسان ايضاً من لا يقصد التكلم معه . * اجيب ثانياً انه يُطلب لكمال الوصية . ليس الانتباه على الكلام فقط . لكي يلفظ تاماً مفصلاً مع نفي كل عمل يضاد الانتباه الباطن حتى ان من يُصوّر او يكتب او يلعب او يتفرج على المراسم او يسمع الحكاوتيه والملاهي ونظايرها تالياً الساعات غيباً . فلا يفي الوصية . بل يُطلب ايضاً الانتباه الباطن نحو الله . او نحو الاشياء الالهية . او نحو معنى الكلام . او نحو الكلام نفسه . بما انه مديناً له تعالى . حاوياً صلوات . وانعطافات حميدة . متصوراً الله حاضراً . مع انعطاف صالح وحميد نحو تعالى . قاصداً ان يسبح الله بها ويحمده . طارداً كل تشتت اختياري . كقول سواريس وكثيرين معه . ما كذا ان هذا هو رأي عام *

* اثبت ذلك لانه اولاً نؤمر الصلوة الحقيقية . التي هي فعل الديانة المرضي لله . ومفيد للكنيسة . والحال ان الصلوة بدون انتباه . ليست هي عبادة حقيقية لله . لان كل عبادة له تعالى يجب ان لا تصير بالجسد فقط . بل بالروح والحق ايضاً . كقوله العزيز ه ان الساجدون المحقون . يسجدون للاب بالروح . والحق . لان الاب يريد مثل هؤلاء الساجدين له . لان الله روح . والدين يسجدون له بالروح والحق ينبغي ان يسجدوا له ه يوحنا . * وليست هي صلوة محقة . لانه كقول القديس يوحنا الدمشقي . في الفصل الرابع والعشرين

والعشرين . من الكتاب الثالث عن الايمان هـ ان كل صلوة فهي
ارتفاع العقل نحو الله هـ بل هي نوع من المراياة . وتُشَبَّهُ بالصلوة .
كقوله العزيز هـ ايها المرأيون حسناً تنبأ عليكم اشعياء قايلًا . هذا
الشعب يكرمني بشفتيه . وقلبه بعيداً مني هـ ولا هي مفيدة . كقول
القديس اغستينوس . في الخطبة التاسعة والعشرين . على المزمور
المائة وثمانية عشر هـ ان الصراخ نحو الرب الذي يصير من المصلين
فان صار بقرع الصوت الجسدي . لا باتجاه القلب نحو الله . فمن يشك
في بطلان صيرورته هـ وقال القديس كبريانوس . في كتابه عن الصلوة
الربانية هـ فكيف ترجو بان تسمع من الله اذ انت لا تسمع ذاتك هـ
لانه لمن تكون مفيدة صلوة مثل هذه . مع انها مُهينة لله . كقول
القديس اغستينوس على المزمور الثامن عشر هـ ان الفكرة بالاشياء
الزائدة نفسها . فهي اهانة لمن تبتدى بالتكلم معه . والحال ان
صلاتك هي تكلم مع الله هـ ثانياً في الفصل . متوجعون . السابق
ذكره . تؤمر العبادة بالبساطة . والحال ان العبادة الخارجية . بدون
الباطنة المنفية كل تشتت اختياري . ليست هي عبادة . بل شبه
العبادة . كما ان الانسان المصور ليس هو انساناً حقيقياً . بل شبه
الانسان . وبالتالي ان كلمات المجمع هذه * بقدر ما يمنحهم الله *
تفسر عبادةً تخرج نعمة الله . ومن ثم فهي الباطنة . لان الخارجية فقط
فهي للمرايين * ثالثاً ان المجمع التريدينيني . في الفصل الثاني عشر
من الجلسة الرابعة والعشرين . امر بان الفرض يتلى باحترام وتفصيل
وعبادة . فلقد كان اورد هذه الثلاثة اشياء باطلاً . ان كان امر
بالاحترام

بالاحترام الخارج فقط. ولهذا مجامع كثيرة قد امروا صريحاً بان الفرض يتلى بانتباه وعبادة. ومجمع كولونيا قال: بارتفاع العقل نحو الله وحده. وكذلك اكليريوس فرنسا ايضاً في سنة الف وسبعماية. قد حرم هذه المقلوبة. كما انها مناقضة. ومضادة لقوله تعالى: انه يكمل التوصية من يصلى طوعاً بشفتيه فقط. لابعقله. ولهذا فانه يحطى خطأً هيناً من يسهو اختيارياً عن جزء معتبر من الفرض. كأنه قد ترك ذاك الجزء لان التلاوة بدون انتباه واجب ليست هي بتلاوة دينية. ولا هي المأمورة. بل ولا هي صلوة حقيقية. وكذلك يحطى من يصلى في مكان ذى سجن. مثلاً في الساحة في مكان يوجد فيه الاضطراب. والصراخ والجلبات. او حيث توجد المجادلات كما يعلم صريحاً بوناшина وكستروبال وآخرون. فكما انه يلتزم بالانتباه الباطن. يلتزم ايضاً بإزالة كل موانعه. والآل لوضع ذاته في خطر التششت الاختيارى.

* اعراض فينتج من ذلك اذا ان الطياشة الاختيارية في الصلوة الغير المأمورة ليست زلة لان بها تطبل الصلوة الفطية جوهرياً. وحينئذ تعدم الصلوة فقط *

* اجيب منكر ذلك لانها قلت احترام له تعالى عز شأنه. التكلم معه والاعتراف بعبادته خارجاً بدون فعل ذلك باطناً. بل يعطف عقله نحو غير اشياء وهذا تشبه بالعبادة الالهية. وقلة احترام ايضاً قطع الصلوة المبدوة بدون سبب *

* اعلم انه يكفي الانتباه بالقوة. الذى هو انتباه نحو الله والاشياء الالهية المفعول في بد الصلوة. واستقر بالقوة في مدة الصلوة بشرط

بشرط ألا يكون تعطل لاصرياً بارادة بيّنة بالأ يصغى ايضاً. ولا مضمراً بطياشة اختيارية كما اذا رايت افكارك قد تشعبت ولم تعطفها الى الله. او نحو الاشياء الالهية لان الصلوة المحقة والفعل البشرى الدينى، يوجدان في ذلك الاصغاء بالقوة. لان الاصغاء الحالى ليس هو غالباً في استطاعتنا. ومن ثم لا تلزم باعادة ما قد تلوته بطياشة كرهية مع اصغاك بالقوة. بل الافضل الا تعيده لتجنب السجس. والاضطراب في تلاوة الفرض. ولكن معاً الواحد ينتبه على سهولة فيلتزم سرعة برد عقله الى الله. ونحو الاشياء الالهية او الى معنى الكلام. والا لقصد عدم الاصغاء بالقوة. كمن يشغل ذاته في اشياء خارجة التى لاتفاق لها مع الاصغاء الباطن.

* السؤال الخامس في هل يفى من يتلو الفرض مع رفيقه خارج الكنيسة *

* اجيب مؤكداً ذلك. لان هذا يوافق استعمال الكنيسة العام. والمصلين يشتركان فيها يتلينانه بالتناقل. ولكن يلتزم كل منهما بان يتلو مفصلاً بالهمام الجزء الذى يخصه من المزمورات بصوت مسموع من رفيقه. هكذا حتى ان الواحد لا يتلو مصراعاً قبلما يتلو الآخر بالهمام ويسمعه. لان الرفيق لا يشترك بالجزء الذى قيل بالتسبيح ولم يسمعه اذ لا يمكنه ان يصغى لذاك. مع تلاوته ما يخصه. ولهذا يلزمه ان يصغى الى ما يتلو رفيقه. وفيما بعد يتلو ما يخصه اذ لا يكمل الوصية ما لم يتلو جزءاً بعبادة. ويسمع الآخر باصغاء. وان كانوا اكثر من اثنين. ويلتزمون بالصلوة جملة. فليصر

فليصرخورصين فقط . ويرتلون بالتناقل . فان كانوا كثيرين من جهة . او قليلين من الاخرى . فلا لباس . والالصار ضد استعمال الكنيسة . وبخلاف ذلك عن القراء . فالاول يمكنه ان يقرأ الاولى والثاني الثانية . والثالث الثالثة . وهلم جرا .

* السؤال السادس في ما هي الاشياء التي تعفى من تلاوة الفرض *

* اجيب ان الاشياء التي تعفى هي هذه * اولاً المرض الثقيل حتى

لا يمكن تلاوته بدون ضرر ثقيل . او اشتداد المرض . وزيادته او خطر عظيم . كما يتضح من الفصل الثالث عن الشك . وحسب الراى العام . يجب ان يستشار الطبيب الخبير التقى . ويتبع شوره . لان هذا الحكم يحق له لاجل وظيفته وخبرته بالصنعة . وان هوشك . فتلزم حلة الرئيس . فان لم يمكنه الوصول اليه . ويستعين للطبيب بانه ربما يصدر ضرر ثقيل . فيقولون . ان المريض حينئذ يعذر . لان الكنيسة وقتئذ لاتلزمه بان يضع ذاته في خطر ضرر عظيم . ومن لا يقدر ان يصلى وحده بل مع رفيق . فيلتزم بذلك ان وجد له رفيق . لانه هكذا يقدر ادبياً ان يتم الوصية . والملزوم بالغاية . يلتزم ايضاً بالوسايط اقلها الممكن ان تحصل بسهولة بل ان سواريس وبوناشينا واخرين يزعمون . بان الخورى يلتزم بان يقيم برفيق ليتلو الفرض معه . ان كان له من خورنيته مدخول كاف لذلك . لانه يقبل تلك المداخيل ليوفى الفرض . وبها يقدر ان يستعمل واسطة لوفائه * ثانياً مفاجات شغل ثقيل مهم . الذى لا يمكن تركه او تاخيره بدون الشك او ضرر عظيم له او لغيره . لان الكنيسة لاتنظر انها

انهاتريد ان تلزم مع ضرر مثل هذا. ولكن ان سبق فعرف ان تلاوة
 الفرض لعتيدة ان تعاف من شغل او مرض، فوقيته يلتزم بتقديم او
 تاخير الفرض. ولكن داخل ذاك اليوم نفسه، لان الالتزام يقع على كل
 اليوم. ويستمر في كل اجزائه. ومن ثم فان كل جزء من فرضه يمكن
 ان يوفى جوهرياً. فاذا ان كان الجزء الواحد من اليوم هو معافاً. فيجب
 ان يقال الفرض في الجزء الآخر * ثالثاً العجز عن التلاوة كالعماء مثلاً
 وفقد السواعة بعد اذا لم يقدر ان يحصل على غيرها اذ لا احد يلتزم
 بالمستحيل فان امكنه ان يتلو الفرض او جزءاً منه غيباً. فيلتزم بذلك.
 لاننا اذا تكلمنا بالعموم ان من لا يقدر ان يتلو كل الفرض. بل جزءاً
 معتبراً منه. او ساعة قصيرة. مثلاً. الاولى او الثالثة او صلوة النوم
 فيلتزم بهاتحت الخطاء المميت. لان انوشانسيوس الحادى عشر قد حرم
 هذه المقولة ٥ من لا يقدر ان يتلو السحرية والتسابع. ولكنه
 يقدر ان يتلو الساعات. فلا يلتزم بشئ. لان الجزء الاكبر يضيف
 اليه الاصغر. ثم لان هذه الوصية تلزم بكل جزء من الفرض مفرداً.
 وكل ساعة فهي صلوة قانونية تامة متميزة من الاخرى. وتنتج
 بالخصوص نحو غاية الوصية. وفاقد الفرض الخصوصى. يلتزم بتلاوة
 الفرض العمومى. او ما يشبهه * رابعاً الحلة الشرعية من البابا.
 والبعض يقولون حسب العادة المقبولة في كل مكان. ان الاسقف
 وروسا الرهبنة يمكنهم ان يملوا مرسومهم مدة قصيرة في حال الشك
 من العجز الادبي عن التلاوة. وهذا يستبين ضرورياً لرفع السجس.
 ودفع ضرر اعظم *

الفصل

* الفصل الثانى *

فى حفظ الاعياد

* اعلم ان الوصية الثالثة من العشرة . عن تقديس السبت . جزء منها ادبى . والاخر طقسى ، كقول القديس توما فى الفصل الرابع من البحث المائة وثانى وعشرين . فادبى لان الانسان يلتزم من ناموس الطبيعة . بان يصرف جزءا من مدة حياته فى عبادة الله والامور الالهيه . وطقسى نظرا الى تعيين الزمان . وبحسب هذا النوع قدبدل من الرسل القديسين . وعوض السبت تعين الاحد الذى هو بدء الجمعة ذكرا لقيامه السيد المسيح الذى فى هذا النهار استراح بتجديده من اتعاب حياته ، الالام والاهانات الخ . وقد امرت الكنيسة بحفظ بعض اعياد ذكرا لانعاماته تعالى واكراما للقديسين . الذين لاجل قداستهم وانتصارهم وثوابهم تقجد رحمته تعالى وقدرته وجودته والى اقتفايهم تتعرض المومنون . . ففى ايام هذه الاعياد . تامر الكنيسة بتلك العبادة تقسها المامورة فى ايام الجدود . فبهذا يقوم تعيين ذاك اليوم . ويتضح من راي الكنيسة واستعمالها . فوصية تقديس الاعياد تلزم بذاتها الجميع تحت الخطاء المميت . يتضح ذلك جليا من راي المعلمين والمومنين معا ولان ملادتها ثقيلة . وتخص عبادته تعالى . ولذلك فانوشانسيوس الحادى عشر قد حرم هذه المقولة هـ ان وصية حفظ الاعياد لاتلزم تحت الخطاء المميت . اذا لم يوجد من ثم شك ولا احتقار *

* السؤال الاول فى ماهى الاعمال المحرمة فى ايام الاعياد *

اجيب

* اجيب اولاً ان كل الاعمال الخدمية هي محرمة . عدا المجازة
 شرعاً اما من قبل الناموس اما من العادة ايضاً . كطبخ الطعنة
 وما شاكلها . لاجل الضرورة . يتضح ذلك من الفصل الثالث عن
 الاعياد . فالاعمال الخدمية هي الاعمال الجسدية . التي تصير بواسطة
 الخدامين او الاجراء لاجل الضرورة او فائدة جسدية . او لاجل شئ *
 اخرج جسدي اى كل عمل صنعة يدوية مدنية كانت أم حقلية . كالعمارة
 والتجارة والحراث والحصاد ونظايرها . فتقابلها الاعمال المطلقة .
 المختصة بتهديب العقل . ومن ثم فهي واجبة للانسان المطلق كالقراءة و
 الكتابة والعلم والتعليم الخ * ولكن لا يضاد حفظ العيد استعمال
 فعل روحى . مثلاً كمن يعلم بالكلام او بالكتابة . كقول القديس
 توما في الفصل الرابع من البحث الثانى والعشرين بعد المائة .
 ولكن متى كان العمل خدماً حقاً . فلا بأس ان صار لاجل
 التنزه او لاجل الفائدة . لان نية العامل لا تغير جوهر العمل .
 والعمل لاجل الفائدة . فهو عمومى للجميع . فالاعمال متى كانت
 عمومية للعبيد وللحرار فلا تدعى خدمية . كقول القديس توما *
 اعلم ان القنص والصيد هما فعلان خدميان . لانهما جسداني
 ينسبان بذاتهما لفائدة الجسد بالخصوص . ولفعل جسدي صرف .
 اى لا تقتناص الوحوش وصيد الحيتان . وهكذا قل عن التصوير .
 بما انه عمل جسدي مرتب لاجل صنعة محسوسة . وهي تمثيل لشيء *
 حقيقى . وهذه فتصير من المستاجرين او الطالبين من الصنعة
 ربحاً وفي مجمع مالدين سنة ١٥٠٠ يجرم صريحاً التصوير والصيد معاً

فعن الصيد يتضح من الفصل عن الوحوش حيث يُسمح تحت شرط
 بصيد السمك لأجل الضرورة . أما الكتابة ودق الآلات الموسيقية
 فليست هي أفعالاً خدمية . لأن الكتابة مرتبة لتهديب العقل .
 بما انها تكلم ثابت يتجه بذاته إلى ايضاح تصورات عقلية أو لتثقيف
 عقله أو عقل غيره ، أما دق الآلات الموسيقية فتُرسَم لتلذذ العقل
 وهذا نفسه يقولونه كثيرون عن نسخ الكتب . لأنه يتجه بذاته إلى
 تهديب العقل وتبيان تصوراتهِ . ولأن النسخ ليس هو شيئاً آخر
 إلا كتابة الكاتب نفسه . أو آخر قد لفظمه بعبات . وبخلاف ذلك
 يُقال عن الطبع لأن ما يتجه إليه بذاته ، جوهرياً لا يلزم لتهديب
 العقل . بل لعمل جسدي محسوس . ثم السفر . ولو أنه فهم بالخصوص
 انتقال من موضع إلى موضع آخر ان مشياً . أم ركباً . فليس هو عملاً
 خدمياً . بما أنه طبعي ومشاع للجميع . فمع ذلك استكراء الدابة .
 أو العجلة أو المركب الموسوق بضاعة . ومثل ذلك حمل أشياء ثقيلة
 أو رفعها وما أشبه ذلك . ومن ثم لا يجوز للكارى . بأن يمتدى بالسفر
 في يوم العيد . ولو سحقت له مداومة السفر الذي ابتدئ قبل
 العيد . أما لأجل ضرورة الجمهور . أما لأجل الضرر الذي يحصل له
 لأجل البطالة *

* أجيب ثانياً أن في الفصل الأول والآخر عن الوحوش وفي
 منشور القديس بيوس الخامس فقد تحرمت هذه أولاً الأعمال الحُكمية
 أو القضاوية التي تصير بضجة وصراخ أي الأفعال التي تنسب إلى
 نهى الدعاوى كدعى المذنب . وفحص الشهود وقيام الدعوة وقبول
 القسم

القسم الشرعي ودفع الحجة واعطاء الفتوة ايضا وتكليفها. ونظايرها التي
تقتضي فجة الحكم * ثانياً البيع والمشتري والمسواق وعقد العهود .
هكذا حتى انه لا تجوز المتاجرة في يوم العيد . ولو كانت سرية وعقد
عهد التبادل . والمشتري . والاكتري . وغيرها . لانها تدخل
تحت اسم المسواق . ما لم تكن متبعة بالعادة . او تُعذر من سبب
ضروري داع . اما سبب تخريم هذه الاعمال فهو لانها تشغل العقل .
وتلهي عن الامور الالهية . التي لاجلها ترتبت الاعياد . ولكي
يكون العقل من ثم مستعداً لخدمته تعالى . ومناهياً للاعمال
الصالحة . فيجب ان يكون خالياً من هذه . اما مخالفة هذا التحريم .
فهو بذاته خطأ هيمت . بما انه ينسب الى الديانة . ويتجه الى غاية
ثقيلة . التي هي عبادة الله . ومن ثم يكون خطأ هيمتاً الشغل
مدة ساعتين . ان كان متواصلاً . او بتقاطع . لانه زمان معتبر .
بل انه يوجد من يقول . ان شغل ساعة واحدة هو خطأ هيمت .
لا سيما اذا كان عملاً خديماً ومتعباً جداً . كقول ابرور وبوناشينا
وراجينلدوس وغيرهم * ولكن العمل الخدمي يمكن ان يكون
خطأً عرضياً لقصر الزمان . اما في المسواق خاصة المأمور . فكمية
المادة لا تؤخذ من مقدار الزمان . بل من كيفية العمل . مثلاً
مقارضة زهيدة لدعوة في امر معتبر . واعطاء الفتوة فهو خطأ
ثقيل * اعلم ان بناد يكتوس الرابع عشر قد ابرز منشورين في الاشياء
التي تخص المسواق . فالاول المبدوء بالعبادة الربوية ٥ رسم بانه في
مدة مسواق سينيكاليه يجب الامتناع عن الاعمال الخدمية في ايام
الاعياد .

الاعیاد . والثانی المبدوء من ذاك الزمان ۞ فاولاً ان الباراز لا يجوز في ايام الاعیاد . فبالباراز تفهم المعاطات عن اشياء معتبرة . ويصير مرة واحدة في السنة . او بالنادر في مكان واحد وياتون الناس اليه من مداء بعيد . اما المسواق . فهو الذي يصير نحو اشياء زهيدة تحتاج للضرورة اليومية . ويصير كل جمعة من اناس اثنين من قريب كقول لومبارتي . في المقالة الثانية . من الكتاب الثاني ۞ ولانقول هذا لان البيع والاشتراء هو عمل خدمي . ولهذا هو محرم في ايام الاعیاد . بل لان اعمالاً مثل هذه تعيق وتمنع المومنين عن العبادة الالهية . التي لاجلها قد رسمت الاعیاد ۞ ثانياً لان العادة الرديئة في استعمال الباراز . والمسواق في ايام الاعیاد فهي قديمة * ثالثاً لان افعالاً مثل هذه فهي دائماً محرمة من الشرايع الكنائسية . * رابعاً ان هذه الشرايع العادلة . والمقدسة لم تحصل على غايتها ابداً * خامساً بما انه شرعاً وممكن جداً فيحتاج الى قننة وحكمة ليلا الدوا يكون عديم الفائدة . والجرح يتعضل . فيجب اذا ان لا نرغب ما نريده . بل ما يمكننا نواله . فاستعمال النصح افضل من التهديد . وان لزم التهديد احياناً . فينبغي حفظ نصيحة القديس اغستينوس . المملوءة من الحكمة . في رسالته الثانية والخشرين الى اوراليوس اسقف كرتاجنه المجتهد على رفع اجازة الولايم المنسوبة بقباحة في كل افريقيه . بحجة لكرام اعياد الشهدا القديسين . فكتب له هكذا ۞ لا بقساوة . حسب طنى . ولا بحفاضة . ولا بنوع الامر ترتفع هذه . بل بالتعليم . لا بالامر . بل بالنصح . لا بالتهديد .

التهديد هذا ما يجب فعله مع الجمهور. أما الجفافة فيجب استعمالها نحو خطايا القليلين . وإن تهدينا أحداً فليصر مع توجع . متهددين في الكتابات عن الانتقام العتيد . لا لكي نُعتبر نحن لأجل سلطتنا. بل لكي يُخاف الله بواسطة وعظنا . وهكذا تتحرك وتموا الامور الروحية او القريبة اليها التي بقوةها مع نصائح لطيفة نعم . ولكنها متصلة . فتكبح الكثرة الباقية *

* اجيب ثالثاً ان الرقص والمراسم فهي مُحرمة من الابرار القديسين في ايام الاعياد ومن مجامع كثيرة . لانها تصد عن العبادة الالهية والاعمال الصالحة . التي لاجلها بالخصوص قد رُسِمَت ايام الاعياد . ولانها غالباً تصير سبب الخطاء لكثيرين . خاصة للاولاد والبنات . لان في الرقص لاجل تبادل النظر والكلام ولمس الايدي والاذن الموسيقي وسرورهم المتبادل لبعضهم بعض . فتتحرك حينئذ الشهوة اللحمية وتنهض تصورات و رغبات و لذات . رنوية قبيحة وبسهولة تُقبل . وبواجب قد تهرم من اساقفة كثيرين ومن الحكام ايضاً . بان الخماجرين وميليشيهم لا يقبلون احداً في وقت الفرض الالهي والوعظ الروحي مريمنا ان يشرب او يلعب . لانه بذاته خطأ بما انه مساعداً على تدنيس الاعياد وصدور الشك وتسهيل الخطاء *

* السؤال الثاني في ما هي الاسباب التي تعفى من الزام ترك العمل الخدمي او القضائي . او التناول *

* اجيب انها هذه * اولاً الضرورة الخصوصية او ضرورة القريب .
اما

أما روحية . أما جسدية . التي لا يمكن رفعها . حتى أن العمل لا يمكن تركه أو تأخيرهُ بدون ضررٍ ثقيل . يتضح ذلك جلياً من قوله تعالى هـ متى ٢٧ * ومن الفصل الأخير عن الأعياد * فأولاً يُعذِّرون الفقراء الذين يشتغلون بدون شك في يوم العيد سراً . بعد سماعهم القداس . إذا لم يقدرُوا على غير نوعٍ أن يقيمُوا بذواتهم وبأعيالهم * ثانياً العميد . الذين يشتغلون بأمر سيدهم . إذا لم يمكنهم ترك ذلك بدون ضررٍ عظيم . ولا يلزمون بذلك احتقاراً للشريعة والديانة ولكن إذا حصل هذا بتواصل فيلتزمون بترك ساداتهم . كقول سواريس * ثالثاً الذين يصلحون الجسورة واليتاينج والطرق السلطانية ونظائرها . إذا لم يمكن تأخير العمل بدون ضررٍ عظيم للجمهور * رابعاً فعلة الحقول لتجنب ضررٍ مفاجئ . مثلاً . لأجل المطر العتيد يلتزمون بنقل التبن وجمع الأعمار . وماشاكل ذلك . ولكن بهذه الأحوال يجب أن تطلب لجارة من الأسقف أو الخوري حسب العادة أن أمكن الوصول إليه . ليلا يغلط أحد في أمرٍ مثل هذا . محتسباً ضرورةً طبعاً لا توجد لاسيما إذا كان الشغل مشتهراً لرفع الشك . ولو أن البعض يعذرون الخياطين . الذين لم يقدرُوا أن يكتلوا الثياب في غير يوم . فيقدرون أن يتمموها في يوم العيد متى ألزم استعمالها . لأجل شرف العيد أو العرس . فيضطربون حقاً أن حصلوا في هذه الضرورة بذنبهم . كما يحدث غالباً * ثانياً العبادة له تعالى . التي لأجلها تموز الأعمال المتجهة بالخصوص نحو العبادة له جل جلاله . كعمارة المذابح وزينة الهياكل

الهيكل ونظايرها . كقول التعليم الرومانى . ولهذا قال السيد المسيح ٥ أن الكهنة في الهيكل يدينسون السبت بدون ذنب ٥ ولكن لا يجوز تعسيف الكنائس ولا تزيين حيطانها بالطنافس في يوم العيد . متى أمكن عمل ذلك سابقاً بسهولة . وخلاف ذلك يقولون أنها تكون خطيئة عرسية . ولا تجوز أيضاً تلك الأشياء التي تُنسب إلى عبادة الله عن بُعد . كعمارة الكنائس وتزيينها . ولو كان محاذاً * ثالثاً محبة القريب . مثلاً يجوز تركيب الادوية للأرضى المحتاجينها حينئذ . ولكن لا الادوية التي تُعطى للفقراء في مدار السنة . إذا أمكن فعلها في زمان آخر . كقوله العزيز . أنه يجوز في يوم السبت عمل الرحمة مع القريب المحتاج ٥ متى ٢٣ * وبما أن المحبة هي غاية الوصايا . فلا يوجد شئ يقدر أن يعيق استعمالها . ولعمري أنه يجب أن نحب قريبنا كأنفسنا . فان جاز لأجل ضرورتنا . فيجوز أيضاً لأجل ضرورة القريب * رابعاً العادة المسموح بها من الاسقف . مثلاً . القنص والصيد المعتدل لأجل التنزيه بعد حضور القداس وبيع ومشتري الأشياء الزهيدة . خاصة الضرورية للقوت اليومي الصايرة والدكان مغلقة . قيل أنه مسموح به في بعض أماكن . ويعذرون أيضاً للحلاق . الذي مع معرفة الاسقف الغير الممانع يستعمل منعتهم نحو الفلاحين وأرباب الصنایع ; الذين لا يقدرّون . أولاً يشاؤون الذهاب إليهم في غير أيام . وآلاً لممكنهم أن يقيموا بمعاشهم ومعاش عيالهم . فحفظ العيد نظراً إلى ظروف الزمان والحال والمكان فقد ترك نحو جزء الأعظم لتحديد المتقدمين

المتقدمين . الذى يُعرف من رسوماتهم ومن العادات المحملة
منهم شرعاً . كقول جرسون فى القواعد الادبية * خامساً للحلة
الشرعية من البابا او من الاسقف والخورى ايضا حسب العادة .
لاجل سبب ثقيل موجب . اذا لم يتحصل الوصول الى الاسقف *
* السؤال الثالث فى هل ان هذه الوصية اذا تخالفت فى امر
ثقيل باى خطية كانت هكذا . حتى انها تصير ان ظروف العيد تصدر
نوعاً جديداً من الخطاء المميت ضد الديانة . ومن ثم يجب ايضاحه فى
الاعتراف *

* اجيب ان كثيرين ينكرون ذلك لان الخطية * اولاً ليست هي
فعلاً خدماً بالحصر ولكن مجازياً فقط . لانها لا تختص بالخدامين .
بل تعم الجميع والشرفاء ايضا . وكلمات الوصية يجب ان تفهم
بالتدقيق . وهذا يضاد استعمال المؤمنين . ورايهم . بل ومعلى
الاعتراف ايضا . اذ المعتزفون لا يعترفون ابداً بهذه الظروف . ولا
يسألون عنها . لكنهم يقولون بان هذه الخطية تضاد بزيادة لغاية
الوصية التى هي عبادة الله بالعموم . اكثر من العمل الخدمى . وهكذا
يفسرون شهادات الاباء التى يعترض عليهم بها . ولكنهم ينكرون
انه ضد جوهر الوصية المحرمة العمل الخدمى . اى تلك العبادة
الخصوصية . التى تومر حينئذ فى الامتناع عن العمل الخدمى . ومن
ثم فيقولون . بان غاية الوصية لا تومر دائماً . ويقولون ايضا بان
ظرف نهار العيد . يصدر بذاته خطأً عرضياً * ويقول آخرون
متمتون ذلك * اولاً من القديس اغستينوس . فى الموعظة الثانية
والعشرين .

والعشرين . حيث قال هـ فيحفظ العيد ذاك . الذي لا يخطئ . لانه
هكذا يؤمر . لاتعملوا عملاً خدماً . فكل من يعمل الخطية . فهو
عبد للخطية هـ ومن القديس غريغوريوس نيسوص . في الموعظة
السابعة على الحكمة . حيث قال هـ فيجب علينا اذا ان نفحص هنا .
ما معنى وصية راحت السبت . اي لكيلا نفعل شيئاً من تلك .
التي فعلها هورذيله هـ ومن القديس توما . في الفصل الرابع من
البحث الماية والثاني وعشرين . حيث يصرح بقوله . انه يخطئ
ضد حفظ السبت . ويفعل ضد هذه الوصية . من يخطئ خطأ
مهماً اكثر من الذي يشتغل هـ ومن القديس انطونيوس . في الجزء
الرابع عشر هـ ان طرفاً كذا يصدر خطية اخرى . لان من يزن في
العيد . فانه يخطئ ضد وصيتين . وهو لا تزني . وضد وصية تقديس
السبت هـ ثانياً من الفصل الاول عن الاعياد حيث قيل هـ فامر
بان تحفظ جميع ايام الاحاد . بكل اكرام وبالامتناع عن كل عمل
غير جائز هـ وفي القانون الاول من التمييز الخامس . في الكتاب
عن التوبة الصادقة والكاذبة هـ فليتبصر في كيفية الذنب . نظراً الى
المكان والزمان لانه يلزم الزاني ان يندم ان كان في مكان مكرس .
او في زمان مرتب للصلوة . او في اعياد القديسين . فيجب الاعتراف
بكل هذا الاختلاف والندامة عليه هـ ثالثاً لان كل عمل خدماً
فهو محرم . والحال ان الخطية هي فعل خدماً تام . كقول يوحنا
الرسول * هـ ان من يعمل الخطية . فهو عبد للخطية هـ رابعاً لان
ايام الاعياد . هي زمان معين من الكنيسة لحفظ الوصية الالهية
الطبيعية.

الطبيعية . حيث تامر بان الانسان يعبد الله بتواصل . مستعداً لذلك ومتاهباً . حائداً عما يعيقه عن خدمته تعالى . الذى هو كل عمل خد مى لا سيما للخطية . التى تعيق خدمة الله اكثر من عمل الايدى . وبما أن النايبيين لم يعترفوا بهذه الظروف . فيقولون بان هذا يحدث لقلة من يعلم * واخرون الذين انا تابع لرايهم . يميزون قايلين . ان الخطايا المتضمنة تناقضاً خصوصياً . او تعيق تقديس الاعياد . كالتى تصير الانسان عديم الانتباه على الاشياء الالهية . مثلاً السكر . الذى يعدم القوة القريبة للانتباه على الاشياء الالهية . ومثل ذلك المشاجرة وغيرها . فهذه وما يشبهها تحرم بهذه الوصية . لانها تصدر خطأً هيناً ضد الديانة . وبخلاف ذلك عن الباقي . اما الابا المذكورون سابقاً . يستبين انهم يتكلمون عن غاية الوصية . او عن معناها السرى لا غير *

* السؤال الرابع فى ما هى الاعمال الواجبة ممارستها فى ايام الاعياد *

* اجيب اولاً بالعموم انها اعمال الديانة وهى الرحمة . والمحبة . كحضور الفرض الالهى . والقداس وصلوة الساعات . والغروب . والتأملات الحميدة . وقرأة الكتب الروحية . وسماع الكرز . وقبول الاسرار . وزيارة المرضى . واقتقاد المحبوسين . ونظايرها * اثبت ذلك اولاً من الفصل الخامس من سفر الاعداد هـ احفظ يوم السبت لى تقدسه هـ قال التعليم الرومانى هـ فهذه الالفاظ يتضح جلياً . بان السبت هو يوم دينى مكرس لافعال الاشياء المقدسة ومن ثم فاننا

فاننا نقدر يوم السبت بالتمام والكمال متى قدمنا له تعالى افعال
العبادة والديانة ٥ ويوم الاحد قد وضع بدل يوم السبت من الرسل
القديسين . مع الزام تقديسه . وعبادة الله فيه . والكنيسة ايضا
رتبت غير اعياد مع هذا الالتزام عينه ٥ ثانيًا من القديس غريغوريوس
في الرسالة الثالثة . من الكتاب الحادى عشر حيث قال ٥ يجب
التفرغ في يوم الاحد من الاعمال الارضية . والاعتناء باجتهاد على
الصلوات ٥ ومن نقولوس الاول جوابًا لسؤال البلغر . في الفصل
الحادى عشر ٥ ولهذا السبب يجب التفرغ في ايام الاعياد من
العمل الدنيوى . لكى يقدر المسيحى ان يذهب بكل حرية الى
الكنيسة . حيث يواظب على التزامير والتسابيح ويتفرغ للصلوة
ويقدم القرايين ويشترك بتذكارات القديسين ليصير نظيرهم .
ويصغى الى الاقوال الالهية . ويوزع الحسنات على المحتاجين ٥ ومن
منشور القديس بيوس الخامس ٥ نامر مجددى رسوم القوانين القدسية .
وهو انه يجب على الجميع فى الايام المذكورة . اى الاعياد . ان يواظبوا
الكنائس . ويصغوا بعبادة الى الفرض الالهى . ويمتنعوا عن كل
عمل محرم خدمى . ولا تصير البازارات . ولا المعاطات العالمية . ولترتفع
الضجيات القضائية ٥ ثالثًا من مجامع كثيرة تامر . بان المومنين
يعلمون فى ايام الاعياد المرتبة لعبادة الله . ويتفرغون للفرض
الالهى والوعظ والاعمال الصالحة ٥ ومن التعليم الرومانى حيث
يقال ٥ فليعلم الخورى ما هى الاعمال والافعال . التى يجب على
المسيحى ان يهذب بها ذاته فى ايام الاعياد . متأملًا اختلاف اعمال
الديانة .

الديانة . والمحبة السابق ذكرها * رابعاً انه امرٌ أكيدٌ هو وجوب
تقديس يوماً لله تعالى . وتقدمته له . فاذا ليس باكراً فقط . بل وبعد
الظهر ايضاً يجب التفرغ له تعالى . فينبغي اذاً في يوم العيد المواظبة
على الاعمال الصالحة . كالصلوة والتأمل وسماع الغرض والقداس
الالهى والقرأت والحسنات . وما شاكلها . كقول القديس انطونيوس
في الفصل السابع من الجزء الثانى مزيداً هذا وهو ان الامتناع عن
العجل للخدمى . وسماع القداس . يوجد في الوصية الملزمة تحت
الخطاء المميت . لكن لا التفرغ لله في الجزء الاكثر من النهار . ولو ان
هذا التفرغ ليس هو خطأً عرضياً . ولهذا فطقس تولوسا يعلم . بان
المؤمنين لا يقدرّون بدون عذر كافٍ ان يهملوا صلوة الغروب .
ومن ثم فيجب تقديس الزمان بعد الظهر بسماعها ايضاً . ولهذا فانها
ترتل في كل مكان باحتفال في الاعياد . واليها يدعى الشعب بقرع
النواقيس *

* اجيب ثانياً ان كل المؤمنين ذوى التمييز . يلتزمون تحت
الخطاء المميت بسماع القداس . كما يتضح جلياً من رأى الكنيسة .
واستعمالها . ومن بعض مجامع . بل بفرضية ترتيب هذه الذبيحة
الوحيدة . فنلتزم جميعنا من الناموس الالهى الطبيعى . بان نحضر
ذبيحة القداس مراراً عديدة في مدة حياتنا . لاننا نلتزم بالناموس
الطبيعى . بان نقدم لله العبادة الفايقة . باطناً وظاهراً مراراً عديدة
بالذبيحة المرسومة منه . ومن ثم فان الكنيسة تحدد الزمان فقط .
وتعين بعض صلوات وطقوس مقدسة لتكمل بتقاوة وعبادة *

السؤال

* السؤال الخامس في ماذا يُطلب لتكميل وصية سماع القداس *
 * اجيب انه يُطلب هذه * أولاً ان يُسمع قداساً كاملاً. يستبين
 من رأى الكنيسة واستعمالها. ومن الفصل الثاني والستين عن
 التقديس. في التمييز الاول. حيث يُقال. ان العلمانيين يُومرون
 صريحاً بسماع كل القداس. في يوم الأحد هكذا. حتى ان الشعب
 لا يتجاسر على الخروج قبل بركة الكاهن. وهذا الاكراه فهو تحت الخطاء
 المميتة. كما يتضح من رأى المؤمنين والكنيسة معاً. لان مادته
 فهي ثقيلة جداً. وتنسب الى عظمة فضيلة الديانة. والى عبادة
 الله الفايقة. فهذا قانون يجمع اغاثونوس المقبول من كل الكنيسة.
 وهو يتضمن شريعتها وعاداتها. فبيوم الأحد يحوى ايضاً باقى ايام
 الاعياد. بما انها مرتبة لعبادة الله بالشهوة. وهى يصير فيكثر
 العلمانيين بالعموم. لا بالخصوص. وتضمن لفظه ايضاً. ونية
 الكنيسة تحبه نحو الجميع. يتضح من الراس الكل. نرى ذاك
 التمييز عينه. وحسب رأى الجميع. انه خطاء هيب هو. ان يُترك
 بدون علة موجبة جز معتبر من القداس مثلاً. ثلثه. وخطية
 عرضية ترك جزء هيب بدون علة. لان سماع القداس يوم ليس
 نظراً الى الذبيحة فقط. بل ونظراً الى كل الخدمة ايضاً. اى الصلوات.
 والقرأت. والحركات. والطقوس المقدسة. التى تصير فيه ولهذا قيل
 فى الفصل. كل المؤمنين. عن التقديس فى التمييز الاول. فالذين
 لا يداومون على الصلوة مدة خدمة القداس. فيجب ان يعدموا
 الشركة. وحسب رأى كثيرين. انه يحطى خطية عرضية. من يسمع
 القداس

القداس من بدُّ الرسايل الى الآخر. لانهم يظنون بان الجزء المتروك ليس هو معتبرًا. والحال انه حسب الراى العام ان ترك بدُّ القداس. وباقي الصلوات حتى والانجيل ايضا. بل وحسب راى كثيرين الى الانجيل فقط. فهو خطأ هيمت. لان هذا الجزء المتروك فهو معتبرٌ نظرًا الى القداس. بل وخطأ هيمت عدم الحضور حين يلفظ الكلام الجوهرى. لانه جزُ رياسى ومعتبرٌ جدًا. لان فيه يقوم جوهر الذبيحة. والكنيسة تامر بالقداس نظرًا الى الذبيحة بالخصوص. كقول القديس كيساريوس ه فتصير القداسات حينئذ. معنا تقدم القرايين. ويتقدس جسد الرب ودمه ه وهذا يقوله البعض عن تناول الكاهن. وذلك اما انه جزُ جوهرى للذبيحة. اما انه تمامها. وكالها الجوهرى. ولهذا فهو جزُ معتبرٌ جدًا. فالجزُ المعتبر لا يؤخذ من المدة فقط. بل ومن شرف العمل ايضا. ولا يعتبر كانه امرٌ وهيدٌ عدم حضور ما هو جوهر وتمام وكال الذبيحة. الذى يلتزم بان يحضره كله. ومن ثم من يقدر ان يحضر التقديس فقط. لا باقى اجزاء القداس. فيلتزم بذلك. لان هذا الجزء هو الرياسى ويجوز جوهر الذبيحة. والرياسى لا يتبع العرض. كقول ديلوكو. وبالذبيحة انه يجب ان يسمع قداس كاهن واحد بالتمام. كما يستبين من راى الكنيسة واستعمالها. ولعمري انه لا يفى من يسمع اجزاء كثيرة معًا من كهنة مختلفين. لان الكنيسة تامر بان يسمع القداس بنوع كلّى متصل. متى كان حقًا هكذا. لان القداس هو كلّى مجموع من اجزاء متوالية. ومن ثم فانوشانسيوس الحادى عشر قدحرم

قد حرم هذه المقولة ٥ أنه يفى وصيه الكنيسة في سماع القداس .
 من يسمع جزين منه . أو أربعة أيضاً معاً . من كهنة مختلفين ٥ ولا
 يفى أيضاً من يسمع جزين بالتبعية من كاهنين مختلفين . لأن
 جزءاً قداسين مختلفين . لا يقيمان قداساً واحداً تاماً لانهما لا يتجهان
 نحو بعضهما بعض . ولا يشتركان فيما بينهما . بل يستهران متهيزان .
 وهما جزءاً قداسين مختلفين . ولا يصدران واحداً كلياً نظراً الى الذبيحة .
 أو العمل المقدس . بل يؤمر سماع قداس تام كقول ديوكو . وآخرين *
 ثانياً تطلب نية لسماع القداس كعمل مقدس . وبه يقدم لله عبادة
 فائقة . وهذه النية يجب أن تكون أقله مضمرة وبالقوة بان يقدم
 بواسطة الكاهن أو مع الكاهن تلك الذبيحة . أو أنه يشرك حضوره
 مع التقدمة والقرايين والصلوات وباقي الأعمال المقدسة . لأن
 سماع القداس بهذه النية يجب أن يوجه من قبل السامع الى فعل
 الديانة والعبادة الفارقة . والأما كان سماعاً دينياً كما يؤمر . ولهذا
 من يحضر القداس لأجل الفرجة فقط فلا يصدر فعلاً دينياً . ولا
 يكمل الوصية * ثالثاً يطلب حضور الجسد بشرياً . كما يتضح جلياً من
 فعل السماع . ومن رأى الكنيسة واستعمالها . ولهذا يجب
 الذهاب الى حيث يكمل القداس . ولكن يكفي اذا أمكن الواحد
 أن يعرف من بعض اشارات . ما الذي يفعله الكاهن . وذلك نظراً
 الى هيئة المكان . وليكن متقدماً ادبياً مع جزء تلك الجماعة المقولة
 أنها حاضرة أمام المذبح . وهكذا يكفي سماع القداس من أى مكان
 كان من الكنيسة . الذى يقدر منه . أقله بواسطة الاخرين . أن
 يعرف

يعرف ماذا يفعل . بل ومن درج الباب ايضاً . اذا لم يكنه الدخول .
ولو انه بالعرض لم يسمع الكاهن . ولم ينظره * رابعاً يطلب حضور
ادبي بعبادة . حتى ان الواحد لا يكون حاضراً بجسده فقط . بل
وبعقله صاغياً بعبادة الى الاشياء الالهية . او الى الله ذاته بواسطة
الصلوات وتقدمه القرايين والتسابيح وفعل المحبة ونظايرها . لانه يومر
محضور القداس دينياً . الذي به يُعبد سبحانه تعالى . والحال ان الله
لا يُعبد بدون اصغاء . لان السجود لله يجب ان يكون بالروح والحق
يوحنا ٤ * ومن ثم فالجمع الثلاثيني في الجلسة الثانية وعشرين
لم يسمح بان يصير القداس في البيوت الخصوصية ما لم يستبين جلياً
بان الذين يحضرون لا بللبس الجسدية المحتشمة فقط . بل بارتفاع
العقل وعواطف القلب ايضاً . ومن ثم فقد حرم اكليروس فرنسا
سنة ١٧٠٠ هذه المقولة ٥ انه يكفل وصية الكنيسة في سماع القداس
من يظهر اكراماً خارجاً فقط . ولو انه اشغل عقله طوعاً في غير
اشياء . ولو كانت افكاراً قبيحة ٥ ولهذا من يتكلم في حزم معتبر من
القداس . او نام او تأمل مصغياً الى غير اشياء او تشتت عقله طوعاً
فانه يخطى خطأ هيباً . ما لم يقصد ان يسمع قداساً اخر فيما بعد .
ولكن الذين يخدمون القداس فانهم يوفون ذلك . ولو انهم انشغلوا
في الهيكل مفتشين على اشياء ضرورية كالخمر والبخور الخ . لانها
تنسب الى القداس وتصير في مكان مشترك مع الكنيسة ولذلك
لا يعتبرون ادبياً كلهم غايبون وكذلك يوفون الذين يدقون الارغن
او يسبحون منافخه لان هذه تخص شرف القداس ولا تصد
الانتباه

الانتباه عما يصير على المذبح ولكن من يعترف في مدة معتبرة من
 القديس . فلا يكمل الوصية . لأنه عادم الانتباه الواجب للقديس .
 أى الاصغاء الى الله . والانتباه على الاسرار الالهية . الذى لا يمكن
 أن يوجد في شرح الخطايا . والبحث عنها . وعن ظروفها . والتكلم مع
 الكاهن . كقول سواريس وكثيرين معه * أعلم أولاً أنه رأى عام .
 أنه ليس هو الزاماً ناموسياً سماع القديس . أو تقديسه ثلثاً في عيد
 الميلاد . أو سماعه يوم خميس الاسرار . أو السبت الكبير . أو فرض
 الجمعة في سبّة الالام * أعلم ثانياً اما عن مداومة كنيسة الخورنية .
 هذا ما يقوله المجمع التريدنتي . في الجلسة الثانية والعشرين هـ
 فلتنصح الاساقفة شعبهم . بان يداوم على الذهاب الى خورنيته . اقله
 ايام الحدود . والاعياد الاحتفالية هـ وفي الفصل الرابع من الجلسة
 الرابعة والعشرين هـ فلينصح الاسقف شعبه باجتهاد . في كيف أن
 كلاً يلتزم بالحضور الى خورنيته . حيث يصير ذلك بسهولة . لكي
 يسمع كلمة الله هـ واكليروس فرنسا ايضاً . سنة ألف وسبعماية . قد
 حرم هذه المقولة هـ لا احد يلتزم ذمة بالحضور الى خورنيته هـ أعلم
 ثالثاً ان اسكندر السابع قد حرم هذه المقولات التابعة هـ لا احد
 يلتزم ذمة بالحضور الى خورنيته . ولا بالاعتراف السنوى . ولا
 بالقدايس الخورنية . ولا بسماع كلمة الله . أو الشريعة الالهية . أو
 قواعد الايمان . أو تعليم الاداب . التى تشرح وتعلم هناك فشرعة
 مثل هذه لمادة كذا . لا يقبرون أن يرسموها . لا الاساقفة . ولا
 الجامع الاقليمية . ولا مجامع الطوائف ايضاً . ولا يستطيعون أن
 يفرضوا

يفرضوا على المخالفين بعض قصاصات . أو تاديبات كنايةية *

* السؤال السادس في ما الذى يعفى من حضور القداس *

* اجيب انه يعفى اولاً العجز . لا الطبيعى فقط . بل والادبى
ايضاً . اى متى لم يمكن سماعه بدون ضرر ثقيل او شك او خطر .
كما يعف عن جلياً من التفسير العمومى والعادة . ومن ثم فيعذرون
المرضى . الذين يضرهم جداً الخروج برا . والذين لهم انعام بان
يسمعوا القداس . او يقصدوا في منازلهم . فبذلك يلتزمون . لانهم
ليسوا بعاجزين ادبياً . والمأمر بشئ يامر معاً بكل الوسائط الضرورية
له اعتيادية . وغير اعتيادية . اقله التى ليست صعبة جداً . كقول
ديلوكو . لانه ليس هو حقيقاً بالعموم . بان لا احد يلتزم باستعمال
الانعام . لانك تلتزم بان تستعمله كل دفعة . يكون استعماله
ضرورياً لحفظ وصية ما . التى باستعمال مثل هذا تصير ممكنة ادبياً .
ثانياً المحبة . مثلاً . اذا المريض احتاج حضور الغير . لانه كما يعلم
القديس برناردوس في كتابه عن الوصية والحلة . ان ما قد رسم لاجل
المحبة فلا يلزم مع تعطيل المحبة ذاتها هـ

* الفصل الثالث *

في النذر

* السؤال الاول في ما هو النذر *

* اجيب ان النذر هو وعد مفعول لله طوعاً . عن خير افضل .
ويمكن . قلت انه مفعول لله . لان النذر هو فعل الهى يجب لله وحده
شهادة لسموه الفائق . كانه اصل كل خير . او اشارة الشكر الواجب له
بما

بما أنه المحسن الاول العظيم. كقول القديس توما في الفصل الخامس من البحث الثامن والثمانين هـ هكذا يجب ان يفهم النذر المفعول للقديسين. لان الوعد نفسه المفعول للقديسين . او للمتقدمين . يقع تحت النذر ماديا . اى ان الانسان ينذر الله . بانه يكمل ما قد وعد به القديسين او المتقدمين هـ ومن ثم فان الوعد المفعول للقديسين . فهو مادة النذر فقط . ولكى يصير نذرا حقيقيا . فيجب ان يزد عليه . اما مضمرا . واما صريحا . وعد آخر . وبه نعهد الله باننا سنعمل ما قد وعدنا به القديسين . والآن لكان الوعد عبديا فقط *

* السؤال الثانى فى ما الذى يُطلب . لكى ان النذر يكون ثابتا *
 * اجيب انه يُطلب هذه . اولاً ارادة الزام الذات . اذ لا احد يقبل طوعا الزاما بدون انه يريد ان يلزم ذاته . لان القصد لا يكفي للنذر ولو كان ثابتا . كما يتضح من الفصل الثالث عن النذر حيث يُقال هـ من يقصد بعقله خوفا من الموت . بانه يقبل على ذاته فيما بعد اسكيم الرهينة . فان لم يتدخل فى النذر ازيد . فلا يجوز ان يُحكم عليه بخالفا . اذا لم يكمل ما قد قال هـ لان القصد هو ارادة بسيطة لفعل الشئ او تركه . اما الوعد فيزيد على الارادة الزام ذاتها لآخر . والحال ان الارادة لاجل قصدها شيا ما . فلا ينتج من ذلك بانها تروم تلزم ذاتها . بل ولا تلتزم . ولكن تكفى نية الزام الذات مضمرا او بالقوة . مثلاً لمن ينذر طوعا مع معرفته . بان النذر يلزم . ولو انه حالاً لم يفكر بالالزام . او انه جهل جوهر النذر

النذر . ومع ذلك أراد أن يصرّح بالنذر كما هو في ذاته . أو كما معتاد أن يصير . أو أنه يفعل ما يفعله الآخرون حين يندرون . لأنه وقتئذ يوشر أن يلزم ذاته بالقوة ومضمراً . وكذلك قل عن قد قبل الدرجة المقدسة غير عارف بأن نذر العفة ملازمها . لأن من يريد مقاماً ما . فإنه يريد بالقوة ومضمراً الاثقال الملزمة ذاك المقام . ولا يُطلب بأن يُقال صريحاً . أنا أوعد أو أنذر أو ألزم ذاتي . الخ . بل يكفي أن يُقال هذا بالمساواة مضمراً وباطناً أيضاً . كما يقول بنية أن يلزم ذاته . ربي رد لي صحتي . وأعيش عفيفاً . أو أن تعافيت ساعطى هذه الحسنة . وبالعكس لفظه الوعد . إذا لم توجد نية النذر . فتعنى حينئذ قصداً بسيطاً . كما يبين جلياً من فعل الندامة . حيث الواحد يوعد بتجنب الخطية . ولكنه لا يندر . ثانياً يُطلب انتباه . وقصد . كما يُطلب للخطية المميّنة الاختيارية باستقامة . لأن النذر هو فعل بشري بسيط مطلق بذاته وموضوع في إرادة الإنسان . يستبين جلياً من الفصل السادس عن النذر . حيث يُقال هـ أن الاختيار مطلق للجميع في النذر هـ لعمرى أنه لا أحد يلتزم بأن يضع على ذاته الزاماً ثقيلاً بذاته . ما لم يتبصر جلياً فيما يفعله . ومن ثم إذا أحد لأجل حركة فكرة للحالية سبق لسانه عقله . فقال . أنا أنذر . فلا يلتزم . ولكن انتباه مثل هذا يكفي أيضاً لأن يصير ملزوماً لله بالوعد . وكذلك يصح النذر للمفعول بحسرة وحماقة وعدم لايقة أيضاً . كالنذر لأجل المجد للباطل . بشرط أن الغاية الردية لا تنجم نحو المادة نفسها . لأنه يكفي

يكفى لصحة النذر أنه يصير عن شيء أفضل ويمكن مع معرفة وحرية كافية . ومن هنا يتضح أن ذوى التمييز فقط . الحاصلين على الانتباه الكافي . هؤلاء يمكنهم أن يندروا في مادة جايزة . كما في الفصل الثاني عن النذر * ثالثاً يطلب . بان الوعد يكون اختيارياً . لأن النذر هو فعل أدبي مطلق . الذى به يعبد الله . ومن ثم فإن النذر المفعول بغلط نحو جوهر الشئ الموعود به . فهو باطل . لأن غلطاً مثل هذا يعيق بان الموضوع يكون معروفاً . وبالتالي أن يكون مراداً . وكذلك قل عن النذر البسيط المفعول بالغلط نحو العلة الغائية . إذ يستبين بانه قد فعل تحت شرط مضمّر . وهو . أن وجدت العلة السببية . ولأنه إذا زال السبب . فلا يكون من ثم مراداً . مثلاً . إذا نذرت صوماً لأجل صحة أهلك . الذى بالغلط كنت تظنه مريضاً . فلا يصح النذر . ولكن يصح النذر . إذا كان الغلط نحو ظرف ما فقط غير مغير الشئ الموعود به جوهرياً . كمن يندثر العفة طائفاً بالغلط أن حفظها سهل . أو نحو السبب المحرك فقط . كمن يندثر إعطاء الحسنة لبطرس الفقير عدا الآخرين . لظنه غلطاً . أنه صالح . لأن غلطاً مثل هذا لا يعيق القبول المطلق نحو الجوهر . أما النذر المشتهر لا يبطل بالغلط أو بالغش نحو السبب الباطن . لأن هذه لا تبطل الزيجة الجسدية . فإذا ولا الروحية مع السيد المسيح . ولأن من يختار دعوة ما فانه يظن بانه يروم قبولها بالاطلاق . ولو حصل غلط أو غش . بشرط ألا يكون نحو جوهرها . وكذلك حسب الراى العام . أن الخوف الثقيل الحاصل ظمناً للاغتراب

للا غتصاب على النذر. فانه يُبطل كل نذر. اما من الناموس الطبيعي.
لأن الله لا يقبل النذر المفعول قهراً. اذ لا يوجد تقى يقبل وعداً
مفعولاً له على هذا المنوال. وليلاً يعطى سبباً للاغتصاب ظلماً.
او اقله من الناموس القانوني في الفصل الاول عن الاشياء
الاغتصابية. ولو ان الكلام في هذا الموضع عن قبول الرهينة ونذرهما.
ولكنه يفهم على هذا النوع ايضاً. حتى انه ربما بواسطة الاستعمال.
والعادة فكل النذورات المبرزة لاجل الخوف الثقيل فهي باطلة.
ولكن بما ان هذا ليس هو محققاً بالكلية عن النذورات البسيطة.
لأن سواريس وغيره يختلفون. ولذلك فبالاستعمال. الايمن هو
اما ان يحفظ النذر. اما ان تطلب الحلة. ثم انه محقق ايضاً. ان
النذر للجهوري المبرز لاجل الخوف. ولكنه قد قبل طوعاً. فهو
صحيحٌ مثلاً خوفاً من الغرق من الموت من العذاب الابدى وهلم
جراً. يتضح من الفصل السابع عشر عن الرهبان. او لاجل الخوف
المنزل شرعاً. لأن النذر وقتئذ يكون بالبساطة اختياريًا. اذ
لا تصدر اهانة بالكلية. ويصح ايضاً كل نذر مبرز لاجل خوف زهيد.
ولو كان ظلماً. لانه لا يبطل من الكنيسة. وهو طوعى بالكفاية.
ويجب على الناذران ينسب لذاته التسليم لهذا الخوف* رابغاً يطلب
بان يكون عن خير افضل. اى عما هو نظراً الى كل الظروف مفيداً
للخلاس. ومقبولاً عند تعالى. اكثرهما يكون مضاداً له او
مناقضاً. لأن النذر يجب ان يكون مقبولاً عند الله. بما انه فعل
يعبد به. ولأن الوعد او العهد المفعول لاخر لا يصدر الزاماً ما لم
يقبل

يُقبل منه . والحال أن الله لا يسر . ولا يرتضى . بأن الإرادة تلزم ذاتها
بترك ما هو أفضل وأقبل عنده . بل أنه غير جازٍ وضد الأكرام
الواجب له تعالى . أن يُقدم له ما لا يمكن أن يرضيه . وهذا على نوع
ما فهو استهزاء به عز شأنه ما لم يُعذر من ذلك الجهل * ومن ثم فاولاً
أن نذر الزيجة يكون باطلاً . لأن العفة هي أفضل . ولكن إذا استبان
أن الزواج هو علاجٌ ضروريٌ للناذر لتجنب التجارب . فحسب رأى
كثيرين أن النذر هو ثابت . لأن الزواج هو أفضل من التحرقه ه
قرنفيه * وكذلك يقولون عن ينذر بان يتزوج بفقيرة أو عاطلة *
ثانياً يكون باطلاً إذا كان عن شئ غير جازٍ . وهذا الوعد فهو
خطأً هيت ضد الديانة . لأجل قلة الاحترام له تعالى . لأن الوعد
لله بما يكرهه فهو اهانة له جل جلاله . وكقول سواريس . وليسيسوس .
ورابندوس . ولو كان ذاك الشئ خطأً عرضياً فقط . وهكذا عرف
من النادر . لأن بهذا ينسب لله تأيد الخطية . اقله العرضية . ويشير
الى أن الله يرتضى بالخطية . وبها يُعبد . وهذا يهين الله جداً .
وباستقامة يضاد قداسه الفايقة . وصلاحة التام * ثالثاً يكون
باطلاً . إذا كان عن شئ حميد . ولكن لنوال شئ ردي . أو شكراً عن
نوال شئ ردي مثلاً الانتقام ولكن ليس بالخصوص لأجل الفعل الحميد
الناج عن الخطية . لأن الله لا يقبل شيئاً يكون به علة للخطية .
وأصلها أو شكراً عما يستبين به . أنه علة للخطية لأن الصيرورة
علة للخطية . ولو كانت عرضية . ينافي الصلاح الالهي . وقداسته .
ولكنه يكون صحيحاً . إذا صار عن فعل حميد تحت شرط قبيح
مزاد بغضه به . كمن ينذر اعطاء اللسنة أن أخطاء . لأن ما يُوعَد

باستقامة فهو أكثر جودةً . ويتجه نحو الفعل الحميد . أى انتقاماً .
وبغضنة بالخطية أن فعلت * رابعاً يكون باطلاً إذا صار عن شئ * يكون
مجرداً نظراً الى كل الظروف . لأنه لا يصلح لعبادة الله . ولا يرضيه .
بل أن نذراً كذا فهو عبادة خاوية خالية . وبالتالي فهو خطأ
أقله عرضياً . ولكن لكى أن الشئ المجرد يصير حميداً . فيجب ليس
أنه يتجه نحو الغاية الحميدة فقط . بل أنه يكون من ذاته . أو من
ظروفه قابلاً نوال تلك الغاية . متى الإضافة الباطنة لم تغير الشئ *
ولعمرى أن من نذر بالآ ياكل روس الحيوانات . أكراماً للقديس
يوحنا المعمدان . أو بالآ ياكل لحماً مشوياً . أكراماً للقديس
لغرنديوس . فهو باطل ولا شئ . ومن ثم فإن تهيم النذر القبيح .
يموى نفس الشر . الذى يصدر عن أهاله . لأن تهيم النذر الصادر
عن الإلزام . فهو تثبيت النذر المفعول * خامساً بان يصير عن
خير ممكن . لأن الوعد بشئ * غير ممكن . فهو جهل و حماقة . إذ لا
أحد يلتزم بالمستحيل . ولهذا فباطل هو النذر بالآ يخطى عرضياً
قط . ولو كان بقصد غير تام . لأن هذا هو مستحيل فى هذه الحياة
بالمعونات الاعتيادية هكذا حتى أنه لا يمكن الأحادة عن جميع
الخطايا العرضية بدون انعام خصوصى . كقول المجمع التريدينى
فى القانون الثالث والعشرين من الجلسة السادسة . ثم أن النذر
يقتضى . بان ما يوعد به يسبق فيعرف . بأنه سوف يفعل . أو أن
فعله ممكن أدبياً . ولكنهم يقولون بان النذر بالآ يخطى ابداً .
بقصد كامل وانتباه تام . فهو ثابت . لأن هذا ممكن بالنعمة الالهية
بدون

بدون انعام . ونذراً مثل هذا فقد ابرزة اناس قديسون ، كما يقرى في حياتهم * سادساً يقتضى بان الناذر لا يكون همنوعاً بالآل ينذر من الناموس الوضعى * اعلم انه امرٌ حميدٌ هو . ان نذرك الله ما نحن ملزمون به . ومحققٌ ايضاً ان نذراً مثل هذا يصدر الزاماً جديداً . كقول ليسىوس . اولاً يتضح ذلك من استعمال الكنيسة المتواصل . حيث اننا لا نذرك الامتناع عن الزيجة فقط . بل والامتناع عن كل لذة دنسة خارج الزيجة ايضاً . التى هى مُحَرَّمَةٌ على الجميع * ثانياً لان الاعمال المأمورة هى مقبولة عند الله . فيمكن اذا ان تُنذرك له . وهذا النذر فيصدر الزاماً جديداً . لان المدينون يقدر ان يلزم ذاته بدينه على انواع شتى . كما ان المدين يقدر ان يستوفى دينه من مديونه على انحاء كثيرة . ومن ثم فان مخالفة كذا نذر . فانها تحوى شرين . الواحد ضد الوصية . والاخر ضد الديانة . لاجل النذر *

* السؤال الثالث فى كم نوع هو النذر *

* اجيب انه يُقسم * اولاً الى مادى . والى شخصى . والى مزجى : فالنذر المادى هو الذى به يُوعَد بمال . او بشئ * ذى ثمن . الذى لا يكون فعل الناذر * والشخصى هو الذى به يُوعَد بفعل او ترك شخصى كنذر العفة . والمزجى هو الذى به يُوعَد بفعل وترك شخصى . وبشئ * ذى ثمن متهيز عنه . كمن ينذر زيارة الاماكن المقدسة . وهناك يقدم قرابيناً * ثانياً الى زمنى . الذى هو الى زمان ما . والى دايم وهو الذى يصير بدون وضع نهاية للالزام . كمن يقول اننى انذر العفة فيما سياتى * ثالثاً الى مطلق . الذى يصير بدون شرط .

شرط * والى شرطى: الذى يصير تحت شرط: كمن يقول انى انذرا عطا
 الحسنة. ان كان ابي مريضاً. ولهذا لا يلزم ما لم يوجد الشرط. ومتى
 وجد فحالا يلزم. لان الالتزام لا يكون حينئذ معلقاً. ثم ان النذر
 المفعول تحت شرط ينافى جوهر النذر. او ذات الشئ الموعود به.
 فهو باطل. كمن ينذر الرهينة بشرط ان يبقى لذاته شيئاً خصوصياً *
 رابعاً والى مشتهر: الذى قد تثبت من الكنيسة. وقبل مطلقاً
 على الدوام. والى بسيط: الذى يصير بدون قبول الكنيسة اقله
 على الدوام *

* السؤال الرابع فى كيف. ولمن. ومتى يلزم النذر *
 * اجيب ان الزام النذر هو ثقل بذاته. حتى ان مخالفته فى
 مادة ثقيلة هى خطأ مهمت. هذا رأى للجميع. يتأكد ذلك *
 اولاً من المزمور التاسع والاربعين ۞ اوفى العلى نذكرك ۞ ومن
 قول الحكيم ۞ ان نذرت لله شيئاً فلا تبطو من ان توفيه. لانه يغتاط
 من الوعد الكاذب الاحق. ولكن مهما نذرت فآوفيه. لانه خير
 لك ان لا تنذر. من ان تنذرو ولا تفي ۞ جامعة * وقول الرسول
 عن الارامل الاى خالفن نذر العفة ۞ انهن قد ربحن هلاكاً اذ قد
 خالفن الامانة الاولى ۞ تيمو * ثانياً من التقلييدات الابوية ورأى
 الكنيسة * ثالثاً من الفصل السادس عن النذر حيث قيل ۞ ولو
 ان الاختيار فى النذر هو مطلق للجميع فمع هذا فان الحلة بعد
 النذر هى ضرورية. حتى انه لا يجوز لاحد ان يتجاوزها بدون خسارة
 خلاصه ۞ لان هذا الالتزام ينسب الى فضيلة الديانة العظيمة. التى
 بها

بها يلتزم كل أن يوفى الله الأكرام . الذى وعده به ، وقد قبله .
ولذلك فهو واجب له بالخصوص . ولعمري أن الإنسان يلتزم بأن
يكون أميناً نحوه تعالى نظراً الى السيادة . ونظراً الى النعم المقبولة .
ولهذا فيلتزم الإنسان حقاً بوفاء النذور المفعولة لله . لأن هذا
ينسب الى الأمانة الواجبة لله على الإنسان . فتجاوز النذر هو نوع
من الخيانة . ولهذا سليمان يعين السبب لماذا يجب أن توفى النذور .
وذلك لأن الله يغطا من الوعد الكاذب . وهكذا قال أيضاً القديس
توما في الفصل الثالث من البحث الثامن والثمانين . ولعمري أن
مخالفة الأمانة المفعولة لله فى شيء ثقيل فتصير احتقاراً عظيماً له
تعالى لأجل سلطانه السامى . ولهذا قال القديس اغستينوس فى
الرسالة الخامسة والأربعين ٥ فلذلك نذرت فقد ألزمت ذاتك بالآ
يجل لك أن تفعل هذا . فقبل ما أنك ترتبط بالنذر فكان مطلقاً .
ولو أنه لا يجب السرور بالإرادة التى يصير بها بالآ يكون الزامياً ما
قد يوفى مع ربح . فالآن لأن وعدك يلزم أمام الله . فلا أكلفك الى
عدالة عظيمة . بل أردك عن قباحة جريمة ٥ فمادة النذر تكون
ثقيلة . التى نحوها توجد وصية ملزمة تحت خطية هيئة . أو التى
أما بذاتها أما لأجل ظروفها توول الى مجده تعالى بالخصوص . أو الى
فايدة الناذر الروحانية . ولهذا من لا يفي مرة واحدة نذر الصوم أو
الاعتراف أو سماع القداس وما شاكل ذلك . فإنه يخطئ خطأ
هيئاً . بما أن هذه المادة فى ثقلها وكافية للخطأ المميت بوصية
الكنيسة . وحسب الراى العام فإن النذر يلزم تحت خطأ عرضي

في امر خفيف. لان النذر هو شريعته ما خصوصية يضعها الواحد. بل هو نوع من العهد ايضا. ثم ان الشريعة والعهد لا يصدران الزامًا. الا بما يناسب المادة. ثم ان ترك الامانة والعدالة في شيء زهيد. فلا يستبين انه اهانة واحتقار عظيم. ولعمري ان الشيء الذي هو خفيف من كل جهة. فلا يصدر الزامًا ثقيلًا. ولا يتعلق بارادة الانسان ان يضع الزامًا ثقيلًا على الشيء الغير القابل ذلك لئلا يستبين ان الله يقبل الزامًا غير صوابي. ولهذا من ينذر بان يعطى في كل يوم من السنة درهما واحدا للفقراء فيخطئ خطأ عرضيًا اذا اهل ذلك مرة او مرتين. وبالعكس اذا قصد بالآيةتهم النذر. لان مادة كذا نذر جملة. فهي ثقيلة. ولعمري انه يوجد معلمون ليسوا بقليلين يقولون. بان الناذر يقدر في شيء ثقيل ان يلزم ذاته بخطاء عرضي فقط ان اراد صريحًا. عدا النذور الرهبانية. التي هي ثقيلة بذاتها وتلزم دايما. ما لم تحدد الكنيسة بخلاف ذلك. وبما ان الزام النذر يقبل طوعًا. فيتعلق بارادة الناذر. ولا يصدر من الشريعة الالهية الا بحسب ارادة الناذر. ولان النذر هو شريعة خصوصية يضعها الناذر على ذاته طوعًا. والمشتنع يقدر ان يلزم ذاته في امر ثقيل تحت خطاء عرضي فقط. ويتضح ايضا بان الناذر امرًا ثقيلًا يلتزم تحت الخطاء المميت. ما لم ينو صريحًا. بان يلزم ذاته تحت خطاء عرضي فقط. لانه يستبين ان كلاً يوافق ذاته مع قابلية المادة والاستعمال العام. ما لم يتضح جلياً بانه قصد خلاف ذلك. وبالتالي ان مخالفه النذر ما عدا ام الكفر القبيح والخيانة له تعالى

تعالى . فتحوى قباحة النفاق على نوع ما من الجسامة . لانه اذا يخالف
النذر فينكر حينئذ على الله ما كان تقدم له تعالى بواسطة الوعد *
اجيب ثانياً اذا لم يتضح من نية الناذر الخصوصية . فالنذر لا
يلزم في اى مادة كانت الا حسماً تكون قد رسمت من الله او من
الكنيسة شريعة ما عن تلك المادة . لان النذر هو شريعة يضعها
الانسان على ذاته لاجل تلك المادة الموعونة . بل انه يصير بالاجمال
حسب هذه النية . ومن ثم فان نذر الصوم او حضور القدياس يلزم
حسب وصية الكنيسة عن ذاك الامر نفسه . وبهذا النوع يجب
حفظه . والناذر يعذر من كل هذا النذر بالظروف التى تعذره من
وصية الكنيسة . ما لم يقصد خلاف ذلك صريحاً او بالقوة *

* . اجيب ثالثاً حسب الراى العام . ان النذر الشخصى يلزم
الناذر فقط . ولا يمكن ان يكمل من غيره . لان الشئ الموعود هو فعل
او ترك مختص بالناذر لا بغيره . ولهذا اذا لم يمكنه ان يكمله
بذاته . فلا يلزم بان يفوضه لغيره . ما لم يكن قصد ذلك صريحاً ،
اما النذر المادى فيلزم الناذر بوفائه من ماله بواسطة اخر . اذا لم
يقدر ان يوفيه بذاته . لان الشئ الموعود هو خير زمنى للناذر . ويقدر
ان يعطيه بواسطة غيره على اسمه . وكذلك الورثة . بحسب راي
الجميع . يلتزمون بوفاء نذور المتوفى المادية حسب كمية الوراثة
بعد استخلاص ما هو ضرورى للوارث . يتضح من الفصل السادس
عن الوصية . ومن الكتاب الثانى عن الوصية . لان الوارث يلتزم
شرعاً بوفاء الدين الموقوف على الارزاق . نظراً الى الشئ المقبول تحت
كذا

كذا ثقل . ولاجل الشرط الموضوع مضمراً في قبول الميراث . فكما أنه
 إذ يقبل الميراث يحصل على كل فوائد المتوفى وحقوقه . هكذا أيضاً
 يقبل على ذاته الديون . والاثقال المادية الملازمة تلك الارزاق .
 فالارزاق الموقوفة لله فهي واجبة له بحق خصوصي . فان كانوا الورثة
 كثيرون . فيلتزم كل جزء حسب الكمية . التي حصلت له . ما لم
 يكن الشئ المدين والموقوف مستهلك من واحد . او ان الالتزام يكون
 غير متعدي . وكذلك قل عن النذر المرجى نظراً الى جزء الشخص .
 وعن النذر الشخصي نظراً الى جزء المادى . وعن النذر المادى بما
 أنه يكون شخصياً نظراً الى جزء . ومادياً نظراً الى آخر . ولهذا فيلزم
 الورثة لا يجزء الشخص فقط . بل وجزء المادى أيضاً . كمن ينذر زيارة ما
 لمو شخصاً من فضة . فيلتزم الوارث باعطاء الشخص . لا بالزيارة .
 ما لم يكن قد وعد بذلك . او أنه اقيم وارثاً بهذا الشرط . ومن ينذر
 فعل الغير . فيلتزم أن يعتنى بقدر امكانه بتكميله بواسطة الغير . لأنه
 يستبين أنه قد قصد ذلك . اما الآخر فلا يلتزم بذلك قط . ما لم
 يكن قد قبل ذلك . لان النذر يلزم الناذر فقط . ولهذا لا يلتزمون
 الاولاد بنذورات الابا اذ ينذرونهم للرهبنة . ما لم يقبلوها . يتضح
 من الفصل الرابع عشر عن الرهبان . ولكن اذا نذر الشعب عيداً
 لموسوماً برضاء الاسقف . فيلتزمون خلفاؤهم . لا بقوة النذر .
 بل بوضعية الاسقف المعينة والممارسة بذاك العيد او الصوم مضمراً *
 * اجيب رابعاً ان النذر يجب ان يتم في الزمان المعين من
 الناذر . لأنه اذ يوعده بشئ في كذا زمان . فيلتزم حينئذ بوفائه .
 ومن

ومن ثم فمن يندر صوماً في يوم معين فينطلي خطاؤه حينئذ إذا لم يصم في ذلك اليوم. كأنه لم يصم صوماً معيناً من الكنيسة في ذلك اليوم ولو أنه قصد أن يصوم في غير يوم. فإذا لم يكمل النذر في الزمان المعين لأجل عجزه أو كسله. فيلتزم بوقايه فيما بعده ما لم يكن الشئ المنذور معلقاً بذلك النهار من نية الناذر أو من جوهر النذر عبادةً منه لأجل أكرام قديم أو سر الذي حينئذ يصير تذكاره. كمن يندر أن يصوم بمرموز القديس الفلاني بالخصوص لأجل أكرامه. فلا لزوم يزول حينئذ بزوال ذاك اليوم. لأن نيته كانت وقتئذ أن يلزم ذاته بالصوم في ذاك النهار. لا في غيره. والشئ الموعود يتعلق بالفردية في ذاك اليوم نفسه. ولكن إذا الزمان لم يتحدد نظراً إلى ذاك اليوم أو العبادة. فيستبين أنه وضع كحد. لا لتكميل الالتزام. بل بالإيتاخر تكميله أكثر من ذلك. وهكذا يلزم أن يوفي النذر حالاً. لأنك إذا تندر بالآخرة أكثر من ذلك اليوم. فانت في إبطاء تأخيرها أبداً وملزوم دائماً بوقايه. لأن الدين ثابت نظراً إلى جوهره وحصلت من ثم على الزامين. فالواحد هو اتمام العمل. والآخر اتمامه في زمان كذا. فهذا لم يكمل. فبقى الأول إذا الذي يلزم دائماً. فإذا نذرت بدون تعيين زمان مطلقاً فتلتزم بوقايه معاً يمكنك بسهولة واستقامة وفطنة. لأنه يطلب من الله حالاً حسب قوله العزيز إذا نذرت نذراً للرب فلا تبطو بوقايه. لأن الرب يطلبه وإن تباطيت فيحسب عليك خطأ ٥ اعداد ٣٣ * وكقول الحكيم ٥ إذا نذرت شيئاً لله. فلا تبطو بوقايه ٥ جامع ٥ * ولعمري أن الشئ الموعود مطلقاً

مطلقاً بدون تأخير فيلزم حالاً . يتضح من الكتاب الرابع عشر في
الفصل عن نذر الزهيدان حيث يقال هـ أن الوعد في كل الالتزامات
التي لا يتعين بها اليوم . فيلزم في اليوم الحاضر هـ ولهذا فمضموم هو كل
إبطاء لا يعذر من علة صوابية . ولكن التأخير ليس هو في الحال
خطأً هيئاً . أقله إلى زمن زهيد بشرط أن النذري يوفي فيها بعد حالاً
لأنه يمكن أن توجد خفة المادة في ذلك الإبطاء . كما في باقي الأشياء .
فكل ما قيل حتى الآن فهو حسب رأى جمهور المعلمين . ولكن إذا
كان النذر سلبياً أو إهمالياً فيضطر كل دفعة يوضع الفعل الواجب
تركه . لأن هذا النذر هو نظير الوصية السلمية . يلزم في كل الزمان .
الذى لأجله فعل وصار النذر عن كل ترك بالكلية *

* ولكن هل أن الناذر يلتزم أن يوفي نذره قبل الزمان
المعين منه . حذراً من أعاقه عتيبة *

* اجيب أولاً أنه إذا كان النذر عن عمل مخصوص بيوم أو زمان
معين . فحسب الرأى العام لا يلتزم الناذر بتقدمه . ولو سبق فعرف
أنه سيحصل له عائق في ذلك اليوم . لأنه لم ينذر العمل إلا في اليوم
الفلانى . ومن ثم فالنذر لا يلزم قبله . وهكذا قل إذا تعين الحد أو
اليوم . لا لتأخير العمل فقط . بل لتعليق الالتزام أيضاً . حتى إلى
ذاك الحين . لأن الشئ لم يوعد قبله . والناذر لم يقصد الزام ذاته
إلا في ذاك اليوم *

* اجيب ثانياً أنه إذا تعين الزمان لتأخير الوفاء فقط . لا لتعليق
الالتزام أيضاً . فوقيته . حسب الرأى العام . يلتزم الناذر بوفاء النذر .
قبل

قيل الزمان ان عرف بانه لعتيذ ان يحصل له عايق في ذلك اليوم .
لان النذر يلزم مطلقاً حالاً معاً يصير تهيم العمل في الزمان
المعين . ولهذا فيلزم بالخصوص في كل ذاك الزمان مع كل اجزائه
بالتفصيل . ومن ثم فان الناذر يلتزم بوفاء النذر مطلقاً في اى جزء
كان من هذا الزمان . فان عرف اذا انه سوف يحدث له اعاقه في
اخر جزء من الزمان فيلتزم حينئذ ان يفعله في اوله . اى ان
يسبق التعيين والا لصار التاخير ضد الوعد خارجاً عن الزمان
المعين . ومن ثم اذا حدد الزمان كان معيناً لكمال الوفاء . والعمل
الموعود لم يكن ثقلاً مخصوصاً بجزء معين من كل ذلك الزمان حتى
الى ذاك الحد . فيلتزم الناذر بان يوفيه قبل ذاك الحد ان عرف بانه
سيحصل له مانع قبله . كمن ينذر صوم ستة ايام في الشهر بدون
تعيين . حاصراً الالتزام الى شهر . حتى انه يزول معه على كل حال .
فوقتيذ اذا عرف بانه بعد عاشر يوم من الشهر . لا يقدر ان يصوم .
فيلتزم في الايام المتقدمه بان يفي كل النذر . وهكذا يسبق التحديد .
لان كل زمان الشهر هو زمان الالتزام مطلقاً الواجب ان يوفى في
جزء الممكن . فهذه جميعها تثبت بمثل الوصايا . كالاقرار السنوى .
كقول سواريس مزيداً على ذلك . بان الناذر يلتزم في كل الاحوال .
بان يتجنب المانع ليكنه ان يكمل نذره في الزمان المعين . لان
النذر يلزم اقله مضمراً بالاً يوضع له عايق . بما ان هذا ضرورى
لكمال الشئ الموعود صريحاً . وبخلاف ذلك لكان الزام النذر باطلاً
وغير كاف *

* السؤال الخامس في ماذا يجب ان يفعل في حال الشك في النذر *

* اجيب انه يجب فعل هذه * اولاً انه لا احد يلتزم بنذر يشك بفعله. اذا بعد الفحص المدقق لم يستبين له جلياً بانه قد فعل هذا النذر. لان التزام النذر الذي يقبل طوعاً ورضواناً. فيكون حينئذ بدون اساس ثابت. ويتوطد ضد الصواب. والحال انه لا احد يلتزم بها هو عادم كل سند صوابي * ثانياً ان تساوى الشك في الجهتين فوقتين يلزم حفظ النذر. كقول ازور واخرين غيره. لانه حينئذ لا يمكن بالصواب ان ينكر فعل النذر. لان في الشك يجب اصطفاء الجهة الايمن. والآن لطوح ذاته في خطر الخطاء بما انه توجد شريعة حقيقية بالآ يخالف النذر. ولانه يشك في هل انه نذر شيئاً فيشك ايضاً في هل يتركه. وبهذا يخالف تلك الشريعة. ومن ثم يخطى. لان من يفعل مشككاً في هل انه يخطى. يضع ذاته في خطر الخطاء. وبهذا يخطى. وباولى حجة يلتزم بالنذر من يكون قد نذر من مدة سبع سنين. ولكنه يشك في هل كانت له نية ان يلزم ذاته. وكان حاصل على الانتباه الكافي. لان الفعل حينئذ يفهم بانه قد تم. حسماً هو معتاد وواجب ان يتم. ما لم يضح ضد ذلك. والشئ المشكوك به يجب ان يحكم عليه حسب العادة الجارية. ولكن اذا احد بعد ما نذر شيئاً ما بقليل شك في هل كانت له نية ان ينذر ويلزم ذاته او ان ذلك كان قصداً بسيطاً فقط. فيجب ان يظن به انه لم ينذر. لان النذر الحقيقي عموماً يصير بانتباه كامل. حتى ان كل واحد

واحد يمكنه بسهولة أن يفطن به بعد إبرازه بقليل * ثالثاً إن المتحقق النذر ومشكك بالوفاء فيلتزم بوفائه . لأن الدين الحقيقي لا يزول إلا بوفاء حقيقي * رابعاً إذا حصل الشك فقط في كمية أو كيفية الشئ الموعود فيلزم أن يُفسر النذر حسب نية الناذر ولا يلزم خارجاً عنها هـ اعداد ٣٣ * أفعل كوعدك للرب . وكما تكلمت بأرادتك وفك هـ لأنه كقول القديس توما في الفصل الرابع من البحث الأخير هـ أن الزام النذر يصدر من الإرادة . لأن النذر هو للإرادة . كقول أغستينوس فالزام النذر يكون إذا بقدر ما تكون إرادة الناذر . ونيته هـ فإذا لم يستبين جلياً عن النية . فيجب استنتاجها من الدلائل ومن المادة . خاصة من الغاية المقصودة في النذر . لأن العلة الغائية أو سبب الإرادة فهو مقياس الشئ المراد . ولكن إذا بعد تأمل هذه لا يزال الشك . فيجب أن يُفسر النذر حسب معنى الكلام . الذي استعملته . لأن كل واحد يظن أنه يزوم أن يفعل ما يشير إليه باللفظ المقبول والرأي المفهوم . فإذا لم يفطن بالكلام الذي استعمله . فيجب عليه أن يختار ما هو أمين . وإن شك في كيف كانت نيته في وقت النذر فليختار الجهة الأصوب : ليلاً يضع ذاته في الارتياح *

* السؤال السادس في هل أن النذر المفعول بالغش . أو بالخارج فقط . بدون نية النذر أو الإلزام . هو خطية *

* اجيب ماكدًا ذلك . لأن ذاك التظاهر والتخايل فهو كذب . واخذ اسم الله باطلاً ويجوز احتقاراً له تعالى . ولكن إذا لم يوجد

من ثم احتقار وشك أو اهانة أيضا فليس هو بداته خطأ همتا .
كقول سواريس . لانه يقول ان التصريح بالفاظ النذر فقط . بدون
ارادة ابرازة . فليس هو اهانة ولا احتقارا عظيما له تعالى ولان التظاهر
ليس هو نظرا لله . بل نظرا للبشر . الذين تحصل لهم من ذلك اهانة
خفيفة . ولكن في النذور الجهورية . او التي تصير في قبول الاسكيم
الرهباني . فيقول ان التظاهر هو خطأ همت . لان به تحدث اهانة
عظيمة للرهبة . وبالتبعة لله وللكنيسة ايضا . وبالنادر تخلو من
الشك العظيم *

* السؤال السابع في على كم نوع يزول الزام النذر *
* اجيب مع جمهور المعلمين انه يزول بهذه * اولاً اذا بطلت
العلة الغائية . التي صار لاجلها . لانه يزوال العلة يزول المعلول .
يتضح من الفصل الستين عن الادعاء . او انه يزوال العلة الغائية .
تزال نية الناذر . اذ يزول سببها الاولى للخصوصى . ويتبين جلياً
بان الناذر لا يريد ان يوعده ويلزم ذاته مع زوال السبب . كمن
ينذر ان يصوم شهراً لكي يتعافى ابيه . فان مات هذا . فلا يلزم
ذاك * ثانياً اذا تعطلت المادة او تغيرة . تغييراً معتبراً . مثلاً . اذا
الشي المنذور كان قبلاً حميداً فصار قبيحاً او فجرداً او مُعيقاً لخير اعظم
لاجل ظروف جديدة او تحريم او حصل غير ممكن . لان النذر
جوهرى هو عن خير افضل وممكن . وكذلك اذا لم يكن حفظه بدون
خطر الموت او ضرر عظيم في الارزاق الزمنية او في الرتبة او في
العرض . الذي يحدث على النذر . ما لم يتضح من ذات النذر او من
جهة

جهة أخرى . بان الناذر اراد ان يلزم ذاته مع حدوث مثل هذا .
لان المادة في هذا الحال ليست هي بعينها . ولا الناذرون يقصدون
حيث ان يلزموا ذواتهم . ولا يوجد وقتيذ الزام اعطاء شئ اخر
بدل الشئ المنذور . لان النذر لا يلزم خارج نية الناذر . التي هي
الزام ذاته الا بما قد نذره . ما لم يكن هذا قد تضمن به اقله بالقوة .
ولكن الزام النذر لا يبطل لاجل الصعوبات الحادثة فيما بعد . التي
لوسبق فعرفها الناذر . لم نذر . لانه كما يقول ليسيوس . ان كثيرين
ينذرون العفة ويدخلون الرهينة فهو لا يتحنون بتجارب وصعوبات
عظيمة . التي لوسبقوا فعرفوها . لم نذروا . فع هذا هم حسب رأى
الجميع . ملزومون بالنذر . لانه كان يمكنهم بل ويلزمهم ان
يفتكروا بهذه جميعها . فاذا لم يفعلوا ذلك فيكون ذنباً عليهم .
بل يجب عليهم ان يستعملوا وسائط مناسبة ليكنهم وفاء نذرهم .
فالنذر يلزم حسب نية الناذر . التي كانت له مضمراً او صريحاً . حين
نذر . حسب الاستعمال العام ورأى الاتقيا . ومن ثم فان الزام النذر
او القسم لا يزيله الشئ . الذي لو يكون حدث قبلاً او سبق وعرف
لكان منع صيرورته . بل يطلب تغيير معتبر هكذا . حتى انه يصدر
موضوعاً اخر الذي يستبين جلياً من الظروف بان نية الناذر لم
تتصل اليه ولم تحول نحوه . ثالثاً يزول بالابطال وبالحلّة او بالتغيير *
رابعاً اذا نقص الشرط الموضوع . متى كان النذر شرطياً . لان الناذر
لا يروم ان يلزم ذاته الا بوضع ذاك الشرط . والشئ لا ينذر الا تحت
ذاك الشرط . وبالتالي ان الزام وفايه فهو معلق على تمام الشرط .
فتى

فمضى وضع فحينئذ يصير مطلقاً. فاذا الناذر اعاق شرط النذر الحميد
بواسطة الغش والخيانة أو بالتهديد . فيعطى ضد النذر . ويسهر
ملزوماً به . لان المفعول تحت شرط حميد . يلزم يكال ذاك الشئ
المنذور تحت ذاك الشرط . الذى يعاق به من الناذر . بل يلتزم
ايضاً بالآ يعيقه هكذا . وبخلاف ذلك . لكان نذراً خداعياً . ولهذا
ذا الناذر اعاقه بالغش والغصب والخداعة أو بالتهديد . فانه
يخطى . والنذر لا يزل ثابتاً . كان الشرط قد تم . كقول سانكيس
وازور واخرين * ولكن ما العمل اذا ماوة النذر صارة غير ممكنة
نظراً الى بعض جزئها . او نوعها *

* اجيب انه اذا امكن تجزئ تلك المادة بسهولة . بل ومعدادة
فالناذر حينئذ يلتزم بذلك الجزء الممكن . لانه يستعين انه قد نذر
تلك الاجزاء بالتفصيل . لان الارادة تظهر انها تتجه الى الموضوعات
حسب جوهرها واستعمالها العام . ما لم يتضح انه قصد تقيض ذلك
صريحاً . ومن ثم اذا لم يمكنك ان تعطى للفقراء المائة الدينار التى
نذرتها . فتلتزم بان تعطى العشرة القادر عليها . ولكن اذا الشئ
المنذور لا يمكن تجزيه . او ليس هو من العادة . فلا تلتزم بشئ * . كمن
ينذر عمار كنيسة . وفيها بعد لا يملك مالاً كافياً الا لوضع الاساس
فقط . فلا يلتزم بشئ . لانه يستعين بانه لم ينذر اجزاء الكنيسة
بالتفصيل . بل جملة . كانها موضوع واحد . ما لم يكن قصد خلاف
ذلك صريحاً . فاذا النذر لم يمكن تمامه نظراً الى الطرف او النوع فقط .
الذى لم يقصد بالخصوص . ولا كانه شرط ضرورى للالزام الجوهرى .
فالشئ

فالشئ المنذور يجب حينئذ وقايه نظراً الى الجوهر. لان جوهر الفعل وقتئذ يكون قد نُذر بالخصوص مطلقاً . اما الطرف أم النوع فقد نُذر كأنه شئ عرضي . والحال انه لا يجب صد الجوهرى او اعاقته لاجل نقصان العرضي . كمن ينذر صوماً على الخبز والماء . ولكنه لا يقدر الاعلى وفاء الصوم الاعتيادى . فهذا يلتزم فقط . لانه نذر الصوم نظراً الى الجوهر بالخصوص . اما النوع . اى على الخبز والماء فقط . فهو عرض . وبالعكس اذا لم ينذر جوهر الفعل الا بالتعلق على نوع مثل هذا . الذى لا يمكن تمامه كما يحدث غالباً . بما ان هذا النوع يخفف جداً صعوبة الفعل . لان نية تكميل الفعل لا تكون حينئذ مطلقة . بل مع شرط . الذى متى وجد . فتزول حينئذ نية الالتزام . والالتزام معاً . كمن ينذر زيارة الاماكن المقدسة على فرس . او فى مركبة . وفيما بعد عدم الامرين . فلا يلتزم ان يذهب ماشياً . واذا الحال . او النوع كان ممكناً . والشئ الرئيسى غير ممكن . فيزول التزام النذر . لانه لم ينوى ان يلزم ذاته الا بالتعلق على الرئيسى . وبخلاف ذلك اذا المعيق او المانع لم يكن دائماً . فمتى زال . يجب تمام النذر . لان الزامه وقتئذ يتوقف فقط . واذا كان دائماً فيبطل التزام النذر بالكلية . ولا يلتزم الناذر بان يبدله . ما لم يكن نذر هكذا .

* السؤال الثامن فى النذورات الممكن ابطالها . ومن يقدر

على ذلك *

* اعلم ان ابطال النذر هو زفع التزام النذر الصادر عن تكون ارادة الناذر او مادة النذر خاضعة لسلطانه . وهو على نوعين .
الواحد

الواحد مستقيم . وهو الذى يقع باستقامة على النذر . ويصير النذر باطلاً لعدم الشرط الذى يطلبه . أى رضى من ارادة الناذر تكون خاضعة له . والاخر مجازى . وهو يقع فقط على مادة النذر او الذى يصير نظراً الى المادة الخاضعة لآخر مع ابقاء النذر *

* اجيب أولاً ان فذورات جميع اوليك . اللذين ارادتهم تكون خاضعة لسلطان الغير . فيمكن ان تبطل منه باستقامة . ولا تلزم فيها بعد . هذا رأى جمهور المعلمين . لانهم معلقون به هكذا حتى لا يمكنهم ان يتصرفوا بذواتهم ضد ارادته بدون اهانتهم . وهذه الفذورات فتشوى هذا الشرط مضمراً ومستتراً . ان لم يناقض ذلك الرئيس . اذ لا احد يقدر ان ينذر ضد حق الغير . ولهذا اذا لم يرد المتقدم الزام ارادة المروس . فيبطل الالتزام لاجل نقص الشرط . ومادام النذر لم يبطل . فيجب تمامه . ولو لم يكن ثابتاً . لكنه يستمر صحيحاً الى ان يبطله الرئيس . يتضح من الفصل العشرين عن الراهب فى البحث الرابع حيث يقال . ان النذر المفعول من الراهب بدون رضى ريسه . يجب فسخه أى ابطاله . فيعد اذا انه صحيح . ومن ثم فان فى هذه الفذورات لا يوجد الشرط الايجابى . وهو ان رضى الرئيس . بل السلبى أى . اذا لم يضاد الرئيس . مادام الرئيس لا يضاد . كقول سنكيس . ولهذا فحسب الرأى العام * أولاً ان فذورات الاولاد . حتى التى يجب تمامها فى زمان الشبوبة . فباستقامة يمكن ابطالها من الاب . واذا لم يوجد . فمن الجد الابوى . او من الوصى . الذى هو بمقام الاب . ولكن لا من الام . ما لم تكن هى الوصى . والسبب هو ان

أن الناموس القانوني قد وضع على ندورات الأحداث لأجل ضعف تدبيرهم هذا الشرط المضمّر إذا لم يضادّ ذلك الأب . أو الوصى . يتضح من الفصل العشرين عن البنات الحداث . في البحث الثاني . وكثيرون من ثمّ يعلمون . بأن نفس هذه الندورات . يمكن أن تبطل من الأب في زمان الشبوية أيضاً . لأن هذه الندورات في مدة ذلك الزمان لم تعد شرطها هذا . أي إذا الأب لم يضادّ . بل أنها تستمر دائماً خاضعة للأب . وهذا يفيد جداً لأصلاح عدم افراز الاولاد . وحسب رأى البعض . لا يقدر الوصى أن يفعل ذلك . لأن الحدث متى صار شاباً . فالوصى يصير حينئذٍ وكيلاً . الذى لا يخضع له شخص الشاب . أو الحدث كخضوعه للوصى . ولكن الأب لا يزال أباً . كقول سواريس . وراجينلدوس . بشرط ألا يكونوا قد أثبتوا هذه الندورات في حال الشبوية عالمين أنها لم تكن من ثمّ ثابتة . لأن اثباتاً مثل هذا . فهو نذر جديد . ثانياً أن روسا الرهينات يقدرّون أن يلاشوا ندورات مبرّوسيهم جميعها . عدا الندورات الصائرة حسب فرايض الرهينة . ونذر الدخول الى رهينة اضيق . يتضح من رأى جميع المعلمين . واستعمال كل الرهينات . ومن الفصل السابق ذكره عن الراهب . ومن القديس توما في الفصل الثامن من البحث الثامن والثمانين . ويستبين هذا جلياً أما من الحال الرهباني . ونذر الطاعة . الذى عدم به كل حق التصرف في ذاته . وفوض كل شئ لسلطان الروسا هكذا . حتى ليس له أن يريد أم يكره . بل يتعلق بإرادة من جعله عوض الله رئيساً عليه . واخضع ذاته لسلطانه . كما يتضح من الفصل السابع

السابع والعشرين عن الانتخاب . أو أنه يتضح أيضا من استعمال الكنيسة المرتب . كما في ندورات الاحداث . حيث ان الكنيسة ارادت . بان هذا الشرط المضمّر يوجد أيضا في ندورات الرهبان . ان لم يضادّ الرئيس . وذلك لكي ان الرهبان يقادون حسنا من ورسايهم في السيرة الروحية والرياضات النسكية . وحسب الراى العام يقدر ايضا المتقدم ان يتطل نذر مروسه المئبت منه . او من سالفه المساويه . او الانقص منه سلطانا . لانه بهذا التثبيت او الاجازة . لم يفقد حقه المالك به ارادات مروسيه بالتقام ليدبرهم حسنا . ولم يعد سلطانه بذلك . ولكن هذا ليس هو محققا عند الجميع . ولكنهم يقولون بانه يخطى اذا لم يرتضى بذلك بدون علة موجبة . لانه يستعمل سلطانه ضد خير المروس . ويمنع مجدا اعظم لله . ولكنه لا يقدر ان يتطل ندورات المبتديين . اذ لا يزالون مالكين حقهم . ولكن يقدر ان يصدّ تكميل الندورات الشخصية . لانها تعيق النظام الرهبانى . وتدبير المبتديين جيدا . ومتى خرجوا من الرهبنة . فيلتزمون حينئذ بنذوراتهم . ثم ان الرهبان وكل من كان طايعا لسلطان الغير . فحسب الراى العام . انه يجوز لهم ويستحقون ثوابا بنذرهم كل الافعال الحميدة . التى لم تحرم عليهم بالفرايض . ولم تمنع من الروسا . ولا تميلهم عن تكميل الفرايض وطاعة الروسا . وهذه الندورات . فتلزم حالا ولا تنتظر رضى الروسا . الى ان يضادوا ذلك *

* اجيب ثانيا ان الندورات . التى مادتها تكون خاضعة لآخر .

فيمكن

فيمكن ان تبطل منه مجازاً . او يمكن توقيف اكلها والزامها . ولو
 كانت قد صارت قبل الخضوع . كما يوضح في الفصل الثالث والثلاثين
 من البحث الخامس . لم يشأ . اذ لا احد يقدر او يجوز له ان
 يندر شيئاً مضرّاً او مودياً للآخرين ولو كان في المستقبل . وكل نذر
 مثل هذا يصير مُحَرَّمًا لاجل مضادة من له السلطان على الشيء .
 او الفعل المندور . اذ لا يجوز ابداً تجاوز حق الغير . ومن ثم فحسب
 الراى العام * اولاً ان الاب يقدر مجازاً ان يبطل نظراً الى المادة ندورات
 البنين التى تضر نظام العيلة وتديرها الحسن . التى له حق ان
 يديرها جيداً . مثلاً يقدر ان يوقف نذر الامتناع عن اكل اللحم
 دايماً . ولكن لا قدرة له على ابطال ندورات الاولاد . التى لا تعيق
 سلطانه . كبعض صلوات وافعال صالحة حميدة . ونذر العفة . والرهينة .
 ونظايرها . لان الابن نظراً الى العبدلة الالهية . فله حق التصرف
 بذاته وبافعله الشخصية . التى لا تنافى حسن تدبير العيلة *
 ثانياً الرجل يقدر ان يبطل مجازاً ندورات المرأة . التى تعيق استعمال
 الزيجة . وتربية الاولاد . وتدبير العيلة . كنذر التغرب . والصوم
 بتواصل الخ * لانها ضد حق الرجل . ولكن لا نذر يعرض صلوات
 او حفظ العفة بعد موته . لان الرجل لا يقدر ان يحرم على المرأة كل
 افعال المشورة . اذ لا تضر بحقه وخضوع المرأة للرجل يصدر فقط من
 عهد الزيجة ويقاس عليه . وهكذا بالمقابلة ايضا تقدر المرأة ان
 تبطل نذر الرجل . الذى يعيق للحياة المشتركة وتكميل ما يجب
 باحتشام . اذ لها حق على ذلك . ولكن يقدر ان اثناها برضاء
 مشترك

مشترك. أن ينذرا العفة. وحينئذ لا يجوز لأحدهما أن يطلب حقه. ولا يجوز وفاة لطالبه. إذ قد تركا حقهما * ثالثا أن السيد يقدر أن يعيق تكميل ندورات عبده أو جاريته. بما أنها تصد. وتنقص الخدمة الواجبة له *

* أعلم أن الندور التي تبطل باستقامة. لا تلزم أبدا. لأن الرئيس بمضادته لها. يصيرها باطلة لنقص الشرط المطلوب. إذ المروس لا يقدر أن ينذر الأخت هذا الشرط المضر. إذا لم يضاد. الأب أو الرئيس أما الندور التي تبطل على غير الاستقامة فتتوقف فقط مادامت مادتها خاضعة لآخر ثم تحي وتلزم متى خرجت من سلطته. لأن النذر كان صحيحا بالاطلاق. وكان معاقا لأجل خضوع مادته فقط. وتكميله الآن فهو جائز. إذ لا يضر أحدا. ومن ثم فإن ندورات النساء والأحداث والعبيد الدليجة. التي صارت في زمان الخضوع. أو قبله. وقد توقفت. فتلزمهم متى مادتها خرجت من سلطان الغير. وامره. ولهذا فإن الأمراء. التي نذرة العفة بدون رضى زوجها. فلا يجوز لها الزواج بعد موته. * ثالثا أن الذين لهم سلطان تبطيل الندور. فيبطلونها حقا. ولو بدون علة موجبة. لأنه لا تطلب علة لتصحيح استعمال حقه. ولكنهم يخطئون إذا فعلوا ذلك بدون سبب موجب. إذ يستعملون سلطانهم ضد خير القريب. وأكرام الله *

* السؤال التاسع في من يقدر أن يجل من الندور. والقسم *
* اجيب أولا أن البابا والأقفال لهم سلطان الخلل من الندور والقسم

والقسم * يتوكد ذلك من قوله العزيز لك اعطى مفاتيح ملكوت السموات . كل ما خلقت على الارض يكون محلولاً في السما * متى ٢٤ * مهما خللتكم على الارض . فليكن محلولاً في السما * متى ٢٨ * وبما ان هذه الالفاظ هي عمومية . يجب ان تفهم عن كل رباط مفعول من الانسان مع الله اختيارياً * ثانياً من استعمال الكنيسة الدائم * ثالثاً لان هذا السلطان هو مفيد . بل وضروري لخير المومنين عموماً . فحكمة النذر هي اعفاء مطلق من الشئ المندور لله . مفعولة من الرئيس باسمه تعالى وعوضاً عنه كانه وكيله . الذي لا يحل حينئذ في الشريعة الالهية عن حفظ النذر . لانه لا يحل من الزام حفظ النذر مع وجوده . بل انه يترك الوعد او الشئ الموعود نفسه على اسمه تعالى وعوضاً عنه كانه وكيله . والشريعة الالهية لا تلزم بحفظ النذر المفعول لله المتروك منه تعالى بواسطة وكيله * اجيب ثانياً ان السلطان الاعتيادي لحل المندور والحلفانات يخص المتقدمين فقط . الذين يتولون في المحكمة الخارجة ايضاً . لان هذا السلطان يخص تهجير الكنيسة الخارج . كسلطان وضع الشرايع والتاديبات . فليس هو من الدرجة اذا . بل من الولاية . ومن ثم فيخص * اولاً البابا نحو كل المومنين في كل المندورات * ثانياً الاساقفة نحو رعاياهم في المندورات الغير المحفوظة للبابا لان هذا السلطان هو ضروري للتدبير الاسقفى . وكذلك من لهم ولاية نظير الولاية الاسقفية . فلهم هذا السلطان كانه اعتيادي . اما السلطان المفوض . فهو للذين يقبلونه من هؤلاء . فالمندورات المحفوظة

المحفوظة للبابا . عدا المشتهرة . فهي خمسة . اى نذر العفة الدائمة .
والدخول الى رهبنة منبهة . وزيارة القدس الشريف . وضرىعى مار بطرس
وبولس . وقبر مار يعقوب فى اسبانيا . فهذه ان كانت شرطية فتخص
الاسقف قبل تمام الشرط *

* اجيب ثالثا انه حسب الراى العام . تقتضى لصحة الحلة علة
موجبة . لان الله لم يعطى البشر سلطان حل النذور والحلفانات
المفعولة له بدون سبب . بما ان هذه الحلة هي غير صوابية وتهين الله
وتصد خير النفس . ولا المتقدمون هم ارباب حقوق الله . بل
نوابه . والنايب لا يقدر على شىء نحو حقوق السيد وخيراته . الا
حسب نيته المفهومة صوابيا . وفى الشك عن العلة الكافية .
فيقدر المروس ان يقتنع بحكم المتقدم الحال النذر او بادلله . كقول
القديس توما فى الفصل الثانى عشر من البحث الثامن وثمانين .
ولهذا من يحل من نذر ثقيل بدون علة موجبة فيخطى خطاء
هينئا . لانه يتخذ لذاته سلطانا غير واجب له فى شىء ثقيل
يخص بالديانة . ويخطى ضد الامانة الواجبة للوظيفة . فالعلل
الداعية للحل هي هذه الاحرام الله وفايدة الكنيسة . والخير العمومى
للممهور والخير الروحى للنذور . وخطر مخالفة النذر ادبيا بتواصل
للاجل الضعيف وخفة العقل . التى لاجلها صار النذر . واضطراب
العقل . وكثرة الصعوبة المتتالية على تكميل النذر ونظايرها . التى
يمكن ان تنسب بالعموم الى الرحمة والفايدة الروحية والضرورة ايضا .
ولو ان البعض من هذه تسميين انها تكفى لبدل النذر فقط .
لان

لأن العلة التي تُطلب للحلة يجب أن تكون اعظم جداً . من التي تُطلب للبدل . وبالنادر يجب أن تُستعمل الحلة الصرفة . بل يجب أن تُزج بالتبديل *

* السؤال العاشر في من يقدر على ابدال النذر .
* اعلم ان ابدال النذر هو ابدال مادة النذر باخرى تحت الالتزام نفسه *

* اجيب اولاً ان كلاً يقدر بسلطانه الخصوصي وبدون علة اخرى . ان يبدل نذره بما يبان انه افضل . وليس مأموراً من غير وصية . بشرط ألا يكون ذلك مُحترماً من الكنيسة . وربما ان هذا الرأي هو عام يتضح ذلك * اولاً من الفصل الثالث عن حق القسم حيث قيل لا يفسخ النذر من يبدله بافضل * ثانياً لان دين الشئ الاقل جودة . يُوفى لله على نوع افضل . واكمل في شئ افضل . الذي هو دائماً مقبول جداً عنده تعالى . ويجوز ضمنه الشئ المندور اقله بالقوة نظراً الى غاية النذر . التي هي عمل الشئ المقبول منه تعالى * ثالثاً لان الله يقبل دائماً الاكرام الاعظم المقدم له بدل الاصغر . لانه يروم ان يُقدم له من قبلنا ما هو افضل واقبل ومن ثم فان الناذر يبدل نذر تلاوة سبعة مزامير التوبة بسماع القداس . ولكن كثيرون يستثنون النذور المحفوظة للبابا . التي لا يمكن ابدالها بدون سلطانه . لانه صير هذا التبديل مختصاً به . ما لم تبدل بالدخول الى الرهبنة . كقول سواريس وسنكيس ولايمن وغيرهم . ولكن يستبين انه يكون افضل ما هو نظراً الى كل الظروف اكثر

أكثر قبولاً لديه تعالى . وهذا ليس هو دأبها . أى أنه يكون أفضل حسب ذاته وحسب جوهره . بل أنه يكون أكثر إفادة للناذر ويقمع الشهوات بفاعلية . وينضج الإرادة له تعالى بالنهال . ولهذا ولوان الصلوة هي أفضل من الصوم مطلقاً . فمع ذلك لا يجوز له أن يبدل بسلطان الصوم بالصلوة . لأن الصوم في هذا الحال يمكن أن يكون أكثر قبولاً لديه تعالى . لأنه يفيد خيراً روحياً لهذا الإنسان . وفي الشك هل أن العمل هو أفضل . فيطلب سلطان المتقدم . يتوكد ذلك من الفصل الأول عن النذر . وهذا رأى الجميع كقول أزور * .

* أجيب ثانياً مع جمهور المعلمين . أنه لا يجوز إبدال النذر بالسلطان الخصوصى من عمل أفضل إلى أدنى . لأن الحكمة حينئذٍ تصير بالتجزئى ويقتضى لذلك السلطان الكنايسى . لأن الشئ المنذور وقتئذٍ لا يعوض بالسوية . بل يطلب أيضاً سلطان المتقدم لإبدال النذر بما يساويه . ويستبين أنه رأى عام . يتوكد ذلك * أولاً أن النواميس تقول بأن السلطان الخصوصى يكفي نعم . ولكن للإبدال بما هو أفضل . كما في الفصل الأول عن النذر * ثانياً هذا الإبدال يقتضى حكمة مفعولة باسمه تعالى . بأن الشئ يُبدل بأخر يساويه . أى بسلطان المتقدم الموكول من الله . لأن الشئ صار ديناً . إذ وعده بالخصوص . فإذا لا يمكن إبداله بشئ ليس هو بأفضل . إلا باذن المدين . الذى هو الله . يوضح من الكتاب الثانى عن الدين حيث قيل هـ لا يمكن أن يُبدل شئ بشئ غصباً عن المدين *

* أجيب ثالثاً مع جمهور المعلمين أن الإبدال بما هو أدنى . لكى يكون

يكون جائزاً. وصحیحاً. لا يُطلب السلطان فقط. بل العلة الموجبة
 ايضاً، لان بها تخرج الحلة. التي تعفى من شيء كان واجباً له تعالى
 بواسطة النذر. وللبدل المتساوي ايضاً تُطلب علة ولكن اخف.
 لان الله لا يسمح بان حلة الشيء الواجب له تصير بدون سبب وفي
 شيء افضل. والامانة الواجبة لله تقتضي بان الشيء المندور يوفى.
 ما لم يوجد سبب موجب لان يُعطى شيء اخر يساويه. او افضل
 منه. كقول سواريس وغيره. وحسب رأي كثيرين انه يكفي لهذا
 اكثر عبادة لتقديم الشيء المتساوي. لانه لا يُطلب سبب اثقل.
 حيث لا تصير الحلة. بل نقل الالتزام فقط. ولكن اذا المتقدم تعدى
 ذلك بنية سليمة. طائفاً ان السبب موجب. مع ان الامر ليس كذلك.
 فحسب رأي كثيرين ان البدل جائز. لان فية المتقدم السليمة
 تقوم عوض السبب. لان الله في هذا ليس هو مستوفياً صارماً *
 * اجيب رابعاً مع الراي العام. ان من كان له سلطان الخلل.
 ولو كان موكولاً. فله ايضاً سلطان البدل. لان من يقدر على
 الاعظم. فيقدر ايضاً على ما هو من ذاته ادنى. كما قيل في القاعدة
 الثالثة والخمسين عن الخلفان. ولان من يقدر ان يترك كل
 الدين مطلقاً. فباولي حجة يقدر ان يتركه تحت شرط. ان يُعطى شيء
 اخر بدله. ولكن من قد أُعطى له سلطان البدل. فليس له
 سلطان الخلل. لانه اعظم. ولا يتضمن في اخر. بل ولا يقدر ان
 يبدل الا بما يساوي. لان لفظة البدل. وجوهراً يقتضي بدلاً
 متساوياً. وبدل الشيء بادن. يحوى مزج الحلة. كقول القديس
 كركلوس

كربلوس. عن رتبة الاعتراف . وهذا رأى عام * اعلم أولاً ان الزيارات
تبدل باستقامة بالاصوام والصدقات ومدأومة الاعتراف وتناول
القربان المقدس . لان هذه غالباً تكون خلاصية اكثر . ومقبولة
لديه تعالى * ثانياً حسب رأى كثيرين . ان الذى قد بدل له النذر
يجوز له ان يرجع الى الاول * أولاً لان البدل قد صار لفائدته .
ويمكنه ان يفوته * ثانياً . لانه يستبين بانه قد صار تحت شرط . اى
اذا لم يرد ان يكمل النذر الاول . ولكن كقول راجينلدوس . ان
صار البدل بافضل وقبل من الناذر . فقبول هذا البدل له قوة نذر
جديد . الذى به القابل يلزم ذاته بان يفي لله شيئاً افضل مما نذر
قبلاً . ولهذا فان تهيم الاول يكون كابدال النذر الافضل بادنى .
الذى لا يجوز للسلطان الخصوصى وبدون علة موجبة * ثالثاً اذا
العمل المقام بدلاً صار غير ممكن او مجرد . فحسب رأى كثيرين . ان
الناذر لا يلتزم بوفاء الاول . ولو امكنه . لان هذا الالتزام قد بطل
بالبدل . والالتزام الذى قد بطل . لاسيما المقبول بارادة طوعية .
فلا يرجع ما لم يقبل ثانياً بالارادة نفسها . ولكن يمكن ان يقال .
بان البدل قد صار بهذا الشرط . فليكمل الاول حينئذ . اذا امكن
ذلك ادبياً .

* الفصل الرابع *

في القسم

* السؤال الاول في ما هو القسم *

* اجيب ان القسم هو دعى الله للشهادة . او اخذ الشهادة
الالهية

الالهية للتعبيت. ومن ثم فان القسم هو دعى الله. واخذة للشهادة. لابان ياكّد الحق حالاً بعجيبه ما. لان هذا هو تجريب الله. بل متى اراد وكيف يشا اما في هذه الحيوة اما في الاخرى. اذ ينير خفيات الظلمه ويظهر ما في الصدور. ولهذا فان القسم يتميز عن الاستقسام. الذى هو فعل يطلب الواحد به من الاخر. او يامر به باسم الله. وذلك لكى. اما خوفاً منه تعالى. اما لاجل اكرامه ومحبه يقتسر او يتحرض على فعل شئ او تركه. كقول الرسول ه استخلفكم بالرب بان تقرأ هذه الرسالة على جماعة الاخوة القديسين ه تصالو ه * فعلى الحلف حسب الراى العام يطلبان امران * اولاً نية الحلف. او استشهاد الله. اقله بالقوة. كقول القديس توما في الفصل الثالث من البحث الثامن والتسعين. لان الحلف يجب ان يكون فعلاً بشرياً. بما انه حلفان. وصدورة بنية للحلفان. والا لكان من يتلو كلمات الحلف بنية التعليم فقط. لحلف * ثانياً الكلام. الذى به يقام الله شاهداً. وهذا الكلام لا يقوم بالالفاظ فقط. بل بكل اشارة توول الى استدعاء الله. كالوماء او لمس الانجيل ورفع الايدى الخ. متى صارة هذه بنية الحلفان. بل ان هذا الكلام يمكن ان يكون باطناً صرفاً. وكذلك الحلفان يمكن ان يكون باطناً صرفاً. ومن ثم * اولاً ان انواع الكلام حيث لا يقام الله بها شاهداً. فليست بحلفانات. مثلاً اذا قيل. هو حقيقى. كما ان الشمس طالعة. كما انى اتكلم. ونظايرها. ولكن يحلف من بنية ان يقيم الله شاهداً يستعمل الفاظاً واشارات. التى بخلاف ذلك ليس لها بذاتها قوة لان تفسر الحلفان

الحلفان . كمن يقول بنية أنه يملف . ساعمل هذا حقاً . كقول
سواريس . أما هذا القول . فهو حقيقى كما أن الله موجود . أو كما أن
المسيح هو فى القربان المقدس . فهو تجديف . إذا المتكلم قصد أن
يفسر . أن الصدق الموجود فى قوله هو بمقدار ما يوجد فى تلك
الحقايق الدينية . ولكن ليس هو بحلفان . إلا إذا قصد أن يورد الله
شاهداً بهذه اللفاظ * ثانياً أن هذه اللفاظ . حقاً . بغير شك .
صدقاً . ونظايرها . ليست بحلفانات . وبالعكس إذا قيل . وحق
الله . أو المسيح * ثالثاً حسب الراى العام . أن هذه الصور ليست
مخصوصة بالحلفان . بامانتى . وامانتى . لأنها معتادة أن تفهم عن
الصداقة والأمانة البشرية بدون الأضافة الى الله . ومن ثم فإن ذووا
اللفظة لا يظنون أبداً . بأن الشئ قد تأكد عندهم بحلفان لأجل
هذه اللفاظ فقط . وكذلك حسب راي كثيرين هذه اللفاظ أيضاً .
حسب ضميرى . فى ضميرى . لأنها تعنى أقله عند الفقهاء أن الإنسان
يتكلم فقط حسب معرفته الحقيقة . وما فى ضميره . ولكن كقول
أزور . بأن كثيرين يعلمون بأن لها قوة الحلفان . أما هذه حسب
الراى العام ليست بحلفانات . بإيمان رجل تقي . بإيمان مسيحي
فاضل . أو كاهن ورع . لأنها تعنى حسب العادة . بأن الشئ يقال . أو
يوعده به بتلك الأمانة والصدق الواجب أن يكون لرجل صالح
مسيحي . أو كاهن ورع . لأن الله وقتئذ لا يقيم شاهداً . ولكن يجب
الامتناع عن هذه لأجل الشك . لأن ليس الجميع يفهمون هذه
اللفاظ هكذا . بل هى عندهم كحلفانات . لأنهم هكذا يعتبرونها
ومعتادون

ومعتادون أن يفهموها . ولكن إذا انفهم بامانتى . أو بامانة
المسيحى التقي . الامانة الالهية . فتكون حينئذ حلفاناً . ومن
يقول بالامانة الالهية . أو بحق الله فيبان أنه يقيم الله خالقه شاهداً .
ولذلك يجب أن تُسال العامة . هل انهم يرومون بهذه الالفاظ اقامة
الله شاهداً . وليرجع الجميع عن هذه * رابعاً هذه الالفاظ ايضاً .
يعلم الله . اتكلم امام الله . الله عارف ضميرى . يجب ان تُفحص نية المتكلم
فان قالها تحديداً فقط . بدون نية الحلفان . فليست حلفاناً . لانه
لم يلف حقاً من لم يقيم الله . او يورده شاهداً . وبالعكس اذا
استعملت النداء * خامساً ان هذه الالفاظ . انى انكر الله . بموت
الرب . يحسد الرب . بصليب الرب . فهى بالحرى تجاديف . لاحلفانات .
ما لم يقصد بالثلاثة الالفاظ الاخيرة ان يقيم المسيح شاهداً *
سادساً فى كل انواع التكلم يجب ان يكون سبب الاستعمال .
ولتفحص الظروف . وتُعرف نية المتكلم ايضاً . لان الحلف هو متى
استعملت الالفاظ . او الاشارات مع نية الحلفان . كقول سواريس
وازوروسنكيس وغيرهم . ولو لم تكن لها قوة تفسير الحلف . لان
المتكلم وقتئذ يروم ان يقيم الله شاهداً بتلك الالفاظ . ولو مهما
كانت . اما فى الشك عن النية فيصير الحكم حسب معنى الكلام
المستعمل *

* السؤال الثانى فى على كم نوع هو الحلف *

* اجيب ان الحلف يُقسم * اولاً الى صريح . وهو الذى به يدعى الله
لشهادة صريحاً . كمن يقول اشهد الله . احلف بالله . والله انه هكذا .
ادعو

أدعو الله شاهداً . ونظايرها . وإلى مضمرة . وهو الذى به مضمراً يُورد
الله شاهداً كمن يقول . بالله . حتى هو الله . أى أحلف بالله . أو بحيوة
الله . أو بالله للهِ . أو كمن يحلف بأشرف الخلائق الظاهرة فيها قوة
الله . أو كإل ما خصوصى . أو التى لها إضافة خصوصية نحو الله . لأن
مبدعهم يُورد بواسطتهم ويُمضّر للشهادة كمن يقول أحلف بالسما
بالارض . بالكنيسة . بالإنجيل . بالإيمان المسيحى . ونظايرها .
كقوله تعالى ه من يحلف بالهيكل . يحلف به . وبالسّاكن فيه .
ومن يحلف بالسما . يحلف بكرسى الله . وبالجالس عليه ه متى ٢٣ *
وكذلك بالقدّيسين . نظراً الى الله الحالّ فيهم بنوع خصوصى وبهم
يظهر قوته وحقه . أو كمن يقول أحلف بنفسى . أو على نفسى .
لأن الله يُبصر فى النفس الناطقة بالخصوص كفى صورة . وبالتالى أنه
يظهر أن الله المستبين بواسطتها يُقام للشهادة . كقول سنكيس
وسواريس وآخرين * ثانياً الى مُشتهر . الذى يصير باشتهار ما .
مثلاً . بصورة الفاظ خصوصية . أو أمام القاضى مع شاهدين . أو فى
المحكمة . أو بلبس الإنجيل . أو الذخاير * وإلى بسيط . الذى يصير
بدون الاشتهار * ثالثاً الى استشهادى . الذى يُدعى به الله للشهادة .
كمن يقول بالله * وإلى انتقامى . الذى به يُدعى الله للشهادة والانتقام
معاً . ولهذا فانه يصير بالدعاوى . كمن يقول فليقاصرني الله .
أو فليهلكنى . أشاء الموت . الشيطان يأخذ الأبعد . لا يرى الله أبداً .
ونظايرها . لأن هذه لا تصير إلا بحكم الله قاضياً منتقماً . وكذلك
القول وحياتى . وحياة فلان . أو بعافيتى . أو عافية فلان . لأن
المعنى

في فضيلة الديانة

المعنى هو. ان الله ينزع حياته. او حياة فلان الخ. وايضاً على نفسه. اى فلتهلك. اذا لم يكن الامر هكذا. كما ان الله معيني ان الامر كذا. واذا لم يكن هكذا فلا يعينني الرب. فتمنى الدعوى التى يذكر فيها اسم الله. او القديسين او اسرار ديانتنا صارة بغضب. فحينئذ تكون تجاديف. لانها تُلَفَط باهانة * رابعاً والى حلف تقريرى. وهو الذى يتقرر به قول. او فعل عن الحاضر. او الماضى. او قصد عن العتيد بدون وعد. كمن يملف بانه سيفعل الشئ الفلانى. ولكن بدون ان يوعد به احداً. والى وعدى. كمن يثبت وعده. ويلزم ذاته به لآخر عن شئ عتيد. وهذا يكون اما مطلقاً. اما شرطياً. اى ان يكون تحت شرط صريح او مضمّر حسب ترتيب الناموس او نية الخالف *

* السؤال الثالث في هل يجوز للحلفان. ومتى *

* اجيب اولاً انه يجوز الحلف مع بعض شروط * يتضح اولاً من الامحاح السادس من سفر الاعداد حيث قيل ٥ وتحلف باسمه ٥ ويمتدح كمن يملف باسمه ٥ مزمور ٣ * ثانياً من التقليدات الابوية. واستعمال الكنيسة * ثالثاً لان الحلفان هو فعل الهي. الذى به الخالف يشهد ويعترف مضمراً. ان الله عارف بكل شئ. ومصدق بحض. ومعنى باحتياجات البشر * بل ويوجد الزام للحلف * اولاً متى طلب من الرئيس الشرعى * ثانياً كل مرة يكون ضرورياً لاسعاف القريب. لان وصية المحبة تلزم بسد احتياجه على نوع جايئ لاسيما اذا كان سهلاً كالحلفان *

اجيب

* اجيب ثانياً انه لكي يصير الحلف جازياً . فتطلب ثلثة شروط
او قرينات اى الحق . والحكم . والعدل . وهذا رأى الجميع . ويتضح
من قوله تعالى ۞ وتحلف حتى هو الرب بالحق . والحكم . والعدل ۞
لرميا ۞ * وذلك لانه اذا نقص منها واحد . فتصدر من ذلك اهانة
لله . فالحق يقتضى اذا . بان الجالف يحكم بالصواب بان ما يقوله
حق هو . ويمكن محققاً عنده ادبياً بانه سيعمل ما وعده . والحكم .
بالا يملف الا بافراز وفطنة وتامل للحق وفحصه مع احترام وضرورة
داعية وسبب ثقيل . اما العدل فيقتضى . بان القسم الوعدى
او المقررى عن شىء عتيد يكون ايضا عن شىء جازى وحميد *
* السؤال الرابع فى هل ان الحلف يكون دأباً خطأً مهميناً . اذا
نقص احد هذه الشروط *

* اجيب اولاً اذا نقص الحق . او استبان انه لا يوجد . او ان الجالف
شك بذلك . فهو حنت . ودأباً خطأً مهميناً . ولو كان لتقرير امر
وهيد . كقول جمهور اللاهوتيين * اثبت ذلك اولاً لانه لا يمكن بدون
احتقار عظيم واهانة جسيمة . ان يُقام الله شاهداً للكذب فى شىء *
ثقل ام خفيف ام انشراحى . لانه كقول القديس توما فى الفصل
الثانى من البحث الثامن والتسعين يفهم من ذلك . اما ان الله
لا يعرف الحقيقة . اما انه يريد ان يشهد للكذب . الذى هو احتقار
عظيم له تعالى . والا لم كان صادقاً فى الغاية . وبالتالى الاها لان
ادنى كذب يضاد الصدق الغير الموصوف . والغير المتناهى . ولعمري
ان اخذ الله شاهداً للكذب . ولو كان خفيفاً من ذات الفعل . فهو
نكران

ذكر ان صدقه تعالى. واستقامته الغير المتناهية. لانه كقول القديس
توما في الفصل الثالث من البحث الثامن والتسعين هـ ان الاشياء
التي هي بذاتها خطايا عرضية. او جيدة ايضا. فاذا فعلت احتقارا
له تعالى. فتصير خطايا هميتة. فباولى حجة اذا ان كلما يتجه من ذاته
الى احتقاره تعالى. فهو خطأ هميت. والحال ان اللعن يتجه من
ذاته الى احتقاره تعالى. فواضح اذا ان اللعن من ذاته هو خطأ هميت *
ثانيا من القديس اغستينوس في المقولة الثامنة والعشرين على قول
الرسول هـ ان اللعن هو خطأ. ولا احد يشك بانه خطأ عظيم *
ثالثا لان انوشانسيوس الحادي عشر قد حرم هذه المقولة هـ ان دعي
الله شاهدا على كذب خفيف فليس هو احتقارا ثقيلا. حتى انه
يستطيع او يقدر ان يهلك الانسان هـ ومن ثم فان كل لعن مقول
بالحصر. الذي هو كذب مثبت بالهلفان. او حلفان كاذب. فهو
خطأ هميت. ولو صار لعنا. لانه كقول القديس توما في الفصل
الثالث من البحث الثامن والتسعين هـ ان من يحنث مازحا.
فليس انه لا يتجنب الاحتقار الالهي. بل انه على نوع ما يريده.
ولهذا لا يعذر من الخطأ المميت هـ واحيانا يفهم من القديس
ايرونيموس. ومن الناموس بالفساحة. عن كل حلفان غير جازم
ولو كان صدقا. ولكنه صار بدون ضرورة. فاذا يحطى خطأ هميتا *
اولا من يملف عن شيء يرتاب به. او غير محقق عنده. لانه يضع
ذاته في خطر الحلفان كذبا. بل يحنث. لانه يكذب. اذ يحقق
ما كذبا ما يظنه خلاف ذلك * ثانيا من يملف صدقا. طائبا به
كذبا.

كذباً . لأنه صورياً ونظراً الى رتبته يـحلف باطلاً ويكذب . اذ يتكلم ضد عقله . مريداً ان يقيم الله شاهداً للكذب * ثالثاً من يـحلف عن شىء حقيقى . طائفاً به هكذا . فحرضاً الى ذلك من دلائل زهيدة . كقول التعليم الرومانى . لأنه يطوح ذاته فى خطر الحلفان كذباً * رابعاً حسب الراى العام . من يـحلف واعداً بشىء بدون ارادة تكميله . لان من يـحلف فعل شىء * . فانه يـحلف بان له ارادة ثابتة لفعله . وان لم تكن له هذه الارادة . فانه يكذب . او اذا حلف فعل ما يستبين له غير ممكن . اذ يمكن ان يكون له قصد كافٍ لتمامه . لان القصد لا يصير عن شىء معروف انه غير ممكن . وهذا ايضا ولو كان عن شىء غير ممكن ادبياً فقط . لأنه يـحلف بفعل ما يحكم انه ليس بعنيد ان يفعله . وكذلك اذا شك فى هل يقدر ان يفعله . لأنه يـحلف . او اقله يضع ذاته فى خطر انه يـحلف . لان فى هذه جميعها لا يوجد الحق حاضراً . الذى يجب ان يكون دائماً فى كل شىء * يقتضى الحلفان الوعدى . وهى نية ثابتة مستقيمة لتكميل الوعد * * اجيب ثانياً نظراً الى نقصان الحكم يتضح انه دائماً يكون خطأً مهيتاً* أولاً اذا كان نقصان التامل نحو الحلفان ذاته . او نحو الحقيقة لاجل خطر الحنث . كمن يـحلف تقصداً . بدون حكم صوابى عن الحق . او بدون تبصر يقتضيه هذا . ولو حدث ان حلفانه كان صدقاً . لأنه طوح ذاته فى خطر انه يـحلف كذباً . ومن ثم فيخطئ خطأً مهيتاً من قد عرف شيئاً بالسمع فقط . او بدلائل ليس محققة بالكلية . فيحلف مثبتاً اياه كانه حقيقى . وكذلك من يـحلف ما كذا .

ماكدًا خبرة الغير موردًا حكمه بدون معرفة صريحة. وبرهان كاف.
ولكن اذا نقص التأمل كان نحو الضرورة وثقل الشئ فقط. فحسب
الرأى العام. هو خطأً عرضي فقط. اذا لم يكن من ثم احتقار أو
شك أو خطر للحلفان كذبًا. كمن يكون متحققًا صدق الامر.
ولكنه لم يعن النظر في هل ان السبب هو كافٍ للحلفان * ويتضح
ثانيًا انه خطأً اقله عرضي للحلفان بدون ضرورة أو فائدة عظيمة.
كقوله العزيز ه وانا اقول لكم. لا تخلفوا البتة. وليكن كلامكم
العم. نعم. والآ. لا ه متى ه * لا تخلفوا حلفانًا البتة. لئلا تقعون
تحت الحكم ه يعقوب ه * لانه احتقار لسمو عظمتهم تعالى. ويضاد
سلطانه اذ يقيم شاهداً بدون ضرورة أو فائدة عظيمة أو لتثبيت اشياء
واهمية زهيدة. هكذا هي غير جائزة للحلفانات الصائرة لاجل الحشمة
بان لا يخرج أو يدخل أولاً وذلك لاجل عدم الضرورة. وخفة الامر.
ولكن هذه الحلفانات تخالف. اذا الحالف الزم من الاخر ليخرج
اولاً. لانها تتضمن هذا الشرط مضمراً. اى اذا لم تقتصرنى. فلا
اخرج أولاً. ولان هذا الحلفان يصدر من المهاود اكراماً للآخر *
ولكن حسب الرأى العام. ليس هو خطأً مهميًا للحلفان بدون
ضرورة. ولو كان عن شئ زهيد واه. ولكنه جائز بشرط الا يكون
من ثم احتقار أو شك أو خطر الحنث. لان بهذا لا يستعين انه قلت
احترام. كقول القديس انطونينوس في الفصل الرابع من الجزء
الاول ه يطلب حكم. اى افراز. لئلا يخلف بدون ضرورة أو فائدة
عظيمة ه وبالعكس فان الحلفان الخفيف كما يحدث غالبًا. ولو كان

عن شيء حقيقي جازي: فهو خطأ. ولكنه ليس هميتاً. ما لم يصير احتقاراً. ولكن من يهلف بتواصل بدون ضرورة. فيطرح ذاته في خطرانه يحنث ويخطئ خطأً هميتاً. لأن من يهلف هكذا بالعادة لأجل السهولة الزائدة. والميل السريع المقتبس بها. فيحلف بخفة وجسارة. ويحصل أدبياً في خطرانه يهلف بدون حكمٍ صوابي عن الحقيقة. ومن ثمَّ فانه يحنث *

* اجيب ثالثاً نظراً الى نقص العدل. فيتضح* أولاً ان من يهلف بعمل شيء غير جازي بدون نية عمله فانه يحنث. لانه يثبت الحلفان بالكذب* ثانياً ان من يهلف بعمل شيء غير جازي بالكلية. فيخطئ خطيئتين هميتين. الواحدة لانه يريد شيئاً ردياً جداً. والاخرى ضد الديانة لانه يكون احتقاراً عظيماً له تعالى. ان يثبت ذاته بشهادته وسلطته تعالى في نية ان يهين الله جداً. فهذا يكون مخالفة عظيمة. لاستعماله اسم الله وشهادته. ولهذا قيل في الفصل الثاني والعشرين من البحث الرابع عن الحلف هـ ان من يلزم ذاته بقسم. ان يتقاتل مع اخر بالآ يغفر له ابداً فلاجل الحنث فليفرز من شركة جسد الرب ودمه سنة كاملة. وليفي عن اثمه بالصدقات والبكاء والصوم بقدر امكانه* ثالثاً ان الحلفان عن فعل شيء ردي عرضي هو اقبح من الحلفان عن شيء مجرد او حميد ولكنه بدون سبب. ولكن الجميع يقولون. انها خطيئة عرضية ثقيلة. لظنهم انه لا يكون احتقاراً جسيماً. الا اذا صارت مسببات. او كلمات تنوول الى التجديف. او يكون من ثمَّ خطر* رابعاً يكون خطأً هميتاً ضد الديانة

الديانة تأكيد الاهانة المميتة بقسم . كالمذمة والشتيمة الثقيلة للحقيقة . لان استعمال اسم الله كالة لتوصيل اهانة عظيمة للقريب فهو اهانة له تعالى واحتقار عظيم جداً . ولكن هل من يثبت خطيئته المميتة الماضية بقسم مع اعجاب ولذة . فماعدًا خطيئة الاعجاب واللذة المميتة يغطى خطأً مهيناً ضد الديانة . فالبعض ياكّدون ذلك لظنهم انه احتقار عظيم . واخرون بالصدق ينكرون . لان القسم لا ينتج نحو ذاك التقرير لانه ردى بل لانه حقيقى * اعلم انه بوصية لا تخلف باسم الرب الهك بالباطل . لا تحرم كل الحلفانات المفعولة ضد اكرامه تعالى فقط . بل كل حلف باطل باسمه تعالى *

* السؤال الخامس في ما هو مقدار الزام الحلف الوعدى .
والتقريرى عن المستقبل *

* اجيب اولاً انه الزام تحت الخطاء المميت . وفاء الشئ الجائز الموعود او المقرر بقسم . اقله اذا كان الامر ثقيلاً . هذا رأى الجميع * يتضح اولاً من قوله العزيز هـ او فى للرب قسمك هـ متى * * ومن الفصل العاشر عن الحلفان . حيث الخبر الاعظم قد امر . بان الاكثريكى يفرز من الكنيسة . لانه لم يفي العطية الموعودة بقسم * ثانياً لان هذا الالزام هو ثقيل بذاته . لانه الزام فضيلة الديانة عن وصية عبادة الله . فتعديه اذاً هو بذاته خطأً مهين . ثم انه ينتج الى توطيد العهود فيما بين الناس . وفصل المشاجرات . فضرورى اذاً لهذه الغاية . بان يصدر من الحلف الزام ثقيل لتفاد الوعد . والآ

لم

لم كان هذا الرباط ثابتاً بالكفاية . وبسهولة يفسخ من البشر . وكذلك يقولون توليتوس وليسيسوس وغيرهم . ولو كان الشئ زهيداً * أولاً لان من يحلف عمل شئ * . يقيم الله شاهداً على ان ليس له نية الفعل فقط . بل انه سيفعل ايضاً . ما لم يعذره من ذلك سبب شرعى . وهكذا يلزم ذاته باستشهادة الله على تكميل وعده . ومن ثم فتطلبان حقيقتان . الواحدة حاضرة . اى نية عمل الشئ المحلوف . والثانية عتيدة اى التكميل العتيد فى وقته . فان لم يتم اذا فيصير الله شاهداً كاذباً . لانه اراد ان الله يشهد لشئ عتيد * ثانياً اذا لم يحفظ الحلف . ولو كان عن شئ زهيد . فيصير الله شاهداً للكذب . لان حقيقة هذا الحلفان تقوم بمساواة الشئ الموعود . لانه لاجل وجود الشئ . او عدم وجوده فى الزمان المعين . فالمقولة تكون صادقة . او كاذبة . ولهذا قال القديس توما فى الفصل السابع من البحث التاسع والثمانين هـ يلتزم بان يصير ما قد حلفه ان يكون صدقاً والا لنقص صدق الحلف * ثالثاً انه خطأ مهميت هو احتقار شهادة الله الموضوعه لائ شئ * كان . لانه شئ اخر هو تجاوز النذر فى شئ * خفيف . لانه خطأ عرضي فقط . اذ ليس هو احتقاراً له تعالى عدم وفاء الشئ الخفيف الموعود . لانه يؤل قليلاً الى اكرامه عز شأنه . ولكن اهانة عظيمة هو اقامة الله شاهداً للكذب . ولو كان فى شئ زهيد ان يفعل بقدر ما هو فى ذاته . بان يشهد كذباً فى اى شئ * كان . اذ لا يمكن ان يقوم صدق الله الغير المتناهى . ان امكن ان الله يشهد كذباً عن شئ * . ولو كان خفيفاً . وبالتالى ان عدم

عدم اتمام الشئ الزهيد المحلوف . فهو نكران صدق الله بالفعل .
وان يلاشيه بقدر ما هو في ذاته . ولكن القديس انطونينوس في
الفصل الرابع من الجزء الثاني وسواريس وسنكيس وغيرهم كثيرون
يعلمون عموماً . ان الحلفان الوعدى يلزم فقط تحت خطأ عرضى في
امر زهيد . ان كان زهيداً . نظرًا الى كل مادة الوعد . او نظرًا الى جزء
فقط . وياكدون ذلك * أولاً لان الواعد بقسم شئاً عتيداً . فانه
يورد الله شاهداً فقط على ان له نية اتمام وعده . ويلزم ذاته بشهادة
الله على هذا الاتهام حسب قابلية المادة او الشئ الموعود . فاذا اهل
الشئ الموعود منه بقسم مع نية اتمامه حقاً . فلم يكذب . لانه لم
يقبل ولم يفعل شئاً يضاد ضميره . بل غيره فقط . فاذا لم يجعل الله
شاهداً للكذب . بل انه يعمل مع مخالطة اذ لم يرد ان يهزم الشئ الموعود
بشهادته تعالى . وهذه المخالطة فهي اهانة له جل جلاله وتكون
هميمة في امر ثقيل . وخفيفة في امر خفيف . وياكدون ان من
يوعد شئاً بقسم فلا يقيم الله بالخصوص شاهداً لتكميل القسم في
المستقبل . بل يقولون انه يقيمه شاهداً للوعد الحاضر . ومن هنا صدر
الزام تكميل الوعد . او انه يجعله ضميناً وكفيلاً للتهميم العتيدي *
ثانياً كما انه في العهود البشرية اذا دعى واحداً ليشهد لوعد . فلا
يستبين انه دعى ليشهد للكذب . اذا لم يحفظ الوعد فيما بعد . بل
ليشهد فقط للعهد الحاضر . والالزام الصادر منه . هكذا الله لا يورد
شاهداً للكذب . اذ يؤخذ شاهداً للوعد المثبت بقسم مع نية
اتمامه . ولو لم يتم فيما بعد . وحينئذ لا يصير الله شاهداً للكذب
اذا

إذا لم يُحفظ الوعد . ولكنهم يقرّون بان الشئ الموعود بقسم يجب ان يفعل لاجل الاحترام الواجب للشهادة الالهية . التي جعلت لتوطيد الوعد . ولذلك اذا لم يتم الوعد . فيخطى ضد الاحترام الواجب للشهادة الالهية . ولكنهم يريدون بان هذا الاحترام يكون ثقيلاً او خفيفاً حسب ثقل المادة او الشئ الموعود وخفته . كما ان تجاوز النذر يكون اجماً او احتقاراً ثقيلاً او خفيفاً كثقل وخفة الشئ الموعود له تعالى . ولكن هؤلاء المعلمين يقولون . ان الله لا يجعل ابداً شاهداً لتمام وعد عتيب . بل شاهداً للوعد والالزام الصادر عنه . وارادة اكمال الوعد . وهذا الالزام لا ينسب فقط الى فضيلة العدالة والامانة . بل والديانة ايضاً . لاجل تواسط شهادة الله . ويقاس بقابلية المادة . ومن ثم فيكون ثقيلاً في امر ثقیل . وخفيفاً في امر خفيف موعود . وصدق الحلف الوعدى يقوم بمساواته مع قصد بالآيتعدى . والوعد صدقاً . وتمامه ايضاً * اعلم ولو ان الزام الحلفان لا يحتاج الى الورثة . لانه الزام خصوصى مقبول طوعاً بالقسم . ومن ثم فهو شخصى . ولكنهم يلتزمون شرعاً بتكميل حلفانات الميت الحقيقية . التي لم تصرف سراً . لانهم يحلفون الميت في اثقاله الحقيقية . كما يحلفونه في حقوقه . فالميت بواسطة الوعد المثبت بقسم . فقد حصل على ثقل ودين حقيقى . الذى يلتحق بالورثة . وينبغى ان يكمل من ورثة الواعد . لان افعال الميت وحقوقه تتعدى اليهم . وكذلك من يحلف طاعة لآخر نظراً للدرجة او الوظيفة . مثلاً لالاسقف . فيلتزم بقوة الحلفان ان يطيع كل خلفايه في تلك

تلك الدرجة أو الوظيفة. يتضح من الفصل الرابع عشر عن الحلفان. لأنه يستبين أنه حلف طاعة لكل من كان في هذه الدرجة والوظيفة. التي هي علة وسبب الحلفان *

* اجيب ثانيًا أن الحلفان الوعدى له نفس الشروط والحدود والاتساعات الصريحة والمضمرة التي يقتبسها الوعد أو العهد المزداد عليه من نية المتعاهدين أو من ترتيب الناموس أو من العادة التجارية. وعلى هذا المنوال يجب تفسيره. يتضح من الفصل الخامس والعشرين عن الحلفان. لأن هذه هي بالحقيقة نية الحالف. وللحلفان لا يغير. بل بالحرى يثبت العهد والوعد حسب جوهرهما ومنوال فهمهما وقبولهما لا غير. ويزيد فقط الزام الديانة. كمن يحلف التزوج بابنة. إذا لم تزني الح* لأن هذا الوعد هكذا يفهم ولا يلزم بالخلاف. ومن ثم الحلفان الشرطى لا يلزم بالشئ الموعود. ما لم يكمل الشرط. يتضح من الفصل الثالث عن الحلفان. لأن الشرط يوقف العهد والزام الحلفان أيضًا. ولكنه يلزم بانتظار حدوث الشرط *

* اجيب ثالثًا أن الحلفان عن المستقبل يلزم بدون وعد. لأن التقرير البسيط عن شئ عميد مثبت بقسم. يلزم بواسطة فضيلة الديانة بفعل الشئ المقرر حقًا في المستقبل. والحالف أنه سيفعل شيئًا ما في المستقبل بدون وعد. فيحلف بان ليست له ارادة فعل هذا فقط. بل سيفعله في حينه. وهكذا يلتزم بفعل وعده الحقيقى في المستقبل. كقول سواريس وسنكيش وآخرين.

فمن حفظ حلفانات فرايض الجمعيات والمدارس والاخويات الخ *
 فيعلم سنكيس مع كثيرين. انه يجب فهمها بانها تلزم بالنوع الذى به
 يتضمن حفظ تلك الاشياء فى الفرائض. اى اذا كانت الفريضة معتبرة
 جداً. وتلزم تحت الخطأ المميت. فالحلفان يلزم ايضا تحت الخطأ
 المميت. وان كانت خفيفة وتلزم تحت خطأ عرضي فقط. فالحلفان
 يلزم تحت عرضي. والسبب لذلك لانه لا يحلف حفظ ذاك الشئ
 المتضمن فى الفرائض فقط. بل بالنوع المتضمن فيها او الفرائض
 ذاتها كما هي. فالزام الحلفان اذا يجب ان يقاس على الزام الفرائض
 نفسها. كقول سنكيس. الذى يردى قايلاً. ان الحالف بقوة هذا
 الحلفان لا يلتزم بحفظ الفرائض الغير المقبولة او انها قد تلاشت.
 لان هذا الحلفان هو عن الفرائض الواجب حفظها فقط. بما انها
 تلزم. فكل دفعة اذا. لاى سبب كان يبطل الزامها. فيبطل ايضا
 الزام الحلفان. لانها ليست بفرائض. والحلفان قد دخل عليها
 لانها كانت فرائض. فعلى هذا المنوال يلزم الحلفان بحفظ الفرائض
 بالنوع المقبولة به. اما الحلفانات العمومية عن طاعة المتقدم او
 الرئيس. فالطاعة المحلوفة لا تستوفى. كقول راجينلدوس. ما لم
 يصرح هذا نفسه ماموراً بقوة الحلفان المبرز. او بالفاظ اخر تساويه *

* السؤال السادس فى اى احوال لا يلزم الحلفان *

* اجيب فى هذه * أولاً اذا صار عن شئ غير جائز. ولو عرضياً
 ايضاً. يضح من قاعدة الناموس الثامنة والخمسين حيث قيل ه
 ان الحلفان المبرز ضد الاداب الحميدة لا يلزم ه لان الحلفان ليس
 هو

هو رباط الأثم . كما قيل في الفصل الثامن عشر عن الحلفان . إذ لا يمكن أن يلتزم أحدٌ بالخطأ . بل بخلاف ذلك يلتزم بتجنب الخطأ .
والأ لا تلزم بالمتناقضين المستحيلين . بل من يفعل شيئاً غير جائز لأجل الحلفان . فيفعل خطيئتين . لأنه ما عدا تلك الخطية التي يفعلها . فيصدر احتقاراً عظيماً ضدّه تعالى مستعملاً اسمه وشهادته كمرابطٍ والةٍ وعله لا سخاطه . ولعمري أن الحلفان عن شئٍ يضر القريب لا يلزم . يتضح من الفصل الثامن والعشرين عن الحلفان . أو ضد خير الجمهور . أو الشريعة الإلهية . أو الكنايسية . أو المدنية أيضاً . ما لم يكن هذا الشئ لفائدة شخص واحدٍ بالخصوص . الذي يمكنه أن يتركه طوعاً . إذ لا يجوز إيصال الضرر لأحدٍ بدون سبب داعٍ وسلطان شرعي . ولا ضدّ خير الجمهور أو تجاوز الشرايع . كقول المجمع اللتراني العام الثالث في الفصل السادس عشر أنه لا يجب أن تدعى حلفانات . بل بالأحرى حنوثات التي تصير ضد الفائدة الكنايسية وترتيبات الأباء القديسين* ثانياً إذا كان عن شئٍ غير مفيد . أي الذي لا من ذاته ولا من غايته ولا من ظروفه يقود إلى عبادة الله أو فائدة الإنسان . لأن الحلفان ليس هو رباط الأشياء الباطلة الواهية . ولا الله يشا بان تصير أكراماً لاسمه . بل أن حلفاناً كذا فهو خطية . إذ هو تلاعبٌ باسم الله القدوس القوي . واحتقارٌ له تعالى . وبخلاف ذلك . إذا كان الشئ مجرداً بذاته . ويوجه نحو غاية جيدة . التي يقود إليها . أو أنه مفيدٌ للغير . ولا جله صار للحلفان . كمن يحلف أنه لا يشتري بضاعات إلا من بطرس فقط . فيلتزم .

فيلتزم . لأنه امرٌ حميدٌ هو ان يؤفى الشئ الموعود للقريب . اذا كان مفيداً له . ومرغوباً منه . لان الحلفان عن امر حميد هو امرٌ ملزمٌ * ثالثاً اذا صار عن شئٍ مُعيقاً لحير اعظم . ويضاد مشورات المسيح . كمن يحلف انه لا يدخل الرهينة . لان الله لا يريد حفظ هذا الحلفان اذ يمنع اكثر عبادة له تعالى . ولكنه يلزم اذا كان الشئ موعوداً للانسان ومفيداً له . لان الانسان يريد انه يصير لاجل فائدته . وله حق على ذلك . فاذا اكمل ذلك . فانه يمارس فعل الحق والامانة والعدل والديانة كما يجب . كمن يحلف بان يعطى بطرس الغنى عشرين ذهباً . فلا يقدر ان يعطيها للفقراء . ولو ان ذلك . اذا لم يكن الوعد لكان افضل . يتضح من الفصل الخامس والعشرين عن الحلفان هـ انه يجب حفظ الحلفان المفعول للانسان . اذا لم يمنع للخلص الابدى . ولا يؤول الى ضرر الغير ظلماً * رابعاً اذا كان عن شئ غير ممكن . لانه حسب قاعدة الناموس . ان الاشياء المستحيلة لا تلزم ابداً . اذ لا احدٌ يلتزم بالمستحيل * خامساً اذا كان غلطاً او غشياً نحو جوهر الشئ الموعود . لانه ينقص الرضى الجوهرى نحو الحلفان . لان الحالف ما له نية بان يحلف عن شئٍ يجهله . بل عن شئٍ يدركه . كمن يحلف انه يعطى اناً . طائفاً به نحاساً . مع انه ذهبٌ . وكذلك قل . اذا الغلط كان نحو العلة الغائية . لانه ينقص ايضا الرضى الحقيقى . اذ ينقص سبب الايراد الحقيقى . والحالف يستبين انه حلف تحت شرط ان كان الامر كذا . كمن يحلف بان يعطى بطرس عشرين ديناراً لانه قال كذباً بانه اغاثه فى الامر الفلانى * سادساً

سادساً إذا الوعد المحلوف لم يكن قبل من الذي فعل لأجله . لأن الحلفان هو نظير الوعد يتضمن هذا الشرط . أن قبل من الآخر . وبالعكس إذا صار الوعد اكراماً لله . كمن يوعده آخر بقسم أنه يقبل الاسرار . أو يدخل الرهينة الخ * فوقتيد يكون نذراً محلوفاً . لأنه يتجه نحو الله باسقامة . ولاجله صار . وحالاً يقبل منه تعالى * اعلم أنه مما اورد المصنف في السوالات السابقة يضح جلياً . أنه لأجل التلاعب بالحلفان قد رذلت بواجب وخرمت تحت القصاص بالحرم من الكرسي الرسولي . الا خويات المدعوة البنائين . لأنه يضاد الكتاب المقدس الحلفان الذي به تتعد البشر في جمعيات محرمة من الشرايع المدنية والقانونية . وتهين جداً طهارة الايمان الكتوليكي . اذ تجتمع فيها اناس من كل شيعة ومذهب . وتحوى عهد سر مستور خفي يكتتم به كل ما يفعل في هذه الجمعيات . الذي لا يمكن ان يكون جيداً او حميداً . ولا يصلح ان يكون مادة للحلفان . ومن هنا يتضح * أولاً أنه لو لم يكن قبيحاً في الغاية لم كره الاستهجار * ثانياً لان الوهم الزايد يضر طهارة الديانة كما سبق القول . ومن ثم فاننا نورد الاسباب الباهظة التي لأجلها قد حرمها اكليندوس الثاني عشر في منشورة المبدو . في السمو . وبناديكتوس الرابع عشر في منشورة المبدو . اهتمامات الاحبار الرومانيين . وهو توطيداً للاول . ثم نصف بنظام موضح العقوبات والقصاصات التي تسقط فيها اناس مثل هؤلاء . وذلك لكي تعرف خدام الديانة . كيف يجب ان يتصرفوا معهم ومع مشاركيهم * فاولاً لان في جمعيات مثل هذه تلتام اناس

اناسٌ من كل شيعة ومذهب. ومن هذا يتضح جلياً عظم الضرر
الواصل لطهارة الايمان الكتوليكي * ثانياً عهد حفظ السر الخفي
للخارج عن الطريقة. الذى به يُستركل ما يُفعل في هذه الجمعيات.
التي بكل صواب يجب ان يُنسب اليها ما قاله شيشيلْيوس ناتاليس
ان الحميدة تسرّ دائماً بالاشتهار. اما القبيحة فتبتغي الاستتار
ثالثاً للهلّافان الذى يلزمون به ذواتهم بحفظ هذا السر بالتدقيق.
حتى انهم ليسوا بملزومين ان يقرّوا او يعترفوا او يكشفوا شيئاً من
كل ما يفعل او يصير في تلك الجمعيات. حتى ولو سيّلوها من السلطان
الشرعى. او من له التفويض بان يبحث مفتشاً. هل يوجد في
هذه الجمعيات شئ يُضادّ الولاية. او الشرايع او الكنيسة او الجمهور*
رابعاً لان هذه الجمعيات تضادّ الشرايع المدنية. والقانونية ايضاً.
التي تمنع وتنهى عن كل اخوية. او جمعية ليست معبّنة من
السلطان المشتهر* خامساً لان هذه الجمعيات قد تحرّمت وتلاشت
بشرايع الامراء العالميين في اقاليم كثيرة* سادساً واخيراً ان الناس
للجناد الاتقيا قد احتسبوا هذه الجمعيات. انها التيامات نفاقية
قبيحة. وحكموا على افرادها. انهم اشرار منافقون. ومن ثم فقد
حرّمت ورذلت في المناشير السابقة على هذه الصفة هكذا. لا احد
باى حجة. او نوع او سبب كان يتجرى. او يتجاسر على تاسيس كذا
اخويات. او يذيعها او يعضدها. او يقبلها سائراً اياها في منزله
او في بيته. او انه يعدون ويكتب فيها. او يجتمع مع اشخاصها.
او يعطيهم اجارة لان يجتمعوا في مكان ما. او يشور عليهم. او
يعينهم.

يعينهم جهراً . أو سراً . باستقامة . أو على غير الاستقامة . بذاته .
 أو بواسطة . وبالأ يطغى أحداً . أو يبدعه . أو يجرّسه . أو يقنعه بان
 يكتب . ويتعين في هذه الاخويات أو ان يحضرها . أو انه يسعفه .
 أو يعضده . أو يعينه . باى نوع كان . بل انه يلزم كل واحد بان
 يمتنع بالكلية من هذه الجمعيات . والاخويات . والشيعات .
 والاتحادات والموافقات والاشتراكات والالتزامات الخبيثة القبيحة .
 تحت القصاص بالحرم على كل المخالفين . بان يسقطوا به . بدون
 توضيح . وتصريح آخر . ولا يمكنهم ان ينالوا الحل منه من أى شخص
 كان . الا من الخبر الرومانى الحاضر . عدا في خطر الموت *

* السؤال السابع في هل ان الحلفان الاغتصابي يلزم *
 * اجيب ماكدًا ذلك . ما لم يكن عن شئ غير جايز . وهذا
 محقق عند الجميع . كقول سواريس * يتأكد أولاً لانه حلفان
 حقيقى . فيصدر اذاً منه الزام الديانة نحو الله . الذى قد استعملت
 شهادته . لان هذا الالزام لا يتميز جوهرياً عن الحلفان . نحو شئ *
 جايز . وغير مضر لآخر * ثانياً من الفصل السادس والثامن عن
 الحلفان . حيث اسكندر الثالث يتكلم عن الحلفان الصاير ظمناً
 لاجل خوف ثقيل فقال ه ليس هو اميناً بان الواحد يحالف
 حلفانه . ما لم يكن حفظه معيقاً للخلاص الابدى ه ولا الكنيسة
 تبطل حلفاناً مثل هذا . كما تبطل النذر المستوفى قسراً لاجل
 خوف ثقيل . ولا يناقض قولنا ما قيل في الفصل السابع عشر عن
 الحلفان . وفي الثانى عن العهود ه ان العهود . اذا لم يكن من ثم
 حلفان

حلفان فهي باطلة. ويجب أن نحفظ. إذا وجد. وكانت جائزة. إذا كان الحلفان بدون اغتصاب ومخادعة. لأن الحبر أراد بقوله فقط. بان العهود الصائرة بالاغتصاب والمخادعة. لا تثبت بالحلفان. لأن الحلفان الاغتصابي يمحى سبب الابطال لاجل الضرر. الذى يتضمنه. فالحلفان اذا لا يثبت التقرير المحتوى فى الوعد. ولهذا. أولاً أن المحبوس يلتزم بان يرجع للحبس. ولو كان يخطر حياته. أن كان حلف الرجوع مع معرفته بالخطر. ولو كان الموت والحبس قد حصل له ظمناً. لان هذا الوعد قد صار صواباً. والحالف لم يكن نال الخروج بدون هذا الوعد. ولم يصير تغييراً نحو الشئ الموعود. وتمامه أى أن الرجوع هو جائز. لانه فعل الشجاعة والامانة والصدق والامانة. ولهذا هو مادة كافية للحلفان. لان هذا لا يلتزم بان يقتل ذاته. بل ان يضع ذاته فى خطر الموت فقط لاجل سبب شرعى. كقول توليتوس وسواريس وديلوكو وسنكيس وآخرين. وربما أنه رأى عام. كذلك المذنب يلتزم بالآ يهرب. ولو تحقق خطر الموت. ان كان حلف بالآ يهرب. لان الحلفان الصائرين عن شئ. جائزة لاجل نفع القريب يلزم * ثانياً من خوفاً من الموت يملف للبس بانه سيعطيه دراهماً. ولا يشهره. فلا يلتزم فى عدم اشهاره. لان هذا الجزء من الحلفان هو غير جائز. بما أنه ضد خير الجمهور. لكنه يلتزم بدفع الدراهم الموعودة. ولكن لا بقوة الوعد الاغتصابي. لان فعل الضرر لا يعطى حقاً للضرر على الضرر ظمناً. بل لاجل العبادة نحو الله. التى منها فقط يصدر الالزام. ومن ثم فان

فان اللص يلتزم دائماً برد ما اخذه لأجل الضرر الحادث . ولكن الحالف يقدر ان ياخذ الحل من الحلفان . او انه يطالب بالدرهم المعطاه . كقول القديس توما في الفصل السابع من البحث التاسع والثمانين هـ ان في الحلفان الذى يفعله الواحد غصبا . يوجدان الزمان . فبالواحد يلتزم للانسان بما وعده به . وهذا الالتزام يزول بالغتصاب . لان المعتصب يستحق بالآ يَحْفَظْ لَهُ ما قد وعد به والاخر هو الذى يلتزم به الواحد لله . بان يكمل ما قد وعد به على اسمه . وهذا الالتزام لا يزول في منبر الذمة . لانه يجب عليه ان يقبل الضرر الزمنى احرى . مما انه يخالف الحلفان . ولكنه يقدر ان يطلب في الحكم ما قد اعطى . او ان يشهره للمتقدم . ولو انه حلف النقيض . لان هذا الحلفان يؤول الى غاية ردية لانه ضد الخير العام هـ

* السؤال الثامن في ماذا يجب ان يُقال عن الحلفان المفعول بالغش والمخادعة *

* اجيب اولاً ان الحلفان المفعول خارجاً بدون نية الحلف . فهو دائماً شراً باطناً * لانه اولاً كذب . لان من يحلف بالظاهر . يبين ان له نية الحلفان . مع انها لا توجد * ثانياً لان التلاعب باسم الله . وسمو عظمتهم لمخادعة القريب . فهو اهانة له تعالى * ثالثاً انه شراً باطناً هو الميل عن غاية الحلفان الخصوصية . التى هي ثبات الحق والصدق والعهود . والحال اذا لم تكن البشر ملزومين بان تكون لهم نية صادقة . اذ يحلفون . والآن لكانت انقلبت غاية

الحلفان وصدقه . كقول سواريس ناجحاً من ذلك . ان الالتزام هو ثقيل
اذ يصدر من علة الحلفان الباطنة واحترام الشهادة الالهية *
رابعاً لان انوشانسيوس الحادى عشر قد حرم هذه المقولة هـ ان وجد
سبب فيجوز للواحد ان يحلف بدون نية الحلفان . ان كان الامر
خفيفاً ام ثقيلًا هـ ومن ثم فان الحلفان بدون نية الحلف . ولو كان
حقيقياً . المفعول فى العهود . وفى المحكمة عن شىء ثقيل . فهو دائماً
خطأً مهميتاً ضد الديانة . لانه محتالة قبيحة . وتلاعب باسمه
تعالى ضد غاية الحلفان . لانه لو عرفت الناس بان الحلف بالمخادعة
ليس هو خطأً مهميتاً . لم اعتبروا الحلفان . وهذا هو رأى عام كل مرة
يطلب الحلفان شرعاً ويصير طوعاً . وكذلك قل اذا طلب بغير
الواجب . وباولى حجة هو دائماً خطأً مهميتاً الحلفان بالمخادعة كذباً .
لانه دائماً يكون أهانة عظيمة لله . اذ يورد فى الخارج شاهداً للكذب .
بل ان الالفاظ ذاتها لها قباحة ورجاسة جسيمة *

* اجيب ثانياً ولو ان الحلفان الصاير بدون نية الحلف . ليس هو
محتالة بالحلف . بما ان الالفاظ ذاتها ليس لها فاعلية . الا لى
تكون اشارات الفكر . فمع هذا يوجد الزام فعل ما قد حلف
لاجل العدل او الضرر الصادر او العتيد ان يصدر او الشك اذا لم
يفعل . لان كلاً يلتزم بان يحذر بالآل يصدر من فعله للغير ضرر او
شك . وان حدث فليصلحه . بل ان الحلفان بالمخادعة . اذا لم يكن
غضبياً . فيجب اتهمه بقوة الديانة . لانه كقول فالانسا ان وصية
الديانة الطبيعية تلزم بحفظ الاكرام الالهى . ليس فقط بفعل ما قد
تثبت

تثبت حقاً بواسطة الشهادة الالهية . بل ما يمكن ان يُظن بالصواب
 انه قد تثبت بالشهادة الالهية . والّا لنقص حقاً الاكرام الالهى *
 * اجيب ثالثاً ان من يملف مع مخادعة عقلية او مخاتلة * فاولاً
 انه يخطئ خطأً هيناً ضد الديانة . لانه يسبب لله اهانة عظيمة .
 اذ يتلاعب باسمه تعالى . وشهادته ليغش القريب ظمناً . ويكون
 حانثاً . كقول القديس اوغستينوس في الرسالة الرابعة والعشرين
 بعد المائتين هـ ان الحانثين . هم الذين مع حفظهم الالفاظ .
 فيغشون عقول الذين يملفون لهم هـ لان المحارفة او الموارنة العقلية
 فهي بالحصر والتدقيق كذب حقيقى . بما ان الفاظها هي ضد العقل
 بالكلية . اذ ليس لها لا من ذاتها ولا من الظروف قوة لان تفسر كل
 المقولة الباطنة . بل تفسر فقط ما تدل عليه الالفاظ اعتيادياً
 في ظروف مثل هذه . وهذا فهو ضد الضمير حقاً . ولهذا
 فانوشانسيوس الحادى عشر قد حرم هذه المقولة هـ ان الذى بواسطة
 التوصيات . او الهدايا . قد حصل على درجة . او وظيفة . مشتهرة
 يقدر بمحارفة عقلية ان يملف ما يُطلب من مثل هؤلاء بامر
 ملوكى . بدون انه يفتكر في نية طالبه . اذ لا يلتزم بان يعترف
 بزلته المخفية هـ ثانياً لانه يخطئ ايضاً ضد العدل . اذا طلب منه
 الحلفان شرعاً . او فعله طوعاً . كما يحدث في المحكمة او في العهود الخ .
 لانه يتجاوز الحق الذى للغير . بانه لا يُغش . اى انه يملف صريحاً
 جلياً وحسب نيته . ومن ثم فان الغاش يلتزم بالحلف حسب
 نية من حلف له . لانه يلتزم بازالة الغش ظمناً . كقول القديس
 توما

توما في الفصل السابع من البحث التاسع والثمانين هـ اذا نية الحالف لم تكن حسب نية المحلوف له . فان صدر ذلك غشاً من الحالف . فيجب ان يُتهم الحلفان حسب فهم من قد صار لاجله . ولهذا قال ايسيدوروس . فباى مواربة من الكلام حلف الواحد . فالله الشاهد على الضمير . يقبل هذا حسب مفهومية من صار للحلفان لاجله . واذا الحالف لم يستعمل مخاتلة . فيلتزم حسب نية الحالف . ولذلك قال غريغوريوس في الموعظة السابعة والعشرين من ادبياته . ان الازان البشرية تحكم على الفاظنا حسب معناها الخارج . اما الاحكام الالهية فتسمعها خارجاً حسبها تلفظ باطناً . ولعمري ان سُئل شرعياً . هل انه فعل ذنباً ما . الذى لم يفعله بذاته بل بواسطة اخر . اذ امره بذلك . فقد حنت ان حلف بانه لم يفعله . لان هذا الحلفان يجب ان يفهم حسب معنى الفاظه الحقيقى . الذى يصدر من المفهومية . او من المعنى العام . او حسبما يفهم من القوانين والشرائع . والحال انه يُقال قد فعل . ليس من يفعل بذاته فقط . بل من قد امر بالفعل . يتضح من الفصل السادس عن الرايات *

* اجيب رابعاً ان الحلفان الصاير بنية الحلف . ولكن بدون نية الالتزام . او الاكل . فهو الزامى * اولاً لانه حلفان حقيقى . اذ يكفى لهذا ان يدعى الله طوعاً للشهادة . والحال ان الالتزام لا يتميز جوهرياً عن الحلفان . متى كانت المادة جائزة . والحالف لا يمكنه النجاة من هذا . بل يلتزم ضرورة بان يكمله . لاجل شهادة الله المستعملة

الاستعانة بمثل كفالة . كقول سواريس وكثيرين معه * ثانياً حسب
 الراى العام هو دائماً خطأً مهيت . لانها اهانة عظيمة لله . اقامته
 شاهداً بدون التوقف عند شهادته . او اتمام الالتزام الصادر عنها .
 وهو حنث ايضاً متى الكذب تثبت بالحلان . لان الحالف يقيم
 الله شاهداً . بنية ان يلزم ذاته بتتبع ما تعنيه اللفاظ . واستعمال
 الحلان وغايته . التى يعرف بانها لا يملكها * اعلم ان اكليروس
 فرنسانس الف وسبعماية قد حرم هاتين المقولتين كأنهما مضرتان
 ومضادتان الايمان المستقيم . ان من لم تكن له نية الحلان . ولو
 حلف كذباً . فلا يدعى حائثاً . ولو حصل على جريرة اخرى اى
 الكذب من يملف بنية الا يلزم ذاته . فلا يلتزم بقوة الحلان .
 * السؤال التاسع فى على كم نوع يزول الزام الحلف الوعدى *
 * اجيب حسب الراى العام هذه * اولاً تغيير المادة . اى اذا
 الشىء المحلوف صار فيها بعد غير ممكن . او غير جازى لاجل تحريم
 المتقدم . او غير مفيد لنوال الغاية . او يصير مضراً لمن قد حلف له .
 فتى الواحد حلف . او وعد انه سيفعل ارادة الاخر . فيجب ان
 يفهم هذا الشرط . اى اذا كان الشىء المحلوف جازياً جيداً ممكن .
 كقول القديس توما فى الفصل الثانى من البحث الثامن والتسعين .
 وكذلك حسب الراى العام . اذا صار تغييراً معتبراً . حتى ان الشىء
 المحلوف اى الى حال اخر . واختلف جداً عما وعد . يتضح من الفصل
 السابع عشر . والخامس وعشرين عن الحلان . لان تغييراً مثل
 هذا فكله يصدر موضوعاً اخر . الذى لم تنجبه اليه نية الحالف . كمن
 يملف

يحلف أنه يصوم اليوم الفلاني . وفي ذاك اليوم حصل في مرضٍ
ثقيل . ومن ثمّ فإنّ الأبا أو السادات . الذين حلفوا مقاصرة
أولادهم أو عبيدهم . فلا يلتزمون بمقاصرتهم . إذا لم يكونوا
مستحقين تلك المقاصرة . لأنّ الحلفان فاسدٌ من أصله . لأنّه نحو
شيءٍ غير جائز . ولو كانوا أهلاً لذلك القصاص . ولكنه استبان أنّه
مضرٌ لهم أكثرهما أنّه نافع . أو أن الابن الواجبة مقاصرتّه . طلب
المغفرة . لأن حال الشئ قد تغير كثيراً . لأن الحلفان التهديدى
يتضمن هذا الشرط مضمراً . إذا عدم حفظه لم يكن أفضل . إذا
القصاص لم يكن مضرًا . لأنّه كما أن الحلفان ليس هو رباط الأثم . هكذا
ليس هو بمنع لإعظم خيراً . ولا هو رباطٌ لثبوت الباطلة . الغير
مفيدة . وكذلك قل إذا حدث أنّه في وقت الحلفان يُعدّ الحالف
متجاسراً وجاهلاً . فنية الحالف وقتئذٍ لا تنجّه الى هذا بالكلية *
ثانياً بالترك أو المسامحة الصائرة من حلف له . لأجل اختلاف
المادة . ما لم الشئ المحلوف يكون قد صار اكراماً لله . لأن الموعود
له إذا ترك الوعد . فيزيل مادة الحلفان . حتى فيما بعد لا تلزم *
ثالثاً بالبدلية المفعولة من المتقدم لأجل علة موجبة . أن كان
الوعد صار لله . ولكن أن كان صار لأجل فائدة الانسان . وقد قبل
منه . فابده له يصير حسب رضاه * رابعاً بالتبطل الصائرين من يخضع
له شخص الحالف وأرادته أو مادة الحلفان . كما قيل عن النذر . لأن
الحلفان لا يلزم مع خسارة القريب وضرره . بل أنّه يصير بشرط . إذا لم
يصاد هذا الشخص . وإلا لكان الشئ المحلوف غير جائز . بما أنّه ضدّ
حق

حق الغير . فربس الرهبان مثلاً . يقدر بدون سبب أيضاً . ان يبطل
 حلفانات مروسية . والاب بنيه . والزوج امراته . والسيد عبيده .
 عن الاشياء الخاضعين بها لسلطانه . وفي الاحوال التي يقدر بها ان
 يبطل نذورهم . كقول القديس توما * خامساً اذا الاخر لم يحفظ
 المواعيد . يتضح من الفصل الثالث عن الحلفان . وبرهان هذه
 لشروط حسب القوانين . والاستعمال العمومي بالاجمال . انه
 امكنى . اذا الشئ لم يتغير جوهرياً . ان قبل . ما لم يترك . اذا لم
 يصادف من تكون الارادة او المادة خاضعة له . او لم يرسم بالخلاف .
 بخلوص حق الرئيس . اذا الاخر قام بوعده . اذا اكمل ما يجب عليه .
 ومن ثم ان لم يتم الشرط . فيبطل الالتزام * سادساً واخيراً بالحلة .
 التي تصير لاجل علة موجبة من الرئيس . الذي له سلطان
 خصوصى بان يحل من النذور . كالا سقف . لا من الذين لهم
 سلطان موكل للحل من النذور . لانه حسب عادة المحكمة الرومانية
 ان انعام الحل من النذور . يتميز عن انعام الحل من الحلفانات .
 كقول ازور وكثيرين معه . ولكن الحلفان الوعدى . والنذر المفعول
 لفائدة الغير . ومقبول منه . فلا يجوز ان ينحل بدون رضاه . ولا
 تبديله من المتقدم . ولو كان بافضل . لانه قد صار له حق على
 الشئ بقبوله . ما عدا هذه الثلاثة احوال * اولاً لاجل خير الجمهور .
 الواجب تفضيله على الخصوصى . كمن يحلف واعداً اخر بانه يترك
 له وظيفته . فالاسقف يقدر ان يحله من الزام الحلفان . لانه وجد
 اخر اكثر استحقاقاً . واجزل فائدة * ثانياً قصاصاً عن ذنب ما في
 مادة

مادة تكون خاضعة للتقدم * ثالثاً لسبب ضرر قد اتصل بالحالف.
مثل اذا الحلفان صار خَوْفاً أو مَخَاتَلَةً ونظايرها.

* السؤال العاشر في هل يجوز استيفاء الحلف من يستبين أنه
عتيد أن يحنث *

* اجيب أنه لا يجوز ذلك لشخص خصوصي ولو كان في المحكمة.
كقول القديس توما في الفصل الرابع من البحث الثامن والتسعين.
وراجينلدوس وفاسكيس وسواريس ويدعون هذا تعليلها عاماً *
يتأخذ أولاً من القديس أغستينوس في المقالة الثامنة عشرة عن
قول الرسول هـ أن عرف والزم بالحلفان فهو قاتول . فذاك بحنثه
قد اهلك ذاته . أما هذا فقد اقتسر واعتصب يد القاتول هـ ثانياً إذ
لا توجد حينئذ فائدة لمستوفيه فبواجب يعد أنه راض بالحنث
ويقدم له سبباً * ثالثاً أننا ملزومون من قبل المحبة أن نمنع
خطأ القريب . أقله اذا أمكننا ذلك بسهولة . والحال أنه بسهولة
يمكن حينئذ أن يمنع الحنث . إذ لا فائدة في استيفاء الحلفان من
هذا . ولا الواحد له حق على استيفائه . إلا اذا آل الى استخلاص
دينه . والحال أنه لا يقود الى ذلك . اذا استبان بان الآخر لعتيد أن
يحنث . وهذا يحدث ولو أن الآخر قدم ذاته طوعاً للحلف . والمستوفي
يعطيه سبباً لأن يحنث . ويقبل اتهام الإرادة الردية *

* ولكن هذا يجوز للقاضي اذا ابتغاه المدعى . لأن هذا ما
يقتضيه نظام الناموس . ووظيفة القاضي . الواجب عليه أن يسلك
جسب المعرفة الظاهرة المقتضية هذا الحلفان . وفي هذا الحال . لا
القاضي

القاضي يستبين أنه يستوفي الحلفان . بل ذاك . الذي يلتزم بقول الحق . كقول القديس توما السابق ذكره *

* اعتراض أنه يجوز أحيانا استيفاء الحلفان من يستبين أنه سيجلف بالالهة الكاذبة . كقول القديس أغستينوس في الفصل الثاني والعشرين من البحث الاول . فإذا الخ *

* أجيب أن الاختلاف هو لأن الحلفان . ولو كان بالاثبات الكاذبة . ولكنه يقدر من جهة الحالف لان يصدر الامانة . ويثبت العهد . ويمكن ان يكون واسطة جيدة لمنع ضرر عظيم عن الطالب . ويجوز ايضا لأجل ضرورة داعية ان يطلب من الغير . ما يجوز له ان يفعله . ولو استبان أنه لعتيد ان يخطئ . والحال ان الحنت الواضح لا يقدر ان يفيد لشخص خصوصي . ومن ثم فلا توجد علة موجبة حتى أنه لا يمنع *

* ولكن ما العمل . اذا حصل الشك في ان الآخر لعتيد ان يحنث *

* أجيب أنه يمكن حينئذ استيفاء الحلفان في امر ثقيل . لأنه في الشك لا يجب الظن في الغير بأنه شرير ولعتيد ان يخطئ . ويمكن ان يكون هذا مفيداً لان تحصل على مالك . وبدون ذلك لا تحصل عليه *

* السؤال الحادي عشر . في ماذا يقال عن عادة الحلفان *

* أجيب أن كلاً يلتزم تحت الخطأ المميت بتجنب عادة الحلفان . وأن يزيل ملكتهما . لأنها تصدر خطر الحنت ادبياً . كما يبان بالتجربة . ومن الفصل السادس والعشرين عن الحلفان . وغالباً يصدر الحنت من مداومة الحلفانات الغير الصوابية . كقول القديس أغستينوس

في الرسالة التاسعة والعشرين هـ فبعاضة الحلفان يسقط في الحدث غالباً. ودايماً يكون قريباً منه هـ نظير ذلك يقول القديس يوحنا فم الذهب في الموعظة الرابعة والعشرين على الشعب. ومثل ذلك ايسيدوروس وغيرهم. والسبب هو لان هذه العادة لكثرة السهولة والميل المقتبس منها. تصير الانسان ادبياً في خطر ان يحلف بسرعة وجسارة وبدون تبصّر كاف في الحكم الصوابي صدقاً عن حقيقة الامر. وبالتالي في خطر الحلفان كذباً. والحال ان كلاً يلتزم تحت الخطاء المميت. بان يتجنب ويزيل خطر الخطاء ادبياً هـ لان من يجب الخطر يباد فيه هـ ابن سيراخ ٣ * وكل يلتزم حقاً بان يريد بالكفاية تجنب الخطاء المميت. ولهذا قال الحكيم هـ لا يتعود فمك على الحلفان: لان فيه سقوط كثيرين. فالرجل الحلاف كثيراً يمتلى انما. ولا يزال البلاء في بيته هـ ابن سيراخ ٣٣ * وهذا نفسه يصدق ايضاً عن عادة الحلفان بدون تأمل. في هل يجب ان يحلف. ام لا. كقول سواريس وسانكيس وغيرهم. لان هذه العادة تصدر خطراً قريباً للحلفان كذباً. الذي ولو انه صدر بدون انتباه او نية الحلفان فمع ذلك يمتلك قباحة وبشاعة وضعية. وبها ينافي الطبيعة الناطقة في الغاية. ولذلك يلتزم الانسان بالآ يريده لا في ذاته ولا في علته لانه في الخارج يعنى حدثاً. وهذا نفسه يصدره في عقول السامعين. وهذا الحلفان الغير المقصود فهو اختياري بالكفاية ومطلق في علته. اى في العادة والتهاون في ازالته. وباولى جهة يصدق عن عادة الحلفان بانتباه. وبدون تمييز ان كان صدقاً ام كذباً. او الحلفان بدون

بدون اطلاع على حقيقة الشئ المحلوف . لانه يضع ذاته في خطر قريب لان يحلف كذباً . كقول سواريس . وازور واخرين هـ

* الفصل الخامس *

في الرذائل والخطايا المضادة الديانة

* اعلم ان الخطايا المضادة الديانة هي من ذاتها مميعة . وفي التساوى تكون اثقل من التي تصير ضد الفضائل الاخر الادبية . لانها تضاد فضيلة اشرف الفضائل الادبية . وهي على نوعين . البعض تضاد بالريادة . وتدعى تحفظات باطلة . لان الله يعبد بعبادة زائدة . بما انه يستحق اكراماً ومحبة غير متناهية . بل لانه تستعمل عبادة باطلة ردية . والاخرى تضاد بالنقص . وهي عدم الديانة *

* الجز الاول *

في التحفظات الباطلة وانواعها

* السؤال الاول في ما هي التحفظات الباطلة *

* اجيب ان التحفظات الباطلة . هي عبادة ردية غير مرتبة . تنجس نحو الله . او نحو الالوهة . وهي نوعان بالعموم . الواحدة من جهة الشئ المعبود . وهي عبادة الوثن . والاخرى من جهة نوع العبادة . وهي التي يعبد بها الاله الحقيقي . ولكن على نوع غير مرتب . وتدعى عبادة مفسودة للاله الحقيقي *

* السؤال الثاني في كم هي انواع التحفظات الباطلة *

* اجيب انها نوعان من جهة عبادة الاله الحقيقي . اى عبادة

باطلة

باطلة زائدة. فالعبادة الباطلة هي اذا اذيعت عجائب كاذبة . او انها
 كتبت . وبهذا يضعف ايمان الحقائق . او تُقدّم ذخاير كاذبة . او
 يوضع بسلطان خصوصي شئ كانه مرتب من الله . او من الكنيسة .
 مع انه ليس كذلك . او تستعمل طقوس الشريعة القديمة . التي هي
 الان مرذولة من الله . او اذا العلماني خدم الله كأنه كاهن كنايسي
 مشتهر . فهذا النوع من العبادة الباطلة . فهو دائما خطأ ههنا
 بذاته . لانه يلحق به تعالى اهانة عظيمة . ويضاد جدا اكرامه .
 وعبادته المقتضية للحق وحده ٥ ان الله روح هو . والساجدون له
 بالروح والحق ينبغي ان يسجدوا له ٥ يوحنا ٤ * والعبادة الزائدة
 هي نوع من عبادة الاله الحقيقي خارج عن الترتيب الكنايسي .
 او استعمال ساير المومنين . ولا يصلح لاكماله تعالى . ولتحريك
 العبادة الروحية . وقمع الشهوات . كمن يصلي مستعملاً عددًا ولونًا
 من الشمع . او مكانًا خصوصيًا . وان لا يغزل في يوم السبت اكرامًا
 لمريم العذرا . او الامتناع عن غير اشغال خدمية الخ * لان الوساطة
 التي لا تناسب الغاية فهي زائدة . وغاية العبادة الالهية هي اكرام
 الله باخضاع العقل والجسم . كقول القديس توما في الفصل الثاني من
 البحث الثالث والتسعين . ولان عبادة الله الخارجية تتجه نحو الباطنة .
 فكل عبادة لا تقود نحو الباطنة فهي زائدة . ولو مهما كانت نية
 مستعملها . فهذا التحفظ حسب الراي العام . هو خطأ عرضي
 فقط . بشرط ان الفعل لا يكون مُحَرَّم من شريعة البتة . ولا يصدر
 شكًا . او احتقارًا لطقوس الكنيسة . واستعمال ساير المومنين .
 لان

لان المادة خفيفة هي والاهانة ليست ثقيلة لاجل البساطة. وبالحلاف ان صار ذلك بعد منع المتقدم ولكن اذا احدث ترك في القداس او في خدمة الاسرار طقوساً واستعمل غيرها. ولو كان ذلك لاجل عبادته. ولو لم يسبب شكاً. فلا يُعذر من الخطاء المميت. لاجل ثقل المادة. وعظمة الخطر. وزود التجاسر. ويدعى ايضا عبادة زائدة نظراً الى التصديق الباطل الغير المستند على الوعد الالهي. كمن يعتقد مصداقاً انه سينجو من المرض. او الخطر الفلاني بلمسه صوراً. وذخاير القديسين. او شهادات الكتاب المقدس ونظايرها. لانه ولو كانت هذه صالحة. فمع ذلك لا يحصل عنها فعل مطلق. او محقق. اذ لا تتضمن قوة طبيعية. ولا وعداً الهياً مطلقاً *

* اجيب ثانياً ان الديانة الباطلة. لعلى خمسة احوال من جهة الموضوع الذي يُعبد او عبادة الالهة الكذبة. اعني عبادة الاوثان. والغال. والحفظ الباطل. ويضاف اليها السحر. والرقوة ايضا *

* السؤال الثالث في ما هي عبادة الاوثان. وعلى كم نوع *

* اجيب اولاً ان عبادة الاوثان هي تقدمية العبادة الالهية السامية للخليقة. او هي مخ للخليقة فعل العبادة السامية الواجبة لله وحده. كتقدمة الذبيحة للصنم. او اى فعل من الاكرام. الذي يقصد الواحد ان ينضع به ذاته للخليقة كانها اله. كالسجود. والتبخير الخ * ومن هنا يبان انه شر عظيم اذ به يُقنم للخليقة الاكرام الواجب لله وحده. وتحصل لله اهانة عظيمة. كما انه فيها بين الجمهور يكون ذنب عظيم. قبول العبد بدل المملك. ومنحه الاكرام

الاكرام المملوكى . ومن ثم فالقديس غريغوريوس الزينزى فى الخطبة الثامنة والثلاثين . دعى عبادة الاوثان اول الشرور واخرها . وكذلك ترتوليانوس فى الفصل الاول من كتابه عن عبادة الاوثان دعاها الذنب الرئيسى للجنس البشرى . فهذه الثلاثة الاشارات الخارجة تختص ذاتيا بالعبادة . اعنى الذبيحة . والهيكل . والمذبح . التى لا يمكن ان تقدم للخليقة . بدون ذنب عظيم . اما الاشارات الاخر . التى يكرم بها الله . كالسجود . واحناء العنق . يمكن ان توجه نحو العبادة السامية . او الاكرام البشرى . وتتحدد من النية . او من الظروف *

* اجيب ثانيا ان عبادة الاوثان لعلى ثلاثة انواع . الواحد تام . الذى يقدم به الواحد الاكرام الالهى للصنم . طائفا انه اله . والاخر اقل كالأ . كمن يقدم للخليقة العبادة الخارجة الواجبة لله وحده . لانه يعتقد ان فيها الوهية . بل لاجل ميل ردى . مثلا . بغضة فى الله . او رغبة فى نوال شيئا ما من الشيطان . او من للخليقة . وهذا النوع . فهو لاجل شر الارادة اعظم من الكامل . اما الثالث فهو التظاهر . اى متى الواحد بدون اعتبار الوهية . ونية العبادة باطنا . بل خوفا من الموت فقط . يقدم للخليقة خارجا العبادة الفايقة . وهذا ايضا فهو دائما خطأ مهيت . لانه يحوى احتقارا عظيما واهانة جسيمة له تعالى . بمنحه للخليقة الاكرام الخارج الواجب لله وحده . وهو اثم قبيح احتقار العظمة الالهية . كمن بعلامات خارجة يقدم للرؤس حقا الاكرام المملوكى الخارج . فانه يفعل احتقارا

احتقاراً للعظمة البشرية . وهو أيضاً كذبٌ قبيحٌ ضدَّ الديانة .
والاعتراف بالإيمان . بما أن العبادة للخارجة هي علامة الباطنة *

* السؤال الرابع في ما هو الفال . وعلى كم نوع *

* أجيب أولاً أن الفال هو تفسيرٌ . أو بحثٌ عن الأمور الخفية .
بالاستغاثة بالشیطان صريحاً أم مضمراً . أما قولى الأمور الخفية . أى
التي لا يمكن أن تُعرف من الإنسان باجتهاده الخصوصى . فإذا كانت
هذه الأشياء تُعرف من الله وحده . كخفايا القلوب . والعقيدة مطلقاً .
فحينئذٍ تحوى عبادة الأوثان مضمراً . لأنه يقدم للشیطان الأكرام
الالهى . بتقدمته له ما هو مختصٌ به تعالى . وترجيئه منه . ما يمكن
أن يناله من الله وحده . وإذا كانت أموراً يمكن أن تُعرف من الشیطان
طبيعياً . كأفعال البشر الخارجة للحاضرة . أو الماضية . فهي خطأٌ مهميتٌ
أيضاً . لأنها تحوى أقله مضمراً . الاستغاثة بالشیطان . والموافقة
معه . الذى هو عدو الله الخصوصى . وتتضمن الرجوع عنه تعالى .
وإيصال اليه تجددت أسماؤه أهانة عظيمة *

* أجيب أن الفال من جهة العهد فهو نوعان . الواحد يصير
باستغاثة صريحة بالشیطان . أو بالمعاهدة معه . كمن ينادى الشیطان
بالكلام . أو استعمال شئ ما . الذى بواسطته يظن أن الشیطان
يساعده . ومعاهدة أخرى تصير بنداً مضمراً . كمن يستعمل وسائط
باطلة . واهية لنوال معرفة العتيدات . لأن معرفة مثل هذه لا ترجى
إلا من الشیطان . اذ هو من الواضح للبنى . أن كذا إشارات باطلة
لم تترتب من الله . ولا تنال من الملائكة . ولا لها تعلقٌ طبيعى
بملك

بتلك المعرفة . كمن يريد أن يعرف الحرامى . فيقلب الغراب . ويلفظ
بعض كلمات *

* اجيب ثالثا ان الفال من جهة الوسائط لعل انحاء شتى اى
السحر . حيث يظهر الشيطان عيانا باشباح مختلفة . والتعزيم .
الذى يصير بتخايل قيام الموتى . علم الكف . الذى يصير بخطوط
الايدي . والرقوة التى تصير بواسطة امعاء الحيوانات . والحزر . الذى
يصير من حركة الطيور . واستقرارهم وعددهم . والفال عن
مناغات الطيور . والتنجيم . عن استقرار النجوم وسيرها . البخت
الحزى . والحزر نفسه . الصادر عن المنامات . او اشارات مستبينة
فى الهواء . او فى الماء . او فى النار . او فى غير اجسام ارضية . ولكن
هذه حسب الراى العام . لا تختلف فيما بينها اختلافا ادبيا . اذ
لا تحوى شرا مختلفا بالذات جدا * اعلم اولاً ان بعض تأثيرات
طبيعية . مثل الصحو والمطر والزوابع . يجوز استنتاجها من حركات
الطيور والحيوانات ومناغلتهم وطيранهم لانها تناسب معرفة هذه
الاشياء اقله امكانيا * اعلم ثانياً ان التعجيم نوعان الواحد طبيعى
وجائز . الذى به من سير الكواكب تستبين الانكسافات والاهوية
والامطار والبرد والحرو وغير تأثيرات اخر . التى لها معها تعلق طبيعى .
واخروهى . الذى به تحزر الاشياء العتيدة . فهذا ممنوع ومحرم من
الكتاب المقدس والاباء القديسين ومن مجامع كثيرة . ومن
الناموس الكنايسى والمدنى ايضا . ومن سيستوس الخامس فى
منشورة السابع عشر . وذلك لان الافعال المطلقة لا يمكن ان
تُعرف

تُعرف من الكواكب . اذ لا تتعلق بها . بل بالارادة المطلقة فقط . وهذا التنجيم يحوى اعتقادات باطلة نظير الفالات . لانه يستند على الكواكب كعلى اشارات . ولكن اذا استند على الكواكب كعلى علل . فيكون حينئذ اربطه . لانه يلاشى الحرية البشرية * اعلم اولاً ان القرعة لعلى ثلاثة اقسام . اى تقسيمية . وشورية . وقالية . فالتقسيمية هى التى بها يتضح لمن يجب ان يعطى هذا الشئ . ويجوز استعمالها فى تقسيم الميراث او فصل المنازعات . متى استبان حق للجهتين متساوياً . والجهتين ارتضيا بالاقتراع . وكذلك كل مرة لا يستبين السبب . الذى لاجله يجب تفضيل الواحد على الاخر فى فائدة او ضرر ما كقول الحكيم هـ ان القرعة تفصل الخصامات . وتنصف فيما بين الاقوياء ايضاً هـ امثال ١٨ * لانها ليست ردية . اذ لا تستعمل للاستطلاع على شئ غامض . ولا ظالمة لانها تنجيه نحو العهد . الذى فيه متساو حظ المتعاهدين . فى ان الامر يكون لمن تحصل له القرعة . ولكن كل القرع محرمة فى الانتخابات الكنائسية . يتضح من الفصل الثالث عن القرعة . حتى انه لا يجوز ايضاً توزيع الوظائف العالمية بالقرعة . لاجل خطر انتخاب الغير المستحق . او الاقل استحقاقاً . لان الدرجات والوظائف الكنائسية والعالمية يجب ان تعطى للاكثرين استحقاقاً . الذين لا يمكن ان يعرفوا بالقرعة . بل بالفحص الجهد * والقرعة الشورية . التى بها يبحث عما يجب فعله فى امر غامض . فى غير جائزة . ان لم تصر بالهام الهى . لانها تتضمن تحريماً لله . وخطر المخادعة الشيطانية . بل هى اعتقاد

اعتقاد باطل أن صدرة عن معرفة شيطانية ومن ثم فهي مُحَرَّمَةٌ تحت الحرم في الفصل السادس والعشرين من البحث الخامس عن القرعة . ثم القرعة الغالية . كمن يجزر من رمى الكعب أو انتصابه . من يحصل على الانتصار . أو على الوظيفة الخ * فهي اعتقاد باطل . لأنها واسطة واهية متباينة عن نتيجة كذا . ومن ثم توجد فيها دعوة الشيطان مضمرًا . ومُحَرَّمَةٌ جدًا من قوانين كثيرة . يتضح من الدعوة السادسة والعشرين من البحث الخامس * أعلم رابعًا ولو أن بعض منامات تصدر من الله . ولكن من يصدق المنامات بسهولة ودون فحص . لا يخلو من خطأ ثقيل . ولو ظن مصدقًا أنها من الله . لأنه يضع ذاته أدبياً في خطر أن يجذع من الشيطان . وبما هو في ذاته يروم أن يصدقها . ولو كانت من الشيطان . كقول سواريس . وقد قال الحكيم هـ أن الأحلام أطغت كثيرين . وسقطوا إذ ترجوا بها هـ سيراخ ١٣٤ * ولكن متى المنام جذب إلى الخطأ . أو إلى شيء ردي واه . أو أن الإنسان بعد المنام لا يزال مُسْتَجَسًّا وقليل الاستعداد والميل إلى عمل الفضيلة . فيكون محققاً أنه ليس من الله . ولعمري أن الخزر من المنامات إذا الواحد استعملها كانها دلائل حقيقية لمعرفة شيء ما أو تركه هـ ما يجنس العيشة المسيحية . أو الوظائف المدنية أو نحو العتيدات المطلقة فهو خطأ مهميت واعتقاد باطل . لأن هذه المنامات تمتزج مع الخداع الشيطاني . وتصدر موافقة مضمرّة مع الشيطان . ومن ثم فإنها مُحَرَّمَةٌ من الله جدًا . حيث قال هـ لا تخزوا ولا تحفظوا المنامات هـ أحبار ١٠ * لا يوجد فيك من يحفظ الأحلام لأن هذه جميعها يرذلها الرب هـ تثنية الاشتراع ١٥ *

السؤال

* السؤال الخامس في ماذا يكون التحفظ الباطل. وعلى كم نوع.*
 * اجيب أولاً ان التحفظ الباطل هو الاعتقاد الباطل الذي به تستعمل وسايط باطلة واهية لاتصلح لنوال شئ مما. او الذي به يقوم الواحد افعاله باطلاً مراعاةً لحادث مصادف فلا يختلف عن الفال. الا لانه ينتج بمحو معرفة الغامضات. اما الفال فينتج بمحو التأثير الخارج. او بمحو فعل المتحفظ. ولعمري ان ما قيل عن الفال. فينبغي ان ينسب بالمساقبة. الى التحفظ الباطل *

* اجيب ثانياً انه يقسم * أولاً الى الذي يصير بدعوة الشيطان. او المعاهدة معه صريحاً. كمن يدعو الشيطان بالفاظ صريحة. او انه يستعمل شئاً يعرف به ان الشيطان سيساعده. والى ما يصير باستغاثة مضمرة ومستترة. كمن يستعمل لنوال امر ما وسايط باطلة واهية وغير مرتبة من الله. وذلك بدون استغاثة بالفاظ صريحة. * ويقسم ثانياً الى ثلاثة انواع * أولاً الصنعة المشتهرة. التي بها لاجل اقتباس علم ما حالاً بدون درس تستعمل وسايط باطلة واهية كالفاظ مجهولة مع بعض صلوات. او مشروب ما الخ. وحينئذ يعطى للشيطان ما يجب لله وحده. وهو توزيع المواهب * ثانياً هو حفظ الصحة. حيث لاجل شفاء امراض البشر او البهايم وطولة الحياة ودوام العافية. تستعمل وسايط باطلة عاطلة. ك بعض اشارات واسماء مجهولة وطقوس واهية واشباح وعدد واحرف معجمة الخ * او استعمال ادوية طبيعية مع زيادة بعض اشياء باطلة واهية كأنها ضرورية. مثلاً حشايش قد جُمعت في يوم عيد القديس يوحنا

المعبدان أو صلوات أو شهادات الكتاب المقدس . أو تقبيل
ولس ذخاير . أو حروزة مكتوبة بالفاظ الانجيل . مع ظروف باطلة .
مثلاً اذا مزجت باشياء كاذبة مجهولة غامضة أو الفاظ معجزة
مهملة . أو اذا فاعلية الصلوات وضعت في نوع كتابتها أو لفظها
أو في ورقة وصورة وساعة كذا . أو اذا الصلوات والفاظ الكتاب
المقدس وقبلت الذخاير . أستعملت مع تحقيق نوال الصحة . أو فوايد
آخر . مثلاً انه لا يموت بدون اعتراف . وانه يخجو من المصايب الخ *
ثالثاً مراعات الحوادث . حيث الواحد لاجل حادث صدق يستخرج
نجاحاً أو ضرراً . وحينئذ يرتب افعاله . كمن يخرج باكراً من بيته
فتعثر رجله . فيرجع الى البيت خوفاً من مضرة تداهه . أو كمن
يعتقد انه توجد بعض ايام نحس وتعس . ولهذا فيترك المتاجرة الى
ايام السعد حيث يهتمها . وهذا محرم في الفصل السادس والعشرين
من البحث السابع من الناموس . اذ ليس لها قوة طبيعية . ولا
فايقة الطبيعة لا يصحاح هذا الخجاج أو المضرة . ولا لها اتحاد معها
بالكلية . فتعد كأنها اشارات باطلية . التي يستعملها الشيطان
ليقتنص قلوب البشر بكذا اباطيل . ويردهم عن الله . وعن
الفضائل * اعلم ان التخفظ الباطل يعرف ويصير * أولاً اذا لنوال
امر ما أستعمل شئ . الذي ليس له قوة طبيعية . أو مناسبة . ولا
هو مرتب من الله ذاته . ولا بواسطة الكنيسة . ولا مثبت باستعمال
المؤمنين لتأثير مثل هذا . فالنتيجة حينئذ لا تصدر الا من
الشيطان . لان الله لا يمتزج بالباطيل . ووقتئذ تكون الاستغاثة
بالشيطان

بالشيطان والمعاهدة معه مضمرة. كمن يحمل حروزات ورباطات وحفاظات مسطرة باحرف كاذبة. وذلك لينجو من الجروحات وموت الفجاء الخ * ثانياً اذا ازيدت على الواسطة الطبيعية اشياء كاذبة او ظروف باطله واهية كانها ضرورية فعالة. فاذ ليست هي واسطة حقيقية. فمن اللازم بان تستعمل كانها اشارة. وبما انها ليست من الله. فتحوى حينئذ معاهدة مستترة مع الشيطان. وطلب اغائته مضمراً * ثالثاً اذا الصلوات. والالفاظ المقدسة. او الذخاير استعملت بايقان صادق لنوال النتيجة حقاً. ولكن اذ لا من ذاتها. ولا من الوعد الالهى لها قوة صادقة مطلقة. فالنتيجة حينئذ لا تصدر حقاً الا من الشيطان. مثلاً اذا تليت صلوات توعد تالينها بالخجاء من موت البغته. او من غير اخطار. فاذ لا توجد صلوات ابداً لها قوة مثل هذه صادقة مطلقة. كقول القديس انطونيوس. وبالعكس اذا لفظت كلمات الكتاب المقدس. او حملت الذخاير. او تليت بعض صلوات التي لا تتضمن شيئاً كاذباً او باطلاً لنوال شيء من الله. ان رآه مفيداً لخلاصنا. بدون تخصيصها بقوة حقيقية صادقة ومطلقة. لان هذا جيد وحميد بشرط الا يتدنس باشياء باطله * رابعاً اذا من الاشياء. او الالفاظ المقدسة صدرت نتيجة باطله. مثلاً اذا لفظت كلمات مقدسة لكي يتحرك الخاتم. لان القوة الالهية لا تفعل اشياء باطله غير مفيدة. ومن ثم فانها تتجه مضمراً نحو الشيطان. الذى يرغب جداً بان يكرم باشياء مكرسة والفاظ مقدسة *

السؤال

* السؤال السادس في ما هو السحر *

* أجيب ان السحر هو حرفة لصنع المعجزات اى لصنع اشياء لها علل غامضة . لكنها مخلوقة . لا تتفاوت قوى البشر . او الملائكة الطبيعية . وبهذا تختلف المعجزات عن العجايب التي تفوق كل القوى الطبيعية . ولا يمكن ان تفعل الا من الله وحده . فالسحر نوعان . اى طبيعى وخيالى فالطبيعى هو حرفة فعل المعجزات بصناعة بشيرية . يدون فعل شيطاني . وهذا جائز . اما السحر للخيالى . فهو غير جائز . وهو حرفة صنع المعجزات بقوة الشيطان . وهي تحفظات باطلة وهو نوعان نظرا الى الغاية او النتيجة . لانه اما انه يصير لاجل التباهى والفائدة الخصوصية او نفع القريب . ويدعى سحرا بسيطا . او انه يصير لضرر الآخرين . وحينئذ يدعى عقدا *

* السؤال السابع في اى خطية هو الفال . وكل تحفظ باطل .

وسحر *

* أجيب انه دائما خطأ مهميت بذاته . ولا يعفى منه الا الجهل المعذور . الذى لا يوجد فى المؤمنين الذين قد نصحوا لان يرجعوا عن هذه . او الذين يستعملونها بشك . ولا يمكن ان يكون عرضيا نظرا الى المادة . وهذا راي الجميع . يتأكد ذلك اولاً من قوله تعالى ه احرص لئلا تتبع رذالات تلك الامم . ولا يوجد فيك من يسال العزافين ويحفظ الاحلام والقلات . ولا يكون عاقدا او حاويا . ولا من يستشير الجن . او العرافين . او يطلب الحق من الموتى . لان هذه جميعها يمتتها الرب . ولاجل هذه الشرور يبيدهم ه تثنية

الاشتراع

الاشتراع ٢٨ * ثانيًا من الالباء القديسين . ومجامع كثيرة * ثالثًا من الفصل عن النفاق . حيث الكاهن . الذى يروم ان يعرف السارق بواسطة التجيم . ولولم تكن له نية ان يستغيث بالشيطان . فيقال انه يخطئ خطأً مهينًا . ولينع عن خدمة المذبح سنة كاملة * رابعًا لان بهذه تتضمن الاستغاثة بالشيطان والمعاهدة معه اما صريحة اما اقله مضمرة ومستترة . لانه كل دفعة يستعمل لاجل معرفة ما او نتيجة شئ باطل . وغير مفيد لذلك ولا هو مرتب من الله ولا من الكنيسة . فمن اللازم ان هذه المعرفة او النتيجة تصدر من الشيطان وتنال باسعافه . اذ لا يمكن ان تنال بقوة هذه الوساطة اذ هي عاطلة بذاتها ولا تصلح ولم تستعمل من الله . الذى لم يرتب كذا اشياء باطلة . ولا من الملائكة القديسين الذين لا يفعلون شيئاً بدون امره تعالى . وبهذا الفعل حينئذ يستدعى الشيطان ومنه يصدر . وتعتقد معه معاهدة . مستعملاً تلك التى يمتزج فيها ويتجسم . فكل استغاثة او معاهدة او موافقة . ولو كانت مضمرة مع الشيطان عدو الله موبداً . فى اى شئ كان . فهي مهينة لله جداً . وتوول الى احتقاره . لان الانسان يترك الله . ويلتجى الى عدوه الرحيم . المشتكى الاكرام الالهى . الذى هو ذنب احتقار العظمة الالهية . كما ان مصاحبة عدو الملك ومعاشرته فهي عند الجمهور احتقار العظمة الملوكية . لاسيما اذا اجتهد بان يوصل للملك احتقاراً فى كل افعاله . ولهذا قال الرسول ٥ لست اؤثر لكم ان تصيروا شركاء الجن ٥ قرنتيوس ٢٠ * ولا يضاد قولنا . ان الواحد يشهد انه

يرذل

يرذل كل عهد . لأنه يفعل حقًا ضد شهادته ، إذ يستعمل الوساطة الباطلة . لأنه بالفعل ذاته يستغيث بالشیطان ويريد الفعل المضمر . إذ يريد استعمال الأشياء الباطلة . التي لا تصلح لنوال ذاك الشيء . الذي لا يمكن أن يصدر أو يحصل إلا من الشيطان . الذي وحده يستعمل هذه الأشياء ويمزج ذاته بها . أما الاستشهاد المضاد الفعل فلا يعذر . لأنه يكون هزواً وضحكاً . ولكن الاستغاثة والمعاهدة المضمرة هكذا فهي ذنبٌ أعظم . لأنها أرادة صريحة لاستدعاء الشيطان قولاً وفعلًا . ومن ثم يجب تبيانها في الاعتراف . فكل هذه الحرف من التحفظات الباطلة . أن كانت خداعية . أو مضرة لاجل موافقة قبيحة فيما بين الجن والبشر . كالعهود المرتبة لصحة نفاقية أو خداعية . فيجب على المسيحي أن يرذلها . ويتجنبها . كقول القديس أغسطينوس في الفصل الثالث والثلاثين . من كتابه عن التعليم المسيحي . ومن ثم فإنهم يخطئون خطأً هيناً * أولاً الذين يبحثون عن الأشياء الغامضة والعديدة بوسائط باطلة واهية . أو يسبقون مخبرين وموضحين عنها . أو الذين يستشيرونهم أو يعتقدون بأقوالهم مصدقين . أو الذين يستشيرون الآخرين عن بحثهم بتحقيق أو بشك ولكن أن كان بالمزج فقط غير مصدقين . ولم يوجد من ثم شك . قيل أنه خطأً عرضي . لأن التحفظ الباطل ليس هو تاماً أو حقيقياً . ولا يضاد جان المساعد الغير على الخطأ المميت . فإنه يخطئ هيناً . ما لم أنه ماها يفعلان ذلك مزحاً . فيستبين حينئذٍ انهما يخطيان عرضياً *

عرضيًا* ثانيًا الذين يصدقون المعرفة الصادرة عن الفال كأنها حقيقية وينظمون أفعالهم بحسبها* ثالثًا الذين يستعملون لنوال شيء ما وسائط باطلة وأهية. ولو كان لاجل الانشراح. ولكن مع رغبة. ليروا ماذا يصدر. ولو ظنوا أن كل ذلك هو بطلان وهذيان. لأن هؤلاء يحربون هل أن الشيطان يمزج ذاته حقًا بهذه الوسائط. فإذا يبتغون المصاحبة مع الشيطان. الذي هو خطأ ههنا. ولو كان مزحًا. كقول كاستروبل وكرويس *

* السؤال الثامن في ما هو العقد *

* أجيب أنه حرفة لضرر الآخرين بمعونة الشيطان. ولهذا فتتضمن ثلاثة شروط ههنا أي ضد الديانة والمحبة والعدل. وهو نوعان الواحد يدعى سُميًا الذي به يحدث للآخر في شخصه. أو في بهائم ضرر أو موت أو أوجاع أو أمراض الخ* ويصير على أنواع كثيرة. أما باستعمال علل طبيعية معروفة بمعونة الشيطان. أم اشارات مثلاً بتصوير بعض أعضاء لكى أن الآخرين ينصرون في مثل تلك الأعضاء ذاتها. أو بوضع بعض علامات على أجسام أو ثياب الآخرين. وما دامها موجودة فلا يزالون في الضرر. والآخر عشقيًا ويستعمل لتحريك المحبة اللحمية. أو البغضة إذ الشيطان يترك المواد والخيلة ومن ثم فتصير تجربة عظيمة التي لا تعدم الحرية ولهذا من هو حاصل في عشق دنس ويقبله. فانه يخطئ خطأ ههنا. ثم أن العقد يمكن إزالته* أولًا بالتقسيم والصلوة والتوبة والصوم وغيرها من أفعال الصلاح* ثانيًا بادوية طبيعية* ثالثًا بتعطيل

بتعطيل أو تخزيق الاشارات القايم بها العهد كانها افعال الشيطان بالخصوص. كما يتضح من الطقس الرومانى عن التقسيم. ولكن لا تجوز ازالته بعقد آخر. او تحفظ باطل بما ان الاستغاثة بالشيطان هى شر باطن او تقود الى ذلك * اعلم ان الخزايين والسحرا والمعزمين لا يجوز ان يجتلوا ما لم يرفضوا ويرذلوا كل معاهدة وموافقة مع الشيطان. ويجرقوا كل العلامات والآت صنعة السحر والكتب والرباطات ايضا ثم يصلحوا كل ضرر حدث من ذلك. وان كان اعطوا للشيطان تمسكا فيلزمهم ان يستخلصوه منه لانه يكفى لابطاله فعل التوبة *

* الجز الثانى *

فى الكفر

* ان الكفر هو خطأ به يهان الله اما فى ذاته اما فى الاشياء اما فى الاشخاص المكرسة . وهو على خمسة انواع . اى التجديف . وتجريب الله . والنفاق . والسيونية . ثم الحنت . وقد تكلمنا عنه *

* السؤال الاول فى ما هو التجديف . وعلى كم نوع *

* اجيب اولاً ان التجديف هو كلام مهين لله . ويقسم الى ثلاثة انواع . اى اراتيكى . ولعننى . وشقى خالص . فالتجديف الاراتيكى . هو الحاوى ارطقة . ويتضمن خطيتين هيتين . الواحدة ضد الايمان . والاخرى ضد الديانة . ويصير اذ ينسب لله ما لا يجب ان ينسب له . كالقول انه مغتصب قاس ظالم وغيرها . وكذلك القول مسكين او تعيس هو الله . او بنكران ما يجب له . كالقول انه ليس قادراً ولا صالحاً ولا رحوماً ولا معتنياً بنا ولا يرى اعمال البشر وليست

وليست الاشياء كلها منظومة جيداً . ان الشيطان افضل واصدق منه . ونظايرها . او اذ ينسب للخليقة ما هو لله . كالقول ان الشيطان خلق بعض اشياء . او انه يسوس العالم . ولعمري ان هذا التجديف هو اراثيكي . كمن يقول اني انكر الله والمسيح . لانه ينكر وجود الله وسلطانه . وكذلك انكر الاناجيل . لانه ينكر صدق الله الحق المحض . وكذلك القول اني انكر الله ان لم يكن الامر كذا . لان نكران الله تحت شرط اى موضوع كان . فهو نكران ما هو مختص به تعالى . اى وجوده المتباين عن كل موضوع حقيقى . ولكن اذا لم يعتقد بالغلط الملفوظ بالتجديف . فوقيتذ لا تصدر الارطقة . ولكنها خطية ثقيلة ضد الاعتراف بالايمان ظاهراً . واخرى ضد اكرامه تعالى * والتجديف اللعنى . فهو الذى به يطلب لله ضرر . كمن يقول ليت الله لم يكن موجوداً . ولم يكن قادراً . وليكن ملعوناً . وليبد الله . ومثالها . فهذه تتضمن بغضة لله * اما الشتمى صرفاً فهو الذى به يلفظ شئ مختص بالله . ولكن بنوع استهزاء واحتقار كقول يوليانوس العاصى . انتصرت يا جليلى . او برجز . وقلة احترام . وتمسخر . وتعيير . واهانة يذكروا المسيح وجسده والاسرار . او كمن برجز واحتقار يذكروا موت الرب . لان هذه تقال عن الله كاذباً . وتحمى احتقاراً عظيماً له تعالى . ومن ثم تحرم فى الفصل الثانى والعشرين . ان احداً من البحث الاول . وتنسب الى التجديف اشارات اخر ضد الله . ولو لم تلفظ . كالصاف نحو السما . وصرا الاسنان الخ . وكذلك يكون تجديفاً . الاحتقار . والكلام المهين .

الملفوظ

الملفوظ ضد الأشياء المقدسة . إذ يتجه الى الله صانعها . وضد القديسين . لأنه كقول القديس توما في الفصل الاول من البحث الثالث عشر . ان الله يتجدد في قديسيه متى تجددت أعماله التي فعلها فيهم . وكذلك يكون تجديدًا ما يصير ضد القديسين . لأنه يتجه الى الله . الذي يشرف فيهم بالخصوص . إذ لهم قداسة عظيمة . التي هي اشتراك عجيب مع الطبيعة الالهية . ويكفي لهذا الانتساب الى الله بالقوة . ومن ثم في الفصل الثاني عن اللعنات . يتقاصر جدًا . من يتجاسر محرًا لسانه بالتجديف جهراً ضد الله . أو قديسيه لاسيما الكلية الطوبى مريم العذرا . بل انه تجديد أيضًا لعن الخلايق الغير الناطقة . بما انها خليقة الله أوالاته . كالزوابع . والعواصف . لان لعنها على هذا النحو . فهو لعن الخالق . كقول القديس توما في الفصل الثاني من البحث السادس والسبعين . ولكن التجديف المتجه نحو الله ذاتيًا . فهو أثقل من الذي نحو القديسين . لان اتصال الالهانه لله في ذاته . هو اعظم مما إذ يحتقر في قديسيه . وفي القديسين اعظم . هما في باقي الخلايق . ثم ان التجديف نوعان نظير تمجيد الله . الذي يضاده مستويًا . فالواحد قلبى أو باطن والآخر لفظى أو خارج . الذى يستبين صريحًا بالكلام . أو بإشارات آخر خارجة . كقول القديس توما في الفصل الاول . من البحث الرابع عشر *

* السؤال الثاني في أى خطية هو التجديف *

* اجيب ان كل تجديد هو بذاته خطأ مهميت . ولا توجد فيه خفة

خفة المادة . لان كل مسبة وشتمية لله فهي اهانة واحتقار عظيم له تعالى . لان بها تهان وتحتقر وضعياً عزة الله الغير المتناهية . كقول القديس ايرونيμος في الفصل الثامن عشر من الكتاب السابع عن اشعيا ٥ لا شئ اقبح من التجديف الذي يضع فيه في العلا ٥ وكقول المرتل ٥ والذين يلعنونه يبادون ٥ مزمور ٣٤ * وفي الشريعة العميقة فكانوا يقاصرون بالموت ٥ من يحذف على اسم الرب . موتاً يموت ٥ احبار ٣٤ * اعلم اولاً انه لكي يكون التجديف خطأ هيناً . لا تطلب نية صريحة وصورية لاحتقار الله . بل تكفى بالقوة ومضمرة . اى متى الواحد لفظ مجرية ما من ذات تفسيره وكلية مفهوميته . ومن حال نطقه . وباقي ظروفه يتضمن احتقاره تعالى . ولو حدث ذلك بدون نية قبيحة نحوه عز وجل . بل لعباً او لتبيان الرجز والغضب . لانه يتجه الى احتقار الله جداً . وهو حقاً احتقار عظيم واهانة فظيعة له تعالى . استعمال كلام يهينه لاجل المزح او لايضاح الغضب . ولكنها تكون اعظم اهانة . ان صار بنية احتقار الله باستقامة . ومن قلب رجز نحوه تعالى . وغالباً تتحد حينئذ اقله مع بغضة المقت له عز وجل * اعلم ثانياً ان التجديف الارائىكى . واللغوى يجب تبليانه كانه خطايا مختلفة نوعاً . لان الاول عدا الاتحاد واحتقار الله . فيحوى شر الارطقة . ان وجد قبول باطن . وان لم يوجد . فيكون نكراناً ظاهراً للايمان ضد وصية الاعتراف به . والثانى يحوى شر البغضة لله ضد محبته تعالى . ثم ان التجاديف المقولة ضد القديسين . فتختلف عن التى يقال ضد الله وحده . لان

لان الاهانة التى تصير لاحد القديسين . فعلمها تخوى شريين . الواحد ضد العباداة التى تعطف الى اكرام القديسين لاجل شرفهم المخلوق الفايق الطبيعة . والاخر ضد فضيلة الديانة . التى تامر باكرامه تعالى لاجل شرفه الغير المخلوق . ومن اهانة القديسين تصدر اهانة لله نفسه لاجل اتحاده لخصوصى بالقديسين . ولو لم تُقصد الاهانة له تعالى . فتكفى الارادة مجازا للحصول على الشر . بل ان التجاديف المقولة ضد مريم العذرا تختلف نوعا عن المقولة ضد باقى القديسين . لان العباداة الفايقة التى تُكرم بها ام الله . تختلف نوعا عن العباداة التى يُكرم بها باقى القديسين لاجل عظمة الشرف . الذى تتجه اليه عباداة ام الله . اما التجاديف ضد باقى القديسين . فتُنسب الى ذاك النوع نفسه . بما ان جميعها ضد العباداة . كقول ديلوكو* اعلم ثالثا ان من كان معتادا على التجاديف . ويدعى على ذاته او على الآخرين بالشیطان او بضرر اخر ثقيل . فيلتزم تحت الخطاء المميت بان يقصد بالخصوص ويجهل حقاً على ازلتها . والا لاخطى كل مرة . ينتبه على ذلك ويهمله . لانه يريد اقله مضمرا ان يستمر فى خطر الخطاء ادبيا . بما ان العادة الردية تجذب بشدة الى كذا افعال وتصدر ضرورة الخطاء ادبيا . ومادامه لم يصلح تلك العادة . ولم يعتنى بازالتها . فتحسب عليه خطايا هيتة كل التجاديف . التى يتلفظ بها . اما لاجل الغضب او حركة الام . ولو صار ذلك بدون انتباه على معنى الكلام . كقول توليتوس وديلوكو وسنكيس وغيرهم كثيرين . لانها اختيارية وطوعية بالكفاية فى العلة التى لم

لم يعتنى باصلاحها وازالتها. ولكن اذا الواحد اصدر فعل الندامة وكان من ثم مجهداً على قلع تلك العادة. وسقط ايضاً لعدم الانتباه. لا من الكسل. فيعذر من الخطاء. لان تلك التجاديف تصدر عن سرعة طبيعية. وليست باختيارية. لا في ذاتها. ولا في علمتها. لان العادة. كما افترضنا. قد اُصلحت بالكفاية. واجتهد ايضاً على ازالتها حسب الامكان. كقول لا وندىوس العاشر في المجمع اللتراني الرابع في الجلسة التاسعة هـ ان كل من يسمع مجدفاً فيلتزم ان يوجهه بكلام مبرور وان امكن حدوث ذلك بدون خطر يلحقه. فليشهرة مخبراً به الحاكم الكنائسى او العالمى ضمن ثلاثة ايام هـ اعلم رابعاً ان ذكر اسم الله او يسوع او القديسين بنوع التكلم لا احتقاراً. كقولك يا يسوع يا الله الصالح الخ * ولو لم يكن مجدفاً. فمع ذلك هو امر واه استعمال اسم الله باطلاً. وهو خطأ عريض ضد الديانة. لان استعمال اسم الله القدوس المرهوب بدون احترام وعبادة. بل بنوع التكلم فقط. فهو اعتداده كشيء باطل. وهذا فهو احتقار. كقول الحكيم هـ تسمية الله لا تكون متواصلة في فمك. ولا تخلط اسامى القديسين. لانك لا تكون برياً منها هـ ابن سيراخ ٢٣ * اعلم خامساً ان ذكر الشيطان بتواصل. ولو كان بدون شتم. بل بنوع التكلم فقط. اذ لا يليق بالمسيحى فيجب تجنبه بالكليّة. ونظراً الى الشك يمكن ان يكون خطأ ثقيلاً. كقول لايمان *

* السؤال الثالث في ما هو تجريب الله. واى خطية هو *

* اجيب اولاً ان تجريب الله هو اما قولٌ اما فعلٌ اما تركٌ لاختبار

كال

كل ما الهي. كالقدرة والصالح الخ * او الارادة بواسطة فعل خصوصي المنتظر من الله بحسرة. ثم ان الله يتجرب على نوعين * اولاً صريحاً. متى بواسطة النية المستقيمة للحصول على اختبار كل الله . يعمل شيئاً ما او يتركه. مثلاً اذا طلب عجيبة لتبيان قدرة الله. او ارادته في شيء ما مع ترك باقى الوسائط. او كمن يطرح نفسه في بئر ليختبر عناية الله فيه * ثانياً مضمراً ومستتراً متى . ولو انها لم تقصد هذه التجربة . فع ذلك يصير ذلك الشئ او يترك . الذى لا يتجه الا الى اختبار كل الله. او ارادته. كمن لا يريد استعمال الوسائط الاعتيادية المرتبة من الله لنوال ما يرغبه راجياً ذلك من الله وحده . مثلاً الصحة بدون الادوية . حفظ الحيوة بدون الاكل والشرب . او كمن يروم ان يعلم او يعظ بدون درس بالكلية . والى هذه ينسب تبيان العدالة . والبرارة . التى يصير بالحديد المحمى او بالماء او بالمبارزة للقتال ونظايرها. فقد تحرمت فى الفصل الثانى من البحث الخامس . وفى الفصل الاخير عن المطهر. ولكن اذا صارت هذه بنية الامتحان هل ان الله بهذا النوع ايضاً يحامى البرارة ام لا . فتكون حينئذ تحريماً صريحاً لله *

* اجيب ثانياً ان كل تجربة لله فهى محرمة . لا تجرب الرب الهك ه تنبيه الاشتراع ٤ متى ١٤ * وهى بذاتها خطية هامة . ان كانت صريحة باستقامة . لان الايثار الصريح لامتحان كالات الله فهو احتقار عظيم واهانة جسيمة له تعالى . ولو صار ذلك مجازاً او مضمراً . لانه اهانة عظيمة ايضاً له تعالى . ان الخليقة الحقيرة ترفض وترذل وسائط العناية

العناية الالهية الاعتيادية . وتريد اقله مضمراً . بان الله حسب رؤيتها وبدون ضرورة يغير سنن عنايته . وهذا فهو خطأ مهميتاً ايضاً . بان تطلب العجايب لاجل التباهى فقط . لان تكون المعاطاة معه تعالى كمع المتلاعبين . واصحاب الله ويريد ان قدرته الضابطة الكل تفعل شيئاً عجيباً لاجل هذه الغاية الباطلة المنافية جداً لحكمة الله وعظمته التي لا تدرك . واحياناً يجتمع مع تجريب الله الكفر ايضاً . كمن يشك في كمال من كالات الله او في عنايته . ويروم ان يتخنها بعجوبة ما . واحياناً يكون ضد محبته الخصوصية . ان اجتمع ذلك مع خطر الحياة او ضرر ثقيل . ولكن يجوز طلب العجوبة من الله لغاية حميدة او بالهام منه خصوصي . او وجدت ضرورة موجبة وفائدة جيدة . اذا لم تكفي جميع الوسائط الاعتيادية . بشرط ان يطلب ذلك بتواضع مسلماً الامر كله للارادة الالهية . لانه حينئذ لا يكون احتقاراً لله بالكلية *

* السؤال الرابع في ما هو النفاق وعلى كم نوع *

* اجيب اولاً ان النفاق هو تدنيس او استعمال الاشياء المقدسة استعمالاً قبيحاً . اى الشئ الموقوف لله او المرتب لعبادته تعالى بالخصوص . فيقدنس الشئ المقدس متى فعل شئ ما ينافي بالخصوص قداسته . او الاكرام الواجب له . او الواجب له عز شأنه بواسطته . او ان تدنيس الشئ المقدس هو كل احتقار ينافيه *

* اجيب ثانياً فكما ان انواع الاشياء المقدسة هي ثلاثة . اى الشخص . والمكان . والاشياء الاخر . فمن ثم النفاق يكون على ثلاثة انواع

انواع ايضا اى شخصيا. ومكانيا. وماديا * فاولا ان النفاق الشخصى. هو الذى به يتعامل الشخص المكرس معاملة قبيحة. كالكليريكي والراهب. ويصير على اربعة احاء * اولاً بضربهم عدوانا. او استعمال اى فعل كان مهينا. او اقتساريا ضد هم ظلمًا. ضد انعام القانون القايل ان احداً اغشه الشيطان الخ * ثانياً باخضاعهم للحكم العالمى ضد انعام الناموس * ثالثاً بوضعهم تحت الجزية او الاثقال العامة. بدون سلطان شرعى. ضد الحرية الكنائسية. لان هذه الانعامات ممتلئة لهم نظراً الى الديانة * رابعاً كل خطية ضد العفة تصدر من الراهب. او الكليريكي ايضا المرسومين فى الدرجات المقدسة. فهى نفاق محض لانهم بالنذر قد اوقفوا لله بالخصوص اجسامهم. وانفسهم. نظراً الى الهرب من كل فعل لحمى. وبهذا يسقطون ايضا الذين يخطئون معهم لانهم يساعدونهم على ذلك. وكل مخالفة نذر فيها نفاق. لان الشئ ان قد اقيم لله بواسطة النذر فقد ترتب بحق الهى لعبادته تعالى. فاذا هو مقدس. كقول ازور وكثيرين معه * ثانياً ان النفاق المكافى هو تدنيس المكان المقدس كالهيكل والمقبرة. هكذا كل فعل يمس احتقار المكان. او يعناد بالخصوص قداسة المكان او العبادة الالهية اما من ذاته اما من تحريم الكنيسة فهو نفاق * فاولاً كسر باب الكنيسة ونهبها وحرقها وهدم المذبح. يتضح من الفصل الثانى والعشرين عن راي الحرم * ثانياً القتل واهراق الدم او الزرع البشرى الغير الجائز. ودفن من كان محروماً غير محتمل. او غير معبد. لان بهذه يتدنس المكان المقدس * ثالثاً

ثالثاً استعمال الكنيسة بالعموم كأنها مكانٌ مشاعٌ. مثلاً إذا صارت فيها متاجراتٌ . ومعاطات الحكم العالمى . والفتنة . والسجس والكلام الباطل القبيح . والتحدث فى أى زمن كان من الفرض الالهى . وكل شئ يقدر ان يبلبل أو يعيق العبادة الالهية . أو يغيظ اعين العزة الالهية . يتضح من الفصل . يليق . عن الحرية . ومن مجمع اللغدونى الثانى العام . الذى يحرم كل هذه * رابعاً خطف شئ من مكان مقدس غصباً . حيث توجد شريعة الحماية * خامساً سرقة شئ مقدس . أو عالمى من مكان مقدس . ولو لم يكن مودوعاً هناك . كسرقة الكيس سرّاً . يتضح من الفصل السابع والعشرين . كل من . فى البحث الرابع حيث أنوشانسيوس الثامن قال هـ ان النفاق يصير باخذ مقدس من مقدس . أو غير مقدس من مقدس . أو مقدس من غير مقدس هـ فحيث الشريعة لا تميز ونحن أيضاً لا يجب ان نميز . بل ان نفهم بالعموم والاجمال ما تقوله الشريعة . بل ان احترام الكنيسة يقتضى بان كل الاشياء الموضوعة فيها تكون ناجية من السرقة والاهانة . كقول سواريس وكثيرين معه ما كدين ان هذا هو رأى عام * ثالثاً النفاق المادى . هو معاملة قبيحة لشئ مقدس متهيز عن الشخص والمكان . والاشياء المقدسة فهى . اما التى تصدر قداسة كالاسرار . اما التى تفسر اشياء مقدسة كالفاظ الكتاب المقدس . والتى تشير الى اشياء مقدسة كصور السيد المسيح والقديسين . وكذلك الطقوس المقدسة . اما انها تكون اجزاء واثارات من القديسين . كالدخاير . او التى هى معينة لعبادته

لعبادته تعالى . او موقوفة لاحتياج واستعمال كهنته . كالاولانى
المقدسة مثلًا والبدلات . وكذلك خيرات الكنيسة الزمنية .
يتضح من الفصل الرابع . والسابع عشر من البحث الرابع والفصل
الثاني عشر . لا احد . من البحث الثاني . ومن المجمع اللترانى
الثانى العام فى القانون العاشر وغيره . بل ومن الاهمال ايضا وحدة .
يمكن ان يصدر النفاق . مثلًا اذا لم يُحفظ جيدا تحت القفل الميرون
او القربان المقدس . او ان الاولانى المقدسة واجزاء البدلة والاث المذبح
لم تكن نظيفة ولايقة . من الفصل الاول والثانى عن حفظ القربان
المقدس . او السماح بان تفسد الاعراض الخ* وبما ان علل القداسة
واسبابها هي مختلفة فى هذه الاشياء . فمن ثم يصدرن انواع الاشياء
المقدسة مختلفة . ولهذا فان مخالفتها تكون نفاقات مختلفة
نوعًا . ولكن ليسوس وكثيرون معه يزدون على ذلك الزمان
المعين للرب . كايام الحدود والاعبياد . لانها مقياس الافعال المقدسة .
وقد رسمت لاجلها . ولو ان البعض يقولون بان تدنيس الاعبياد
ليس هو نفاقًا . بل قلت ديانة فقط . ولعمري ان النفاق المادى هو
توزيع الاسرار . او قبولها بقباحة وتدنيس الذخاير والصور . او
الاولانى المقدسة . كمن يستعمل الكاس للشرب . والبدلة المقدسة
للمسخر . واستعمال الفاظ الكتاب المقدس . لالتئيب الغلط
فقط . بل لاشياء دنسة . ولهذا فالجمع العريدينى فى الجلسة
الرابعة . يدعوهم مدنس كلام الله . ويامر بان يقاصصوا اوليك
الذين يعكسون الفاظ الكتاب المقدس وشهاداته ويجرفونها الى
امور

أمور دنسة قبيحة، وتصانيف باطلة، وإلى تمليقات ونغمات ونظائرها. وكذلك اختلاس أرزاق الكنيسة التابعة أو المنتقلة . والتعدي على حقوقها وتبطيل الأوقاف . وعدم وفاء العشور وأعمالها . لأن هذه قد منحت لعبادته تعالى . ولهذا فهي موقوفة له *

* السؤال الخامس في أى خطية هو النفاق *

* اجيب ان النفاق هو خطية هيتة بذاته . لان به يهان الله في الاشياء المقدسة . لان احتقار الاشياء المقدسة هو واصل اليه تعالى ذاته . لانها منسوبة له ومرتبة لعبادته جل جلاله . ومن ثم فالعقل النطقى يعلن . انه يجب ان تعامل الاشياء المقدسة باحترام واكرام واجب . وبالمقابلة فهو خطأ عظيم بقدر ما يكون الشئ المذنس أكثر قداسة وطهارة . ويمكن انه يكون عرضيا لحفة المادة . كمن يسرق في الكنيسة درهما واحدا . وبما ان النفاق يصدر نوعا جديدا من الخطاء لاجل الشناعة الخصوصية المضادة الديانة . فيجب تبينه دائما في الاعتراف . ومن ثم في الزناء يجب تبين ظروف الشخص المكرس . والمكان المقدس في السرقة . لان الامرين يكتسبان شرا مضاعفا مختلفا نوعا . الواحد ضد الديانة . والآخر ضد العفة او العدل . ولان كل النفاقات ليست هي في الحفة او في الثقل من ذاك النوع نفسه . فلهذا يجب التبيان نحو أى شئ صدرت *

* السؤال السادس في هل ان كل خطية مفعولة في مكان مقدس تكتسب نوع النفاق *

اجيب

* اجيب أولاً أنها تكتسب حقاً . ان كانت مُحَرَّمَةٌ بالخصوص من الكنيسة في مكان مقدس كالافعال السابق ذكرها . لان ما يُحَرَّم فعله في المكان المقدس . فيُحَرَّم نظراً الى الديانة ولاجلها . ومن ثم فان الفعل المحرّم حينئذ يصاد بالخصوص فضيلة الديانة *

* اجيب ثانياً ان كل خطية اقله الخارجة المفعولة في الكنيسة فتقتبس حينئذ شر النفاق . لان هذه الخطية تضاد قداسة المكان المكرس لله وقيامه بالخصوص وهو ان يُعبد الله فيه بطهارة . لانه قباحة ذاتية . واحتقار جوهرى هو ان المكان المقام للصلوة والعبادة الالهية . يصير مكاناً للخطاء واغاطة الله . لانه ان كان الفعل العالمى الجائز في غير محل . كبيع الحمام لخدمة الهيكل نفسه . يندس قداسة المكان . ولهذا قد تحرّم من السيد المسيح . الذى اخرج كل البايعين والمبتاعين من الهيكل . لانه بيت صلوة . اى انه مُقامٌ للافعال الصالحة متى ٢١ * فباولى حجة اذا الفعل الردى بذاته المفعول في مكان مقدس يكون نفاقاً . ولاجل هذا فالمجمع اللغذونى العام . في فصل يجب . قد حرّم في الكنيسة كلما يمكن ان يغيظ النظر الالهى . ولكن كثيرون ينكرون هذا نظراً الى الفعل الخارج صرفاً . لانهم يقولون بان هذه الافعال لا تُنسب البتة الى المكان المقدس . بما انه محسوس . ولا تضاد طهارته وقداسته ولكن هذا التفسير لا يقنع الجميع *

* الفصل الرابع في السيمونية *

* السؤال الاول في ماهي السيمونية *

اجيب

* اجيب ان السيونية تحت بانها ارادة قصديـة لمشتري او بيع
 شئـ روحىـ او متحد مع الروحىـ بثنـ زمنىـ . وهكذا قيلت عن
 سيون الساحر. الذى هو اول من فعل هذا الأثم فى الشريعة الجديدة.
 موثراً اشتراء مواهب الروح القدس * فتقال أولاً ارادة قصديـة. أى
 مراد بالقصد والتعمد * ثانياً لمشتري . او بيع . أى بتعويض ثمن
 زمنىـ. او انه لم يعط . او يقبل مجاناً. بل بواسطة ثمن زمنىـ . فهذه
 الالفاظ يفهم كل تصرف ليس مجاناً. ان كان مُستى . أو غير مُستى .
 كقول الجميع مع القديس توما فى الفصل الاول من البحث
 المائة . ومن ثم فيكفى البيع . والاشتراء بالقوة * ثالثاً بثنـ زمنىـ .
 يفهم المال . وكل شئـ يساويه مع كل فائدة زمنية . كقول الجميع
 مع القديس غريغوريوس فى الفصل الاول من البحث الاول .
 والقديس توما فى الفصل الخامس من البحث المذكور ان ثمن
 السيونية لعلـى ثلاثة انواع * أولاً كل عطية وخضوع وخدمة وتقديمـة
 قد فعلت فى الاشياء الزمنية او انها عتيـدة ان تفعل . كمن يعطى
 لآخر وظيفة . لانه قضاء شغلاً * ثانياً موهبة اليد . أى الدراهم
 وكل شئـ منتقل او ثابت ذى ثمن كالجواهر والبهايم والخمر او الكرم
 والحقل . وترك الدين . او حقاً ما * ثالثاً موهبة اللسان . أى الاسعاف
 والحماية والشفاعة والتخليق والمديح والتوسط عند الغير . لان هذه
 تساوى البثن وتصدر فائدة زمنية . كمن يعطى هدايا لصاحب من
 يمح هذه او لمحبه . لكى يطلب له وظيفة او انه يمدحه ويضرع
 اليه الخ * ولهذا قيل فى الفصل الاول من البحث الثالث هـ من
 حصل

حصل على شىء كنياسى . او قبله بواسطة موهبة اللسان او الاحترام الغير الواجب . او بدراهم . فيعد سيمونيا لان في هذه الاحول تبدل اقله بالتساوى ادبياً الاشياء الروحية او المتحدة مع الروحية . باشياء زمنية الذى هو بالقوة بيع الروحية . وبواسطة شىء زمنى يقبل شيئاً روحياً * رابعاً روحياً اى انه فعل او شىء مقدس مرتب لاجل خلاص النفس بالخصوص او متجه الى عبادة الله . كمواهب الروح القدس والنعمة والفضائل والصلوة والاسرار والفرض الالهى والبركات وذخاير القديسين وكل سلطان فايق الطبيعة واستعماله كافعال الدرجات وكل ولاية كنياسية . ولهذا فان الكرز والوعظ والتعليم المفعول من خادم الكنيسة فهو مادة للسيمونية . لانه مرتب بالخصوص لاجل خلاص النفس . وبعكس ذلك وظيفة تعليم اللاهوت واستعماله . لان علم اللاهوت . ولو اتجه نحو الموضوع الفايق الطبيعية . فيمكن الحصول عليه بالقوى الطبيعية . وفعل تعليمه لا ينتج ذاتياً الى خلاص النفس . ولا يصلح بالخصوص الى تحريك الارادة * خامساً او متحداً مع الروحى . اى المرتب لاجله . او المتعلق به . او المزداد عليه . ويمكن ان يزداد قبلاً كحق التملك المفترض فى الحضور لاجل الوظيفة . والمذايح . والوانى المقدسة . التى ترتب قبلاً لاجل القداس الالهى وتعد له . او بالمعية ايضاً كالتعب الباطن الضرورى لتوزيع الاسرار . او بعداً كمدخول الوظيفة . الذى يفترض الفرض الالهى * اعلم ان هنا التحديد اذا فهم بالحصر فهو تحديد سيمونية الناموس الالهى . لا سيمونية

سيهونية الناموس الكنايس اقله كلها. لانه لا يضاف الى السيهونية التي توجد في العبديلات . والتسليمات المفعولة بدون سلطان الرئيس نحو الثمن الزمنى . فهكذا يمكن ان نجد كل سيهونية بالعموم * السيهونية هي كل شرط او اعطاء . او قبول شىء روحى . او متحد مع الروحى . يكون محرماً من الشريعة . اكراماً للشىء المقدس . فهذا فى الروحيات يدعى سيهونية وفى الزمنيات رباء . فكما انه يوجد رباء مخفى . هكذا والسيهونية ايضا *

* السؤال الثانى فى هل انه تطلب للسيهونية النية الصورية لاعطاء . او قبول الشىء الزمنى كانه من شىء روحى *

* اجيب منكراً ذلك . بل تكفى ارادة دفع . او قبول شىء روحى ليس مجازاً . بل لاجل امر زمنى كانه من او مكافأة . او كانه سبب أصلى لذلك . وكذلك تكفى النية بالقوة لمشتري أم بيع او تبديل شىء روحى بزمنى . المحتوية فى ارادة نوال الشىء الروحى بواسطة الزمنى . وبالعكس . اثبت ذلك اولاً لان سيهون الساحر * ابركسيس . * قد حرم لانه بالخصوص قدم مالاً ليناى سلطان منح الروح القدس . لانه ظن ان موهبة الله تقتضى بالاموال . اى تريح بها * ثانياً لانه قيل فى الفصل الرابع والثلاثين عن السيهونية . انه يكون مذنباً بالسيهونية من بدون شرط يهب بنية ان يحصل على الاشياء الروحانية بواسطة الاشياء الزمنية التى يهبها . والمجمع الترانى الاول المسكونى . فى الفصل الاول حتم بالآىرتسم احدى . او يتدرج بواسطة الاموال * وفى المجمع الثانى الترانى العام فى القانون

القانون الثانى . منع بالآ. تُقبل وظيفة أو شئ روحى بواسطة الاموال . لانها سيمونية . وكذلك فى الفصل الاول من البحث الثالث قال اسكندر الثالث هـ ان المجمع الخلكيدونى قد حرم اوليك. الذين يحصلون على الوظائف الكنايسية بواسطة الاموال هـ ثالثا ان انوشانسيسوس الحادى عشر قد حرم هذه المقولة هـ ان ايها شئ زمنى بدل روحى ليس هو سيمونية . اذا الزمنى لم يُعطى كانه غنى . بل كانه سبب لمخ او تهميش الشئ الروحى فقط . او متى كان الزمنى مكافاة زمنية فقط عن الروحى او بالعكس * رابعا لان بهذا تستعين الاشياء الروحية كانه متبادلة ومتساوية مع الزمنية وليست موهبة تُعطى وتؤخذ مجانا . ضد قوله العزيز . مجانا اخذتم . مجانا اعطوا * خامسا لان العقل النطقى يوضح ايضا اديبا . بان الشئ الزمنى يكون حقا كانه غنى . اذا لم يُعط لاجل علة اخرى الا لنوال الشئ الروحى . وان الروحى لا يعطى الا للحصول على الزمنى . فكما اذا اعطيت الهدية للقاضى لاجل ربح دعوة ظالمة . ندعى مشتريا العدل . والقاضى اذ يقضيها لاجل قبوله الهدايا . يُقال انه باع العدل . هكذا من يعطى شيا زمنيا ليحرك الغير الى ان يعطيه وظيفة فيبتاع بالقوة الوظيفة . ومن يعطى الوظيفة لاجل الهدايا المقبولة او العتيد قبولها . فانه يبيعها . ووقتئذ يعطى حقا الواحد عوض الاخر * سادسا والا لا احد يكون خبيرا بالبلاغة فى الالهيات . ويقدر ان يفعل السيمونية . ولكن انفتح طريقا واسعا للسيمونية . وبخلاف ذلك اذا اعطى الزمنى بنوع اجرة او علوفة

في فضيلة الديانة

أو علوفة. لأنه يُعطى حينئذٍ كاسعافٍ ضروريٍّ لمعيشة الشخص المعتنى بالعطاء. لأنه لا يجوز أنه يكون عادماً فعل الربح بالكليه. لأن الشريعة الطبيعية تقتضي بأن يُعطى للشخص المعتنى بفائدة الغير اسعافاً يليق بمقامه *

* السؤال الثالث في على كم نوع تكون السيمونية *

* اجيب ان السيمونية تُقسم * أولاً الى التي هي من الناموس الالهى. والى التي هي من الناموس البشرى. فالاولى هي مُحَرَّمَةٌ لهذا السبب لانها رديّةٌ جوهرياً. كمشتري. وبيع اشياء او افعال مقدسة. ولو كان بالقوة. لأن العقل النطقى يعلن. بان الاشياء المقدسة تُهان. وتُخفّر جداً. اذا أُعطيت. او قبلت عوض اشياء زمنية. لانها حينئذٍ تُساوى فعلياً مع الاشياء الزمنية. وهكذا تُهان. اما السيمونية حسب الناموس البشرى. فهي التي تكون رديّة. لانها مُحَرَّمَةٌ فقط. او هي مشاركة. او تبديل. او قبول. الذي ليس له من ذاته شر السيمونية. بل لاجل تحريم الكنيسة فقط. نظراً الى الديانة. واحتراماً للاشياء المقدسة. لانها هكذا تفعل. بان موضوعها يكون مادة تلك الفضيلة. التي يصدر لاجلها. مثلاً التناول بعد الاكل. فهو نفاق. لان الكنيسة احتراماً للسر الالهى منعت بالاً يُوخذ شئ قبل التناول * ثانياً تُقسم الى عقلية. والى شرطية. والى مادية. والى موافقة. فالسيمونية العقلية. ليست هي قصد فعل السيمونية مجرداً فقط. لان هذه تُدعى عقلية صرفاً. وعلى هذا النحو تصدر السرقة العقلية. او الباطنة صرفاً. بل هي فعل خارج

خارجٌ صادرٌ عن نيّة السيّونية . ليس بظاهرةٍ خارجًا . أو هي منح
أو اخذ شيءٌ روحى عوض شيءٍ زمنى . أو شىءٌ زمنى عوض شىءٍ
روحى . بدون شرطٍ كليًا . حتى ولا مضمراً . كمن يخدم اسقفًا . بنية
أن يمنحه وظيفةً روحيةً بدل الخدمة الزمنية . بدون شرطٍ أو معاهدةٍ
مفعولةٍ بالكلام أو بالإشارات . فهذه أيضاً تدعى سيّونية حقيقيةً ومن
النوع نفسه امام الله مع السيّونية المادية . يتضح من الفصل الرابع
والثلاثين عن السيّونية * فتقال عقليةٌ . لانه ولو كان لها فعل .
أو نتيجةٌ خارجةٌ . فمع ذلك لا يظهر شر السيّونية خارجًا . بل انه
يستمر فى العقل * والشرطية فى معاهدةٍ سيّونيةٍ صريحةٍ . أو مضمرةٍ
مستترةٍ . ولكنها لم تكمل بعد . اقله من الجهتين . لانه شىءٌ آخر
الشرطية صرفًا . التى لم تكمل من احدى الجهتين . وشىءٌ آخر الشرطية
الممتزجة . ونصف مادية . الكاملة من جهةٍ واحدةٍ فقط . مثلاً
إذا بعد المشاركة قد منحت الوظيفة من الواحد . ولكن الاخر لم
يكن دفع الشىء الزمنى . أو بالعكس . ولهذا فتمتزج بشىءٍ من
السيّونية المادية * اما المادية . فى شرطٍ سيّونى تام من الجهتين .
اقله ابتداءً . قلت هذا . لانه يكفى للسيّونية المادية وفاة جزء الثمن .
مع قبول الشىء الروحى . أو المنسوب للروحى * اما سيّونية
الموافقة فى إذا واحد سعى لآخر بوظيفةٍ . اما بالانتخاب . أو بالتقديم .
أو بالتوصية . ونظايرها . مع موافقةٍ . أى مع شرطٍ . اما صريحًا .
اما مضمراً بان المُسعى له يعين هذه الوظيفة حيناً ما . اما للسعى .
اما لآخر . أو أن يدفع له مدخولًا . أو البعض من اثمار تلك الوظيفة .
فهذه

فهذه السيمونية قد حُرمت من بيوس الرابع في منشورة الخامس
والثمانين. ومن بيوس الخامس في منشورة الذي بدء. الغير محمل.
فُتقَالَ وفاقية. لان السعي بالوظيفة يستند على موافقة شرطية
وبقوة الوظيفة ذاتها او اثمارها. تُنتظر العلوقة. وتصدر على اربعة
انواع * اولاً بالتقديم. مثلاً اذا الاسقف اراد ان يرخ لواحد وظيفة.
ولكنه غير قابلها لاجل عمة. فيمنحها لآخر تحت شرط انه معها
يصير ذاك قابلها فحالاً ياخذها * ثانياً بالدخول مثلاً. من قد منحت
له وظيفة. فقبل ان يحصل على تملكها. يدفعها لآخر بشرط
انه فيها بعد ياخذها. اذا ذاك مات. او تنزل عنها * ثالثاً بالرجوع.
مثلاً. من يدفع الوظيفة الممتلكها لآخر. بشرط انه يرجع هذه
الوظيفة نفسها له. ام لغيره في زمان معين. رابعاً اذا المقدم. او
المعين. او المانح الخ * شرط صريحاً ام مضمراً. بان تدفع علوقة.
ام جزء من اثمار الوظيفة له ام لآخر. ولكن هذه السيمونية تقتضى
بان التقديم. والدخول. والرجوع. يصيرون نحو الوظيفة عينها.
ولهذا من يدفع لآخر وظيفة. بشرط انه يترك الوظيفة الاخرى.
التي معه لآخر. فلا يحطى بسيمونية الموافقة. بل بالشرطية. ام
المادية *

* السؤال الرابع ففي اى احوال تكون سيمونية الناموس
الالهى. ولهذا لا يمكن ان تحل *

* اجيب انها تلك محرمة بالاجمال كانتها سيمونية الناموس
الالهى. والطبيعى. والوضعى. التي مع انها روحية. او تنسب
الى

الى الروحية . فتبدل بزمنية . وبالحصوص هي هذه * اولاً اعطاء .
او اخذ شئ زمنى . بدل الفضائل الفايقية الطبيعية . ومواهب الروح
القدس . والاسرار . والنخاير المقدسة . وكل سلطة روحية . ان
كانت درجة او ولاية . ومهارستها . اورياة رهبانية . اوحق الانتخاب .
او استعمال النعم المعطاة مجاناً . والصلوات . والفرض الالهى .
والقداس . والكرز . وكل وظيفة روحية . هذا راي الجميع . لان
هذه جميعها تنجم بذاتها الى الفايقية الطبيعية بالحصوص . والعقل
التطقى يعلن . انه من الايمان . بان الاشياء المقدسة يجب ان
تستعمل بقداسة . وكذلك الاشياء الفايقية الطبيعية درجة . ولهذا
فهي عادمة كل غنى زمنى . ومتى بدلت بشئ زمنى . فتعد كأنها محتقرة
مرذولة ومهانة * ثانياً اعطاء . او اخذ شئ زمنى . عوض وظيفة
كنايسية . ولو كانت بسيطة . ونظراً الى قبول الاثمار الزمنية فقط .
هذا راي جمهور المعلمين . كقول سواريس * يتأكد ذلك من الفصل
الاول من البحث الخامس . ولان الحق على قبول الاثمار الزمنية
فهو متحد مع الوظيفة الروحية حتى انه لا يمكن الحصول عليه .
الانظراً الى الوظيفة التى من قبل مهارستها يصدر الحق . لان حق
قبول الاثمار الزمنية من الوظيفة . فهو حق الحصول على هذه الاثمار
بواسطة الخدمة الروحية . التى من استعمالها يصدر الحق . لان
المدخول هو لاجل الوظيفة . يتضح من الفصل الاخير عن
الاستحلال . ومن المجمع التريدينينى فى الفصل الثالث من الجلسة
للحادية والعشرين . وبما ان المداخيل قد ترتبت لاجل العبادة
الالهية .

الالهية . والوظائف الكنائسية هكذا . حتى ان حق قبول المدخول فهو واجب ضرورة . وينبغي شرعاً . لمن يمتلك حجة . اى سلطاناً لاستعمال هذه الخدمة الروحية . التى لاجلها قد اقيمت هذه الاثمار . فحق قبول الاثمار اذا . لا يمكن بيعه ما لم يُباع اولاً وباستقامة . حق استعمال الوظيفة . والوظيفة ذاتها . التى منها يصدر هذا الحق . يتضح من الفصل الاول من البحث الثالث . حيث قيل هـ كل من باع من هذه شيئاً الذى بدونه لا يحصل الاخر . فيترك الاثنين غير مباعين هـ ومن ثم ولو لم تكن ملزوماً بان تعطى هذه الوظيفة لآخر . ولكن ان اعطيت . فيجب ان تعطى مجاناً . ولا تقدر ان تفصل عنها الشئ الزمنى المتحد معها . كقول القديس توما في الفصل الرابع من البحث المائة هـ ان الاوقاف لا يجوز بيعها ابداً . لان بواسطة بيعها يفهم ان الروحيات تقع تحت البيع ايضاً ولا يصاد ذلك بان الكاس المكرس يمكن بيعه نظراً الى المادة . لان هذا الاختلاف يعينه القديس توما وهو ان الكاس المكرس المضاف الى الروحى فسابقاً لم يفترض شيئاً روحياً . بل ان الروحى قد تاتي عليه . اى التكريس . ومن ثم لا يتعلق بالروحى هكذا حتى ببيعهم يستبين ان الروحى قد ابيع . وهكذا قل عن حق التملك . والحال ان حق قبول المدخول الكنائسى ماسس على الشئ الروحى ويفترضه . حتى انه لا يبقى الا لمن له حجة او سلطة روحية ليمارس على اسم الكنيسة الخدمة الروحية . التى لاجلها قد ترتبت هذه المداخل . ولكن البابا يقدر بملؤ سلطانه ان يرفع حق الوظيفة الرحية عن الاوقاف

الاقواق الزمنية ويلاشيه لاجل ضرورة الكنيسة وفائدة اعظم .
 فالوقف الزمنى حينئذ يتميز عن علة . لا يكون له شياً روحياً .
 وتوزيعه أيضاً لا يعد سيمونية . وكذلك قل عن الوقف الاكليريكي
 والمدخول المساويه . لان علة هي الخدمة الروحية . المتحدة معها
 بالتبعية الفائدة الروحية * ثالثاً كل تغيير في الاوقاف . اوفى
 الاشياء الروحية الذى يفعل لاجل تعويض شىء زمنى . لان
 الروحى حينئذ يبدل بالزمنى * رابعاً اعطاء . او اخذ شىء زمنى .
 ليس لاجل القبول فى الرهبنة فقط * كل هو واضح لان هذا شىء روحى .
 اذ يتجه بذاته الى الكمال وخلص النفس الى عبادة الله * بل لاجل
 معيشة الداخل للرهبنة . اذا كانت مداخل الدير كافية . هذا رأى
 كثيرين . لان حق المعيشة من ارزاق الرهبنة فهو ملازم للنذر .
 من قبل ترتيب الكنيسة ونية الماسيسين . كحق الحصول على
 المدخول المعين للخورنية . فمن ثم لا ينال الا نظراً الى النذر . الذى
 هو شىء روحى . لان الدير هي مجهزة . ومرتبة بسلطان الكنيسة .
 لكي تتعين هناك الناس طوعاً لخدمة الله ويدومون على الصلوة
 لاجل المومنين . كذلك الحق على المعيشة من ارزاق الجمعية .
 فيحق لمن يصير عضو تلك الجماعة بواسطة النذر . لان ارزاق الجمعية
 هي موقوفة من ذاتها لاستعمال كل اعضائها . التى هي الجمعية
 نفسها . فلا يمكن اذا استيفاء شىء عوض حق المعيشة من ارزاق
 الدير . ما لم يستوفى لاجل النذر نفسه . الذى منه يصدر هذا
 الحق . الذى هو روحى او متحد بالروحى . فكما انه لا يمكن بدون
 سيمونية

سهيونية الناموس الالهى في منح الدرجات والوظائف اوتيعينها.
 بيع او مشترى الحق على المداخيل الزمنية لاجل اتحاد مع الشى
 الروحى هكذا حتى ان من يبيع الواحد. اى الروحى. فلا يهمل
 الاخر غير مباع. كما سبق القول. وكذلك لا يجوز بيع حق استعمال
 ارزاق الدير. لاجل اتحاد مع النذر الرهبانى ذاته. الذى يتاسس
 عليه. لان القبول فى الرهينة. فهو القبول على كل حقوق
 الرهينة. التى فيها بينها حق المعيشة من ارزاق الرهينة. ولهذا
 اسكندر الثالث فى الفصل. ليس بكافى. وانوشانسيوس الثالث فى
 الفصل. المحبوب. والمجمع اللترانى الرابع العام. فى الفصل. ولو
 انه. عن السيمونية يترمون هذا جدا ويامرون بحفظه كانه ناموس
 الهى وطبيعى. ولكن اذا كان الدير فقيرا. ولا يمكنه القيام بكثيرين.
 فلا يكون حينئذ سهيونية. اخذ شىء ما من الطالبين الدخول.
 لان ذلك لا يؤخذ بدل حق المعيشة. ولا كانه عن الرهينة. بل
 لى ان الدير تكون له استطاعة ليقوم به. ولكى ان الرهبان
 الاخر لا يحتاجون الاشياء الضرورية. التى قد اكتسبوا حقاً عليها.
 كقول القديس توما فى الفصل الثانى من البحث الثالث. ويكون
 ظلماً. وسيمونية ايضا. اذا اخذ ازيد مما يلزم لهذه الغاية. لانه
 حينئذ يطل السبب نظراً الى الزيادة. ولا يضاد قولنا. بان
 مرتينوس الخامس قد عفى الراهبات من القصاصات الموضوعة من
 اربانوس الرابع. لان القصاصات الموضوعة على مخالفة الناموس
 الالهى

الالهى . فهى من الشريعة الكنايسية . ومن ثم تمكن ازالتهما . مع استمرار الناموس الطبيعى والالهى الممتنع حله * .

* اعلم انه ليس هو سهلاً القول مع المصنف . بان النقد . الذى يستوفيه الدير من البنات النازرات ذاتهن لله . هو سيمونية . لانه ولو ان هذا النقد قد رُذِل من كثيرين من المعلمين . ولكنه قد قبل بالا استعمال فى كل مكان . بل ان المجمع المقدس . سنة ١٩٨٣ . حتم بانه خالٍ من كل سيمونية . وهذه المقولة نفسها قد فُحِصَت ثانياً فى بولونيا . سنة ١٧٣٥ . فالمجمع المقدس ثبت على قوله السابق . كقول البابا باناديكتوس الرابع عشر . فى كتابه المدعو مجمع الابرشية . حيث هذا المجمع اردى قايلاً موافقاً لتعليم القديس توما فى الفصل الرابع من البحث الثالث . فقد حتم مراراً كثيرة . بان كل دير من اديرة الراهبات . حسب امر المجمع التريدينى . فى الفصل الثالث من الجلسة الخامسة والعشرين . عن الرهبان . فليقبل راهبات بقدر ما يرى الاسقف بفطنته انه يمكن ان يقيم بهن من مداخيله . او الحسنات المعتادة . وحتم ايضاً انه لا يجب ان يؤخذ شيئاً من الراهبات المعينات . او الداخلات بدل اللالى ماتن . ما لم يكونوا مداخيل الدير قد نقصوا . وليسوا بكافيين فيها بعد لمعشية عدد الراهبات المعين . ولكن من اللالى يدخلن عبداً العدد المعين . حتم بان يوفى النقد ليعشن من اثمارة . كقول فانيانوس فى الفصل . لا اكثر . حيث قال . فالمجمع المقدس اذ افتر

فى

في امر الاساقفة . والرهبان . وان اديرة الراهبات لا يمكن ان تثبت
 زماناً مديداً بدون اسعاف النقد لاجل الضرورات الحادثة والغلا ايضاً
 ومن ثم فيحصلون على الفقر غالباً . حكم بفطنة مع تثبيت الاحبار
 الرومانيين بان توفي حسنة النقد من الراهبات انفسهن . ولو ان
 العدد كان مرتباً حسب مدخول الدير . ثم انه ينتصر لاوامر مجامع
 روميه . ويحدث رأى فانيسبان . الذى فى كتابه عن السيمنية .
 والدخول الى الرهبنة . فى الفصل الثالث . ياكّد مطلقاً بان
 الاديرة يجنطيون ضدّ الناموس الطبيعى والالهى . الذين لا يدخلون
 احداً مجاناً . مع ان مداخيلهم تكون كافية للقيام بعدد معين
 من الرهبان . لانه ولو ان السيمنية هى من الناموس الطبيعى
 والالهى . التى تحدث باخذ شىء ما كانه من الدخول الى الرهبنة .
 ولكن اذا قبل ذلك بدل الثقل . الذى قبله الدير على ذاته . بان
 يقيم بالراهب مع ان مداخيله هى كافية لذلك . فتكون حينئذ
 سيمنية كنايسية فقط . لان الثمن يؤخذ وقتئذ لاجل ثقل القيام .
 بشخص الراهب . الذى هو شىء زمنى ذو غنى . ولكن بما ان حق
 المعيشة من ارزاق الدير هو صادر من النذر الرهبانى نفسه . ومن
 ثم فان الكنيسة لئلا يؤخذ من الكلية عوض ذلك نهت بالتدقيق
 بالا يؤخذ شىء من الذى ارزاق الدير تكون كافية لان تقدم له ما
 يحتاجه لمعاشه . واوضحت ان من يفعل ذلك فانه يجنطى خطية
 السيمنية . فاول من رتب ذلك فهو المجمع السابع الذى هو
 النيقاوى الثانى . سنة ٧٨٧ . فى القانون التاسع عشر وقبل ذلك
 كقول

كقول توماسينوس في الفصل الحادى والخمسين . من كتابه عن ترتيبات الكنيسة القديمة والجديدة هـ ولوان شرايع كثيرة قد وضعت لكج بخل الرهبان الاخذين لاجل المعيشة مالا من الذين يوقفون ذاتهم لله فى الرهبة . فلم يتصور فى عقلهم البتة بانه تصدر من ذلك سيمونية هـ ولكن بما ان الكلام هو عن السيمونية الصادرة عن الشريعة الكنايسية . فلا عجب بانها احيانا كانت تؤخذ بالحصر . و احيانا بالفساحة لاجل علل داعية . بقدر ما كان يزيد ام ينقص التجاسر على بيع الاشياء الروحية . وبالا جدر فية المتاجرة بها . حيث تناسس المجاسرة . وبعد ايراد ترتيبات مختلفة عن كذا شىء فى كنايس خصوصية . اردف قايلا ان المجمع المقدس لاجل حقيقة هذه الرايات قد اوقف حكمه زمانا مديدا . ولكنه اذ اختبر ذلك بالتجربة بانه لا يوجد البتة دير راهبات غنى هكذا . حتى انه لا يحتاج زيادة مداخيل جديدة لاصلاح ودفع الاضرار التى تحدث له يوميا . واراد اخيرا بان تحفظ باحترام اوامر القديس كيرلوس المقبولة . وهذا لا يتضح جليا من الشهادات الموردة فقط . بل من شهادات اخر ايضا موردة فى مكتبة الرهبان المستر اتنسيين حيث يقال هـ لا يلبس الراهبات ولا يعطى الاسكيم . ما لم والديهن . او من لهم الاعتنا بهن . يهيون دراهم النقد . او الحسنه المعتادة وادعينها لى تدفع للدير بعد ابراز النذر هـ واخيرا يقول لو ان الاسقف يتامل هذا بامعان لم اسرع بالحثم انه غير جايز و سيمونية هو النقد الذى يؤخذ من البنات المريدات الرهبنة .

ولم

ولم امل اذنتهم الى اقوال الناس. الذين شفقة على اموالهم فيدخلون
بناتهم الى الراهنة ليعشن بدون اسعاف بالكلية معظمين غنا
الاديرة زاعمين بان اعطايهن دراهما جديدة. هو غير مفيد ويصرف
في امور ملذذة. فمع ذلك لانكر بانه يفيد احيانا. تنقيص كمية
النقد او ان ترفع بالكلية. ولكن هذا يجب فعله في بعض ظروف
خصوصية. وبعد مشاورة الجمع المقدس. ولا يقدر مجمع الابرشية
ان يحكم بان فعله واجب بالعموم والاجمال ولا يسمح الاسقف بان
يؤخذ شئ من الينات. عدا المعين. لكي يصرف في تلذيز الراهبات
وفي اشياء اخر لا تنسب لمعيشتهن. وبما ان هذا لا يمكن ان
يعدر البتة. بل انه لم يزل تحت الحرم حيث اربانوس الخامس قال عن
السهونية محرما بالكلية على الرهبان. لا قبل. ولا بعد دخول
احد الى الراهنة. باى نوع كان. ان يطلبوا. او يقبلوا غداوات.
او ولايم. او اغابات. او دراهم. او هدايا. او غير اشيا. ولو كانت
لاجل استعمال كنائسي او فعل حميد لا باستقامة. ولا على غير
الاستقامة. ولا لاجل زينات معجبة وتراتيل موسيقية ومواكيل
وغيرها المعتادة ان تصير في بعض اماكن بمصاريف مضرّة للعيالات في
دخول البنات الى الاديرة. او ابرازهن النذور. لان كل عظمة عالمية.
وافتخارات دنيوية. فانها تنافي الاعراس الروحية. التي تختارها
الابنة. اذ توقف ذاتها لله في الراهنة. كقول ناورا في البحث الاول
من كتابه عن مداخيل الكنيسة ه فما الذي يجب ان نقوله عن
تلك المصاريف الكثيرة. والزينات الباطلة المعتادة ان تصير بشرط
مضمّر

مضمراً أو صريحاً . إذ تدخل الابنة الى الدير . أو اذ تبرز النذور . فلا شئ أفضل من تحريمها بالكلية . وإن تقاصرُن . وتعاقبن أوليك . الذى يفعلُن مثل هذه . وإن يتعلمُن أيضاً . كم يستبين للشاهدين هذه . بان الهدو المحشم . والتواضع المقترن بالتامل الروحى أكثر فضلاً من العظمة الباطلة والافتخار الدنيوى . الممتزج بالذات فى جناز من يموت عن العالم . وبالنذور تلد وتعيش لله * خامساً بيع حق التملك . كقول نوارا وسواريس ولايمان وكثيرين غيرهم . لان هذا الحق هو روحى . لانه سلطان على فعل روحى أى الحضور الذى يعطى للحاضر حقاً على نوال الوقف حتى انه يترتب لذلك ضرورة . أن كان من ثم قابلاً . كما يتضح من الفصل الثامن عشر . عن حق التملك . والحال ان السلطان على الفعل الروحى . هو روحى . ولا بهذا يباع حق التملك . لانه اذا ابيع الأصل فينتقل حينئذ حق التملك الملامقة . ولكن لكى يباع حق التملك . فيجب ان يؤخذ شئ نظراً الى حقه وهذا فهو سيمونية . ثم انها سيمونية من الناموس الالهى أيضاً . بعد دفع الشئ الروحى . أو ما ينسب للروحى بدون شرط سابق ان يعطى . أو يؤخذ شئ زمنى كأنه واجب أو غنى أو لجرة أو مكافأة . يتضح من الفصل التاسع والثلاثين عن السيمونية . لان الزمنى حينئذ يساوى الروحى فعلياً كأنه غنمه . ولهذا فان الابا القديسون يتهمون جبارى بالسيمونية . لانه طلب مالاً عوض عجيبة البرص المشفى . ولو كان جازاً من ثم متى لم يوجد تحريم الكنيسة . قبول شئ قد منح مجاناً بعد ان يكون الشئ الروحى قد منح مجاناً . لانه

لأنه لا يُعطى وقتين لأجل الشئ الروحي . بل لأظهار الود والمعروف .
كما قيل في الفصل الثلاثين . عن السيمونية *

* السؤال الخامس ففي أى أحوال تكون السيمونية من الناموس

البشرى *

* اجيب أن هذه تُعدّ على وجه العموم * أولاً تبديل الوظيفة بدون اجازة المتقدم . ولولم يتواسط ثمن . وكذلك التنزل خارج المحكمة الرومانية . الصاير لأجل شخص ما . أو التنزل بشرط أن المتنزل له يدفع الوظيفة لآخر . أو بموافقة الدخول . أم الرجوع . لأن بهذا لا تبدل الأشياء الروحية . ولما ينسب إلى الروحية بالزمنية . ولهذا فإنه يجوز أن تبدل الوظائف بأذن الاسقف . يتضح من منشور الكيمنضوس . عن تغيير الأشياء . وفي باقى الأشياء فالبابا يمكنه أن يجل . فهذه تكون سيمونية . لأنها محرمة من الكنيسة أكراماً للأشياء المقدسة . ورفع الخطر بالأخص لأجل أمر زماني * ثانياً بيع وظائف الكنيسة . كالقندلفت . والاقنوم . والوكيل . وغيرها . يتضح من الفصل الأول من البحث الثالث . لأن هذا البيع هو مُحَرَّم نظراً إلى الديانة . لأن هذه الوظائف هي بذاتها روحية أو مقدسة . بل لأجل ملاصقتها للأواني المقدسة وأشياء الكنيسة وخدامها * ثالثاً قبول الهدايا . ولو كانت زهيدة . المقدمة طوعاً . ورضواناً عوضاً عن الفحص الخورية . يتضح من المجمع التريدينى في الفصل الثامن عشر من الجلسة الرابعة والعشرين . وكذلك عوض منح الدرجات كالقارى أو أوراق الرسامة والشهادات في

في الفصل الاول من الجلسة الحادية والعشرين من المجمع التريدينتي. قلت عوضاً . لان اعطاءً او اخذ شيئاً عوض مخ الدرجات . كالقارى وغيره او اجازة القداس او الشهادات . فهو سيمونية من الناموس الالهى . لانها افعالٌ صادرة عن سلطان الدرجة والتولى الروحى . وبالتالي فهي روحية . فامنعاً هذه الاحرف . بما انه تمامها . فهو شئٌ روحى . او اقله ينسب الى الروحى . اى الى فعل التولى . ومن ثم فتى الاصلى وجب ان يعطى مجاناً . فيجب ان التابع يعطى كذلك . اذ هو حسب قواعد الناموس . ان التبع يلحق الاصل *

* السؤال السادس فى هل ان تبديل الاشياء الروحىة فيها بينها . هو سيمونية . ولهذا فهو غير جائز *
* اجيب مذكراً ذلك اذا لم تخرج معها فايده زمنية . ولا يلتحق بها ثمن البتة . لانه لم يحرم قط من الناموس . لا من الالهى . اذ لا يصدر احتقار بالكلية اذا الشئ المقدس بدل باخر . بشرط الا يوجد ثمن . لان الاثنين من درجة واحدة . ولا من الناموس الكنائسى . لانه ولو كانت محرمه فى الناموس كل مشارطة فى الاشياء الروحىة عموماً . ولكن هذا يجب ان يفهم عن التى تمارجها فايده زمنية . او التى تصير بواسطة ثمن زمنى . وهكذا فيجوز التشارط على صلوات . او قداديس متبادلة . او افعال مقدسة . مثلاً . انى الزم ذاتى بان اقدس فى الغد على نبيك . لكى فى يوم آخر تقدر اذنت على نيتى *

السؤال

* السؤال السابع في هل يذنب بالسيهونية من يُوعِد شيئاً زمنياً

عوض روحى . بدون نية اتهامه *

* اجيب ماكدًا ذلك . لأن هذا له نية لنوال الوقف بشئ *

زمنى موعود . وبالتالى لا الاعطاء فقط . بل والوعد ايضاً هو

محرم من الناموس . كأنه سيمونية . يتضح من الفصل الثانى عشر .

حيث الخبر الاعظم يعلن . بان الوعد نفسه يحوى قباحة السيمونية .

ومن مجمع مالفيتانوس فى القانون الاول . يُقطع من الدرجة .

او يُعزل من الوظيفة من يعطى او يوعِد بغير او بخدمة او بتوسلات

زاوياً ان يحصل على وظيفة كنائسية . ولكن من بدون نية ان

يلزم ذاته . يُوعِد بشئ زمنى عوض روحى . فيخطئ خطأً ثقيلاً .

اقله خطية الغش ظلماً او الشك والمخادعة والمساعدة للغير على

السيهونية الفكرية . وكذلك من يُوعِد بشئ روحى عوض زمنى

بالمخادعة . فيفعل خطية الكذب المضر والشك . ويوصل اهانته

عظيمة للأشياء المقدسة . بعد نية لها *

* السؤال الثامن في ما هي خطية السيمونية *

* اجيب أولاً ان سيمونية الناموس الالهى هي دائماً خطأً مهميت

بذاتها . هذا رأى الجميع . يتأكد أولاً من الفصل الخامس من سفر

الملوك الرابع . حيث جيارى ضرب بالبرص . لأنه قبل مالا عوض

شفاء البرص الصاير بالعجيبه . ومن الفصل الثامن من اعمال الرسل

حيث قيل ه فنتك فلتكن معك للهلاك . لانك ظننت ان

موهبة الله تُقَنى بالمال . فتب من رذيلتك هذه ه وفى الفصل

العاشر من متى ٥ مجاناً اخذتم . مجاناً اعطوا ٥ ثانياً لانها اهانة عظيمة للاشياء المقدسة . والله ايضاً راسمها . اذ تُقايض بثمن زمني . كانتها شئ زمني . وتماثلهُ اقلهُ بالفعل . وتعامل وتُستعمل كانتها شئ دني حقيقٍ دنيوي زمني . ولهذا فان السيمونية تُدعى في الناموس القانوني قباحةً جسيمةً وشراً فظيعاً . ولا يمكن ان يكون عرضياً لاجل خفة المادة او الشئ الروحي . اذ لا يوجد شئ روحي لا يكون في ذاته معتبراً في الغاية . ولا يوازيه غن . بما انه من الدرجة الاعلى . ويتجه الى الحصول على الله بما يفوق الطبيعة . ولا نظراً الى الشئ الزمني . المدفوع لاجل الروحي . لانه بقدر ما يكون الشئ الزمني حقيراً . فباعظم من ذلك يُحتقر الشئ الروحي . ولهذا فيستنخج سواريس . انه خطأٌ هيمت المشتري او بيع صلوة ابونا اوسلام الملاك . او حمل الله . ونظايرها . ويستبين انه ليس هو خطأٌ ضد الديانة فقط . بل وضد العبدل ايضاً . لانه قباحةٌ فظيعةٌ هو من يبيع شيئاً ليس هو تحت سلطانه ضد ارادة السيد المامران يُعطى مجاناً . او ان يُبدل بثمن ما لا يمكن ان يُبدل ولا يوازيه غن . وكذلك هو ضد الايمان . اذا السيموني ظن ان الشئ الروحي يُباع *

* . اجيب ثانياً ان سيمونية الناموس الكنايسي . فهي خطأٌ هيمت ايضاً ضد الديانة . لانها مُحَرمةٌ جداً لسبب الديانة . او اكراماً للاشياء المقدسة . كما يتضح من الناموس القانوني . والقصاصات الثقيلة جداً المبرزة ضدها . وضد سيمونية الناموس الالهى . ولانه كيقول سواريس هي من ذات نوع سيمونية الناموس الالهى . ولهذا فلها

فلها الثقل النوعي نفسه . لان لها مادة ذاك السبب نفسه من
الناموس الوضعي . وتنافي طهارة تلك الفضيلة عينها . فنوع
الفضيلة . والوصية ايضا يوخذ من الموضوع او السبب . وبالتالي
فان الوصايا . ولو كانت مختلفة نظرا الى العلل الفعالة . فهي من
ذات النوع نفسه . ان كان لها الموضوع والسبب نفسه . والنتيجة
ان مخالفتها تكون من ذاك النوع نفسه . وهي ايضا ضد العدل
لنقص الصفة والمادة الشرعية . ولهذا فكل فعل سيهوتي . فهو
باطل ويلزم بالرد . ولعمري ان كل سيهوتية فهي نوع من النفاق .
لأنها احتقار الشئ المقدس . اذ يعد بها ويحسب كأنه زمني باطل .
وبهذا يهان ويحتقر *

* السؤال التاسع في هل يجوز بيع او مشهري شئ زمني يكون
متحدا مع الروحي *

* اجيب اولاً ان كلما يكون متحدا على كل حال مع الشئ
الروحي . فلا يجوز ان يباع او يشتري نظرا الى الروحي . كما هو واضح .
لان الروحي وقتئذ يساوي بثمن ويباع . ومن ثم لا يجوز ان يباع
الكاس المكرس باكثرهما لم يكن مكرسا . ولا حقل لاجل شرف
الوقفية . ولا يجوز استكراء الشئ المكرس حتى ولا لاجل استعمال
مقدس . بما ان استعمال الشئ المقدس لا يمكن بيعه . لانه مقدس
وشئ روحي . ولا لاجل استعمال دنيوي . لان الشئ المقدس لا يجوز
استخدامه لامور دنيوية *

* اجيب ثانياً ان الشئ الزمني الذي كان سابقا متحدا مع

الروحي

الروحى . او المتائق عليه الروحى . كالحقل الموقوف فيما بعد . او
الاناء . الذى يتكرس فيما بعد . فاذا لم يوجد تحريم من الكنيسة .
فيجوز ان يُباع . ويشترى نظراً الى الزمنى . والمادة . والصنعة .
بشرط الا يُباع بازيد هميسوى . لاجل الشى الروحى . لان هذا
الشى لا يزال مالاً قيمته الباطنة . ولا يتعلق بالشى الروحى
هكذا . حتى انه متى اُبيع . فيظن انه قد اُبيع الروحى . ومن ثم
فيجوز بيع الكاس المكرس لسد احتياجات المساكين . والحقل
الملازمته الوقفية التى تُنقل بالمعينة فقط . ولكنها لا تُباع متى
التمن ساوى الحقل فقط * اما بيع الكنيسة فيُحرم . فى الفصل
الخامس عشر عن السيمونية *

* اجيب ثالثاً ان الاشياء المتحدة مع الروحية لا يمكن ان تُباع
معاً . ولا التى تُنسب الى الروحية او الباطنة لها ذاتياً . كالعمل
والتعب الضرورى لاثام الاحتفالات المقدسة كالقداس والوعظ الخ .
هذا راي الجميع * اولاً لان التعب والعمل . هما انهما باطنان للفعل
الروحى . ولا يتهيزان منه فلا يمكن بيعهما ما لم يبيع الروحى *
ثانياً لان التعب الضرورى لفعل ما فانه يتحد معه فى فعل واحد
ادبى . وهكذا من ثم يقبل صفته * ثالثاً ان التعب فى عمل ما
لا يستحق ابداً ثمناً متميزاً من العمل نفسه . ولا التعب الباطنى
للعمل ايضا له اعتبار سوى اعتبار العمل نفسه . لان التعب هو
مستحب فقط ويطلب لاجل العمل . فكما ان العمل المقدس لا يساوى
بثنى . هكذا ولا التعب الملازمه ايضا . ولان السيد المسيح امر بان
الاشياء

الاشياء الروحية تُعطى مجاناً . امر ايضاً بان يُعطى مجاناً كل ما بغيره
لا يمكن ان تُعطى الاشياء الروحية . بل ان العمل او الفعل الضروري
للاحتفالات المقدسة ليُستعمل من البشر . لا يجوز بيعه ولا يُساوى
بشيء . كالدرس والاستعداد للوعظ الخ . لان هذه لا اعتبار لها . ولا
فايدة . الاً نظراً الى العمل الروحي . الذي تتجه اليه . ومن ثم ان
اُبيعت . فيبان ان العمل الروحي قد اُبيع . كقول سواريس .
وبالعكس اذا العمل . او التعب وباقي الافعال كانت خارجة عن
الاشياء الروحية ومزادة عرضياً . كمسافة الطريق الشاسع للتقديس
في موضع بعيد . فهذه لا تتضمن شيئاً روحياً . بل تكون مُميزة
منه . ولذلك فهي ذات ثمن .*

* اجيب رابعاً ان الشئ الزمى المتحد بالتبعية مع الروحي .
اي المفترض شيئاً روحياً ومتعلق به . لا يمكن بيعه بدون سيمونية .
اذ لا يمكن نواله بدون الشئ الروحي . ولا يُباع بدون بيع الروحي
المفترض منه . ولهذا ما يتحد بالتبعية مع الروحي . فيفترض
الروحي نفسه . ويكون كانه تابع له . والحال ان التبعية يجب ان
يلحق طبيعة اصله . يتضح من القاعدة الثانية والاربعين من
الناموس هـ انه يجب على التبعية ان يلحق طبيعة اصله هـ فاذا اذ
لا يمكن ان يُباع الاصل بدون سيمونية . هكذا ولا التبعية . ولعمري انه
سيمونية هو بيع او مشتري الحق على قبول المداخيل الكنايسية .
الملازمة الوظيفة الروحية . او الحق على المعيشة من مداخيل الدير
الملازمة الابدور *

السول

* السؤال العاشر في هل يجوز إعطاء أو أخذ شيء زمني لأجل خدمة روحية . مثلاً . القداس الالهى أو الوعظ الخ *

* أجيب أولاً أنه لا يجوز حقاً إعطاء أو أخذ شيء زمني بالخصوص لأجل خدمة روحية . أو تعب باطن لها . لأنه سيهونية من الناموس الالهى هو . وكذلك لا يجوز أخذ شيء . لأجل الالتزام بفعل الأشياء الروحية بالخصوص . لأن الالتزام بالشى الروحى . فهو شى متحد بالروحى . ويتجه بذاته نحوه . ويتخذ اعتباراً منه . ومن ثم فإن المرتلين المستاجرين . والموسيقية . لا يجوز لهم أخذ الأجرة كمثل تراتيلهم . بل لأجل القيام بمعيشتهم المعتدلة فقط . لأن وظيفتهم تنجه الى العبادة الالهية . أى لترتيل تسابحه تعالى . وانهاض عبادة المومنين *

* أجيب ثانياً أنه يجوز إعطاء أو أخذ شيء زمني لأجل قيام المعيشة مع الالتزام بالفعل الروحى . مثلاً تلاوة القداس وخدمة الاسرار * أولاً لأن هذه هى عادة الكنيسة المقبولة * ثانياً لأن مجمع كوستنسا فى الجلسة الثامنة حرم مقولة فكلافىوس هـ أنهم يفعلون السيهونية . كل الذين يلزمون ذاتهم بالصلوة لأجل الآخرين . الذين يسعفونهم بالزمنيات هـ ثالثاً لأنه يعطى حينئذ المال لمعيشة الخادم بصيغة فعل روحى لا كانه مئة . لأن الاعطاء والاخذ على هذا المنوال فهو جائز . بل من العدل أيضاً . اذ الذين يخدمون الشعب فى الروحيات تجب لهم شرعاً المعيشة . لأن الفاعل مستحق طعامه هـ متى ١٠ * ولعمري أن العدل الطبيعى يقتضى أن من يعنى

يعتني في فائدة الغير ونفعه ويعدم ذاته ربح ما هو مفيد له . اى
 بان يعطى ما هو كافى للقيام بمعيشته حسبما يوافق الشخص ومقامه
 كقول الرسول ه من منذ قط تجند بارزاقه ه قرنتية ١ * ومع ذلك
 فانهم يخدمونها مجاناً . لانهم لا يستوفون شيئاً كانه عن الخدمة . لانهم
 يقدمون هذا كانه يسمو على كل عن . ولكى يعطون هذا مجاناً .
 فيطلبون من الشعب المعيشة الضرورية . ويجوز لهم ان يستوفوا
 ما هو مرتب لمعيشة الخادم من السلطان المشتهر . ومثبت بالعادة .
 ولهذا يجوز اخذ شىء لاجل المعيشة حسب العادة المثبتة لى
 يقدس لاجل الغير . او عوض الوعظ الذى لا يلتزم به من قبل
 الوظيفة الخ * بل كقول القديس توما فى الفصل الثالث . من
 البحث المائة ه ان الذين يقدمون اولاً الامور الروحية مجاناً . فيجوز
 لهم ان يستوفوا القرايين المعينة المعتادة وكل المداخل الاخرى .
 من الذين لا يريدون الوفا مع امكانهم وان لزم فبسلطان المتقدم ه
 ولكن لا يجوز اخذ شىء عحتى ولا من الاغنيا لسبب المعيشة . لاجل
 الدفن . والجنار . وبركة الالكيل . وتوزيع الاسرار الخ * لان هذا محرم
 جداً من المجمعين العاميين اللترانى الثالث والرابع . وكقول
 القديس توما كما سبق . لان هذا هو نوع من البيع * اعلم ان
 الشرقيين الخاضعين لحكم الاسلام . فلعظمة فقرهم يقبلون عوض
 توزيع الاسرار بعض اشياء . مستترينها باسم الحسنه كانهاء عشور واجبة
 لهم . فلكى ان الاساقفة . والمرسلين يمكنهم ان يبعدهم عن
 هذا النوع من البخل . والسيونية * افهم اولاً انه محرم فى قوانين
 الكنيسة

الكنيسة الشرقية قديماً تحت قصاصات ثقيلة جداً بان ثباع النعم،
التي لا تقع تحت البيع . يتضح من القانون التاسع والعشرين من
قوانين الرسل ومن القانون الثاني من الخلكيدوني . ومن القانون
الخامس من المجمع السابع العام . ومن قوانين المجمع اللترانية
السابق ذكرها . ومراسيم الاحبار الرومانيين . التي تحرم على خدام
الكنيسة بالعموم اخذ او قبول شئ لاجل توزيع الاسرار . موضحين
انه سيمونية كلما يفترضه بيع الاشياء المقدسة او نية بيعها . ويتضح
اكثرهما قلناه في المقالة عن الشرايع . فافتراض بيع الشئ الروحي .
او نية الربح من توزيع الاشياء الروحية . فهو واضح جلياً في الذين
يستوفون مالاً . او شيئاً اخر عوض توزيع الاسرار . حتى اذا لم تعط
لهم . لم وزعوها . لان هذا هو نوع من البيع . كقول القديس توما .
ومنشور باناديكتوس الرابع عشر . المبد العنايه الرسولية لسلفاينا .
الذي به يثبت قوانين مجمع طايفه الموارنة الصاير في جبل لبنان .
سنة ١٧٣٤ . الذي به يحرض البطريرك بالاً يمتغي شيئاً من الخوارنة .
وغيرهم . عوض توزيع الزيت المقدس . فمن هذا يستبين لنا
جيداً . ما هو رأى الكرسي الرسول عن هذا الشئ . وبأى اعتناء
يجب ان تعمل خدام الكنيسة . لكي ترتفع هذه الاشياء بالكلية *
فاولاً ان اجتهاد . واعتنا الكرسي الرسولى في هذا الامر كان دائماً
عظيماً . وذلك لكي يرتفع من الطغمة الكنايسية بالكلية ادنى وهم
من البخل او السيمونية . خاصة في تلك التي تتجه نحو توزيع
الاسرار . وقد تحرم بالاً يؤخذ شئ لاجل طبخات او عادة اخرى
في

في الاشياء التي تخص الاسرار. ولا من الذين يعطون طوعاً ايضاً. كما كانت تقدم القرابين قديماً اختيارياً. والآن يقبل شيئاً بالكلية. لا على النوع المستقيم. ولا على النوع الغير المستقيم * ثانياً لان مطاراة الموارنة المذكورين. قد حتموا بان الدراهم و باقى الاشياء. التي كانت تصير في زمان توزيع الزيت المقدس. يجب رفعها بالكلية. لانها مضادة للقوانين المقدسة * ثالثاً قد حتم ايضاً بان التقديمات في توزيع الزيت المقدس. التي كانت تفعل سابقاً فلتكن ناجية من دنس السيمونية وقباحتها. ومن طلب البخل الفظيع. والخذل بالآل تتهم فيها بعد من احد انها سيمونية. او بخل * رابعاً وقد امر بالطاعة المقدسة. بانه في كل سنة. في يوم الاحد الواقع في وداع عيد نياح السيدة. ان للخورنة. وروسا البلاديرة يدفعون للبطررك الحاضر. ويعطونه تقديماً الدراهم المذكورة. بنوع حسنة واسعاف. وقد حتم بان البطررك في زمان مناسب يرسل لهم موزعاً عليهم الزيت مجاناً بالكلية. وبالأ يقبل او ياخذ من احد شيئاً. ولو كان طوعاً واختياراً لا من دراهم ولا من غيرها. ومن ثم فان الشرقيين لا يخلون من البخل والسيمونية. الذين لاجل فقرهم الشديد. يقبلون بسبب توزيعهم الاسرار بعض احسانات. او اسعاف ضروري لمعيشتهم. فهذا يكون ضد القوانين المقدسة. التي لكي تزيل كل وهم بخل او سيمونية. اوجبت بان يعين للكهنة في غير محل. كما فعلت الموارنة. وحسب المنشور السابق ذكره. لا في وقت توزيع الاسرار. بل في زمان اخر موافق. فلتعطى الاحسانات. والاسعافات

للخوارنة وبأعلى الكهنة. الذين يوزعون على المومنين الاسرار المقدسة. حسب المنشور الاتي ذكره. وهوان كيرلس البطريرك الانطاكي الروم. قتم اعتراضا لكي يتضح له. ويتبين. ما الذي يستطيع ان يقبله بدون سيمونية عوض خدمة الاسرار. وتوزيع الدرجات ليكون كافيا للقيام بمعيشته. وحفظ كرسيه. ولوفاء الجزية لسلطان المسلمين. فاجابه البابا الكليمنطوس الحادى عشر. بعد مشاورته كردينالية مجمع الفخص المقدس. انه لا يجوز قبول شىء عوض خدمة الاسرار. وتوزيع الدرجات. ولكن لاجل القيام بمعيشته. ان كان لا يملك شيئا. فيلتزم حينئذ ان يستعمل طريقة الناموس. حسب القوانين المقدسة. حتى ان الوفا. او الاخذ. لا يصيران ابدا في وقت توزيع الاسرار او بسببها. ولكن ولو ان الخوارنة لا يمكنهم ان ياخذوا شيئا من المعطيين مجانا بدل توزيع الاسرار. ولكنهم يقدرون ان يقبلوا بنوع حسنة. ما يعطى مجانا. كقول المجمع المقدس *

* ولكن هل ان بيع المقبرة هو سيمونية *

* اجيب انه سيمونية من الناموس الالهى. ان ابيع مكان المقبرة كانه مكرس. او نظرا الى البركة. لانه على هذه الصيغة. فهو شىء مقدس. وكذلك اذا اعطى شيئا لاجل دفن الموتى. يتضح من الفصل التاسع عن السيمونية. ومن المجمع العام اللترانى. لان هذا هو خدمة مقدسة. ويكون سيمونية كنايسة بيع المقبرة. نظرا الى المادة. او الترض ذاتها. لان هذا فحرم من الكنيسة. لسبب الديانة.

الديانة واكراماً للأشياء المقدسة . أى البركة الملازمة أرض المقبرة .
ولتجنب خطر السيمونية وطنها* يتضح من الفصل الحادى والرابعين
عن السيمونية . ومن الفصل الثالث عشر عن القبور . حيث قال
انوشانسيوس الثالث هـ فلتبد العادة القبيحة . التى عند
مونتيبولانى . كما قيل . بأنه لا يسحح بان يُحفر قبرٌ للميتين . قبل
أن يُوفى للكنيسة ثمنٌ ما عوض الأرض . التى يقبرون فيها . ثم اردف
قائلاً . نامرك بما انك متولى على الابرشية . بان تمنع الكليروس .
بالأ يتجاسر وياخذ شيئاً بالكلية لهذا السبب هـ فرما تقول فاذا
هى غير جائزة تلك العادة السالكة فى مواضع كثيرة حيث يُباع
بعض جزء من المقبرة . او من الكنيسة . لاجل مقبرة دائمة
للمعيلة . وللورثة *

* اجيب ان كثيرين يعذرون هذا . لان المقبرة لا تُباع . ولا
نظراً الى الأرض . بل يُؤخذ الثمن نظراً الى الثقل . الذى يوضع .
بالأ يقبر احدٌ هناك . وهذا الثقل . يقولون . انه ذو ثمن .
وبواسطة هذه الموافقة . لا يعود هذا المكان مشاعاً . بل خصوصياً *

* السؤال الحادى عشر فى هل هو سيمونية . اقله فكرية . فعل
شىء روحى بالخصوص . لاجل شىء زمنى معين . او مقدم طوعاً .
مثلاً تلاوة الفرض بالخصوص . لاجل المدخول الخ *

* اجيب ماكدًا ذلك . وهذا رأى كثيرين لاسيما القانونيين .
لان نية الحصول على الشىء الزمنى خصوصاً . بالشىء الروحى . كانه
واسطة . فهى سيمونية . لان الزمنى حينئذ اذا تكلمنا ادبياً .

فيكون كأنه ممن. ويستوفى بدل الروحى . وسبب السيمونية يقوم في هذا بالخصوص . وهو أن الشى الروحى يتساوى أدبياً مع الزمنى . أو أنه يتفضل عليه أيضاً . الذى يميز متى فعل الشى الروحى لأجل الزمنى بالخصوص . ولهذا قال القديس انطونيوس فى الفصل الخامس من الجزء الثالث هـ أنه خطأ هـميت هو ابتغاء . أو رغبة الوظائف . التى تقصد بالخصوص لأجل الأكرام . والغنى . الذان يصدران منها هـ وكذلك القديس توما فى الفصل الأول . من البحث السادس قال هـ أن قبل هذه المداخل . كانها غاية عمله . المقصودة بالخصوص . فإنه يصنع سيمونية . وهكذا يخطئ خطأ هـميتاً . ولكن أن كانت غاية الخصوصية فى فعل كذا . هو الله نفسه . ويقصد هذه المداخل بالتبعية . لا كالأغاية . بل كانها ضرورة لمعاشه . فمن الواضح أنه لا يبيع الفعل الروحى . ولا يصنع سيمونية . ومن ثم لا يخطئ هـ أما التوزيعات المرتبة يومياً . فهى مقاصرة لكسل الكليريكى فى ترتيب الفرض جهراً . الذى يصنع خوف هذه المقاصرة . فتعد إذا كانها مزيلة للمانع . لا كانها علة لوفاء الفرض *
 * السؤال الثانى عشر فى هل هو سيمونية إعطاء . أو أخذ ممن لأجل إهمال فعل روحى *

* اجيب بالتأكيد إذا الإهمال أسعبان أدبياً . أنه صادر عن سلطان روحى . وله مفعول أدبى . يتضح من الفصل الرابع عشر عن السيمونية . لأن هذا الإهمال حينئذ يكون حقاً استعمال السلطان الروحى . الذى لا يعادله . ولا يساويه ممن . كمن يهمل أن

أن يحل من الرباط . أو من الخطايا . بعد سماعه الاعتراف . أو أنه يعاهد بالآل ينتخب فلان . لأنه يتركه له مربوطاً . أو برزله له . فإنه يستعمل السلطان الروحي . الذي لا يقع تحت ثمن . ولكن إذا أهمل الفعل الروحي . لم يكن استعمال سلطان روحي . ولا يتجه نحو الشئ الروحي . فيعلم كثيرون . بأنه لا يكون سيمونية . بل ربح قبيح . أو ظلم . إذا الفعل كان واجباً شرعاً . لأن هذا التبرك ليس هو استعمال الولاية . بل هو اختياري فقط . لا استعمالها . أو بالأحرى هو استعمال الإرادة اختياريًا . وطبيعياً . وكقول ليسيوس . أن بهذا توجد قبلة تشبه السيمونية . لأنه يشير مضمراً . أن بيع الفعل الروحي ممكن . وهذا يكون احتقاراً له *

* السؤال الثالث عشر في على كم نوع تصوير السيمونية في مادة الوظيفة *

* اجيب أولاً أنه يكون سيمونية من الناموس الإلهي الوعد . أو الإعطاء . أو أخذ شيء ذي ثمن . لأجل المنح . أو الانتخاب . أو التقديم . أو التعيين في الوظيفة . وبالأجمال لأجل كل فعل يكتسب به الحق عليه . ولو كان ابتداءياً أو الذي به يثبت ولو كان تحت الشك . لأن الشئ الروحي حينئذ يُبدل . وبالزمن يتحصل الروحي . وهذه الأفعال فهي روحية لنسبتها للشئ الروحي . وصدورها عن السلطان الروحي . ومن ثم فإنه سيمونية إعطاء المنفعة . أو الوعد بالقرضة . لأجل الوظيفة . لأنه ولو أن القرضه هي من ذاتها مجانية . ولكن تصدر منها المستقرض فائدة زمنية . بل أنه سيمونية أخذ

أخذ شئ ما لأجل تسليم الوظيفة أو دفعها أو الإدخال فيها .
يتضح من الفصل التاسع . والسادس والثلاثين . عن السيمونية .
لأن بهذا يُنال الحق الروحي . أى التدبير كأنه شئ ما متحد مع
الحق الروحي . وكذلك يكون سيمونية أيضا الأعطاء . أو الوعد لآخر
بشئ . لكى يطلب له أما بذاته أما باخر . بان يُعطى هذه الوظيفة .
يتضح من الفصل الأول من البحث الخامس . لأنه يقصد نوال
الوظيفة جهدية زمنية . ويتسهل له الطريق نحو الوظيفة . وبهذه
الواسطة يحصل عليها . ولا باس بان العوسل صار بواسطة . إذ
النتيجة . والغاية صارنا هكذا . والروحي يُنال حقا بواسطة الزمنى .
لأن التوسل بواسطة فهو علة أدبية لمخ الوظيفة . فمن يشتري إذا
هذه العلة . فيشتري بالقوة النتيجة الصادرة عنها *

* أجيب ثانيا أنه سيمونية . وباطل بالكلية . أقله بالناموس
للكنائسى . ليس بدل الوظائف فقط . وكل حق يُنسب للوظائف .
يل وكل موافقة . وعهد . وشرط يصير فى الوظائف . الذى يلزم
بما لا يجب شرعا . أن ثم سلطان خصوصي . كذلك والتنزل تحت
شرط . أو عهد . أو ثقل . الذى لا يتضمن فى الوظيفة من الناموس .
وصار بدون سلطان البابا . يتضح من الفصل السابع عن السيمونية .
ومن الفصل الخامس عن تبديل الاشياء . حيث تلزم عموما . لأن
تبدل المداخل . الذى لا يمكن أن يصير شرعا لا سيما ان تقدم
لشرط نحو الاشياء الروحية . أو ما يُنسب الى الروحية . فيجوز دائما
فمن السيمونية . وفى الفصل الاخير عن العهود قيل : أن العهود
الصائرة

القاصرة منكم لنوال بعض اشياء روحية . فبما انه في هذه كل عهد وكل موافقة فهي باطلة بالكلية . فلا اعتبار لها ابداً فبرهان الشريعة هو لانه في العهد وتبديل الشئ الروحي الملازمة الفائدة الزمنية . يكون خطراً ان يفعل ذلك بسبب الشئ الزمنى . وهي ايضا سيهونية الناموس الالهى مشترى . او بيع الشئ الروحي بالزمنى . ولو كان متحداً مع الروحي . او ان يقصد الشئ الروحي . او يعطى . او يؤخذ بالخصوص لاجل الشئ الزمنى . ولو كان متحداً مع الروحي * فالتنزل لاجل الفائدة . فهو محرم * اولاً لاجل رفع كل نوع من الميراث في الوظائف * ثانياً لتجنب الخطر لئلا يصير ذلك لغاية زمنية . ثالثاً لئلا يعدم المانع حرية . في ان يهب الوظائف لمن يراهم اكثر استحقاقاً * ومن ثم فاولاً انه سيهونية . وباطل بالكلية . كل نقل وظيفه . او التنزل عنها . او مشكوك به في الناموس بانه ليس باختيارى نحو الوظيفة . وقد صار بسلطان خصوصى . يتضح من الفصل الثامن عن النقل . وكذلك العهد لمنع المخاصمة عن الوظيفة . او نهياها . ان صار هكذا . حتى ان احد الخصمين يتنزل عن حقه لاجل المال . ويترك للآخر الوظيفة بسلامة . لان بهذا يصير تبديل الروحي بالزمنى . او ان الواحد يتنزل بشرط ان الاخر يدفع المصاريف . يتضح من الفصل الرابع عن العهود . لان هذه المصاريف . اما انها ذات ثمن لاجل نوال الوظيفة . والا لم كانت فعلت لاجل الاخر . او انها اقله مشتبهة فيها بين الافراد . ولكنه يجوز ان تصير موافقة فيما بين المتخاصمين . وذلك بامر القاضى . او المتولى .

المتولى . أو الوكلاء الكنايسيين . المقامين من الروسا لاجل الصلح .
الذين بعد قبول الفريقين . ورضايهم . فيحكمون بالوظيفة لمن
يستبين حقه أثبت . ويأمرونه بان يدفع للآخر جزءا من المال لا
لاجل حقه . بل لاجل صلح الخير الزمنى . وليرتدوا عن الخصومة .
يعتض من الفصل الثانى عن الوكيل . ويمكن ايضا فى هذه الحال .
بان يوضع على من حكم له بالوظيفة . بان يدفع بمجوع سنويا . وهذا
لا يوضع على الوظيفة . بل على الشخص . ومدة حياته فقط . من
الفصل الثانى والعشرين عن المداخيل * ولكن هذه الموافقة اذا
كملت برضاء الجهتين . وسلطانهما الخصوصى . وتحت شرط ان تثبت من
الرئيس . فتكون سيمونية ايضا . ولا يقدر الرئيس ان يغيثها . كقول
الناموس . لانه حينئذ يعطى الزمنى بدل الروحى . لاجل فائدة
المتقاولين . ومتى صارت من القاضى فلا يكون هذا . لانه يستبين ان
القاضى يقصد خير الصلح . والسلامة فقط . ولا يناقض ذلك ان
المريدين المبادلة يقدران ان يتعاهدا على الحال بشرط ان تثبت ذلك
الرئيس . لان فى هذا يوجد تحريم خصوصى * ثانيا انه سيمونية ايضا
شرط تصليح الكنيسة . او اعطاء شىء لعمارتها . او للفقراء وامثالها .
لاجل نوال الوظيفة . يتضح من الفصل الاول من البحث الثالث .
ولو استباننت هذه انها اعمال صالحة ولكن مادتها زمنية ذات ثمن .
لان هذا هو ثقل لا يتضمن فى الوظيفة شرعا * ثالثا هكذا ايضا
تصدر السيمونية من التبديل . لان الوظائف تبدل فقط . بدون
سلطان الرئيس . بل اذا المتبادلين عوضا بسلطانهما الخصوصى .
تباين

ثباين الأثمار بدراهم . أو يجعلون . أو أن أحدهما يضع على الآخر
ثقلًا ما خارج جوهر التبادل . مثلاً . بان يفي كل المصاريف .
وكذلك إذا بدلت كل الحقوق على الوظيفة . أو على الأعمال المنسوبة
اليها . كمن يترك تقدمه . لكي الآخر يهبه غيره . أو تعاهدا هكذا .
مثلاً . أنت انتخب . أو قنم هذا لهذه الوظيفة . وأنا انتخبك . أو
أقدمك . أو الآخر . إلى تلك الوظيفة . أنا أمنحك حمايتي في هذا
الانتخاب . وأنت تمنحني حمايتك في غيره . فانا أقدمك . وأنتخبك .
أن تركت لي . أو لقرابتي تلك الوظيفة . وما شاكل ذلك . لأن كل
معاهدة في هذه المادة فهي محرمة بالعموم . وذلك لأن هذه الأفعال
هي روحية . وتصير كأنها سبيل . أو واسطة للشئ الزماني الملازم
الروحي . فهذا التعليم قد نسبته سواريس لكل الأشياء الروحية .
المتحد معها الزماني بالتبعية . ولولم تكن بالحصر . والتدقيق وظايف .
كالوكلنية . التي تتغير حسب الاختيار . لأن سبب الشر . والخطر .
والتحريم . فهو واحد . ولأنه في الفصل الخامس عن تبديل الأشياء .
تحرم بالعموم كل معاهدة نحو الروحيات . والملازمة الروحيات .
وكذلك قل عن مريسيات الرهبان . ولولم تكن موبدة . لأن هذه
المريسيات . فهي شئ روحي متحد معه تدبير الأشياء الزمنية . ومن
ثم فانهما يخطيان خطأً ثقیلاً . الراهبان المتعاهدان هكذا . أسعفى
لأصير مدبراً . وأنه أسعفك لتصير ريساً . يتضح من الفصل الحادى
والعشرين عن السيمونية . رابعاً أنه سيمونية كل تنزل لأجل الغير .
مع استبقاء المجهول . أن صار بدون اجازة البلبا . يتضح من الرأس

حيث قيل ٥ أن الوظائف الكنائسية فلتحفظ بدون نقص ٥ ومن استعمال الكنيسة . وعادتها *

* ولكن يُسال هنا في هل أن الموافقة في الوظائف عن تعويض مجاني . أو الالتزام باعطاء شيء استخباراً . أن كان زمنياً . أم روحياً . هو سيمونية *

* اجيب بال تأكيد أولاً لان كل موافقة . أو مشاركة في هذه المادة . فهي محرمة كسيمونية * ثانياً لان هذه الموافقة تصدر بذاتها الزاماً جديداً من الأمانة . والعدل ذاتي . مزاداً على الزام الاستخبار . والآن كانت باطلة . ولم تستوفى ابداً . ومن ثم اذا وضع هذا العهد . ولم يعط ما صار عليه الاتفاق . فالأخرية تظم كنه قد حصلت له اهانة . ولم تحفظ له الأمانة . الذي لولا وجود الشرط . لم حدث . فالاعطاء حينئذ لا يكون مجانياً بل الزامياً . ومتبادلاً . ويتم بشرط . اعطيك . لتعطيني . أو اني اعطيك لتعمل . كقول سواريس . ولايمان . وآخرين * اعلم أولاً ان مداخل الشماسات هي مادة سيمونية . حسب تحديد المجمع المقدس . سنة الف وستماية واحدى وتسعين . لانها تستبين كوظائف حقيقية . ولو لم تكن الكليريكية . لانها حق مودب . مرتب . ومثبت بسلطان الكنيسة . بالحصول على الامار من الارزاق الكنائسية . أو الموقوفة لله لاجل الوظيفة الروحية * اعلم ثانياً انه يتضح من الناموس . بانه لا يجوز تضمين مداخل الوظيفة . أو الدير خارج ثلث سنين . ولكن حسب كثيرين . ان هذا التحديد ليس هو مقبولاً في كل مكان . ولهذا يقولون

يقولون بأنه يمكن تضمينها مدة حياة المتقدم. أو صاحب الوظيفة. ولهذا لم يُجرّم لأجل خطر السيمونية. بل ليلاً لأجل كذا ضمان. أو تغيير. تنضّر الكنايس. أو المتخلفين *

* السؤال الرابع عشر في هل أنه سيمونية إعطاء وظيفة. أو الاعتناء بذلك لأجل القرابة *

* أجيب مع القديس توما في الفصل الخامس. من البحث المائة حيث قال ه إذا الواحد أعطى لآخر شيئاً روحياً مجاناً لأجل القرابة. أو أى ميل طبيعى كان. فهو غير جائز ومنحجس داني. لكنه ليس بسيمونية. إذ لا يؤخذ شيء ومن ثم لا ينسب إلى مقابلة البيع. والمشتري حيث توجد السيمونية ه ولكنه سيمونية أن أعطيت. أو سعيت لقريبك. أو نسيبك بوظيفة. لكي تزيد أكراماً. وسطوة. وغنائاً. أنت. أم عيلتك. وكذلك إذا سعيت بالوظيفة للغريب. لكي يسعف أقاربك وأنسابك. لأنه حينئذ يعطى الروحى لأجل فائدة زمنية. كقول القديس توما في الفصل السابع. من البحث الثالث ه من أعطى وظيفة لأجل القرابة. فإن قصد بذلك حصول فائدة لذاته. وإن عيلته تصير أفضل. وأشرف. أو أنه يصير ذاسطوة بواسطة القرابة. وهكذا يرجو الحصول على شيء. ولاجله يعطى الأشياء الروحية. فيصنع سيمونية *

* السؤال الخامس عشر في هل هو سيمونية إعطاء الوظيفة. أو التقديم إليها لأجل توصية المحبين *

* أجيب ماكدًا ذلك. إذا قصد بذلك الأكرام البشرى بالخصوص

بالخصوص . لان هذا الاكرام هو ذو ثمن . كقول القديس توما في الفصل الخامس . من البحث المائة حيث قال قد تدعى وظيفة عن اللسان . او عن المديح ذاته المنسوب الى الاكرام البشرى . الذى يقع تحت ثمن . او ان الطلبات التى تكتسب بها الحماية البشرية . او تجنب ما يضاد . ومن ثم اذا الواحد قصد هذا بالخصوص . فانه يفعل سيمونية . ويستبين انه يقصد هذا بالخصوص . اذا قبل التوسلات المقدمة له لاجل الغير المستحق . وهذا يصير مفعولاً بالسيمونية . واذا التوسلات تقدمت لاجل المستحق . فهذا لا يصير بالسيمونية . لوجود العلة الموجبة . التى بها يعطى الثنى الروحى لمن تقدمت لاجله التوسلات . ويمكن ان تكون سيمونية بالنية . اذا لم يقصد استحقاق الشخص . بل الاكرام البشرى *

* السؤال السادس عشر فى هل انه يجوز مشترى . او بيع المدخول *

* اجيب مع الراى العام . انه سيمونية هو مشترى . او بيع المدخول المعين لوظيفة روحية . مثلاً . لو كبل الاسقف . للواعظ ونظايرها . لانها تتجه الى الخدمة الروحانية . التى بدونها لا يقدر احد ان يحصل عليها . ولهذا لا يمكن ان تباع . ما لم تبع الخدمة الروحانية المستندة عليها . ولا يجوز افتدائها . اذ لا يمكن ان يزول الزام هذه الخدمة الروحانية . لانه يجب ان يستمر دائماً . وكذلك فهو سيمونية من الناموس الالهى مشترى . او بيع غير مداخل الواجبة للاكليريكي فقط . اما لاجل المعيشة . او لفض الخاصات . او لتعويض

لتعويض تباين المداخيل في الوظائف . لان هذه تلازم الصفة
والخدمة الروحية . وتلاوة فرض الكلية القداسة مريم العذراء المعين
من القديس بيوس الخامس . هكذا حتى ان من يهمله يخسر المدخول .
وعلى هذا الاسلوب لا يبتغون الحال الاكلييريكي فقط . بل هذا
الفرض الروحي ايضا . وبواسطته يكتسب الحق على هذه المداخيل
ومن ثم فان هذه المداخيل هي شئٌ روحيٌ قائمٌ بذاك الالتزام
الروحي . والحق على الاشياء الزمنية الملازمة . او هي ليست الا حق
قبول الاثمار الكنيسية بواسطة الروحي . وبما ان هذا الفرض
لا يقع تحت البيع . فهكذا ايضا حق قبول تلك الاثمار لا يهز منه .
وهذه المداخيل لا يمكن اقتداها . ما لم يرتفع الشئ الروحي . الذي
لا يمكن رفعه الا من البابا . الذي ترتب منه . كقبول سواريس
وكثيرين معه . وبالعكس عن المداخيل العالمية . لانها شئٌ زمنيٌ
صرف . اذ لا تستند على صفة روحية . ولا تلازمها خدمة روحية .
ولا رسمت لاجلها . بل انها متميزة عن السبب الروحي *

* السؤال السابع عشر في هل يجوز اقتداء الاضطهادات في

الوظائف *

* اجيب اولاً انه سيمونية هو اقتداء الاضطهادات . او المضادات
الغير الظالمة . لكي تنال الوظيفة . مثلاً . بان تعطى للغير مالاً
ليلا يظهر نقصك للمتقدم . اوليلاً يتوسل لاجل اخر . اوليلاً من
له حق اثبت يدعي عليك . او يداعيك اذا كانت الدعوة معلقة .
اوليلاً ياتي من هو اعلم مدك الى الفحص كخمس . بل يرجع عن حقه
الواضح

الوضح . ونظايرها . هذا رأى الجميع كقول سواريس . لأنه يتسهل حينئذ بالمال طريق إلى الوظائف . وبواسطة الشئ الرمنى يُنال الروحى . ولو ان الفادى لم يعط ثمنًا بدون واسطة لاجل الشئ الروحى . ولكنه يروم أن يحصل على الحق الروحى بواسطة الدراهم . الذى هو ابتياعه . ولو كان له حق عليه . ولكن بما ان الاضطهاد عادل . فحقه اذا ليس هو ثابتًا بالكلية . وهكذا يشتري بئس حقًا ثانيًا . الذى لم يكن له سابقا . الذى هو مشتري الحق الروحى . اقله جزئيًا . بل انه حسب رأى الجميع . اذا الحق على الشئ لم يكن حصل بعد . او لم يكن قد كمل . لا يجوز افتداء الاضطهاد الظلمى من الذين يمكنهم ان يفيدوا بالوظيفة . أى المختص بهم ان ينتخبوا او يمنحوا او يرتبوا او يتبثوا او يقدموا ونظايرها . يتضح من الفصل الثالث والعشرين عن السيمونية . لأنه بالمال يُكتسب الشئ الروحى . او الحق الثابت على الشئ . الذى لم يكن سابقا . الذى هو مشتري الشئ الروحى . مثلاً اذا المنتخب اراد ان ينتخب الغير المستحق لئمنعك . فتصنع سيمونية ان اعطيته مالا . لئلا يمنعك . ولكن يجوز افتداء الاضطهاد الظلمى من الذين يمكنهم ان يمنحوا . ولكنهم لا يفيدون . لان بهذا الافتداء ترتفع الموانع الموضوعة ظلمًا . وبهذا لا يتسهل السبيل الى الوظيفة اكثر . مما كان مُسهلاً قبل وضع الموانع العادلة . ولعمري انه يجوز لكثيريكى ان يمنح التهمات بدراهم . التى لولا ذاك لُطعن بها امام المتقدم * ثانيًا يجوز لمن له على الوظيفة حق تام كامل ان يفندى . لا الشئ الروحى . بل الاضطهادات

الاضطهادات الظالمة ويزيل الموانع الخبيثة ايضاً. يتضح من الفصل الثامن والعشرين عن السيمونية . لانه حينئذ لا يعطى ثمناً بدل الشئ الروحي . اذ هو في حوزته . بل لاجل انقازة من التهمة التي هي شئ زمني . ولا يكتسب شيئاً جديداً . ولعمرى ان المضطهد . الذي يقبل مالا ليرتفع عن التهمة . ليس هو بفاعل سيمونية . اذ لا يقبل ذلك عوض الشئ الروحي . بل انه ظالم فقط . ويلتزم بالرد . لانه بدون سبب يمتلك ما قبله . لان الاخر لا يعطيه طوعاً ورضواناً . بل مغتصباً من الالهانة *

* ولكن هل ان من كان ترتب في الوظيفة . وتثبت . يحوز له ان يفترس يثمن الاضطهادات التي يمنع بها ظلماً عن اخذ التملك . اجيب * ان البعض ينكرون . لان التملك هو شئ روحي او ملازم للروحي . اذ به يحصل على ممارسة الخدم . والاعمال الروحية * وآخرون ياكذون انه جاز . لان التملك يفهم بالخصوص مع افتراض الصفة . فهو فعل جسدي . ولا يعطى الحق الروحي . بل يفترضه ثامناً . وليس هو روحياً . الا نظراً الى الصفة . او الحق . الذي يلزمه . وبإكتساب الصفة . والحق فالتمن اذا لا يعطى لاجل شئ * روحي . اذ قد سبق وجوده . بل لرفع مانع التملك ظلماً . الذي هو واجب بذاته جوهرياً لتلك الصفة . ويقوم بفعل زمني صرف . اذا فهم بذاته . ولعمرى ان الوظيفة الممنوحة والمقبولة تهيب حقاً تاماً على الشئ حتى ان من يكون قد حازها هكذا . ثم مات قبل ان يحصل على التملك . فالوظيفة حينئذ تكون فاضية بموته . ولان التملك

الملك يهب حقاً. ولكنه يفعل هذا أيضاً وهو أنه يصدر الاستطاعة على تدبير الأمور وقبولها. كقول القديس توما في الفصل الثالث. من البحث المائة هـ أن الواحد بعد ما يكون اكتسب الحق. وحازة. فيجوز له أن يرفع المواضع الظالمة بمال هـ

* أجيب ثالثاً أن افتداء الاضطهاد العادل. بعد الحصول على ملك الوظيفة. فهو سيمونية. هذا رأى الجميع. كقول سواريس. لأنه بما أن الاضطهاد هو عادل. فالحق على الوظيفة ليس هو ثابتاً بالكلية ويمكن رفعه. ولذلك فيعطى من الثبات. وحفظ الوظيفة. أو إذا كان ثابتاً بالكلية. فمن اللازم أنه يكون قد فعل ذنباً. ولاجله يجب أن يعدم الوظيفة. واعطاء المال حينئذ لا رالة ذاك المانع. فهو سيمونية. لأنه بمن زمني يشعري حفظ شيء روحي.*

* أجيب رابعاً أنه دائماً سيمونية. اعطاء شيء روحي لافتداء اضطهاد ظلمي. ولو كان بعد الحصول على الوظيفة. وكذلك اعطاء وظيفة بشرط أن المعطى له لا ينصر. ولا يضطهد ظمناً. لأن الروحي وقتئذ يعطى لأجل فائدة زمنية. أو لتجنب شيء زمني. الذي هو بذاته ذو وزن.*

* السؤال الثامن عشر في هل أنه سيمونية هو أقله فكرية. قبول الدرجات لكي يحصل على الوظيفة. لأجل مداخيلها بالخصوص.*

* أجيب ما كذا ذلك لأنه* أولاً بشيء روحي يجهد لذاته سبيلاً لينال شيئاً زمنياً مقصوداً بالخصوص. ويضع ذات الروحي كأنه واسطة

واسطة لنوال الزمنى بالخصوص . وبفعله هذا يساوى الزمنى بالروحى . او يفضلهُ عليه ايضاً . ثانياً من مجمع اكسيشاسترى فى سنة الف ومايتين وسبع وثمانين . فى القانون الثامن . حيث قال هـ فليخصوا ضميرهم . لى غاية يرغبون الدرجات . هل لكى يخدموا الله وكنيسه بافضل . واحسن نوع . لا لاجل الرخ الزمنى . اولينالوا الوظائف من راسمينهم . لاننا نحسب هؤلاء سيمونيين هـ ولهذا قال فانيانوس فى الفصل عن الانتخاب هـ ان الاكيريكى . الذى يقبل الدرجات ليحصل على الوظيفة . فانه يفعل سيمونية فكرية . التى لا تلزم بترك الوظيفة . ولكن ان يفي لله بالعبادة . ما لم يكن قد تقدم شرط هـ

* السؤال التاسع عشر فى هل يجوز الاعطاء . او الوعد بشى زمنى لآخر . لكى يعمل عملاً خلاصياً لفائدة . كتناول الاسرار وسماع القداس . ونظايرها *

* اجيب اولاً انه يجوز اعطاء شى زمنى لآخر مطلقاً . طالما منه ان يفعل شيئاً روحياً لخلاص نفسه . بشرط الا يضع الزاماً لفعله . لانها تكون حينئذ منحة مجانية مفعولة لمرغيب الغير على عمل الخير . بدون الزام متبادل . او شرط متقل . وكذلك يجوز الوعد بشى تحت شرط . ان فعلت هذا العمل الصالح معنياً عملاً روحياً لخير العامل . وملزماً ذاته بالقيام بوعده . وتمام الشرط . لا غير . بشرط الا يصدر للغير الزام آخر . يتضح من الفصل الثانى عن الشرط . حيث محمد المنحة المجانية المفعولة للخدام . بشرط ان

يصير راهباً لا غير . لان في هذا الامر لا توجد سيمونية . بل انتخاب
ما يقدم للغير مجازاً لفائدته فقط . بان يختار ذا . ام ذاك . حسب
ارادته *

* اجيب ثانياً انه سيمونية الاعطاء . او الوعد بشئ زمني تحت
شرط . وعهد . بان الاخر يلتزم بفعل العمل الخلاص لفائدته . يتضح
من الفصل الاول . من البحث الثاني . لانه بهذا يوجد شرط مثقل
مع ثمن . لاجل الشئ الروحي . الذي هو محرم من الناموس كانه
سيمونية . ويُعطى حينئذ . ويُقبل الثمن . بدل الشئ الروحي .
كقول سواريس *

* السؤال العشرون في هل ان ما يؤخذ بالسيمونية يلزم ردة *
* اجيب أولاً ان الخدم . والدرجات . والوظائف ونظايرها .
المقبولة بالسيمونية . فلا يجب استعمالها ذمة . بل ينبغي ان تترك
مع كل مداخيلها قبل كل حكم . يتضح من رأى كل المعلمين .
ورأى الكنيسة . واستعمالها . ومن الفصل . ان اعطى احد . والفصل
تلك التي . من البحث الثالث . وغير نواميس يمكن ايرادها . ولاجل
انها تُقتنى بدون حجة شرعية . لان كل ايها ومخ وشرط سيموني .
فهو باطل بالكلية . اقله بالناموس الكنايسى . يتضح من الفصل
الاخير عن العهود . وعادم كل فاعلية . ولا يجوز حقاً البتة . كما
اوضح مرتينوس الخامس . في مجمع كوستنسا . في الجلسة الثالثة
والاربعين . حيث اثبت ان الانتخابات . والتوسلات . والاثباتات .
وكل الاجتهادات المفعولة فيما بعد للحصول على الكنايس . والاديرة .
والدرجات

والدرجات. والوظائف. والخدم الكنائسية. مهما كانت. فهي باطلة من ذات الناموس. ولا احد يكسب بها حقاً البتة. ولا المقدمين. ولا المثبتين. ولا المقامين يصيرونها اثمارهم. بل يلتزمون بردها كانهم قبلوها مسلوذة ظمناً. وكذلك حتم بولس الثاني عن السيمونية. وقد اثبت ذلك بيوس الخامس. اما القديس توما في الفصل السادس من البحث المائة قال هـ لا يجوز لاحد ان يقتني ما قد حصل عليه ضد ارادة سيده. مثلاً. اذا وكيل ما اعطى لآخر من مال سيده ضد ارادته وامره. فالقابل لا يجوز له امتلاكه. فالرب اذا الذى الكنائس هي له فوكلائه. وخدامه هم الاساقفة. امر بان الاشيا الروحية تُعطى مجاناً. كقولهِ العزيز. مجاناً اخذتم مجاناً اعطوا هـ متى ١٠ * ولهذا من قد حصل على اى شئ من الروحيات بواسطة الهدايا. فلا يجوز له ان يقتنيها بسلامة. ولو ان هذا التحريم هو من الناموس الكنائسى. كما يعلم كثيرون. فمع ذلك متى وجد هذا التحريم فالزام ترك الوظيفة مع كل اثمارها فهو من الناموس الالهى. كقول سواريس. اذ لا يجوز حسب الناموس الطبيعى. اقتنى مال الغير بدون حق عليه. وهذا امر حقيقى هو. ولو ان السيمونية فعلت بدون معرفة المنتخب. اذا احد لكى يصير غير قابل للدرجة فاعطى دراهم. او هو ذاته اذ توهم بالسيمونية لم يقاوم صريحاً. يتضح من الفصل السابع والعشرين. والثالث والثلاثين عن السيمونية. بل ان عرفت بان الاخر اذ سعا لك بالوظيفة فعل سيمونية. وقبلت ذلك. فانتخابك باطل هو. ولو انك ضاددت. كقول سواريس. وراجينلدوس

وراجينلدوس . وليسيوس . وغيرهم . لانك بقبولك ساعدت على تمام السيمونية المعروفة . لان هذه السيمونية من هناقبلت تمامها . وبذلك كملت حقيقتها . وكذلك اذا وقيت الدراهم الموعودة من الغير . اورديتها لمن وفاها . فانخابك باطل هو ولو انك قاومت السيمونية . ولولم تعرف بها قبل حصولك على الوظيفة . يتضح من الفصل الثالث والثلاثين عن السيمونية . لانه يستبين بانك تقبل سيمونية الاخر وتأييدها . لان دفع الدراهم . وذاك القبول نفسه فهو جزء ادبي لمقولة السيمونية . لان الوسيط كان يوعدهم بالدراهم على اسمك . وكأنه يوفيهما عنك . ولذلك فان قبولك وذاك الوفا عينه فيضة رضان كانهما عتيدان . فاذا بوفاء الدراهم تكمل المقولة السيمونية . وحسب رأى البعض . ان من يجهل السيمونية المفعولة من اخر . فلا تعصده شريعة المكتبة عن تملك الثلثة السنين للاستحلال لانها تقتضى صريحاً بان التملك يجب ان يكون بدون دخول سيموني . ولكن كثيرون غيرهم يعلمون . ان من حصل على وظيفة بسيمونية مفعولة من اخر . فيقدر ان يختصها . ان جهل هذه السيمونية كل الثلث السنين . لان هذه الكلمات . بدون دخول سيموني . يستبين انها تقتضى بالتدقيق . ان السيمونية تكون من جهة الداخل الى الوظيفة . لانه ولو ان المخ هو سيموني . ولكن الدخول . او الفعل . الذى يدخل به المنتخب الى الوظيفة . ليس هو سيمونيا . ولا يقامر فعل هذا . بل فعل الوسيط فقط . الذى هو سيموني . ولا يدعى دخولا . بل بالاحرى فتح الباب . ليقدر الاخر على الدخول . كقول ديلوكو

ديلوكو ومعهُ كثيرين . ما كذباً ان هذا هو الراى العام . ولكن
يجب ان يُطلب شور المحكمة الرومانية . ولكن من يحصل على وظيفة
بسيمونية مفعولة من والديه . او محبيه بدون معرفته . فان اطلع
على ذلك قبل الثلث السنين . فيلتزم حالاً بان يتركها . وان يرد كل
الاثمار التى قبلها . ولكن لا التى اصرفها بنية سليمة . لانه كان
ممتلكها بسلامة . كقول القديس توما فى الفصل السادس من البحث
المائة . وكذلك يقول سواريس وكثيرين معه . لان هذا الابطال يصدر
من الناموس نحو كل انتخاب ورجح ايضاً يصير بالسيمونية . ولا يُطلب
لذلك ذنب . او معرفة القابل . او الماخ . يتضح من الفصل الثالث
والثلاثين عن السيمونية . ولكن لاجل ابطال الانتخاب والالتزام
بترك الوظيفة ورد اثمارها ايضاً . فتكفى سيمونية الموافقة الخفية .
والممتزجة . او النصف مادية . اى اذا اعطيت الدرجة . او الوظيفة .
ولكن الشئ الموعود لم يُعط بعد . فالانتخاب حينئذ . والرجح ايضاً
يكونا سيمونين . وباطلاين بالكلية . لان للابطال من جهة الناموس
يكفى ان الانتخاب يكون سيمونياً . كما هو واضح بالكفاية من منشور
مرتينوس الخامس السابق ذكره . ومن منشور بولس الثانى حيث
قال هـ انه بالانتخاب والتوسل والتثبيت والاعتناء ايضاً . او باى
استعداد كان . التى يمكن ان تصير بقباحة السيمونية . فهذه لاقوة
لها بالجملة . كلياً لا فى الكنايس . ولا فى الاديرة . ولا فى الدرجات .
ولا فى الاشخاص . ولا فى الوظائف الكنايسيه . ولا فى اى مقام
كان . ولا يقدر احد ان يكتسب حقاً على شئ منها . او يصير اثمارها
مختصة

مختصة به . بل أنه يلتزم تحت خطر هلاك نفسه . برد كلما قبله من هذه جميعها . ويتضح أيضاً من القانون الاول . من البحث الثالث . حيث اربانوس الثانى فى مجمع بلاشنسنا قال هـ كل شىء من الدرجات المقدسة . او من الاشياء الكنائسية . يكون قد تحصل بواسطة مال اعطى . او قد وعد به . فنحن نحسبه باطلاً كلاً شىء . ولأنه قوة بالكلية هـ حيث يقول بالتفصيل . بمال اعطى . او قد وعد به . فلكى الرجح اذا يكون باطلاً . يكفى الوعد بالمال فقط . ويتضح جيداً هما ذكرناه من النواميس . ان كل ربح وظيفه بالسيهونية . فهو باطل من ذات الفعل . فهو اذا باطل قبل دفع المال ايضاً . ولا يصلح ابداً . لانه لو يمكن اصلاحه . لما كان من ذات الفعل ومن ذاته باطلاً . بل لكان يبطل بعد الفعل . اى وقت دفع المال . ولكن يجب استعمال عادة المحكمة الرومانية . فان كان حصل على الوظيفة . ولم يكن دفع الدراهم . فلا يلتزم بدفعها . لان السيهونية تتم حينئذ مادياً من الجهتين . وهكذا يصدر الحزم *

* اجيب ثانياً انه اذا اُبيعَت الذخاير المقدسة . فالبيع يكون باطلاً . اذ ليست هى مادة للبيع . اذ لا يوازىها ثمن . ولعمري اذا ترجع الثمن . فيجب ان ترد تحت شرط وسبب الحصول على الثمن . ولكن اذا الوقف اُبيع باعلى ثمن . لاجل حق الوقفية الملازمة . او الاوانى المقدسة لاجل التقديس . فالبيع صحيحاً كقول لايمان . لان الروحى هو تابع لهذه الاشياء فقط . والمفيد لا يجب ان يتعطل من الغير المفيد . لاسيما اذا كان تبعاً . بل يجب ان يُرد زود الثمن . اذ قد اخذ بدون اجيب

* اجيب ثالثاً ان الثمن . او كل شئ زمني قد قيل سيمونيا .
 فيلزم برده الناموس الالهى الطبيعى * اولاً لانه ضد حق المعطى .
 ومن ثم فقد قيل ظلماً . لان معطى الثمن له حق بان الشئ الروحى
 يعطى له مجاناً . اقله من فرضية اعطايه . اذ الله مخ الجميع حقاً .
 لان ينالوا الاشياء الروحىة مجاناً . حسب قوله العزيز . مجاناً اخذتم .
 مجاناً اعطوا ه متى ٢٠ فقط وضع ثقل اعالة الخ ام . حسب تعيين
 الكنيسة . ومن قد اعطى الزمنى فلم يقصد ان يعطى بالاطلاق . ولا ان
 ينقل الملك . الا بقدر ما يجب . وبقدر ما يقدر الاخر ان ياخذ
 شرعاً . كما يتضح من مثالها فى الربا . وبالتالى ان الاشياء الروحىة
 ليست هى مادة للبيع . بل من ذاتها لا تقع تحت ثمن . والحق الزمنى
 المسوس على الشئ الروحى لا يمكن بيعه . ما لم يُباع الشئ الروحى
 نفسه . الذى لا يعادله ثمن . ومن ثم قيل فى القانون السادس من
 البحث الثالث ه فيلزم اذا بقوة الحق ان يرد ما قبله ظلماً . وكل
 ما قبله بواسطة الربح القبيح فلا يناله . فخدام الكنيسة هم موزعون
 فقط . لا ارباب الاشياء الروحىة . ومن ثم فلا يقدر ان يوزعوها .
 الا حسب ارادة المسيح المامر بان تُعطى مجاناً . والا لم كانوا اقل ظلماً
 من موزع حسنات الملك . الذى عوض الحسنه الواجب ان تُعطى
 مجاناً حسب ارادة سيده . فيستوفى شيئاً من الفقراء . ولهذا فاسكندر
 السابع قد حرم هذه المقولة ه ليس هو ضد العدل بان لا تُعطى
 الوظائف الكنايسية مجاناً . لان المانع . اذ يمنح الوظائف بواسطة
 المال . فلا يقبله عوض مخ الوظائف . بل كبرج زمنى . لانه لم يكن
 ملزوماً

ملزوماً أن يمحكها ، وبالحقيقة أنه يستوفى الثمن ويقبله ظلماً .
 من يعطى ما ليس له ولا يقاس بثمن . كما يفعل مانح الوظيفة ليس مجاناً .
 لأن الأثمار لا تنسب إليه . بل للعتيد أن يقبل الوظيفة . والحق على
 الأثمار . بما أنه ماسس على الصفة الروحية . فلا يقاس بثمن زمني .
 وبالضرورة ينسب شرعاً لصاحب الوظيفة . بل للوظيفة ذاتها .
 فالمانح إذاً . أو الموزع يستوفى الثمن ظلماً . ولا له سبب شرعي لياخذه
 أو يقبل شيئاً لم يعطى طوعاً . ورضواناً *

* اجيب رابعاً إذا السيمونية كانت حقيقة في مادة الوظيفة .
 فما قيل سيمونيا يجب رده للكنيسة حيث الوظيفة . أو توزيعه
 على فقراء المكان قبل كل حكم . يتضح من الفصل الحادى عشر عن
 السيمونية . حيث يقال : أن الأشياء الزمنية المقبولة لأجل اظهار
 الرضى فى الانتخاب الكنائسى . يجب ردها الى تلك الكنيسة . إذ
 لا يمكن اقتنايها بدون خطر الخلاص الابدى . وهذا رأى عام .
 ولكن اذا السيمونية لم تكن فى مادة الوظيفة . فحسب رأى كثيرين .
 ان ما قد اخذ فيجب رده لمن اعطى . لان ناموس الطبيعة يامر برده
 الشئ لمالكه . ما لم تمنع الشريعة ذلك قصاصاً له . والحال ان من
 يعطى سيمونيا . لا يزال مالك الشئ المعطى . بما ان العهد السيمونى
 هو باطل . ولا يمح حقاً . والشريعة لا تمنع رد ما اعطى سيمونيا .
 ما لم تكن السيمونية مادية فى الوظيفة . لانه فى الفصل السابق
 ذكره قيل . ان المال الماخوذ يجب ان يُرد لا للمعطى . بل للكنيسة .
 فيفهم عن السيمونية الحقيقية فى الوظيفة فقط . وهذا لم يرسم فى
 موضع

موضع آخر عن باقي الأحوال . ومن ثم فهذا القصاص بما أنه شيء مكروه . فلا يجب أن يتسع الى غير أحوال لم تُصرح في الشريعة . بل أنه في الفصل التاسع عشر عن السيمونية يؤمر . بان تُرد الدراهم لمن دخل الرهينة بالسيمونية * أعلم ان من يعطى . او يقبل . او يوعد باكتساب دعوة . او نوال نعمة . امام الكرسى الرسولى . فيسقط من ذات الفعل بالحرم المحفوظ للبابا . والدعوة . او النعمة المقبولة . فهي باطلة . ولو لم يكن من ثم كمل الوعد . يتضح من الفصل السادس عن الحرم . ومن منشور غريغوريوس الثالث عشر *

* ولكن هل ان السيمونية الفكرية تلزم بالرد *

* اجيب ان كثيرين ينكرون ذلك . ويثبتونه * اولاً من الفصل السادس والاربعين . حيث غريغوريوس التاسع قال هـ ان تسليم الاشياء الروحية . والزمنية . التي بدون شرط . ولكن بتصور العقل فقط وهكذا يتحصلان من الجهتين . فالمدنبيين على هذا النحو . يكفي لان يرضيوا خالقهم بالعوبة فقط . ولا يلتزمون بسيمونية . معل هذه هـ ثانياً القديس توما في الفصل السادس من البحث المائة قال هـ فنظراً الى الله الارادة وحدها تفعل سيمونية . ولكن نظراً الى القصاص الكنائسى خارجاً . فلا يقاصر كانه سيمونى . وانه يلتزم بان يتنزل . بل يلتزم ان يندم على نيته القبيحة * ثالثاً لان الظلم للخارج . او الفعلى وحده يصدر الزام الرد . والحال انه في السيمونية الفكرية لا يوجد ظلم خارج . بل انعطافى فقط * رابعاً لانهم ياكثرون .

بان

Tt

Tom.II

بان هذا هو استعمال المحكمة الخارجية والباطنة معاً . وان الكنيسة لا تبطل منح الوظيفة ما لم تكن السيمونية ظاهرة اقله مضمراً . لان الكنيسة لا تقاصر الافعال الباطنة صرفاً *

* السؤال الحادى والعشرين فى ما هي القصاصات المبرزة ضد السيمونيين بذات الفعل *

* اعلم اولاً انه لا يوجد قصاص مبرز من ذات الناموس ضد السيمونية . ما لم تكن صدرت اما بالدخول الى الرهبنة . او بتصريح النذور . او فى الدرجات المقدسة . او فى الوظائف . وبهذا الاسم تفهم كل وظيفة ذات ولاية روحية . كالمدير . والريس . والنايب . ونظايرها . لان فى هذه الثلاثة اشيا لاجل الاكرام والتقدم والفوائد الزمنية تصدر غالباً . او اقله يوجد خطر عظيم لذلك *

* اعلم ثانياً انه ولو ان كل سيمونية ولو كانت فكرية فهى اثم عظيم فمع ذلك يرتاون المعلمون . بان السيمونية الفكرية لا تستوجب قصاصاً البتة من الناموس . التى تصير بدون شرط خارج صريح او مضمراً . يتضح من الفصل السادس والاربعين عن السيمونية . حيث قيل . بانه يكفى ان يفنى الخالق بالندامة وحدها عن السيمونية الفكرية . ولا سيمونية الموافقة صرفاً ايضاً . عدا سيمونية المعاهدة . لان النواميس برسمها هذه القصاصات . تطلب قبولاً مادياً للشئ الروحى . يتضح من الفصل الاول . والثانى عن السيمونية . ولهذا يرتاون ايضاً . بان السيمونية للممزجة . والنصف مادية

مادية لا تستوجب قصاصاً البتة اذا لم يكن قد أعطى من ثم الشئ
الروحي . بل الثمن او الشئ الزمى فقط . لانه الى ان يحصل
الشئ الروحي . ويتعاطى هكذا . فلا يستعين ان السيمونية كملت
خارجاً بالثام *

* ولكن هل ان القصاصات القانونية تستوجب . اذا الوظيفة .
او الشئ الروحي قد أعطى . ولو ان الثمن الموعود لم يدفع بالكلية .
ففي ذلك نظر . لان توليتوس واخرين يقولون : ولو ان الثمن لم
يدفع . فمع ذلك السيمونية تكون قد كملت خارجاً . كمقاوله
البيع . فتستبين انها قد كملت اذا ستم الشئ . والثمن من ثم قد وعد .
ولو لم يكن قد دفع بعد . واخرون الان بالاجمال يعلمون . بان السيمونية
المادية وحدها التامة من الجهتين . بتسليم الشئ الروحي .
والزمى معاً . او جزء الثمن فانها تستوجب التاديبات الناموسية .
لانه حسب رأى كثيرين . ان هذا هو استعمال الحكمة الرومانية .
ولان التاديبات الناموسية . لاسيما الثقيلة الموضوعة لاجل فعل
ما . فتفهم عن الفعل الكامل بالثام . ومنتهى مع مفعوله من
كل جهة خارجاً . ما لم تامر الشريعة بخلاف ذلك صريحاً . لانه حسب
قاعدة الناموس . ان البغضات يجب تقييدها وهذا ينبغي ان يفهم عن
قصاص الحرم . لانه يكفي لتبطل الانتخاب . بان الوظيفة او الرتبة
تكون قد أعطيت . ولو لم يعط الثمن *

* اماقولى او جزء الثمن . اى اذا الشئ الروحي يكون قد

أعطى

Tt 2

أعطى . وجزء الثمن الموعود يكون قد دفع . فحسب رأى الجميع
تستوجب القصاصات وقتئذ . لأن الشئ الروحي أعطى حقاً عوض
الزمنى . أو بالعكس . والسيهونية لا تكون أقل . مما لو يصير الاتفاق
من البدء على ذاك الجزء الزهيد فقط *

* اجيب أولاً أن قصاصات السيهونية في الوظائف . والدرجات
الروحانية فهي * أولاً الحرم المحفوظ للبابا . الذى يسقطون به من ذات
الفعل . الذين بالسيهونية ينتخبون . ويقدمون . ويرسمون .
والمنتخبون . والمقدمون . والمرتبسون . وكذلك الوسائط .
والمعتنئون بالرسمات السيهونية . أو نوال الوظيفة الروحانية . كالاباء
والحبيين . وكل من يسعى . أو يدفع أموالاً كافي الناموس *
ثانياً كل انتخاب سيمونى . وتقديم . وتسليم . ودفع . وقبول .
فهو باطل ولا يعطى حقاً البتة . حتى أن من يحصل على الوظيفة
هكذا . فيلتزم قبل كل حكم بان يترك الوظيفة . ويرد كل الآثار
للكنيسة . اذ ليس له حق بالكلية على الوظيفة . يتنح من
مجمع كوستنسا . ولو ان السيهونية تكون همزة بالموافقة فقط *
ثالثاً ان المنتخب بالسيهونية . فمن ذات الفعل هو عاجز عن
الوظيفة . ولا يقدر ان ينالها . ولا بجملة الاسقف ايضاً . يتنح من
الفصل السابع والعشرين عن السيهونية . والفصل الاخير عن
الانتخاب حيث قيل : عدا اذا الوظيفة كانت بسيطة . والمنتخب
لم يكن عارفاً بجدوث السيهونية . ولم يثبتها . فحينئذ بعد
التسليم

في فضيلة الديانة

للتسليم وحدة . يقدر الاسقف ان يحله هـ بل من منشور بيوس الخامس حيث قيل هـ ان فاعل السيمونية يصير عاجزاً عن نوال كل درجة . او وظيفة اخرى هـ

* اعلم انه حسب الراى العام . يسقطون في هذه القصاصات . الذين يتبادلون بالوظائف بسلطانهم الخصوصى . لا نهم يدعون في الناموس سيمونيين . وحقاً انهم يفعلون سيمونية الناموس الكنائسى . وكذلك السيمونية المادية في الوظائف الرهبانية . كالمريسية . والمدبرية الخ * فانها تصدر عدمية الفعل . والزام ترك الوظيفة . والحرم المحفوظ للبابا . لانها وظائف ذات تولى كنائسى : وهذا فقد رسم صريحاً من بولس الثانى . فى منشورة عن السيمونية . ومن مرتينوس الخامس فى منشورة السابق ذكره *

* اجيب ثانياً ان قصاصات السيمونية الشرطية من منشور بيوس الرابع . وبيوس الخامس : فهى اولاً الحرم المحفوظ للبابا ضد الجهتين . ان كانا ادنى من الاسقف . لانهما يسقطان فى الرباط عن الدخول للكنيسة فقط * ثانياً السقوط عن الوظيفة الناجمة عن الشرط : قبل كل حكم . بما ان مخصها باطل بالكلية * ثالثاً العجز عن اكتساب هذه الوظيفة . وغيرها * رابعاً السقوط عن الوظائف . والمداخيل السابق امتلاكها شرعاً . ولكن حسب راي كثيرين . لا قبل حكم القاضى صريحاً . اذ قد حصلت على نوع شرعى . ويقولون ان هذا ايضاً هو مقبول بالاستعمال * خامساً الوظائف الممنوحة

الممنوحة بشرط. فهي محفوظة للبابا. ولهذا لا يجب أن تسلم
للساقفة ولا ينبغي أن تُسَخَّ منهُم. ثم إن أئمة الوطايق الصائرة تحت
شرط ومداخيلها أيضاً. فهي للخرقة الرسولية. ولكن هذا الأمر
لا يحفظ في فرنسا *

* أعلم أولاً أنه لكي تستوجب هذه القصاصات بقتضى الأمر
بان الوظيفة تكون قد مُنحت وقُبِلت. كما يتضح من اللفظ منشور
بيوس الرابع هـ كل الذين يقبلون الوطايق. أو المداخيل بواسطة
هذه الرذيلة هـ ولكن هذا ليس هو ضرورياً. أعني أن من قد قبل
الوظيفة يكون من ثم قد وفاء الوعد. أو أنه يوقف الوظيفة لآخر. أو
يعين له بمجولاً. أو أنه يسمح بان الغير يمتنع بائثار الوظيفة. لان
هذا بالخصوص قد رُسم ضد هذه السيمونية. التي تقاصر بعقوبات ثقيلة
لأنها مشحونة من مخاتلات غزيرة. وتحدث بالحفية أكثر من غيرها
وتستبين كائنها تتخلف في الميراث. وهي مبعوضة في الناموس جداً.
بل أنه يسقط في هذه التاديبات من يقبل الوظيفة مع معرفته
نية مانحها الشرطية. ولو أنه قبلها بدون هذه النية. كما يتضح
جلياً من اللفظ منشور بيوس الخامس. ولو قبل ذلك حسب نية
المانح فقط *

* أعلم ثانياً أنه ولو أن مناشير بيوس الرابع. وبيوس الخامس
لم تزد تاديبات جديدة نظراً الى الندالة. بل ضد من قبل
الوظيفة. أو المدخول بدالة. فالقابليين وحدهم يعدمون الوطايق
والمداخيل

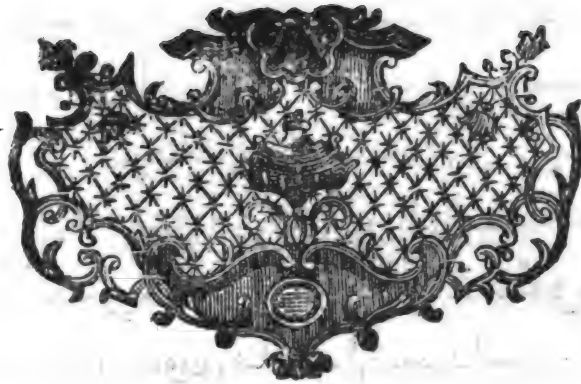
والمداخيل . التي كان لهم عليها سابقاً حقاً شرعياً . لا الذين يعينون تحت شرط الدالة . أو انهم يساعدون على ذلك . فهؤلاء بما انهم سيمونيون حقاً . فيسقطون تحت الحرم البابالى المعين في الناموس قديماً . اذا كان الشرط الدالى كاملاً من الجهتين *

* اجيب ثالثاً ان قصاص السيمونية في الرسامة * اولاً للحرم المحفوظ للبابا . الذى يسقط فيه من ذات الفعل الراسم والمرسوم . وهذا ينسبه كثيرون لاول درجة . يتضح من الفصل الحادى عشر عن العمر . حيث قيل ٥ بانه يهب بواسطتها درجة الاكليريكي ٥ وحسب عادة الكلام الدارج . فالواحد يحصل بها بالبساطة على الدرجة الاكليركية * ثانياً فالمرسوم يرتبط عن الدرجات . لا التى قبلها بالسيمونية فقط . بل عن الجميع بالبساطة . والراسم يرتبط مدة ثلث سنين عن منح الدرجات . يتضح من الفصل الخامس والاربعين . عن السيمونية . وفي منشور سيستوس الخامس فيرتبط عن منح كل الدرجات . ولو كانت اول درجة . وعن كل الاحتفالات الحبروية . ويمنع عن الدخول الى الكنيسة . ولكنهم يقولون ان هذا المنشور لم يقبل في كل مكان . خاصة في فرنسا . اما الذى بدون معرفته . وبدون رضا . قد ارتسم بالسيمونية . فكقول القديس توما في الفصل السادس . من البحث المائة . وغيره كثيرين . لا يقدر ان يمارس الدرجات . بدون حلة *

٥ اجيب رابعاً ان قصاص السيمونية التى تصدر بالدخول الى الرهنية

الرهبنة. وإبراز النذور فهي * أولاً الحرم ضد الافراد المانحين والقابليين *
ثانياً الرباط عن وظائف الجامع المنزل ضد الجمهور. إن كان قبل ذلك.
فالقصاصان يستوجبان من ذات الفعل . وهما محفوظان للبابا *
ثالثاً من ينذر سيمونيا بمعرفة . فيجب أن يجلس في دير متشدد .
قصاصاً عن ذنبه. يتضح من الفصل الخامس والعشرين عن السيمونية هـ

تمت المقالة السادسة في فضيلة الديانة وتتلوها المقالة
السابعة في الفضائل الادبية هـ

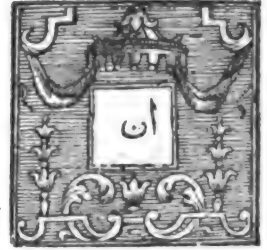


المقالة



* المقالة السابعة *

في الفضائل الادبية والرزائل التي تضادها



الفضائل الادبية هي تلك . التي تمتلك . عوض
الموضوع الملازم الاضافة . الافعال البشرية كانها
جيدة . اى . لايقه بالطبيعة الناطقة لانها ناطقة وبالشرعة
للالهية . وعوض الصورى . الجودة ذاتها المتلالية في تلك الافعال .
فكل فضيلة ادبية اذا . اذا اخذت على انفراد . فتملك عوض
الموضوع المادى . بعض افعال جيدة مختصة بها . وعوض الموضوع
الصورى . جودة خصوصية تتللا في افعالها فاعدا فضيلة الديانة .
توجد ايضا اربعة فضائل ادبية متقدمة . التي منها تصدر باقى
الفضائل الاخر . او انها تلازمها ومن ثم فتدعى فضائل رئيسية .
اعنى الفطنة . والشجاعة . والقناعة . والعدل . التي توصى بها
للحكمة الالهية قايلة ه ان الحكمة تعلم العفاف . والفطنة . والعدل .
والشجاعة . التي هي افضل ما يحتاج اليه الناس في حياتهم ه حكمة *
الفصل

* الفصل الاول *

في الفطنة وفي الرذائل التي تضادها

* أولاً ان الفطنة هي فضيلة توضح في كل فعل . ما يجب فعله .
 كأنه جيد . وما يجب تجنبه . كأنه قبيح . نظراً الى الغاية الاخيرة .
 لان الكلام هنا هو عن الفطنة الكاملة . التي نظراً الى الغاية
 الحقيقية الاخيرة لكل الحياة البشرية . اعنى الله . او مجد الله .
 وامتلاكه . فتعين وسايط مناسبة لهذه الغاية . وهنا يتضح جيداً
 مقدار ما هي ضرورة عينك تنظر ان الامور المستقيمة هـ امثال هـ *
 لا تصيروا سفها . ولكن تفهموا ما هي مشية الله هـ افسس هـ * وهي
 فضيلة ادبية . فوضعية . بما انها تتجه نحو المادة عينها . موضحة
 ومعلنة ما يجب على الفضيلة الادبية اتباعه . او الهرب منه .
 ومقيدة . بما انها تقود الارادة دائماً الى اصطفااء الافعال الحميدة .
 والهرب من القبيحة . ولكنها لا تستقر في الارادة . بل في العقل .
 ومن ثم فتدعى فضيلة عقلية قايمة الاداب * ثانياً ان افعال الفطنة
 الشور الصالح . والحكم المستقيم . والامر بالتقويم * ثالثاً ان الخطايا
 التي تضاد الفطنة بالخصوص . فالبعض بالنقص . اى أولاً التهور .
 والجهل . فهي من ذات النوع والثقل الذي لتلك الخطايا . التي
 يطوح الانسان بها ذاته بتلهوج . وعدم تأمل . لان يحكم او يعمل .
 لانها تحرم بوصية واحدة * ثانياً تقلب العقل . لانه بدون سبب
 كاف يغير رايه . فيكون خطأ هـ ممتناً . متى الواحد . او من قبل
 النذر . او المحبة . او من قبل وصية اخرى . كان ملزوماً تحت ثقل
 بان

فان ثبت على رايه * ثالثاً الكسل . فيكون هميتاً . او عرضياً .
 حسبما الواحد يتهاون في شئ يلتزم به على نوع ثقيل . أم خفيف .
 أو أنه يوجد من ثم خطر الخطأ الثقيل أم الخفيف . والبعض بالزود
 وهي * أولاً الفطنة الحمية التي . اذا وضعت غاية ردية . اعنى خير
 مخلوق مرغوب بعدم نظام . فتعين حينئذ وسائط مناسبة لنوال
 هذه الغاية . فاتباعها في أمر ثقيل يكون خطأ هميتاً . كقول
 الرسول هـ ان فطنة البشرية موت هي . وفطنة الروح حيوة وسلامة .
 لان حكمة البشرية عداوة لله . لانها لن تخضع لشريعة الله . كونها
 لاتستطيع هـ ثانياً الخبت . وهو معرفة الوسائط الردية الخفية المناسبة
 للغلط . ومتحد برغبة التميم . فيكون هميتاً . او عرضياً حسب
 الرغبة الناتج عنها . والضرر الواصل للقريب . وقباحة الوساطة .
 وإلى الخبت يضافان الخيانة والعش الذين بهذا يتميزان فيما بينهما .
 بما ان الخيانة هي تمام الخبت قولاً . وفعللاً . اما العش فبالقول فقط *
 ثالثاً زود الاهتمام في ربح او حفظ الاشياء الزمنية المنهى عنه هـ
 لاتهتموا . وتقولوا ماذا ناكل . وماذا نشرب . وماذا نلبس هـ
 متى * فيكون خطأ هميتاً . اذا لاجل الاهتمام صار التعدي لالزام
 ثقيل . او اذا وضعت في الشئ المخلوق الغاية الاخيرة هكذا . حتى
 ان الواحد لاجل رغبة ذاك الشئ يخطى خطأ هميتاً . أو أنه يكون
 مستعداً لان يخطى اجبري . هنا أنه يعدمه *

المقالة السابعة

* الفصل الثاني *

في الشجاعة والفضائل التي تلازمها وعن الرذائل
التي تضادها *

* السؤال الاول في ما هي الشجاعة . وما هي الرذائل التي
تضادها *

* اجيب أولاً ان الشجاعة هي فضيلة ترشد الارادة حسب
العقل المستقيم . والشرعية الالهية نحو الاشياء الصعبة المخيفة هكذا .
حتى انها لا من قبل خوف قبيح . ولا بهجاسة تفعل . او تترك
شيئاً ما ضد العقل المستقيم . او الشرعية الالهية . ومن ثم فانها تصلح
لخوف . ولهجاسة . والغم في الشروع . والاضطراب الثقيلة . خاصة في
ساعة الموت * او ان الشجاعة هي فضيلة ادبية . تعطف الارادة
لكي تقم على الاخطار . والامور الصعبة . وتصبر على الاتعاب .
والاسواء الجسمية بحسب العقل المستقيم . والارادة الالهية . فعن
هذه الفضيلة تكلم بولس الرسول قايلاً ه تايّدوا بالرب . وبغزة
قدرتهم . البسوا سلاح الله كفة . لتستطيعوا ان تقفوا بآزاء حيل
المحال . ويمكنكم المناصب في اليوم الخبيث . وتقفون في كل شيء *
كاملين ه افسس ٦ * اثبتوا في الامة . وبشجاعة اعملوا وتايّدوا ه
قرنتيه ١٤ * اما افعال الشجاعة فهي البداية . والصبر *

* اجيب ثانياً ان الخطأ ضد الشجاعة يصدر من زود الخوف .
ولهجاسة . ونقصهما . ومن ثم فالرذائل التي تضادها هن اربع *
اولاً الجبانة او الخوف الغير المرتب حين يخاف حيث لا يجب او اكثر
مما

مما يجب * ثانيًا خسافة العقل . وهي نقصان الخوف الصوابي . لما الواحد لم يخف . ولم يذر المصائب . والاضطراب في حين . وبمقدار ما يجب أن يخاف منها . ويجذرها * ثالثًا الجسارة . أو الوقاحة . وهي زود التهجم . والافتحام في حين . وحيث . وكيف لا يجب * رابعًا التواني . وهي نقصان الجسارة الصوابية . إذا الواحد لم يقتحم الشئ . أو لم يصبر عليه . في حين وكيف يعلنه العقل المستقيم * السؤال الثاني في ما هي الفضائل الملازمة الشجاعة والرياضة التي تضادهن *

* أجيب أن هذه الفضائل هن خمس * وألّ قوة القلب . وهي فضيلة تعطف الى احتقار الاشياء الزائلة . واقتباس الافعال العظيمة السامية . كما هي في كل نوع من الفضائل . ومن ثم ولوانها تجول نحو افعال باقى الفضائل الصعبة . ولكنها فضيلة خصوصية ايضا لانها لاجل السبب القريب المختص بها . تعطف الى هذه . لانها عظيمة . وصعبة . اى لايقة بقلب قوى شجاع منتخب الى رتبة عظيمة . وكامل سام . والى السعادة وصدقة الله وابنيته . ومزين بغزارة معونات النعمة . ويضادها على نوع الزيادة . الاعتداد بالذات . والتشاهخ . والمجد الباطل التى سبق القول عنها فى المقالة عن الخطايا * وعلى نوع النقص صغر النفس الذى هو زيلة . التى بها الواحد . لصغر نفسه . وكثرة جبانته . يتهاون فى الشئ المناسب قوّة الطبيعية . ويتهامل فى الوظيفة . أو فى الامور المعتمدة . القادر على تهيمها بالمعونة الالهية . ويتكاسل فى سلطته . ودرجته . وخصوصياته . مع ان ذلك

ذلك هو ضرورى . ومفيد لمجد الله وخير الآخرين . فيكون خطأ
 مهيتا او عرضيا . حسما هو ملزوم تحت الخطأ المميت او العرضى .
 بان يراجع ما قد امله . ويصلح ما قد تكاسل به . ثانيا التواضع . وهو
 فضيلة . التى بواسطة معرفة ذواتنا ترتب رغبة الشرف الخصوصية حسب
 العقل المستقيم والارادة الالهية . لئلا تترفع بزيادة . وترشدنا الى
 معرفة حقارتنا . والاعتراف بذلتنا نظرا الى الله بواسطة الافعال
 الباطنة . والخارجة . وان نقدم له تعالى كل مجد واکرام بما انه علة
 كل خير . وافعالها الخصوصية فهى * اولاً ان الانسان يعرف ذاته
 انه ليس هو شيا . بل عدم فقط . وكل شى فقد قبله من الله . ومن
 قبل ذاته فهو خاطى . ولذلك فيستحق العذابات . وكل ذل *
 ثانيا ان لا ينسب لذاته شيا . بل فليحتقرها . مقدما لله كل اكرام .
 ومجد . ومدح . بما انه علة جميع الخيرات * ثالثا لا يحتقر احدا .
 والا يروم التقدم على احد . بل يفضل الجميع على ذاته . متاملا
 كلمات الآخرين وفضائلهم . وناظرا الى رذائله وخطاياهم . كقول
 الرسول : بالتواضع فليقدم بعضكم بعضا . وفضلوهم على نفوسكم
 فيليبوس * رابعا فليخضع ذاته لله فى كل شى . ولروسايه . كأنهم خدام
 الله لاجل الله * خامسا فليهرب من المدح والاکرام بقدر ما يعلن
 له العقل المنطقى . ولا يبتغيها لذاته ابدا . ولا يستلذ بشى منها *
 سادسا فليحمل بل فليرغب الاحتقار والاهانات والذل بنية سليمة
 مشابها المسيح لاجل الله * سابعا فى الاشياء الخارجة والاحتفالات .
 فليرغب بقدر مكنته ما هو ادنى واقل اكراما . بعد النظر الى
 درجته

درجته، ومقامه، ووظيفته، فالتواضع هو فضيلة سامية جداً.
 أصل سائر الفضائل، وعلة المجد العظيم الأبدى، حسب قوله
 العزيز من وأضع ذاته يرتفع، لوقا ١٤ * وهو ضروري للخلاص.
 بل هو أساس كل الفضائل كما أن الكبرياء هي جرثومة كل الخطايا، ولا
 تضادها الكبرياء فقط، بل واخضاع ذاته بزيادة أيضاً، الذي يصير
 مع أهانة وظيفته وأهاليها، وتنقيص مقامه، أو ضرر أوليك الملزوم
 باسعافهم، كالأب مثلاً إذا اخضع بالخارج ذاته لابنه، أو الرئيس
 لمروسته، لأن التواضع يعطف إلى احتقار ذاته حسب العقل
 المستقيم، وكما يليق، ولهذا قال الحكيم ٥ أنه يوجد من ينصع
 ذاته بزيادة ٥ حكمة ١ * ثالثاً السخا، وهو فضيلة تميل إلى فعل
 أمور خارجة عظيمة، بمصاريف جزيلة متى أعلن ذلك العقل
 النطقي، وخاصة فعل ما يوول لمجده تعالى، ويختلف عن الكرم،
 لأن الكرم يختص بمصاريف متوسطة اعتيادية، أما ذاك فيتجه
 نحو أمور عظيمة، ويضادة بنوع الزيادة، الأسراف، وهو عتى الواحد،
 يمنع مصاريف تفوق الصواب، فيكون خطأ هميئاً نظراً لثقل
 الضرر العظيم الناتج، مثلاً إذا لم يعد يمكنه أن يوفى دينه، ولا أن
 يعطى حسنة الخ * وبنوع النقص الشح، وهو متى الواحد لاجل
 صغر نفسه لا يتجاسر، متى الزم الأمر، أن يقبل قضايا تحتاج
 مصاريف عظيمة، أو أنه يهمل ما قد قبله، أو لم يقمه كما يجب،
 فيكون هميئاً، إذا الواحد كان ملزوماً بذلك العمل العظيم تحت
 ثقل، مثلاً لاجل النذر، أو الوعد * رابعاً الصبر الذي به يتلطف
 الغم

للغم في الأمور المحزنة . والأسوأ الحاضرة تُحتمل بنية سليمة . وهو فضيلة عظيمة . وضرورة في الغاية أن الصبر له عمل كامل . لتكونوا كاملين تامين غير ناقصين في شيء البتة . يعقوب : * فالصبر هو ضروري لكم . حتى إذا علمتم مشية الله . تنالوا الموعد . عبرانيين : * ويضادة الفشل وهو متى الواحد حزن من المصائب أكثر من الواجب . ويمكن أن يكون همتاً لأجل الشك أو الضرر . الذي يصدره أو يرغبه الواحد بواسطة فشله . أو نظراً إلى الوصية المخالفة . وبنوع النقص جماد القلب أو قساوته . وهو متى الواحد لأجل اندهال عقله ودهشته . فلا يتحرك لأجل ضرورة . ولا لأجل ضرر غيره . * خامساً الثبات أو المداومة . التي تعطف بتوطيد إلى مواظمة الفعل الحميد . مع وجود التعب والصعوبة . ولو كانت مستمرة . كل مرة يعلن ذلك العقل النطق . ويضادها بنوع الزيادة التعصب في الرأي . وهو متى الواحد أعهد على رأيه . أو قصده . حين لا يجب . أو أكثرهما يجب . * وبنوع النقص التقلب في العمل . وهو متى الواحد ارتجع عن القصد الصالح بدون علة موجبة . وإثناهما يكونان خطأ همتاً . أو عرضياً حسب المادة الموضوع . أو حسب ثقل أو خفة الالتزام المخالف . ويكون دأباً عرضياً تغيير القصد للصالح بدون علة موجبة . أو الارتجاع عن الفعل الصالح المبدؤ . لأنه شواز هو وضد العقل المستقيم تغيير القصد الصالح بخفة . وبدون علة صوابية . أو الارتجاع عن الصلاح المبدؤ . اعلم أنه إذا تكلمنا بالتدقيق . فالخطأ ضد الفضيلة يكون أعظم على نوع النقص

النقص . هما على نوع الزيادة . فالكبرياء مثلاً هي أعظم من الخضوع الزائد . واليأس أعظم من التجمهر . لأن الخطايا على نوع النقص هي ضد ما تعطف إليه الفضيلة . أولاً وبالخصوص . فالرجاء مثلاً يعطف* أولاً الى التوكل على الله * ثانياً بالآ يتكفل على ذاته بزيادة . وهكذا قل عن الباقي *

* الفصل الثالث *

في القناعة والفضائل التي تلازمها

* السؤال الأول في ما هي القناعة *

* اجيب ان القناعة اذا أخذت بالفساحة . فهي فضيلة تنظم الافعال والالام البشرية حسب العقل المستقيم . والشرعة الالهية . لو انها فضيلة تكبح رغبات البشرية . التي تقود الى ما يضاد العقل النطقي . وتهذبهن حسب العقل المستقيم والشرعة الالهية . وكقول القديس اغستينوس في الفصل الحادى والثلاثين من الكتاب الثالث والهمانين ه ان القناعة هي لجام ثابت يهذب العقل في الشهوات . وبقى حركات البشارة الغير المستقيمة ه ولكن اذا أخذت هكذا فليست هي فضيلة خصوصية . لان هذا تفعله كل فضيلة ادبية في مادتها . فالعدل مثلاً ينهى عن رغبة السرقة . والاهانة . وانا أخذت بالتدقيق فهي فضيلة تهذب بحسب العقل الصوابي . والشرعة الالهية . الرغبات واستعمال الاشياء . التي تصدر لذة الحواس . خاصة الذوق . واللس . كالاكل . والشرب . والشهوات اللحمية . ولهذا فانواع القناعة هي ثلاثة . اعنى الزهد .

والامساك

xx

Tom.II.

والامساك . والعفة . فالزهد هو فضيلة تنظم بحسب العقل النطقى
الرغبة . واستعمال المواقيل المملذذة . والمشروب الغير المسكر ايضا*
والامساك فهو فضيلة تنظم الرغبة . واستعمال المشروب ذى
القوة المسكرة بحسب العقل النطقى . والشريعة الالهية . لان كل
ما هو ضد العقل النطقى فهو ضد الشريعة الالهية ايضا . بما ان العقل
النطقى هو اعلان الشريعة الالهية الازلية . فمقياس ومقدار الاكل .
والشرب . والنوم يجب اخذها من الغاية القريبة . التى اليها تنجه
هذه . اعنى صحة الجسد واستعداد العقل او قابليته الكافية لان تمام
مفعولاته الى مجد الله اتجاهاً اخيراً . لان الغاية هى مقياس الاشياء
التى هى للغاية . كقول القديس اغستينوس فى الفصل الحادى
والعشرين من كتابه عن اداب الكنيسة هـ ان الرجل القنوع له
فى هذه الاشياء الزائلة الفائية مقياس المعيشة مثبت من العهدين .
حتى انه لا يشتهى شيئا منها . او يظن انه ينبغى له ان يستلذ
بشيء . بل ياخذ مستعملاً بحشمة قدر ما يكفى لضرورة هذه الحياة
ومتعلقاتها . غير مستلذ بالرغبة هـ فبالضرورة افهم . لا المحضنة
الطبيعية فقط . بل والادبية ايضا . لانه ليس ذاك فقط يقال انه
ضرورى للحياة البشرية ومتعلقاتها . الذى بدونه لا يمكن ان الواحد
يعيش . لو يكتل وظايقه البتة . بل ذاك ايضا . الذى بدونه لا يقدر
على هذا بسهولة . ولياقة حسب مقامه . نظراً الى كيفية الاكل .
والشرب . مع اعتبار ظروف المقام . والوظيفة . والدرجة . والغنى .
والمكان . والاشخاص العايش معهم . والمصالح الواقعة . فالى
القناعة

القناعة يُنسب إذا بان الواحد لا يتناول من الأكل والشرب والنوم .
 لا أكثر . ولا أقل . إلا ما يفيد لصحة الجسد . وتقويته . ويطلب
 لتكميل الوظيفة جيدًا . وينبغي بالكفاية لكي أن العقل يكون
 مستعدًا لكمال أفعاله . ولكن بهذا الاختلاف . وهو أن المقدار
 الزائد هو غير جازٍ . بل تناول شيء زهيد لأجل علة ثقيلة موجبة .
 مما يقتضى لصحة الجسد المتعافى . مثلاً . لأجل اماتة الجسد . أو
 الوفاء عن الخطايا . فهو ممدوح . ولو أن قوى الجسد تناقصت . بشرط
 ألا تهزل العافية جدًا . وألا يصير العقل معطلًا عن تكميل
 مفعولاته . حتى أن الإنسان يقدر دائمًا أن يفعل جيدًا ما هو
 ملزوم به . لأن صحة الجسد الجيدة هي تلك . التي تخدم صحة العقل
 والنفس . لأن وظيفة الجسد هي أن يخدم النفس لكمال أفعالها .
 التي يجب أن تتجه جميعها إلى مجد الله وصلاحنا . فالامساك يطلب
 هذه بذاته . أكثر مما يطلبها سبب القناعة . ويضاف إلى فضيلة
 أخرى . ويحفظ بواسطة مفعولها . مثلاً . إلى العفة . والتوبة .
 ونظائرها * ثم أن العفة هي فضيلة تكبح الشهوة اللحمية . أو أنها
 تنظم استعمالها باستقامة حسب الشريعة الإلهية . وعنهما قال
 بولس الرسول ٥ قرنتيه ٧ * فلنطهرن أنفسنا من كل دنس بشرة
 وروح ٥ تيمو ٢ * لنجيز عمرًا هاديًا ساكنًا بكل طلافة وطهارة ٥
 ثم أن الحشمة أما أنها العفة نفسها . أما جزؤها الجوهرى . الذى
 يصد مانعًا التقبيل . والمعانقة . والنظر . واللمس الدنس . مع باقى
 لذاتها * ثم أن العفة هي على ثلاثة أنواع . أعنى عفة البتولية .
 وعفة

وعفة الزيجة . وعفة الرملة . فالأولى هي ارادةٌ ثابتةٌ فعالةٌ للامتناع طول الحياة عن كل فعل ولذة لحمية . والثانية فهي ارادةٌ ثابتةٌ فعالةٌ للامتناع عن كل فعل ولذة لحمية مع غير الزوجة . واستعمالها مع الزوجة فليكن دائماً حسب العقل المستقيم . ونظام الشريعة الالهية . اما الثالثة فهي قصد الامتناع في المستقبل لأجل الله عن كل فعل ولذة لحمية حصلت في الزواج . فالنسك اذا فهم بالحصر فهو ضد الشراهة . والامساك ضد السكر . والعفة ضد الزنا كما سبق القول في المقالة عن الخطايا *

* السؤال الثاني في هل يجوز الفعل لأجل الشهوة . او اللذة المنظومة . الجائزة بذاتها . وان تُستَهَى لأجل ذاتها *

* اجيب منكرًا ذلك * أولاً لان كل فعل لا يكون صالحاً . اقله لأجل الغاية . فيكون ردياً بذاته . كقول القديس اغستينوس في الفصل الثالث من الكتاب الرابع ضد يولييانوس ه متى فعل الإنسان شيئاً حيث لا يستبين أنه يخطئ . فان لم يفعل لأجل من هو ملزوم ان يفعل لأجله . فيحكم عليه بالخطأ . وهذا يوضحه بالكفاية ربنا له المجد حيث قال ه متى ١٣ * كل كلمة بطالة تقولها البشر . فيعطون عنها جواباً في يوم الدين ه كعن الخطية ذاتها . فكل عمل باطل اذا فهو ردي أدبياً . نظير الكلمة البطالة . بما ان السبب واحد هو . والنوع يوضع هنا بدل الجنس . والحال ان كل فعل ليس هو جيداً فهو باطل أدبياً . او نظراً الى الاداب . فاذا هو ردي . لان الفعل لا يكون جيداً ما لم تكن له غاية حميدة . اى ان تكون مطابقة

مطابقة الطبيعة الناطقة . والشرعة الالهية * ثانيًا لان الانسان
 الفاعل بحرية . يلتزم دايما ان يفعل لاجل غاية موافقة . او مطابقة
 للطبيعة الناطقة بما انها ناطقة . ومن ثم لاجل غاية حميدة . لانه
 يلتزم دايما ان يفعل بحال موافق ومطابق للطبيعة الناطقة . بما
 انها ناطقة . والا لنقص بمعرفة وحرية عن مقامه ودرجته السامية .
 التي يتشرف بها على البهايم . ويجدر ذاته الى العمل بنوع بهيمي .
 ولا يمكنه ان يفعل بنوع موافق للطبيعة الناطقة . بما انها ناطقة .
 ما لم يفعل لاجل الغاية المطابقة للطبيعة الناطقة . بما انها ناطقة *
 ثالثا اذا فعل لاجل اللذة . فيفعل بعدم نظام وضد العقل النطقى .
 لانه يقلب نظام الاشياء المرتب من الله بارى الطبيعة . الذى بحسبه
 اللذة من ذات جوهرها تكون لاجل الفعل . لا الفعل لاجل
 اللذة . كما يعلم اريستوتاليس حيث قال هـ ان الخير الملذذ . بما انه
 ادى من الحميد . فيوجه بداته نحو هـ ومن ثم قال القديس توما
 فى الفصل الثانى من البحث الرابع هـ ان العقل الالهى الذى هو
 مبدع الطبيعة . رتب اللذة لاجل الفعل . لكى ياتسهر . واسرع
 وافضل . واثبت نوع يكمل . ولهذا فاللذة المنظومة يمكن ان تفهم .
 وترغب كواسطة . لا كأنها غاية . بما انه امر قبيح هو . ارادة الاسهرار
 فى الشئ كأنه غاية الفعل . مع انه مرتب من الله كواسطة فقط .
 لكى يكمل به الفعل بافضل واسرع واثبت نوع * رابعا لان انوشانسيوس
 الحادى عشر قد حرم هاتين المقولتين هـ ان الاكل والشرب حتى
 الشبع لاجل اللذة فقط . ليس هو خطية . بشرط الا يضّر الصحة .
 لانه

لأنه يجوز للشهوة الطبيعية أن تمتنع بأفعالها، أي أن تستمر في لذة الأفعال. كأنها نالت غايتها. أن فعل الزواج المستعمل لأجل اللذة فقط. فهو خال من كل زلة بالكلية، حتى ومن النقص العرضي أيضا. ومن ثم أن الأكل بنظام أيضا. وسماع الموسيقى. وشم الزهور. وتناول ما يشبهها من الملهذات. لأجل اللذة فقط. فهو بالتدقيق خطأ عرضي *

* السؤال الثالث في ما هي الفضائل الملازمة للقناعة *

* أجيب أنها ست فضائل. الوداعة، والحلم، والنشاط، والخشمة، والفرح، والتعقل * فالوداعة هي فضيلة تنظم الغضب حسب العقل النطقي هكذا. حتى لا تغضب إلا متى. وكم. وعلى. وكيف يجب. كقول بولس الرسول ه تيطوس ه * ذكرهم بالله يفتروا على أحد. ويكونوا غير محاسنين. بل محتشمين. مظهرين للناس أجين كل الوداعة ه فيضادها بالزيادة الغضب. وقد سبق القول عنه. وبالنقص كدرة الغاضى. وهو متى لنقصان الغضب. تستمر الشرور غير مقاصرة. أو أن الواحد لا يغضب حيث. ومتى. وكيف. وعلى من يجب. لكى يحفظ العدل. وتصلح الرذائل. وترتفع الشكوك الخ * فهو خطأ مهم من ذات جنسه. لأنه يضاد المحبة والعدل * ثانياً الحلم. وهو فضيلة ينعطف بها الرئيس مترافاً الى تهذيب القصاص الواجب. أو الصفح عنه. بقدر ما ينقضى العقل النطقي. والعدل. وحسن الارشاد. وصالح الجمهور. وبنیان القريب. وتضاد بالزيادة القساوة. التي بها الواحد لقساوة قلبه يميل

يميل إلى استيفاء القصاص أكثر مما تستحق الزلة . فهي من ذات جنسها خطأً مهميتاً . لأنها تنافي المحبة والعدل . وبالنقص كثرة الشفقة . وهي متى الواحد صفح عن الزلة . أو هذبها . حيث العقل النطفي يعلن . بأنه يجب استعمال القساوة لإصلاح المذنب . وحفظ النظام الخ * فهي خطأً ثقیلاً . أم خفيفاً . حسب الضرر . أو الشك الصادر عنها * ثالثاً المواظبة وهي فضيلة . التي حسب العقل النطفي تنظم رغبة المعرفة والدرس نفسه هكذا . حتى أن الواحد لا يريد أن يعرف . إلا ما يخص مقامه وقابليته فقط . وأن يدرس بنشاط واجتهاد تلك الأشياء . التي تقتضيها وتبغيتها الغاية والظروف والزمان والمكان . ومن ثم فهي تكبح ميل المعرفة الغير المرتب . وتنظم الدرس وتعرض على معرفة الأشياء الضرورية والواجبة أيضاً * ويضادها بالزيادة الفضول . وهو رغبة للمعرفة غير مرتبة . ويكون غير مرتب . أما من جهة الموضوع . وحينئذ يحد بأنه رغبة . أو اجتهد زائد لمعرفة الأشياء . التي لا تخص الشخص . ولا تقود إلى فائده . ولا إلى فائدة القريب . ولا إلى مجد الله . أما من جهة الحال . كمن يروم أن يتعلم ما يخصه . ولكن في زمان غير موافق . أو باتعاب باهظة موزية للجسم . أو للعقل * فالفضول يكون مهميتاً * أولاً نظراً للموضوع المحرم . كمن يقرأ كتباً محرمة من الكنيسة . أو من الروسا . أو أراد معرفة ما يقال في الاعتراف الخ * ثانياً نظراً للواسطة . كمن يستعمل أموراً غير جائزة بالكلفة كالعبادة الباطلة . أو نظراً للغاية الرديئة أدبياً * ثالثاً نظراً لخطر الخطأ المهميت . كمن يقرأ

يقرا كتباً ضدّ الايمان . او ضدّ الاداب الحميدة الخ * رابعاً كمن
 لاجل درس ما ليس بمفيد . يعاق عن معرفة ما هو ملزوم بمعرفته *
 خامساً نظراً للضرر . كمن لاجل الدرس الغير المرتب يضر محبته *
 سادساً كمن يروم ان يعرف من الاخر . ما لا يمكنه كشفه بدون
 الخطأ المميت * سابعاً نظراً للاهانة الثقيلة . كمن يفتح او يقرأ
 مكاتيب القريب المختومة بدون رضى الكاتب او المكتوب له .
 اقله مضمراً . لانه حينئذ يتعدى الحق . الذى لكل واحد . بان
 لا تعرف الاسرار والاشوار والمتاجرات المودوعة فى الاوراق بدون
 رضاء . كقول ناورا وتوليتوس ولايمان وغيرهم . ولهذا فقرة مكاتيب
 الغير هى خطأ مهميت ضدّ العدل . اذا كانت ذات اسرار مهمة . او
 لانه ضرورى بالآ تعرف . . او اذا الكاتب او المكتوب له كان يرغب
 جداً بالآ تشهر . او حين يحذر من ان تصدر اهانة عظيمة . او ضرر
 ثقيل . وبما ان هذه كلها فى مجهولة قبل الفسخ . فمن ثم ان فتح
 وقراءة مكاتيب الغير فعالياً تكون خطأ مهميتاً . لاجل الخطر الادبي
 العالم حق السر فى امر ثقيل . وايضاً ضدّ الامانة المشتهرة . التى
 مما يخصها فى ختمات المكاتيب . ولكن كثيرون يقولون بانه
 خطأ عرضي فقط . وهو اذا خزقت المكاتيب من اربابها . وطرحت
 فى مكان مشتهر . ثم جمعت من اخر لسبب الفضول فقط . ولصقت
 اجزاؤها معاً . وقريت لانها تعد حينئذ كأنها معروكة . ولكن هذا
 ينكره اخرون . بما ان صاحبها اذ يخزقها يوضح بالكفاية بانه لم
 يترك حقه الذى له على سر مكاتيبه . نعم انه يفعل بعدم فطنة
 اذ يطرح

إذ يطرح أجزاء المكاتيب المخزقة في مكان مشتهر. ولكن قلة فطنته
 لاتعدمه حقه. وينطى أيضا ضد العدل من يقرأ كتابات الغير
 غصبا عنه. ويكون هيبا أن صار ذلك مع ضرر ثقيل. أو أن
 صاحبها كان يرغب جدا بأن تكون سرية. ومن قبل ذلك حيث
 له ضرر عظيم. وحزن جسيم. عدا إذا كانت المكاتيب ايلة الى
 ضرر الجمهور. أو الافراد ظلما. إذ لا حق لاحد على الوسائط الظالمة.
 ويمكن أن تفتح المكاتيب بالسلطان المشتهر أى بأمر الملك. أو
 الحاكم. والمشیخة. لان الخير العام يقتضى هذا. بما أن حقوق
 الافراد خاضعة له. ولكن الذين يقرأون الاسرار. يلتزمون بحفظها.
 والابا أيضا لهم حق على فتح مكاتيب اولادهم الخاضعين لهم. اما
 الفضول الذى لا يثلم جدا المحبة ولا العدل. فهو بذاته عرضى. اذا لم
 يكن من ثم خطر الخطأ الثقيل. ولا تخريم مفرط. إذ ليس هو بذاته
 تجاوزا عظيما. ان الواحد يشتهى برغبة معرفة الامور التى ليست
 هي ضرورية ولا مفيدة له. أو أنه يروم بالخصوص معرفة ما لا ينصه
 بدون اهانة ثقيلة للغير. أو أنه يمنع فى ذلك اجتهادا مفرطاً.
 بشرط الا يتهامل فى ضرورياته* اما بالنقص فيضاد المواظبة الكسل.
 الذى هو ترك درس. أو طلب معرفة ما يلزم كل بمعرفته وتعليجه.
 فهو خطأ ثقيل. أم خفيف. كثقل وخفة الامر اللازمة معرفته
 نظرا الى غايته. ولهذا فان الكسل المفرط فى تعلم لوازمه. وما
 ينص وظيفته أو درجته فهو دائما خطأ مهميت* رابعا الحشمة نوعان.
 الواحدة هي حشمة الحركات الخارجة. التى تنظم حركات الجسد
 واشاراته

وأشاراته الخارجة حسب العقل النطقى . كما يوافق الشخص نظراً الى ذاته . وإلى الذين يعاشروهم . بما يناسب المكان والزمان والمقام الخ * كقول القديس امبروسىوس فى الفصل التاسع من كتابه عن الوظائف هـ هذا هو حسن نظام العيشة . ان يعطى لكل جنس . وشخص ما يحق له هـ ويضادها بالزود الوقاحة والفجور . حيث لا يُحفظ الواجب فى الصوت والحركات . وباقى اشارات الجسد الخارجة . كمن يرفع صوته جداً . وتكون له حركات باردة . ومشى متخلع . او اذا الراهب اراد مماثلة الاكابر . ونظايرها * وبالنقص فظاظة الاخلاق . وغلاظة الاطباع * والعناية ففى حشمة الملبوس . اعنى التوفير . حيث فى الملبوس . وزينة الجسد . واعداد الامور الخارجة نظراً للبيت وصمده . وإلى الولايم ونظايرها . فيحفظ الترتيب والنظام نظراً الى الشخص . والغنى . والمقام . والوظيفة والدرجة . والعادات الحميدة . والزمان . والمكان ايضا الخ * فصد هذه يحصل الخطاء * اولاً بالتبدق . اذا تفاوت الحال الواجب اللايق بمقامه . وغناه . ودرجته . فى ملبوسه . وولايمه . وصمده الخ * واذا لبس ثياب جنس آخر . كقول القديس توما فى الفصل الثانى من البحث المائة وستة وتسعين هـ ان الزينة الخارجة يجب ان توافق مقام الشخص حسب العادة العامة . ومن ثم فهو من ذاته ردى ان المرأة تستعمل ثياباً رجولية . وبالعكس . خاصة لان هذه يمكن ان تكون سبباً للزنا . ولهذا السبب فتحرّم فى الشريعة بالخصوص . ويمكن ان احياناً يصير هذا بدون خطاء . لاجل ضرورة موجبة . او لسبب

أو لسبب اخفاء ذاته عن الاعداء . أو لاجل انه لا يوجد غير ثوب .
 أو لعله اخرى نظير هذه * ثانيًا بالاكثرات المفرط في مثل هذه
 الاشياء . كما تفعل غالبًا النساء . اذ يصرفن زمانًا كثيرًا لا يوازيه
 من . في زينتهن الباطله * ثالثًا بالنقص وتدعى طماعة حين لا
 تحفظ اللياقة في هندام جسمه . ونظام اموره . فالحطايا ضد الحشمتين
 احيانًا تكون همية نظرًا للشك . والضرر . والغاية الردية . فالزيادة
 مثلاً في الملبوس . والزينة الخارجة . فتكون خطأ همية نظرًا الى
 النتيجة . ان صارت علة لعدم وفاء الدين . واعطاء الحسنات
 الضرورية . ووضع الاولاد في مقام لايق . وعن فعل غير اشياء
 الملزوم بها كل واحد . او نظرًا الى الانعطاف الغير المرتب . كمن لاجل
 الزينة يكون مستعدًا لان يخطى خطأ همية . او نظرًا الى الشك .
 الذي يسببه النساء في تزيين ذواتهن لناظرينهن اذ يجذبهم الى
 اللذة اللحمية . كقول القديس كيرلوس في نصايحه لمعلمي الاعتراف
 بان النساء يهيجن حقًا بكشفهن صدورهن . وغير اعضاء من
 اجسامهن . اما المساخر فلعدم الحشمة وكثرة تشتت الافكار . فهي
 خطايا عرضية . وتكون همية . اذا استعملت في هذه المحلات
 لانهاض . او اعطاء سببًا للذات اللحمية . كما يحدث غالبًا *

* ولكن هل ان النساء يخطين ان هن تزين ليرضين الرجال *
 * فيجيب القديس توما في الفصل الثاني من البحث المائة
 وتسعة وستين . ان الامراة المزوجة يمكنها ان تفعل هذا بدون خطأ .
 ان قصدت بزينة ارضا رجلها . اما النساء اللاتي لا رجال لهن .

ولا لهنّ نية الزواج . بل أن يستقرن في حال عدمه . فلا يقدرن
 أن يرغبن أرضاء نظر الرجال نحو الشهوة بدون خطية . لأن بهذا
 يعطينهم سبباً للخطاء . فان زيناً ذاتهن بقصده أن ينهضن الآخرين
 الى الشهوة . فيخطين خطأً مهيناً . وأن صار ذلك لأجل الخفة .
 والزهو . والرعاية . فلا يكون دائماً مهيناً . بل بعض الأحيان عرضياً .
 ونظير ذلك قل أيضاً عن الرجال هـ ثم اردف قايلاً هـ أن تخطيط
 النساء هو نوع من التزين . الذي لا يمكن بدون خطاء . ولكن هذا
 التخطيط لا يكون دائماً خطأً مهيناً . ولكن اذا صار فقط لأجل
 الشهوة . أو احتقاراً بالله * خامساً السرور هو فضيلة تعطف الى
 حفظ اللياقة الواجبة في الأقوال . والأفعال المرحية لانشرائح الخاطر .
 فيخطى ضده بالزيادة * أولاً نظراً الى الموضوع . أن صار اللعب أو
 المزح بدون حشمة . أو برعانة . أو أنه كان مهيناً للغير مع ملامة .
 أو قبيحاً أو خطيراً أو محترماً * ثانياً نظراً الى الظروف . اذا صار في مكان .
 وزمان غير متناسب . أو بحال غير لائق . أو متزايداً . أو ضد مقام
 الشخص المستعمله . أو من يستعمله أمامه * ثالثاً نظراً الى
 الانعطاف الزائد . كقول القديين امبروسيوس في الفصل العشرين
 من كتابه عن الوظائف هـ فلنحذر ليلاً أن نروم نشرح خاطرننا .
 فنفك كل موافقة . كمناسبة الأفعال الصالحة هـ أما بالنقص فيخطى
 الواحد . لما لأجل قساوة قلبه . أو غلاظة اطباعه . يكره كل
 انشراح لائق . ولو كان ضرورياً له . أو يجتهد بمنعه عن الغير ايضاً *
 سادساً التعقل هو فضيلة تنظم الكلام حسب العقل المنطقي
 والشريعة

والشريعة الالهية حتى أننا لا نتكلم إلا متى وحيث وماذا وكيف
ومعنى يجب أن نتكلم وهو ضرورى في الغاية إذ لنقصه تصدر
خطايا كثيرة ٥ لأن اللسان هو نار. ومجموع الظلم ٥ يعقوب ٣٠ *
* ارشاد في الصيامات الكنائسية *

* السؤال الأول في ما الذى تقتضيه الصيامات الكنائسية *
* اجيب انها تقتضى ثلاثة اشياء. أولاً الانقطاع عن اللحم وعن
البيضاى ايضا لأنه مُحَرَّم من الناموس العام . لأنه يصدر عن اللحم .
ويقتى جداً . حيث قال القديس غريغوريوس في التمييز الرابع
من القانون السادس ٥ أنه من الواجب . أننا في الايام التى نمتنع
بها عن لحوم الحيوانات . نمتنع ايضا عن كل ما ياخذ اصل صدوره
من اللحوم . فنصوم عن الحليب . والجبن . والبيض ايضا ٥ ولهذا
فاسكندر السابع قد حرم هذه المقولة ٥ ليس هو واضح البيان .
بان عادة عدم اكل البيض والجبن في صوم الكبير هى ملزمة ٥
ولكن نظراً لهذا الامر فكل اقليم له عادة شرعية . لأنه في بعض
اماكن اكل البيض والجبن مُحَرَّم في كل ايام الصيامات . وفي اماكن
كثيرة في صوم الكبير فقط . وفي بعض اماكن حتى ولا في صوم
الكبير كما في بلاد النمسا . ومن ثم قال القديس توما في الفصل الثامن
من البحث المائة والسابع واربعين ٥ ففي صوم الكبير يُحَرَّم البيض
والجبن على وجه العموم ٥ اما الامتناع عن هذه في غير صيامات .
فتوجد عادات مختلفة عند الغير . فكل يلتزم بحفظها حسب
عادة الذين هو عايش فيها بينهم * ثانياً الامتناع عن اكلات
كثيرة .

كبيرة . هكذا حتى في مدة اليوم الطبيعي لا يغتذى الجسد الأمرة واحدة . لان الكنيسة ارادة امانة الجسم وقمع الشهوات بالصوم . ولكن مجال الآ تناسى الطبيعة جداً . وكانت تاذت في الغاية . اذا لم يوزن بالكلة واحدة . ولم كان أميت الجسم . ولم قُعت الشهوة . لو يسمح بالكلتين . وهذه الكلة يجب ان تكون متواصلة . والآ لما كانت واحدة . بل مكررة . ولكن اذا الواحد لاجل امر مهم ترك الأكل قبل ان يشبع . فبعد كمال شغله يمكنه ان يرجع ويكمل عداة . لانه نظراً الى الظروف والنية . تحسب ادبياً اكلة واحدة . وبالعكس . اذا كان اكل بالكفاية وذهب . فلا يجوز له ان يعتوق الغدا مدة . لانه يكون نظير من ياكل دفعتين . وكذلك نظراً الى تغذية الجسم الأكل ثانياً . او مداومة نفس الكلة مدة . لانها تكون حينئذ ادبياً وبالقوة مضاعفة . ولا باس اذا لم يؤكل دائماً . بل صار تحت . لان المعدة وقتئذ تهضم الأطعمة المتناولة الكافية لغدوة تامة . وتعوض بغيرها . ومن ثم من في يوم صوم اكل صباحاً . ولو مجهل . وبغير انتباه . فيلتزم في ذاك الميوم بان يمتنع عن اكلة اخرى . ان أمكنه بدون ضرر يلحقه لانه لايزل قادراً على حفظ الصوم نظراً الى اكلة واحدة . كقول ليسيوس * ثالثاً الزمان المعين للأكل . الذى هو الان من العادة المقبولة نحو نصف النهار . حتى انه لا يجوز تسبيق هذه الساعة بدون علة موجبة . كما يتضح من رأى الكنيسة واستعمالها . ولكن يمكن تاخيرها الى الساعة الثالثة بعد نصف النهار . او الى الغياب ايضاً . لانه قديماً قبل هذا الوقت . فكان الأكل مُحَرَّمًا . اقله في صوم الكبير *

السؤال

* السؤال الثاني في هل ان وصية الصوم بذاتها تلزم تحت الخطاء المميت *

* اجيب مؤكداً ذلك * أولاً من الابا القديسين باسيليوس في الخطبة الحادية عشر عن الصوم . غريغوريوس النزينزي في الرسالة الرابعة والسبعين . ايرونيموس في الرسالة الرابعة والخمسين . كيرلس الاسكندري في الموعظة الاولى عن الفصح . وغيرهم . ومن بعض مجامع . ومن راي المعلمين . والمومنين * ثانياً لان الامر المأمور هو قادر ان يلزم تحت ثقل . اذا كان عمل فضيلة ثقيلاً بجنسه . ومأموراً من الكنيسة مطلقاً . اما الوصايا فتلزم حسب ثقل المادة . اقله اذا المتقدم لم يوضح صريحاً . انه يروم يلزم بخفة * ثالثاً لان اسكندر السابع قد حرم هذه ٥ ان من يفسخ صوم الكنيسة الملزوم به . فلا يخطى هيئتنا . ما لم يفعل ذلك باحتقار وعصاوة . مثلاً لانه لم يرد ان يخضع للوصية ٥ ولهذا فيخطى هيئتنا * أولاً من في يوم الصيام او القطاعة ياكل لحماً بدون ضرورة . ما لم تعذره من ذلك خفة المادة . التي تُسَم من الجميع . بما ان اللحوم مُحَرَّمَةٌ . لانها مغذية . ومنهضة القوى . والحال ان قليلاً من اللحم يقيت قليلاً . فالقليل اذا يكون زلة خفيفة . اذ لا يُجَرَّم بثقل . وهذا القليل فبصعوبة تُعين كميته * ثانياً من ياكل بيضاً وجبناً بدون اجازة الاسقف . او العادة الشرعية * ثالثاً من ياكل شيئاً معتبراً فيما بين الفطور والعشاء ولو كان متقاطع . ولكن هل هو خطأ مهمتٌ تسببق زمان الاكل كثيراً بدون علة موجبة . اجيب انه في هذا مجادلة . فلايمان يقول

يقول أن التسميق المعتبر كان قديماً خطأً هيناً . أما الآن نظراً
إلى عادة الكنيسة الحاضرة، فهو خطأً عريضاً فقط. ولكن سنكيس
وأزور وراجينلدوس وكثيرون غيرهم يقولون أنه والآن أيضاً
خطأً هيناً . وياكدون ذلك * أولاً من رأى المومنين وغاية
الصوم * ثانياً من التمييز الأول في فصل . معتادين عن التقديس هـ
قلا يظنون أبداً أنهم يصومون أن أكلوا قبل تمام صلوة المساء هـ
ومن مجمع زوغاجانيس هـ لا أحد يتعدى في الصوم الكبير
قبل الساعة التاسعة حين تبتدى صلوة الغروب . لأنه لا يصوم
من ياكل قبلاً هـ فإذا يستبين من رأى الكنيسة . بأن زمان الفطور
المحدود من الشريعة أو العادة العامة فهو شرط ملازم جوهري الوصية .
أو أنه نوع ملازم جوهريها . لأنه ولين قد تغير تسبيق الساعة عن
عادة الكنيسة القديمة . فمع ذلك لم يترك الأمر بدون تعيين
ساعة . التي قبلها لا يجوز الأكل * ثالثاً من القديس توما في الفصل
الرابع من البحث الثالث حيث قال هـ ذلك يفسخ الصوم من
لا يحفظ تحديد الكنيسة . ولهذا بما أن الكنيسة عينت للصائمين
زمان الأكل . فمن يستبقه كثيراً فإنه يفسخ الصوم هـ رابعاً لأنه
حينئذ تتعدى الوصية في أمر معتبر . الذي ينسب إلى غاية
الصوم الكنائسي . كقول سلفيوس . وحسب رأى كثيرين لا تكون
خطية بالكلية . إذا تسبق الزمان كثيراً لأجل علة موجبة .
كالسفر الضروري . بما أن هذا مقبول بالاستعمال عند العلماء
والأتقيا . وبسهولة يحصل العذر في هذا . مما في غير أشياء
المطلوبة

المطلوبة للصوم . لان زمان الفطور لا يوصل إلا قليلاً الى غاية الصوم *

* السؤال الثالث في ماذا يُقال عن الأكلة الصغيرة في المساء *

* اجيب أولاً انها جرت بالعادة . والكنيسة سهت بها . ومن ثم يجب ان تُحدد حسب كمية . وكيفية الأطعمة . ومن عادة الاتقياء والصلحاء في كل مكان . مع معرفة واعلان اساقفة الكنيسة . فعن الكمية يمكن ان يُقال على وجه العموم . يجب ان تكون زهيدة . لئلا من عشية تصير عشاء . فحسب كثيرين لا يجب ان تكون للجميع بالسوية في كل مكان . بل مختلفة باختلاف الامزجة . والاتعاب . والاقاليم . التي بعضها احرم من غيرها . ومن ثم فيحدث بان البعض يحتاجون اقل طعاماً من غيرهم . فالعادة في بعض امكنة تسرح في يرمون الميلاء . وفي خميس الاسرار باكثر من غير ايام . اما عن الكيفية . فتُحرم تلك الأطعمة التي تقيت جداً . كالبيض . والسّمك . واللحوب المطبوخة . لان طبخ النار يصير المادة اكثر تغذية . لانه كقول ازور . يكون حينئذ شوازا اكل للحبوب . والسّمك . لانه بما ان شريعة الصوم تسرح باكلة واحدة . وادخلت بالعادة الأكلة الصغيرة . ويجب ان تُستعمل من هذه الأطعمة فقط المثبتة بهذه العادة نفسها . كالأطعمة الخفيفة . مثل الاغمار . وفي بعض اماكن قليلاً من اللبن . ولو ان اكل الشورية من الحبوب المطبوخة لاجل الضرورة هو من نوع الدواء بالاحرى

هما أنه يكون طعاماً لأنه كقول القديس توما . أن تناول الادوية لا يفسخ الصوم *

* اجيب ثانياً أنه لا يجوز تناول الاكلة الصغيرة باكراً قبل الظهر . لان الكنيسة تأمر والقوانين تعين . بالايوكل شئ قبل الساعة المعتادة . التي هي نحو نصف النهار . بل أنه لا يجوز تناول الاكلة الصغيرة ايضاً نحو نصف النهار . وتأخير الغدا الى المساء . ما لم توجد علة موجبة . كسبب قضى الاشغال في النهار . او الضيوف . والسفر . او كمن بخلاف ذلك لا يمكنه ان ينام ليلاً . كقول ارورونوارا وليسيوس وغيرهم القائلين . ان هذا هو الراى العام . لان العادة سمحت بالاكل الزهيدة ان تكون ليلاً . ما لم تعذر من ذلك علة موجبة . واذا لم توجد فحسب راي كثيرين يكون خطأ عرضياً فقط . لان الصوم لا ينالف جوهرياً . وتبدل وقتيذ ظروفه لا جوهرية *

* السؤال الرابع في هل من هو محلول من الانقطاع عن اللحم . فيعد محلولاً ايضاً نظراً الى الاكلة الثانية *

* اجيب منكرًا ذلك * اولاً لان هاتين القطاعتين المعينتين من شريعة الصوم . فهما مهيئتين عن بعضهما بعض . وعلى انفراد تقودان الى غاية الوصية . اعنى اماتة الجسد . والعلة الكافية للحل من الواحدة . فلا تكفى دائماً من الاثنتين . وبما ان الشريعة تتضمن الزامات كثيرة مهيئة . فمن لا يمكنه تهييم الواحد . فيلتزم بالآخر ان امكنه * ثانياً البابا في رومية . والاساقفة في ابرشياتهم اذ

أذ يملّون من الامتناع عن اللحم لأجل علة موجبة لذلك فقط .
 فيوضحون أنهم لا يملّون من ذلك في أكالات متعددة . بل أنهم
 يبقون الأزام في ذلك على حاله * وقيل أنه يوجد تأكيد لذلك
 أيضا حات الكمينضوس الحادى عشر * اعلم ولو ان الكمينضوس الحادى
 عشر قد ابرز امرًا بواسطة الكردينال وكيله . موضحًا به ان الذين
 يُسمح لهم باكل اللحم في صوم الكبير لأجل علة موجبة . فيلتزمون
 بحفظ وصية الصوم . فمع ذلك ظهر فيما بعد آيات كثيرة ضد ذلك .
 وصارت مجادلات ومحاورات كثيرة في بلاد المبرديه . عن هذا الامر نحو
 سنة * ١٧٧٢ * وكثيرون ألفوا كتبًا كثيرة لأجل كل من الرايين *
 ولكن باناديكتوس الرابع عشر . الذى اعتنى مجتهدًا في تصليح
 الطقوس . وتهذيبها . وقطع كل رذيلة . فلم ينهى المباحثات فقط .
 بل أنه فسّر أيضًا الصعوبات الممكن حدوثها . ووضع قوانين وفرايض
 لأجل تصليح رتب الصوم . وحفظها بالهام . وعيّن نوع الحلة
 وكيفيةها . ففي سنة * ١٧٨٢ * أنفذ رسالة الى كل الاساقفة الكتوليكيين
 لرفع الرذائل المتعنتة ضد حفظ الصوم الدربعينى . وبها يامر هؤلاء
 الاساقفة قائلًا . ان الأزام والاجتهاد والمحبة الابوية التى لكل
 واحد منكم والحرص الذى تقتضيه وظيفته شرعًا . هو ان توضحوا
 للجميع عيانًا . وتبينوا لهم صريحًا . بأنه بدون علة شرعية وشور
 الحكمين . اى الجسدانى . والروحانى . لا تعطى لاحد الحلة من الصيام
 الكبير . اما للجمهور كالشعب . او المدينة . او الطائفة بدون تمييز .
 فلا يصير ذلك بغير ضرورة عظيمة داعية . وبالنوع المعين فى القوانين
 المقدسة .

المقدسه . مع الأكرام الواجب لهذا الكسرى الرسول المقدس .
ولا يجب أن تطلب من الكنيسة يمسارة أو دالة . ولا بتكبر وافتخار
كما نسمع أنه يحدث في بعض أماكن . ونروم أن نفسركم السبب الثقيل
المفاجى . ولا نريد أن تجهلوا بأنه يجب حفظ الأكلة الواحدة فقط مع
مثل هذه الضرورة . كما حدث مراراً كثيرة في روميه . ونحن أيضاً إذ
حلينا في هذه السنة لأجل أسباب داعية . فعيننا صريحاً . بالأ توضع
أبدًا الأطعمة الجائزة والغير الجائزة معاً . ثم امرنا بأن المحلولين ينصحتون .
بأن يعوضوا الصوم بأفعال أخرى صالحة * وفي سنة ١٧٣٣ * في رسالته إلى
أندراوس أسقف فالينسا . قال . أنه في المنشور السابق لم يجدد . هل
أن المحلولين من الصوم ليس أنهم يستعملون الأطعمة الممنوعة
فقط . بل ويمكنهم أيضاً بأن يستعملوها عند المسا . فنامرا إذا
الاساقفة ووكلائهم . بالأ يعطوا لأحد إجازة أكل اللحم . أو الأطعمة
الممنوعة . بدون سبب ثقيل مع حفظ الأكلة الواحدة فقط . فنرجوا
أن هذه الوصية العامة تذاق جهاًراً على رعاياكم بواسطة سهركم
المشهور * وفي سنة ١٧٣٣ * في ثمانية تموز . حل الاعتراضات المقدمة
له من ريس اساقفة كومبوستاله عن وصية الصوم . على هذا النوع *
أولاً أن ما هو معين في رسالتنا السابقة بنوع منشور عن الأكلة
الواحدة . والأطعمة الغير واجب اختلاطها . هل أنها مأمورة تحت
وصية ثقيلة * نجيب أن الذين يعطون إجازة أكل اللحم في الأزمنة
الممنوعة . فيلتزمون تحت الخطاء الثقيل . بالأ يعطوا هذه الإجازة .
الزيادة هذين الشرطين . أعنى الأكلة الواحدة في النهار . وبدن
اختلاط

لاختلاط الأطعمة . ومستعمل في هذه الاجازة . يلتزمون تحت الخطاء
 الثقيل . بتقويم هذين الشرطين * ثانيًا هل ان المعطى لهم اجازة
 اكل اللحم . يمكنهم ان ياكلوا عند المساء في الاكلة الصغيرة تلك الكمية
 من اللحم بقدر ما يسمح للصائمين * بحجب انه لا يجوز بل فليستعملوا
 تلك الأطعمة . والاشربة . التي يستعملها الصائمون بتقاوة ضميرهم
 واستقامته * ثالثًا هل ان المسموح لهم باكل اللحم في الصيام مع حفظ
 الاكلة الواحدة . يلتزمون بحفظ الساعة المعينة للصائمين * بحجب
 انه يلزمهم حفظ هذه ايضا * رابعًا ما هي الأطعمة الجائزة . وما هي
 المحرم اجتماعها * بحجب ان الأطعمة الجائزة للمسموح لهم باكل اللحم هي
 اللحوم ذاتها . والمحرمه في السموكات . ومن ثم لا يمكنهم استعمال
 النوعين جملة . اما المسموح لهم باكل البياض . فلا يحرم عليهم اكل
 السموكات * خامسًا هل ان وصية عدم اختلاط نوعي الأطعمة .
 تفهم عن ايام احاد صوم الكبير ايضا * بحجب ما كدين ذلك *
 سادسًا هل هذه الشريعة تعم ايضا الذين لهم انعام الحرب المقدس
 في اكل البياض * قد اجبنا انه لم يترتب شئ في مناشيرنا الرسولية
 السابقة عما يخص انعامات الحرب المقدس . ومن ثم فمن لهم هذه
 الانعامات فليقتفوها بكل حرص وتدقيق مدبرين ذاتهم بحسبها .
 ولكن فليحذروا الا يجتسبوا ذاتهم بعذر باطل انهم معفيون من
 الوصايا والشرائع المعينة هنالك * سادسًا هل ان هاتين الوصيتين
 تلزمان خارج صوم الكبير ايضا * بحجب انهما تلزمان ايضا خارج
 صوم الكبير . فالاولى . اى عن الاكلة الواحدة . مع باقى الشرائع
 المصرحة

المصرحة في الجواب الثاني والثالث، والثانية عن عدم اختلاط الأطعمة
للجائزة. مع المحرمة. كما تحدد في الرابع * وفي سنة * ١٧٣٥ * في ٢٠ *
حزيران أرسل هذا الخبر الأعظم نفسه منشورا الى جميع الاساقفة.
وبه يحرض رعاة الكنيسة على اشياء كثيرة. لاجل حفظ طقوس الصوم
وتحديدها. اما عن الحالات العمومية، بالآ تطلب. او يسبح بها بدون
علة موجبة *

* السؤال الخامس في هل ان الواحد يخطى خطايا مهيتة. بعدد
الدفعات التي يتناول بها الطعام في يوم صوم *

* اجيب ان كثيرين ياكثون ذلك * أولا لأنه حسب رأى
الجميع. ان الواحد يخطى بقدر المرات التي ياكل فيها لحمًا. لان
وصية الامتناع عن اللحم هي سلبية محرمة بالأيوكل اللحم في زمان
من النهار كليًا. والحال ان وصية الامتناع عن اكلات كثيرة هي
ايضا سلبية. لانها لا تأمر باكلة واحدة. بل انها تحرم اكلات كثيرة
فقط. فاذا كما انه يخطى بكل اكلة من اكلات اللحم بالفردية. هكذا
وبكل اكلة بالفردية عدا الواحدة. لان الوصايا السلبية لا تخالف
بالفعل الاول والثاني فقط. بل وبكل فعل آخر يتبع * ثانيًا فكما
انما تحرم فعل شيء اكثر من مرة واحدة في الزمان نفسه. فلا يحرم
بالآ يفعل مرتين. بل ثلاث. واربع ايضا الخ. هكذا لما الشريعة
تنهى بان المومن لا يتناول القربان اكثر من مرة واحدة في النهار. ولا
يتعمد الأمرة واحدة في حياته. فالوصية لا تخالف بالفعل الثاني فقط.
بل وبالثالث. والرابع الخ. ثالثًا امانة الجسم. التي هي غاية الشريعة،
ربما

وجما يمكن الحصول عليها على نوع ما بواسطة ترك الاكالات الاخرى لان الواحد اذا فطر صباحاً . وتغدى الظهر . فلاتزل الامانة معتبرة ان امتنع عن الاكل مساءً . كما لو يكون الامتناع صباحاً . وبهذا تخف مادة الشهوة * رابعاً لان الكنيسة تسمح باكلة واحدة فقط . فتحرم اذا الاخر . وعدا الثانيه . فتحرم اخرى غيرها . التي تضاد امانة الجسم . ومن ثم ولوان وصية الصوم استبانة ايجابية . نظراً الى صورة الالفاظ . كقول سيلفيوس . ولكن في ذاتها تتضمن هذه السلبية . لاتاكل مراراً متعددة . اولاتتناول طعاماً دفعات كثيرة . ولعمري انه لا يجوز الاكل ثلثاً لمن يكتفى بمرتين . ولوسمح له بذلك لاجل ضعفه *

* السؤال السادس هل انه يخالف الصوم من عدا البعد المعتاد والاكلة الصغيرة . ياكل او يشرب شيئاً ما *

* اجيب اولاً ان كثيرين يعلمون . ان الشرب لا يفسخ ولو كان خمرًا . بشرط ألا يكون بذاك المقدار . الذي يظن انه يفسد الطوم . لان هذا مسلم بالعادة من زمان مديد . بما ان الشرب يتجه الى توزيع القوت في البدن . وترطيب الدم اخرى . مما الى التغذية . ومن ثم فالكنيسة لم تحرم استعماله . وكذلك يقولون عن بعض شرابات تقيت يسيراً . كالقهوة مثلاً . وغيرهم ينكرون هذا . او انهم لا يسلطون الا بالشرب . الذي لصد العطش . الذي لا يغدى كلياً . او قليلاً . ومن الشرابات ذات الكمية الزهيدة . الماخوذة لاجل الضرورة . وبنوع الدواء . فعن هذه هكذا يقول القديس توما في الفصل

الفصل السادس من البحث المائة وسبعة وثلاثين هـ أن صوم الكنيسة لا يفسخ . إلا بالتي قصدت الكنيسة تحريمها بوضعها الصوم . فالكنيسة لم تقصد تحريم الشرب . الذي يؤخذ بالحرى لأجل دفع الانزعاج . ولو أنه غذى على نوع ما . ولهذا يجوز للصائمين أن يشربوا مراراً كثيرة . ولكن يمكن أيضاً أن الواحد يحظى إذا شرب باسراف وهكذا ينسر ثواب صومه . كما إذا تناول من الطعام في الأكلة الواحدة بافراط هـ ثم اُردف قليلاً هـ أن الشرابات . ولو غذت على نوع ما . لكنها لا تؤخذ بالخصوص لأجل التغذية فقط . بل ولهضم الأطعمة أيضاً . ولهذا لا تفسخ الصوم . كما ولا تناول باقي الأدوية . ما لم الواحد يكثر يتناول منها مقداراً وافراً بنوع طعام هـ

* اجيب ثانياً حسب رأى الجميع . أنه يفسخ الصوم من في غير وقت يتناول مشروباً . كالحليب والأوراق ونظيرها من المشروبات الموجهة بالخصوص للتغذية . لأن كل ما هو بذاته وبالخصوص موجه إلى التغذية . فهو محرم . أن كان أكلًا . أو شرباً . أو جرعاً . كقول بالرمينوس في الفصل الأول من الكتاب الثاني عن الأفعال الصالحة . وكذلك قل عن التفاح والتين والعنب وغيرها من الأثمار . لأن هذه ونظائرها تؤخذ حسب مفهومية الجميع أكلًا . لا شرباً . وتقتت بذاتها كقول القديس أنطونيوس . ولكن يجوز لأجل الضرورة أخذ شيئاً هيناً بنوع دواء . ولو أنه أقات . يجوز مثلاً أخذ يسيراً من الخبز وقليل من الخمر صباحاً . لمن لا يمكنه أن يصوم . أو يعمل أعماله أو يتقن وظيفته بدون ضرر ثقيل . لأن هذا بذاته يشبه الدواء . الذي لا يحرم في أيام الصوم .

اجيب

* اجيب ثالثاً ان من يتناول شيئاً يسيراً مغذياً مراراً كثيرةً في يوم واحد. ولين كان بدون قصد تناول شيئاً معتبراً. فيخطئ خطأً هيناً. اذا وصل بمعرفة الى كمية معتبرة * أولاً لان اسكندر السابع قد حرم هذه المقولة ان من في يوم صوم ياكل شيئاً زهيداً في دفعات متعددة. ولو انه اخيراً اكل كمية معتبرة. فلا يفسخ الصوم. ثانياً لان الاشياء اليسيرة المتعددة تصور معاً كمية عظيمة. وتصدر مفعولاً معتبراً. الذي به تجمع. اى التغذية المعتبرة. لانها تغذى نظير الكمية العظيمة الماخوذة بتواصل. لان اجزاء الطعام باسرها ان اخذت معاً. او بتقاطع. فتزيد قوة وجوهاً. وهذه القوة تستمر معاً بعد تناول كل الاجزاء. ومن ثم لا يجوز ان تشرب لاجل الشهوة. ولا ان تاكل كل دفعة شيئاً زهيداً لئلا يضر الشرب. لانك باكلك هكذا مراراً كثيرة شيئاً زهيداً. فتصل اخيراً الى كمية معتبرة. وبهذا تفسخ الصوم. اما الكمية المعتبرة فتحسب عند البعض. اذا فاتت اثني عشر. او على الكثير ستة عشر درهماً. ولا يعذر من الخطأ العرضي من لاجل عزيمة صاحبه اكل شيئاً زهيداً. لئلا يستبين كتيفاً. لان هذا ليس هو سبباً موجباً. وكافياً لفسخ جزاء من الصوم. ولا يجوز ابداً بالخطأ. ولو كان زهيداً. كقول ازور وغيره *

* السؤال السابع في من هم الذين يعذرون من شريعة الصوم *
 * اعلم انه امر حقيقي هو. ان كل المسيحيين. بعد تمام السنة الحادية والعشرين. يلتزمون بالصوم لاجل وصية الكنيسة. ما لم تعذرهم علة موجبة. لانه لا احد يقدر ويستغنى. والشريعة فهي عامة.

عامّة . كما يتضح من رأى الكنيسة . وسبب هذه الوصية موجود في كل واحد . لأن الجميع يحتاجون اماتة الجسم . ومقاصرة الجسد . لكي يخضع للروح . ويغنى الله عن الخطايا *

* اجيب انه نظراً الى الامتناع عن الاكلة الثانية يعذرون بالعموم كل الذين بدون صعوبة عظيمة وضرر لا يمكنهم ان يصوموا . وبالحصوص هؤلاء * اولاً المومجون والمرضى والضعفا الذين اذنتهم الامراض جداً . لان هؤلاء لا تكفيهم اكلة واحدة . بل يحتاجون الى دفعات كثيرة بخفة . اما عن ثقل المرض بالكفاية فتلزم مشاورة للحكيم الفطن . لان هذا التحديد ينبغي له لاجل وظيفته وخبرته . واذا انبههم عليه الامر . ولم يستبين له . فيلزم حينئذ سلطان الرئيس . لان توسيع الشريعة وقتئذ هو ضرورى . الذى لا يتصل اليه لاسلطان الطبيب . ولا معلم الاعتراف . كقول ازور . اما الذين لاجل المرض لا يمكنهم ان يصوموا كل ايام الصوم : ولكن بعض ايام الجمعة . مثلاً يصوموا يوماً ويتركون الاخر او اثنين الخ * فيلتزمون فى تلك الايام التى ليس لهم حجة كافية لعدم صيامها . لان كل يوم يلاصقه الزام جديد للصيام . وهذا لا يزول بدون سبب داع . فان امكن كل هذا الالتزام فى بعض ايام . فحينئذ يلزم . اما الذين لا يقدرّون ان يناموا ما لم يتعشوا . فلا يعذرون لذلك من الصوم اذا امكنهم حفظه بدون ضرر ثقیل . مثلاً ان يتناولوا الاكلة الصغيرة نصف النهار . والكبيرة المساء . لان الوصية الملزمة بشئ * ما فتلزم معاً بالوسايط . التى ليست بثقيلة جداً . ولو كانت غير

غير اعميادية * ثانياً للعالى والمرضعات لانهن يحتاجن طعاماً لذاتهن . ولجنين او للطفل . وبضرهن الصوم جداً * ثالثاً الفقراء الذين لا يوجد لهم طعام كافى لاكله تامة . بل كقول القديس توما في الفصل الرابع من البحث الماية وسبعة وثلاثين هـ ان الفقراء الذين لهم ما يكفى لاكله واحدة تامة . لا يعذرون لاجل الفقر من اصوام الكنيسة . ولكن يستبين انه يجب ان يعذروا اوليك الذين يتسولون بتعب . ولا لهم معاً ما يكفيهم للعيشة هـ رابعاً الاحداث قبل كل السنة العادية والعشرين . فلا يلتزمون لاجل عبادة الكنيسة العمومية المقبولة من الجميع . والمفهومة حسب رأى جمهور المعلمين . كقول سنكيس . والسبب هو بما ان اجسام البشر عموماً حتى الى هذا الزمان تكبر وتشتد . فتحتاج طعاماً متواصلاً . لا ماخوذاً معاً . بل فى دفعات متباينة * اولاً لاجل ضعف الطبيعة . ثم لاجل الزود الذى يصير من فضلة الطعام . كقول القديس توما . ولا يضاد بان البعض قبل هذا الزمان لا يحتاجون طعاماً متواصلاً . لان المشرع يقصد ما يحدث عموماً وفى كثيرين . كما يعلم القديس توما قايلاً هـ ان الالىق هو ان الاحداث تصوم اكثر أم اقل حسب حال عمرهم . حتى انه متى وصل زمان الالتزام يهتمونه بسهولة هـ وبالحصوص لكى بواسطة الصوم يقمعون الشهوات الجسدية . التى تلتهب وقمىذ فى الطبيعة المفسودة . بل ان الاحداث يمكن ان يلزموا بالصوم لاجل ضرورة ثقيلة مفاجية . ان كانت عمومية او خصوصية . كما اذا احتاجوا الصوم

الصوم دواء لقمع الشهوة . لان الخير العمومى والخصوصى الروحى
ايضا يجب تفضيله على الخير العمومى والخصوصى الجسمى . اما
الذى يكمل السنة الحادية والعشرين فى صوم الكبير يلتزم بان
يصوم باقى الايام . ولو كان يوماً واحداً . لان هذه الوصية تلزم فى
كل يوم على انفراد . ولو ان البعض يظنون بان المشايخ يعفون من
الصوم نحو سنة السبعين . ولكن حسب الراى العام كقول لايمان .
اوربما انه الراى الاغلب . انه لم يتعين لاجلهم زمان محدد ليكونوا
به محلولين من الصوم . لان البعض تنقص قواهم سرعة . والبعض
متأخراً . بما انه بالعكس على وجه العموم يكبرون ويصيرون رجالاً
حتى الى السنة الحادية والعشرين . ولهذا السبب لا تغنى المشايخ
من الصوم ما لم تهبط قوى الجسد . حتى انهم يحتاجون الى اكلات
خفيفة مترادفة . والآ لحصل لهم ضررٌ ثقيل . كقول القديس
انطونيوس فى الفصل الاول من الجزء الثانى ه ان الشيوخ اذا كانوا
ضعفاً جداً . فيعذرون نظير ما قيل عن المرضى . وسبب الشيخوخة
وحده لا يعذرهم . اذا كانوا اقوياء ليحملوا الصوم . ولا يقدر احد
ان يجد العمر الذى فيه يلتزم الواحد بالصوم ه خامساً الفعلة
والصناعية . وكل الذين من ذات الوظيفة يمارسون اعمالاً ثقلاً
ولاجلها لا يقدر ان يصوموا بدون معونة عظيمة كالفلحين
والنكاشين والكرامين والنجارين والحدادين والخبازين والحمامين
ونظايرها التى عملها هو ثقيل ومتعب الجسم جداً . وحسب راي
كثيرين ولو لم يكونوا فقرا . بل لانهم يمارسون هذه الاعمال لاجل
الوظيفة

الوظيفة وكما يشهد سلفسترس أن أوجانيوس الرابع قد منح هؤلاء اجازة ليلا يلتزموا لاجل الصوم بالامتناع عن ممارسة صنعتهم او وظيفتهم وفي اليوم الذي لا يشتغلون. ويكون تابعاً له عيد في صوم الكبير فيلتزمون ان يصوموا. اذا لم يشعروا بتعب ثقيل من قبل شغل اليوم الماضي. او انه يستبين لهم انهم سيعاقبون عن شغل اليوم الاتي. وحسب الراي العام لا يعذرون من الصوم الكنايسى الكتبة والمصورون والخلقون والخياطون والطبايعون لا الذين يشتغلون على الدولار. بل الذين يصفون الحروف فقط. والسكاف خاصة لا الذى يخط. بل يفصل الجلود فقط ويهيى المادة. والخدامون الذين لا يمارسون اعمالاً ثقيلة. وكل الذين اعمالهم ليست صعبة. ولا تصير بانزعاج عظيم متى حصلوا على اكلة تامة. ومناسبة لهم لان هؤلاء يمكنهم ان يصوموا بدون صعوبة عظيمة. ولهذا اسكندر السابع قد حرم هذه المقولة ان كل ارباب الصنائع الذين يمارسون الافعال الجسدية فى الجمهور يعذرون من الصوم ولا يلتزمون بان يفحصوا هل ان التعب هو مناسب للصوم. ام لا. كذلك المعلمون الذين يدرسون باكراً ومساءً لا يعذرون من الصوم بالخصوص لاجل وظيفتهم. ما لم يصدق مرض خصوصي لانه يتضح بالتجربة بان هؤلاء يقدرّون ان يصوموا على وجه العموم بدون ضرر ثقيل الذى يمكنه ان يعفيهم. لان الشريعة هى حسبا هو للجمهور * سادساً المسافرين مشياً ولا يمكنهم ان يأخروا سفرهم الى غير يوم صوم مع النظر الى كل الظروف. اعنى بعد السفر. وصعوبة الطريق. وثقل التعب. وقوة

وقوة المسافرين الخ . اذ لا يمكنهم الصيام بدون صعوبة شديدة . ومن ثم نحو هذا لا يمكن ان يعين مقدار المسافة التي تعذر من الصوم عموماً . لان البعض اكثر . والبعض اقل يشعرون بالتعب . والطريق ذاتها الواحدة اتعب من الاخرى . والزمان ايضا يقدر ان ينقص . ويزيد الصعوبات الخ * قلنا مشياً . لان المسافرين ركناً لا يعذرون . ما لم لاجل الانزعاج الزايد . او التعب الشديد لا يمكنهم الصيام بدون صعوبة عظيمة . لان وصية الصوم تلزم متى امكن حفظها بدون صعوبة شديدة . وضرر ثقيل . ولهذا فاسكندر السابع قد حرم هذه المقولة هـ انهم يعذرون من وصية الصوم مطلقاً . كل الذين يسافرون . ولو ركناً . وايها طريق يسرون . ولو كان غير ضروري . او طريق يوم واحد فقط هـ سابعاً ان كثيرين يزيدون على هذه افعال الرحمة التي هي اكثر قبولاً امام الله . ولا تتفق مع الصوم . كافعال الرحمة الجسدية والروحية والديانة ايضا . التي لا يقدر الواحد ان يمارسها صائماً . ولا يآخرها الى زمان اخر . ان تمارست لاجل الوظيفة او الطاعة او ضرورة القريب . لانه كقول القديس توما في الفصل الرابع من البحث المائة وسبعة وثلاثين . لا يستعيب ان هذه هي قيمة الكنيسة المرتبة الاصوام حتى انها تمنع بهذه فضائل اخر صالحة واكثر ضرورة . لان الكنيسة اذ تامر بالصوم . كانه محرك الى الصلاح فلا تقصد ان تلزم به كانه مانع اكثر صلاحاً . فالكنيسة مثلاً تنهي عن ضوضاء الحكم في ايام الاعياد . ما لم تلزم الضرورة . وتدعو لذلك الرحمة كقول غريغوريوس التاسع في الفصل الاخير *

اعلم

* اعلم أولاً أنه لا أحد يُعفى من الانقطاع عن اللحم لأجل العجز أو التعب الثقيل فقط. بل يُطلب لذلك مرضٌ شديدٌ أو علةٌ ثقيلة. لأن الانقطاع عن اللحم بالنادر يمكن أن يسبب ضرراً أثقل من الامتناع عن الأكلة الأخرى * ثانياً ولو وجد مرضٌ أو علةٌ فمع ذلك يجب أن تُطلب إجازةٌ من الرئيس. ما لم في بعض أحوال من قبل العادة لا تُطلب. كقول القديس توما في الموضع المذكور. وجميع توليتوس الغامس. لأن مقياس حسن النظام يقتضى ذلك. لكي يعتلى له جيداً سلطان الكنيسة. ويجيد أيضاً عن خطر أنه يندفع ذاته. ويتعدى الوصية. لأن كل واحد بسهولة يصور لذاته عللاً تعفيه * ثالثاً وفي الشك هل أن السبب المُعفى من الصوم هو كافٍ. فيجب دائماً أن تُطلب الحلة. لأن التهلك فهو للشرعة. وفي الشك يجب أن تُصطفى الجهة الأيمن. فالأسقف أو الخوري يقدر أن يجتعل العلمانيين حسب عادة كل أبرشية. لأن الحل من هذه الشرعة التي تحدث غالباً يمكن لأجل العادة أنها تخص الخوري أيضاً. بما أن خير النفس يقتضى ذلك. أما الرهبان فالرئيس المخصوص له سلطان على رهبانه كالأسقف على رعيته. لأنه كقول سنكيس أنه يصدر من قوة وظيفته أن يكون له اعتناء تامٌ روحى نحو مروسية. مع تولى كافٍ لهذه الوظيفة. التي تقتضى بان الرئيس المخصوص يملك سلطاناً أسقفياً نحو مروسية. ويكون لهم موضع الأسقف. بما أنه يستترف الأنعام الخبوى من الأسقف. أما معلمى الاعتراف والأطباء يقدر أن يوضحوا فقط بان الزام الصوم لا يوجد

لا يوجد حيث يكون الامر واضحاً. وسبب الحلة كافياً او غير كافٍ * أولاً لانهم يخطيئون خطأً ثقيلاً. أن اوضحوا ذلك بعدم فطنة. وسهولة. كقول القديس انطونيوس في الموضوع المذكور. ان المريض اذا فسخ الصوم بشور الطبيب الفطن. او اذا اكل لحمًا في الايام المحرمة. فلا يخطى. بل يخطى الطبيب اذا سمح له. او امره ايضا بدون علة صوابية. او انه ارتاب بذلك *

* ارشاد للرسولين *

عن طقوس الكنيسة الشرقية فيما يخص الصوم *
 * فعن طقوس الكنيسة الشرقية فيها يخص الصيامات الكنايسية نذكر هنا بعض اشياء تستبين انها ضرورية لكي تعرف المسيحيون الشرقيون الطقوس ومثي ولاي سبب يلزمهم ان يصوموا بامر الكنيسة. فقبل كل شيء اقول. ان الشرقيين يلتزمون بوصية الكنيسة ان يحفظوا تلك الاصوام. او المعينة من القوانين القديمة. او الواجب حفظها بالعادة القديمة المقبولة والمثبتة بالاستعمال. لان هذه لها قوة الشريعة. كما يقر الجميع. فمن هذه الشريعة لا يقدر ان يخلوا من الاساقفة. ولا من البطاركة. كما اوضحنا ذلك في المقالة عن الشريعة. ويتضح ايضا من منشور باناديكتوس الرابع عشر المبدوء والمرسل من السماء. الذي به ابطل فعل كيرلس البطريرك الانطاكي. الذي في جمعية بعض اساقفة الصايورة في جبل لبنان سنة ١٧٧٤ * قد غير رتبة الكنيسة الرومية المقبولة فيما يخص الاصوام * واخيرا ان الشرقيين لا يتفقون جملة في عدية الايام الواجب ان

ان يصام بها . ولا بالنوع . وهذا الاختلاف ليس هو جديداً . بل قديماً كقول توماسينوس في الفصل العشرين من الجزء الثاني في المقالة عن اصوام الكنيسة . واما ذلك بلسمون في المجموع المفسر من كوثاريوس الى اللاتيني في حواشي الكتاب الخامس من قولتين الرسل . . وهكذا يستبين جلياً ان عادة الصوم المسيحية في الكنائس الشرقية المختلفة . فهي مختلفة منذ القديم . قلت هذا ليفهم كل واحد . انه ملزوم بحفظ عادة كنيسته في هذا الامر . وبعد ان وضعت هذه فليخذ بشرح الاشياء الخصوصية . مبتدئاً من الروم الساكنين في ايطاليا وجزايرها مع حفظهم الطقس الرومي . فعن هؤلاء قال باناديكتوس الرابع عشر في منشوره . ان الرعاية * أولاً عن حفظ الاصوام وبيرمونات الكنيسة اللاتينية . اذا كانت الجماعة في ذلك المكان كلها روماً . او اغلب جزء العثمانيين مع الخوارج والكنيسة منسحقين . وامكن اجتهادهم . فيكون ذلك امراً حميداً . وهذا فليصير بدون حيلة خصوصية من الفقر في الرسول . بل فلنترك ذلك في ارادة الاساقفة اللاتينيين . بولس لا يجب ان يقتضوا على ذلك . ان ارادوا حفظ طقسهم في الامم الملتزمين . وان يصوموا حسب عادتهم في كل اسبوع يومى الاربعاء والجمعة . كما سبق القول . والا يجوز للأفراد الخصوصيين حيث توجد ضرورة . بل يحفظوا الاصوام . والبيرمونات حسب عادة اللاتينيين . فليطقسهم الخصوصي . ولكن فليصوموا الجميع اما رومياً مع الروم . اما اللاتينيين مع اللاتينيين . وحيث لا توجد لهم ضرورة خصوصية . فهناك

يكون جازلهم ومطلق ان يتبعوا في كل شئ الطقس اللاتيني .
 ان كان هؤلاء علمانيين ام كهنة . ماعدا الطقس الرومى فيما يخص
 القداس والفرض الالهى . فيجب ان يحفظ من الكهنة * ثانيا قال .
 انه حيث توجد لهم خورنية يجب ان يحتمل اكل اللحم عند الروم
 في يوم السبت . ان صار ذلك بدون شك . وليكن ذلك في اماكنهم .
 وفيما بينهم فقط * ثالثا انه يحرم على الروم تقديم اطعمة محرمة
 لخدامهم اللاتينيين . ان كان ذلك في يوم سبت حين يجوز للروم اكل
 اللحم . او في اى زمن كان حين يلتزمون اللاتينيون بالامتناع
 عن هذه المأكيل . لان اللاتينى الذى يخدم الروم يلتزم بحفظ
 الطقس اللاتينى * رابعا فليحتمل ايضا بان الروم في صوم الكبير لا
 يلتزمون بصيام السبت . عدا السبت العظيم وحده . وهذا من
 التسليمات القديمة . ولكنهم يلتزمون بالقطاعة عن الزفر *
 خامسا الصيامات ان كانت يومين ام ثلاثة . ام غيرها التى تتعين
 من الاساقفة في ابرشياتهم . او من الجبر الرومانى في الغفرانات .
 ويكون يوم السبت احد هذه الايام . ام يكون معيناً بالخصوص .
 فليبدل لاجل طريفة الروم في يوم آخر . وهذا يصير من الاساقفة
 انفسهم بسلطان الكرسي الرسولى * سادسا انه يخ للروم الذين في
 جزيرة كورسيكه . وباقي الروم الموجودين في ايطاليا وجزايرها .
 ثم يسمح لهم بانهم نظير اللاتينيين القاطنين فيما بينهم . في صيام
 الكبير يومين الاربعاء والجمعة . وباقي الصيامات في مدار السنة .
 ياكلون سمكا وزيتا ويشربون خمر . وقد اثبت رسالات اكليمينصوس
 الثانى

الثاني عشر . حيث يفتح رهبان مار باسيليوس الحافظين الطقس الرومي في سيشيليا . بان ياكلوا سمكاً ذاهباً على الإطلاق في بعض صيامات السنة . ولا يضاد ذلك رسومات الطقس الرومي *
 * اعلم ان روم ليطاليا . ما عدا الصوم الكبير . والامتناع عن الزفر والبياض يومى الاربعاء والجمعة . يلتزمون ايضا بالامتناع عن الزفر والبياض الثلثة الازمنة الاخر . اى من يوم الاثنين الثانى بعد احد العنصرة . الى يوم عيد القديسين الرسولين بطرس وبولس . ومن اول يوم في اب . الى عيد انتقال مريم العذرا . ومن خامس عشر تشرين الثانى . الى عيد ميلاد سيدنا يسوع المسيح *

* ولكن ليس هذه فقط هي عادة باقى الروم لان الاب المعلم غواربوس الجببر في امور مثل هذه ففي تفسيره القداس السابق تقدسه قال انهم يبتدون بالصوم اكراماً للرسولين بطرس وبولس من الاثنين بعد احد جميع القديسين الذى هو اول احد بعد العنصرة الى يوم عيد هذين الرسولين . وصوم آخر من اول يوم في اب الى عيد انتقال العذرا . ولانه لاجل اطهار العبادة والتقوى نحوام الله فيلزم بالامتناع عن اللحم والبياض فقط لا عن الزيت والسمك . واخيراً صيام ميلاد سيدنا يسوع المسيح . ولو انه كان يمتد قديماً من خامس عشر تشرين الثانى . ولكن الان لاجل فتور عبادة الروم فاختصر الى سبعة ايام . لان يلبسون كما يذكر كولتيروس قال ان صيام الاربعة الاعياد اعنى ميلاد سيدنا يسوع المسيح . وصوم الرسل القديسين . والتجلى . ونباح والدة الله . فهى غير معذورة

معدومة ، فعدد أيامها ليس متساو عند الجميع . ولكن قبل كل عيد من هذه أسبعة أيام . كل المؤمنين علمانيين . ورهبان يلتزمون بالصيام بدون عذر . ومن لا يعمل هكذا فليفرز من شركة الأرثوذكسيين . وبأناذيكتوس الرابع عشر في المنشور السابق ذكره . قال عن الصيامات الواجب حفظها من الروم الملكيين هكذا : أنه ماعدا صوم الأربعين . المرتب من الرسل القديسين . ومسلم من كل الكنيسة . اكراما لفصح قيامة ربنا يسوع المسيح . وكذلك قطاعة أربعين يوما تتقدم عيد ميلاد المسيح . وأربعة عشر يوما قبل عيد انتقال الكلية القداسة مريم العذرا . وأخيرا صوم آخر يمتدلى من الاثنين الثانى الواقع بعد أحد العنصرة الى عيد القديسين الرسولين بطرس وبولس . فانظر الاختلاف الموجود الآن فيهابين الشرقيين نظرا الى عدد الأيام المعتادين ان يصوموا بها في الزمنة السابقة . فهو واجب اذا خرج من ذلك . انه يلزم كل كنيسة . بان تحفظ الصيامات حسب العادة التى تسلمتها من سلفيها * وايضا يوجد فيما بينهم اختلاف في حفظ نوع الصيام . لانه ولو ان ما يخص الصوم الكبير فهو متساو عند الجميع كما سنوضح فيما بعد . ولكنهم يختلفون في باقى الصيامات . لان البعض يمتنعون فقط عن اللحم والبيض . ما عدا يومى الاربعاء والجمعة . فالجميع يمتنعون عن الزيت والسماك ايضا . والبعض يصومون الى التاسعة فقط . والبعض يتشددون اكثر ام اقل حسب عادة المكان . وهذه ايضا حسب تسليم القديس يوحنا حفظها كانها شريعة الكنيسة في ذلك المكان

الملكان . فعن صوم الكبير فهو واضح بذاته . أن الروم . وباقي الشرقيين . ليس انهم يلتزمون بان يتناولوا اكلة واحدة فقط . عدا يومى السبت والاحد . خارج السبت العظيم . لانهم حسب ترتيب كنيستهم لا يجب ان يصوموا بهما . بل انهم يلتزمون بالامتناع عن السموكات ذات الدم . عدا عيد البشارة . واحد الشعانيين . بل ان البعض يمتنعون ايضا عن الزيت . واذا لم يكن دايما اقله اول جمعة . ويومى الاربعاء والجمعة من الجمعة العظيمة . فهذا الا لزام نستنتجها هما ذكره غواربوس اعلاه . ومن حلات الباباوت لروم ايطاليا . وايضا لان هذه العادة توجد في كل مكان . حيث الرتبة لم تتغير . ولو صدرت من قبل الجهل بعض مخالفات . فعن الاربعاء والجمعة باناديكتوس الرابع عشر في منشورة السابق ذكره قد امر قايلا بان تحفظ في كل البطريركية الانطاكية العادة الممدوحة المسلمة من القدماء . بالامتناع في يومى الاربعاء والجمعة مدار السنة عن اكل السمك . المحفوظة بالتدقيق من باقى الروم المجاورين هذه البطريركية *

* اعلم اولاً ان السموكات الواجب الامتناع عنها هي التي لها دم . لانهم اذا امتنعوا عن هذه فيجوز لهم ان ياكلوا الزوومات . كالابواق . والسلطعين . والبادلينيس . والخطبوط . والسبيدج . ونظايرها التي ليس لها دم . اذ لا تشابه السمك بالتمام . ولاجل قساوتها . وعدم هضمها فتثقل على المعدة . وكذلك البتارخ المملحة اليابسة . كقول غواربوس *

اعلم

* أعلم ثانيًا أن البحر الأعظم في المنشور السابق ذكره . قد منح للبطررك الانطاكي سلطانًا . بأنه إذا حدثت ضرورة ملزمة لأكل اللحم والبيض في جبل لبنان ومايليه . فليصح إجازة سنة فسنة لا غير . ولا يكتفه على غير نوع أن يصح حلة لهذه الابريشيات . بل فتبقى ثابتة غير منقولة الشريعة العمومية عن الصيامات والقطاعات . التي لا يجوز لأحد أن يصح منها حلة عمومية . فمع وجود هذه الحلة لهذه الابريشيات . أفهم أنهم لا يفتلوا من شريعة الأكلة الواحدة المعينة لزمان الصوم حسبها أورد المصنف صريحًا عن أصوام اللاتينيين . واتضح جليًا من مناشير البحر الأعظم الموردة منا *

* أعلم ثالثًا أنه أمرٌ محقق هو . بأن المنشور المذكور المأمور بحفظ صيامات الكنيسة الشرقية . وأزال المخالفات الصادرة ضد رتب الكنيسة الشرقية . يلزم كل الشرقيين التابعين الطقس الرومي . وهذا يتضح جليًا بالكفاية . لأن البحر الأعظم في سنة ١١١١ في منشورة المبدو . فيما بين الأمور العزيرة . أمر بأن رهبان ماري باسيلوس العظيم الروتين . يرسموا فريضة لأجل استقامة ترتيب أديرة اقليم ليتوانيا و بولونيا . لحفظ فيها رتب وعادات وفروض وصيامات وطقوس الكنيسة الشرقية . مع زيادة هذه الكلمات . حسب منشور باناديكتوس الرابع عشر . الذي بدء المرسله من العلوه

* أعلم رابعًا أنه في تلك الأماكن حيث تخالف عادة الكنيسة الخصوصية

الخصوصية . بعدم حفظ الامتناع عن اكل السمكات ذات الدم .
وعن الزيت في يومى الاربعاء والجمعة . وبعض ايام صوم الكبير .
من الكتوليكين الروم والارمن والقبط وغيرهم . لانهم ينظرون بان
هذه القطاعات لا تحفظ في الكنيسة الرومانية . وذلك لان بعض
مرسلين لاتينيين لجهلهم طقوس الكنيسة الشرقية . يعلمون بان
الكتوليكين لا يلتزمون بمثل هذه القطاعات . فهذه الاهمالات
ينبغى ان تعتبر كأنها تعدى ويجب ازالتها بالكلية . لأنه ما عدا أنه
يستبين جلياً بان هذا التعدى صدر من قبل الجهل . فالكرسى
الرسولى ايضا دائماً رذله . وبيان صريحاً من الارشاد الذى هو كمنشور
المثبت من اكليمينفوس الحادى عشر المرسل من مجمع الفخس الى
افتيحيوس ريس اساقفة صور وصيدا . حيث يرفض الحلة المفعولة من
هذا الاسقف . بان يؤكل السمك يومى الاربعاء والجمعة . وفي صوم
الكبير ضد عادة الكنيسة الرومية . ومن منشور اخر لهذا
المجمع حيث ينكر على الارمن المرتدين الى الايمان الكتولىكى فى القرم
اجازة اكل السمك فى الايام السابق ذكرها . وفي غير ايام
ان وجدت حيث يلتزمون حسب طقس كنيستهم بهذه القطاعة .
ولا يمكن ان يعذرهم منها تساويهم بها مع الارطقة . لانها ليست
هي علامة استهادية للارطقة . بل حفظ طقس الكنيسة الشرقية .
لأنه ان وجب حفظها عند الارطقة . فكم بالاحرى عند
الكتوليكين . ومن ثم فان تلك الاجازة الممنوحة من افيجيوس
ريس الاساقفة . فقد رذلت لاجل الشك . وسبب الحكم على ايماننا
الكتولىكى

الكتوليكي بالتوسع. الذي يدفع لاعداء الكنيسة. الذين يجب علينا ان نعرضهم. ونجتذبهم الى احتضان الايمان المستقيم لا بواسطة تغيير الطقوس. بل بحفظها المدقق. وبمثل الفضائل. وتبليان حقيقة الايمان الكتوليكي *

* اعلم خامسا انه حيث لا توجد عادة الامتناع عن الزفر يومى الاربعاء والجمعة من الفصح الى العنصرة. فيبان انه لا يجب اقتسار الكتوليكين على حفظها. لانه كما يوضح توماسينوس وغيره. بان هذه العادة هي قديمة. ويمكن ان يقال تقليدات ابوية *

* ولكن ما هي الصوم الخمسة بالارمن. فيبان من حلة العشرة السنين الممنوحة من انوشانسيون الثالث عشر. والمثبتة الى عشرة سنين اخر من الكليمنطوس الثانى عشر لاجل ارمن ليومولى. حيث تذكر خمسة صيامات. اعنى جمعة العنصرة عدا يوم الاحد. ويدعى صوم الكنيسة. وصوم اخر يستعدون به لعيد التجلى جمعة واحدة. والثالث لظهور الصليب فى جبل فاراك جمعة واحدة. والرابع للقديس يعقوب اسقف نصيبين جمعة واحدة. والخامس للقديس سرجيوس فى ايام المرفع جمعة واحدة. فهذه الحالات قد امرت الاحبار الرومانيون. بان يحفظ الصوم الكبير حسب عادة الارمن وطقسهم * اما الموارنة فانهم يمتنعون يومى الاربعاء والجمعة عن اللحم والبيض فقط. وفى صيام الكبير ياكلون سمكا. فهذه العادة هي قديمة. وتبان انها جائزة. لانهم يشتركون مع اللاتينيين فى اشياء كثيرة. ويختلفون بها عن الشرقيين هـ

الفصل

* الفصل الرابع *

في الفضائل الملازمة العدل وذلك بما أن للعدل ستكون

مقالة خصوصية *

* أن القديس توما يدعوها فضائل ملازمة العدل . وآخرون يدعونها أنواع العدل الغير الكاملة . وهي تلك التي تحول نحو الزام الواحد للآخر . ولكنه ليس هو شديداً كالزام العدل . أو أنه عظيم . حتى لا يرد بالتساوي . كالديانة مثلاً . والعوبة . والحنية . والتحفظ . والطاعة . ومعرفة الجميل . واللطافة . والسخا . والصدق . فعن الديانة قد قيل مفصلاً . وعن العوبة سيُقال في محله . فالان عن الباقي * أولاً الحنية إذا أخذت بالحصر . فهي فضيلة يُخج بها الأكرام الواجب للوالدين . بما أنهم بعد الله عنصراً حياتنا ومربانا . والبلدة بما أن البلدة هي على نوع ما أصل المنشى . وكانها تعضد وتحمى والدينا . وتساعدهم على تربيتنا وتهذيبنا . ثم نحو أقاربنا أيضاً . لأجل الاشتراك الذي لهم مع والدينا . فهذه الفضيلة تقوم بالأكرام الواجب بمنحه للوالدين في زمانه ومكانه . وتقديم ما يلزمهم أيضاً لمعيشتهم من الاسعاف والمعونات . كقول القديس أغستينوس في البحث الحادى والثلاثين . من الكتاب الثالث والثمانين * ثانياً التحفظ . وهو فضيلة يُخج بها الأكرام والخضوع للروسا . لأجل الشرف الملازم وظيفه الولاية . ولبعض أشخاص أيضاً مشهورين بالفضيلة والعلم والدرجة . كأنهم نظراً الى هذا الكمال

هم قادرون على سياستنا وتديبرنا . أقله بشورهم ومثلهم . وهي
نوعان الواحدة مدنية . وبها لأجل الوظيفة المدنية . أو الشرف
البشرى . والاخرى دينية . وبها لأجل الدرجة أو الكمال الفائق
الطبيعة . يقدم الأكرام * ثالثاً الطاعة وهي نوعان . الواحدة هي
فضيلة عومية تعطف الى حفظ أى وصية كانت عن أى سبب حميد
كان . والطاعة كذا تجب لكل فضيلة . التى بسببها تحفظ الوصية *
وتضادها العصاوة العمومية . التى هي رذيلة عومية تقوم بمخالفة
أى وصية كانت . لأجل أى سبب كان . ومن ثم فهي خطأ ثقيل فى
أمر ثقيل . وخفيف فى خفيف . وتحتوى فى كل خطية . كانها سبب
عمومى . والثانية فهي فضيلة خصوصية . تعطف المروسين لتنفيذ
أوامر الرؤسا . بما أنها أوامر . وتضادها العصاوة الصورية . التى هي
مخالفة الوصية . لأنها وصية . ولهذا فهي دائماً خطأ هين . ولو كانت
فى أمر خفيف أيضاً . لأنها احتقار الوصية وسلطان الأمر . لأن
رفض الخضوع للوصية لأنها وصية . فهو احتقارها واحتقار السلطة
الصادرة عنها . والطاعة اذا أخذت بالفساحة . فهي فضيلة بها
الواحد يوافق إرادة الرئيس . أن أمروا أن لم يأمر . كقول القديس توما فى
الفصل الثانى من البحث المائة وأربعة . فعلى أى نوع اتضحت إرادة
الرئيس . فتكون كانها وصية مضمرة . وتستبين الطاعة أنها واجبة .
بقدر ما تظهر الوصية فى الطوع واضحة باعتلان إرادة الرئيس . رابعاً
ومعرفة الجميل فهي فضيلة تعطف الى المجازاة بقدر وحيث يقتضى
العقل

العقل المستقيم . وأما غايتها فهي معرفة الحسنات . وقبوله بانس .
والشكر عنه . وتذكره بوجد ومجازاة الجميل في زمانه ومكانه . ويضادة
نكران الجميل . الذي هو خطأ لمباينته الطبيعة الناطقة لانتها ناطقة .
ويضاد الفضيلة أيضاً . ومن ثم يقال الشيء أنه خطيئة لأنه يضاد الفضيلة
كقول القديس توما : خامساً السخا وهو فضيلة تنظم محبة الغنى .
وتصيرنا مستعدين ومتاهبين لأن نصرفه بقدر ومتى يعلى لنا ذلك
العقل النطقي . ومن ثم فوظايفه هي : أولاً ترتيب رغبة الغنى بحسب
العقل النطقي : ثانياً الإيهاب والنوع الواجب حفظه فيه . ويضادها
بالنقص البخل . وبالزود التبذرق الذي يقوم بنقص الاحتراس .
وبزود الاسراف . ولو كان ذلك غالياً خطأ عرضياً . لأنه يضاد السخا
وحدة . فمع ذلك يكون خطأ هيناً . متى الواحد صير ذاته عاجزاً
عن وفاء دينه . والقيام الواجب بعيلته . ودفع الحسنات الخ * أو نظراً
إلى الغاية . والخطر . والشك * سادساً الصدق . وهو فضيلة تخطئنا
لنتكلم دائماً بحسب ضميرنا . ومن ثم تصيرنا أن نستعمل باستقامة
الإشارات الموجهة لتوضيح نيتنا للغير . ولهذا قال الرسول ه اطرحوا
الكذب وليفاوض كل واحد منكم قريبه بالحق . لأننا أعضاء
بعضنا بعض . افسس * ١٣ * ويضاد الكذب . الذي عنه نقول *

* السؤال الأول في هل أن كل كذب هو شرطاً *

* أجيب ما كذباً ذلك مع الجميع ، بل أرى متواتر ليس نفسه في
الفصل السابع من الكتاب الرابع قال ه أن الكذب هو بذاته

شرٌ مَكْرُوهٌ هـ أثبت ذلك . لأنه يحوى في ذاته تخالفاً بعكسه غاية
التكلم . ونظامه الطبيعي . الذى منح للجواهر العاقلة . لتقدير ان
تظهر نواياها لبعضها بعض . وبالتالى فانه يقلب بذاته العشرة البشرية .
وتصرف العيشة المشتركة . وهو طغيانٌ للقريب . ولهذا فكل كذب
فهو محرمٌ فى الكتاب المقدس هـ لا ترغبين ان تكذب بكل كذب هـ
سيراخ * ٧ * الرجل الصالح يزدل الكلمة الكاذبة هـ امثال * ١٣ * لا تشاؤا ان
يكذب بعضكم على بعض هـ كولو سايس * ٣ * ومن ثم فاسكندر الثانى
قال فى الفصل الرابع عن الربا هـ ان الكتاب المقدس يحرم الكذب
فى حياة الاخر هـ ولكن الكذب الذى لا يضر القريب . ولا يهين
الله بثقل . ولا يصدر شكاً . ولا هو ضد الاداب الحميدة . فهو خطأ
عرضى . كالزحى . والانشراحى مرفاً . كقول القديس اغستينوس فى
تفسيره المزمور الخامس . لان تخالفه بالحقيقة لا يصير ثقيلاً . ولكن
الكذب المضر . الذى يضر خير القريب جداً . او ينقص اكرام الله . او
يصدر شكاً ثقيلاً . فهو خطأ هـ حيث . لأنه يضاد جداً محبة الله . والقريب
او العدل او الديانة ايضاً . كالكذب مثلاً ضد الايمان . والديانة .
او الاداب الصالحة الحميدة . فى الحكم . والشهادة . والحلفان . والعهود .
والتهيمات الثقيلة الخ هـ الفم الذى يكذب . يقتل النفس هـ
حكمة * * تهلك كل الذين يتكلمون بالكذب . مزموره * وهكذا
قل عن الغش . لأنه كذبٌ حقيقى بالفعل . لان الكذب هو تكلمٌ
ضد النية . فالىكم يفهم به تفسير الافعال الباطنة باى اشارات مفسرة
للعقل

للعقل أن كانت كلاماً . أو أفعالاً . أو حركات . أو غزاً . أو كتابة . لأنه
 كقول القديس أغستينوس في الفصل الثالث من كتابه عن الكذب هـ
 ذاك يكذب . الذي ينوى شيئاً في قلبه . وآخر في كلامه . أو أنه
 يعلن ذلك بأى نوع من الاشارات هـ والقديس توما في الفصل الأول
 من البحث المائة وحادى عشر قال هـ وينص فضيلة الصدق . أن
 الواحد يعلن ذاته بالاشارات الظاهرة كما هو باطناً . أما الاشارات الظاهرة
 ليست الكلام فقط . بل الافعال ايضاً . فكما أنه يضاد الصدق . أن
 الواحد يفسر بالكلام الخارج خلاف ما هو في ضميره . الذي ينص
 الكذب . هكذا ايضاً يضاد الصدق أن الواحد يفسر ببعض اشارات
 افعاله أو اعماله شيئاً ما ضد ما هو في ضميره . الذي يقال بالحقيقة
 غشاً . ومن ثم فإن الغش هو كذب ما يتضمن في اشارات الافعال
 الخارجة . ولا يضاد إذا الواحد كذب بالكلام . أو بأى فعل كان .
 ولهذا بما أن كل كذب هو خطية . فينتج بان كل غش هو خطية هـ
 ثم اردف قايلاً هـ ولو أنه من الفطنة اخفاء الحق بهارفة ما . كقول
 أغستينوس في كتابه ضد الكذب . ولكن شئ آخر هو استتار الحق .
 وشئ آخر هو اعلان الكذب *

* السؤل الثانى فى هل يجوز أحياناً استعمال الاشتباه فى الكلام .
 أو العاويل العقلى *

* أعلم أن الاشتباه هو لفظ . أو قول له معانى مختلفة . الذى
 قايله يسبق فيعرف أن سامعه يأخذ على غير المعنى المفهوم منه .
 وهو نوعان

وهو نوعان . الواحد محدود خارجاً . ومقول بالفساحة . الذى
معناه الحقيقى المفهوم من قايله . يمكن ان يُعرف بذاته . اما من
الظروف . اما من العلامات الخارجة . والاخر غير محدود . بل مقول
بالحصر . الذى معناه المفهوم من قايله . لا يمكن ان يُدرك بالكلية .
اما التاويل العقلى فهو قول . الذى الفاظه المُصرحة خارجاً تشير
الى معنى كاذب . وضد عقل قايله . ان اخذت حسب ذاتها فقط .
ولكن اذا اجتمعت مع الاشياء المستحضرة فى العقل . فتصدر معنى
حقيقاً . وهو نوعان ايضاً . الواحد عقلى صرف . ومقول بالحصر .
الذى معناه المفهوم من المتكلم لا يمكن ان يُدرك لامن الظروف .
ولا من العلامات الخارجة . ولا من المعنى العمومى . كمن يسالك
هل رايت بطرس . فتجيب انك لم تراه . وعنييت فى السوق . مع انك
رايته فى بيعك . اذ لا يمكن ان يفهم من الظروف ابداً . بانك سئلت
عن روية السوق . او انك اجبت عنها . والاخر ليس عقلياً صرفاً .
لان الالفاظ المُصرحة خارجاً . باتحادها مع الظروف الخارجة .
وبواسطتها يمكن ان تُعرف بذاتها تلك الاشياء المستحضرة فى العقل .
حتى ان تلك الظروف تفسر حسب المعنى المقبول عند الفقهاء .
وتشير بالكفاية الى معنى التاويل الحقيقى . ففيما بين هذه تعد
وظيفة معلم الاعتراف . والوكيل . والمشير الخ *
* اجيب اولاً انه لا يجوز ابداً استعمال الاشياء الغير المحدد خارجاً .
ولا التاويل العقلى صرفاً . لانها خداع بذاتها للقريب . وضد غاية
التكلم

التكلم، وترتيبه الطبيعي. وضد الاشارات المرسومة لايضاح التصورات العقلية. ولهذا فهي ردية بذاتها. وغير جائزة. ثانياً لان استعمالهما هو مضر للجمهور. وللعيشة البشرية. لانه ان جاز ذلك. لراك صدق الكلام. ولم وثق أحد في امانة الغير وضميره. ولانفتح طريق لكل المخادعات. ولعدمت قوة الشهادة والامانة البشرية. وتعطل التصرف والعشرة فيما بين الناس ثالثاً لانهما كذب. ومن حلف فيكون حائناً. لان التكلم هكذا فهو ضد الضمير. ولا له من قبل الظروف الخارجة قوة لتفسير كل المقولة الباطنة. ولا ذاك الجزء المتضمن في العقل. بل انه يفسر هذا فقط. وهو ماتعنيه الالفاظ بذاتها حسب المعنى الدارج. وهذا فهو ضد العقل. لانه كقول ديلوكو. ان صدق المقولة اللفظية. يقوم في الفاظ المقولة ذاتها حسب التفسير الخارج. الموضوع للالفاظ بموافقة ضمير المتكلم. بما ان الالفاظ قد منحت للانسان من الطبيعة ذاتها ليظهر روياته. وان لا يستعملها الا حسب تفسيرها الموضوع لها. لانه كقول القديس اغستينوس في الانكيريديون. ولهذا فقد ترتبت الالفاظ. لا لكي الناس يتدع بعضها. بل لكي ان الواحد يوضح بها لمعرفة الغير تصوراتهم فاستعمال الالفاظ اذا للمخادعة. لا لاجل ما قد ترتبت لاجله. فهو خطأ * رابعاً لان انوشانسيوس الحادي عشر قد حرم هذه المقولات كما هي. ان احداً. اما وحدة. اما املم آخرين. ان سئل. ام باختيارهم ام لاجل الانسراح. او لاجل اى غاية اخرى كانت. قد حلف بانه لم يفعل

لم يفعل ذاك الشئ . مع أنه فعله . معنياً في ذاته شيئاً آخر لم يكن فعله . أو طريقة أخرى لم يكن فعله بها . أو زيادةً أخرى صادقة . فبالحقيقة لم يكذب . ولم يحنث . أن العلة الموجبة استعمال هذه الالتباسات هي . كل مرة يكون ذلك ضرورياً ومفيداً لصحة الجسد . وحفظ الشرف . والارزاق . أو لأجل أى فعل آخر كان من الفضيلة . هكذا حتى أن إخفاء الصدق يستبين حينئذ مفيداً نافعاً .

* اجيب ثانياً أنه لا يجوز أبداً استعمال الاشتباه المحدود أيضاً . ولا العاويل الغير العقلى صرفاً . أولاً لأجل نية مخادعة القريب أو ليدخل في عقله رأياً كاذباً . لأن هذا هو شر بذاته . لأنه كقول لايمان . فكما أن الصدق هو كمال العقل . هكذا الكذب فهو له أعظم قباحة . وعاراً . فإرادة مخادعة عقل القريب الذى خلق على صورة الله فهو شر باطن . لأن استعمال الالفاظ للمخادعة . لأجل ما قد ترتبت لأجله . خطأ هو . كقول القديس اغستينوس * ثانياً كل دفعة يكون للسائل حق لكي يبحث عن الحق ويعرفه . كالريس والقاضى . الخ . لأن هؤلاء لهم حق الزامى على المسيول بان يجيبهم بوضوح . ودون التباس بل أنه يجب على المسيول ان يجيب حسب نية السائل . وهذا رأى عام كقول ازور اذا لم توجد علة ثقيلة موجبة إخفاء الحق . لأن خير الجمهور . والتصرف البشرى يقتضى . بان نجاوبه بايضاح بين . وحسب نية السائل . ولو لم يكن لهم حق شرعى لان يعرفوا ذاك الشئ . اقله حين لا توجد علة ثقيلة موجبة لإخفايه وهذه الشريعة تستند على

على طبيعة الانسان ذاته . بما انه حيوان ذو عشرة و محبة . ولان
الانسان هو حيوان ذو عشرة و محبة . فكل انسان يلتزم طبيعياً
للاخر في الشئ . الذي بدونه لاتقوم العشرة البشرية . ولاتقدر
البشر ان تعاشر بعضها . ما لم يعتقدوا فيها بينهم بانهم يوضحون الحق
جلياً بعضهم لبعض . ولهذا فضيلة الصدق تقتضى على نوع ما .
الزاماً برهانياً . كقول القديس توما * وهنا يجاب لمن يسال هل يجوز
استعمال الاشتباه . او التاويل العقلى فى الكلام بانه لا يجوز . كما اتضح
اعلاه من المقولة المحرومة . ليس فقط لان الاشتباه . او التاويل
المقول بالبساطة يفهم اعتيادياً عن الاشتباه الغير المحدود فقط . او
التاويل العقلى صرفاً . بل لان السؤال هو غير محدود . وعمومى
ايضاً . والحال انه حسب الراى العام لايجوز فى الاحوال السابق
ذكرها استعمال التاويل الغير العقلى صرفاً . حتى ولا الاشتباه
الغير المحدود ايضاً . ولكن يمكن ان توجد محاورة حيث لا يوجد
الزام . او علة ثقيلة موجبة اخفاء الحق على من لاحق له لان
يعرفه . ولا توجد طريقة اخرى لاهفائه . ويكون القصد اخفاء الحق
فقط . لا مخادعة القريب . التى يسامح بها فقط * فكثيرون يسامحون
باستعمالها مع هذا التمهيد . بعد القديس انطونينوس والقديس
راؤموندس فى كتبهم عن الكذب لانهم يقولون . ان بهذه لايتثبت
الكذب . بل الحق . ولولفظ باستتار . فمع ذلك يمكن ان الحق
يستبين جلياً من الظروف الخارجة . وبهذا النوع لاتكون بذاتها
مخادعة

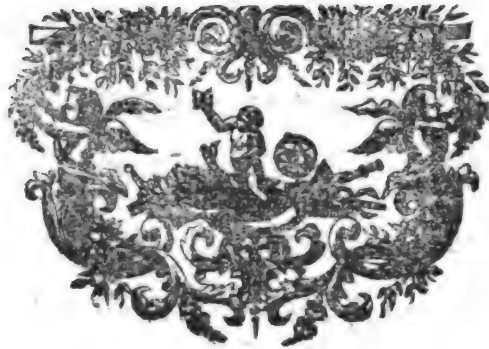
مخادعة . لان الالفاظ المتحدة بالاشارات والظروف المعروفة بنوع
 بشرى . فتكون مفسرة لكل المقولة العقلية . فلا تتضمن اذا
 بذاتها مخادعة ولا مخاتلة البعة ولا تضاد العشرة او التصرف البشرى .
 بل هي ضرورية له . والاما وجدت طريقة جازية لحفظ حيوة القريب .
 وصيانة السر الملزم جدا . وكج حاجة الناس الفضوليين الباحثين
 عما لا يخصهم ولا تفيدهم معرفته . ولا يمكنهم كشفه بدون ضرر ثقیل
 ثم يقولون بان مضادينهم يسلمون بهذه نظرا الى الجوهر . ولكنهم
 يغيرون الاسم ويدعونها تخايلا . او صورة . او تمغيبا . او استعارة
 المعنى السرى الجازم سوريا . او انهم يمدونها هكذا كما يستبين انهم
 يفهمون فقط الاشتباه الغير المحدود . والتاويل العقلى صرفا . اذا
 اخذ بنية مخادعة القريب . ولكن اخرون يرمون مطلقا بالكلية
 كل اشتباه وتاويل . اولاً لان استعمالهما كان مجهولاً من الاباء خاصة
 القديس اغستينوس . كانه مفيد لتجنب الكذب . او ضرورى لاختفاء
 الحق حين الضرورة . لان هذا القديس فى الفصل الثامن عشر من
 كتابه ضد الكذب يورد مشكل انسان فى خطر المرض الثقيل . الذى
 ما بقت تحمل قواه ان اخبروه بان ابنه الوحيد العزيز عنده قد مات .
 فان سالك انت العارف بانه قد مات حقاً هل انه حى . فهل يمكنك
 ان تجيبه باحد هذه الثلاثة . قد مات . او انه حى . او لست اعرف فيقول
 القديس . فهما قلت . او انك صمت . فالمرضى لا يصدق الا ان ابنه
 قد مات . ثم انه يحل المشكل على هذه الصفة . فمن تلك الثلاثة اثنان
 كاذبان

كاذبان. أعني أنه جئ. أولست أعرف. ولا يمكن أن يقالا إلا بالكذب. ومن ثم هذا وحده خلاصة الصدق يمكنك أن تستعمله وتجيّب به. ولو وجد الضرر الممكن حدوثه من ذلك بالعرض. بأنه قد مات * ثانيًا يقولون أن هذه هي بذاتها كذبٌ وغشٌ للقريب * ثالثًا يقولون أنه لا توجد ضرورة لاستعمالها. لأنك إذا سئلت عن امرٍ سرّي يمكنك أن تجيب أن هذا السؤال هو غير جائز. ولا يلزمك أن تجيب عنه بشئ * أما المذنب أن سئل بدون حق فيمكنه أن يجيب بأن ليس له ما يقوله. ثم يزيدون على ذلك. أنه ليس هو خارج الصواب بأنه لا توجد في بعض محلات طريقة جائزة لاختفاء الحق. كما أنه لا ينقص الواحد سبيل لأن يحمي ذاته من يتعدى عليه ظلمًا. ولكن أصحاب الرأي الأول يجيبون * أولًا أن القديس اغستينوس تكلم عن مشكل حيث الاشتباه غير محدود خارجًا. أو عن التاويل العقلي صرفًا. أما على الثاني فينكرون. لأن معنى المقولة العقلية كلها يمكن أن يعرف. أما من الاستعمال العام. أما من الاشارات والظروف الخارجة. وعلى الثالث يجيبون. بأن هذا الجواب يشير غالبًا إلى اخفاء الحق. من حيث أن الله يعين طريقة أخرى جائزة لاختفاء الحق. أعلم أن الكليروس فرنسا سنة * ١٧٠٠ * قد حرم هذه المقولة لأنها مشككة ونفاقية * أن الالبا. والأنبيا. والملايكة. بل أن المسيح ذاته. وأناس أيضًا قديسون ملحقوا باستعملوا الاشتباهاات. والتاويلات العقلية * ومن ثم فإن الاشتباهاات والالتباسات والتاويلات

والتاويلات العقلية تتضمن في ذاتها شيئا من المحارفات المغلاطانية
المباينة البساطة الصرفة ولهذا فتعتبر عموماً كأنها تنافي السذاجة
المسيحية ومن ثم فإن استعمال هذه المحارفات لا يليق ولا يوافق جوهر
الصدق الحقيقي لأن استعمالها يصير الفاظ المتكلم مكروهة ومرتاب
بها وينقص ليس قليلاً شهادة المتكلم * فنقول اذا ان المسيح
والاناس الملهمين من الروح القدس قد تكلموا في المواضع الصعبة
بالمجاز والمثل سرّاً وتنبيهاً لأن الله قادر ان ينقل تفسير الكلام
العمومى الى تفسير فايق كما بالحقيقة نقل الفاظ صور الاسرار مثل
انا اعمدك الخ ٥

تمت المقالة السابعة في الفضائل الادبية وتتلوها

المقالة الثامنة في الالزامات ٥





* المقالة الغامضة . في الزامات خصوصية لبعض *

درجات . ووظائف *

* الفصل الاول *

في الزامات الاكليريكيين *



ان الاكليريكي هو الذى يكون مرسوما . ولو
كان فى اول درجة . فاعدا الوصايا العمومية لكل
المسيحيين . فتوجد بعض اشياء محرمة عليهم

بالخصوص او مأمورين بها *

* السؤال الاول فى ما هى المحرمة بالخصوص على الاكليريكيين .

لاسيما المرسومين بالدرجات . او الوظائف المقدسة *

* اجيب مع جمهور المعلمين انها هذه . اولاً تحمل السلاح عدا

اذا دعت الضرورة لحفظ الحياة . يتضح من الفضل الثانى عن الحياة .

والصلاح . حيث قيل ه ان الاكليريكيين الحاملين السلاح .

والمرابين فليحرموا ه ثانياً الصيد الذى يصير بالضجة . والاسلحة .

لاسيما

لاسيما بواسطة الكلاب . والسقورة . والبواشق . ويخطيون خطأ
 مهمتان داوموا على هذا النوع من الصيد . يتضح من الفصل
 الاول عن الاكليريكي الصياد ه لا يجوز للاسقف . ولا للكهنة .
 ولا للشماس ان يستعملوا للصيد كلابا . او سقورة . وما مائلها .
 فان استمر احد هؤلاء مداوما على لذة كذا . فان كان اسقفا . فليحرم
 الشركة مدة ثلاثة اشهر . وان كان كهنا . مدة شهرين . وان كان
 شماسا . فليربط عن كل وظيفة . وفي الفصل الثاني قيل ه فلنحرم
 على كل خدام الله الصيد . والقنص . في الغاب بواسطة الكلاب .
 والسقورة . والبواشق ه والمجمع للتراني العام الرابع في القانون
 الخامس عشر قال ه فنحرم على كل الالكيريكيين . الصيد والقنص .
 ومن ثم لا يتجاسروا على ان يجووا كلابا . او طيورا ه وزد على هذه
 مجامع اقلية كثيرة . التي حرمت كل صيد يصير بالاسلحة . والسبب
 هولان الصيد يلهي عن اشغال عظيمة . وعن الدرس . والصلوة .
 والرياضات الروحية . وافعال الرحمة . ويصد الفكر عن الله . ويصدر شك
 للشعب . ولا يليق بدرجة الالكيريكي . وتحت اخطار كثيرة . ولهذا
 فان الصيدين في حال الرهبان في الغاية . ويعرم عليهم بالخصوص
 في مجمع فيانا العام . والا يجوزون كلابا للصيد في منازلهم .
 ولكن كقول القديس ايموندوس وغيره . انه يجوز للرهبان احيانا
 استعمال الصيد المعتيادي . كالشباك لاجل الضرورة والتنزه
 المعتدل * ثالثا الجندية . في الفصل الثالث والعشرين من البحث
 الثامن . ومن القانون الخامس من التمييز الخمسين . وفي الفصل
 الثاني

الثاني من رسالة القديس بولس الثانية الى تيموثاوس . ولأنه كقول
القديس توما في الفصل الثاني من البحث الرابع . ان الاهتمامات
الجندية تنافى جداً تلك الوظائف . التي يدعون اليها الاساقفة .
والاكليريكيين لأجل امرين * أولاً لأجل السبب العام . وهو ان
الاهتمامات الجندية لها اضطرابات عظيمة . ولهذا فيصدون كثيراً
العقل عن التأمل بالالهيات ومديحة تعالى والصلوة لأجل الشعب .
التي تخص وظيفة الاكليريكيين * ثانياً لأجل السبب الخصوصي .
لان كل درجات الاكليروس تنجس الى خدمة المذبح . حيث تحت
السر تستحضر الام سيدنا يسوع المسيح . ولهذا لا يليق بهم ان
يقتلوا او يهرقوا دماً . بل الاخرى بهم ان يكونوا مستعدين لسفك
دماهم لأجل المسيح ليمثلوا العمل . الذي يمارسون خدمته *
رابعاً المتاجرة . التي هي مشترى شئ * بنية بيعه بالتمام . بدون
تغيير . او ان يقايض به مع ربح . ولو كانت جائزة بذاتها . لانه جائز
بذاته الحصول على الربح بطريقة شرعية . وتوجيهه لغاية حميدة .
ولكن هذا محرم جداً على الاكليريكيين . والرهبان في الفصل
الخامس عشر عن العيشة الحميدة . وايضاً من المجمع الترانى العام
الرابع . ومن الفصل السادس حيث أسكندر الثالث قال : حسب
ترتيبات سلفائنا . فتمنع الرهبان . والاكليريكيين . عن المتاجرة
لأجل المكسب . تحت قصاص الحرم . ولعمري انه ينافى حال الرهبان .
والاكليريكيين ان يكتبوا على الربح الزمنى . الذي يجب عليهم
ان يهتقروه . ولان المتاجرة تضع في خطر الخطاء . اى الظلم .
والخداعة

والمخادعة الخ . وتشغل العقل في الاهتمامات الزمنية . وتردّه عن
الروحية . وكذلك في القانون الثالث من الجمع للملكيدوني .
يُحرم عليهم ضمان الحقوق الأجنبية ليربحوا من أثمارها . ولكنهم
يقدرّون أن يشتغلوا أراضيهم . ويبيعوا أثمارها . وأن يربوا ماشية
في حقولهم . ويحصلوا مالاً من نتاجها . وحليبها . أو هي ذاتها
أذ تسمن يبيعوها . بل ويجوز لهم أيضاً بأن يبيعوا باغلي ثمن الأشياء
التي قد اشتروها . لإلّا يبيعوها . بل لاحتياجاتهم : لأن هذه
ليست متاجرة . ولكن لا يستبين أنه يجوز لهم المتاجرة بواسطة
آخرين . الذين يضعون كل اجتهدهم في ذلك . وأن يضعوا مالهم
في شركة التجّار بدون ضرورة وأجازة صريحة . أو مضرة من البابا .
لأن هذا غير لائق بمقامهم . ويظهر أنهم محبّ المال . والعادة التي
لها قوة الشريعة تأيد هذا . إذ توضح كل من يفعل ذلك * أعلم أن
بانا ديكتموس الرابع عشر . ليس أنه أثبت فقط القصاصات المنزلة
من القوانين المقدسة . ومن الأحبار الرومانيين ضد الأكيريكين
المتاجرين بل أنه يوجهها صريحاً نحو الذين يتاجرون بواسطة آخرين .
كانهم بذواتهم . وباسمهم يتاجرون * ثم أنه يأمر * أولاً بأن كل
الارزاق التي ربحوها بواسطة الغير على هذا الحال . فلتكن تحت
قصاص السلب * ثانياً بأن الباراز المهدو من العلماني . ودفع
للاكيريكى . فليترك حالاً . ولا يجب اتهامه . مسلم قد دعوا إلى
ذلك الضرورة . وبأجازة الجمع . وخارج إيطاليا . بأجازة الأسقف .
وهذا إلى زمان فقط مع وضع علمانياً ليفعل ذلك * ثالثاً أن المعقبيين
من

من السلب . اما لاجل الوصية . او الوقفية فلا يفهم انهم معفيون
نظراً الى الارزاق المكتسبة بمناجزة محرمة * خامساً سكناهم مع
النسا حيث يصدر الشك . يتضح من المجمع النيقاوى الاول فى
القانون الثالث حيث قيل هـ ان المجمع العظيم يتم . بانه لا يجوز
ابداً للاسقف او للكهنة او للشماس او لاحد من جماعة الكليروس
البتة . ان يساكن امرأة . عدا امه . او اخته . او عمته . او خالته . او
التي لا يصدر عنهن شك هـ ومن الفصل الاول . والتاسع ايضا عن
المساكنة . ومن المجمع الترانى الاول العام فى الفصل الثالث . وذلك
لاجل الخطر الخصوصى . وشك الآخرين * سادساً لعب الزار . والورق .
والاكعاب . يتضح من مجامع كثيرة . خاصة المجمع الترانى الرابع
العام . فى فصل الكليروس . عن العيشة الحميدة حيث قيل هـ
انه لا يجوز ابداً للكليريكيين . بان يلعبوا بالزار . او الاكعاب .
والا يحضروا مثل هذه هـ ولهذا قال ديوكو . فلجل هذه القوانين
كل المعلمين يوجبون على الكليريكيين الزاماً خصوصياً والسبب .
لان كذا لعباً ينافى مقامهم . ويسبب شروراً . وخطايا كثيرة .
ولهذا فانهم ينظيرون خطأً هيناً . الذين يلعبون مراراً كثيرة .
مضيعون زماناً معتبراً . او مرة واحدة ايضا . مع الشك . وخسارة
دراهم كثيرة . اما على الرهينان فلعب الزار . والورق فهو محرم جداً .
لانه كقول مولينا . غير لائق بالرهينان جداً . ومشكك للقريب .
اكثرهما فى الكليروس العلماني . لانه ينافى حالهم ويشكك الغير
بمقدار ما يندرون حيوة اضييق واصعب . ومن ثم قال البوسومباون
انه

انه حيث يُحفظ الترتيب الرهبانى . فالرهبان الذين يلعبون بالزار والورق . فبالكاد يمكن ان يُعذروا من الخطاء الثقيل . ولهذا قال ديلوكو ان المعلم بانيس . زعم بدون ريب . انه اذا اُحد رأى واحداً من رهباننا مرة واحدة يلعب بالورق . فليحكم عليه بالخطاء المميت . وهذا نفسه اقولهُ انا عن باقى الرهبان المتشددين *

* سابعا المتاجرات العالمية . كقول الرسول ه لا اُحد يتجند لله . ويتشبك بامور العالم حتى يرضى من دونه فى الجندية ه تيمو ٣ * ومن مجامع كثيرة . ومن الناموس حيث قيل ه لا الكليريكيين . ولا الرهبان يمزجون ذاتهم بامور العالم ه ومن ثم لا يقدرّون ان يستعملوا وظيفة المحامى امام القاضى العلمانى . مالم تكن دعوتهم او دعوة الكنيسة او دعوة الفقرا . الذين لا يقدرّون ان يقيموا بدعاويهم . يتضح من الفصل الاول عن التوسلات . ولا وظيفة الوكيل . او كاتب الاحكام العالمية وغير اشياء التى تشبك العقل وتلهيه عن الاشياء الروحية وعن الوظائف المختصة بها . ولكن فى فرنسا لاجل العادة المقبولة . وخير الكنيسة . يجوز ممارسة وظيفة المفتى . والقاضى فى الامور المدنية * ثامنا صنعة الجراحة . التى تخرج الى الحرق او القطع . فهى محرمة على الكليريكيين المرسومين بالدرجات المقدسة . ان لا يجهنوا ويحكموا او يعطوا فتوة بالقتل او يهضروا حيث يمارس ذلك او يكتبوا او يهضوا شيئا لهذه الغاية . يتضح من المجمع اللترانى الرابع العام . ولكن حسب الراى العمومى . انه يجوز للكليريكيين ان يمارسوا صنعة الطب كموجب قوانينها لاجل الحسنة

الحسنة . بدون خطر . اوشك . بشرط ألا يستعملون بذاتهم القطع .
 أم الحرق * تاسعاً دخول الميخانات عدا الضرورة في السفر . يتضح من
 مجامع كثيرة خاصة الترانى الرابع العام في القانون السادس
 عشر حيث قيل . فليتنبوا الميخانات عدا ضرورة السفر . ومن
 مجامع اقلية كثيرة * عاشراً كل اسراف . من القانون السابع والثامن
 في التمييز الحادى والاربعين . ومن المجمع النيقاوى الثانى في
 القانون السادس عشر . النزوات والمراسم العالمية . وفى القانون
 الثالث من التمييز الثالث والعشرين . الولايم والسكر . وفى
 القانون الرابع عشر عن العيشة الحميدة من المجمع العام الترانى
 الرابع . والمجمع التريدينى فى الفصل الثانى عشر من الجلسة
 الرابعة والعشرين . ولعمري ان هذا المجمع المقدس فى الفصل الاول
 من الجلسة الثانية والعشرين قد جدد هذه جميعها . واثبتها .
 لانه رسم هكذا . ان تلك الاشياء الواجب حفظها التى فى غير
 مواضع قد رسمت من الاحبار الرومانيين والمجامع المقدسة عن
 حياة الكليريكيين وصلاحهم وعبادتهم وعلمهم . وكذلك
 ايضاً عن الاسراف والولايم والرقص والاقمار واللعب والتشبكات
 العالمية وكل نوع من الاثام الواجب تجنبها . وقد أمرت باجتهاد
 خلاصى . فلتحفظ فى المستقبل بوضع تلك القصاصات ذاتها . او
 باعظم منها ايضاً . حسب ارادة الاسقف . اعلم ان باناديكتوس
 الرابع عشر فى الفصل الستين من كتابه المذبح والمجمع الاقلى
 قال * اولاً ان الشعر المصنع فقد تحرم لبسه على الكليريكيين فى
 مجامع

بجامع اقليمية كثيرة . مع تثبيت الجمع المقدس . بوضع القصاص
على المخالفين * ثانياً انه قد يما كان غير لائق بالاكليريكي استعمال
هذه الشعور . بل الذين كانوا يربون شعورهم . فكانوا يغضبون على
قصصها * ثالثاً ان الشعر المصنع يصدر اكثر بطلاناً من الشعر الطبيعي
المزخرف . ولجل اسباب كثيرة فانه ينافي جداً حال الاكليريكيين *
رابعاً ان الاساقفة تقدر ان تحرمها . ما لم تظهر لديهم العلل بخلاف
ذلك * خامساً الاسقف يقدر ان ياذن بها ان كانت محتشمة *
سادساً الاسقف لا يقدر ان ياذن للكهنة بان يقدسوا بالشعور
المستعارة . لان الخبر الروماني هو حرمتها . وهو وحده يسمح بها *
وفي الفصل الحادي والخمسين يقول * بان المراسم والمفترجات
والرقص فغير جائزة للاكليريكيين وان كانت المفترجات غير محتشمة
فلاتليق ايضاً بالعلمانيين * فهذه جميعها محرمة على الرهبان
لا الكهنة فقط . بل والبسيطين عموماً . لان اسم الكليريكي
ينسب الى الرهبان . متى التحريم اتجه الى قداسة المقام . كقول سواريس *
* السؤال الثاني في ما هي الاشياء المفروضة على الاكليريكيين
بالخصوص *

* اجيب اولاً ان الاكليريكيين لاسيما المرتسمين بالدرجات
المقدسة . او الوظائف يجب ان يكون لهم الكليل لائق . يتضح من الفصل
الخامس عشر عن العيشة الحميدة . ومن الجمع التراتي الرابع في
القانون الرابع حيث قيل * ان احد الاكليروس طول جمته .
فليكن محروماً * وكذلك فليلبس ثوباً اكليريكياً . لايقاً بمقامه .
من

في الأوامر

من القانون الثاني والعشرين عن العيشة الحميدة . ومن المجمع
 التريدينى فى الفصل التاسع من الجلسة الرابعة عشر . ومن
 منشور سيستوس الخامس . حيث يؤمر تحت قصاص ثقيل . بان كل
 الكليريكيين يعملون لهم اكلياً ويلبسون ثوباً كنايسياً . اى
 طويلاً . ولعمري ان الذين انتزحوا عن العالم . ووقفوا ذواتهم
 لخدمته تعالى . لا يليق بهم ان يعيشوا عيشاً عالمياً بالثوب الخارج .
 ومن ثم فانه يحل خطاءً هيناً . من يهمل الاكليل زماناً معتبراً .
 او الثوب الكليريكى . اى الذى يتميز به عن العلماني . لان هذا
 مأمور تحت خطاءً ثقيل . وذلك لانه ينسب الى قداسة المقام وخير
 الكنيسة وصالحها . كقول ناورا وسنكيس وغيرها كثيرين .
 ولا تعذر من ذلك العادة . لانها فساد غير صوابي . ولهذا القديس
 كركلوس فى مجمع اقليمى عمله فى ماديولان . فيما بين اشياء كثيرة .
 قد حفظ هذا الامر لذاته . حيث قال هـ ان المقامين فى الوظائف .
 فليلبسوا ثوباً الكليريكياً . ومع ذلك فسمح للذين فى الاشغال
 بان يستعملوا لبساً مختلفاً . ولكن فليكن محتشماً ويجب ان
 يكون بحالة هكذا . حتى يمكن ان يعرفوا به بسهولة . انهم اناس
 كنايسيون . ولكن متى تموا شغلهم فليلبسوا ثوباً طويلاً *
 ثم انه يجرم على الرهبان بالسقوط فى الحرم بذات الفعل المحفوظ
 للبابا . بالآ يتجاسروا على شلخ ثوب رهبنتهم بدون سبب موجب
 فى الفصل الثانى حيث قيل هـ لا الكليريكيين . ولا الرهبان هـ
 ثانياً ان الكليريكيين المرسومين بالدرجات المقدسة . يلتزمون
 بحفظ

يحفظ العفة الدائمة بواسطة النذر الذى اتخذته الكنيسة مع
الدرجة المقدسة . لاجل شرف الخدمة حتى أنهم بقبولهم الدرجة
طوعاً . فبذات الفعل يوعدون . وينذرون العفة مضمراً . يتضح
ذلك من بعض نواميس ومن المجمع العام للترانى الاول فى القانون
الحادى والعشرين حيث قيل : فنحرم على الكهنة والشمامسة
والابودياكونية والرهبان ايضاً المسيكات والزوجات معاً . اما
الزيجة الصايرة مع مثل هؤلاء فلتنفسخ . ونحكم بان الاشخاص
يجب ان يردوا الى التوبة حسب تحديد القوانين المقدسة : والمجمع
العام للترانى الثانى قال فى الفصل السابع : لا احد يسمع قداسهم
متى عرف ان لهم مسيكات او زوجات . ولكى ان شريعة العفة
والطهارة المرضية لله . تعم الاشخاص الكنايسين ذوى الدرجات
المقدسة . فنامر بان الاساقفة والكهنة والشمامسة والقانونيين
والرهبان البسيطين الناذرين . الذين يخالفون النذر المقدس
بزيجتهم مع النساء . فليفرزوا . وهذه الزيجة الصايرة ضد القوانين
الكنائسية . فلانعرفها زيجة . بل فليعزلوا هؤلاء عن بعضهم بعض .
ويقدموا توبة مناسبة لكذا قبائح فظيعة : ومن المجمع التريدينين
فى الفصل التاسع من الجلسة الرابعة والعشرين : ان شريعة العفة
والطهارة فقد رسمت على الاساقفة والكهنة والشمامسة بسلطان
كنايسى . من الرسل انفسهم . كقول مجمع كرتاجنة الثانى فى
القانون الثانى : ولعمري ان الابا القدما لاللاتنيين فقط . بل
والروم ايضاً . ينوهون بهذا الالتزام . وبما ان بدء مجهول . فيستبين
انه

انه من الرسل القديسين. وفيما بعد هذه الشريعة عمّة الابودياكن. من بدّ اجيال الكنيسة. لان مجمع اليبارية سنه ثلثماية وخمسة في القانون الثالث والثلاثين يضع الابودياكن تحت هذه الشريعة. ويتضح ايضا من استعمال الكنيسة. وعاداتها. وكذلك يلتزمون يومياً بتلاوة الفرض الالهى. يتضح من بعض نواميس. خاصة من عادة الكنيسة الجامعة. التى لها قوة الشريعة ذاتها. كما بيان جلياً من رأى جميع المعلمين. الذين هم فى هذا الامر كأنهم جملة براهين ثابتة اكيدة * ثالثاً يلتزمون نظراً الى درجتهم ونذرهم بالطاعة للسقف فى الاشياء التى تنسب بالخصوص الى العيشة الحميدة. وتثقيف السيرة. وبالحضوع للتاديبات. والقصاصات المرسومة لاجل الزلات وتلاوة الفرض الالهى والعبادة وخدمة الاسرار. وحقوق الاسقفية. والولاية الكنايسية * رابعاً يلتزمون بحفظ الحشمة. والادب فى كل حركاتهم وملبوسهم والقناعة والاعتدال فى الاكل والشرب * خامساً يلتزمون نظراً الى درجتهم. بان يفوقوا العلمانيين فى قداسة السيرة. وجميع الفضائل. اذ يجب ان يكونوا لهم نموذجاً ومثالاً. يتضح هذا جميعه من المجمع العام للترانى الثانى. * السؤال الثالث فى ما هى الالزامات. التى تنسب الى اصحاب الوظائف بالخصوص *

* اجيب ان اصحاب الوظائف. الذين ياكلون الاوقاف. ولو كانوا غير مرسومين بالدرجات المقدسة. فانهم يلتزمون شرعاً بتلاوة الفرض الالهى يومياً. وان اهلوه بذنب. فانهم يخطيئون خطاءً مهيناً.

هيناً ، ويجسرون الاوقاف ويلتزمون بردها اقله بعد ستة اشهر من ملكها بنية سليمة . هذا رأى الجميع . اثبت ذلك * أولاً من المجمع اللترانى الخامس فى الجلسة التاسعة . حيث قيل فى فرسم . ونامر . بان من كانت له وقفية . مع خورنية . او بدون خورنية . فبعد ستة اشهر من حصوله على الوظيفة . ولم يتلو الفرض الالهى بدون عايق شرعى . فلا تحقق له اثمار وظيفته . مدة الزمان الذى اهل فيه تلاوة الفرض . ويلتزم بان يصرفها على تصليح ما يخص تلك الوظيفة . كانه قد قبلها ظلماً . او فليوزعها حسنة على المحتاجين . وهذا الامر فينتبه . ويفسره بيوس الخامس بمنشورة حيث قال . نامر بان الذين يهملون تلاوة الفرض القانونى اياماً كثيرة . او يوماً واحداً . فليعدموا كل اثمار وظيفتهم . او وظائفهم . التى تخص ذلك اليوم . او تلك الايام . ان توزعت يومياً . ومن ترك السحرية فقط . فنصفها . ومن ترك باقى الساعات الاخر . فنصفها الاخر . ومن ترك واحدة منها . فيعدم سدس اثمار وظيفته * ثانياً لانه تحت هذا الثقل قد دفعت لهم هذه الوظيفة من الكنيسة . وقبلت منهم . لان الاوقاف جعلت لاجل الفرض . كقول مجمع كوتسنسا فى الجلسة الرابعة والثلاثين . وهكذا علم المجمع التريدينينى ايضاً فى الفصل الثالث من الجلسة الحادية والعشرين *

* اعلم أولاً ان رد الاثمار واجب ذمة قبل ابراز كل حكم . لان تارك الفرض لاحق له عليها لنقص الشرط . الذى تطلبه الكنيسة لنوالها

لنوالها. يتضح من المجمع الترانى السابق ذكره حيث قيل. لاحق له
على الاثمار. بمقدار تركه الفرض. بل يلتزم بردها كأنه أخذها ظمناً.
والحال ان من يلتزم برد المأخوذ ظمناً. وما ليس له. لا يحتاج الى
حكم القاضى. ولذلك فاسكندر السابع قد حرم هذه المقولة ان
شريعة الرد الموضوعة من بيوس الخامس على الذين لا يتلون الفرض.
لا تلزم ذمة قبل حكم القاضى. لانها قصاصٌ ولكنه يُعذر من
التلاوة من ترك الفرض بدون ذنب مثلاً. لاجل المرض. ولهذا
اردف المجمع الترانى قايلاً. بدون عايق شرعى * ثانياً لا يعفى من
الرد من يتلو في غير ايام ما قد تركه. لان الزام الرد هو موضوع
على الترك المذموم للفرض اليومى. الملازم يومه. ولا يمكن ان يوفى
في غير يوم * ثالثاً لا يكفي حضور الفرض المتلوفى الخوروس. بل يجب
ان يتلى بعضه بالخصوص * رابعاً ان اسكندر السابع قد حرم هذه
المقولات * الثانية والعشرون ان من كان حاصلاً على مدخول من
المذبح. او على وقف كناية. وكان متفصيلاً للدرس. فيوفى الزامه. اذا
تلى فرضه بواسطة اخر * الثالثة والعشرون ان رد الاثمار لاجل ترك
الفرض. يمكن ان يعوّض باى حسنة كانت. التى كان قد عملها
المتدرج قبلاً من اثمار وظيفته. خامساً اصحاب العلايف الدائمة
يلتزمون بالفرض. لانها تعد من الوظائف المعينة مع كامل
الالتزامات. بل انها الان تحسب تعيينية حقيقية. لان العلوفة الدائمة
تعادل الوظيفة. يتضح من المجمع التريدينينى. من الفصل الثانى.
من الجلسة السابعة. ومن الفصل السابع عشر. من الجلسة
الرابعة

الرابعة والعشرين . لان لها قوة التعيين وفاعليته . وتمخ حقا على قبول الاثمار دايما . ولكن المساعد لا يلتزم بالخصوص نظرا الى المساعدة . ولو انه كان عتيذا ان يصير خليفة . لانه لم يتدرج بعد . عدا اذا كان له حق التدبير بالتقام . لاجل مرض صاحب الوظيفة . او اختلال عقله . او انه اخذ كل الزام الوظيفة في غياب صاحبها . لانه يلتزم بكل ثقل انتخب لاجله * سادسا الغير البالغى السن لا يُعذرون لاجل الدرس . لان لفظة المجمع اللترانى . كمن : تعهم . لان الوقف يُعطى لاجل الفرض . وكذلك يلتزمون بتلاوة الفرض . الذين لهم مجاعيل . حسب منشور بيوس الخامس * سابعا حسب الراى العام . انه لا يحصل الالتزام بالفرض . قبل حصول التملك . لانه قبل ذلك لا يُحسب المنتخب انه حصل على الوظيفة بالتقام . ولا يقدر ان يتولى على اثمارها . او يستعمل حقوقها . ما عدا اذا كان تاخير التملك متاعى عن ذنب المتدرج وكسله . لان كلاً يضرة تكاسله . كقول الناموس . فى القاعدة الخامسة والعشرين . ولا يجب ان ينتفع احد من مخادعته وكسله . ومعها يحصل على التملك . فيلتزم تحت الخطاء المميت . حسب المنشور السابق ذكره . ومن يترك الفرض مدة الستة الاشهر المتقدمة . فكقول البعض يلتزم بالرد . لا من قبل الناموس الكنايسى فقط . بل ومن قبل ناموس الطبيعة ايضا . لان ما اعطى لاجل سبب موجب . لا يمكن ان يُقتنى بدون تمام السبب . وكقول آخرين لا يلتزم . لان البابا يترك الزام الرد . لاجل ترك الفرض مدة الستة الاشهر المتقدمة

المتقدمة . ولو ان هذا يخطى خطأً ثقيلاً . اذ يخالف الوصية في امر
ثقيل * ثامناً قلت المدخول لا تعذر من هذا الالتزام . كقول
القديس انطونينوس وكثيرين معه عموماً . لان النواميس تلزم كل
المتدرجين بالفرض بدون استثناء . يتضح جلياً من الفاظ الجمع
اللترافي هذه هـ كمن كان له مدخول مع خورنية . او بدون
خورنية هـ ومن منشور بيوس الخامس هـ ان المالكين اى مدخول
كان هـ والحال انه لا ينبغي لنا ان نميز . حيث الشريعة لا تميز .
والشريعة العامة هي ان المدخول يُعطى لاجل الفرض . بل وفي
التميز الحادى والتسعين . من الفصل عن الاكليريكي . يُומר
الاكليريكي الفقير بان يحصل معاشه من الفلاحة . او الصنعة .
بدون تعطيل الفرض . ولعمري ان من يقبل المدخول . فانه يقبل
طوعاً كل ثقل يلزمه . ويرتضى به ايضاً . ومن ثقل كذا لا يحصل له
ضرر . اذ لا يحدث للعارف . والمرتضى طوعاً . فالرجل مثلاً . يلتزم
بائصال الزيجة . وان يقيم بالمرأة . ولو لم يقبل منها نقداً كافياً لذلك .
ولكن في هذا الامر اقله كل واحد فليتبع عادة كنيسته . وفي حال
الشك فليستشير اسقفه *

* ولكن هل ان المتدرج يعدم كل اثمار مدخوله . المجاوبة تلك
الايام . التي لم يتل فيها الفرض . مع انه كان همم باقى الخدم
الملازمة المدخول * فيجيب سواريس وكثيرين معه انه يعدم الجميع
لان الجمع اللترافي يقول بالعموم هـ ان تارك الفرض لا يربح الاثمار
وبيوس الخامس بدون استثناء . وتميز يهتم هـ انه يخسر كل اثمار
وظيفته

وظيفته ومدأخيلها أيضا . حيث بذاك النوع نفسه يتكلم عن
المتدرجين . أن كانوا خوارنة . أو بسيطيين * ولكن ليس بقليلين
يرتاون . بأنه يلتزم نظرا الى جزء الأثمار المجاوب الفرض المتروك .
بمقدار كمية المدأخيل . والاثقال معا . لان المدأخيل الملازماتها اثقال
اخر . كالكرز . وتوزيع الاسرار . وخدمة القداس . ونظايرها . فلم
تترتب وتُعطى لاجل الفرض فقط . بل لاجل تلك الاثقال . والخدم
ايضا . فاذا العدل يقتضى . أن من يحمل باقى الاثقال . لا يجسر
الثواب الواجب لها . واذ يوضع الزام الرد . بما ان المدخول يُعطى
لاجل الفرض . فاذا الواحد قبل على ذاته رسوما كثيرة . ولكنه
ترك واحدا منها . اى تلاوة الفرض . فيكفى أنه يرد جزء الاجرة .
المجاوب الفرض المتروك * ثم يقولون . ان المجمع اللترانى . وبيوس
الخامس . قد تكلموا عن كل الأثمار الواجبة للفرض القانونى . لآعن
الاخر المعطاة للخدم . ويجب أن يفهما عن المادة الموضوعه . او ربما ان
هذه الاوامر لم تُقبل بالحصر . والتدقيق . بل بهذا الاعتدال . وهو
ان الذين لهم وظائف اخر . وقد اكملوها . فيقدرون ان يرجوا
الأثمار الواجبة لها * ولكن يجيب سواريس . ولو ان المدخول يُعطى
لاجل وظائف كثيرة . فمع ذلك فان الشريعة تقدر ان تقاصر افعال
وظيفة واحدة بحساسة كل الأثمار الواجبة لباقى الوظائف الاخر .
ولكن يقول آخرون . أنه لاجل سلامة الذمة . يجب ان تُطلب
الحكمة * ولكن كيف العمل اذا صاحب الوظيفة لم يقبل منها
مدخولا بالكلية *

اجيب

في الالتزامات

* اجيب أولاً انه يلتزم بتلاوة الفرض في هذه الاحوال * أولاً
اذا دفع كل الاثمار كانها منفعة لمن قد تنزل له . او للكاهن المقام
لخدمة لوازم الوظيفة . لانه حاصل على اسمية الوظيفة . وملكها .
المتحد معه الزام تلاوة الفرض شخصياً . واذا لم يتمتع بالاثمار .
فهذا بالعرض . بما انه هكذا يرتضى * ثانياً اذا عدها شرعاً مثلاً .
اذا لم يجدم . اولاً انه لم يكن من ثم قد تدرج . او لاجل ذنب ما . لان
الكنيسة لا يجب ان تعدم الخدمة الواجبة لها لاجل ذنب . الخادم او
نقصه . الذي يجب ان يحسب فقرة الاثمار من ذنبه * ثالثاً اذا تلك
الاثمار عدت صدقة . مثلاً . لاجل الحريق او الغريق والقط . او ذهب
الاعدا . ونظايرها . او لاجل رداوة البشر وشرهم قد سلبت الى
زمان بدون رجاء ردها . لان المدخول قد ترتب . ووضع معه الزام
تلاوة الفرض على الدوام . ولو كان غير ممكن بالآ تحدث بعض اضرار
على همر الزمان . لان من يقبل الوظيفة مرة واحدة فكما انه يقبل
كل حقوقها . وفوائدها . فهكذا يقبل على ذاته الاخطار . ومع
الاخطار يلزم ذاته باثقالها . وهذا يصدر عن شرط فيما بينه . وبين
الكنيسة . وزد على ذلك ان غلات السنين التابعة . لعتيده ان
تعوض هذا الضرر * رابعاً اذا الاثمار اخذت من المتدرج اول سنة .
او ثاني سنة لاجل العمارة . او لتوزيع على الاقدم منه . فهذه العادة لم
توضع لتنقيص الفرض . اذ مع معرفته بها قبل الوظيفة طوعاً .
وبتقديم الاثمار للعمارة . فينجو فيها بعد من ان يعطى شيئاً لاجل العمارة .
واذا توزعت على من هو اقدم . فيحصل له حق وزجراً على نوال ذلك
من

من الآخرين . ويحصل على هذه الفائدة في وقتها . ولا يضاد إذا
امكن ان يموت قبلاً . أو انه يتنزل عن الوظيفة . لان هذا يحدث
بالعرض *

* اجيب ثانياً اذا بدون ذنبه لم يقبل اثماراً بالكلية . ولم يكن
من ثم رجاء لقبولها فيما بعد . مثلاً . اذا اخذت املاك الوظيفة
من الاراطقة . فحسب رأى كثيرين لا يلتزم بالفرض نظراً الى هذا
المدخول . اذ ليست هي نية الكنيسة . بان يلتزم بهذا الثقل مع
فقد المدخول . ويستبين انه فقد استطاعة قبوله على الدوام .
ولكن اذا قبل جزء الاثمار . او بعض توزيعات فيلتزم بكل الفرض .
كما لو يكون المدخول كافياً لمعاشه . ولكن اذا كان من ثم رجاء للحصول
على الاثمار . فيلتزم حينئذ . لان هذا الرجا هو ذو غش . والوظيفة
المطلبة بسلامة . مع رجاء كذا . فتكون علة كافية لان تلزم .
لانه يحصل له من الوظيفة شرف . وانعامات . ولانه يلتزم اذا لم
يحصل صدقة على الاثمار بعض سنين مثلاً . لاجل القسط . والنهب .
والحرب . ونظايرها *

* السؤال الرابع في ماذا يلتزم المتدرجون المنتميون للخوروس *

* اجيب اولاً انهم ملزمون ان يحضروا الخوروس وقت الفرض
الالهى . حتى اذا لم يحضروه خارج الزمان المسموح لهم من الناموس .
بدون علة موجبة . فيخطيئون خطأً هيئاً . ويلتزمون بالرد *
اثبت ذلك اولاً من القانون الثالث . من التمييز الحادى والتسعين
ان الكليركى الذى يباين السهرانات بدون احراف صحته . فليخسر
الاجرة

الاجرة ويجرم هـ ومن الجمع التريدينين في الفصل الثاني عشر.
 من الجلسة الرابعة والعشرين حيث قيل هـ انه لا يجوز لاجل اى علة
 او عادة كانت للحاصلين في الكنايس الاسقفية . او الجمعية . على
 وظائف . او علايف . او توزيعات . بان يباينوا تلك الكنايس كل
 سنة اكثر من ثلاثة اشهر مع استقرار فرايض تلك الكنايس . التى
 تقتضى زمانا اكثر للخدمة الخ هـ ومن مجامع اقليمية كثيرة * ثانيا
 لانه يلتزم من قبل وظيفته . بان يتلو كل الفرض في الخوروس .
 ولاجل هذه التلاوة المستهرة في الخوروس يقبل الاجرة . ولاجل
 هذا ترتبت هذه المداخيل . ولهذا مجمع الكردينالية في سنة * ١٧٠٢
 قد حتم بان القانونيين . الذين لا يرتلون في الخوروس لا يوفون .
 ومن ثم فانهم يلتزمون بان يحضروا كل ساعة بمفردها . اذ يلتزمون
 بوفاء الفرض احتفاليا . لاجز منه فقط . ولذلك فالجمع العام
 اللترانى الرابع في الفصل السابع . يامر الكليريكيين الملزمين
 بالخوروس . والقانونيين بقوة الطاعة المقدسة . بان يرتلوا الفرض
 الالهى ليلا ونهارا بنشاط وعبادة حسبا يقدرهم الله . ولكن
 ما هي الغيبة عن الخوروس المطلوبة للخطا المميت عدا الشهرين .
 ام الثلاثة . حسب عادة كل كنيسة . ان كانت من ايام متواصلة .
 او مترادفة . ففي ذلك نظر . فسواريس يعذر من الخطا المميت
 غيبة يوم واحد فقط * ولكنهم يعذرون عن الحضور في الخوروس .
 ومواظبته ايضا . ويقبلون اثمار وظائفهم شرعا . ولو كانوا غايبين .
 القانونيون الدارسى اللاهوت مدة خمسة سنين . او معلمى
 اللاهوت

اللاهوت كل زمان تعليمهم . يتضح من الفصل الأخير عن المعلمين وكذلك اثنان من القانونيين . اذا كانا في خدمة الاسقف لفائدة الكنيسة . يتضح من الفصل الخامس عشر عن الكليريكي الغائب . والذين يكونون في خدمة البابا . لاجل هذه الغاية نفسها . يتضح من الفصل الرابع عشر * اعلم ان الذين يباينون الخوروس لاجل علة شرعية ايضا . فلا يكتسبون التوزيعات اليومية . وان كانوا قبلوها فليردوها . ولا تغنى عن ذلك المسامحة . يتضح من الفصل الثاني والثلاثين عن العلايف . ومن المجمع التريدينتي في الفصل الثاني عشر من الجلسة الرابعة والعشرين حيث قيل ان التوزيعات فليقبلوها الذين يحضرون في الساعات المعينة . اما الغائبون فليعدموها . مع دفع كل تلاعب . ومسامحة . حسب منشور بونيفاشيوس الثامن . الذي يده . العادة الخ . الذي به يستثنون اوليك فقط . الذين يعذرهم المرض . او الضرورة الجسدية الشرعية . والصوابية ايضا او فائدة الكنيسة الواضحة . ولذلك فان التوقيب المقام لبعض الغائبين عن الخوروس . فيلتزم بالرد . اذا لم يعينهم . لانه يصير علة لاعطاء التوزيعات لغير مستحقها . مع ضرر مستحقها . فيلتزم بان يرد لهم من ماله . وكذلك عن الخوروس اذا دفعها لمن لا يجب . اي للغائبين لا لاجل الامراض . واحتياجاتهم الجسدية فقط او لفائدة الكنيسة صريحا . بل لاجل سبب اخر ولو كان شرعيا . لانه يفقدها للواجبة لهم شرعا . يتضح من حتم المجمع التريدينتي . في الفصل الثالث . من الجلسة الثانية

الثانية والعشرين هـ أن التوزيعات . اقله المرتبة من الاسقف من
 اثمار الوظيفة . بعد ابراز هذا الامر . فلتتخصص بالعمارة . متى لزم
 ذلك . اولاً اعمال اخر صالحة . حسب ارادة الاسقف . ثم ان الادعى .
 الذي له مدخول . فيلتزم بالحضور الى الخوروس . ويسمع المرتلين
 ويتلو حسب معرفته . لانه يلتزم بهذا من ذات الوظيفة والمدخول هـ
 فما الذي يعذره . كقول سواريس *

* اجيب ثانياً ويلتزم ايضاً من قبل الناموس العام . بان يرثل
 الغرض في الخوروس . ويتلو بصوت جهوري حسب عادة كنيسة .
 يتضح ذلك من الفصل التاسع من التمييز الثاني والتسعين هـ ان كل
 الكيريكى معين للكنيسة اذا لم يحضر الى الكنيسة لترتيل الغرض
 صباحاً ومساءً فليعزل عن الاكليروس هـ ومن المجمع التريدينى
 فى الفصل الثانى عشر من الجلسة الرابعة والعشرين هـ ان الجميع
 يلتزمون بالحضور الى الغرض الالهى بذاتهم . لا بوكلايهم . وان
 يرتلوا فى الخوروس المعين . وان يمدوا اسم الله بالتسابيح . والتراتيل .
 باحترام ورصد عقل وعبادة هـ ومن غير مجامع . لان هذا الترتيل
 المشتهر ينسب الى فرض هؤلاء المتدرجين . وصلواتهم القانونية .
 اذ لاجلها قد ترتبت هذه المداخليل . والعلوفة تدفع لهم بالخصوص
 لكى يخدموا الخوروس . والتوزيعات لم ترسم لاجل حضور عارى .
 بل ليزمرون مع الاخرين . ويرتلون الغرض . ولعمري ان من يتلو
 الغرض سراً فى الخوروس لا يفي . ولا يستحق التوزيعات الواجبة
 لخادمى الخوروس فقط . لان ما يعطى تحت شرط ملزم فان لم يتم
 الشرط

الشرط فلا يُعطى . بل يلزم رده * اعلم ان باناديكتوس الرابع عشر في منشوره الذى بدّه . بما انه دايماً . الى كل بطاركة وروسا اساقفة واساقفة ايطاليا . يقول هـ قد اتصل الى معرفتنا . ان فى بعض كنائس ملوكية وكرسية . يوجد رأى فيما بين القانونيين . وهوانهم يزعمون بانهم يتهمون ما يلزمهم اذا حضروا فى الخوروس صامتين . ولم يشركوا ذواتهم مع الكهنة . وباقي الكليروس المرتلين . موردين لتثبيت هذا الرأى . عادات كنائسهم القديمة . والرتب الخصوصية . والانعامات الوهمية . ولكن المجمع التريدنتينى . اذ تكلم فى الفصل الثانى عشر من الجلسة الرابعة والعشرين عن ذوى الدرجات . والوظائف . الملزومين بالحضور الى الخوروس . فيقول هـ ان احد الزاماتهم هو انهم يرتلون فى الخوروس المرتب تسابيح . وتماجيد اسم الله . ومديحه باحترام . ورصد عقل . وعبادة هـ وبما انه توجد كنائس قليلة . التى كهنتها تحضر فى الخوروس على هذه الحال مع ان الترتيب المقبول من الكنيسة كلها يضادّ هؤلاء القلائل . بل كل مرة أعرض هذا الرأى على جمعية المجمع التريدنتينى وفحص فحالاً كان يُرذل . ويُرفض . ولو استبان انه مستند على العادات . والاسنادات والبراهين المظنونة . فقانونيون كنائس مدينتنا هذه يضادّون ذلك . ويوجد ايضا ان هذا الحكم قد صدر عن مجامع اقليمية كثيرة مثبتة من هذا الكرسي الرسولى وموطدة . فلم يبق اذاً الا ان القليلين يقبلون على ذواتهم شريعة الكثيرين . ولعمري انه لم يغبى عنا البتة . كيف ان كهنة هذه الكنيسة . ام تلك . يعتمدون على عنوان

عنوان خصوصي ويظنون أنهم يوفون فرضهم بحضورهم البسيط في الخوروس . بدون ترتيب التسابيح الالهية . ومن ثم اذا لم يكن لهؤلاء من الكرسى الرسول انعام او تخصيص . لا مظنون او مبطل بل ثابت . حقيقى . فيجب عليهم ان يخافوا . بانهم على هذه الحال . لائمة لمكون ابداء العلايف والتوزيعات وانها لا تخصهم البتة . بل يلتزمون بردها . ثم ان جزء الخوروس الذى يصمت . فيلتزم ان يصغى الى ما يقوله الآخر . اذ يرتل . لانه يجب عليه بان يقصد ادبياً ان يصير الفرض كله فرضه . والآن لم حسب ادبياً انه حضر كل الفرض . لان ذاك لا يقال انه حاضر هذا الشئ . اذا قصد شيئاً آخر . كقول الناموس . حتى ولا يفي من يسبق فيتلوسراً جزء الخوروس الاخير . وفيها بعد يطيش فكره اختيارياً . لانه لا يفي كل فرض الخوروس جهراً . اذ لا يشترك بجزء الفرض الذى لا يتلو . ما لم يصغى اليه . ومن ثم فانه في القداس الاجتفالى يجب على الجميع ان يسمعوا باصغاء الانجيل . والرسايل . وباقي الاشياء التى ترتل من واحد * ولكن هل انها عادة شرعية المستعملة في بعض مواضع . وهوان القانونيين يضعون كل ثقل التزمير . والترتيل على وكلايهم . او على المرتلين المستاجرين . اما هم فيحضرون بعض الاحيان . ففي ذلك نظر . ولكنا امر محقق هو . انهم يلتزمون بتلاوة الفرض خصوصياً . لان الشريعة هى عمومية في تلاوة الفرض . التى لا تنوفى من يسمع تلاوة الاخرين . وكذلك يلتزمون بالحضور الى الخوروس في وقت الفرض . بعمادة واصغاء

وأصغاء. أو لو أنهم تلووا الفرض في البيت. فمع ذلك يلتزمون أن يصغوا
 كعادة المصلّين. وألا كان حضورهم باطلاً. وخالٍ من العبادة *
 * السؤال الخامس في هل أن كل المتدرّجين يلتزمون بأن
 يوزعوا على الفقراء. أو على غير أفعالٍ صالحةٍ جزءاً من أثمار وظيفتهم
 الفايفض على معيشتهم المحتشمة *

* أجيب أنهم حسب رأي الجميع يلتزمون بذلك تحت الخطاء
 المميتة. عدا قليلين. حتى ومن ناموس الطبيعة أيضاً. ومن ثم فإن
 العادة المضادة لا تعذرهم من ذلك. وكل معلم القوانين. كقول
 ناورا وكثيرين. حتى لا أقول أكثر معلمى اللاهوت القديما مع
 القديس بوناونتورا. والقديس رايوندوس. والقديس انطونينوس.
 وكثيرين من المتجددين يعلمون. بأنهم يلتزمون بذلك لامن قبل
 المحبة. والديانة فقط. بل والعدل أيضاً. حتى أنهم إذا لم يصرفوا
 كل ما يزيد على معاشهم في أعمالٍ صالحةٍ. فيلتزمون بردة للفقراء أو
 لأمورٍ أخرى صالحةٍ. ولذلك فليس لهم تملكٌ خالصٌ مطلقٌ على
 كل أثمار وظيفتهم. ولكنه مُثقلٌ بالزامٍ شرعى. لصرف ما يفيض في
 أعمالٍ صالحةٍ يتأكد * أولاً من شهادات الأباء القديسين وقوانين
 الجامع المقدسة. فالقديس أمبروسيوس في رسالته الحادية والثلاثين
 إلى فالنتينيانوس قال: «أن الكنيسة لا تملك لذاتها شيئاً إلا الأمانة.
 فتخرج هذه المداخيل وهذه الأثمار لأن قنية الكنيسة هي علايف
 المساكين. والقديس اغستينوس في القانون الثانى عشر من
 البحث الأول قال: «فهذه ليست لنا بل للفقراء الذين نحن على
 نوع

نوع ما وكلانيهم . فلانرج لذاتنا قنيةً بسلب مهلك ٥ والقديس
 غريغوريوس في الرسالة الخامسة والخمسين من الكتاب الخامس قال ٥
 ان ميراث الكنيسة الرومانية هو للفقراء ٥ وفي الرسالة الثالثة
 والعشرين من الكتاب الثاني عشر الى يوليانوس . يتكلم عن ذاته
 بما انه مالك ارزاق الكنيسة قايلاً ٥ فالذى يتحقق انه لا يملك شيئاً
 يخصه . بل ليوزعه على الفقراء . فحن . كما تفيدون . ضابطون
 محل موزعي الاشياء على الفقراء ٥ والقديس برنردوس في رسالته الثانية
 الى فلكونتيوس قال ٥ فالذى تقتنيه من المذبح عدا القوت
 للضرورة . والكسوت البسيطة . فليس هولاك . بل سلب ونفاق
 هو ٥ ونظير ذلك قال اباء كثيرون . ومقاله المجمع النيقاوى
 الثاني . فى القانون الثاني عشر ٥ فليكن للسقف الاعتنا بكل
 ارزاق الكنيسة . وليوزعها كانه امام الله . فلا يجوز له اختلاس
 شيئاً منها . ولا ان يهب لاقربايه مالهو لله . بل اذا كانوا فقراء . فليعطهم
 كفقر ٥ والمجمع الثامن العام قد حتم فى القانون الخامس عشر
 قايلاً ٥ ان المداخيل الكنايسية . ففى لمعيشة الكهنة وطعام
 الفقراء . واعماله الغرباء . والمجمع العام اللترانى الثالث قال فى القانون
 التاسع عشر ٥ ان ارزاق الكنايس فقد تعينت لاستعمال
 الكليريكيين . وفقراء المسيح ٥ وغريغوريوس التاسع قال فى الفصل
 السادس عشر ٥ انه اثم قبيح هو . ان الاشياء التى قد اوقفت المغفرة
 للخطايا . وتوصى بها للكنايس . او قد ربحتها على نوع اخر شرعى
 تستعمل لغير امور ٥ ومجمع تورون سنة ثمانية وثلاثة عشر . قال فى
 القانون

القانون العاشر ٥ أن أرزاق الكنيسة لا تستعمل كانها خصوصية . بل كانها قد دفعت لتتوزع ٥ ونظير ذلك قالت مجامع كثيرة ولهذا مجمع باريس * ١٧٣٣ * بعدما أورد قوانين كثيرة . وشهادات آباء قديسين قال في القانون الخامس عشر ٥ فكما أن الدراهم المقدمة توضح بان أرزاق الكنيسة لا يجب استعمالها كانها خصوصية . بل كبرانية وموصى بها من الرب ٥ وضيف الى ذلك ماقاله القديس توما في الفصل الاول من البحث المائة ٥ ولوان أرزاق الكنيسة هي للبابا . كانه أول موزع . لكنّها ليست له كبرها . ومالكها ٥ وفي الفصل الثالث من البحث المائة والتاسع عشر ٥ أن الكليركيين هم موزعون أرزاق الكنيسة . التي هي للفقراء . وباستعمالهم أياها باسراف . فانهم يحتلسونها .

٥ فرما تقول أن الابا يقولون ايضا . بان فوايض الاغنيا العنلمانيين هي للفقراء . ومنع ذلك . فالاغنيا لا يلتزمون بالحصر شرعا . بان يوزعوا الفوايض المذكورة على الفقراء هكذا . حتى أنهم اذا اهلوا ذلك . فيلتزمون بالرد . فنظير ذلك . اذ تقول الابا . أن أرزاق الكنيسة هي للفقراء . أو أوقاف لله . فلا يقصدون أن يعينوا الزاماً شرعياً لاعطاء ما يفيض من الأرزاق الكنيسية للفقراء أو لأفعال الخيرية ٥

٥ اجيب في نكح النتيجة . أولاً . لأن شهادات الابا يجب أن تفهم عن المادة الموضوعية . فأرزاق الكنيس . بما أنها موقوفة لله . وقد أعطيت لأجل أعمال صالحة فقط . فتختلف أدبياً من ذات الزامها

عن

عن باقي الارزاق . حتى اذا لم يوجدوا فقرا البتة . فمع ذلك حسب رأى الجميع . يجب ان تُصرف الاشياء الفايزة من الاوقاف . على غير افعال صالحة . ولو ان العلمانيين على هذه الحال يقدرّون ان يحتفظوا على ما يزيد عليهم . او ان يهبوه لاقاربهم . اما الارزاق الفايزة على الكليريكيين . فهي ارزاق موقوفة لله . ومعطاة لاجل اعمال صالحة * ثانياً من عادة المجامع ان تتكلم في قوانينها بالحصص والتدقيق . وبخلاف ذلك لم تتكلم الاباء عن المادة الحاضرة * ثالثاً ان الزام صرف الارزاق الفايزة من الاوقاف على اعمال صالحة . حسب تحديد المجامع وتعليم الاباء . فهو مختلف بالكلية عن وصية المحبة . وعن الزام الكليريكيين نحو ما يفيض من ارزاق ميراثهم . لان هذا الالتزام يخص الكليريكيين نحو ما يفيض من الارزاق الكنيسية . ولها وحدها ينسب * ولا تقل ان الاباء . والقوانين يتكلمون عن الارزاق الثابتة . لانهم يتكلمون صريحاً عن الارزاق الواجب ان تُصرف لمعاش خدام الكنيسة . واعالة الفقراء . ومن الواضح . انه لم يترك لخدام الكنيسة . بان يصرفوا على ذواتهم . او على الفقراء الارزاق الثابتة * ويتأكد ثانياً لان ارزاق الكنيسة قد مُنحت لها من المومنين بنية والزام وشرط . اقله مضمّن . ومستتر . بان تُصرف لعبادته تعالى وغير اعمال صالحة اى لمعاش خدام الكنيسة والفقراء . وعمارة الكنائس . وزينتها . وما اشبه ذلك . بما ان هذه الارزاق قد مُنحت لاجل العبادة الالهية . وبالتالي لاجل اعمال صالحة مرضية له تعالى * أولاً لان الاباء والمجامع يقولون ان ارزاق الكنيسة

الكنيسة هي نذور المومنين . فداءً للخطايا . أموال الله . اى أموال
مكرسة . اذ قد منحت لعبادته تعالى . ولافعال صالحة مرضية له .
وكذلك اساقفة الكنيسة يدعون قهارمة . وموزعين . لا ارباباً
خصوصيين لارزاق الكنايس * ثانياً ان المومنين بمنحهم أموالهم
للكنيسة . قصدوا عملاً خلاصياً ذا استحقاق . ومرضياً لله . وان
يوقفوها له تعالى . الذى لم يكونوا عملوه نظراً الى الجزء الفايز اذا لم
يعطوها تحت ثقل وشرط . اقبله مضمراً . ومستترا . وهو ان تصرف
جميعها فى افعال صالحة . لانهم لم كانوا عملوا فعلاً صالحاً .
اذ منحوا ارزاقهم لخدام الكنيسة بما يفيض على معاشهم . لكى
يفعلوا بها ما يريدون . وان يصرفوها فى امور عالمية * ثالثاً ان نية
المومنين تتضح جلياً من الالباء والجامع . فالقديس امبروسىوس
فى الفصل العشرين من الكتاب الثانى عن الوظائف قال ه ان
المومنين قدموا امتعتهم لخدام الكنيسة الصالحين . لتتوزع
بواسطتهم على البائسين . فيستعين جلياً لكل ان فاعل الخير لم يكن
قدم ما يوزعه ذاك من قبل وظيفته ان لم يكن تيقن بان رحمته لعتيدة
ان تصل الى الفقراء . لان كلاً يروم ان يسعف الفقراء بتقدماته ه
والقديس توما على الفصل العاشر الى قرن ثمانية قال ه ان الملوك
وغيرهم لم يعطوا ارزاق الكنايس للاساقفة لاجل ذاتهم . بل
لاجل الفقراء . ومن ثم لم يعطوا لهم . بل للفقراء ه والجمع اللترانى
الثانى فى الفصل العاشر قال ه ان الشهادة القانونية تعلن جلياً .
بان العشور الكنايسية قد منحت لاجل الاعمال الصالحة . ومن ثم
فمنحرم

فحرم على العلمانيين اقتنايها ٥ ومجمع اكويسغرانا في الفصل السادس عشر قال ٥ ان ارزاق الكنيسة . حسب تقاليدات الابهاء . وما يتضمن في الفصول السابقة . هي ندور المومنين . وفداء الخطايا . وميراث الفقراء . فاذ التهب المومنون بحبة المسيح . فلاجل انفسهم ورجبة الملك السموى . صيروا الكنيسة المقدسة غنية بارزاقهم للخصوصية . لكى تكون قوتا لجنود المسيح . وزينة للكنائس . واسعافا للفقراء . وفداء لاسوريين . ولهذا يجب الحرص للجهيد . والاعتناء الفريد . على المتوليين تدبير هذه الارزاق . بالآ يصرفوها على ذواتهم فقط . بل بقدر الامكان . لايتهاونون بالاعتناء بعبيد السيد المسيح . الذين بهم يطعم المسيح . ويكسى ٥ ومجمع فالينسا سنة ثمانية وخمسة وخمسين قال في الفصل الحادى والعشرين ٥ فيما ان ارزاق الكنيسة قد تقدمت لله من اناس مومنين صالحين . فحسب راي الابهاء القديما ليست هي الا ندور المومنين . وميراث الفقراء . وغفران الخطايا . فان لم نستعملها بامانة صادقة في الامور الكنائسية . ولاجل الذين قدموها . واكراما لله المقدمة له . فخطى خطأ عظيما ٥ ومجمع تريبورس قال في الفصل الثالث عشر ٥ ولهذا تعطى العشور . لكى يرتضى الله . وتصير خدام الكنيسة حريصين على تكميل الخدمة الروحية . بل وحسب ترتيب القوانين تكون لاجل اعالة الفقراء وتصلح الكنائس الخ * وانترك مجامع كثيرة . التى تقول هذا الامر نفسه * فرماتقول انه قبل ترتيب الوظائف . الذى حدث في الجيل الثامن . او التاسع .

فكان يوجد من ثم الزام شرعى . بان تصرف الفوايض على اعمال
صالحة . ولكن فيما بعد اذ رتب الكنيسة الوظائف . فنقلت
تملك هذه المداخل المطلق الخالص الى صاحب الوظيفة . مع
الزام صرف فايضها فى اعمال صالحة . من قبل المحبة . او الديانة
فقط . فصدق ذلك اقول * اولاً ان ارزاق الكنيسة بعد ترتيب
الوظائف لم تعد جوهر . او صفة الارزاق الكنيسية الموقوفة
لله بالخصوص . ولذلك يجب ان تصرف فى اعمال صالحة . لان الارزاق
الكنيسية موقوفة لعبادة الله بالخصوص . ولجل الاعمال الصالحة
المرضية له تعالى . وعلى هذه الصيغة قبلت من الكنيسة * ثانياً بما
انها اعطيت من المومنين لاجل عبادة الله والاعمال الصالحة فقط .
فقد وضع الزام دائم شرعى لكى توزع هكذا * ثالثاً لان المجامع
التالية قد تكلمت عن هذه الارزاق نظير المجامع السابقة قايلين .
انها ارزاق الله يجب صرفها فى اعمال صالحة . لان لاوندبوس العاشر
قد حتم فى منشوره السابع . وقد اثبت ذلك المجمع اللترانى الخامس .
بان الكردينالية لا يصرفون باطلاً ارزاق الكنايس بل فليستعملوها
لافعال صالحة حميدة . التى لا جليها قد ترتبت من الاء القديسين .
ورسنت هذه المداخل الغزيرة الجيدة . اعنى حسب جوهر هذه
الارزاق وايهاها ٥ والمجمع التريدنتينى فى الفصل الاول من
الجلسة الخامسة والعشرين قال ٥ انهم قد نهىوا هولاء . اى الاساقفة .
بالكلية بالاً يهتوا بان يغنوا اقاربهم . او مغارفهم من مداخل
الكنيسة . كون القوانين الرسولية تحرم بالاً تهب الاشيا
الكنيسية

الكنائسية التي هي لله للاقارب . بل ان كانوا فقراء فليعطوهم
 كأنهم فقراء . وكل هذه التي قيلت عن الاساقفة . ليس انه
 واجب حفظها من كل الحاصلين على الوظائف الكنايسية . من
 علمانيين . وقانونيين فقط . بل انه حتم بان ذلك ينسب الى
 كردينالية الكنيسة الرومانية ايضا ٥ وجميع ميلان الاول في
 عهد القديس كرلوس قال في الفصل الثالث والستين ٥ انه
 قد ترتب بامر القوانين المقدسة . وتأييد بشهادات الابهاء القديسين .
 بان هذه الارزاق قد اوقفها لله صلاح المؤمنين . اما لاجل القيام
 باحتياجات اوليك القابلين على ذواتهم خدمة المسيح . او لتصلح
 الكنائس . واعداد زينتها الضرورية للعبادة الالهية . او لاسعاف
 الفقراء . ومن ثم معها ابتدت ان تصير ارزاق الكنيسة . حصلت
 على الجوهر . والصفة ايضا . بالآ يجوز استعمال اثمارها الا في افعال
 صالحة حميدة ٥ وجميع رومانجيس سنة ١٥٨١ * قال عن الاديرة ٥ فلا
 يظن روسا الاديرة بان قد دفع لهم تدير الدير لاجل العجب او
 الاسراف او لزيادة مالهم او عيلة اقاربهم . بل لكي يوزعوا
 باستقامة وعدل الاشياء الاجنبية التي لا تخصهم . لانهم عتيدون
 ان يردوا لله عنها حسابا ٥ وكذلك مجمع اكويين * سنة ١٥٨٥ *
 وجميع بورتيجال * سنة ١٥٨٧ * قال في الفصل السادس عشر ٥
 ان مداخيل الكنيسة هي مختصة بالله ٥ وفي الفصل السادس
 والعشرين ٥ مال المسيح هو ارزاق الكنيسة . التي هي للاساقفة .
 والكهنة . والكليريكين اسعافا لعيشة محتشمة . ومصاريف الخدم
 الروحية

الروحانية وقوتنا وغوثنا للفقراء ٥ ومجمع رامن * سنة ١٥١٣ * قال
في الفصل الثامن عشر ٥ ثم اذا وجد احد يكون قد اصراف في امور
باطلة اوراق الكنيسة. او اصراف ربحاً. فليرد مال الفقراء المستعمل
منه شراً. والذي صارت له خسارة. فليعاقب بتأديبات ثقيلة. كأنه
مبدد الميراث المقدس ٥ وزد على ذلك القديس برنردوس. الذي
قال في الخطبة الثامنة عشرة على نشيد الانشاد هكذا ٥ فلتعرب
الكليركيون. ولترهب خدام الكنيسة. الذين يفعلون قبائح
فطبعة في اراضى القديسين التى يملكونها. اذ لا يمتنعون البتة
بالمصاريف الكافية لهم. والفوايض الواجب ان تكون قوتاً للبايسين.
فيستبقونها لذاتهم بنفاق. واثم عظيم. ولا يترددون من ان
يصرفوا معاش الفقراء بافعال الكبريا. والفجور. فاثمين قبيحين
يفعلون. اذ يسلبون مالاً اجنبياً. ويفسدون الاشياء المقدسة
باباطيلهم. وقبائحهم ٥ وبالتالى انه قدما كان معيناً ربع مدخول
الكنيسة لاجل الفقراء. ولكنه الان همزج مع مداخيل
الوظائف. اذ لا يوجد متميز في موضع * اما قولى مع ثقل. وشرط.
اقله مضمراً. لان المومنين كانوا يهبون ارزاقهم للكنيسة.
عبادة لله. وخلصاً لانفسهم. ومن ثم مع ثقل بان يصرفوا في
افعال صالحة مرضية لله *

٥ اعتراض اول ان المجمع التريدينى في الفصل الثالث من
الجلسة الثانية والعشرين امر. بان الكليركيين. الذين يهملون
الخدمة الواجبة عليهم في الكنيسة. في اى يوم كان. لا يرحموا
تملك

في اللزومات

بملك التوزيعات . وبيوس الخامس حتم . بان من لا يتلو الفرض .
فلا يحصل على الأثر . فالكليريكيون إذا . الذين يوفون فرضهم
باستقامة . فانهم يرجحون تملك الأثر *

* اجيب انهم يرجحون تملك المدخول . لكنه محصور . ومجوز
تحت ثقل صرف الفوايف شرعاً في أعمال صالحة . لا تملكاً خالصاً
مطلقاً . مثلاً . اذا اعطيت لواحد مائة دينار تملكاً لاجل زيارة
الاماكن المقدسة . مع الزام توزيع ما يفيض على احتياجاته
الضرورية . فهذا يحصل حقاً على تملك المال . ولكنه مثقل . ومن
ثم فانه يلتزم شرعاً بان يوزع على الفقراء ما يفيض عليه . وان لم
يفعل ذلك . فانه يلتزم بالرد . فعلى هذا النمط يقال . ان الكليريكيين
حاصلون على تملك اثار الوظيفة . لان لهم تسلطاً على ما هو
ضروري لمعيشتهم المحتشمة . وتوزيع الفوايف . ونفقها على أعمال
صالحة . والحال ان هذا التملك . فهو مثقل بالزام شرعي لصرفه
الفوايف في أعمال صالحة . كما ان الوارث له حق على الميراث . ولكن
منع الزام وفاء ديون المتوفى . وكذلك من بنية سليمة خلط مع
ماله مالاً اجنبياً . يصير مالاً للعملة كلها . ولكنه يلتزم شرعاً .
بوفاء المال الاجنبي الممتزج مع ماله *

* اعتراض ثاني حسب رأى كل معلمى اللاهوت . ان الكليريكيين
لهم تسلط مطلق . خالص على جزء الارزاق الضروري لمعيشتهم .
فاذا وعلى الفوايف ايضاً *

* اجيب منكر النتيجة . لان الاختلاف هو . ان الارزاق
الضرورية

الضرورة لمعيشة الكليريكي المحتشمة . فقد أعطيت له مطلقاً . بشرط أن يتم وظيفته الروحية جيداً . فتوزيع الأرزاق الضرورية لمعيشة خدام الله المحتشمة . فهو تعيين صالح . بما أنه أمرٌ حميدٌ هو ومرضىٌ لله القيام بخادمه اكراماً له تعالى . كما أن إعطاءً الحسنه الضرورية لمعيشة الفقير . فهو نفقةٌ صالحةٌ . وعملٌ حميدٌ . ولو أن ذاك الفقير استعمل فيما بعد تلك الموهبة شراً . والحال أن الأرزاق الفايزة على معيشة الكليريكي . لم تُعط له مطلقاً . بل بشرط أن يصرفها في أعمالٍ صالحةٍ . لأن إعطاءً أرزاقٍ كذا مطلقاً . وبدون هذا الإلزام . فليس هو تصرفاً حميداً . إذ ليس هو عملاً صالحاً ومرضياً لله . بأن يُعطى للواحد مالاً فايزاً ليتصرف به حسب اختياره في كل عملٍ . ولو كان باطلاً . والحال أن كل أرزاق الكنيسة فهي أرزاقٌ موقوفةٌ لله . وقد أعطيت بهذه النية فقط . وهو أن تُصرف في أعمالٍ صالحةٍ * .

* اعتراضٌ ثالثٌ أن المؤمنين قد منحوا أرزاقهم لا ساقفة الكنيسة مطلقاً وبدون شرطٍ * .

* أجيب منكرًا ذلك . لأن المؤمنين قد منحوا أرزاقهم لا ساقفة الكنيسة عبادةً لله . ولهذا فيجب أن تُصرف في أعمالٍ صالحةٍ فقط . بما أن هذه وحدها هي المرضية لله . فالمؤمنون لم يمنحوا أساقفة الكنيسة أرزاقهم لكي يصرفوها في أمورٍ باطلةٍ . والآن لم يكونوا عملاً صالحاً مرضياً لله . مع أن هذا وحده قصدوا أن يفعلوه . وليس هو فعلاً صالحاً أن تُعطى للأساقفة الأرزاق الفايزة . لأجل كل عملٍ ولو

في الالتزامات

ولو كان باطلاً . ولو ان المومنين لم يضعوا هذا الثقل تحت شرط .
وذلك لانهم كانوا قد عرفوا جيداً بان نيتهم هذه كانت واضحة
بالكفاية لدى الاساقفة . وكانوا ينظرون ان كل ارزاق الكنيسة
كانت تُصرف دايجاً في اعمال صالحة . واذ راوا ذلك . فوهبوا ارزاقهم
لكي تُصرف في افعال مثل هذه *

* اعتراض رابع فان كان الامر كذا . لم يجب على الكنيسة .
ان تسمح بالعادة الموجودة في مواضع كثيرة . حيث الاكليريكيون
يوصون بكل ارزاقهم حسب اختيارهم . وان لم يوصوا . فاقاربهم
الاغنيا يخلّفونهم بكل ارزاقهم *

* اجيب منكر ذلك اولاً لان الكنيسة لكي تتجنب اضطرابات
كثيرة . ومنازعات شتى . فتقدر ان تترك حفظ هذا الالتزام لكل
واحد حسب ذمته . ويكفي انها اوضحت في الفصل الثاني عشر
عن الوصايا . بان الارزاق المنتقلة المكتسبة بواسطة الكنيسة .
لا يمكن ان تُنقل شرعاً الى الآخرين حسب نية الميث . اذ قد اوضحت
هذا نفسه عن الارزاق الثابتة * ثانياً لانه لا يجب ان يفترض شرماً
لم يتأكد . ومن ثم لا يجب ان يُظن . ان الاكليريكي يهب لاقاربه ;
او انه يصرف في اعمال باطلة للجزء الواجب ان يُصرف في اعمال صالحة
شرعاً . بل ربما هي ارزاق ميراثه . او الموهوبة له . او انه قد ربحها
بشطارته . او المقتضيتها معاشه التي قد جمعها بعيشته المقتنة *
ثالثاً ولو انه استبان ان جزء الارزاق هو واجب شرعاً للاعمال
الصالحة . فالحكم الخارج يحتمل هذا ليدفع اضراراً كثيرة . التي تصدر
من

من منازعات شتى . لأجل صعوبة تمييز هذه الفوايض من غير
 أرزاق . كما أنه لا يصد البيع الفاسد . متى الضرر لا يتجاوز نصف
 جزء الثمن العادل . ولكن حسب الراى العام . أن الكليريكيين
 يخطئون خطأً مهيناً . إذا وصّوا بالفوايض لغير الأعمال الصالحة .
 ولهذا السبب فإن الكنيسة لم تصدّ هذا ولم تبطل الوصية * فينتج
 مما تقدم . أن العلمانيين الذين بالوصية . أو بدون الوصية . يحصلون
 على الأموال المجموعة من الكنايسية أو أنهم نالوها هبة . فإذا لم
 يكونوا فقراء . فيلتزمون ذمة بردها لفقراء تلك الكنيسة . أو أن
 يصرفوها في أفعال أخرى صالحة . لأن الموصى أو الواهب . لم يكن قادراً
 أن يعطى عليها حقاً لتصرف في أمور باطلة . إذ هذا ليس هو في
 استطاعته . لأنه كما قيل في القاعدة التاسعة والسبعين من الناموس :
 لا أحد يقدر أن يعطى حقاً لغيره . أكثر مما يملك لذاته . إذ لا
 أحد يهب ما ليس له . وكذلك من يكسب باللعب شيئاً معتبراً
 من تلك الأرزاق الفايضة . فيلتزم بردها للفقراء كما جدد مجمع
 رمان * سنة ١٥٤٣ *

* أعلم أولاً أنه يتضح جلياً مما قيل . بأن الكليريكيين يلتزمون
 ليس من قبل المحبة فقط . بل ومن قبل الديانة أيضاً . بصرف ما
 يفيض من مدخولهم في أفعال صالحة . وهذا من الناموس الإلهي
 الطبيعي . إذ هو واضح . أن تلك الأرزاق هي أرزاق موقوفة لله .
 ومعطاة عبادة له تعالى . ومن ثم أن صرفوها بالخلاف . فإنهم يخطئون
 خطأً مهيناً نفاقياً . ولو لم يتضح جلياً بأنهم يخطئون ضد العدل .
 فمع

فمع ذلك يلتزمون بالوفاء من أرزاق ميراثهم للأفعال الصالحة .
 بقدر ما أصرفوا من الأرزاق الكنائسية في أمور باطلة . *

* اعلم ثانياً أن الكليريكيين . الذين يقبلون العلايف
 الكليركية . يلتزمون أيضاً بأن يصرفوا ما يفيض عليهم في أفعال
 صالحة . لأنهم يقبلونها كخدام الكنيسة . مع ثقل يلزمها . وكذلك
 الذين يخدمون بدل ذوى الوظائف المعيّنة في الرتبة والحق والفائدة .
 يخضعون لتلك الالتزامات نفسها . وكذلك أيضاً أرزاق الأديرة . فهي
 أرزاق موقوفة لله . فمن ذات جوهرها . ووظيفتها ينبغي أن تُصرف
 جميعها في أفعال جيدة . أما الراهب . الذى له وظيفة خارج الدير .
 ومتفصل عنه . فيلتزم أن يصرف ما يفيض عليه . لا فيما للدير بل
 لأفعال صالحة . في مكان وظيفته . مثلاً لأسعاف الفقراء . لأجل عمارة
 كنيسة الخورنية وزينتها . لأن له سلطاناً من قبل الناموس ووقفية
 المدخول . بل ويلتزم أيضاً بأن يصرف على فقراء مكان الوظيفة .
 وعلى أفعال أخرى صالحة مما على آخرين . أما القول هـ أن كلما
 يكسبه الراهب فيكسبه لديره . فلا يفهم عما يكسبه من الوظيفة .
 بل عما يحصل عليه من قبل المواهب . أو شطارته . *

* اعلم ثالثاً أنه يفهم بالمعيشة الكافية كلما هو ضرورى لأكل .
 ولبس . وسكناء الكليريكي . والمنقبيين اليه . لأجل قبول الغرباء .
 لأجل هدايا معتدلة . وبالتالى لأجل عيشة محتشمة لا يفة خالية
 من كل أسراف . وتبدرف . نظراً الى المقام والرتبة والوظيفة . وكيفيتها .
 فهذه جميعها يجب أن تكون حسب العقل النطقى واستعمال

الاتقيا الخافق الله . الذين هم من تلك الطعمة نفسها وحسب القوانين المقدسة عن حياة الكليريكيين المحتشمة . والقاعدة المسلمة من المجمع التريدينيتي في الفصل الثاني من الجلسة الخامسة والعشرين هـ هكذا فليُنظم الجميع ادايهم ويتقفوها . لكي يستند الآخرون منهم مثل الاعتدال والحشمة والتواضع المقدس . ومن ثم فلا يامر فقط . بان الاساقفة يقتنعون بالامتعة المحتشمة والاطعمة المعتدلة . بل فليحرصوا ايضا بالآ يستعين فيما يخص معيشتهم ويلوذ بمنزلهم ما ينافي هذا الترتيب المقدس . اوليس بموافق البساطة والغيرة الالهية . واحتقار الاشياء الباطلة *

* اعلم رابعاً انه باسم الاعمال الصالحة تُفهم كل افعال الرحمة الجسدية والروحية . وكل ما ينسب لعبادة الله وخلص النفس . لان هذه الارزاق لم توهب لسد الاحتياجات الجسدية فقط . بل ولاحتياجات المومنين الروحية . وانتشار العبادة الالهية . اما الفقراء فهم الفاقدون ما هو ضروري للقيام بمعيشتهم ودرجتهم حسب رتبتهن . ثم ان مكان الوظيفة يجب ان يُفضل على غيره . ومن ثم ان وجدت هناك ضرورة كلبية ثقيلة فيلتزم الكليريكي بان يغيث فقراءه . وبعد ذلك يمكنه ان يساعد الآخرين . بشرط الا ينسى ضرورات جمهور ذلك المكان *

* ولكن هل ان الكليريكيين يلتزمون تحت الخطاء المميت بان يصرفوا في افعال صالحة جزء الفوايض التي يحصلونها من الخدم الروحية . كتوزيع الاسرار والكرز والقداش الخ *

اجيب

* اجيب ان كثيرين يقولون ذلك مع انوشانسيموس في الفصل المبدؤ. لاننا عن الوصية * اولاً لانهم لا يقدرزون شرعاً ان يوصوا بها. كما يوصون بميراثهم. يتضح من الفصل التاسع. عن الميراث حيث قيل ه اما تلك. التي تحصل نظراً الى الكنيسة. فلا يقدرزون البتة ان يفعلوا عنها وصية شرعية ه والحال ان هكذا هي الاموال التي تنال بسبب الوظيفة او الدرجة * ثانياً يتضح من مجمع نامنيت حيث قيل في الفصل العاشره فلتعلم الكهنة ان العشور والقرايين التي يقبلونها من المؤمنين فهي علايف الفقراء والضيوف والغرباء ولا يستعملونها كانها تخصهم. بل كموكلين عليها. وليتحققوا انهم لعتيدون ان يعطوا عنها حساباً امام الله. ومالم يوزعوها بامانة على الفقراء والذين قد سبق ذكرهم. فستصير لهم هلاكاً ه ومن مجمع رودون. سنة * ١٢٧٤ * في الفصل الثاني عشر حيث قيل ه كل ما للاكليريكيين. بما انهم اكليريكيون. فهو للفقراء ه والقديس اغستينوس كما سبق * ثالثاً القديس ايرونيموس في الكتاب الرابع عشر على الفصل السادس والاربعين من حزقيال قال ه فالكاهن الغنى. متى صار كاهناً. فكل شيء يمسكه ازيد فيلتزم بان يعطيه للفقراء. ليدفع ما لله. لله ه والقديس برنردوس في الرسالة الثانية الى فولكونيوس. قال ه كلما تجمععه من المذبح عدا المعاش الضروري والملبوس البسيط. فليس هو لك. بل سرقة ونفاق ه رابعاً لان ارزاقاً كذا فهي ارزاق مكرسة لله. بما ان مداخيل الوظائف قد اعطيت للقيام بالخدام وغير افعال صالحة بسبب الديانة والعبادة الالهية

الالهية. فالمؤمنون لم يعطوا هذه الاموال كانها اجرٌ التعب او عن
 العمل. والا لكان ذلك سيمونية بما ان التعب والعمل هما روحيان.
 بل كقول القديس توما في الفصل الثاني من البحث المائة هـ
 انها ثواب الضرورة والاغاثة. وذلك ليكون للكهنة معاشهم. وما
 فضل فيصرفونه في اعمال صالحة ويعولون الفقراء من ذات وظيفتهم هـ
 وقال ايضا في الفصل الثاني من البحث الثامن والسنتين هـ
 ان القرايين التي تقدم لله من الشعب فانها تخص الكهنة لايصرفوها
 على احتياجاتهم فقط. بل ليوزعوها بامانة ايضا. مصرفين جزء
 منها فيما يخص العبادة الالهية. وجزء فيما يخص معاشهم الخصوصي
 وجزء فليوزعوه ايضا على الفقراء الح هـ ولعمري ان ارزاق الكنيسة.
 التي تدعى من الاءاء ارزاق الله. ويجب ان تستعمل لافعال صالحة.
 ربما انها لم تكن شيئا في اخر الثلثة احيال الاولى للكنيسة في عهد
 الملوك الوثنيين. الا الاموال او غيرها من الاشياء المنقولة. التي
 كانت تعطى من المؤمنين للاكليريكيين نظرا الى الخدمة الروحية.*
 * السؤال السادس في هل ان الاكليريكي. الذي له ارزاق
 ارثية كافية لمعاشه يقدر ان يختص لذاته من الارزاق الكنيسية
 ما يكفي لمعاشه الضروري. وان يتصرف بميراثه كمن هو فاقد الوظيفة.
 * اجيب ان كثيرين ياكيدون ذلك مع القديس انطونيوس
 في الفصل الاول من الراس الخامس عشر * اثبت ذلك اولاً من
 الفصل السادس عشر ومن الفصل الثلاثين عن المواهب. ومن الفصل
 الثاني عشر عن المحبة حيث قيل هـ امرٌ عادل هو ان اوليك .
 الذين

الذين يقومون وظيفتهم في حينها يحصلون على ثوابهم . حيث لا يوجد تمييز فيها بين الغنى والفقير . وايضا في الفصل الاول من البحث الثاني عن الاكليريكيين . ان الاكليريكيين باسراهم فليقبلوا الثواب الواجب لاتعابهم المقدسة كاستحقاق خدمتهم . ثانيا لان من يخدم المذبح يجب ان يعيش من المذبح . كقول الرسول . من منقطع تجرد بازرقه . اما تعلمون ان الذين يعملون الاعمال الكهنوتية . من الهيكل ياكلون . والمتابرين المذبح يقاسمون المذبح . وكذلك امر الرب . بان الذين يكرزون بالبخارة . يعيشون من البخارة . * ان الفاعل مسحق طعامه متى . * ثالثا لان من يكثرت مجتهدا في فائدة الآخرين . فله حق لينال منهم ما هو ضروري لمعاشه ولو كان غنيا . راجعا يتضح من الفصل الثاني والخمسين وما يتبعه من البحث الاول عن الاساقفة حيث يستبين جليا . بان الاساقفة يقدر ان يستبقوا اوراق ميراثهم . مع جز قانوني من اوراق الكنيسة . وهذا يفترضه اسكندر الثالث في الفصل عن الوصية حيث رتب . بان الاكليريكيين يقدر ان يوصوا بازراق ميراثهم . لا بالمدخلات الكنيسية . اما على الاعتراضات المأخوذة من القوانين وشهادات الاباء فيجيبيون . ان الكنيسة قديما حين كانت مداخيلها قليلة . رتب بان توزع على المحتاجين فقط . لا على الذين لهم مداخيل ارضية . ولكنها غيرت هذا الترتيب فيما بعد .

السؤال

* السؤال السابع في ماذا يلتزمون الاساقفة . والخوارنة .
والمختص بهم الاعتناء في خلاص الانفس .

* اجيب اولاً انهم يلتزمون بالعموم من الناموس الالهي .
بان يكثروا في رعاياهم مكليين وظيفتهم بذاتهم وعائليين الاغنام
المسلمة لهم بالافعال . والاسرار . ومعتنيين في خلاصهم وقايدتهم
الرحية . ودافعين عنهم كل خطية وشك بقدر مكنتهم . فهذا رأى
عام . اثبت ذلك اولاً من قول تعالى : الويل لرعاة اسرايل الراعيين
انفسهم . اليس القطعان تُرى من الرعاة . اما قطيعي فلم يرعوه الخ .
حزقيال * ٣١ * ومن بطرس الرسول : ارعوا رعية الله التي فيكم .
مراقبين لا ترقباً اضطرارياً . بل اختيارياً . لا لفائدة قبيحة . بل
بنشاط . لاكم يسودون ذوي مراتب الكهنوت . بل يصيرون
رسماً وقدوة للرعية هـ * ثانياً من المجمع التريدينى في الفصل
الاول من الجلسة الثالثة والعشرين هـ اذ قد امر بوصية الهية . لجميع
المسلم لهم الاعتناء بالانفس . بان يناظروا على اغنامهم . ويقدموا
عنهم القرايين . ويعولهم بكرارة الكلمة الالهية . وتوزيع الاسرار
ونموذج كل عمل صالح . وليعتنوا كاباء بالفقراء وباقي الاشخاص
البائسين . وليجتهدوا على باقى الزمامات الرعية . فهذه جميعها
لا تتم ابداً . وتكل من الذين اليسيرون مثابتي رعيته .
فالسينودوس المقدس يعظ هؤلاء وينصحهم . بان يتذكروا الرعايا
الالهية . وليصيروا رسماً ومثالاً للرعية قايدتيها ومديرينها بالعدل
والحق هـ ثم انه حتم . بان الجميع يلتزمون بالمكت شخصياً في
كنيستهم

كنيستهم . مكملين وظيفتهم الخصوصية . ولا يقدرّون على مباينتها إلا لأجل العلل المذكورة الخ . وهذه أيضاً نظراً إلى الزلة . بان يحسروا الأثمار . وإلى قصاصات ثأني خوري . ولساير الذين لهم وظيفة كنائسية تخص الاعتناء بالانفس . فالسينودوس المقدس يجتمع ويأمر الخ . ثالثاً لان كل من يقبل وظيفة لأستماع مدخول فيلزم ذاته باحتفالاتها الخصوصية موعداً وعدداً مضمراً . بانه يكملها بقدر الحاجة . ولا يخلاف ذلك تسلم له الوظيفة . ولا يكفي بان يكمل وظيفته بواسطة آخرين . مالم تدع إلى ذلك الضرورة . او اعظم خيراً للجمهور . اى انه يغيب الى زمان . لانه يضاد العقل النطقي . بان الواحد تكون له الوظيفة مع مدخولها ويقنع ائقالتها على الآخرين . ولعمري ان وظيفة الرعاية هي بذاتها شخصية لان ذاك يصير راعياً . من عنايته واجتهاده ونشاطه قد اختير لكمال الزامات الرعاية . وزد على هذه الناموس القانوني في الفصل عن الاكليريكي الذي لا يمكنه . ولذلك فان الاساقفة والحوارنة يخطيون خطأً هميئاً ضد الناموس الالهى الطبيعي . ولهذا لا يجوز ابداً ان يغيبوا زماناً معتبراً بدون علة ثقيلة موجبة . وان حصل من ثم سبب موجب لغيابهم قيلتزمون ان يهتفوا برعيتهم بالكفاية بواسطة آخرين خبيرين . ونظراً لذلك فالجمع التريدينيني في الفصل المذكور يتقل ذمتهم . مستحضراً خوف الله . معيناً الاسباب الموجبة الغيبة . وهي المحبة المسيحية . والضرورة الداعية والطاعة الواجبة والمفايدة البينة للكنيسة او للجمهور . ثم ان

المكت

المكث الشخصى فهو المحضور في مكان الوظيفة لتكميل الوظيفة
كالواجب. ولو ان كل الوظائف حسب الناموس العلم ومن اصل
ترتيبهم. يقتضون المكث. ولكن يمكن انها لا تطلب بعض
اشياء بسيطة. اما من قبل وضعها. اما من قبل عادة صوابية.
مثلاً. اذا تلك الوظائف لم تكن لها مداخيل كافية لمعاش صاحبها
الذى يلتزم بالمكث في مكان اخر ليحصل على معاشه *

* اعلم ان من كان حاصلاً على وظيفة ذات عناية بالنفوس.
لم خوزنية. فيلتزم بان يصرح بايمانه جهراً. والآن حصل على
المداخيل. كقول المجمع التعریدتینی في الفصل الثاني عشر من
الجلسة الرابعة والعشرين

* اجيب ثانياً عن الخوارنة بالخصوص الهم منكمون اولاً ان
يكونوا ذوى علم مسابق بكاف لان يهودوا اغنامهم الى ما يؤول الى
خللهم. اعني معرفة اعتقادات الايمان واللاهوت الادبي
والكتب المقدسة والقوانين والسنة التي يمتثلون بها فيهم كقول المجمع
توليتوس في الفصل الاول من التفسير اللاتين واللاتين في فقههم
اذل الكهنة علم الكتب المقدسة والقوانين. وليقيم كل عملهم
بالنوع والتعليم. وليمتثلوا لجميع معالم الايمان والافعال الانجيلية
ثانياً عليهم ان يمتثلوا في الخوزنية فيهم يمتثل ذلك مما سبق في المجمع
التعريدتینی. وفي الفصل الثاني عن الاكثريين الغير المتعبد
ثالثاً ان يمتثلوا لاجل اغنامهم ويرقدوا لاجلهم القرايين
وكقول توليتوس ومعه كتيرين. بان يقدموا عنهم القداس في
ايام

ايام الحدود والاعبياد . لان المجمع التريدينى يقول بالبساطة انهم يلتزمون بان يقدموا القرايين لاجل اغنامهم . الذى يشير الى تقديم خصوصى والزمام متميز . من الذى لباقي الكهنة . بان يقدموا الفائدة عن ساير المؤمنين . ومجمع ميلان الرابع المثبت من الكرسي الرسولى يحرم على الخوارنة بالآ يقبلوا حسنة اخرى عن القداديس . التى يلتزمون بان يقدموها عن الشعب فى ايام الحدود وغيرها . وكذلك يقول فانيانوس . ثم ان مجمع الكريديناية . كقول كافنسيوس وبربوسا . قد حتم بان الخورى لا يقدر ان يقبل حسنة عن القداس فى الايام الملزوم ان يقدر فيها فى خورنيته . اى فى ايام الحدود والاعبياد . ولعمري ان الخورى يقبل من اغنامه معاشه ليكنه اتمام واجباته . وان يقدم القداس فى هذه الايام بدون وضع النية لاجل الغير *

* اعلم ان باناديكتوس الرابع عشر فى منشوره الثالث المبدو . بما ان القرايين دائما . يامر ويحرم بطاركة وروسا اساقفة واساقفة ابرشيات ايطاليا . بان يحرصوا مجتهدين على حفظ اوامر المجمع التريدينى . ومناشير الكرسي الرسولى عن تقدمه القداس الالهى من رعاة الانفس لاجل الشعب . ثم انه امر * اولاً ان الوكلا التابعين والمنتقلين والرهبان ايضا يلتزمون بهذا * ثانياً امر وحتم بانه . ولو ان الخوارنة او المختص بهم الاهتمام بالانفس . لم تكن لهم مداخل معينة كافية . ولو كانوا معفيين لاجل العادة القديمة الموجودة فى ابرشيتهم . او كنيستهم عن تقدمه القداس لاجل الشعب

الشعب . فمع ذلك يلتزمون بتقدمته في المستقبل * ثالثاً انهم يلتزمون بتقدمة القداس في ايام الاعياد البطالة فقط . وفي الاعياد التي يلتزم بها الشعب لحضور القداس . ولو كان مسموح له الشغل بها * رابعاً انه يمح اجازةً للاساقفة ليجتلبوا الخوارنة الفقراء من تقدمه القداس لاجل الشعب في ايام الاعياد بشرط انهم يقدسونها في كنيسة الخورنية . وان يقدسوا في مدار الجمعة . بقدر الاعياد التي قدسوا بها لاجل الحسنة * خامساً بانه يصير في الكنايس البطريركية . والميتروبوليتية . والكرسية . ثم والديرية ايضاً قداساً كبيراً يومياً لاجل المحسنين عموماً . ولا يضاد ذلك عادة البتة * سادساً انه في هذه الكنايس يجلب من تقدمه القداس الكبير الثالث . ما لم تكن عادة اخرى قد قبلت بالخلاف * رابعاً فليعلموا الشعب بتواصل اقله في ايام الحدود ما هو ضروري للخلاص . ويشرحوا له التعليم المسيحي . ويقودوه الى سبل الفضائل . والعيشة المسيحية بذاتهم ان امكن او باخرين ان كانوا معاقين حقاً . لكي يعرف الجميع بسهولة . ما هو ضروري لاكتساب الخلاص . حسب امر المجمع التريدنتيني في الفصل الثاني من الجلسة الخامسة . حيث قيل : كل المقلدين على اى نوع كان بالكنايس الخورنية او غيرها . التي لها الاهتمام بالانفس يلتزمون بان يعلموا بذاتهم او باخرين ذوى خبرة ان كانوا معاقين حقاً . اقله في ايام الحدود والاعياد الاحتفالية الشعب المسلم لهم حسب مكنتهم . وقابليتهم الامور الخلاصية . موضحين ما يلتزم الجميع بمعرفته لينالوا الخلاص . مبينين

موضحين لهم باختصار الخطاب وسهولته ، الرذائل الملزومون أن
يحيدوا عنها . والفضائل الواجب عليهم اقتضاها . لينجوا من
الغقاب الابدى . وينالوا المجد السماوى . وان تهاونوا فى اتمام
وظيقتهم هذه . فليقتسروا بالتاديبات الكنايسية ٥ وفى الفصل
الرابع من الجلسة الرابعة والعشرين . يامر الاساقفة . بان يجتهدوا
على تعليم الاولاد التعليم المسيحى فى كل خورنية . اقله فى ايام
الحدود والاعبياد . ولذلك يقول بوناشيننا بان الخورى يخطئ خطأ
مميئاً . ان لم يعلم فى مدة شهر كامل باتصال . او شهرين ام ثلاثة
بالتفاوت على مدار السنة . لان هذا يستبين انه مادة ثقيلة .
لا حسب ذاته فقط . بل بالتقابل * خامساً بان يوزعوا على اغنامهم
الاسرار كل مرة يطلبونها صوابياً . او ان يقيموا آخرين ذوى خبرة .
لانهم يلتزمون من قبل وظيفتهم برعاية اغنامهم . مقدمين لهم
الوسائط المختصة بالخلاص المرتبة من السيد المسيح . ويعتنوا
بفائدتهم الروحية . فاعلى كل ما هو من وظيفة الراى . خاصة
توزيع الاسرار وتعليم ما هو ضرورى للخلص . وبهذا الالتزام يقبلون
علايف معاشهم * سادساً بان يوبخوا عن الخطايا لاسيما المشتهرة .
وان يرفعوا الشكوك . ان امكن بذاتهم . والا فباعراضها على
الاسقف . ان كانت مشتهرة . وان يصعدوا بقدر استطاعتهم اسباب
الخطايا . باحثين عن الخطايا المشتهرة . وان يعرفوا هل ان الجميع
تناولوا القربان المقدس فى عيد الفصح . وسمعوا القداس فى ايام
الاعبياد الخ * كقول الرسول ٥ لانهم يسهرون عن انفسكم . اى من
ذات

ذات وظيفتهم. او انهم ملزومون ان يسهروا. كانوا يعطون عنكم
 جواباً ٥ عبرانيين ٣ * سابعاً فليكن لهم اهتمامٌ عظيمٌ خصوصاً
 بالفقراء. وليحذروا بالآل يترجعون عن البر. لاجل فقرهم. وليبحثوا
 عن احتياجاتهم بقدر الامكان. يتضح من المجمع التريدينى
 كما سبق ان يجسبون لهم كاباء ويلتزمون بهذا اكثر من الاخرين.
 وان يدفنوا الفقراء بدون فائدة بالكلية. وان يصلوا لاجل
 خلاصهم * ثامناً بالآل يتحدون احداً بالزواج. ما لم يتعلموا جيداً
 امور الايمان ووصايا الله والكنيسة. ومن يجهل هذه فليعلموه
 اولاً. لانه يلتزم فيما بعد بان يعلمها لاولاده * تاسعاً فليحرصوا بان
 المعلم يكمل وظيفته جيداً. شارحاً للاولاد التعليم المسيحى.
 مهذباً اياهم بالاداب الحميدة. قولاً وفعلًا * عاشراً فليداوموا زيارة
 المرضى. ولو كانوا قد تحصنوا بالاسرار المقدسة. لانه بقدر ما يقرب
 الموت. فباكثر من ذلك يشتد خطر الخلاص من الشيطان. ويعظم
 ايضاً ضعف العقل والحسد. فيلتزمون حينئذ بان يسعوا فى
 خلاص اغنامهم * حادى عشر بان يحفظوا ترتيبات الابرشية.
 ويعتنوا بان تحفظ من مروضيهم. لانها تلزم ذمة. ان ترسم من
 متقدم ذى سلطان للامر واشترع السنن * ثانى عشر انهم
 يلتزمون شرعاً. ولو كان يخطر حياتهم. بان يسعفوا اغنامهم.
 لا الحاصلين فى حال الضرورة الروحية الكلية فقط. بل والثقيلة
 ايضاً. حسب قوله العزيز ٥ الراعى الصالح يبذل نفسه عن اغنامه ٥
 يوحنا ١٠ * لانهم يلتزمون من قبل وظيفتهم اكثر من الكهنة
 الغربا

الغرباء. الذين يلتزمون مع خطر الموت. بان يغيبوا القريب الحاصل في الضرورة الكلية. ومن ثم فحسب رأى الجميع. ان الخورى يلتزم بان يوزع على رؤسياه المطعونين الاسرار المقدسة. لاسيما سر التوبة اما بذاته اما باخر كاف. ما لم يامر الاسقف بانه يفعل ذلك بذاته ولو امكنهم ان يحصلوا على الخلاص مطلقاً بواسطة فعل الندامة الكاملة. ولكن بما ان هذا الفعل هو صعب جداً. فيستبين انهم في ضرورة ثقيلة. ثم ان الجمع المقدس. كقول فلانيانوس. قد حتم. واثبت ذلك غريغوريوس الثالث عشر. بان الخوارنة يلتزمون في زمان الطاعون بان يكتثوا في كنائسهم. ليوزعوا على المطعونين. اما بذاتهم اما بواسطة اخر كاف. سرى المعمودية. والتوبة. ويقدرّون على ذلك باخر كاف لاجل اعظم فايده للخورنية. ليكنهم ان يسعفوههم اذ يحصلون اصحاء. ويقومون نحوهم وظيفه الرعاية. وهكذا قل عن روسا الرهبان * رابع عشر ويجب ان يتقدموهم بمثل كل الافعال الصالحة. والفضائل الحميدة. يتضح ذلك من الجمع التريدينتى. ومن قول الرسول ه اذ تمخضهم ذاتك في كل الاشياء رسماً للاعمال الصالحة ه تيطو ٢ * صر للمؤمنين رسماً. وقدوة في الكلام. في التصرف. في المحبة. في الامانة. في الطهارة ه تيمو ٢ * وذلك ليصوروا في رؤسياه محبة الفضيلة. وبغضه الرذيلة وتجنبها. عالمين انهم لعتيدون ان يعطوا حساباً عن انفسهم ه عبرانيين ٣٠ * ولينظموا حياتهم هكذا. حتى اذا علموا الشعب بالقول. فيثبتونه بالفعل. ويكونون صورة ومثالاً. ورسماً وقدوة للرعية *

ولكن

* ولكن ما هي كمية زمان الغيبة . بدون علة موجبة . الكافية للخطأ المميت *

* اجيب ان كباسوس سيوس في الفصل الاول . من الكتاب الخامس عن الداموس القانوني يقول . ان غيبة خمسة عشر يوماً في مدار السنة ليست هي خطأ مميتاً . بشرط ان يوضع شخص آخر كافي . ولكن هل اذا زاد قليل ايام على ذلك . يكون كافياً للخطأ المميت . فتركه للفحص . اما للحوارنة . لاجل علة موجبة ضرورية . ولكن كما امر المجمع التريدينيني . فلتكن واضحة للأسقف . ومثبتة منه . يقدر ان يغيبوا بدون ذنب . واضعين وكيلًا متبناً من الاسقف *
* اعلم انه ينسب ايضاً الى الزامات الكليريكيين المنشور التاسع والعشرين الذي بدئه . ان العناية بالكنيسة كلها . حيث تحت القصاص بالحرم وتلاشي العهد يحرم تغيير اثمار الوظيفة تحت اسم دفع الفائدة . او نفع قبول اثمار تلك الوظائف . التي يبيعونها للغير مدة حياتهم بمقدار وكمية من المال . الذي نظراً الى عزمهم وصحة جسمهم . يقدر ان يقبلونه ما دامهم بالحياة *

* الفصل الثاني *

عن حال الرهبان والزاماتهم *

* السؤال الاول في ما هو حال الرهبان *

* اجيب انه ترتيب ثابت للحياة . ومثبت من الكنيسة . متجه نحو الكمال المسيحي بواسطة الثلاثة ندور . اي الفقر . والعفة . والطاعة . التي تقضى لجوهرها ثلاثة اشياء * اولاً ان هذه الثلاثة

الثلاثة يجب تكون جوهرية دائمة بذاتها من جهة الناذر. لان الرهينة هي صورة للحياة ثابتة. قايمة الى كمال المحبة. بواسطة مشورات المسيح الاولى. التي تزيل الموانع الخصوصية. ثم ان الانسان يقدم ذاته وكلما يملك نظير محرقة لله تعالى. ولا يلزم ان تكون جهورية. لانه في بعض رهبناات تصوير نذوراً بسيطة فقط. ومع ذلك فيكونون رهباناً حقيقيين. كما حدد غريغوريوس الثالث عشر في منشورة المهدو. بعد الرب. لانه بالنذور البسيطة يمكن ان يصير الياهب العديم المراجعة. من قبل الناذر لله تعالى عبادة دائمة. ويكفي لذلك بان الواحد يعترتب في الحال الرهباني. لان الحال المقول حقاً. لا يقتضى انه يكون عادم التغيير بالكلية. بل يكفي ان الراهب لا يروم ان يعفى ذاته من رباط النذر. كما يبدان حلياً في العبد المقول باستقامة. انه في حال العبودية. ولو امكن انه يطرد من سيده. ومن ثم فالنذور الرهبانية هي على نوعين. بسيطة. وهي التي تصوير سراً. وجهورية. وهي التي تصوير باشتهاار ما مرتب من الكنيسة. وهذا الاشتهاار فهو قائم. حسب راي كثيرين. بهذا. اى ان النذور تصرح تحت قانون ما مثبت من الكرسى الرسولى مع طلقين جوهرى معينين فى القانون نفسه. وبقبول. وتسلليم ثابت من الجهتين. بطريقة اعتيادية غير منفكة. واثانياً يلزم تثبيت الكنيسة. لان طمعت الرهبان هي حال فايق الطبيعة. مهيئ من حال المسيحيين العمومى. وجمعية ما مقدسة. فيجب ان تكون بها ولاية روحية فى الحكمتين. وهذه فهي محفوظة للبابا من المجمعين اللائقانى

اللاترانى . واليغدوفى * ثالثاً التسليم . الذى يصير للرئيس كوكيل
الله قابله . الذى به يقدم الناذر ذاته بالكلية لله تعالى بالرهانة .
ويدفع ذاته للرهينة لأجل الله بدون مراجعة *

* السؤال الثانى فى ماذا يُطلب لصحة النذر الرهبانى *
* اجيب انه يُطلب لذلك هذه الشروط * أولاً سنٌ كامل . وهو
للمعتن من المجمع التريديكتينى . فى القانون الخامس عشر من الجلسة
الخامسة والعشرين . بان يكون قد أكمل السنة السادسة عشرة
من عمره * ثانياً بان لا يصير إلا بعد سنة كاملة متابعة فى التجربة .
وقولى متابعة . لان المبتدى اذا ترك الرهينة يوماً واحداً . فيلتزم
بان يكمل سنة تامة فى التجربة ليكون نذره صحيحاً . بل كما يشهد
فانيافوس عن المجمع المقدس فى الرهبانية . ان انقطاع ساعتين
فقط يجعل الابتداع باطلاً . لانه حسب علماء القوانين . انه اذا احتيج
فى امر ما الى زمان ما . فيجب ان يكون متابعاً * ثالثاً بالاصح
مع اقتران كل بالزيجة . او من غير رضى القرين * رابعاً بالآ يكون
للناذر مانعاً جوهرياً فى تلك الرهينة . لانه يكون عاجزاً عن النذر
فى تلك الرهينة . ولا يُقبل تسليمه * خامساً بان تصرح الثلاثة
النذور . الذى يتضمن التسليم . لا يصير بغش او لأجل خوف
اقتسارى * سادساً بان قبول التسليم المفعول باسم الله والرهينة .
يتم متى له سلطان لأن يشركه بتلك الرهينة . لان النذر هو كعهده
مطلق الالتزام . الذى به الناذر يقدم اماتته لله . ويهب ذاته
للرهينة لأجل الله . وحينئذ يلتزم به تلك الرهينة . وتعامله
كعضوها

كعضوها. وتعوله. وتعنى به. وتسوسه. وتحفظ عليه حسب نظامها. فيطلب إذا حسب منشور كل رهبنة. بان يكون له سلطان. وإرادة القبول باسم الرهبنة. والزام الرهبنة. وهذا نفسه يطلب لكي ان النذور البسيطة في بعض رهبينات تكون صحيحة. لان الواحد يصير فيها راهباً حقيقياً. ولا يلتزم بان يسلم ذاته لله وحده. بل وللرهبنة ايضاً. وتلتزم الرهبنة بان تعوله. وتعنى به. وتحفظ عليه. ما لم توجد علة كافية لطرده. كما يتضح من فرائض تلك الرهبنة. او مناشير الباباوت *

* اعلم أولاً ان النذري يمكن ان يصير صريحاً. ومضمراً. فيصير صريحاً متى الواحد استعمل صورة العهد. الذي يلزم به ذاته. ويسلم ارادته لله وللرهبنة جهراً. واما صيورته مضمراً. فعلى ثلاثة انواع * أولاً اذا الواحد بعد نهاية زمان التجربة لبس على ثلاثة ايام اسكيم الناذرين. حيث يكون ذلك مهيئاً بعلامة ما. يتضح ذلك من الراس الثالث عن القوانين * ثانياً اذا بعد قبوله الاسكيم فعل شيئاً يخس الناذرين. كرمى القرعة في المجمع يتضح من الفصل الرابع عن القوانين * ثالثاً اذا كان في رهبنة. حيث الرهبان والمبتدئين يلبسون ثوباً واحداً. وبعد كل سنة التجربة لم ينزل لابساً الثوب تمام كل السنة التابعة للابتداء. فيحسب انه ناذر. يتضح من الفصل الثاني عن القوانين. ولكن يجب ان يصير ذلك هنية النذر. وبرضى من يريد الدخول للرهبنة * ثانياً يتضح ذلك جلياً من المجمع التريدينى حيث قال في الجلسة الخامسة

والعشرين هـ أن من يصرح بالنذر غضباً . أو خوفاً . أو أنه لم يكن قد بلغ السن . وما أشبه ذلك . فيكون نذره باطلاً . ويمكنه أن يدعى مدة خمسة سنين . بُدئها من يوم نذره . مورداً امام الرئيس . والاسقف الاسباب المبطلة . مع لبسه الثوب دائماً . ولكن بعد الخمس السنين . فلا تسمع دعواه * ثالثاً أنه لكي أن النذر الذي كان أولاً باطلاً يصير من ثم صحيحاً . فينبغي له أن يقبله فيما بعد كأنه صحيحاً . مع علمه أنه كان باطلاً . أو يقول حقاً في ذاته . اني أريد أنه يكون صحيحاً . ولو كان سابقاً لأجل علمه ما باطلاً . إذ لا يكفي لتصحيحه الظن أنه كان صحيحاً من الابتداء . لان هذا يصدر عن الغلط . ومن ثم فليس هو اختيارياً . إذ لا اختيار في المجهول . ومن يجهل بطلان النذر لا يعد . بأنه اقتبس الزاماً جديداً مختلفاً عن الاول * رابعاً أنه لرأى عام هو أن باقي النذور البسيطة تبطل بالنذر الجمهوري . أقله إذا الناذر أراد أن يبدلها . يتضح ذلك من الراس الرابع في النذر . إذ من البين . أنه بدلها بما هو أفضل . كقول القديس توما في البحث الثامن والثمانين هـ أن كل النذور الاخر فهي بعض افعال خصوصية . ولكن في الرهينة فان الانسان يقدم لخدمة الله كل حياته هـ ولكن يسأل هنا . هل أن الناذر يلتزم أن يقصد هذا التبديل . أم لا . ومن ثم فإنه يجب . كقول سواريس . تنبيه الناذر على فعل التبديل * خامساً أن الناذر يلتزم بان يقصد الكمال . لأنه يلتزم من ذات نذره . أن يقصد حفظ مقامه . وأن يعيش بحسبه . لأنه كقول القديس توما في البحث

البحث المائة وستة وخمسين هـ أن من يدخل الرهبة لا يلتزم بامتلاك كل المحبة. بل يلتزم أن يسعى باقتباسه وينعكف منكبا ليمتلك المحبة الكاملة هـ وهذا رأى عمومى . لأن الحال الرهبانى جوهرى هو حال اكتساب الكمال . وكل يلتزم بحفظ كلما يؤل الى حاله جوهرى . وان يعيش بحسبه *

* السؤال الثالث فى هل ان البابا يقدر ان يحل من النذور الاحتفالية لاجل علة ثقيلة *

* اجيب مؤكداً ذلك مع الرأى العام * أولاً لان احتفال النذور هو شريعة كنايسية فقط . كما يتضح من الراس المخصوص بالنذور ومن منشور غريغوريوس الثالث عشر . الذى بدئه . بعد الرب . فيمكن ابطاله اذا بذاك السلطان نفسه . فالبابا اذا يقدر ان يحل من النذور الاحتفالية كانها بسيطة * ثانياً ان الاحبار الرومانيين دفعات شتى قد حلوا من هذه النذور . مثل راميروس ملك اراغونه . وكزميروس ملك الله وغيرهم . الذين كانوا رهبانا ناذرين . كما يذكرا زور وغيطانوس وغيرهم . ولا يفتاد ذلك ما قيل فى الراس السادس عن حال الرهبان . حيث انوشانسيوس الثالث يقول هـ ان هجر القنية . كذلك وحفظ العفة هما ملازمان القانون الرهبانى هكذا . حتى ان الحبر الاعظم لا يمكنه ان يمنح اجازة ضدها هـ لانه اراد يبين بهذا فقط . ان الدعوة الرهبانية لا يمكن ان تقوم بدون الفقر والعفة . حتى ولا باجازه البابا . ولهذا لا يقدر البابا ان يحل مع وجود الراهب فى حال النذر الرهبانى . ولكن لاجل

لأنجل اتساع سلطانه، يمكنه أن يرفع شيئاً ما عن ذلك الحال . وأن
تفسير الزيجة لأجل سبب ثقيل . مثلاً لثبات الايمان وتوطيده .
وخير المملكة وسلامتها *

* السؤال الرابع في هل أن الرهبان هم قابلون اقتناء أشياء
زمنية *

* أجيب أولاً أن الرهبان الغير الناذرين احتفالياً يمكنهم أن
يقتنوا أشياء زمنية . ولو لم يمكنهم توزيعها حسب ارادتهم . ولا
استعمالها بدون اجازة الرئيس . يتضح ذلك من منشور غريغوريوس
الثالث عشر الذي بدء . إذ صعد الرب . هكذا رتب عن الذين
بعد سنتين التجربة قد ابرزوا النذور البسيطة في رهبنة الايسيوعية .
ومن ثم ليس هو من جوهر الفقر الرهباني بان يعدم القنية . بل
ان يعدم سلطة استعمالها وتوزيعها حسب ارادته بدون اجازة
الرئيس . الذي ان اراد فهو قادر ان يلزمه في هجر كل قنية . ولهذا
فالقنية التي استعمالها ممدوع . وتوزيعها متعلق ومربوط .
ليست شيئاً . إذ لا يكون للواحد سلطان على الاشياء الزمنية لكي
يستعملها حسب ارادته . اكثر من هو عادم السلطان *

* أجيب ثانياً أن الرهبان الناذرون احتفالياً يمكن ان يكون
لهم بالاشتراك سلطان على الاشياء الزمنية بحالة ان يكون ذلك
للمجهور . يتضح ذلك من الجمع التريدينتي في الجلسة الخامسة
والعشرين . لأنه لا ينبج من رسم الكنيسة . ولا من نية الناذرين .
بان جمهور الرهبنة هو عادم سلطان القنية . وبيان جلياً من نية
المومنين

المؤمنين الصالحة الواهبين . اذ نقلوا سلطانهم ودفعوه لجمهور الرهبنة . الذي ليس له سلطان مطلق خالص . بل مربوط ومحدود على القيام بالرهبان . وصرفها بافعال صالحة . حتى انه لا يمكنه ان يتصرف بشئ في امور غير واجبة بدون اثم . بما ان هذه الارزاق هي موقوفة لله وموهوبة لاجل اعمال صالحة فقط . لان صفتها هي نظير صفة باقي الخيرات الكنيسية . ثم ان ارزاق الرهبان الثابتة والمنتقلة القنية الممكن حفظها . لا يجوز نقلها الا لنفع الرهبنة فقط . لانه هكذا ترتب في الناموس . وهذه هي نية الواهبين . وذلك لثبات الرهبنة ودوامها *

* اجيب ثالثا ان الرهبان الناذرون احتفاليا هم عادمون بالخصوص كل اقتناء وتخصيص وحق على الارزاق الزمنية . ان كانت ثابتة او منتقلة . وهذا فهو رأى عام كقول ليسيوس . لان الكنيسة قد اوقفت هذا الاعدام على نذر الفقر الاحتفالى . كما انها اوقفت عدمية الزواج على نذر العفة الاحتفالى . ولكن الرهبان الناذرون لهم سلطان على سيظهم وحقوقهم الروحية صرفا . لانهم لم يعدموها والكنيسة لم تعلق على نذرهم الا عدمية القنية الزمنية فقط *

* اجيب رابعا ان الرهبان اصحاب الوظائف كالروساء والمتقدمين . الذين لهم وظائف رهبانية او علمية . فلهم سلطان على استعمال وتوزيع مداخل وظائفهم للقيام بمعيشتهم اللايقة . ولا امور صالحة حميدة . بما ان الناموس والعادة قد سيها لهم بذلك . ولكن لا يمكنهم

يمكنهم أن يصرفوها في أشياء غير واجبة ولا يوزعوها على أقاربهم الغير المحتاجين بدون أن يخطوا ضد العدل، وقابلون ذلك يلتزمون برده. لانهم ليسوا بأرباب هذه الارزاق. بل قاهرمة وموزعون فقط. ولهم حق على استعمالها فقط حسبها هو معين في القوانين. وفرايض الرهبنة. ونية واهبها للرهبنة أو للكنيسة. بل يخطيون ضد نذر الفقر. ان استعمالوها في أشياء زمنية بدون اجازة *

* السؤال الخامس في ماذا يلتزم الراهب من قبل نذر الفقر *

* اجيب مع جمهور المعلمين * أولاً انه بالأ يقبل. او يقتنى. او ياخذ. او يعكس. او يبدل. او يقرض. او يغير. او يهب. او يستعمل ايذاً شيئاً زمنياً ذا ثمن بدون اجازة. لانه لا يقدر ان يمتلك شيئاً ذا ثمن او يستعمله كانه له. اعنى بارادته وسلطانه واختياره وعلى اسمه بدون تعلق. واجازة الرئيس. لانه بنذر الفقر البسيط ايضاً. الذى يصير في رهبنة الایسوعية بعد سنتى التجربة. يعدم سلطان استعمال كل شىء زمنى والتصرف به بدون اجازة الرئيس. بل انه يعدم ايضاً كل تولي مطلق غير متعلق. ولوانه حفظ لذاته بعض تولي. ولكنه يكون مربوطاً ومتعلقاً بارادة الرئيس. ونظراً الى اقتنايه ايضاً. مع الزام تركه متى اراد الرئيس. اما بالنذر الاحتفالى. فالراهب يعدم كل تولي أصلي ايضاً. وكل تخصص. وحق على شىء زمنى. يتضح ذلك بيناً من رأى الكنيسة واستعمالها. ومن القديس اغسطينوس في الرسالة المائة وتسعة هـ لا تقولوا عن شىء انه خصوصى. بل فلتكن لكم ساير الأشياء مشتركة. فالراهبة ان

ان اختصت لذاتها شيئاً وخفته . فتهلك كأنها سارقة ه
وانوشانسيوس الثالث قال في الفصل السادس عن طغمة الرهبان ه
فختم بالتدقيق . وبقوة الطاعة تحت قصاص الحكم الالهى . بالآ
يملك احد الرهبان شيئاً خصوصياً على نوع ما البتة . ومن ثم ان
وجد شئ ما معين لاجد بالخصوص . فلا يتجاسر على اخذه . بل
فليتعين للرئيس او للمتقدم . ولا يظن الرئيس انه يقدر ان يمح لراهب
ما المقتناء للخصوصى . لان هجر القنية كذلك وحفظ العفة فهما
ملازمان للقانون الرهبانى هكذا . حتى ان الحبر الاعظم نفسه
لا يقدر ان يعطى اجازة ضدّها ه ومن المجمع التريدينى حيث
قال فى الجلسة الخامسة والعشرين ه لا يجوز لاحد من الرهبان او
الراهبات . ان يقتنوا او ياخذوا شيئاً من الارزاق الثابتة او المتنقلة
المكتسبة منهم باى نوع كان كأنها خصوصية . ولو كان ذلك على
اسم الدير . بل فليدفعوها حالاً للرئيس ويخصصوها للدير ه وكقول
ناورا وسواريس ان هذا النذر يلزم الراهب بالآ يشتهى او يقتنى
شيئاً خصوصياً البتة . يتضح من الفصل عن الناذرين حيث قيل ه
انه مهلك لناذرى العفة ليس الزواج فقط . بل اشتهايه ايضاً ه بل
ان هذا هو رأى جمهور المعلمين . ان الراهب الناذر احتفالياً او
بسيطاً ايضاً . يخطى اذا اخذ . او اقتنى . او قبل . او عكس . او
اقرض . او ابدل . او قايفض . او وهب . او غير . او استعمل شيئاً ما .
داخلاً او خارجاً . بدون اجازة الرئيس الصريحة . او المضمرة . او
التفسيرية . او المظنونة بفطنة فى وقت الضرورة . لان هذه جميعها
هي

هي أفعال ممتلك . إذ تصدر عن الإرادة والسلطان الخصوصي . بدون
 أجازة الرئيس . لأن كل فعل تملك خصوصي فهو مُحَرَّمٌ على الراهب .
 لأنه بنذر الفقر قد اعدم ذاته سلطان تملك شيء ما كأنه مخصوص
 به بدون تعلقي وبغير أجازة . وهذا ليس هو نفاقاً . وضد النذر
 فقط . بل أنه سرقة وضد العدل أيضاً . كقول سواريس . بما أن الشيء
 هو للجمهور فتصير السرقة بسلب مال الغير . أو استعماله غصباً عن
 مالكه . أو قانيه . أو المتصرف به الذي هو بمقام مالكه . أعني
 الرهبنة . التي لها التملك . أو أبقنا أو اقله المتصرف بتملك
 الارزاق . ومن ثم ولو أن ذاك الشيء قد منح للراهب من خارج .
 فلائذ قيل منه فقد صار للجمهور . لأن الراهب بالنذر قد سلم
 إرادته بمعاهدته مع الرهبنة فكما يكتسبه فيكتسبه للرهبنة .
 كما يتضح جلياً من النواميس . ورأى جمهور المعلمين . وعادة
 الكنيسة . ومن قول القديس باسيليوس العظيم في القوانين
 الرهبانية في الرأس الرابع والثلاثين هـ أن القنية الخصوصية فهي
 سرقة . لأن أخذ أي شيء كان . ومن أي موضع كان . أو استعماله
 خصوصياً فهو سلب مال الجمهور هـ ومن ثم فإن كل تغيير . وإيهاب
 الخ * فهو باطل . ويلزم رده . ولهذا لا يجوز للراهب أن يرد ما قد
 وهب له لصاحبه . بما أنه تغيير ما قد وهب للرهبنة . لأن أرزاق
 الرهبنة لا تدعى مشتركة بهذا النوع . أعني أن كل راهب يستعملها
 حسب إرادته . لأنه على هذا النوع لكانت تُعطى أجازة لكل
 واحد بان يسرق ما يخصه . بل أنها تدعى مشتركة . بما أنها للجمهور .
 والرئيس

والريس يقدر ان يوزعها على كل واحد ليستعملها في احتياجاتهم. اما الناذرون على نوع البساطة فقط فيخطيئون خطأً هميئاً. ان وزعوا او استعملوا ما ينقصهم شيئاً بمقدار معتبر بدون اجازة الريس. لانه ولو امكنهم ان يستبقوا لذاتهم التولى الاصلى على الارزاق الزمنية. ولكنهم عادمون من الناموس الحالى التصرف بها حسب مشيتهم بدون اجازة الريس *

* ولكن يسأل هنا هل ان من نذر نذراً بسيطاً لا مشتهراً اذا تصرف بدون اجازة الريس بالارزاق المستبقية اليه يكون تصرفه باطلاً؟
* اجيب ان هولاء ليس لهم تولى الا على الارزاق التى كانت لهم فى العالم. او التى حصلت لهم فيما بعد من وراثة ضرورية بدون وصية. او قد منحت لهم من والديهم لاجل معاشهم. اما الاشياء الاخرى التى اكتسبوها من غير موضع. او من اصدقائهم او من قبل شطارتهم فهذه تكون للجمعية. ومن ثم فان استعمالها بدون اجازة الريس فهو غير جائز. لان نية الجمعية. او الروساء الماخين الاجازة. ليست هى لكى يكتسبوا التولى على كذا اشياء. ثم ان الراهب الذى يقبل غالباً. او ياخذ. او يصرف. او يتلف شيئاً زهيداً من مال الجمهور. او من الذى اعطى له من غير موضع. وفعل ذلك بدون اجازة الريس. ولو لم يقصد تكرار الامر او الوصول الى الكمية المعتبرة. فمع ذلك فانه يخطى خطأً هميئاً. لان هذه هى حالة السرقة الزهيدة. التى تصل اخيراً الى الكمية المعتبرة كقول سنكيس. ولو كان ذلك ماكلًا او مشرباً. لانه ذو غنى. والريس بهذا

بهذا يكون مغصوباً * أولاً لاجل النوع المضاد الأدب الرهباني .
والخضوع الواجب له * ثانياً نظراً الى المادة . لانها تضاد الامساك .
وتلهب الخواس . وهى مانع عظيم للكمال . ولكى تكون الخطية
مهيئة فى هذه الاشياء . فيقتضى ان تكون الكمية ذاتها بمقدار
تلك المطلوبة فى الماكل والمشرب نظراً الى الخدامين لتصير السرقة
خطأً مهيئاً . وهذا يجب ان يعدّ امراً حقيقاً اقله اذا استعملت هذه
بدون علة داعية . ومن ثم فيخطئ الراهب ضد الفقر اذا عزم من
العلماني واكل وشرب بغير اجازة الرئيس . لان الاكل والشرب هو
حسب الراى العام استعمال فاعلى لفعل شئ زمنى لفائدتيه
لخصوصية وذوئى . وبالنتيجة هو غير جائز بدون اجازة الرئيس
كما ان اكل الشئ او شربه بدون اجازة مالكه هو ضد العدل . ولذلك
لا يجوز للراهب ان يستعمل شيئاً زمنياً ذا غنى بدون اجازة الرئيس .
لان من يقبل باختياره شيئاً ذا غنى فيكون قد قبله بارادته وسلطانته
وبدون اجازة الرئيس قد صير ذاته كانه مالكه حقاً . كقول سواريس .
وسنكيس واخرين . ولا يضاد كقول لكرويكس . بان الراهب
لا يخطئ بقبوله الخور او الروايج الثمينه المقدمة له خارجاً . لانه
يكون حينئذ مفعولاً لافاعلاً . وهذه فتفى خارجاً لا كرامه
فقط . اما باكله وشربه فيكون فاعلاً . اذ يتناول ذلك لاستعماله
ولذاته ولغذائه . واستعمال الشئ الذى يؤخذ بدفعه واحده .
كالغذاء مثلاً . فيجب ان يعتبر كاعتبار الشئ ذاته . لانه حينئذ
يؤخذ كله كقول سواريس * ثانياً يلزمه ان يكون مستعداً لان

يجرد

يجوز ذاته من اقتناء أو استعمال الأشياء المسموحة له في كل وقت يريد الرئيس منه . إذ لا يمكنه أن يقتني شيئاً إلا بتعلق على إرادة الرئيس . لأن ما لا يمكن أخذه . فهو خصوصي . ومن ثم فيخطئ ضد النذر من ينفي الشيء الممنوح له بإجازة الرئيس . وذلك لئلا يأخذ الرئيس أو يرد أو يرجع بالإجازة الممنوحة . وكذلك من يصدر الرئيس بتدمراته ومنازعاته عن رد الشيء الموهوب . أو إذا أخذ منه الرئيس شيئاً فيحتسبه ظمناً . لأن هذه هي أفعال من يجلس لذاته استعمالاً وتصرفاً مطلقاً ثابتاً . الذي قد عدمه بنذر الفقر . إذ لا يمكنه أن يكتسب . أو يرجع لذاته حقاً على الأشياء الزمنية غير خاضع للرئيس . وإلا لا يمتلك شيئاً معتبراً . أعني الحق على استعمال وتصرف كذا ثابت . وكذلك من يمتلك شيئاً بنية وقصد أن يخص ذاته بها . وإراد بقدر إمكانه أن تكون له إجازة ثابتة . أما الإجازة الدائمة في هذه المادة فهي رديئة وباطلة . لأنها تضاد الفقر . بما أن الشيء يمتلك بها كأنه خصوصي . إذ لا يمكن ترجيعه كقول سواريس * ثالثاً يلتزم بأن يترك الشيء الممنوح له حالما يرفع الرئيس الإجازة المعطاة . وإلا لحصل كأنه مالكها بدون إجازة * رابعاً كل شيء أعطى لاستعمال خصوصي . فلا يجوز استخدامه لاستعمال آخر . ولو كان جيداً . لأن هذا الاستعمال يكون كأنه بدون إجازة . ولهذا فيكون فعل تخصيص . وهذا محرم من نذر الفقر . لأن النذر ينفي سلطة التخصيص . وفعل هذه السلطة ذاتها . لأن ما ينفي السلطة فإنه ينفي الفعل أيضاً . ومن ثم فإنه يخطئ خطأً مهيناً

مهيناً اذا أعطى له شيئاً معتبراً من الدراهم لاستعمال ما . وأصرفها
 لاستعمال آخر بدون اجازة . كذلك لا يمكنه ان يقرض لآخر بدون
 اجازة ما قد أعطى له ليستعمله في احتياجاته . بما ان الراهب
 له حق لان يستعمل فقط ما قد أعطى له لاجل فايدته مع تعلق
 دايماً . والمستعمل لا يقدر ان يسمح لغيره باستعمال شئ قد منح
 له . لان هذا هو ربح . كما يتضح من القانون عن الاستعمال والاسكيم .
 فباولى حجة اذا . كقول لايمان . انه لا يجوز للراهب ان ياخذ او يعطى
 للغير الماكل والمشرب . الذى يوضع على المائدة امامه . ما لم
 تكن اجازة عامة واضحة بالعادة . او مستعملة وجارية بكذا اشياء .
 مثلاً اذا واحد دعى انساناً الى وليمة . ولكن بدون ان يصيرهم ارباباً
 على ما يوضع امامهم . ولم يضع اشياء زائدة . لكي ينجسوها لآخرين
 او ياخذوها الى منازلهم . بل لكي يستعملوها فقط . فعلى هذا
 النسق لا يجوز للراهب ان ياخذ شيئاً . ولو كان قد وفرة من حصته .
 لان هذا يعطى له لكي يقتات به فقط . ومهما فضل عنه فيكون
 للدير . وهذا رأى عام كقول سواريس . بانه لا يجوز للراهب بدون
 اجازة الرئيس ان يهب خارج الرهينة . او داخلها شيئاً قد أعطى
 له لكي يستعمله . ولو كان عتيداً ان يصرفه كله . مثلاً كمن
 يوفر من طعامه . او من الدراهم المعطاة له ليصرفها في طريقه .
 لانها منحت له ليستعملها لذاته فقط . ومن ثم لا يمكنه ان يهبها
 لغيره بسلطانه . وان فعل ذلك فيحسب كانه مالکها وكلما يوفره
 من حصته فيوفرة للرهبنة . لان كلما يربحه الراهب . فلا يربحه
 لذاته

لذاته بل للرهبنة . فباولى حجة اذا اذا وفر شيئا * خامسا يلتزم ان يعتنى بحفظ ما يعطى له ليستعمله . كاعتناء الرجل الصالح الحكيم في حفظ ارزاقه . وتجنب عليه الزامات المستعمل . اذ يعطى للطالب استعمال الشئ مع شرط التحفظ على جوهره . بما ان فعل التولى المطلق هو ان الواحد يتهاون في الشئ . او يتلفه او يعطله بارادته . لان الشئ اذا اعطى له لكى يستعمله . كالثوب مثلا والزيت . فيعطى له لكى يستعمله فقط في ضرورته وفائده . لا لاثلافه المضر للدير التاج عن تهاونه . ومن ثم اذا عدم الشئ او تعطل لاجل تهاونه . او انه اصرف اكثر من الواجب . فيخطى ضد النذر والعدل ايضا * سادسا لا يقدر ان يمتلك اشياء زائدة وغنيمة غير لايقة بحاله الفقري . ولا ان يصرف شيئا ما ولو كان باستقامة في امور قبيحة باطلة غير لايقة بالحال الرهباني . التى تليق بالغنى العلماني اخرى هما بالراهب الفقير . لانه كقول ديوكوان نذر الفقر لا يلزم بعدم الاستعمال بدون اجازة الرئيس فقط . بل وبحفظ الحال الفقري ايضا . وتجنب المصاريف الغير لايقة بالفقراء حسب فرائض الرهبنة . وكل الاشياء الزائدة . بما انها تخص اغنياء العالم فقط . فتضاد بذاتها الحال الرهباني ونذر الفقر . ولو ارتضى الرئيس بذلك . اذ لا يقدر ان يسمح بهذا على نوع جائز او مستقيم . كقول ناورا وسنكيس وديوكو وغيرهم . لانها تضاد الحال الفقري . ومحرمه من القوانين . لان الرئيس ليس هو رب ارزاق الرهبنة . او ما يعطى للراهب . بل انه قرهمان فقط حسب قوانين وفرائض الرهبنة . ثم ان النواميس

النواميس والقوانين المثبتة من الأخبار الرومانيين ، الذين هم
 أعظم رؤساء للرهبانات . تجعل الرئيس وكيلاً فقط على المصاريف
 الضرورية المحتشمة المناسبة للحال الرهباني . وتحرم كل مصروف
 لأجل أمور باطلة غير لائقة . فالجمع التريدينيني قال في الرأس
 الثاني من الجلسة * ٢٥ هـ . فلتسمح الرؤسا للرهبان باستعمال
 الأشياء المنتقلة هكذا . حتى أن امتعتهم تكون لائقة بالفقر
 الذي نذروه هـ فالرئيس إذا ليس له سلطان ليمنح أجازة مثل هذه .
 بما أنها باطلة بالكلية . ومن ثم فالجمع المقدس كقول فانيانوس
 قد رسم بان الرهبان عدا الامتعة المناسبة للحال الرهباني الفقري .
 لا يقدر أن يمتلكوا أو يقتنوا أشياء آخر منتقلة زائدة لأجل
 استعمالهم الخصوصي فقط . حتى ولا بإجازة الرؤساء أنفسهم .
 والمقتنين والممتلكين أشياء زائدة لا تعذرهم إجازة الرؤساء من
 الذنب والقصاص . ومن ثم فالمتقدم والجمعية أيضا لا يمكنهم منح
 هذه الإجازة . لأن الجمعية لها سلطان الملك على هذه الارزاق .
 ولكنه محصور ومقيّد في نذر الفقر من قبل أمر الكنيسة وثبة
 الواهبين . لأجل الاستعمال الضروري المفيد المحتشم . كقول
 ديوكو وليسيوس وسنكيس وغيرهم . ولهذا إذا أصرف الراهب
 بإجازة الرئيس شيئا معتبرا بأمور زائدة باطلة غير لائقة . كاللعب
 والصّور والولائم واثواب حريرية . وغيرها . أو أنه اقضى أشياء غنية
 زائدة غير لائقة بماله الفقري . أو أنه عاش مبدرفا في ولايم ذات
 نفقه . أما من الأشياء الممنوحة له . أو من الدير نفسه . فإنه
 ينطى

يخفى ضد الفقر. بما أن هذه الاجازة هي باطلة. ومن يكسب من الراهب. او ياخذ شيئاً منه لاجل امور باطلة غير لايقة بحاله. فيلتزم بردها للرهبنة كأنه قد اخذها من سارق. ومتى سمح الرئيس بدراهم او بامتنعة على وجه العموم. فيفهم أنه قد سمح بها لاجل امور صالحة ضرورية ومفيدة ولايقة بالحال الرهباني. وبعبكس ذلك تكون باطلة وغير جايزة. * سابعاً الوكلاء والمدبرون ونظايرهم. لايقدرّون ان يعطوا او يصرفوا او يغيروا شيئاً بارادتهم. بل حسب قانون الرهبنة واذن الرئيس. وبما هو مسموح لهم لاجل وظيفتهم فقط. ومن ثم فيزعم ستكيس وكثيرون معه. ان الوكيل يخفى خطأً هميئاً ضد الفقر. ان اصرف شيئاً معتبراً في امور غير المعينة من الرئيس. ولو كانت من ذاتها جايزة ومفيدة للجمهور. ولكن بدون ارادة الرئيس الصريحة او المضمرة. لانه يفعل ذلك كأنه مالك. ثم ان الموزع يلتزم ان يوزع الاشياء كموجب القانون و ارادة الرئيس. حتى أنه لايعطى. لا اكثر ولا اقل. لا احسن ولا احقر الا كما يريد الرئيس. لانه كيفما انحرف عن ارادة الرئيس فيسقط في زلة التخصيص. لانه حينئذ يتصرف ويوزع كالك. وليس بمتعلق على ارادة الرئيس وكل شيء يصير خارج السلطان الممنوح له. فيصير بدون اجازة. بل باختياريه وسلطانه. ومن ثم فهو فعل التخصيص. لان فعل التخصيص هو ما يصير بالارادة والسلطان الذاتي. اعنى بدون اجازة الرئيس. كقول سواريس وكثيرين. وكقول القديس توما في البحث الثاني والثلاثين هـ ان الاشياء التي بها المروس خاضع للرئيس

يكنهم أن يهرفوها في أشياء غير واجبة ولا يوزعوها على أقاربهم الغير المحتاجين بدون أن يخطوا ضد العدل. وقابلون ذلك يلتزمون برده. لانهم ليسوا بآرباب هذه الارزاق. بل قاهرمة وموزعون فقط. ولهم حق على استعمالها فقط حسبها هو معين في القوانين. وفرايض الرهينة. ونية واهبها للرهبنة او للكنيسة. بل يخطيون ضد نذر الفقر. ان استعمالوها في أشياء زمنية بدون اجازة.*

* السؤال الخامس في ماذا يلتزم الراهب من قبل نذر الفقر.*

* اجيب مع جمهور المعلمين * اولاً انه بالآ يقبل. او يقتنى. او ياخذ. او يعكس. او يبدل. او يقرض. او يغير. او يهب. او يستعمل ابداً شيئاً زمنياً ذا ثمن بدون اجازة. لانه لا يقدر ان يمتلك شيئاً ذا ثمن او يستعمله كانه له. اعنى بارادته وسلطانه واختياره وعلى اسمه بدون تعلق. واجازة الرئيس. لانه بنذر الفقر البسيط ايضاً. الذى يصير في رهبنة الايسوعية بعد سنتى التجربة. يعدم سلطان استعمال كل شىء زمنى والتصرف به بدون اجازة الرئيس. بل انه يعدم ايضاً كل تولي مطلق غير متعلق. ولو انه حفظ لذاته بعض تولي. ولكنه يكون مربوطاً ومتعلقاً بارادة الرئيس. ونظراً الى اقتنايه ايضاً. مع الزام تركه متى اراد الرئيس. اما بالنذر الاحتفالى. فالراهب يعدم كل تولي أصلى ايضاً. وكل تخصص وحق على شىء زمنى. يتضح ذلك بينا من رأى الكنيسة واستعمالها. ومن القديس اغستينوس في الرسالة الماية وتسعة هـ لا تقولوا عن شىء انه خصوصى. بل فلتكن لكم ساير الأشياء مشتركة. فالراهبة ان

ان اختصت لذاتها شيئاً وخفته . فتهلك كأنها سارقة ه
وانوشانسيوس الثالث قال في الفصل السادس عن طغمة الرهبان ه
فخترم بالتدقيق . وبقوة الطاعة تحت قصاص الحكم الالهى . بالآ
يملك احد الرهبان شيئاً خصوصياً على نوع ما البتة . ومن ثم ان
وجد شئ ما معين لاجد بالخصوص . فلا يجاسر على اخذه . بل
فليتعين للرئيس او للمقدم . ولا يظن الرئيس انه يقدر ان يمح لراهب
ما المقتناء لخصوصى . لان هجر القنية كذلك وحفظ العفة فهما
ملازمان للقانون الرهبانى هكذا . حتى ان للبر الاعظم نفسه
لا يقدر ان يعطى اجازة ضدّها ه ومن الجمع التريدينى حيث
قال فى الجلسة الخامسة والعشرين ه لا يجوز لاحد من الرهبان او
الراهبان . ان يقننوا او ياخذوا شيئاً من الارزاق الثابتة او المتنقلة
المكتسبة منهم باى نوع كان كأنها خصوصية . ولو كان ذلك على
اسم الدير . بل فليدفعوها حالاً للرئيس ويخصمونها للدير ه وكقول
ناورا وسواريس ان هذا النذر يلزم الراهب بالآ يشتهى او يقتنى
شيئاً خصوصياً البتة . يتضح من الفصل عن الناذرين حيث قيل ه
انه مهلك لناذرى العفة ليس الزواج فقط . بل اشتهايه ايضاً ه بل
ان هذا هو رأى جمهور المعلمين . ان الراهب الناذر احتفالياً او
بسيطاً ايضاً . يخطى اذا اخذ . او اقتنى . او قبل . او عكس . او
اقرض . او ابدل . او قايف . او وهب . او غير . او استعمل شيئاً ما .
داخلاً او خارجاً . بدون اجازة الرئيس الصريحة . او المضمرة . او
التفسيرية . او المظنونة بفطنة فى وقت الضرورة . لان هذه جميعها
هي

هي أفعال ممتلك . إذ تصدر عن الإرادة والسلطان الخصوصي . بدون
 إجازة الرئيس . لأن كل فعل تملك خصوصي فهو محرم على الراهب .
 لأنه بنذر الفقر قد أعدم ذاته سلطان تملك شيء ما كأنه مخصوص
 به بدون تعلق وبغير إجازة . وهذا ليس هو نفاقاً . وضد النذر
 فقط . بل أنه سرقة وضد العدل أيضاً . كقول سواريس . بما أن الشيء
 هو للجمهور فتصير السرقة بسلب مال الغير . أو استعماله غصباً عن
 مالكه . أو قانيه . أو المتصرف به الذي هو بمقام مالكه . أعني
 الرهبنة . التي لها التملك . أو اقتنا أو اقله التصرف بتملك
 الأرزاق . ومن ثم ولو أن ذاك الشيء قد منح للراهب من خارج .
 فلائه قيل منه فقد صار للجمهور . لأن الراهب بالنذر قد سلم
 إرادته بمعاذته مع الرهبنة فكما يكتسبه فيكتسبه للرهبنة .
 كما يتضح جلياً من النواميس . ورأى جمهور المعلمين . وعادة
 الكنيسة . ومن قول القديس باسيليوس العظيم في القوانين
 الرهبانية في الرأس الرابع والثلاثين هـ أن القنية للخصوصية فهي
 سرقة . لأن أخذ أي شيء كان . ومن أي موضع كان . أو استعماله
 خصوصياً فهو سلب مال الجمهور هـ ومن ثم فإن كل تغيير . وإيهاب
 الخ * فهو باطل . ويلزم رده . ولهذا لا يجوز للراهب أن يرد ما قد
 وهب له لصاحبه . بما أنه تغيير ما قد وهب للرهبنة . لأن أرزاق
 الرهبنة لا تدعى مشتركة بهذا النوع . أعني أن كل راهب يستعملها
 حسب إرادته . لأنه على هذا النوع لكأنت تعطى إجازة لكل
 واحد بان يسرق ما يخصه . بل أنها تدعى مشتركة . بما أنها للجمهور .
 والرئيس

والريس يقدر ان يوزعها على كل واحد ليستعملها في احتياجاته .
 اما الناذرون على نوع البساطة فقط فيخطيئون خطأ همتا . ان وزعوا
 او استعملوا ما يخصهم شيئا بمقدار معتبر بدون اجازة الريس . لانه
 ولو امكنهم ان يستبقوا لذاتهم التولى الاصلى على الارزاق الزمنية .
 ولكنهم عادمون من الناموس الحالي التصرف بها حسب مشيتهم
 بدون اجازة الريس *

* ولكن يسأل هنا هل ان من نذر نذرا بسيطا لا مشتهرا اذا
 تصرف بدون اجازة الريس بالارزاق المستبقيةا له يكون تصرفه باطلا *
 * اجيب ان هولا ليس لهم تولى الا على الارزاق التى كانت
 لهم فى العالم . او التى حصلت لهم فيها بعد من وراثة ضرورية
 بدون وصية . او قد منحت لهم من والديهم لاجل معاشهم . اما
 الاشياء الاخر التى اكتسبوها من غير موضع . او من اصدقائهم
 او من قبل شطارتهم فهذه تكون للجمعية . ومن ثم فان استعمالها
 بدون اجازة الريس فهو غير جائز . لان نية الجمعية . او الرؤساء
 الماخين الاجازة . ليست هى لكى يكتسبوا التولى على كذا اشياء .
 ثم ان الراهب الذى يقبل غالبا . او ياخذ . او يصرف . او يتلف
 شيئا زهيدا من مال الجمهور . او من الذى اعطى له من غير موضع .
 وفعل ذلك بدون اجازة الريس . ولولم يقصد تكرار الامر او الوصول
 الى الكمية المعتبرة . فمع ذلك فانه يخطى خطأ همتا . لان هذه هى
 حالة السرقة الزهيدة . التى تصل اخيرا الى الكمية المعتبرة كقول
 سنكيس . ولو كان ذلك مأكلا او مشربا . لانه ذو غنى . والريس
 بهذا

بهذا يكون مغصوباً * أولاً لاجل النوع المضاد الأدب الرهباني .
والخضوع الواجب له * ثانياً نظراً الى المادة . لانها تضاد الامسك .
وتلهب الحواس . وهى مانع عظيم للكمال . ولكى تكون الخطية
مهيئة فى هذه الاشياء . فيقتضى ان تكون الكمية ذاتها بمقدار
تلك المطلوبة فى الماكل والمشرب نظراً الى الخدامين لتصير السرقة
خطاءً مهيئاً . وهذا يجب ان يعدّ امرًا حقيقاً اقله اذا استعملت هذه
بدون علة داعية . ومن ثم فيخطئ الراهب ضد الفقر اذا عزم من
العلماني واكل وشرب بغير اجازة الرئيس . لان الاكل والشرب هو
حسب الراى العام استعمال فاعلى لفعل شئ * زمنى لفايدته
الخصوصية وذو غنى . وبالنتيجة هو غير جائز بدون اجازة الرئيس
كما ان اكل الشئ او شربه بدون اجازة مالكه هو ضد العدل . ولذلك
لا يجوز للراهب ان يستعمل شيئاً زمنياً ذا غنى بدون اجازة الرئيس .
لان من يقبل باختيار شيئاً ذا غنى فيكون قد قبله بارادته وسلطانته
وبدون اجازة الرئيس قد صير ذاته كأنه مالكه حقاً . كقول سواريس .
وسنكيس واخرين . ولا يضاد كقول لكرويكس . بان الراهب
لا يخطئ بقبوله البخور او الروايج الثمينة المقدمة له خارجاً . لانه
يكون حينئذ مفعولاً لافاعلاً . وهذه فتفى خارجاً لا كرامه
فقط . اما باكله وشربه فيكون فاعلاً . اذ يتناول ذلك لاستعماله
ولذاته ولغذايه . واستعمال الشئ الذى يؤخذ بدفعة واحدة .
كالغذاء مثلاً . فيجب ان يعتبر كاعتبار الشئ ذاته . لانه حينئذ
يؤخذ كله كقول سواريس * ثانياً يلزمه ان يكون مستعداً لان

يحود ذاته من اقتناء أو استعمال الأشياء المسموحة له في كل وقت يريد الرئيس منه . إذ لا يمكنه أن يقتني شيئاً إلا بتعلق على إرادة الرئيس . لأن ما لا يمكن أخذه . فهو خصوصي . ومن ثم فيخطئ ضد النذر من ينفي الشيء الممنوح له بإجازة الرئيس . وذلك لئلا يأخذ الرئيس أو يردّه أو يرجع بالإجازة الممنوحة . وكذلك من يصد الرئيس بتدمراته ومنازعاته عن رد الشيء الموهوب . أو إذا أخذ منه الرئيس شيئاً فيحتسبه ظلماً . لأن هذه هي أفعال من يجتلس لذاته استعمالاً وتصرفاً مطلقاً ثابتاً . الذي قد عدمه بنذر الفقر . إذ لا يمكنه أن يكتسب . أو يرجع لذاته حقاً على الأشياء الزمنية غير خاضع للرئيس . وإلا لا يمتلك شيئاً معتبراً . أعني الحق على استعمال وتصرف كذا ثابت . وكذلك من يمتلك شيئاً بنية وقصد أن يخص ذاته بها . وإراد بقدر إمكانه أن تكون له إجازة ثابتة . أما الإجازة الدائمة في هذه المادة فهي ردية وباطلة . لأنها تضاد الفقر . بما أن الشيء يمتلك بها كأنه خصوصي . إذ لا يمكن ترجيعه كقول سواريس * ثالثاً يلتزم بأن يترك الشيء الممنوح له حالما يرفع الرئيس الإجازة المعطاة . وإلا لحصل كأنه مالكها بدون إجازة * رابعاً كل شيء أعطى لاستعمال خصوصي . فلا يجوز استخدامه لاستعمال آخر . ولو كان جيداً . لأن هذا الاستعمال يكون كأنه بدون إجازة . ولهذا فيكون فعل تخصيص . وهذا محرم من نذر الفقر . لأن النذر ينفي سلطة التخصيص . وفعل هذه السلطة ذاتها . لأن ما ينفي السلطة فإنه ينفي الفعل أيضاً . ومن ثم فإنه يخطئ خطأً مهيناً

المقالة الثامنة

حينئذ أعطى له شيئاً معتبراً من الدراهم لاستعمال ما. وأصرفها
 في شئ آخر بدون اجازة. كذلك لا يمكنه أن يقرض لآخر بدون
 اجازة ما قد أعطى له ليستعمله في احتياجاته. بما أن الراهب
 أنه هو من يستعمل فقط ما قد أعطى له لأجل فائده مع تعلق
 به. والمستعمل لا يقدر أن يسمح لغيره باستعمال شئ قد منح
 له. لأن هذا هو ربح. كما يتضح من القانون عن الاستعمال والاسكيم.
 فلو كان وجه إذا. كقول لا يمان. أنه لا يجوز للراهب أن يأخذ أو يعطي
 معبراً مأكلاً والمشرب. الذي يوضع على المائدة أمامه. ما لم
 تكن اجازة عامة واضحة بالعادة. أو مستعملة وجارية بكذا أشياء.
 منذ إذا واحد دعى إنساناً إلى وليمة. ولكن بدون أن يصيرهم أرباباً
 على ما يوضع أمامهم. ولم يضع أشياء زائدة. لكي يمنحوها لآخرين
 أو يأخذوها إلى منازلهم. بل لكي يستعملوها فقط. فعلى هذا
 النسق لا يجوز للراهب أن يأخذ شيئاً. ولو كان قد وفره من حصته.
 لأن هذا يعطى له لكي يقتات به فقط. ومهما فضل عنه فيكون
 للدير. وهذا رأى عام كقول سواريس. بأنه لا يجوز للراهب بدون
 اجازة الرئيس أن يهب خارج الرهينة. أو داخلها شيئاً قد أعطى
 له لكي يستعمله. ولو كان عتيداً أن يصرفه كله. مثلاً كمن
 يوفر من طعامه. أو من الدراهم المعطاة له ليصرفها في طريقه.
 لأنها منحت له ليستعملها لذاته فقط. ومن ثم لا يمكنه أن يهبها
 لغيره بسلطانه. وإن فعل ذلك فيحسب كأنه مالهها وكلما يوفره
 من حصته فيوفره للرهبنة. لأن كلما يربحه الراهب. فلا يربحه
 لذاته

لذاته بل للرهبنة . فباولى حجة اذا اذا وفر شيئا * خامسا يلتزم ان يعتنى بحفظ ما يُعطى له ليستعمله . كاعتناء الرجل الصالح الحكيم في حفظ ارزاقه . وتجب عليه الالتزامات المستعمل . اذ يُعطى للطالب استعمال الشئ مع شرط التحفظ على جوهره . بما ان فعل التولى المطلق هو ان الواحد يتهاون في الشئ . او يتلفه او يعطله بارادته . لان الشئ اذا اعطى له لكى يستعمله . كالشوب مثلا والزيت . فيعطى له لكى يستعمله فقط في ضرورته وفائده . لا لالتلافه المضر للدير الناجع عن تهاونه . ومن ثم اذا عدم الشئ او تعطل لاجل تهاونه . او انه اصرف اكثر من الواجب . فيخطى ضد النذر والعدل ايضا * سادسا لا يقدر ان يمتلك اشياء زائدة وقيمة غير لائقة بحاله الفقرى . ولا ان يصرف شيئا ما ولو كان باستقامة في امور قبيحة باطلية غير لائقة بالحال الرهبانى . التى تليق بالغنى العلمانى اخرى مما بالراهب الفقير . لانه كقول ديلوكوان نذر الفقر لا يلزم بعدم الاستعمال بدون اجازة الرئيس فقط . بل وبحفظ الحال الفقرى ايضا . وتجنب المصاريف الغير لائقة بالفقراء حسب فرائض الرهبنة . وكل الاشياء الزائدة . بما انها تخص اغنياء العالم فقط . فتضاد بذاتها الحال الرهبانى ونذر الفقر . ولو ارتضى الرئيس بذلك . اذ لا يقدر ان يسمح بهذا على نوع جايىز او مستقيم . كقول ناورا وسنكيس وديلوكو وغيرهم . لانها تضاد الحال الفقرى . ومحترمة من القوانين . لان الرئيس ليس هو رب ارزاق الرهبنة . او ما يُعطى للراهب . بل انه قهرمان فقط حسب قوانين وفرائض الرهبنة . ثم ان النواميس

مميّناً إذا أُعطي له شيئاً معتبراً من الدراهم لاستعمال ما . وأصرفها
 لاستعمال آخر بدون اجازة . كذلك لا يمكنه أن يقرض لآخر بدون
 اجازة ما قد أُعطي له ليستعمله في احتياجاته . بما أن الراهب
 له حق لأن يستعمل فقط ما قد أُعطي له لأجل فائده مع تعلق
 دائم . والمستعمل لا يقدر أن يسمح لغيره باستعمال شيء قد مُنح
 له . لأن هذا هو ربح . كما يتضح من القانون عن الاستعمال والاسكيم .
 فباولى حجة إذا . كقول لايمان . أنه لا يجوز للراهب أن يأخذ أو يعطي
 للغير المأكول والمشرب . الذى يوضع على المائدة أمامه . ما لم
 تكن اجازة عامة واضحة بالعادة . أو مستعملة وجارية بكذا أشياء .
 مثلاً إذا واحد دعى انساناً الى وليمة . ولكن بدون أن يصيرهم ارباباً
 على ما يوضع امامهم . ولم يضع أشياء زائدة . لكي يمنحوها لآخرين
 أو يأخذوها الى منازلهم . بل لكي يستعملوها فقط . فعلى هذا
 النسق لا يجوز للراهب أن يأخذ شيئاً . ولو كان قد وفرة من حصته .
 لأن هذا يُعطي له لكي يقتات به فقط . ومهما فضل عنه فيكون
 للدير . وهذا رأى عام كقول سواريس . بأنه لا يجوز للراهب بدون
 اجازة الرئيس أن يهب خارج الرهينة . أو داخلها شيئاً قد أُعطي
 له لكي يستعمله . ولو كان عتيداً ان يصرفه كله . مثلاً كمن
 يوفّر من طعامه . أو من الدراهم المعطاة له ليصرفها في طريقه .
 لأنها مُنحت له ليستعملها لذاته فقط . ومن ثم لا يمكنه أن يهبها
 لغيره بسلطانه . وإن فعل ذلك فيحسب كأنه مالکها وكلما يوفّره
 من حصته فيوفّره للرهبنة . لأن كلما يربحه الراهب . فلا يربحه
 لذاته

لذاته بل للرهبنة . فباولى حجة اذا اذا وفر شيئا * خامسا يلتزم ان يعتنى بحفظ ما يعطى له ليستعمله . كاعتناء الرجل الصالح الحكيم في حفظ ارزاقه . وتجنب عليه الالتزامات المستعمل . اذ يعطى للطالب استعمال الشئ مع شرط التحفظ على جوهره . بما ان فعل التولى المطلق هو ان الواحد يتهاون في الشئ . او يتلفه او يعطله بارادته . لان الشئ اذا اعطى له لكى يستعمله . كالثوب مثلا والزيت . فيعطى له لكى يستعمله فقط في ضرورته وفائده . لا لالتلافه المضر للدير الناجع عن تهاونه . ومن ثم اذا عدم الشئ او تعطل لاجل تهاونه . او انه اصرف اكثر من الواجب . فيخطى ضد النذر والعدل ايضا * سادسا لا يقدر ان يمتلك اشياء زائدة وقيمة غير لائقة بحاله الفقرى . ولا ان يصرف شيئا ما ولو كان باستقامة في امور قبيحة باطلية غير لائقة بالحال الرهبانى . التى تليق بالغنى العلمانى احرى مما بالراهب الفقير . لانه كقول ديلوكوان نذر الفقر لا يلزم بعدم الاستعمال بدون اجازة الرئيس فقط . بل وبحفظ الحال الفقرى ايضا . وتجنب المصاريف الغير لائقة بالفقراء حسب فرايض الرهبنة . وكل الاشياء الزائدة . بما انها تخص اغنياء العالم فقط . فتضاد بذاتها الحال الرهبانى ونذر الفقر . ولو ارتضى الرئيس بذلك . اذ لا يقدر ان يسمح بهذا على نوع جائز او مستقيم . كقول ناورا وسنكيس وديلوكو وغيرهم . لانها تضاد الحال الفقرى . ومحرمه من القوانين . لان الرئيس ليس هو رب ارزاق الرهبنة . او ما يعطى للراهب . بل انه قرهمان فقط حسب قوانين وفرايض الرهبنة . ثم ان النواميس

النواميس والقوانين المثبتة من الاحبار الرومانيين ، الذين هم اعظم روساء للرهبانات . تجعل الرئيس وكيلًا فقط على المصاريف الضرورية المحتشمة المناسبة للحال الرهباني . وتحرم كل مصروف لاجل امور باطلة غير لائقة . فالجمع التريدينتي قال في الراس الثاني من الجلسة * ٢٥ هـ فلتسمح الروسا للرهبان باستعمال الاشياء المنتقلة هكذا . حتى ان امتعتهم تكون لائقة بالفقر الذي نذروه هـ فالرئيس اذا ليس له سلطان ليمنح اجازة مثل هذه . بما انها باطلة بالكلية . ومن ثم فالجمع المقدس كقول فانيانوس قد رسم بان الرهبان عدا الامتعة المناسبة للحال الرهباني الفقري . لا يقدر ان يمتلكوا او يقتنوا اشياء اخر منتقلة زائدة لاجل استعمالهم الخصوصي فقط . حتى ولا باجازه الروساء انفسهم . والمقتنين والممتلكين اشياء زائدة لا تعذرهم اجازة الروساء من الذنب والقصاص . ومن ثم فالمتقدم والجمعية ايضا لا يمكنهم منح هذه الاجازة . لان الجمعية لها سلطان التملك على هذه الارزاق . ولكنه محصور ومقيّد في نذر الفقر من قبل امر الكنيسة ونية الواهبين . لاجل الاستعمال الضروري المفيد المحتشم . كقول ديوكو وليسيوس وسنكيس وغيرهم . ولهذا اذا اصرف الراهب باجازه الرئيس شيئا معتبرا بامور زائدة باطلة غير لائقة . كاللعب والصور والولايم واثواب حريرية . وغيرها . او انه اقتنى اشياء ثمينة زائدة غير لائقة بحاله الفقري . او انه عاش مبذرقا في ولايم ذات نفقة . اما من الاشياء الممنوحة له . او من الدير نفسه . فانه يحظى

يُعطى ضد الفقر. بما أن هذه الاجازة هي باطلة. ومن يكسب من الراهب. أو يأخذ شيئاً منه لأجل أمور باطلة غير لائقة بحاله. فيلتزم بردها للرهبنة كأنه قد أخذها من سارق. ومتى سمح الرئيس بدراهم أو بامتعة على وجه العموم. فيفهم أنه قد سمح بها لأجل أمور صالحة ضرورية ومفيدة ولايقة بالحال الرهباني. وبعكس ذلك تكون باطلة وغير جائزة * سابعاً الوكلاء والمدبرون ونظايرهم. لا يقدرون أن يعطوا أو يصرفوا أو يغيروا شيئاً بإرادتهم. بل حسب قانون الرهبنة وأذن الرئيس. وبما هو مسموح لهم لأجل وظيفتهم فقط. ومن ثم فيزعم ستكيس وكثيرون معه. أن الوكيل يُعطى خطأً مهيتاً ضد الفقر. أن اصرف شيئاً معتبراً في أمور غير المعيّنة من الرئيس. ولو كانت من ذاتها جائزة ومفيدة للجمهور. ولكن بدون إرادة الرئيس الصريحة أو المضمرة. لأنه يفعل ذلك كأنه مالك. ثم أن الموزع يلتزم أن يوزع الأشياء كموجب القانون وإرادة الرئيس. حتى أنه لا يعطى. لا أكثر ولا أقل. لا أحسن ولا أحقر إلا كما يريد الرئيس. لأنه كيفما انحراف عن إرادة الرئيس فيسقط في زلة التخصيص. لأنه حينئذ يتصرف ويوزع كمالك. وليس بمعلق على إرادة الرئيس وكل شيء يصير خارج السلطان الممنوح له. فيصير بدون اجازة. بل باختياره وسلطانه. ومن ثم فهو فعل التخصيص. لأن فعل التخصيص هو ما يصير بالإرادة والسلطان الذاتي. أعنى بدون اجازة الرئيس. كقول سواريس وكثيرين. وكقول القديس توما في البحث الثاني والثلاثين هـ أن الأشياء التي بها المروس خاضع للرئيس

للرئيس يجب أن لا يوزعها إلا حسب إرادة الرئيس . بل وفي الرهبنة جميعها يجب أن الوكلا يكونون خاضعين للرئيس الخصوصي . وروسا الرهبنة أنفسهم يخطيون ضد نذر الفقر والعدل أيضا . أن أصرفوا أو وهبوا شيئا من أرزاق الدير خارج الإجازة التي يعطونها من فرايض الرهبنة . أو من العادة المثبتة . أو من الروساء المتقدمين . وأن وهبوا شيئا أو أصرفوه في أمور باطلة زائدة . فيخطيون خطأ هيتا . وهذا الإيهاب فهو باطل . ويلزم ردة . لأن الروساء ليسوا بآباء الأزاق المشتركة . بل وكلا فقط لفائدة الرهبنة . ولا أمور جيدة . كما يتضح في الراس الثاني عن الإيهاب والنذر أنهم يلتزمون كالآخرين . حتى أنه لا يمكنهم ذلك ولو ارتضت الجمعية ذاتها . لأنه ولو أن الجمعية كانت مالكة هذه الأزاق . ولكن هذا التملك فهو مربوط بنذر الفقر وبنزاسيم الكنيسة ونية الواهبين . ومعين لأمور ضرورية جيدة . كما سبق القول *

* ولكن يجب حفظ هذه الشروط * أولاً أن إجازة الرئيس المطلوبة يلزم أن تكون إما صريحة أو مضمرة . التي تتضمن قوة ومضمراً في الصريحة . أو صمتية . وهي المفترضة معرفة الشئ في الرئيس . أو تستنتج من الظروف . مثلاً إذا الرئيس عرف أن مروسية قد أخذوا أو اقتنوا أو وهبوا شيئا ولم يمنع ذلك مع إمكانه بسهولة . لأنه وقتئذ يظهر قبوله بصمته . وبالعكس إذا أمكنه المنع بصعوبة . مثلاً إذا خشى بلبلة الدير من قبل منعه . فيتضح حينئذ أنه فحتم ولم ياذن بذلك . ومن ثم لا عذر لك . لأن الإجازة الصمتية لا يسمح بها عموماً

مهمًا في الرهبنات المنظومة جيدًا إلا في الأمور الزهيدة . التي
تحدث غالبًا * ثانيًا الاجازة الظنية . او التفسيرية لا تكفي ما لم
يلزم الامر او السبب والريس وقتئذ لا يكون موجودًا . ويستبين
جليًا انه يريد بان اجازته الصريحة لا تكون لازمة . وانه كان
منع الاجازة ولو لم تطلب منه . كقول ليسيوس وغيره . اذ لا يكفي
القول انه لو طلبت الاجازة لكنت اعطيت . بما ان هذا الشرط
لا يوضع حقًا . اذا لم يوضع الشئ العتيد ان يصدر منه . لان الزام
الشريعة لا يبطل بواسطة الظن . ان الريس لقد كان حل منه لو سئل
وبخلاف ذلك لتدبروا المرسومون غالبًا حسب ارادتهم بدون تعلق
حالي بارادة الريس . ومن ثم لتجنب الخطاء المميت لا يكفي القول .
لو سئل الريس كان اعطى اجازة . بل تلزم الاجازة الصريحة . ان
امكن تاخير الشئ . وحضور الريس . والا لكان الريس مغضوبًا ليس
نظرًا الى الحال فقط . بل للجوهر ايضًا . بما ان الريس من ذات وظيفته
ملزومٌ تحت الخطاء المميت . بالآ يرتضى ان المروس يتصرف في
الاشياء بدون اجازته ان امكن ذلك . وبخلاف ذلك لعدم وهدم
النظام الرهباني . مع ضرر عظيم روحي للرهبنة . الذي يلتزم
الريس من ذات وظيفته بان يصده . فعدم رضى الريس اذا نظرًا الى
الحال يصدر عدم رضاه نظرًا للجوهر . وبعكس ذلك رب البيت الذي
يقصد الفائدة الزمنية فقط . ومن قبل شئًا باجازة تفسيرية .
فيلتزم معها يمكنه ان يطلب الاجازة الصريحة . ليكنه اقتناه . لان
الاجازة لا تطلب لقبول الشئ فقط . بل لا قتنايه ايضًا . فيلزم
طلبه

طلبها إذا متى أمكن ذلك . كقول ديلوكو * ثالثاً تلزم اجازة اختيارية حقاً . وآلاً تكون قد أعطيت غضباً . أو خوفاً أو مخائلة أو غلطاً . كقول سواريس وكثيرين معه . ومن ثم إذا طلب الراهب شيئاً من الرئيس بلحاجة وتلهوج مع منازعة . ولذلك يسمح له ليخ من سجنه ولجأته . أو لحوفه من شر أعظم . أو لمنع المشاجرات والملازمات العتيدة أن تصدر من المروء . فيكون مخالفاً لنذر الفقر كقول ديلوكو . بما أن هذه ليست باجازة اختيارية . بل هي احتفال غضبي . واستعمال امر قد سمح به غضباً . كاستعمال الفرس المكبوحة من راعيها غضباً وقسراً . وهكذا قل متى صور سبباً . ولا جله أعطيت له الاجازة . أو أنه أخفى شيئاً الذي لو عرف لم أعطيت . كقول سواريس وسنكيس وديلوكو وغيرهم . لأن الجهل والغلط يصير حينئذ الاجازة غير اختيارية . ومن ثم تكون باطلة * رابعاً لا تكفي الاجازة الواجب عطيانها . ولا المظنونة بتحقيق اذ تنكر . ولا التي تنكر بعدم صواب كقول سواريس وغيره . لأن ممارسة الفعل أو العمل تكون حينئذ بدون اجازة وتعلق بارادة الرئيس . بل تكون صادرة عن الارادة الخصوصية . بما أن الارادة الواجبة ليست بارادة . ما دام نقيضها موجوداً . كالغنى مثلاً . ولو أنه كان ملزوماً أن يعطى للفقير حسنة في الضرورة الثقيلة . فان نكرها فلا يجوز اخذها . وكذلك هنا . ثم أن حسب النظام يقتضى هذا وآلاً لظن كل واحد بسهولة أن الاجازة قد فكرت عليه باطلاً . مع ضرر روحي عظيم * خامساً حسب رأى جمهور

جمهور المعلمين . أن الكمية الكافية لأن تصير السرقة خطأً هيناً . فتكفي للخطأ المميت ضد هذا النذر . بما أن خطية التخصيص هي نظير السرقة . لأنها اختلاس شيء . أو استعماله . أو إعارته . أو اتلافه بدون اجازة الرئيس . وهذا بدون هذه يكون باطلاً ونفاقاً . أما هذه الكمية الكافية . فرمما هي التي تكون على الإطلاق . ونظراً إلى ذاتها ذات اعتبار . بدون النظر إلى الأشخاص . قلت ربما . لأن البعض يظنون أنه تكفي أقل كمية . ومن ثم كقول سواريس وديلوكو وكثيرين معهما . باطل هو القول أن الراهب هنا هو نظير ابن العيلة . إذ كما يعلم كثيرون . بأنه نظراً إلى ابن العيلة تُطلب كمية أعظم لتكون السرقة من رزق الأب خطأً هيناً . فما نظراً إلى الغريب . لظنهم أنه في ذلك تقتضى كمية أعظم ليكون الأب بالصواب غير راض . بما أن الخطية ضد الفقر لا تقاس من الضرر الزمنى فقط . كسرقة الابن . بل من الروحى الواصل للنظام الرهباني . الذى هو أصل وأساس العيشة النسكية . أما ثقل الزلة التي بها بغير اجازة يختلس استعمال الشيء . الذى لا يغنى بالاستعمال . فيجب أن يقاس من اعتبار الاستعمال . وطولة الزمان * سادساً إذا الراهب بدون مشاورة الرئيس رفض قبول شيء قد وهب له . فلا يخطئ ضد الفقر . كقول سنكيس . لأن الراهب لا يلزمه أن يريح للرهبنة . بل بالآ ينقل أو يأخذ أو يستعمل شيئاً بدون اجازة الرئيس . ولكن يمكن أنه يخطئ ضد المحبة . إذ يمنع بغير سبب موجب خير الرهبنة . التي لكان اكتسب لها ذاك الشيء . لوقبله . لكنه

لكنه لا يخطئ . ان رفض لسبب موجب شيئا غير ضروري للرهبنة .
 مثلاً لكي امورها تكون اصلح . او لعمارة اعظم * سابعاً اذا
 الراهب اوصل ضرراً للغير او للرهبنة . بسلبه . او هدمه . او اتلافه .
 ونظير ذلك . فيلتزم بالرد حسب امكانه من الارزاق الجائز له التصرف
 بها في غير اشياء . او بتنقيصه المصاريف الجائز له استعمالها من
 مال الدير . ما لم يعفه الرئيس . او صاحبها من ذلك . كقول ديوكو
 واخرين . لان الناموس الطبيعي يلزم برد الضرر حسب الامكان .
 ما لم يترك من صاحبه * ثامناً يجب مراعاة قوانين وفرايض كل
 رهبنة . كقول ديوكو . لانه يمكن ان ما لا يصاد الفقر الرهباني
 على وجه العموم . يصاد الفقر المختص بتلك الرهبنة . لانه في بعض
 رهبنيات يسبح باشياء . التي في غيرها تضاد القوانين والفرايض
 على وجه الاستقامة * تاسعاً اذا الراهب وهب او بدد شيئاً . فقابله
 ملزوم بردة للرهبنة . وهذا رأى عام . لان الراهب عادم كل سلطان
 تغيير . وتبدل . ونقل تملك *

* السؤال السادس في ماذا يلتزم الراهب بواسطة نذر العفة *
 * اجيب مع جمهور المعلمين . انه ملزوم تحت الخطاء المميت .
 لا بالابتعاد عن الزواج فقط . بل عن كل فعل زنوي اختياري ايضاً .
 خارجاً وباطناً . كالافكار الدنسة . واللذة اللحمية . والكلام القبيح .
 والشهوة . والنظر . واللمس . وعن كل فعل انهماكي . وعن كل
 خطر ممكن نحو هذه . وعن كل الاشياء الممكن ان تكون ضد
 العفة . لان نذر العفة ولو كان بسيطاً . فحسب التفسير المقبول
 من

من الكنيسة . ورأى جمهور المعلمين . وعادة المومنين . يتضمن كل هذه . وتُنذر عفة الجسد . والعقل معاً . ولهذا كلما هو في العلماني المطلق خطيئة ضد العفة . فهو في الراهب نفاقٌ ذو شرين . يلزم ايضاحهما في الاعتراف . فالواحد الزنا ضد فضيلة العفة . والاخر النفاق ضد النذر والديانة * ثم ان زناء الراهب المتدرج هو اعظم نفاقاً . من زناء العلماني المتدرج في تلك الدرجة عينها . لان الراهب . باغته ينال نذرين احتفاليين وتكريسين معاً *

* السؤال السابع في ماذا يلتزم الراهب بواسطة نذر الطاعة *

* اجيب مع جمهور المعلمين انه ملزوم * اولاً بحفظ الفرائض حسب قوة الزامها المقبول في كل رهبنة . لانه بنذر الطاعة يضع ذاته للفرايض ولسلطان الروسا . ويبرز هذا النذر حسب الفرائض . ومن ثم فيلزم ذاته عموماً بان يعيش حسب الفرائض وبالنوع الذي تعينه . وبطاعة الرئيس المامر بحسب الفرائض . ولهذا قال ليسيوس . اذا فرائض الرهبنة الزمت مطلقاً تحت خطاء فتجاوزها يكون ضد النذر ونفاقاً . واذا لم تلزم مطلقاً تحت خطاء لاجل ارادة واضعها فتجاوزها لا يكون ضد النذر بشرط ان الراهب يكون مستعداً لقبول القصاص متى تعين . قال هذا . لان كل الفرائض الرهبانية . التي تحتوى على الترتيب والنظام الرهباني . فتلزم ذمة بقبول القصاص متى وضع . لانه كقول سواريس . ان الفرائض والرسومات والترتيبات الرهبانية لها حق الشريعة . ولا هي مشورات بسيطة . بما ان لها سلطاناً من البابا معبتهما . اوقب تصور

تصورت بسلطان مستهد منه. ومن ثم فتلزم ذمة. اما على الذنب مطلقاً. اما على القصاص. وللريس سلطان لان يقاصص كل الافعال المضادة الفرائض. وهذا السلطان فهو نحو من يخالفة* ثانياً يلتزم بالاشياء المتضمنة في الفرائض المنسوبة الى النذور. وبذلك الاشياء المأمورة في رهبنته. فان كان الامر ثقیلاً. فيكون الخطاء هميتاً. وان كان خفيفاً. فيكون عرضياً. لانه يلتزم بحفظ النذور حسب الفرائض. وهذه فتلزم حسب قابلية المادة * ثالثاً يلتزم بالاشياء المأمورة من الريس. الموافقة فرائض ورسوم وترتيبات الرهبنة المتضمنة بها صريحاً. او مضمراً. او قوة. او انها تنسب اليها استنتاجاً. لاسيما اذا امر بقوة الطاعة. او باسم المسيح. او بحالة يعلن بها انه يروم يلزم بثقل. او بقدر امكانه. فيلتزم حينئذ المروس تحت الخطاء المميت. ان كانت المادة ثقيلة. لانه قد الزم ذاته بهذا بواسطة نذر الطاعة. كما يتضح جلياً من الراى والاستعمال المقبول في الرهبنات. والريس له ان يامر ويلزم بثقل حسب الفرائض. التي ينذر بها الراهب الطاعة. ويخضع لها ذاته. ولو ان تلك الفرائض لا تلزم مطلقاً بذاتها تحت خطاء بدون امر الريس. والآن لكان نذر الطاعة غشاً وبطلاناً. كقول القديس توما في البحث الثامن والثمانين بعد المائة هـ ان مخالفة الثلاثة نذور تلزم تحت الخطاء المميت. ومخالفة الاشياء الاخر المتضمنة في الفرائض لا تلزم تحت الخطاء المميت. ما لم يحدث احتقار للفرائض. او للوصية المأمورة من الريس. او المصروفة في الفرائض. ومن ثم فيكون

فيكون فعلاً ضد نذر الطاعة هـ ولهذا قيل ان اخيار الراهب لا يتعلق بارادته، اذ ليس له ان يريد والا يريد. بل يتعلق بارادة من اقامه على راسه عوض الله. واخضع ذاته لسلطانه. ولذلك تقدر الروسا ان تامر ليس بكل الاشياء الموجودة في الفرايض فقط. ولولم تلزم مطلقاً بذاتها. بل وبالقوى هي ضرورة لتجنب الخطاء. وحفظ القوانين والفرايض والنذور. وان يرسموا فرايض جديدة لهذه الغاية. لان هذه تنسب قوة ومضمراً الى الفرايض والنذور. وتحتوى ضمنها. فهكذا يومر شرعاً بالتحقق الصارم للراهبات. مع انهن لا يندرنه. ولكن التجربة تعلم انه ضروري ادبياً لحفظ العفة. التي نذرنها. ثم ان الروساء يمكنهم ان يلزموا الرهبان على تشديد العيشة الرهبانية. والتخفظ بصرامة. الذي بدونه لا يمكن تعبث ادبياً القوانين والفرايض الرهبانية على نظامها وترتيبها. لانهم يندرون هذا بالقوة مضمراً. ومن يخضع ذاته لآخر لاجل غاية. فانه يخضع له ذاته في الاشياء الضرورية لتلك الغاية. كقول سنكيس وكثيرين. وكقول سواريس ان العادة ليس لها ان تعدم الرهبنة والبابا سلطان التشديد. ورفع عادات مثل هذه. فالريس اذا لم يستعمل في امرة صورة البتة. فيستبين انه لا يلزم تحت الخطاء المميت. ما لم يوضح ذلك من جهة اخرى. ولكنه يريد ان يلزم تحت الخطاء العرضي اذا امر. كقول ليسيوس. اذ لا يروم ان يشور او يقنع فقط. بل بان يامرو ويلزم على نوع ما. ولولم يامر بقدر سلطانه. بل ان علة النظام الرهباني تقتضي بان المروس يخضع

يخضع . ولو لم يوضع عليه الامر القاطع . ثم يردف قايلاً . ان الرئيس لا يقدر بواسطة هذا النذر . ان يلزم المروس في الاشياء . التي هي ضد الفرائض او فوقها او دونها . اى غير مفيدة . ما لم يامر بنوع حسب الفرائض . لان المروس بقوة هذا النذر لم يقصد بوعده . الا بان يعيش بحسب الضورة والطاعة المتضمنة في قوانينه وفرائضه . ولكن يقدر الرئيس ان يامر بسلطان اعظم قصاصاً للذنوب المفعول . لانه يقدر يرسم قصاصاً مناسباً ومطابقاً للذنوب . لان هذا ما تقتضيه وظيفة الرئيس وسلطانه . وهذا ليس هو فوق الفرائض . لان الراهب يخضع بقوته للقصاص الواجب . فالطاعة اذا حسب الفرائض تحوى الزام الخضوع لهذا القصاص . كقول سواريس وجمهور المعلمين * رابعاً يقدر الرئيس ان يلزم الراهب مع خطر حياته . اذا وجد من ثم فعل خطراً . ولكنه مفيد لخير الرهبنة العام . كقول سواريس وغيره . ولهذا فيلتزم بخدمة اخوة الرهبنة المطعونين . بما انه يفيد لحفظ الرهبنة . وحسن نظامها . بان الرهبان يقدموا اكراماً بعضهم لبعض . وان يسعفوه في الضرورات . وهذا يتسبب مضمراً للفرائض . كقول كيطانوس وغيره . اما الرهبان المقتضية فرائضهم خلاص القريب الروحى . فيلتزمون في زمان الطاعون بان يوزعوا الاسرار على المطعونين . ان امرهم الرئيس . او اذا عدد الخوارة الملزومين بذلك لم يكن كافياً . بل ان الرئيس ملزوم بان يامرهم بهذا . لانه حسب فرائضهم . ولان وظيفتهم هي اعانة الاساقفة والخوارة على خلاص القريب الروحى كقول سواريس

سواريس وغيره * ثم أعلم أولاً أن الخطية ضد الطاعة فهي ذات شرين .
 الواحد هو النفاق لسبب النذر المبرز . والآخر فهو الظلم ضد البشر
 بسبب التسليم والعهد مع الرهبنة وروسايها . كقول سواريس *
 ثانياً في الشك بسلطان الرئيس في هل أن الشئ المأمور هو جائز
 فالمرؤس يلتزم بالطاعة . كما يتضح من الراس الثاني والعشرين في
 الشرايع . لأن حق الرئيس المالك سلطان القدرة . بأن يامر . فهو أثبت
 من حق المرؤس البايح حريته . وهذا ما يقتضيه النظام الحسن
 والخضوع الواجب . ثم أن الرئيس له سلطان بأن يامر بكل ما ليس
 هو محققاً أنه يفوق سلطانه * ثالثاً ريس الرهبان له سلطان أب
 العيلة نظراً الى تدبير البيت مدنياً . ونحو المبتدئين أيضاً . ومن ثم
 فيمكنه بواسطة الوصية الرابعة من العشرة الوصايا . بأن يلزم رهبانه بهذه
 المادة . ولو لم تتضمن في الفرائض . وله من قبل البابا سلطان
 كنايسي . كأنه أسقف على رهبانه . ومبتدئيه أيضاً . وبقوته يمكنه
 أن يلزمهم خارجاً عن النذر . كالأسقف لمرؤسيه * رابعاً إذا الراهب
 أجاب ريسه المأمرة بشئ * . ولو لم يكن تحت الوصية ولا بقوة الطاعة .
 قايلاً أنه لا يطيع . ولا يريد أن يعمل . فحسب رأى جمهور المعلمين
 هو خطأ مهم . لأن هذه الالفاظ تحوى احتقاراً عظيماً لسلطانه
 الشرعي . وإهانته جسيمة للرئيس . بما أنه ريس . وقهرمان الله . وهذا
 الاحتقار يتصل اليه تعالى ذاته . حسب قوله العزيز من أهاذكم
 فقد أهاذني . لأنه كقول ديلوكو . إذا قيل هذا للوكيل أو
 للنائب . بما أنه متقدم ووكيل الرئيس ومُقام من قبله . والرئيس أو
 المتقدم

المتقدم يريد أن يطاع وكيله . او نايبه كما يطاع هو نفسه . اذ يامر بالطاعة . فحينئذ يحتقر سلطان الرئيس . وهذا فهو دأباً خطأ
 مهيت * خامساً رؤساء الرهبان يقدر ان يلزموا رهبانهم حيثما كانوا
 في المسكونة . باوامرهم . ووصاياهم . ومراسيهم . وان يجرموهم .
 ويجبسوا الهاربين بقوة سلطانهم . لان هذا السلطان نحو رؤسيتهم
 لا يحق لهم لسبب الاقليم . بل لاجل الالتزام الشخصي . ونذر
 الطاعة * سادساً البابا هو اول رئيس عام لسائر الرهبانات . ومن ثم
 قيلتزم الرهبان بقوة نذر الطاعة . بان يطيعوه اولياً بكلمة يلتزمون
 ان يطيعوا به رؤسيتهم . لان هذا النذر يصير اولياً وخصوصياً
 للبابا . كانه رئيس عام لجميع الرهبانات * سابعاً ان انوشانسيوس
 الحادى عشر قد حرم مقولة ميخايل مولينوس . التى هى هذه : ان
 الروسا يجب ان يطاعوا بالخارج . لان سعة نذر الرهبان تتجه نحو
 الخارج فقط . اما الباطن فيخلاف ذلك . حيث يدخل الله والمرشد
 وحدها *

* السؤال الثامن فى هل يخطئ الراهب اذا خالف فريضة
 ما لا تلزم من ذاتها تحت خطية . بل تحت قصاص متى وضع وان
 كان مستعداً لتكميله *

* اجيب اولاً انه حسب العادة بالنادر يحدث . انه لا يخطئ
 اقله عرضياً لاجل ميله المخوف كالحس والفضول والبطلان الخ . او
 لاجل الكسل والبطالة والتهاون . او لاجل نقص الغاية الحميدة . او
 الظروف الواجبة للفعل . الذى به يخالف الفريضة . او لاجل
 تجاوز

تجاوز آخر كقول سواريس وآخرين مع القديس توما. وذلك لأن كل تجاوز فهو خطأ. إذا ضاد العقل النطق. والشرعية الالهية. وبالعالي بانه يفسد الفعل. مثلاً. اهمال التأمل والفحص. أو الدرس لأجل الكسل والتهاون فهو دائماً خطية الكسل. ثم كل فعل اختياري ليس بحميد فهو ردي. إذ لا يوجد فعل مجرد بالمفرد. والناموس الالهي الطبيعي يأمر بان الانسان يعيش صالحاً. ويفعل دائماً ما يوافق طبيعته الناطقة. ولكي يصير الفعل جيداً يلزم ان الموضوع يكون جيداً أو اقله مجزئاً ومتجهاً نحو الغاية الحميدة التي يقود اليها. لكي يصير بحال لا يقي باتفاق كل الظروف الصوابية. ولأجل الغاية الصالحة. أو سبب الفضيلة. فإذا نقص أحد هذه فلا يكون الفعل جيداً. بل ردياً. لأن الخير عن علة كاملة. والشرع عن كل نقص. والحال انه بالنادر يمكن ان يحدث بان الفعل الذي به تخالف الفرائض يصير بحال واجب باتفاق كل الظروف الصوابية ولأجل الغاية الصالحة. إذ فرائض الرهبان وقوانينهم تتجه الى اصلاح الاداب. وتقويم افعال الفضائل الضرورية في هذه الحياة. وهي واسطة الكمال نظراً الى ذاك الانسان موجهة له الارادة الالهية. ويمكننا قل عن اهمال الفعل. أو وضعه ضد ارادة الرئيس الذي لا يريد ان يلزم به تحت خطأ. ولهذا السبب بالنادر يحدث بان الواحد يرفض بغير خطية الالهامات الالهية نحو شيء جيد فقط. لانه كيف يحدث بان الصلاح الذي يعطفنا اليه تعالى بكل نوع. ويريد انه يفعل منا يمكن ان يهمل باستقامة محمودة ولأجل غاية صالحة

صالحة . ولكن بما أنه لا يوجد فعل أدبي مجرد في المفرد . فكل فعل يفعل أم يترك اختياريا ليس عن غاية صالحة فهو اقله خطأ عرضي . ولهذا السبب توليتوس في الراس الثاني من الكتاب الثالث احصاه فيما بين خطايا الاهمال . اذ قال ان من لا يطيع الالهامات الالهية ولا يعمل شيئا صالحا اذ يمكنه . ولو لم يلتزم من قبل الوصية . ولهذا الناس الاتقيا يعترفون بعدم قبولهم الالهامات الالهية . لانه في هذه الاحوال بالنادر يخلو من خطية العسل . او الحس او البطول او عدم الصبر الخ * لان مخالفة زهيدة تكفي للخطاء العرضي *

* اجيب ثانيا ان الراهب يخطئ خطأ مهميتا بخالفته الفرائض الملزمة بالرياضات الروحية . وباهماله مرارا كثيرة . وبالعادة افعال الفضائل والعيشة الرهبانية . ويلتزم بتجنب هذه العادة واصلاحها كقول سواريس ولايمان واخرين * اولاً لانه يحدث احتقار العيشة الرهبانية ضد درجة الكمال اقله مضمرًا . ويطوح ذاته في خطر مخالفة النذور التي تكون الفرائض واسطة ضرورية اقله ادبيا لحفظها . كما يتضح بالتجربة * ثانيا لانه يجلب للغير شكًا وللرهبنة ضررًا روحيًا وللنظام الرهباني سحسًا عظيمًا * ثالثا من قبل النذور التي اتحد ذاته بها مع الرهبنة على الدوام يلتزم تحت الخطاء المميت بان يعبت في الرهبنة بددن ضرر معتبر لها . وان يسير سيرة حميدة لكيلا يطرد منها . لان من عاداته ان يخالف الفرائض يصير ذاته غير محمل حتى انه يستحق الطرد * وان احتمل لكنه يضرب الرهبنة

الرهبنة جداً . ولذلك المجمع التريدينى فى الرأس الاول من الجلسة الخامسة والعشرين امر . بان كل الرهبان رجالاً ونساءً يجب ان ينظموا عيشتهم ويرتبوها قبل كل شىء بحسب متن الفرييض التى نذروها . ومن ثم فقصدهم حفظ هذه الفرييض مطلقاً فهو خطأً هيناً . لانه يتضمن قوة ومضمراًنية ايصال ضرراً عظيماً للرهبنة . وشكاً للآخرين . كقول جمهور المعلمين *

* اجيب ثالثاً انه دائماً ينطى هيناً من يخالف الفرييض باحتقار . هذا ما يعلمه الجميع كقول سانكيس . لان هذا هو ضد نذر الرهبنة الذى به اخضع الراهب ذاته للفرييض . وهذا هو امر ثقيل اذا خالفه كقول القديس توما ان المخالفة تكون باحتقار متى الارادة كرهت الخضوع لنظام الشريعة والفرييض * ثم انه يتضمن احتقار السلطان الماخوذ من الله . حيث تصدر الفرييض كقول القديس برنردوس فى كتابه عن الوصايا والحلات . ان مخالفة الوصية الخفيفة هي زلة عظيمة لاجل الاحتقار . لان ترفع المزدرى فى الصغائر فهو زلة ليست بصغيرة . ويصير المخالفة البسيطة الصغيرة جداً عصاوة عظيمة الخ *

* السؤال التاسع فى ما هى التزامات رواسا الرهبان *

* اجيب ان انوشانسيوس الثالث فى الرأس السادس عن طبقه

الرهبان . قال . ما عدا الاشياء الممكنة صيرورتها بالقول والفعل . كالمثل الصالح . والتعليم الحميد بارشادة الاخوة الى الخير وردهم عن الشر فلتكن له غيرته على الرهبنة حسب الذمة . بان يوجب المذنبين ويقامرهم

ويقاسرهم ويؤدّ المطيعين ويشدهم وليكن معتنياً بالجميع
 باجتهاد ونشاط وحرص ليتمكن أن يعطى لله جواباً لايقا عن
 وظيفته . ولكن اذا كان زايغاً عن النظام مزدرباً كسلاناً متهاوناً
 فليعلم متحققاً انه لا يستحق السقوط عن وظيفته فقط . بل انه
 واجب أن يقاصر على نوع آخر حسب الفرائض . اذ لا يطلب منه
 الحساب عن زلته فقط . بل عن زلة غيره ايضاً . فلهذا يلتزم * اولاً
 أن ينهض مروسية الى الكمال الربحاني الذي هو غاية تلك الرهينة .
 ولهذا السبب اقيم ريساً . ولذلك يلزمه أن يعتنى بنشاط . بان
 النذور والفرائض جميعها . التي هي وسائط لهذا الكمال تحفظ بتدقيق
 من الجميع . وان يمنع بقدر امكانه ويوجب ويقاصص خطايا المروسين
 لا العرضية فقط . بل وتجاوز الفرائض . ولو لم تكن ملزمة بذاتها
 على الاطلاق تحت خطية . لانه كقول ديلوكوبان الرئيس القانوني
 يمكن ان يحطى مهيتاً اذا تهاون بزلات مروسية العرضية . بل ويحفظ
 الفرائض ايضاً . التي لا تلزم بذاتها المروسين تحت خطية عرضية .
 لان الرئيس بهذا التهاون ينقص في الزامه . الذي يلتزم به من قبل
 وظيفته . ان يهتم بخير مروسية وفایدتهم ويحفظ الفرائض . التي
 يستهان بها بواسطة هذه النقايس المتخاضى عنها . وازيد على
 ذلك ان الرئيس يلتزم من قبل وظيفته بان يروج لديره الخيرات
 الروحية ثم والجسدية . ولهذا ان حصل لاجل نقصه للمجهور ضرر
 عظيم في الروحانيات . فلا يمكن ان يُعذر من الخطاء الثقيل . ويمكن
 ان يحدث بان المروسين لا يخطيئون الا عرضياً فقط بفعلهم تلك
 النقايس

النقايس . فيجب على الرئيس اذا ان يسهر مستعملاً نشاطاً ادبياً
لصد هذه الاضرار . ومثل ذلك قال لكرويكس . بان الرئيس يخطى
مهيئاً لاجل اغضايه . اذا استهين غالباً بحفظ فريضة ما . مثلاً
الدخول الى اوضة الغير . او حفظ السمط الخ * ولوان مخالفة فريضة
كذا ليست هي ولاخطية عرضية . والسبب هولان حفظ هذه
الفرايض مما يؤل جداً لشرف وعمارة وفايدة تلك الجمعية . وغالباً
تمنع شروراً كثيرة عظيمة عن المروسين . فان تهاون اذا الرئيس
بذلك فانه يمارس وظيفته جهش . ويضر جداً بالجمعية . ويخطى اعظم
مما لو انه تهاون جداً في الخدم الزمنية . وباولي حجة يخطى الرئيس
خطأً مهيئاً اذا لاجل تخليه واغضايه دفع المروسين ذواتهم للخجل
والكسل . او انهم تهاونوا وتهاملوا بالرياضات الروحية الخ * ولهذا
قال القديس انطونيوس في الراس الخامس من الجزء الثاني يجب على
الرئيس ان يكون نشيطاً . بالقدح عن حيوة مروسيه ولا يكفي ان
يصلح النقايس للجادية بعرفة . بل يتلزم ان يقدس بتدقيق حيوة
المروسين . حتى لعل يمكنه الاطلاع على النقايس للجمعية . ويقدر
على مصادمة الرذائل بنصايه ومواعظه . وهذا هو راي جمهور
المعلمين ولهذا يلتزم الرؤساء بان ينصحوا . والآن ينصحوا لمروسيهم
باسباب الخطية العرضية ايضاً . والآن ينصحوا . بان تنقص فيهم حرارة
العبادة والدرس في الكمال . لانهم ملزومون بان ينشطوا هم نحو
السعي في الكمال بصدتهم كل مانع . ثم فليجمعوا النظر في وصية
الرسول الى اهل روميه : القائل من يدبر في نشاط . والى العبرانيين :
فليسهروا

فليسهرُوا اى انهم ملزومون من قبل وظيفتهم بان يسهرُوا كانهم يعطون جوابًا عن انفسكهم . وابن سيراخ ٣٣ جعلوك مدبرًا فلا تتشاح وكن معهم كواحد منهم واعتنى بمحاجاتهم والمجمع التريدينى فى الراس الاول من الجلسة ٣٣ * قال انه قد امر فى الوصية الالهيه لكل من دفع لهم الاهتمام بالانفس . بان يعرفوا اغنامهم وان يرعوهم بمثل ساير الاعمال الصالحة ه ثم انه امر فى الجلسة ٣٥ قائلًا بان الروسا ملزومون . بان يعطوا لمروسيهم من الخيرات المشتركة كلما يحتاجونه لانهم من قبل وظيفتهم يصيرون كابايهم . ولهذه الغاية قد منحت الارزاق للرهبنة . لاجل شروبو وخطايا كثيرة . وافيًا لمخالفة الفقر . اما الارزاق الزائدة على معيشتهم فملزومون . ان يصرقوها فى امور حميدة كما قلنا عن الكنايسيين . لان ارزاق الرهبنة هى ارزاق مقدمة لله . وقد منحت لعبادته تعالى . كقول راينلدوس وغيره . ثم ان الروسا ملزومون جدًا بان يفتشوا عن الجاحدين والهاربين . كما يتضح جليًا من الراس ٣٤ عن الرهبان *

* السؤال العاشر فى هل هو الزام تحت الخطاء المميت انتخابه وتقدير من هو اكثر استحقاقًا ليصير ريسًا . ولو كانت المريسية زمنية *

* اجيب مؤكدًا ذلك وهذا رأى عام كقول ديونوكو * اولًا لانه هو ذات السبب غينه عن الاسقف والخوري . بما ان ريس الرهبان هو راعى النفوس ايضًا . وله مروسين . الذين يقودهم الى سبل

سبل الخلاص . ويلتزم من قبل وظيفته ان يجتهد على السلوك في طريق الكمال . والآن لحصل للرهبنة ضرر عظيم روحى . ولم أقيدوا المروسين الى الكمال بالكفاية كما يتضح بالتجربة . وكقول ديوكو انه تصدر فى الرهبنة . اذا لم ينتخبوا الاكثر استحقاقا . تلك الشرور نفسها التى تصدر فى الكنيسة اذا انتخبوا الغير المستحقين الظاهر انهم مستحقون . ولانه امرٌ معبٌ جدا . ان يوجد واحداً اهل على الاطلاق . الذى بنموذجهم وفطنته يحفظ الرهبان فى النظام الرهبانى . الذى كما يحدث غالباً اذا اتسع . واستهين به . فيردّه الى صرامته الاولى ويحث الرهبان على السعى فى الكمال الرهبانى . الذى هو غاية النظام الرهبانى *

* السؤال الحادى عشر فى هل يجوز للنساء الدخول الى اديرة

الرهبان *

* اجيب منكراً ذلك حتى ولا يجوز للرئيس ان يسمح بذلك . لان هذا هو دائماً محرم على وجه العموم . ومن العادة له قوة الشريعة لدفع الشك وسبب الخطية والسجس وضد شرور كثيرة . كما يتضح جلياً من القديس غريغوريوس الكبير فى الرسالة الاربعينية من الكتاب الخامس الى الانبياء فالينتينوس . ثم يورد ذلك فى القانون العشرين حيث يقول . اخبرونا ان النساء راياً كثيرة تصعد الى ديرك . وما هو اعظم من ذلك بان رهبانك جعلوهن لهم امهات ولهذا صار لهم معهم اشتراك قبيح . فليلاً اذا بهذا السبب عدو الجنس البشرى يطغيهم بغشه اجارنا الله . فنامرك اذا بتدقيق بالآ

تسمح فيما بعد لائى عليه كانت بان تصعد النساء الى ديرك . ولا يتخذوهن رهبانك كامهات لهم . لانه اذا اتصل هذا الى اذاننا باى نوع كان . فاعلم انك تحصل تحت قصاص شديد هكذا . حتى من مثل تاديبك يتعظ الآخرون . حيث الخبر الاعظم يبحث عن دخول النساء الى اديرة الرهبان . فاذا هذا الدخول قد كان محرماً على النساء وهو نفسه مجرمه في الغاية . كما بيان جلياً من هذه الكلمات . ولهذا نامرك بتدقيق الخ * ثم من القصاص المنزل . واعلم انك تحصل تحت قصاص شديد . فهذا يختص بكل اديرة الرهبان . وينتج الى روسايها حتى ان الآخرين يتعظون . ولو ان هذا التحريم قد تجدد من القديس غريغوريوس موضحاً الى هذا الرئيس . وبشخصه الى كل الروساء القانونيين . فمع هذا فانه يخص النساء اللاتي مع وجود هذا التحريم لا يقدرن على الدخول الى اديرة الرهبان بدون الشك . وطرح الرهبان في الخطاء . اذ يسهون لهم بذلك . او حصول الاهانة للرهبان ان دخلن قهراً عن روسايهم . وهذا التحريم قد افترضه القديس بيوس الخامس في القوانين الرهبانية . وغريغوريوس الثالث عشر في القانون الثامن والعشرين بانه قديم جداً . اذ استرجعا كل اجازة قد منحت للنساء الشريفات . او اميرات بالدخول الى اديرة الرهبان . لانه اذا لم يكن هذا الدخول محرماً على كل النساء لم كانت اجازة البابا ضرورية للشريفات . وهذا نفسه تحرمه مجامع خصوصية كثيرة . واكليروس فرنسا في سنة ١٧٤٣ وفي منشور بيوس الخامس المبدؤ انه يليق بالخبر الروماني المبرز في سنة ١٨٧٥ ان

أن كل النساء اللاتي يدخلن إلى أديرة الرهبان . عدا في الأحوال المسموح بها . فيسقطن بذات فعلهن في الحرم المحفوظ للبابا . ما لم يعفيهن من ذلك جهلهن المعذور . كقول سواريس وسانكيس . وكقول البعض أن هذا الحرم محفوظ في فرنسا للساقفة . أما الرهبان الذين يسهمون ويأذنون للنساء بالدخول . فيحصلون بذات الفعل على قصاص السقوط عن وظائفهم . وعدم قبولها فيما بعد . أو غيرها بالكلية والرباط عن الأسرار . كما يتضح جلياً من القانون الرهباني . الذي أضافه بيوس الخامس إلى الحال . الذي يدخلن به أي نسوة كن . المبدو (يليق بالحبر الروماني) حيث قال : فبالسلطان الرسولي نعلن ونوضح إرادتنا بهذا المرسوم . بأن هذه القوانين الرهبانية ليس أنها تفهم فقط وتخص النساء اللاتي لهن إجازة أو أنهن يبتغين انعاماً بالدخول إلى الأديرة . بل أيهن كن على وجه العموم من الجنس والنوع أيضاً . فينتج مما قلنا . أن الشعب يغلط بظنهم . بأن الدخول إلى أديرة الرهبان . أو الراهبات هو جاز . إذا هدم الحائط وصار سبيلاً للدخول . لأن هذا الحال لم يمتد في موضع ما من الناموس . ولا من المعلمين . لأنه حيث الشريعة لا تميز فلا يجب علينا أن نميز ولا نسب التحريم واجب . أي هدو الرهبان وراحتهم ورفع الشك وصدّ التجارب ودفع حركة أسباب الخطية . فلا يكن حينئذ الدخول أكثر جوازاً مما إذا كان باب الدير مفتوحاً لعدة ما . ولكن الدخول إلى أديرة الرهبان هو جاز * أولاً لكل النساء إذا كان من ثم زجاج أو لأجل زيارة المقابر

المقابر . كما صرح بذلك بيوس الخامس نفسه . وفي المنشور ذاته .
ولكن لا يجوز لهنّ الدخول الى باقى الأماكن الاخر حتى ولا الى
البستان * ثانياً للسلطات والملكات وبناتهنّ محبتهنّ . لان فى
التحريم العمومى لم يات ذكرهنّ صريحاً بيتاً . وكذلك عن الاميرات
المساميات لاجل هذا السبب نفسه . لانهنّ فى ولايتهنّ يُحسن نظير
الملكات . ولهنّ ذلك السلطان نفسه . يتضح هذا من العادة المتبعة
بالسوط من اساقفة الكنيسة . ولكن النساء الاخرات . اللاتى
يرافقونهنّ فلا يجب ان ينتزحنّ عنهنّ * ثالثاً مآسات الاديرة كما بيان
جلياً من حتم مجمع الكردينالية . الذى صار لاجل رهينة
الاصغرين . الذى يحق لباقي الرهينات . اقله لتلك . التى فرايضها
تقبل هذا . او الذين يشتركون بانعامات باقى الرهينات * ولكن
يجب ان تعلم . بان هذا الراى فى زمان المصنف كان عمومياً .
ولكن باناديكتوس الرابع عشر فى منشومره المبدو (النظام
الرهبانى) قد اخصى فيها بين العادات المتداخلة . دخول النساء
الى اديرة الرهبان . ورضله . ولو كان فى الاحتفالات . والاحوال الاخر
الموردة من المصنف . قايلاً فاذ قد سمعنا بتوقع بان البعض
يتخذون الشرايع الرسولية . ووصايا اخر نظيرها . ويفسرونها حسب
ارادتهم بحسرة وقحة . ويسمحون للنساء جميعاً بالدخول الى الاديرة .
مع ان تحريم ذلك صريح بين ومنعه واضح جلى . والبعض
يتخصصون متوخيين بايرادهم انعامات . ومُنحاً وتخصيصات
وسلطات واجازات . ومواهب اخر باى نوع كان حصلوا عليها .
اما

أما فعلت وتوزعت عليهم من الناموس . أما من الانسان . او
 انها فعلت وتوزعت بواجب على كل ذى وظيفة او درجة او شرف .
 بان يسهوا وبامروا بقبول النساء ودخولهن الى اديرة الرهبان
 وحصنهم . او رواقاتهم وموايدهم واوضحهم او اماكن اخر . او انهم
 يدخلوهن معهم . واخرون ايضا بسبب العبادة والديانة والزياحات
 وصمد القربان المقدس او ذخاير القديسين والقديسات واشخاصهم
 او صورهم في اديرة الرهبان او رواقاتهم او في أى موضع كان من
 الاديرة . وذلك حسب العادة كما يزعمون . بانه جاز بان الرجال
 والنساء بدون تمييز بالكلية يجتمعون ويمارسون عبادات كذا في
 الأماكن نفسها . بل انهم يوضحون بان ذلك ضرورى لاكتساب
 الغفران . فالحبر الأعظم يقصد بقوله هذا * أولاً بان يتطل ويرفض
 هذه الاشياء * ثانياً بان يتطل ويرجع كل سلطان واجازة وانعام ممنوح
 على أى نوع كان . اما بواسطة كردينالية الكنيسة الرومانية . او
 كردينالية المجمع او قصاد البابا . نأى نوع وحال او باى صورة
 من الكلام كانت مصرحة * ثالثاً يوضح بان الذين يريدون ان
 يستعملوا هذا السلطان فهم تحت القصاص * رابعاً واخيراً يستغنى
 الانعامات الممنوحة شرعياً من الكرسي الرسولى لاحتساب الاديرة .
 او ماسسيها والمحسنين بغزارة على الاديرة . قايلاً فقط فلتكن هذه
 الانعامات الرسولية قد ابرزت بصورة منشور . او ان الكتابة الممضاه
 تكون مختومة برصاص ولا تكون مفعولة بغير نوع . ولا تنوزع
 قبل ان اساقفة الموضع الخصوصى وروسايه يشهرونها بانها حجة شرعية
 ثابتة

ثابتة . ولا يدورن . ولا يتبطلن . أو ياكلن ويتعشبن ولا يستقرن في الروايات والموايد . أو في أماكن أخرى . لسبب التكلم . بل فليدخلن بقصد زيارة الكنيسة . أو استماع القداس أو عبادة أو ممارسة أفعال وأعمال لخدمته تعالى . ولكن فليعلمن الروسا قبل مجيئهن ودخولهن وعميلزم . لكي بدون ضرر وسجس يتصل بالآخوة يقومن طريقهن نحو الكنيسة . ولتحفظ باقي الأشياء التي يامر بها الناموس *

* السؤال الثاني عشر في هل هو جائز الدخول في أديرة الراهبات *

. * أجيب أنه محرم على الجميع من رجال ونساء . تحت الحرم بذات الفعل . الدخول بدون اجازة الاسقف أو الرئيس كما يتضح . أمر المجمع التريدينيني في الرأس . من الجلسة ٢٥ حيث قال : لا يجوز لأحد الدخول الى أروقة أديرة الراهبات من أى جنس كان أو درجة أو نوع . أو عمر بدون اجازة الاسقف أو الرئيس بمضاه بكتابة . وذلك بالسقوط تحت الحرم بذات الفعل . أما الاسقف أم الرئيس فليعطوا اجازة في حال الضرورة فقط . ولا يمكن لأحد بنوع ما وبأى سلطان أو انعام قد كان منح أو عتيدي أن يمنح . وهذا المنشور فقد قبل في فرنسا بالاستعمال * أما غريغوريوس الثالث عشر في منشورة المبرز سنة ١٥٧٥ المبدو (حيث النعمة) بعد مراجع كل اجازة قد منحت لأبى أميرة كانت بالدخول الى أديرة الرهبان أو الراهبات . منع بالسقوط تحت قصاص الحرم بذات الفعل . على كل الاشخاص كنايسيين كانوا أو عالميين أو قانونيين . بالآ يدخلوا الى

الى اديرة الراهبات بدون اجازة الاسقف ام الرئيس . وذلك في حال
الضرورة . وكذلك يمنع الراهبات انفسهن تحت القصاص ذاته بالآ
يسهجن لاحد بالدخول بغير الضرورة . ولا يضاد هذا الامر لمراسيم
سالفه ولا فرايفس ولا عادات ولا انعامات الخ *

* السؤال الثالث عشر في ماذا يلتزم من ينذر الرهبنة *

* اجيب اولاً ان من ينذر الرهبنة على وجه العموم وبدون
تحديد . يلتزم بالدخول الى رهبنة حيث يوجد النظام الرهباني .
فان لم يقبل في هذه الرهبنة . او انه في مدة التجربة قد عرف . بان
هذه الرهبنة لاتناسبه . فحسب الراى العمومى . يلتزم بان يحرب
رهبنيات اخرى كثيرة من لغته . لان هذا النذر هو نذر الدخول الى
رهبنة من ساير الرهبنيات . ولذلك من سايرهن انفصاليا . فاذا جرب
رهبنيات كثيرة ولم يقبل فيهن فحينئذ يمكنه ان يحكم . انه لعتيده
الا يقبل من جميعهن . او انه لا توجد رهبنة توافقه . ولهذا فقد
اكمل النذر . اذا دخل وامتنع هالقدر رهبنيات . حتى انه يمكنه
ان يحكم بالصواب من قبل طردهن له . او تجربته اياهن بانه لعتيده
ان يطرد من جميعهن . او انه لا توجد رهبنة توافقه . وهذا يستنتج
من سبب الطرد . او عدم الموافقة . الذى هو عمومى لساير الرهبنيات
الاخر * اما الذى نذر رهبنة ما بالتفصيل . فاذا لم يقبل في دير
واحد من اديرة تلك الرهبنة . فيلتزم ان يمتحن اديرة اخرى كثيرة .
من تلك الرهبنة . ما دام له رجاء محقق بالقبول . فان حدد ديروا
خصوصياً هكذا حتى انه لم يقصد الدخول الى دير اخر ولا مضمراً .
فاذا

فاذا لم يُقبل هناك . فلا يلتزم بان يحرب الآخر . بل النذر يبطل على الاطلاق . لانه لم يقصد هجر العالم . الا بتعلق الدخول الى هذا المكان . والحال ان الشرط الذي به نذر ليس هو في سلطانه . واذا لم يُقبل لاجل مانع ما زمني فمتى زال فيلتزم بان يعرض ذاته * ثانياً لانه يبان بان قبوله ابقى الى زمان فقط . وبالعكس اذا طرد على الاطلاق ولم يوجد هذا المانع . لانه لم يقصد بان يلزم ذاته ازود اذا طرد بالكلية . والّا لالتزم بان يستمر دايماً مرتاباً ومتعلقاً . ومن نذر رهينة محددة فيمكنه الدخول الى الاكمل لانه افضل . ولكن من نذر رهينة محددة هكذا . حتى انه قصد الدخول الى الرهينة على وجه العموم . فيجب عليه ان يجتهد بان يُقبل في تلك الرهينة المحددة منه . واذا لم يُقبل فليدخل الى غيرها لانه بهذا نذر الامرين وهذا النذر فهو مضاعف بالقوة . الواحد الرهينة على وجه العموم والاطلاق . والاخر هذه . فاذا يلتزم بان يكمل اثنيهما بقدر امكانه . كقول سانكيس *

* اجيب ثانياً ان من نذر الرهينة فيلزمه ان يجتهد بكل نشاط بان يُقبل بها ويندخلها في الزمان المعين . ويجتبر الابتداء بنصاحة وبساطة . وبعد ذلك . فلينذر ان رأى تلك الرهينة توافقه . وليستعمل الوسايوط لهذه الغاية . ويزيل كل الموانع بقدر امكانه لانه ينذر هذه جميعها مضراً وبالقوة . ويقصد الزام ذاته بالدخول الى الرهينة . نظراً الى احتضان هذا الحال . ان وافقه . والّا لكان الدخول باطلاً غير مفيد . ولا هو مادة للنذر . ولهذا لا يكمل النذر من يدخل

يدخل بقلب متهاون . لأنه ملزوم من قبل النذر بان يختبر ذاته .
ومن عين الاختبار هو ان يقبل الشئ المختبر . ان استبان موافقاً
كقول سواريس . ويلتزم ان يستعمل في هذه نشاطاً ادبياً ممكنًا .
لأنه كقول سانكيش . ان الزام الرهينة هو ثقيل جداً وقادر ان
يلزم بالاجتهاد الممكن بشرياً . كما تقتضى الامور المهمة والمعتبرة
جداً . فان حدث بانه طرد او لم يقبل لاجل ذنبه فيلزمه ان
يعتنى باجتهاد بان يقبل * ثانياً لان النذر يلزم بالآيوضع
لتكيله مانعاً اختيارياً . والآن لكان باطلاً ومخاتلة . ولكن اذا بعد
سنة التجربة المفعولة بصداقة ترايا له لاجل علة كافية . بان ذاك
الحال لا يوافق فيقدر حينئذ ان يتركه . لأنه مسلم بالناموس
العام . يانه بعد سنة التجربة لفائدة الرهينة وللمبتدى معاً . وبعد
الاختبار الكافي يمكنه ان يختار بحرية ما يراه مفيداً له اكثر . فاذا
نذر الرهينة . فلا يتنازل عن هذا الحق . بل يستعين بانه يروم
الدخول حسب الناموس العام والعادة الجارية . ومن نذر بانه يترهب
بهذه فيلزمه ان يترهب بها . ويستقر ولو ان هذا النوع من العيشة
استبان له بانه متعب وصعب . كقول ازور ولايمان واخرين . لان
هذا نذر على الاطلاق . والزم ذاته بالرهينة . ان كان موضوعاً قابلاً .
ونوع العيشة كان محتملاً . لأنه نذر اكثر من الذى نذر الدخول
فقط . كقول القديس توما في البحث الاخير من الجزء الرابع . ومن
الراى العام والاستعمال . ولهذا لا يجوز له الرجوع ما لم يكن
عاجزاً .

عاجزًا . أو ان الضعوبة تكون عظيمة حتى انها ترجه في خطر الخطاء أو تصد عنه خيرًا اعظم *

* اجيب ثالثًا ان من نذر الدخول في الرهينة من غير ان يعين الزمان فيلزمه ان يدخلها حالًا . ويكمل ما وعد به . لان القاهل ينقص الامر الموعود . اى عبادة الله . لانه بقدر ما ياخر ذلك فمقدار ذلك ينقص في خدمة الله . الذى وعده بتقدمة العبادة له تعالى في الرهينة كل ايام حياته . ان وافقه ذلك كقول سانكيس وديلوكو وغيرهم *

* الفصل الثالث *

في الزامات المزوجين *

* السؤال الاول في ما هي الزامات المزوجين فيما بينهم *

* اجيب مع جمهور المعلمين انهم يلتزمون * اولًا بان يسكنوا ويعيشوا معًا . كما يتضح جليًا من الاصحاح الثانى من سفر التكوين . ومن قوله تعالى ٥ ولهذا يترك الانسان ابيه وامه ويلصق امراته . ويكونان كليهما جسمًا واحدًا ٥ متى ١٤ * وقول الرسول ٥ فهؤلاء الذين قد ارتبطوا بالزواج . لا اوصيهم انا . لكن الرب . بالافتراق . الامراة رجلها بدون علة موجبة . وان لاجل علة موجبة فارقت فلتلبث غير مزوجة . او فلتصالح رجلها . ولا يترك الرجل امراته ٥ قرنتية ١٠ * وهذه السكنى لا نظرًا الى البيت فقط . بل نظرًا الى المعيشة . وباقي ما يقتضيه جوهر عهد الزيجة . كالرباط . وانحاد

واتحاد الزيجة . وقبول الاولاد . وتربيتهم كالواجب . وتقديم
 الاكرام لبعضهما . ولو ان الرجل لاجل علة موجبة وبدون
 اجازة امراته . يتركها زماناً قليلاً ولا يعكس . بل يجوز له ان يغيب
 عنها زماناً مديداً . ان اقتضى ذلك امر بيته . او خدمة الملك .
 وبخلاف ذلك لا يجوز له . كما يتضح من الراس الاول عن الزوجين .
 وبما ان الرجل والامراة هما جسم واحد . فلا يجب ان الواحد يكون
 بدون الآخر زماناً مديداً . اما تعيين المسكن فهو للرجل . بما انه
 رأس الامراة . كقول الرسول ﷺ : **قرنتيه** * ومن ثم فيجب على
 الامراة ان تكون تبع الرجل . ما لم يصد عن ذلك خطر عظيم
 للجسد ام للنفس . او عهد خصوصى سابق . لان الوصية الطبيعية
 في تجنب الخطاء . وحفظ الصحة اوجب * ثانياً ان يبذل لبعضهما
 فعل المحبة الخصوصية . لانهما قد اقترنا ببعضهما بالخصوص بعهد
 ثابت . وبسر الزيجة . الذى هو اشارة اتحاد المسيح مع الكنيسة .
 الواجبة عليهما مشابقتها . ويجب على الامراة ان تقدم لرجلها
 الاكرام . والخضوع . والطاعة في الاشياء الواجبة لتدبير المنزل .
 وتربية الاولاد . وفيما ينسب للاداب الحميدة . وليكن لها اعتناء في
 منزلها كقول الرسول ﷺ : **تيطو** * وان تقدم لبعولها اللوازم
 الضرورية بالكفاية . ويجب على الرجل ان يدبر الامراة . ويعتنى
 بها ويعضدها . ويعولها . وينصحها بوداعة . لان الرجل هو رأس
 الامراة وريسها . ولو انه استبان من اقوال القديس اغستينوس .
 والقديس توما . بان الرجل يقدر احياناً ان يضرب امراته باعتدال
 لتأديبها

لتأديبها عن زلة ثقيلة . ان اقتضى ذلك اصلاحها . لانه يتضح
بالعادة . بان ضرب الامراة يكون مفيداً . اذا كان نادراً وباعتدال .
ولا يجوز ابداً خارجاً عن هذه الضرورة ضرب الامراة . او اهانتها
بكلام تعيير . بل يجب لها الاحرام والمحبة . بما انها عضو للرجل .
ولو كان خاضعاً . وهى بدء العيلة . ورفيق ومعين فى خدمة المنزل .
وهذه الوظائف المترادفة فقد سلمها الرسول بقوله هـ ايها النساء
اخضعن لرجالكن كخضوعكن للرب . فان الرجل هو راس الامراة .
كما ان المسيح هو راس الكنيسة . ايها الرجال حبوا نساكم كما
احب المسيح الكنيسة . كل واحد فليحب امراته كما يجب ذاته .
والامراة يجب ان تخاف رجلها هـ افس . * لكى يكن وادات رجالهن .
وادات اولادهن . عفيفات . طاهرات . ولمنازلهن مدبرات . صالحات .
لرجالهن خاضعات هـ تيطو ٢ * ويلتزم الرجل ان يعتنى بامراته
ويعولها بحسب مقامه وثروته . وهذا لاجل عهد الزيجة . ووثاق
المحبة . ولجل وظيفة مدبر العيلة . التى اول عضويها فهو
الامراة . ولجل العدل ايضا . لانه ياخذ نقدها . ويتسلم مالها
ليقوم بائصال الزيجة . ويعول الامراة مع العيلة . كما يبان من كتاب
الشرايع . ان النقد من الناموس . ولولم يقبل منها نقداً . فمع
ذلك يلتزم بامراته . لانها سلمت ذاتها له . وهو دائماً راسها . وافعالها
واجبة له . ومن ثم فيجب على الرجل . بان يحرص بمجتهداً على
اكتساب الارزاق . وحفظها ليكنه القيام بامراته . كما يليق بشانه .
ولهذا فكل منهما يخطى خطأً ثقيلاً . ان سبب محاسنات . او
بغضة .

بعضة . او منازعات . ان بلبل سلامة الرفقة والاقتران . او شتم
قرينه . ان حركه للغضب الشديد والخطاء الجسيم . او وضعه في خطر
للخطاء . ان ظن شراً في عفته بدون دليل واضحة بتبيان . ان لم
يعتن بامور العيلة . ان بدرق ماله الخ * لاسيما الامراة . فانها
تخطى لذا لم تطع رجلها في امر مهم متجها الى الاداب الحميدة .
او الى خير العيلة . او تدبير المنزل . ان اختصت السلطان لذاتها
بما ان اختلاس سلطان الغير هو امر قبيح ظالم . ان اصرفت شيئا
معتبراً من الارزاق المشتركة وبددتها بدون رضى قرينها . وخارج
عادة النساء الشرعية . التي لحال كذا . ان تهاملت بمنزلها . ان لم
تقم باود زوجها الفقير . لان الامراة الغنية تلزم بزوجها اذا
افتقر . وان تحمل الحوادث التي تعرض له . كما يتضح جلياً من كتاب
الشرايع . لان هذا ما تقتضيه محبة الزواج الملزمة بها خاصة *
ثالثاً يلتزمون لبعضهم بعض بصدقة نصوحة نظراً الى الجامعة .
والى كل فعل لحمي يتجه من ذاته نحوها ويقصدها . ومن ثم فان كل
فعل لحمي فيهما نحو شخص غريب . او في شخص غريب . كالجامعة .
واللس . والتقبيل . والشهوات . واللذات اللحمية . والسيئات
الاختيارى . وكل خطية زنوية . فما عدا شر الزنا . فتنضمن اثم
للخيانة الفطيع نظراً الى الزواج . لانه كقول الرسول ه ان الامراة
لا سلطان لها على جسمها . بل الرجل يتسلط عليه . وكذلك
الرجل لا سلطان له على جسده . لكن الامراة لها سلطان عليه ه
قرنتية ٢ * فكل الزوجين اذا له سلطان تام على جسد قرينه نظراً
الى

الى الجامعة . والى كل فعل يتجه نحوها . ويلتزم بالامتناع عن كل فعل لحمي مع اخر . بما أنه يتجه من ذاته الى الجامعة والفسق كقول سنكيس . ومن ثم فإنه يصدر اهانة أن اشتهى أو مارس فعلاً لحمياً نحو شخص آخر * رابعاً يلتزم كل واحد ان يقدم واجبات الزيجة . اعنى جسده لجامعة الزيجة متى طلب الاخر منه بالصواب . كقول الرسول هـ فليقض الرجل للمرأة ما يجب . وكذلك المرأة ايضاً للرجل . لا يمنع احدكم الاخر عن ذاته . الا عن موافقة الى وقت . لتتبادروا الصوم والصلوة هـ قرنتية v * ونظراً الى هذا فللثنتين حق متساو . لان الرجل والمرأة بقوة عهد الزيجة قد دفعا لبعضهما سلطاناً على جسميهما . نظراً الى الجامعة . ومن ثم فكل له حق على جسم الاخر نظراً الى الجامعة . وهذا الالتزام فهو تحت خطأ هـ . بما أنه من العدل . وفي امر ثقيل . لأنه لاجل نكران ما يجب يطرح القرين في خطر السيلان وعدم العفة . ولهذا فهو خطأ هـ . ان نكر الواحد على الاخر ما يجب بدون سبب موجب . او حين يطلبه بالصواب . وكان من ثم خطر الزنا . ولكن لا يكون خطأ هـ . ان طلبه القرين بسهولة . وبسهولة سمح بتأخيرته . ولم يكن من ثم خطر الزنا . ولا يكون وقتئذ خطأ هـ . متى الطالب لم يكن واعياً . كالسكران . والمجنون . لان الطلب مع هذه ليس هو فعلاً بشرياً . وايضاً كل مرة الطالب لا يغضب صوابياً . كما يتضح من غير الزامات . كمن لا يمكنه ان يكمل الواجب بدون ضرر معتبر لصحته . او خطر المرض . اذا طلب

يُطلب زيادة. أو في وقت الحيض. والحبل. والولادة. عدا خطر عدم
 الصبر. لأن المزوجين لا يسلمون أجسادهم بعضهم لبعض إلا
 لاستعمال صوابي بدون ضرر صحتهم التي يقتضيها نظام الطبيعة
 أكثر من أيلاد البنين. ثم أن القربن لا يلتزم بوفاء ما يجب إذا قرينته
 اصطنعت فسقاً. لأنها حينئذ بهذا الذنب تكون قد سقطت عن
 حقها لمخالفتها الأمانة. ولكنها تقدر أن تطلبه لأكدين. بل كأنه
 جازٍ لها ومسموح به تساهلاً. مادام قرينها جاهلاً ذلك. أو متغاضياً
 عنه. لأنها لا تلتزم بأن تشهر ذنبها. وتسقط تحت هذا القصاص من
 ذاتها. ما دامها تظن من رجلها أنها بريئة. ولكن أن سقطا كلاهما
 بالفسق. فوقيتن يجوز لكل أن يطلب. وأن يفي. لأن الذنوب
 المتساوية تُغفر بمكافات متعادلة. كما في الراس الأخير عن الفسق.
 ولا يجوز نكران الحق لأجل العبادة أو التناول. أن طلب مطلقاً.
 وكان من ثم خطر عدم الانقباض. أو المغايطة. ولا لأجل الفقر.
 أو خوفاً من عدم القيام بكثرة الأولاد. لأنهم يلتزمون بالاتكال
 على العناية الإلهية. ولكن القديس أنطونينوس قال. أنه يجوز
 للمزوجين برضاهم أن يمتنعوا عن المجامعة. هرباً من كثرة الأولاد.
 بشرط ألا يوجد خطر عدم الانقباض. ولكن لا يجوز للمرأة أن
 تنكر الواجب. لأجل الاتعاب والانصباب. التي تقاسيها الحبالى.
 ولأجل صعوبة الولادة. لأنها إذ تزوجت أخضعت ذاتها طوعاً
 للدوجاع. التي حكم الله بها على حوى. وباقي النساء. ثم أن
 القديس كيرلوس ينصح المزوجين. بأن يمتنعوا عن المجامعة برضى
 الفريقين

الفريقين حسب الامكان . مثلاً في الاعياد الاحتفالية . وفي ايام الحدود . والاصوام . والازمنة المعينة للصلوات . وفي ايام تناولهم الاسرار . وتصرح بهذا قوانين كثيرة قديمة *

* السؤال الثاني في متى لا يجوز طلب حق الزيجة *

* اجيب اولاً مع جمهور المعلمين . بانه لا يجوز تحت الخطاء المميت *
اولاً لمن نذر العفة اما قبل الزيجة اما بعدها . يتضح من الراس الثالث عن الزواج . لانه يلتزم بحفظ النذر بقدر امكانه . بالامتناع عن كل فعل لحمي غير واجب عدلاً . لان هذا النذر يتضمن الرام الوصية السالبة . الملزمة في كل زمان . وبما انه وعد بالامتناع عن كل فعل لحمي . فمن ثم لا يجوز له بان يمتدى بفعل يكون استعداداً للجامعة . ولكنه يلتزم بالوفاء لقرينته . لان لها حق الطلب . ما لم يكن صرح بالنذر برضى قرينته . التي تكون وقتئذ تنزلت عن حقها . وحينئذ لا يجوز لكليهما . لا الطلب . ولا الوفاء . ومن نذر بعد تمام الزيجة بان يترهب او يصير كاهناً . فيقدر ان يطلب الحق ويوفيه . لانه بهذا النذر قد الزم ذاته بان يصير راهباً او كاهناً . ان عاش بعد قرينته . ولذلك يلتزم بعد وفات قرينته بكمال النذر حالاً * ثانياً من في زمن الزيجة عرف بذنب شخصاً يقرب لقرينته في الدرجة الاولى او الثانية . لان الكنيسة تحرم ذلك جداً لسبب القرابة الحاصلة من قبل القرينة لاجل اختلاط الدم . يتضح من الراس الاول والعاشر عن جامع . الى ان ياخذ حلة من الاسقف . او من الرهبان الحاصلين على هذا الانعام . ولكنه يلتزم

يلتزم أن يفي لقربنته البرية . إذ لا يجب أن تخسر حقها بدون ذنبها . وبالعكس إذا القرين اصطنع ذلك مع نسبية فينيد لا يجوز لكليهما لا الطلب . ولا الوفا . لأن كلاً قد خسر حقه . ومن ثم فالوفا يكون اختلاط دم . وغير خايز . ولا يجل إلا لأجل حق القرين البري * ثالثاً من في خارج الضرورة عمد ابنه الشرعي . أو حملة في المعودية والميرون . لأنه يكون اصطنع بذلك قرابة روحية مانعة طلب الحق . كما يتضح من طقوس الكنيسة . لأن ما يكون مانعاً للزيجة . فإن حدث بعد الزيجة يمنع طلب الحق . حسب رأى جمهور المعلمين . وبالعكس إذا عمد في وقت الضرورة . لأن من أكمل الواجب عليه فلا يخسر حقه * رابعاً من تزوج مع شك في صحة الزيجة . ما لم يزيل الشك بفطنة . ولكنه يلتزم بالوفاء لقربنته . التي تزوجت بضمير سليم . كما في الراس الثاني عن الزيجة الثانية . وإن كانا تزوجا اثنيهما مع وجود الشك . فلا يجوز لأحديهما طلب الحق . ولا وفاءيه . لأنهما مع الشك يطوحيان ذاتهما في خطر الفسق . وبامتناعهما يبتعدان عن كل خطر خطأ . وكذلك من يبتدى أن يشكك في صحة الزيجة بعد ما تزوج بسلامة ضمير . فيلتزم وقتئذ أن يبحث عن الحق باجتهاد . ومع الشك لا يمكنه أن يطلب حقه . لئلا يضع ذاته في خطر خطية الفسق . ولكنه يلتزم بوفاءيه . لأنه ملزوم بالابتعاد عن خطر تعدى حق الغير . وبالأ يسبب له اهانة . التي يفعلها بسلبه بدون برهان بين عن المالك ما يملكه بضمير سليم .

ومن كان متحققا بطلان الزيجة أدبيا . فلا يقدر ان يطلب الحق
أويوفيه . ولا لمن يجهل ذلك . لأنه وقتئذ يفسق عن معرفة . لان
من جامع من ليست هي امراته . فإنه يفسق . اذ يلتزم ان يرضى
بالموت أخرى . هما بذلك *

* اجيب ثانيا مع كثيرين بان طلب الحق يكون اقله خطأ
عرضيا * أولا وقت الحيض . كما يتضح من القديس غريغوريوس .
وايرونيموس . ثم القديس اغستينوس ضد يولييانوس هـ هذه هي طهارة
الزيجة بالآ تقرب الامراة في حال الحيض والحبل . ولا في العمر الذي
به تكون غير قابله للحبل هـ لان المجامعة حينئذ تكون غير
لايقة . ولا تناسب الایلد . ولا خير المولود هـ بل كقول القديس
توما . أنها تكون مضرة للطفل غالبا . لاجل عجز الامراة عن
الحبل . ومن ثم فيزعم البعض أنها تكون حينئذ خطأ هيمئا .
لظنهم ان هذه المجامعة من شأنها ان تكون مضرة للطفل . ولكن
القديس انطونينوس ينكر بانها تكون خطأ هيمئا . والقديس توما
يقول انه يلزم الوفاء لمن يطلب . اذا لم يرتفع بواسطة النصيحة .
ويقول القديس توما . والقديس انطونينوس وآخرون . بانه يجوز
الطلب اذا كان الحيض كانه دايما ومتصل جدا * ثانيا في حال الحبل
خارج خطر الطرح . لان زمانا كذا لا يناسب . ولا يتخلق منه
الجنين . ولهذا قال القديس اغستينوس في كتابه عن جودة
الزيجة هـ انه ليجد رجال شرهون هكذا . حتى انهم لا يتركون
نساءهم . ولا اذ يكن حبالا هـ ثالثا في زمان النفاس . لاجل
تشويش

تشويش المرأة . وضرر الطفل المولود اذا رضع من امه . او الممكن ان يولد . او ضرر امه ذاتها . لانه حسب رأى كل الحكماء . انه من قبل ذلك تحصل للمرأة اضرار ليست بخفيفة . ومن ثم قال القديس غريغوريوس في هذا المعنى هـ ما لم يعبر اولاً زمان التطهير . فلا يجب ان ينالطن أزواجهن هـ رابعاً ايام الحدود والاعیاد . ما لم يكن لذلك سببٌ داعٍ . بما ان هذا الفعل لاجل امتزاج اللذة يمدد النفس ويذبلها . ويشتت العقل . ويصير الانسان متهاوئاً في الامور الروحية . المعينة لها هذه الايام . وكقول القديس توما . والقديس بوناونتورا وآخرين . ان فعلاً كذا هو غير مناسب لهذا الزمان . الذى فيه بدون سببٍ داعٍ يمارس عدم اللياقة . ومخالفة النظام . الذى تقتضيه الفطنة . وتبتغيه القناعة . وتطلبه فضيلة الديانة . واضعاً لذاته ولقرينته مانعاً عظيماً . من قبل تشتت افكاره وتوانيه في خدمته تعالى كما ينبغي . لتقديس هذا الزمان . بما ان الفطنة تقتضى موافقة الزمان في كل عمل . وكل فعل لا يتم بكل الظروف الواجبة فهو ردى هـ لان الخير عن علة كاملة . والشر عن كل نقص . ولهذا قال الحكيم هـ لكل شىء زمان . وقت للعانقة . ووقت للفارقة هـ جامعة ٣٠ * ولكنهم يسلمون . بانه يجوز وفاء الحق في هذه الاحوال . متى الطالب لم يرتفع بالنصيحة . ويمكن ان الطلبة تعذر من الزلل . لاجل خطر عيب الانقباض . الذى لا يمكن تجنبه على نوعٍ آخر*

* السؤال الثالث في اى احوال لا يجوز وفاء الحق لطالبه *

* اجيب اولاً ان الوفاء يكون خطأً هيناً كل دفعة يكون طلبه خطأً هيناً . لاجل العرض الحادث من قبل الجامعة . التي لاجله تصير غير جائزة . مثلاً اذا طلبت في مكان مقدس او مشتهر . او في خطر الطرح . او اوراق الزرع خارج العضو الطبيعي . او مع ضرر عظيم للجنين . او موت احد القرينين كقول سنكيس وغيره . لانه حينئذ تكون مساعدة صورية على فعل غير جازٍ جداً . وهذا العرض القبيح يتصل بفعل الطلب والوفاء معاً *

* اجيب ثانياً انه لما يكون الطلب خطأً هيناً شخصياً لاجل عرض الطالب . الذي يكون من ثم قد نذر العفة . فكقول القديس انطونينوس وآخرين . متى الطالب لم يرجع . فالقرينة تلزم بالوفاء . بما ان هذا الفعل هو من ذاته جازٍ . والطالب مالك حقه . والموفى لا يساعد الطلبة . بل مع افتراضها يساعد على الجامعة الجائزة من جهة الموفى . بل انها واجبة ايضاً . ويزعم اخرون بانه لا يجوز حينئذ الوفاء . لان الطالب لا يجوز له ذلك . وبالنذر قد اضاع حقه . اذ لا حق له على الخطاء . فاذا لا يجوز مساعدته . ولكنهم يشيرون بان القرينة التي لم تنذر . فلتطلب متى رأت الناذر عتيذاً ان يطلب . ووقتئذ تكون الجامعة جائزة لا ثانيهما . فاذا الناذر طلب . فليسبق الاخر قايلاً . انا اريد منك ان توفيني . واذا الطالب اصطنع قرابة مع قرينته بواسطة اختلاط الدم عن علم لها . فلا يجوز لها الوفاء . وتقدر ان تنكره عليه شرعاً . لانه خسر حقه . ومن ثم فالوفاء يكون مساعدته على الخطاء ادبياً . اما اذا كان ذلك خطأً عرضياً

عرضيًا من جهة الطالب . كمن يطلب لأجل اللذة فقط . فيلتزم بالوفاء للمستوفى بالحاجة . لئلا يطوحه في خطر الخطأ . ويعطى سببًا للمنازعة والبغضة الخ * ولا يحسب أنه يساعد ثم الغير ادبيًا . لأن المجاعة يمكن أن تطلب على نوع آخر . وتكون جائزة . إذا كان من ثم سببٌ داعٍ للوفاء . أما إذا طُلبت على حال . ونوع خارج العادة . وكانت من ذاتها خطأً عرضيًا . فكقول كثيرين يقدر بل يلزمه الوفاء . إذا لم يمكنه أن يقود الطالب إلى الوصال على غير نوع . وكان من ثم خطر أنه يخطئ خطأً مهميًا إذا اذكر عليه ذلك . ويقول آخرون أنه لا يلتزم بالوفاء . لأنه لم يطلب على الحال الواجب والطبيعي . ولا حق له على استيفاء الجامعة كذا *

* السؤال الرابع في هل أن المزوجين . يلتزمون أحيانًا في طلب الحق *

* أجيب أنهم لا يلتزمون مطلقًا . لأنه لا أحد يلتزم مطلقًا باستعمال ما قد رسم لأجله . بما أنه مطلق لكل أن يتنزل عن حقه . لكنهم يلتزمون عرضيًا أولاً متى أحدهما لاسيًا المرأة أن تبين . أما من قبل إشارات . أو تشويش . بأنها تروم ذلك وترغبه . ولو تغاضت عنه لأجل الحياء . لأنه حينئذ . كقول القديس توما . يوفى الحق لطالبه مضمراً بالحرى . أو تفسيرياً * ثانيًا إذا كان من ثم خطر عدم الانقباض في القرينة . لأن كلاً يلتزم من قبل المحبة . أن يمنع خطأً القريب أن أمكنه بسهولة * ثالثًا إذا كان ذلك ضروريًا .

ضرورياً لا زدياد محبتهم المتبادله * رابعاً اذا ولادة الطفل كانت
 ضرورية لصد ضرر عظيم خاصة عن الديانة . او عن الجمهور *
 * السؤال الخامس في هل يجوز استيفاء الحق للهرب من عدم
 الانقباض فقط . كالسيلان او الفسق . ولولم يكن رجاء الولادة كلياً *
 * اجيب مع كثيرين انه جائز * أولاً لان الزواج قد رسم لقمع
 الشهوة ايضاً كقول الرسول فمن اجل الزنا فليكن لكل احد
 امراته . ولكل امرأة رجلها ه قرنثية ٧ * ثم تعودون ايضاً متفقين
 على هذا نفسه . لئلا يمتحنكم الشيطان لموضع اسرافكم ه
 قرنثية ٧ * ثانياً انه جائز لان الكنيسة تأكد ذلك . اذ الشيوخ
 يتزوجون مع ان لارحاء لهم بالاولاد * ثالثاً فكما ان الفعل هو
 جائز باستيفاء دين المحبة لمنع عدم الانقباض عن القرينة . هكذا
 وصدة عن ذاته ايضاً . بما ان نظام المحبة يقتضى . ان في ظروف كذا .
 يجب ان نعتنى في خيرنا الروحى والجسدى أولاً . ثم فيها للقريب *
 رابعاً قال القديس انطونينوس فى الفصل العشرين من الجزء
 الاول ه ان الطلب يكون خطأً عرضياً حيث لا رجاء بالاولاد .
 ولا يكون عرضياً . ان صار لاجل الابتعاد عن الزنا فى ذاته . او فى
 غيره . وعلى هذا تتفق المعلمون ه خامساً ان التعليم الرومانى
 المرتب بامر المجمع التريدنتينى . فى ايضاحه الاسباب التى لاجلها
 يجب ان يقترب الرجل والمرأة قال ه ان السبب الاول هى الطبيعة
 ذاتها المختلفة جنساً . وفايدة الرفقة المرتبة غريزياً برجاء المعونة
 المتبادلة

المتبادلة . والثاني فهو كبح الشهوة . ليس فقط لكي يتركوا
وارثين لغناهم أخرى . مما أنهم يتربون بالديانة الحميدة . والثالث
هو أنه بعد سقطة أبينا الأول اتصل الأمر إلى غير أحوال . حتى أن
من عرف ضعفه . ولم يمكنه احتمال حرب اللحم . فليستعمل الزيجة
كواسطة . لئبتعد بها عن خطايا الزنا . وعن هذا فقد كتب
الرسول إلى أهل قرنتية هـ فمن أجل الزنا الخ هـ فهذه إذا هي
الأسباب الواجب على كل أن يقتدى باحدها . ليتزوج بديانة
حسنة هـ وقال آخرون أنها خطية عرضية . ويتبتون ذلك من
القديس أغستينوس القائل في الإنكيريديون هـ أنه لا يوجد
خطأ في وفاء حق الزيجة . أما الاستيفاء بدون ضرورة الأيلاد .
فهو خطأ عرضي هـ والقديس غريغوريوس قال في الكتاب الثاني
والثلاثين من أدياته هـ أن جماعة المزوجين حينئذ تكون بدون
خطأ . إذا لم تصر لاجل الاغتلام فقط . بل لاقتبال الأولاد أيضا هـ
والقديس ثوما في الفصل الثاني من البحث الثاني قال هـ أن جماعة
المزوجين على نوعين فقط تكون بدون خطية بالكلية . أي لاجل
الأيلاد . ووفاء الحق . وعدا ذلك تكون دائما خطية . أقله عرضية .
ثم أردف قائلا . إذا الواحد قصد بفعل الزيجة الهرب من الزنا في
قرينته . فلا توجد حينئذ خطية . لأن هذا هو وفاء الحق الذي
ينسب إلى الأمانة النصوحة . ولكن إذا قصد الهرب من الزنا في
ذاته . فهناك توجد حينئذ زيادة ما . ونظرا إليها يكون خطية
عرضية . لأن الزيجة لم تُرسم لاجل هذا . ألا على نوع الفساحة .
المنسوب

المنسوب الى الخطايا العرضية ٥ ولكن اصحاب الراى الاول يجيبون على هذا قايلين . ان الالباء يفهمون بقولهم . ان فعل الزيجة اذا لم يمارس لاجل الايلاد فيكون غالباً خطأً عرضياً . لانه غالباً متى صار هرباً من عدم الانقباض فقط . فاللذة اللحمية تقصد كانها غاية الفعل . وهذا غير جازم . ولكن اذا صار الشئ اعتيادياً بتواصل . فحينئذ يتكلم عنه الناس بنوع البساطة وبدون تدقيق . وكقول سنكيس وغيره . ان طلب الحق هرباً من عدم الانقباض يكون خالياً من ذنب . متى استعملت وسائط . لاسيما الصلوة ولم تهمد الحركات اللحمية . وحين لا تقصد اللذة . بل هرباً من خطر الخطاء فقط . واردف قايلًا . بانه دائماً يكون خطأً عرضياً . اذا كانت الغاية الاولى الهرب من عدم الانقباض لا ايلاد البنين . حيث يكون رجاء الايلاد . لانه امر قريب هو تفضيل الغاية الثانية على الاولى . التى هي ايلاد البنين . اذا امكن نوالها . ولكن متى كانت الغاية الاولى غير ممكنة قال . انه حينئذ يكون جازماً : اذ لا يمكن قصد الغير ممكن . ومن ثم فتقصد الغاية الثانية . لاسيما ان وجد امرٌ موجبٌ *

* السؤال السادس فى هل ان المزوجين يلتزمون تحت الخطاء

المحميت بالامتناع عن المجامعة . اذا الامراة لم تزل تطرح *

* اجيب ان سليفىوس ياكّد ذلك . وسنكيس مع آخرين

ينكره . لانهم يقدرّون ان يترجّوا ولادةً جيدةً . بما انه يمكن ان

يجدث . واحياناً حدث . بان الامراة بعد طرّوحات عدة تلد اخيراً

ولادةً

ولادة جيدة. ومن ثم يلزمهم ملازمة الصلوات والحسنات. وغيرها من الافعال الصالحة لينالوا البركة الالهية . ويتعدوا من الشراة في امر كذا . وفي غيره من الزلات . التي غالباً تكون سبب الطرح *

* السؤال السابع في متى يخطيئون المزوجون باستعمالهم الزيجة *
* اعلم انه من المحقق ان هذا جائز اذا كمل بالظروف الواجبة لاقتبال البنين لمجدة تعالى . لان الله رتب الزيجة لهذه الغاية . او انه صار لوفاء الحق . الذي هو من العدل *

* اجيب اولاً انه خارج كل خطر ومخالفة يكون خطأ عرضياً ان تمارس لاجل اللذة فقط وهذا رأى عام . اثبت ذلك * اولاً من القديس اغسطينوس في الفصل الخامس عشر من كتابه عن الزيجة هـ ان اشتهاؤ اللذة اللحمية بالمجامعة . ولكن لامع غير القرينة . فهو خطأ عرضي هـ ثانياً لان انوشانسيوس الحادى عشر قد حرم ما يناقض هذا الراى * ثالثاً لان الانسان ملزوم ان يفعل دائماً لاجل الغاية الحميدة . بما انها وحدها تناسب طبيعته الناطقة * رابعاً لانه يخالف الترتيب الواجب . ان يطلب الفعل لاجل اللذة . بما ان اللذة تصير لاجل الفعل المختص بالزيجة . الذي ينتج من ذاته لايلاد البنين *

* اجيب ثانياً انهم يخطيئون هيتاً اذا تجمعا خارج العضو الواجب . او باهراق الزرع خارجاً عنه . لانه يناقض غاية الزرع والمجامعة . التي هي ايلاد البنين . وبالتالي خير النوع . قال القديس

القديس أغستينوس في الفصل العشرين من كتابه الثاني عن الزيجة هـ أن كل من مارس جسم قرينته من الجهة . التي لم تترتب لليلاد . فيصنع فعلاً قبيحاً جداً . وضد الطبيعة هـ ثم اردف قايلاً . أن هذه القباحة التي هي ضد الطبيعة . فتكون فعلاً رجساً مع الزانية . وارجس واقبح جداً . اذا كانت مع الزوجة هـ لأن ذلك يضاد امانة الزواج النصوحة . ولا تقدر الزوجة أن تسلم بذلك . لأن كلا الفريقين يلتزم بأن يحفظ جسمه نقياً للأخر . ولا حق له على جسم الآخر . ألا نظراً الى المجامعة الطبيعية المناسبة لليلاد . وكذلك اذا تجمعا خارج العضو المناسب . بدون نية التكميل . بل ليهيجا ذاتهما للتكميل في العضو الطبيعي . فيكون فعلاً صادومياً . وصادومية ابتدائية . اذ يتجه من ذاته الى اوراق الزرع خارج العضو . كقول سنكيس وغيره * ثانياً اذا استعمل العضو المناسب . ولكن لم يستعمل المكان الطبيعي . مع خطر اوراق الزرع خارجاً . ولكن اذا لم يكن من ثمَّ خطر . ولم يستعمل بغير ضرورة . مثلاً اذا الرجل لأجل زيادة الشهوة تقدم من خلف . او انضجع . فكقول كثيرين . يكون خطأً عرضياً فقط . ولو كان مذموماً في الغاية . بما أنه شناعة . وعكس النظام الطبيعي عرضياً . اذ لا يمنع الايلاد . وطلب اللذة بدون نظام في فعل الزيجة . فهو خطأً عرضي فقط . بشرط ألا تتجه اليها الغاية الأخيرة . لأنها وقتئذ لا تكون مخالفة ثقيلة . بل كقول القديس توما . ولو لم تكن خطية مميته من قبل الفعل . ولكنها تكون علامة الشهوة المميته . التي لا تكفيها الاحوال

الاحوال الاعتيادية. ثم قال . انه خارج خطر اهراق الزرع لا يكون ذلك خطأً هميئاً بالكلية . متى نظام الجسم لا يقبل موضعاً آخر * ثالثاً ان استعمال افعالاً قبيحة تضاد جداً الحشمة الطبيعية . لاسيما تلك التي تنج من ذاتها الى الجامعة في العضو الغير الطبيعى . وبما انها مبداها فتكون خطايا هميئة * رابعاً ان منع الاليلاد . او اسقطا الجنين بعد تخلقه * خامساً ان قطعاً الجامعة محارفة بدون اتمام الزرع . لاجل الخطر القريب للاهراق . الذى ربما يصدر عن احديهما . وكقول ناورا وازور واخرين ضد القديس انطونينوس . اذا الرجل فى الجامعة لم يتم زرعهُ محارفة . ولو كان برضى المرأة . فيكون حينئذ خطراً قريباً للاهراق . اقله فى الرجل . ومن المحقق ان الجامعة بدون الزرع فهى ضد الطبيعة . لانها مرتبة من الطبيعة ليلاد البنين . وبخلاف ذلك يكون الجماع قبيحاً وغير جايز * سادساً اذا تمارس هذا الفعل مع خطر طرح الجنين . وبما ان الطرح هو خطأ هميئ . فخطره حينئذ طوعاً يكون خطأ هميئاً . او اذا صدر من ذلك ضرر للجنين . او لصحت المزوجين . لانهم يلتزمون تحت الخطأ المميت ان يعتنوا بحفظ حياتهم وحيوة الجنين معاً * سابعا اذا كان مع ميل فسقى نحو شخص آخر . متصوراً اياه بذات الفعل كانه حاضر . او مع ميل زنى . او بنية التقدم الى زوجته . ولو لم تكن زوجته . لان هذا الميل هو خطأ هميئ . او بميل نحو الشهوة هكذا . حتى انه يضع فيها الغاية الاخيرة . اى انه لكان يفعل مع اخرى . ما هو فاعله مع امراته . كقول القديس توما . او

اولا لاجل غاية اخرى ردية جدا . لان الغاية تمخ الفعل شرها
 الخصوصى . الذى به يقصد * ثامنا اذا تمارس هذا الفعل امام
 آخرين . لاجل ثقل الشك وقباحة فعل كذا . او فى الكنيسة .
 لاجل النفاق . لانه ضد الاحترام الواجب لله وللمكان المقدس .
 وتتدنس الكنيسة بذلك * تاسعا النساء اللآى بعد قبولهن الزرع
 يطرحنه بهارفة . او يجتهدن على طرحه . او يهرقن زرعهن سرا .
 فيما انه ضد غاية الزرع . التى هى اليلاد . فيكون مخالفة عظيمة *
 * السؤال الثامن فى ما هى خطايا اللس . والنظر القبيح
 فيما بين المزوجين *

* اجيب اولاً ان اللس . الذى يتجه من ذاته الى الجامعة . فهو
 جايئ لهم . اذا اتجه حالاً نحوها بدون خطر الاهراق . بشرط الا
 يصير لاجل اللذة . لانه بما ان الفعل التام هو جايئ . فالافعال
 السابقة المرسومة من ذاتها لاجله . فهى جايئة . اذ هو جايئ
 للمزوجين ان يساعدوا ويجرضوا ذاتهم على الفعل الحميد . وان صار
 للشهوة فقط . ولو اتجه نحو الجامعة فيكون خطأ عريضاً . اذ لا تجوز
 ابداً ممارسته لاجل اللذة . وان صار مع خطر قريب للاهراق .
 فيكون خطأ مهميئاً . بما ان اهراق الزرع يضاد اليلاد جدا . ومن
 ثم فهو غير جايئ للمزوجين . ولا لغيرهم . بل يلتزمون تحت الخطأ
 المميت بمنع الخطر القريب . والآ يضعوا له علة قريبة . وكقول
 القديس انطونينوس واخرين . انه يكون خطأ مهميئاً . ان تمارس
 بدون نية الجامعة . بما ان هذه الافعال اللحمية لا تجوز للمزوجين
 الا

الأن لانها تتجه الى الجامعة . فاذا لم تتجه نحوها فتكون وقتئذ غير جائزة . بل تكون كأنها قد تمارست من الغير المزوجين . وكقول آخرين أنها تكون حينئذ خطأً عرضياً فقط . لزعمهم بان هذه الأفعال تتجه من ذاتها الى الجامعة للجائزة . ولا ينقصها إلا لانها لا تتجه حالاً نحوها . ونقص الغاية الواجبة وحده فهو على حصر القول خطأً عرضي فقط . ولكن بالاستعمال يجب أن نحسب هذه الأفعال في كثيرين خطأً هيناً . اقله لأجل الخطر القريب للاهراق . الذي بالنادر لا يصدر . بما أنها تهيج من ذاتها الأرواح المولدة *

* اجيب ثانياً ان اللس القبيح جداً فهو غير جائز للمزوجين . اى اذا كان فيما بين العضو اللامس والملموس اختلاف عظيم . لان هذه الأفعال تضاد الطبيعة الناطقة في الغاية . وتشير الى ميل الشهوة الغالب . والغير المرتب كلياً . والزواج لا يعذر من الحركات . البتة لا تتجه من ذاتها الى الجامعة الزوجية . ومن ثم فان سنكيس اذ عذر سابقاً هذه القبائح . رجع فيما بعد بقوله . ولهذا قال الرسول ه وان يعرف كل واحد منكم ان يستقنى اناه بقداسته وكرامة . لا بالمشهوة مثل الأمم الذين لا يعرفون الله ه اتصالونيكية *

* السؤال التاسع في هل ان الرجل يخطئ خطأً هيناً . اذا في غيبة قرينته . ولو لم يوجد من ثم خطر الاهراق . يضع فعلاً لحمياً او يلمس ذاته لمساً زنوياً *

اجيب

* اجيب مأكداً ذلك . لان اللبس القبيح . واللذة اللحمية تنهض الارواح المولدة . وتهيج حركتهم جداً . وحركة الارواح المولدة فتجبه من ذاتها وتقصد اهراق الزرع . وهذا في غيبة الامراة يُجسب فساداً . وبما ان الفساد هو خطأ مهميت . فهكذا يكون كل فعل اختياري . متجهاً من ذاته اليه . كقول لايمان وكثيرين معه *

* السؤال العاشر في ماذا يلتزم من بعد نذره العفة او الرهبنة قد تزوج بدون حله *

* اجيب اولاً ان من يتزوج بعد نذره العفة فانه يخطى مهميتاً . ويلتزم دائماً بالامتناع عن طلب حقه . وبعد موت قرينته بالآ يتزوج ثانياً . فهذا رأى عام مثبت باستعمال الكنيسة كقول سنكيس . لان النذر يلزم في كل ما لا يكون ظمناً للغير ويجب كماله بقدر الامكان . وعلى رأى البعض بانه قبل تمام الزيجة لا يلتزم بدخول الرهبنة لانه لم يندر هذا لانه واسطة غير اعتيادية ومعبدة جداً . ولان يوحنا الثانى والعشرون امر . بان القرين . الذى قبل تمام الزيجة اقتبل الدرجات المقدسة بدون رضى قرينته فليغصب على تمامها . ان طلبت منه قرينته . اذا هو لم يرتضى بدخول الرهبنة . فيقولون . فما ان هذا لا يلتزم بدخول الرهبنة . بما انه لا يغصب عليها . بل يغصب على تهيم السر . ولو التزم بنذر العفة . ويمكنه حفظه بهذه الواسطة . ولكن كثيرون غيرهم يقولون مع القديس انطونيوس . بانه يلتزم بالدخول الى الرهبنة ان كان قابلاً . اذ لا توجد له طريقة اخرى لحفظ العفة الا اما حلة النذر

النذر . اما تبديله . اما ان يقنع قرينته بان تنذر العفة . وتتنزل
 عن طلب حقها . اذ كلاً يلتزم بحفظ نذره حسب امكانه . فان كانت
 هذه الواسطة ثقيلة جداً . فليلم نفسه بما انه بذنبه قد طوح ذاته
 في ضرورة استعمالها لحفظ نذره . واراد على ذلك سيلفيوس . بانه
 اذا لم يكن قابلاً للرهبنة . وهذه الوسايط لا توافقه . فلا يمنح ولو
 في اول مرة طلب منه واكمل السر . لانه وقتئذ يلتزم بهذا *
 * اجيب ثانياً ان من تزوج بعد نذره الرهبنة . فيلتزم بان
 يتهرب قبل تمام السر . وهذا رأى عام . اذ لم يزل ذلك في مكنته .
 وبالنذر الزم ذاته به . ومتى اكمل السرفانه يخطى خطأً ثقيلاً .
 ولكنه بعد ذلك ليس فقط يقدر ان يفي الحق . بل وان يطلبه ايضاً .
 لانه لم ينذر العفة . بل الدخول الى الرهبنة . او التمسك بالحال
 الذى به تحفظ . او ربما انه لم ينذر حفظها الا في الرهبنة . ولكن
 حسب الراى العام . بانه بعد موت قرينته . او سقوطها بالفسق .
 يلتزم بالدخول الى الرهبنة . لانه يلتزم بوفاء الالزام . الذى فى
 زمان الزيجة كان معلقاً فقط . وحينئذ يمكنه وفايه . واذا وقتئذ
 لم يكن قابلاً . فليطلب ابدال نذره *

* الفصل الرابع *

فى ماذا يلزم الوالدين والاولاد وباقى الرؤسا والمرؤسين

بعضهم لبعض *

* السؤال الاول فى ما هو الزام الوالدين نحو الاولاد *

* اجيب مع جمهور المعلمين بانهم يلتزمون * اولاً بان يعولوهم
 ويعتنوا

ويعتنوا بهم حسب الواجب . مقدمين لهم الملبوس . والماكل .
 والمسكن . والادوية . يتضح ذلك من الفصل . ان احدا . في التمييز
 الثلاثين من الحق القانوني . حيث يحرم من يهمل بنيه . ولا يقيم
 بهم . ومن الحق المدني . والطبيعى ايضا . مادام الاولاد لا يمكنهم
 الاعتنا في ضرورياتهم . وبما انهم اعطوهم الوجود بالايلاء . فيلتزمون
 بحفظه حسب الواجب . الى ان يقودوهم الى حال كامل يصلح
 لحياتهم . ويستبين جليا من الميل الطبيعى نفسه . اذ الاءاء هم
 قهارمة العناية الالهية نحو اولادهم . كقول القديس باسيليوس
 العظيم في تفسيره المزمور السابع هـ انه ليجب للبنين على الوالدين .
 حسب ميل الطبيعة . الاعتناء والقيام بمعاشهم . بل يجب على
 الاءاء ان يجمعوا ارزاقا ويخزنوها لبنينهم . حتى انه ما عدا انهم
 ولدوهم في هذه الحياة . فيلزمهم ان يقدموا لهم ايضا معونات
 هذه الحياة ذاتها هـ ومن ثم فيلتزمون بان يعتنوا بتعليمهم
 الصنائع الموافقة لحالهم . ويسعوا لهم برتبة تناسب مقامهم .
 ومعا يولدون فليعينوا لهم مدخولا . اذ يلتزمون بان يقدموا
 لهم ما يلزم ويجب من القوت والمعيشة . ولهذا فيخطيئون الاءاء
 خطأ ثقيلا . ان لم يحتفظوا على اولادهم باجتهاد اذ يكونون اطفالا .
 ان لم يصدوا عنهم المضرات الثقيلة . ان اهللوهم بدون تثقيف .
 ان لم يهتموا بامر عيالتهم . ان لم يسعوا بحرص لائق في ربح . وحفظ
 الارزاق الواجبة لنظام اولادهم بحسب النوع الموافق لحالهم .
 ليجهزوا بناتهم . ويتركوا لهن ميراثا مناسباً . ويلتزمون ايضا بان
 يعتنوا

يعتقنوا في ضرورياتهم العبيدة . كقول الرسول ه فلا يلتزم البنون
 بان يجزنوا لابائهم . بل الاباء لبنينهم ه قرنتية ٢٢ * وتقدر الابا ان
 يعدموا اولادهم الميراث لعله شرعية . مصرحين ذلك في وصيتهم .
 اعنى لاجل زلة ثقيلة . او قلت المعروف نحوهم . او تبديد ارزاق
 العيلة . او لاجل عيشة بناته القبيحة . لانهم يستحقون حينئذ
 هذا القصاص . ومن ثم يقدرون وقعيذ ان ينكروا عليهم ما هو
 مناسب لمقامهم . ولكن لا ما هو ضروري لمعيشتهم . ان لم يكنهم
 ذلك على غير نوع * اعلم ان الام تلتزم بان تعتني بالاولاد الثلاثة
 السنين الاولى . وبعدها الاب . الى ان يكنهم تحصيل لوازمهم .
 اما بصنعة اما بوظيفة . . . يعرض ذلك من الكتاب التاسع من
 الناموس . فان كان الاب عاجزا لاجل فقره . فتلتزم الام بذلك .
 ولذا لم توجد الايا . فيلتزم الاجداد والاقارب الاخر . كما يتضح من
 كتاب الشرايع نفسه * ثانيا يلتزم الابا . عدا العيشة اللايقة .
 بان يهذبوا اولادهم بالاداب المسيحية . كقول الرسول ه ايها الابا
 لا تغيظوا اولادكم . بل ربوهم بادب الرب ووعظه لان غاية الزواج هي
 ايلاد البنين . الذين يحبهم الله بهم بعمادة وقداسة . والاداب المسيحية
 فهي ضرورية لهم لهذه الغاية . وهذه تحتوى بالخصوص في ثلاثة *
 لولا ان يعلموهم جيدا اما بذاتهم . اما باخرين الوسائط الضرورية
 للخلص . والعيشة . كقول الحكيم ه لك اولاد . فهدبهم واخضعهم
 منذ صبايهم ه ٧ * والقديس اغستينوس في تفسيره المزمور الخامس
 قال ه دبروا اولادكم . دبروا اعيالكم . فكما انه يجب علينا

ان مخاطبتكم في الكنيسة. هكذا يجب عليكم ان تفعلوا في بيوتكم.
 لتعطوا جواباً حسناً عن الخاضعين لكم * ثانياً ان يعطوهم لا
 بالكلام فقط . بل وبالمثل ايضاً . على الهرب من الخطية . وقمع
 الشهوات . وممارسة الفضائل . وان يصدوا عنهم اسباب الخطايا .
 كقول الرسول ه اعتنوا بالامور الحسنة . ليس امام الله فقط . بل
 امام جميع الناس ايضاً ه رومية ١٢ * فكم بالحرى امام الاولاد . اذ
 يلتزمون من قبل وظيفتهم . بان يهذبوهم بالفضائل وخوف الله
 ومحبة بقدر مكنتهم . ومن ثم قال القديس غريغوريوس في موعظته
 الخامسة ه فلتتعلم الاباء كيف يجب عليهم ان يعطوا في الخارج
 للمسلمين لهم نموذجات العيشة الحسنة . وكذلك ينبغي للاساقفة
 ان يفهموا . بانهم اذا صنعوا امراً ما قبيحاً . فيستحقون موثبات
 بقدر ما قدموا اسباب هلاك لمروسيهم . ومن ثم فهو ضروري لهم .
 بان يحرصوا على حفظ ذاتهم من الزلل بهذا المقدار . بقدر انهم
 لا يموتون وحدهم بالقبايح . التي يفعلونها . بل يكونون مغرمين
 بالانفس . التي يعطلونها بواسطة افعالهم البذيئة ه والقديس
 ايرونيموس في رسالته السابعة الى ليتا عن تعليم ابنيها قال ه
 احرصى الا تشاهد فيك او في ابنيها شيئاً الذي منى عليه فتعطي
 فياولدان هذه البتولة اذكرا . انه يكتنك بان فعلها بالمثل ه
 اكثرهما بالكلام ه ثالثاً ان يصلحوا المزلين بتوبيخهم . وان للزم
 الامر فليقاصروهم باعتدال . كقول الحكيم ه لا تمتنع عن
 تاديب ابنك . لانك ان ضربته بعصا فلا يموت . فاضربه انت بالعصا .
 لتخلص

لتخلص نفسه من العليم * امثال ١٥ * من يشفق على عبيده
 يبعث امنه * ١٥ * من يحب ابنته فيداوم على جلده * لا تسلطه في
 عبايه * ولا تختر افكاره * احنى عنقه في هدايته * واقرع جنبيه
 ما ذلمه طفلا لئلا يعسول ويكون وجعا لنفسك * علم اهلك واعل
 به ليطايعك * ١٥ * سلاطع * ١٥ * والد الحكامسة الايط * مشاركون
 لخطايا البنين * كقول يوحنا الناصي في الفصل الثالث * ٥ * من قدر
 على التعويل * وتغلا عن الاصلاح * فبلا ريب تحسب عليه ربة الفاعل
 اذ قد كتب * ٥ * ليس العاملون هذه فقط * بل والموافقون لهم
 ايضا * يعدون كأنهم شركاء العاملين * ٥ * والقديس غريغوريوس قال
 في رسالته السادسة * ٥ * من لا يوج الاتام فيحسب كفاعلها * ولذلك
 قال الله في كتاب الملوك الاول * وانهض ضد عالي كلما تكلمت به
 على بنيه * اذ تقدمت وقلت له باي ساحاكم بيته الى الدهر
 لاجل المائم * لانه قد عرف ان اولاده كانوا يفعلون القبايح * ولم
 يصدعهم * ٥ * ثم انه لا يجوز للاب ولا للسيد * بان يقتل الاولاد او الخدام
 او يعوهم او يرحهم * لان هذه للسلطان المشتهر * ذى العدل
 الانتقامى والسلطة التامة المودبة * التى لا تخص الابا ولا السادات
 كاهم * لانهم يسوسون العيلة الخصوصية فقط * التى هي جمعية غير
 كاملة * ولهم سلطة للتاديب غير تامة * اى انهم يادبون بعقوبات
 خفيفة * التى لاتصدر ضررا ثقيلا * ومن ثم فان الجمعية الكاملة
 او مقدميها * فلهم سلطة تامة كاملة * بها يقاصرون ويادبون
 الفجار * والائمة حتى وبالموت ايضا * اما التربية فتنسب بالخصوص
 الى

الى راس العيلة . ولو ان الام التزمت بها ايضا . ولذلك يخطيئون
الاباء ان لم يعتنوا بحرص . بان يتعلموا اولادهم جيذا قواعد
الايمان . وباقي الوسائط الضرورية للعيشة المسيحية . وان يتجنبوا
الرفقات الردية . ويمتنعوا عن الرذائل . ويقتبسوا الفضائل
محفظهم وصايا الله وكنيسته . ان اعطوهم سببا للخطاء بشوهرهم او
بمخلهم الردى . ان لم يخلصوا مدققين عن افعالهم . ان سخطوا لهم
بان يعيشوا عيشا طلقا . متعودين على اللعب واللذات الدنسة .
او اعطوهم دراهم لاجل هذه . ان تركوهم باطولييين عطلين .
ان لم يوجوهم ويؤدبوهم متى اذنبوا . كقول الرسول ه ان كان
احد لا يعتنى بمن يجتص به . ولا سيما باهله فقد جحد الامانة .
وهو اشر من كافرهم تيمو ه * ثالثا يلتزم الاباء بان يتركوا اولادهم
ان يختاروا دعوتهم بحرية . ويخطيئون هيتا ان اغتصبوهم بالزيجة
او بالرهينة . او ان ردوهم عنها قهرا . لان الاولاد لهم حق على
اختخاب دعوتهم بحرية . بما ان خلاصهم معلق بالخصوص على
دعوتهم . التي تعين لهم من الله . واليها يدعوه . ومن ثم فالجمع
التريدتيني في الراس ه من الجلسة ٢٥ . يجرم من يغتصب البنت
على الرهينة او على النذر . او بدون علة موجبة يصد دخولها او
نذرها . ومتى الاولاد ارادوا ان يتزوجوا . فلا ينبغي للاباء بان
يغتصبوهم على زيجة هذه . ام تلك . ان لم يريدوا . لانه كما قيل في
الفصل عن الزيجة ه فيما انهما جسم واحد . فيجب ان يكونا
قلبا واحدا ه والا لكان لهما سبب للشاجرات والمخاصمات
والفسق

والفسق الخ * وطرح الغير في خطر الخطاء . فهو على الحقيقة خطأ عظيم * اعلم انه حسب الراى العام . اذا لم يوجد لا الاب ولا الام . فيلتزم بهذه جميعها من قبل ناموس الطبيعة الاقارب من جهة الاب والام . ثم ان الابا يلتزمون من قبل ناموس الطبيعة . بان يعولوا اولادهم الغير الشرعيين . وان يربوهم تربية مسيحية . ما دامهم عاجزين عن القيام بذاتهم . الى ان يمكنهم ذلك . لانهم والديهم حقاً . ولكن لا يقدرّون ان يتركوا لهم بعد موتهم او ينيبهم شيئاً . عدا الضرورى لمعيشتهم . لان هذا تمنعه الشرايع العادلة . وذلك لئلا ينقص الميراث على الورثة الشرعيين . وان فعلوا بعكس ذلك . فملتزم حينئذ الاولاد الغير الشرعيين . بان يردوا للاولاد الشرعيين ما قد أخذ منهم . وقبل الفتوة ايضاً . بما انهم غير قابلين الميراث بقوة الشرايع *

* السؤال الثاني في ماذا يلتزم الاولاد نحو الوالدين *

* اجيب حسب الراى العام انهم يلتزمون لهم بالمحبة . والاكرام . والطاعة . لان الوصية الطبيعية الالهية تتضمن هذه الثلاثة وتقتضيها ٥ اكرم اباك وامك ٥ اعداد ٥ * متى ١١ * وكذلك التعليم الرومانى . وجمهور المعلمين . بل ان العقل النطقى يبرهن ذلك وياكدّه . لاجل الثلث اضافات الاباء نحو الابناء . اى العلة . والتقدم . والسياسة * فاولاً يلتزم الابناء بان يحبوا اباهم حقاً اكثر من الاخرين . بما انهم ملزومون لهم واقرب اليهم من الاخرين . وان يظهروا لهم هذه المحبة بالفعل . ومن ثم فيلتزمون ان

ان يرغبوا لهم الخير الروحي والزمنى ايضا . ويقدموه لهم في وقت
 ضرورتهم العمومية . والقيام بعيشتهم حسب مقامهم . ولو انهم
 قد وصلوا الى هذه الضرورة من قبل ذنبهم . ولو انهم لم يقبلوا
 منهم هذه الخيرات . لان هذا ما يقتضيه الحق الابنى . لانه كيفما
 تصرفت الالباء مع الابناء فعلى كل حال يلتزمون لهم بحفظ حياتهم
 متى ١٥ * ويلتزمون ايضا بان يعينوه في ضرورياتهم . نظرا الى
 الاكرام . والسيط . والحرية الخ * وان يستروا نقايصهم ويحتلوها
 بصبر . كقول الحكيم ٥ بالعمل والقول ايضا . وبكل صبر اكرم
 اباك ٥ سيراخ ٣ * من كل قلبك اكرم اباك . وتنهذ امك لاتنسى .
 واذكر انك لولاهما لما ولدت . وجازيهما كمكافتهما لك ٥ ٧ * ومن
 ثم فيخطيئون الابناء خطأ مهميئا . ان ابانوا امارات البغضة لوالديهم
 او شتموهم . ولم يظهروا لهم علامات المحبة او بالنادر فعلوا ذلك .
 ان تصرفوا معهم بقساوة . ان كرهوا التكلم معهم او التسليم
 عليهم . ان استحووا بهم . ان عاملوهم كالا جنبيين والغرباء . ان
 احزنوهم او اغضبوهم . ولو كان في امر خفيف . مع علمهم انه
 سيحدث لهم غيظ شديد . كقول الحكيم ٥ من يحزن اباة ويستهيئ
 بامه . سيجزى ويكون شقيا ٥ امثال ٢١ * ما اشنع سيظ من
 يستخف بابيه . وملعون من الله من يشتم امه ٥ سيراخ ٣ * من
 لعن اباة وامه موتا يموت ٥ خروج ٢٤ * ان نظر اليهما شرا . او
 كلمهما بغية كبعض . ان لم يعنهما في ضرورتهما للجسدية والروحية .
 ان لم يزورها في مرضهما . واذ يكونا محبوسين لم يعتنى بانقاذهما .
 ولم

ولم يهتم بصحتهما وبأن يتسلها بالأسرار المقدسة . ويتزودا بباقي
المعونات الروحية . أن لم يكمل وصيتهما ويفي ما أوقفاه أو آخره . أو لم
يعتنى بتقدمة القداديس والصلوات عن أنفسهما . أن انتهى
موتهما ليخلص منهما بسرعة . وياخذ أرزاقهما حالاً * ثم اعلم أن
الخطايا المميتة المضادة المحبة المفعولة نحو الغربا . فإذا فعلت نحو
الوالدين فتكون ضد الحنو . واثقل جداً . وهذه الظروف يلزم
أيضاً في الاعتراف . لأن الخطية وقتيذ تكون ذات شرين
مختلفين بالنوع . أعني ضد المحبة والحنو كقول توليتوس وديلوكو*
ثانياً نظراً الى الأكرام فالزامة واضح من لفظة . أكرم . ومن قول
ابن سيراخ ٥ من يحف الرب يكرم والديه . وكاسياده يخدم الذين
ولدوه ٥ ٣ * وكقول القديس توما . أن الوالدين هم شركاء علة
البداية . لأجل الأيلاد . والتربية . والآداب . وكلما يؤل الى تهذيب
الغيشة المسيحية . ولأنهم مقيم الله أبي الكل . ومن ثم فيخطيون
الأولاد خطأ مهيناً * أولاً إذا احتقروا والديهم . وسخروا بهم .
وأهانوهم . وهزؤا بنصائحهم ومشوراتهم . وتوعيدهم خاصة
أمامهم . كقول الحكيم ٥ أن العين التي تزدرى بابيها وتهين
ولادة أمها . تقورها الغربان من مجاريها وتاكلها أفرار النسورة ٥
أمثال ٣٠ * فلاشياء الخفيفة لحفة المادة . التي متى فعلت نحو
الأخرين تكون خطأ عرضياً . فإذا فعلت نحو الوالدين فتكون
غالباً خطأ مهيناً . ولهذا السبب فقد سقط حام تحت لعنة أبيه
نوح ٥ تكوين ١ * وهذا فقد أثبتته الله فيما بعد . لتظهر جسامته
هذه

هذه الزلة للعبيدين * ثانياً ان ضربوهم ولو خفيفاً . ان تهددوهم
 اورفعوا عليهم يداً ولو لم يكن بنية الضرب . لان بهذه تستبين
 جلياً جسامة الاحتقار والاهانة نحو الاباء * ثالثاً ان حصلوا على
 سعادة سامية . ولاجلها كرهوا معرفة والديهم احتقاراً * رابعاً
 ان شكوهم في المحكمة ولو على زلة حقيقية . عدا زلة الارطقة . او
 الغدر والخيانة ضد الملك . التي لا يمكن اصلاحها على غير ذنوع :
 فبهذه لا يجب المساحة حتى ولا عن الاب . لاجل الضرر العمومي .
 الواجب ان يمنع بالضرر الخصوصي * ثالثاً يلتزمون الاولاد ان
 يطيعوا والديهم فيما يؤل الى تدبير البيت والاداب الحميدة . لانه
 يجب ان ينضعوا بهذه الاشياء لوالديهم . الذين ينصهم تدبير العيله .
 وتهذيبها بالاداب الحسنة . كقول الرسول ٥ ايها الاولاد طيعوا
 والديكم في الرب . فان هذا هو العدل . اكرم اباك وامك . التي
 هي الوصية الاولى في الموعد ليكن حظك جليلاً . وتكون طويل
 العمر في الارض ٥ افسس ٤ * ايها الاولاد طيعوا والديكم في كل امر
 فان هذا مرضى للرب ٥ كولو صايس ١٣ * ان الذين لا يطيعون
 والديهم فهم مستحقون الموت ٥ رومية ١ * ولهذا قتل القديس
 اغستينوس في تفسيره المزمور السبعيني ٥ اذا امر الاب في شئ *
 لا يكون ضد العدل . فيجب ان يطاع كما يطاع الله . لان الله امر ان
 يطاع الاب ٥ وسبب ذلك فيعينه القديس توما قايلاً ٥ والى هذه
 يعتمد الزام الطاعة . التي يصل اليها حق التقدم . فالاب له على
 ابنه حق التقدم جسدياً * فاولاً نظراً الى التصرف بالمنزل . لانه في
 البيت

البيت هو ابو العيلة كالمملك في ملكه. فكما انه واجب على الرعية بان تخضع للملك فيما ينسب لتدبير المملكة. هكذا الاولاد وباقي العيلة يلتزمون بطاعة الاب فيما ينبغي لتدبير البيت * ثانياً نظراً الى سائر الفضائل الادبية . ولهذا قال الرسول ه ان ابناء البشرية انفسهم هم لنا مودبون ه عبرانيين * ولذلك يجب على الاب لا ان يربي الابن فقط . بل وان يودبه ايضاً . وبهذه يجب على الابن ان يطيع الاب للجسد لا في غيرها . ومن ثم فيخطيئون الابناء خطأً مهيناً . اذا لم يطيعوا والديهم في امر ثقيل نظراً الى الاداب الحميدة . والاهتمامات البيتية . وحفظ السلامة والهدوء وما يؤل الى خير العيلة . وحسن سمعتها وشرفها . لاسيما اذا خالفوا ابايهم وعاشروا الاشرار وداوموا الميخانات ولعب الاقمار . او اوى لعب غير جايز خطر . او لم يطيعوهم في الدرس او علم صنعة تليق بمقامهم . او تزوجوا بغير شوروهم . او ضد ارادتهم تزوجوا بمن لا تليق بهم . لو بدون سبب داع . لم يتزوجوا حسب ارادة والديهم لصدور خير عظيم للعيلة . او ان الابنة ضد ارادة والديها خرجت من البيت . او تكلمت مع رجل على انفراد الخ * ولكن لا يجوز للابناء بان يطيعوا ابايهم متى امروهم . او نهوهم عن شيء ضد وصية الله . والكنيسة . والمشورات الانجيلية . لانه يجب ان يطاع الله اكثر من الناس ه ابركسيس * حتى ولا نظراً الى انتخاب الدعوة لان هذا معلق بارادته تعالى ولكن يجب ان يطلبوا رضاهم وشورهم . بشرط الا يتبعوه ما لم يكن موافقاً للدعوة الالهية. ثم ان ابن العيلة

إذا لم يحتاجوه والديه . فيقدر أن يخرج من بيت أبيه لكي يتعلم
 منعة تليق بمقامه . أو لكي يفتش على حالة يعيش بها عيشاً
 حميداً ، بعد طلبه الإجازة . التي لا يجب أن ينكرها عليه أبوه *
 * أعلم أن هذا ينسب إلى الجد . وأخو الجد . وإلى كل الأقارب نحو
 أولاد بنيتهم وأقاربهم وأنسابهم . وبالعكس أيضاً . لأن جميع هؤلاء
 يعتبروا كأنهم آباء وينون . لأن السلفاء يجسبون كأنهم آبا
 كقول ديلاوكو * ولكن إذا الابن أراد الدخول إلى الرهبنة .
 فهل يلتزم بأن يستعفي في العالم لكي يغيب والديه في ضرورياتهم *
 * اجيب مؤكداً ذلك إذا كانوا في الضرورة الكلية أو الثقيلة .
 ولم يوجد من ثم من يسعفهم . وهو يكون قادراً على ذلك . إذا
 استقام في العالم . فهذا رأى جمهور المعلمين . لأن اغلثة الوالدين
 المضطرين جداً فهي وصية الهيئة الطبيعية . والدخول للرهبنة فهو
 بذاته مشورة فقط . والحال أنه لا يجب لأجل المشورة ترك الوصية
 الموجبة . بل أن الرهبنة وقتئذ لا تكون مشورة نظراً إلى الابن .
 إذ تكون له غير جائزة ولهذا فقد وضع السيد المسيح الفريسيين .
 الذين كانوا يعلمون بأنه ينبغي أن تخصص لعبادته تعالى . الأشياء
 الواجب أن تصرف على الآباء المحتاجين ه متى * * وهذا فهو
 حقيقى . ولو أن الابن يكون قد نذر الرهبنة . لأن النذر يكون
 عن دخول الرهبنة فقط بحسبما هو عمل أفضل . بدون أن يمنع
 حفظ الوصية . والحال أن الدخول للرهبنة مع ترك الوالدين في
 حال الضرورة الثقيلة . لا يكون عملاً أفضل . بل أنه يضع مانعاً
 لحفظ

لحفظ الوصية الالهية الخ * ولكن اذا لم يكونوا في ضرورة كذا . وغير
 محتاجين خدمة اولادهم . فيقدرون حينئذ الاولاد ان يتركوا
 خدمة والديهم ويدخلوا الرهينة . وضد وصية والديهم ايضا .
 لان كلاً بعد سن الحداثة يكون حراً . وله الاختيار الكامل نظراً
 الى ما يوافق نظام حاله . لاسيما الى مايؤهل لعبادته تعالى . لانه
 كما يقول الرسول * عبرا بنين ١٢ هـ اذا اباء البشرية انفسهم كانوا
 لنا مودبين وكنا نهائهم . افليس الاولى بنا ان نخضع لابي الارواح
 ونعيش هـ ولا يجوز للاباء الدخول الى الرهينة مادام اولادهم
 عادمين ما هو ضروري لمعيشتهم وتربيتهم بما يوافق حالهم . لان
 الاباء يلتزمون من قبل ناموس الطبيعة بان يهتموا بهنـه لاولادهم .
 ولا يجوز امتحان الله باهمال الوسائط الاعتيادية رجاء بالمعونة
 الالهية . كقول القديس توما . ما لم يهتوا لهم بالكفاية ما هو
 ضروري لمعيشتهم ومقامهم . وان يرتبوهـم جيداً بواسطة آخرين *
 * اعلم ان الواحد لا يلتزم بان يستمر في العالم لاجل ضرورة
 الاخوة والاخوات والاقارب الثقيلة . ولكن لا الكلية . اذ لا احد
 يلتزم بهولاء . ولا يلتزم بالتدقيق في اسعافهم بقدر ما يلتزم
 بوالديه . ما لم تكن الاخوة والاخوات حاصلين تحت تدبير الاب
 او الـم . لانه وقتئذ تكثر وتزيد الضرورة . لان ضمن ضرورة الاب
 محتوي كلما ينسب لوظيفته ومقامه . وضمن هذه توجد بالخصوص
 تربية الاولاد والاعتناء بهم كما يجب . وبسبب الاب يلتزم الواحد
 باخوته . لانه وقتئذ يعتبر كأنه جزء ابيه نفسه . كقول سواريس *
 ولكن

ولكن ما العمل اذا كان الابن قد نذر. فهل يلتزم بالخروج لكي يسعف والديه *

* اجيب مع كثيرين بأنه يلتزم. اذا ضرورة والديه كانت كلية. ولا يمكنه اسعافهم بخلاف ذلك. ان كانت هذه الضرورة حدثت لهم قبل ام بعد نذره. لانه في كلا الحالتين يلتزم من قبل وصية الحنية. ولان والديه ليس هم اقل ضرورة في النوع الواحد هما في الآخر. ولكن لكي ان خروجه يكون حايذاً. فيجب * أولاً ان الراهب يطلب اجازة. لان هذا ما يقتضيه الخضوع والنظام الحسن. والآن لصدور التبليل والشكوك في الجمعية. والمتقدم يلتزم ان يعطى هذه الاجازة. التي ان نكرها فيقدر الراهب ان يخرج كما زعموا لان المتقدم حينئذ يضاد بعدم الصواب. بما ان الوصية الالهية تلزم باسعاد الوالدين * ثانياً اذا خرج فليستقم لابسا ثوب رهبنته * ثالثاً يلتزم وهو في العالم بحفظ فرايض وقوانين رهبنته بحسب الامكان. لانه لم يزل راهباً * رابعاً فليرجع حالما تنزل عنهم بالكفاية شدتهم. لانه حينئذ تكون زالت علة استقامته خارج الدير. ولكن اذا ضرورة والديه كانت ثقيلة فقط. وليست بكلية. فلا يلتزم بالخروج. ولا يجوز له ذلك بدون اجازة ريسه الشرعي. لان الراهب بواسطة النذر قد دفع ذاته للرهبنة وللسطان ريسه. وما قد اعطى للغير. فلا يجوز ان يوهب لغيره بدون رضايه حتى ولا نظراً للاستعمال خارجاً عن الضرورة الكلية. كقول القديس توما والقديس انطونينوس واخرين *

السؤال

* السؤال الثالث في ماذا يلتزم الروساء والمروسون بعضهم لبعض بالعموم *

* أجيب أولاً أن الروساء الكنايسيين والعالميين أيضاً يلتزمون بأن يعتنوا بخير مروسيهم. وأن يصددوا عنهم كل ضرر بحسب السلطان الممنوح لهم والوظيفة المقلديتها نحوهم كقول الحكيم ه جعلوك رؤساء فاعتنى بحاجاتهم ه سيراخ ٣٢ * وكقول الرسول ه وإن كان أحد لا يعتنى بمن يختص به ولا سعيها باهله فقد حده الأمانة وهو أشد من كافر تيموه * لأن كل سلطة ووظيفة مشتهرة فهي لأجل خير الخاضعين. والروساء نظراً إلى وظيفتهم فهم نظير الأبا *

* أجيب ثانياً أن الأبناء نحو أبايهم. ومثل ذلك المروسين نحو روسايهم يلتزمون بتقديم المحبة. والاكرام والطاعة بحسب سلطان كل واحد ووظيفته. لأنه كقول التعليم الروماني عن الرومية الرابعة ه أنه ما عدا الذين ولدونا، يوجد أيضاً كثيرون الواجب علينا أن نحترمهم كابائنا. أما لأجل التقدم أو السلطة أو المقام في أي وظيفة وولاية كانت ه ويتضح ذلك جلياً من الكتاب المقدس. وشهادات الآباء القديسين. أولاً ما قيل ه اتضعوا لكل جبهة إنسانية من أجل الرب. أما للملك فهي لأجل سلطانه. وللولاة فمثل من هم مرسلون إلى الانتقام من تهمال الردي. وحمداً لمن عمل الخير. لأن هكذا هو مراد الله. اكرموا الكل وللأخوة حبوا. ولله خافوا. وللملك فخموا ه بطرس ٢ * كل نفس فلتخضع للسلطات

للسلطات المستولية. لان السلطة ما تكون الا من الله. والسلطات الموجودة فهي مرتبة من الله. حتى من يقاوم السلطات فقد قاوم ترتيب الله. والذين يقاومونهم يقتنون لانفسهم دينونة رومية * طيعوا مدبريكم واخضعوا لهم عبرانيين * اكرم الكهنة سيراخ * ومن ثم فان المروسين يخطيئون . ان خالفوا روسايهم في امر ثقيل ينسب الى وظيفتهم. ان احتقروهم. ان اشهروا نقايصهم للغير ليصيروهم مبعوضين مهانين . ان لم يقدموا لهم واجبات حق وظيفتهم . كالعشور للكنائسين . والجزية للملوك . وللاخرين اجرتهم الخ *

* السؤال الرابع في ما هي الزامات الوصى والوكيل *

* اعلم ان الوصى هو الذى يتسلم الاعتناء باليتيم وبارزاقه. والوكيل هو الذى يتعين للحدث بالخصوص لاجل الاعتناء بارزاقه. ومن ثم فينظران فيما بينهما. لان الوصى يهتم معتنيا بالشخص اولا . وبارزاقه ثانيا . اما الوكيل فيهتم بالارزاق اولا . وبالحدث ثانيا *

* اجيب ان الوصى يلتزم بان يهتم معتنيا باليتيم . وان يهذبه بالعبادة الحسنة. ويثقفه بالاداب الحميدة ويزينه بالغضائل المسيحية . اما بذاته . اما باخرين . ويعلمه صنعة تليق بحاله . محترصا على ارزاقه . وان يدبرها بكل امانة واجتهاد . لانه لهذه العناية قد اقيم من الناموس المشتهر . وتعين جهرا بدلك من الاب ممارسا وظيفته نحوه . بما ان الوصى هو الذى يتعين لحماية اليتيم وللاعتناء

في الالتزامات

وللاعتناء باقتنومه . ثم للاهتمام بارزاقه . أما الوكيل فيلتزم ان يدبر بصدقة ارزاق القاصر . ثم يعتنى بشخصه ان احوج الامر . ساهراً على تهذيبه وتربيته . بما انه قد تعين بالخصوص لكي يعتنى بارزاقه . ثم بشخصه ايضا . ولذالك اذا الوصى او الوكيل تهاونا . او تكاسلا بهذا . فانهما يخطيان خطأً ثقيلاً . ويلتزمان برد الضرر . اذ يخطيان ضد وظيفتهما الموجهة الى خير القريب . والنتيجة فانهما يخطيان ضد العدل . ومن ثم فانهما يلتزمان بان يعمل حالاً قائمة في كل ارزاق اليتيم او القاصر . وان يحتفظا باجتهد على سائر ارزاقه وحقوقه وافعاله . وان تجمع له مداخيل سنوية . وتباع الارزاق المنتقلة او القريبة للتلف . وان تشتري بدلها مالكانات مناسبة . فان تكاسلا بذلك . او استعملا في اشغالهما شيئاً من ارزاق اليتيم او الحدث . فيلتزمان برد المسلوب . وتعويض العطل والضرر الصادر . كقول الناموس . ان كان الذنب ثقيلاً ام خفيفاً . وبما انهما يقبلان اجرت خدمتهما . فوظيفتهما اذا تكون لفائدتهما وفائدة الاخرين . ويخطيان ايضا . ان اعطيا لليتيم او القاصر دراهم لاجل امور ردية وغير مفيدة . لانهما يلتزمان من ذات وظيفتهما . ان يدبرا ويعتنيا بارزاقه بامانة مع فائدة . اما اليتيم ام القاصر فيلتزم بان يقدم الطاعة والاكرام الواجب لاوصيايه ووكلايه كانهم والديه . بما انهم يارسون وظيفتهم نحوه *
* السؤال الخامس في ما يلتزم به السادات والعبيد بعضهم لبعض *

اجيب

* اجيب أولاً مع جمهور المعلمين ان السادات يلتزمون * أولاً بان يعتنوا بخلاص العبيد والعبدات كقول الرسول ه ان كان احد لا يغتنى من يفتن به . لاسيما باهله . فقد جحد الامانة . وهو اشر من كافر ه تيموه * وبما ان الروسة هم عوض الابه . فمن ثم يلتزمون بما تلتزم به الابه نحو الابناء . ويلتزمون تحت الخطايا بعبيدهم وعبداتهم ليتعلموا جيداً ما هو ضرورى للخلاص . وان يبتعدوا عن الخطايا واسبابها . ويحفظوا وصايا الله وكنيسته . ويواظبوا مناولة الاسرار فى الازمنة الواجبة . ويلتزمون بان يقدموا لهم مثلاً صالحاً ومودجاً حسناً . وان اذنبوا فليقاصروهم ايضاً . ويحترسوا عليهم . كقول الحكيم ه احتفظ على اهل منزلك ه سيراخ ٣٢ * ثانياً يلتزمون بان يعطوهم اطعمة كافية . ويدفعوا لهم اجرتهم الواجبة فى الزمان المحدود . كقول الرسول ه ايها الموالى امنحوا العبيد العدل والمساواة عالمين انكم انتم ايضاً لكم رب فى السماوات ه كولوسايس ٤ ه فلا يستمرن عمل الفاعل عندك حتى الصبح ه لاويين ١١ * سافك الدم . ومنقص اجرة الفاعل فهم اخوان ه سيراخ ٣٤ * ولا مكنة لهم بان يطردوهم من منزلهم قبل الوقت المعين بدون سبب موجب . لانهم يخالفون العهد . ولكن اذا السيد تعنت الخادم وطرده غصباً قبل الزمان المعين بدون علة موجبة . فيلتزم بان يدفع له الاجرة كاملة . كانه قد خدم كل ذاك الزمان . لان المستاجر يلتزم بان يدفع العلوقة . ولو لم يستعمل الشئ او الفعل المستكرى . لسبب انه اتخذ لذاته . ولكن اذا الاجير

الاجير ذهب من عند مستأجرة بدون سبب داع في المحكمة الخارجية لا ينبغي ان يُعطى شيئاً. اما في محكمة الذمة فيجب ان يُعطى اجرة الزمان الذي خدم فيه. ما لم يفسخ الشرط شيئاً آخر. او خروجه بسرعة. او صل لیسده ضرراً. الواجب ان يعرض بمسك الاجرة. او يجز منها. لان الفعل المفعول يستحق الاجرة. ولا يمكن ان يعدمها قصاصاً الا لاجل الشرط. او بامر القاضي كقول ديلوكو * ثالثاً يجب الا يعاملوهم بقساوة وكبريا. بل بحنو وكأخوة بالمسيح. ووارثين معهم الحياة الابدية. وان يحبوهم كأنفسهم كقول الرسول ه ايها السادات اعملوا معهم هذه بعينها. داحضين الوعيد. عالمين ان ربهم وربكم ايضاً في السموات هو. وليس عنده محابة الوجوه ه افسس ٤ * ولهذا فيخطيئون اذا شعروا خدامينهم. او دعوهم شياطين او كلاباً الخ * ان اتعبوهم جداً في الاشغال الخ * رابعاً يجب عليهم الاعتناء بالآ تعوزهم المعونات الزمنية والروحية في امراضهم واوجاعهم. وحسب رأى كثيرين انه اذا لم يوجد شرط. ولاعادة. فلا يلتزمون من قبل العدل. بان يعولوا خدامينهم او يعطوهم اجرة في زمان مرضهم المستطيل. لان هذه تلازم الاعمال اليومية فقط. والمستأجر لا يلتزم بشئ * متى لا يمكنه استعمال الشئ او الفعل المستكرى منه. لاجل السبب الحادث من قبل الاجير. او الشئ المستأجر. ولا يلتزمون بدفع المصاريف لاجل مداواتهم. ما لم تكن زهيدة. او انهم يكونون معوزين. ولكن المحبة تقتضي بان يفرو عنهم المصاريف الزهيدة. ويعولوهم

في أمراضهم . لان هذه هي عادة الصلحاء . بل ان المحبة تلزمهم بان يمنحوا خدامينهم المعوزين . كلما يحتاجونه مجاناً . ان امكنهم ذلك * خامساً يلتزمون بان يطردوا من بيوتهم للخدامين . الذين يفسدون اولادهم او غيرهم بكلام سفينة وافعال قبيحة . ان لم يستطيعوا بالتوبيخ . كقول القديس كركوس وجمع ماديولان . لانهم ملزمون ذمة بان يبعدوا عن يلود بهم كل سبب خطية . واذا طرد الخادم او الخادمة لاجل اسباب شرعية فيكفى ان تدفع له اجرة الزمان الذي خدمه . لان السبب الموجب طرد الخادم يوضح جلياً . ان المانع صدر من قبل الاجير . لا من قبل مستأجره الذي لا يمكنه ان يستفيد من عمله *

* اجيب ثانياً ان الخدامين والخدمات يلتزمون لساداتهم بالمحبة والاحكام والطاعة والامانة كقول الرسول هـ جميع الذين هم عبيد تحت نير الاستملاك . فليحتسبوا ساداتهم لكل الصرامة مستوجبين هـ تيموا * ايها العبيد طيعوا ساداتكم بما يخص البشرية بخوف ورعب ببساطة قلوبكم كما تطيعون المسيح . ولا تكون خدمتكم باراء الاعين كمن يرضى الناس . بل كعبيد المسيح . عاملين مشيئة الله من صميم النفس . خادمين بنصح لله . وليس للناس هـ افسس * العبيد فليكونوا لساداتهم خاضعين . ويرضوهم في كل شئ * لا مجاوبين ولا خائنين . بل يوضحون الثقة الصالحة كافة هـ تيطو * ومن ثم يلتزمون بان يقدمون لساداتهم كلما يقدمه البنون لآبايهم . لان السادات نظروا اليهم فهم كالآباء نحو البنين . واخيراً يلتزمون

في الالتزامات

يلتزمون من قبل العدل . بان يخدموا بامانة . مكملين جيداً
الوظيفة المقلدة لهم . ويحفظوا باحتراس على الشئ المسلم لهم .
لانه لهذا السبب تُعطى لهم الاجرة . ويلتزمون بذلك من قبل
العدل شرعاً . ولذلك فيخطيئون خطأً هيناً * أولاً ان لم يطيعوهم
في امر معتبر * ثانياً اذا نقلوا للغير زلات ونقايص العيلة * ثالثاً
اذا لم يشتغلوا بنصاحة وامانة كل الزمان المعين . او تهاونوا بتقدمة
الطاعة الواجبة . ويلتزمون برّد جزء الاجرة لاجل العمل المعطل .
اذ لاحق لهم الا على ما يناسب التعب المصروف . وان يردوا ضرر
العطل . ان صاروا سبباً لذلك بعدم حرصهم واهمال العمل الواجب
شرعاً . وكذا قل عن باقى الفعلة المستاجرين * رابعاً ان تصرفوا
بارزاق ساداتهم بدون رضاهم * خامساً ان سهوا بان يلحق
سيدهم ضرر عظيم مع امكانهم منعه . او مع نظرهم حدوثه
فصمتوا . ولم ينبهوا سيدهم . ان كان صدور ذلك من الغرباء .
وهذا امر محقق حسب رأى جميع الانم . كقول ليسيوس . او من
ارفاقهم . ولو كان فى امور غير مقلدة لهم بالخصوص . فيلتزمون
باصلاحه ان لم يوجد غيرهم . لان كلاً من الخدامين يلتزم ذمة .
بالا يسمح ان يحصل لسيدة ضرر من ايها كان . اذ لا احد يقتضى
خادماً او خادمة الا لمنع الضرر عنه . متى امكنه . وبالنتيجة ان
الخدامين يلتزمون ذمة . بان يمنعوا الضرر عن سيدهم اكثر من
الغرباء . الملزومين بمنعه من قبل المحبة . ثم ان الخدامين المسلم
لهم تدبير البيت . او شئ * اخر بالخصوص . فيلتزمون بان يعتنوا

بتدبيره

X x x 2

بتدبيرة مجتهدين. ويسهرُوا على حفظه حريصين. بالآ يلحق سيدهم
 ضررُ في شيء ما البتة * سادساً ان تركوا خدمتهم قبل الزمان
 المعين بدون سبب داع. فيلتزمون من قبل العهد والعدل بان
 يخدموا كل الزمان المعين. وبرد الضرر الذي حصل من ثم لسيدهم.
 مثلاً اذا استخدم آخر باكثر اجرة. لان كل ظلم يصدر الزمان
 لتعويضه *

* السؤال السادس في ما هي الزمات المعلمين . والتلاميذ *
 * اجيب انه يوجد فيها بين المعلمين والمرشدين . والتلاميذ .
 على نوع ما ذات الالزام الموجود فيما بين الالباء والبنين . لان
 المعلمين والمرشدين هم بمقام الالباء نحو التلاميذ . فيها ينحس الدرس
 والاداب الحميدة . ويأتمون بالخصوص * أولاً ان قبلوا هذه الوظيفة
 بدون ان يكونوا خبيرين وعاملين جيداً بكلمة يلزم لها. او تكاسلوا
 في معرفة ما يلزم لها * ثانياً اذا لم يحرصوا تلاميذهم ويحثوهم
 على اتقان ما يتعلمونه بنشاط * ثالثاً اذا لم يعلموا بنصاحة ليكملوا
 وظيفتهم جيداً * رابعاً ان علموا بالقصد اشياء كاذبة كانها حقيقية.
 او تحفظات باطلة . ومضرة للخلاص * خامساً ان لم يهذبوهم
 ويتقوهم بالاداب الحميدة. ولم يوجوهم متى اذنبوا. ولم يقاصروهم
 حين يمكنهم * سادساً ان اعطوهم مثلاً ردياً * سابعاً ان سهوا
 بان تدخل المدرسة اناس اشرار مفسدون . ولم يطردوهم لئلا
 يعكسوا الآخرين * ثامناً ان سهوا بان تُعطى منابر التعليم للغير
 المستحقين . لانه كقول القديس انطونينوس . وناورا . وسنكيس
 وغيرهم

وغيرهم . بان ذلك يكون خطأً هميئاً خاصةً اذا كان في اللاهوت .
 او في الناموس القانوني والمدني والحكمة . بل وفي الفلسفة ايضاً .
 لانهم بهذا يعطلون الخير العام جداً . ويغشون الجمهور في الغاية
 والكنيسة معاً بشهادة جمهورية . اذ تمنح الوظائف العالمية والخدم
 الكنايسية للغير المستحقين . مع ضرر لكثيرين . بل ان المجمع
 الترانى الخامس قد رسم في الجلسة التاسعة . بانه يجب على معلمى
 العلوم البشرية . ان يهذبوا ويثقفوا تلاميذهم في امور الايمان .
 ووصايا الله وكنيسته * اما التلاميذ فيخطيئون * اولاً اذا لم يقدموا
 الاكرام والاحترام الواجب لمعلميهم ومرشديهم * ثانياً اذا لم
 يمتنعوا عن معاشره الاشرار التى نهىوا عنها . لانه كقول الحكيم ه
 من يسير مع الحكماء يكون حكماً . ومن عاشر للجهال كان لهم
 شبيهاً ه امثال ١٣ * رابعاً اذا قرأوا كتباً محرمة * خامساً اذا لم
 يحضروا للمدرسة بدون عائق * سادساً اذا اضاعوا زمان الدرس في
 اللهو والبطلان . بل يخطيئون خطأً هميئاً ان تهاونوا به تهاوناً
 معتبراً . لانهم بذلك يصنعون ما يضاد طاعة والديهم ومعلميهم
 فى امر مهم . ولانهم يصيرون ذواتهم فيما بعد غير قابلين الوظيفة
 المناسبة لمقامهم . وذلك لان العيشة الباطولية هى اصل وجرتومة
 ساير الرذائل . خاصةً للاحداث . ومن ثم فيجب ان تمسك عنهم
 الخلعة . الى ان يصلحوا حالهم . ويرتدوا عن كسلهم *

* الفصل الخامس *

في الزامات القضاء والمتشرعين *

* فيما انه واجب ان يوجد في هؤلاء عموماً علم ونشاط وصدق
وامانة وعدل * اعلم ان من يقبل وظيفة تول الى فايده القريب
ونفعه فيلتزم من قبل العدل * اولاً بان يحرص بالآ يحصل لاحد
ضرر من قبل كسله * ثانياً بان يسعى في نفع من يخدمه في تلك
الوظيفة بقدر امكانه. ويجتهد في تحصيل ما يلزم لهذه الوظيفة.
وضرورياً للغاية التي رسمت لاجلها . بما انه يوعد بهذه مضمراً .
ويلزم ذاته بها. اذ يقبل هذه الوظيفة . ولذلك تعطى له الاجرة .
ومن ثم ان تكاسل في وظيفته . فيلتزم بان يصلح الضرر الصادر عن
ذلك . وان يرد الاجرة التي قبلها ايضاً ٥

الجزء الاول فيما يخص القاضي *

* السؤال الاول في ماذا يلتزم القاضي ليحكم مستقيماً *

* اجيب انه يلتزم القاضي ذمة * وهكذا قل عن المحامي
والطبيب وغيرهم * بان يكون ذا علم كاف لتكامل وظيفته جيداً .
لانه يلتزم من قبل العدل بان يحكم مستقيماً . كقول الحكيم ٥
حبوا العدل يا قضاة الارض ٥ * انصف الصغير والكبير معاً ٥
سيراف ٥ * فيلتزم اذا ان يعرف جيداً كلما يقتضيه الحكم المستقيم
كعلم الشرايع والعوايد ونظايرها . وان يكون ذا ثبات وفضيلة ضرورية
لهذه الوظيفة . والآن لوضع ذاته في خطر ان يحكم ظمناً لا تطلب ان
تصير قاضياً ما لم تكن لك مكنة ان تقمع الائم لئلا تخف وجه
القوى

القوى وتضع في عدالك شكًا ٥ سيراخ ٧ * ولهذا * أولاً أن من يرغب . أو يقبل وظيفة القاضي . بدون علم واستعداد كافٍ . فانه ينطى خطأً هيناً . لانه يضع ذاته طوعاً في خطر انه يحكم ظلماً ويضر القريب * ثانياً لا يجب ان يحمل القاضي العادم العلم الكافي ما لم يترك وظيفته . او انه يجتهد في اكتساب العلم الكافي لها في زمان قليل . اذ لا يجوز لاحد قبول وظيفة لا يمكنه تكميل واجباتها . لاسيما اذا كان مع خطر ضرر القريب * ثالثاً اذا القاضي من قبل جهله حكم ظلماً . ولو طأن بذاته انه حكم مستقيماً . فيلتزم باصلاح الضرر الصادر للمتخاصمين . ان كان ذلك في جوهر الخصومة . او في المصاريف . بما انه صار علة هذا الضرر . وهوله اختياري . اقله مضمراً في جهله المذموم . كما يتضح من الراس الاخير عن الظلم حيث قيل ٥ ان كان حدث هذا الضرر او الظلم بذنبك . او من قبل جهلك وكسلك . فيجب عليك شرعاً بان تنفي عن هذا . ولا يعذرک جهلك . اذ انت ملزوم بان تعرف ان هذا الظلم او الضرر لممكن انه يصدر من قبل فعلك ٥

* اجيب ثانياً مع جمهور المعلمين بان القاضي لكي يحكم جيداً فيلزم * أولاً انه ما عدا العلم الكافي . يكون له التولى والتسلط على الشخص . والدعوة الواقع عليها الحكم . والافعل ظلماً للتدخل في دعوتهم . وللقاضي الشرقي المختلس سلطانه ووظيفته . واختلاس الحكم . حسب رأى الجميع . فهو بذاته اهانه عظيمة . اذ به يتعدى الحق الخصوصى والسلطان العام . بل ان حكمه يكون فاسداً

فاسداً . لفقده السلطان الضروري للحكم . فعلى أربعة أنواع يمكن ان يكون للواحد سلطان ليحكم على الآخر * أولاً من قبل سلطانه الخصوصى او الموكل * ثانياً من رضى الجهتين اذا اخضعا ذاتهما لآخر طوعاً كالقاضى او الوالى * ثالثاً من قبل الذنب الحادث فى ولايته * رابعاً لاجل القضية التى تقام عليها الدعوى ضد مالكها * ثانياً يلتزم القاضى بان يكون متحققاً الدعوى اقله ادبياً . والا لحكم يجهل . والتزم بالرد . اذ لاجل تهاونه بالمعرفة حكم ظلماً * ثالثاً يلتزم بان يحكم حسب الشرايع * أولاً نظراً الى نوع التصرف . وطقس الحكم وصورته * ثانياً نظراً الى ابراز الراى واتباعه . كقول القديس امبروسىوس . فى تفسيره المزمو الماية وخمانية عشره ان القاضى العادل لا يفعل شيئاً باختياره . بل انه ينصف ويحكم حسب الشرايع والنواميس يخضع لمراسيم النواميس . لا يصغى الى ارادته . كما يسمع كذلك يحكم . ويحكم على الامر كما هو فى ذاته . يحترم الشرايع ولا يخالفهن . يخصص استحقاق الدعوى ولا يغيره وفى الترتيب عن وظيفة القاضى . قال ه لا يحكم الا حسبما هو مرسوم فى الشرايع والترتيبات والعادات ه لانه لهذا السبب قد ترتبت هذه من الجمهور او الملك . ومن ثم لا يقدر احد ان يقاصر بدون فحص وشهود . ولا ان يستعمل المعرفة ظلماً . ذاهباً ضد قاعدة الناموس . والا لكثير الظلم وزاد . وحسب راي الجميع . لا يمكنه ان يقضى على من يعرفه سراً انه مذنب . ما لم يثبت عليه ذلك شرعياً . اذ لاسلطان له بان يحكم الا كمشخص مشتهر .

مشتهر. فلا يمكنه اذا ان يحكم الا بحسب المعرفة الجهرية . التي
تحصل بواسطة الشهود . والكتابات . والنسكات الشرعية * رابعا
يلزم ان القاضى يكون عادلا مستقيما محقا . ويسير بحسب ذلك
فى جميع الاشياء . لاسيما فى الشرع . كقول الحكيم : اقضى ما كان
عدلا . وانصف المسكين . والبائس : امثال ٣١ * تعلموا يا قضاة
قواضى الارض . وتفهموا يا ضبطى الجموع والمتعظمين مجموع
الامم . ان ضبط السلطان الرب دفعه اليكم . والعلى اعطاكم
الاقتدار . وهو يقص اعمالكم . ويبحث عن ارايكم . لانكم اذ
كنتكم خدام ملكه فلم تحكوا مستقيما . ولا حفظتم شريعة
العدل . ولم تسلكوا حسب مشيته . فلذلك يطهر عليكم برعة
مسرعا . لان الحكم الصارم يحل بالمستولين . اما الفقير فيعامل
برحمة . والاقوياء يعذبون عذابا شديدا : حكمة ٤ * خامسا متى
الحق لم يكن واضحا . فيجب عليه ان يبرز الحكم حسب الراى الاكثر
بمحققا . نظرا الى الدعوة ان كانت ناموسية او عملية . لان وظيفة
القاضى هى ان يشرع حسب الدعوة . ويعطى الفتوة التى تظهر
انها موافقة اكثر للاسنادات والاثباتات والحق والعدل . والا
لكان محابيا بالوجوه . وضد الكتاب الالهى حيث قيل : اسمعوا
فيما يجرى بين اخوتكم . واقضوا قضاء عادلا فيما بين الرجل
وبين اخيه . ان كان مدنيا او غريبا . لا تعرفوا وجهها فى القضاء .
وتحكموا للصغير والكبير . ولا تتوقوا وجه انسان . فان القضاء هو
الله : اعداد ١ * وضد قواعد الناموس ايضا حيث قيل : فى الاحكام
لا يجب

لا يجب أن تكون محابات الوجوه هـ ومن ثم فإن أنوشانسيوس
 للحادى عشر قد حرم هذه المقولة هـ اقول محققاً بان القاضى
 يقدر ان يحكم بحسب الراى الاقل ثباتاً هـ ولهذا لا يقدر القاضى
 ان يحكم بحسب راي آخرين . متى فحص وبحث بتدقيق عن الحق .
 فرأى ان رايه هو اكثر ثباتاً . فيصير وقتئذ متحققاً الزام الحكم
 بحسبه . كقوله تعالى هـ لا تصغى فى القضاء لراى الكثيرين . لكيلا
 تزيغ عن الحق هـ خروج ٢٣ * فاذا كانت الرايات متساوية . ولا
 احد من المتخاصمين ممتلك الشئ . فليقسمه عليهم بعدالة . او
 عنه ان لم يكن متقسماً . بما ان القاضى ليس هو برب الشئ . بل
 ملزوم بان يعطى لكل حقه . حسب استحقاق الدعوة . ولان
 حق الاثنين متساو . فيلتزم بان يوزع عليهم الشئ بالسوية .
 والآن لكان محابياً بالوجوه . ولذلك اسكندر الثامن قد حرم هذه
 المقولة هـ متى كان حق الخصمين متساوياً . فيقدر القاضى ان
 يختص المال لواحد دون الاخر . حسب الراى المستصوبه منه هـ
 وهكذا قل عن الخصومة العملية . لان القاضى يلتزم بان يقضى
 الدعوة لمن له شهادات . وسندات وبراہين واضحة تثبت الحق
 وتبينه . ولكن متى براہين الفعل كانت متساوية . فتهب حينئذ
 حقاً متساوياً . ولهذا متى لم يكن احدهما ممتلك الشئ . فيجب
 ان يُقسم فيما بينهما بالسوية . والآن فليحكم به مالكة . لانه فى
 الشك وتساوى الدعوة . فحظ المالك هو افضل . اما فى دعاوى
 الفرع . فمتى كانتا الجهتان متساويتين . فيجب ان يسعف المذنب
 بجله

بجمله له . كقول الناموس . والآ ل طرح ذاته في خطر انه يقضى على البرى * سادسا يجب عليه بان يفصل الدعوة وينهيها بسرعة . كقول كتاب الشرايع ه فليفصل حالاً براهه دعاوى المتخاصمين . وينهيها . كما تقتضى الرحمة والعدل ه لان الجهتين لهما حق . بالآ يتاخر الحكم . بدون علة موجبة . ولهذا فيلتزم برد الضرر . والمصاريف الناتجة عن التاخير المعوج * سابعا يجب ان تكون له نية مستقيمة وعادلة . حتى انه لا يفعل شيئا لاجل البغضة والحسد . ولا لسبب اخر ردى . لان الفعل ولو كان جيدا من قبل الموضوع . الا انه يقتبس شر الغاية . فينتج مما تقدم ان القاضى اذا تهاون في معرفة الدعوة . او نهيها . او كان من ثم ظالما . فانه يخطى خطأ هيتا ضد العدل . ويلتزم برد الضرر للجهة المظلومة . ان كان هو علة الغير العادلة *

* السؤال الثانى فى هل ان القاضى يقدر ان يحكم بالموت على من قد عرفه انه برى . متى ثبت عليه شرعا انه مذنب *

* اجيب اولاً مع جمهور المعلمين . ان القاضى يلتزم بان يستعمل كل الوسائط لينقذه . بمنعه الشكاوة واعاقته للحكم . ورفعه الدعوة الى الاعلى منه . ويجعله ذاته شاهدا امامه الخ * وان لم يمكنه تخليصه بهذه الوسائط . فحسب راي كثيرين . لا يجوز له بان يحكم عليه بالموت . بل فليحلف بانه عارفٌ جيدا برارته . وان احوج الامر فليترك وظيفته . وينسركل شىء ولا يفعل ذلك . لانه باستقامة يقتل البرى . وبامرة يصير علة اولية لقتله . وهذا

فهو شرُّ باطن. ضدَّ قوله تعالى ﴿ طِفْلاً وَبَارِئاً لَّا تَقْتُلْ ﴾ . لاني اُضادُ
 المناق ٥ خروج ٣٣ * وذلك لانه شرُّ باطن. ان الواحد يعدم الآخر
 حياته بدون سلطان. والحال ان القاضى لا سلطان له على حياة
 البرى. اذ لا تخضع الا لحكم الله وحده. حتى ولا المشيخة لها ان
 تقتل من هو برى حقاً. ولكن لها ان تضبط ارزاقه الزمنية. لاجل
 عملة داعية لخير الجمهور. اذ لها تملك سام على ارزاق الرعية لاعلى
 حياتهم. ويلتزم القاضى بان يحكم حسب الشهادات الموردة.
 حاكماً كشخص مشتهر. الذى يلتزم بان يتبع الراى العمومى فى
 حكمه. ولكن فى الحالة المفترضة لا يمكنه بان يحكم بالقتل. لان
 قتل البرى هو بذاته ردى. ولا بالعتق اذ قد تأكد عليه الذنب
 شرعاً. وهكذا قل عن قطع الاعضاء. لان المشيخة ليس لها بان
 تحكم بهذا القصاص على البرى. اذ لا سلطان لها على حياة
 وجسم مروسها. ولا خادم الشريعة يقدر ان يكمل الحكم بالموت.
 او بجسم الاعضاء متى تحقق انه ظلم. لانه كما ان الحكم بقتل البرى
 هو بذاته شر. هكذا تكيله ايضاً *

* اجيب ثانياً انه فى دعاوى الشرع. والتي تول الى الخسارة
 فقط. فحسب الراى العام. يقدر القاضى بان يحكم حسب الاسنادات
 والبراهين البينة. لان المشيخة كما ان لها تملك سام على ارزاق
 الرعية. فبقوة هذا التملك تقدر ان تتصرف بها متى اقتضى
 ذلك خير الجمهور كما فى هذه الحال. لئلا تتبلبل صورة الحكم العام.
 ويجرب نظامه. مع شك للشعب. بما ان حفظه ضرورى لسلامة
 الجمهور

لجمهور وهدوء، أيضاً. وذلك لأن القضاة الظلمة يمكنهم بدون لوم،
 وضد السندات والبراهين البينة. معتمدين على علمهم الخصوصي.
 بان يرفضوا العدل في الاشياء التي يريدونها. اذ لا أحد من الرعية
 يقدر ان يتظلم بصواب او يطلب من القاضي تعويض الضرر الصادر له
 بواسطة هذا الحكم. اذ يستبين له جلياً. بان القاضي لا يوافق
 على هذا. ولا هو مناسب بان القاضي ينبغي له ان يترك وظيفته
 اخرى. مما انه يورد رايه. وبالتالي ان البرى ربما يمكنه فيما بعد ان
 يكتسب هذه الخيرات. ولكن في هذه الحال. يلتزم القاضي قبل
 كل شيء. ان يعتنى محترماً باجتهاد بان ينفضح الكذب او ان يتاخر
 القضا وتُرفع الدعوة الى الحكم الاعلى ان امكن بدون ضرر
 الجمهور*

* السؤال الثالث في هل ان القاضي يخطى ويلتزم بالرد. اذا
 حكم على المذنب مع معرفة صادرة عن ظلم.*
 * اجيب مؤكداً ذلك مع جمهور المعلمين. لانه يداوم الضرر.
 الذى فعله باستعماله المعرفة المختلصة ظلماً. ويعطى سبباً للضرر
 الصادر عنها. وذلك لان الاقرار الصادر عن ظلم. فهو ظلم. ولا يهب
 حقاً البتة. ولا يمكن ان يصدر عنها حق. بما ان استعمال الوساطة
 الظالمة هو ظلم. فاقْتَباس الاقرار بالمذنب ظلماً. سيكون * اولاً متى
 القاضي سال المذنب بدون تهمة سابقة. او بعض تحقيق. او
 دلائل مناسبة * ثانياً متى استقر بواسطة العذابات. او خوفاً
 منها. بدون دلائل كافية لتعذيبه. ولا باس ان اثبت اقراره ثانياً
 يوم.

يوم. فما ان اقراره فاسد. فالتثبيت الصادر عنه يكون فاسداً *
 ثالثاً متى الشخص لم يكن قابلاً للعذاب اما لاجل سنه او ضعفه
 او وظيفته او درجته * رابعاً متى جذب الى الاقرار غشاً . مثلاً
 رغبة بالنجاة . فحينئذ يكون ظلماً *

* السؤال الرابع في هل يجوز للقاضي ان يقبل هدايا من
 الجهتين *

* اجيب اولاً انه لا يجوز للقاضي ان يقبل شيئاً لاجل ابراز
 الحكم . ان عدلاً ام ظلماً . لا لاجل العدل . لانه ملتزم به شرعاً .
 ومن ثم فيبيع ما ليس له . بل للغير . ويقبل ضد العدل ما للغير .
 وذلك لينال حقه بدون خسارة . ولهذا يلتزم برده ما اخذه كذا .
 اذ لا حجة له لباخذة . لانه لم يهب له طوعاً واختياراً . بل هرباً من
 الاغتصاب والظلم . ولا لاجل الظلم . كما هو واضح بذاته . كقول
 القديس اغستينوس في رسالته الرابعة والخمسين هـ اذا ابيعت
 للحكومات والشهادات . التي ليست بعادلة وحقيقية . فتباع
 الاثيمة والكاذبة ايضاً . واقبح من ذلك اخذ الهدايا . لانها تكون نفاقاً
 فظيماً . ولو اعطيت اختياراً ومن يقبل شيئاً على هذا النحو فيلتزم
 برده . لانه باخذة ظلماً . يفعل ضد وظيفته . واكليروس فرنسا
 سنة ١٧٠٠ قد حرم ما يضاد هذا الرأي . وان امعنا النظر في الناموس
 الطبيعي وحده . فقبل كل حكم يجب ان يصير الرد لمن اعطى .
 كقول القديس اغستينوس في الرسالة المذكورة هـ خذ ما اعطيتني .
 اذ قد صرت لك شراً *

اجيب

* اجيب ثانيًا أنه لا يجوز للقاضي بان يقبل من الخصمين الهدايا المعطاة استعجابًا ومجانًا وبدون ثقل البتة . لأنه مُحَرَّمٌ على القضاة العلمانيين من الناموس البشرى العام، وعلى الكنايسيين من القوانين المقدسة. وكقول ديلوكو من الناموس الطبيعي أيضًا. متى الوظيفة كانت معتبرة . أولاً لاجل الشك . ثانيًا لاجل خطر تجاوز العدل ادبيًا. الذي يجب على كل تجنبه. لأنه اذا تكلمنا بالحصر والتدقيق. لا يمكن بالآ يصير الانحراف والمهاودة نحو الواهب لاجل الوهبة. وهكذا يجب ان تحكم على باقى الحوادث . ومن ثم قال الله ه لا تخابي وجهًا. ولا تأخذ رشوة . لان الرشوة تعمى عيون الحكماء. وتقلب كلام الصالحاء . فاتبع بالعدل ما كان عدلاً ه تثنية الاشتراع * ١٤ * الهدايا تعمى عين القضاة * سيراخ * ٢٠ * ثم ان الواهب غالبًا لا يهب طوعًا ومجانًا. بل لأنه يخاف ليلًا بخلاف ذلك يحرف القاضى نحو الجهة الاخرى. او يآخر الدعوة. ومن ثم فيعطى الرشوة لاجل الفعل الواجب عدلاً . وبما ان المعلمين يختلفون فى الزام رد الهدايا المعطاة طوعًا ومجانًا. لا خوفًا من الظلم والجور فى القضاء. بان يكون قبل كل حكم. فاعلم الاعتراف ينبغى له دائمًا بان يلزم القاضى على هذا الرد . لأنه ربما يلتزم بهذا ذمة . او لأنه اهل لقصاص كذا. وبه يرتجع عن السقوط. اعلم ان البعض يستثنون الهدايا الزهيدة . التى لاتصدر غشًا . بل تُعد استعجابية. وعدم قبولها يُسبب كثافة. لان علة المنع وقتئذ تبطل. كما قيل فى كتاب الشرايع ه ان القاضى المرسل يقدر ان يقبل ما كلاً ومشربًا . اذا اعطى

أعطى له مجازاً . ويمكنه أن يتصرف به أياماً قليلة . ولكن يقول كثيرون . بأن القضاة العلمانيين لا يقدرّون أن يقبلوا من الجهتين شيئاً البتة . لأن الشرائع المثبتة بالناموس الشرعي تحرم ذلك . حيث قيل ٥ يجب أن القضاة تكون بدون ربح بالكلية ٥

* السؤال الخامس في ما الذي يجب على القاضي أن يحفظه في الفحص .

* أعلم أن الفحص لعلّ ثلاثة أنحاء . أولاً عمومي . وهو إذا فحص بالعموم في هل أن الشرائع محفوظة . ثانياً خصوصي . وهو إذا صار الفحص عن شخص أو ذنب بالخصوص . والثالث مختزج . وهو إذا صار الفحص بالعموم عن شخص . وبالخصوص عن ذنب . وبالعكسهما .

* اجيب أولاً أن القاضي والحاكم يقدر بدون سبب داع . بل أنه يلتزم من قبل وظيفته . بأن يعمل فحصاً عاماً . إذ يجب عليه أن يعتنى باجتهاد في خير الجمهور . مزيلاً أسباب الذنوب ومقاصصتها ونجاً للآخرين . ومن هذا القبيل لا يظلم أحداً .

* اجيب ثانياً أنه إذا كان الذنب مشتهراً . والمذنب مجهولاً . فيلتزم القاضي بالفحص عمومياً عن فعل ذلك . لأن هذا ما يقتضيه خير الجمهور . والّا لتباهت الأشرار بقبايحهم . وتكاثر الذنوب .

* اجيب ثالثاً أنه لا يجوز للقاضي أن يفحص بالخصوص عن أحد مريداً قصاصه . بل تسبق تهمة بيّنة . أو ما يوجب ذلك . وهذا رأى عام . لأن من جرى عليه الفحص فيصير مشكوكاً به ومتهوداً

السؤال

* السؤال السادس في ما الذي يُطلب لتعذيب المذنب .
 * اجيب أولاً مع جمهور المعلمين . بان تلك العذابات . التي لا يمكن المذنب احتمالها نظراً الى القوى والضعف . فهي غير جائزة . ومن ثم فالقاضي لا يقدر ان يجرى للحكم لاجل اقرار مكتسب كذا . ثم انه يخطئ خطأً ثقيلاً . ان لم يستعمل أولاً كل الوسائط الاكثر مناسبة لتبنيان الحق وايضاحه . قبل ان يحكم بالعذاب . بما ان العذاب هو الوسيلة الاخيرة لعدم وجود الوسائط الاخر . وهو مضر جداً . وخطرف في الغاية .

* اجيب ثانياً انه لكي ان المذنب يُعذب حسب الناموس . فكقول الجميع . تطلب براهين ودلائل تدل على الذنب الثقيل المستوجب قصاص الموت . وهذه فلتكن مطابقة لوسائط وعذابات كذا . حتى ان التاكيد التام لا يحتاج الا اقرار المذنب فقط . لان العذاب قد ترتب لتاكيد التثبيت . متى كانت الدلائل والبراهين واضحة جداً . ولكن ليست بكافية . ليكون التثبيت كاملاً . ولا يجوز ان يعذبوا الا في الذنوب المستغناء . كالناس الشرفا . وذوو الوظائف السامية . والعلماء . والجنود . والشيوخ . والاطفال . والحبالى . والنفسا .

* اجيب ثالثاً ان من قد تعذب دفعة ولم يقر . فلا يجوز ان يُعذب ثانياً . ما لم تظهر دلائل اخر جديدة عن الذنب . لانه بالعذابات قد نجى من الاولى . وان استقر بذنبه في وقت العذاب ونعد ذلك رجح بقوله امام القاضي . فليكرر العذاب . لان الدلائل لا تبطل بهذا

بهذا الرجوع . والآن لكأنت العذابات غير مفيدة . ولكن أن تعذب
ثالث مرة . وانكر ثالثاً فليطلق . لأنه يمكن أن أقراره قد صدر غضباً
لأجل العذابات . ولكن بعض المعلمين يستثنون متى كانت
الدلائل عظيمة هكذا حتى أنها تصدر ظناً بيننا . بأن المذنب قد أنكر
الذنب خباثة منه .

* السؤال السابع في هل أن حكم القاضي يلزم ذمة .
* اجيب أولاً أن للحكم العادل يلزم ذمة دائماً . فهذا رأى عالم .
لأنه وصية شرعية من الرئيس . واستعمال سلطة شرعية . والذين
يقاومونه فيقاومون ترتيب الله . ويكتسبون لأنفسهم هلاكاً .
* اجيب ثانياً مع جمهور المعلمين أن الحكم الظالم لا يلزم بذاته .
اولاً إذا استبان أنه مستند على ظن باطل . ودلائل كاذبة ولو صدر
حسب الاسنادات والدلائل . فمن ثم هو باطل . لاستناده على أساس
باطل . لأن القاضي لا سلطان له لأن يتصرف في حق الغير وماله .
بل لأن يعطى كلاً حقه . ويبين لكل ما يجب عليه . ولا الصلاح
يقتهض بان الأفراد تخسر حقها بحكم ظالم . وبما أن الحكم هو فعل
العدل . الذي يهب كلاً ما ينصفه . فلا يجوز . ولا يلزم مالم يكن
مطابقاً لحقيقة العدل . ثانياً إذا كان ظالماً لأجل إهمال النظام الواجب
للاموس نظراً الى جوهر الحكم وصورته . بما أن القاضي لا سلطان له
لأن يبرز الحكم . بدون حفظ نظام الاموس . إذ للحكم الظالم ليس
هو حكماً كقول القديس توما . ومن ثم من حكم ظالم . مع معرفته
أنه ظالم . يكتسب رزقاً اجنبياً . فيلزم برده . ولا يمكنه أن يستحله
أبداً

أبداً . لأنه أجنبي . والمقتنى شيئاً بنية ردية لا يستحلّه قطعاً . بل يلتزم مع رده بالمصاريف والضرر أيضاً . أما من بنية سليمة يكتسب شيئاً ما بحكم ظالم طائناً به عادلاً . فتنتى عرفه ظالماً قبل الزمان المطلوب للاستحلال فيلتزم برد الشيء فقط . لا بالضرر . ولا بالأضرار المستعملة بنية سليمة . أقله إذا لم يكن قد صار بواسطتها غنياً . ولكن إذا تملكه بنية سليمة كل الزمان المطلوب للاستحلال . فلا يلتزم بالرد إذا قد استحلّه شرعاً أما للحكم الظالم فلا يجب استعماله إلا بقدر ما يقتضى تجنب الشك . والسجس . والأضرار الثقيلة جداً . ولا يجوز له أن يحمي ذاته قسراً ضد القاضي وخدامه . متى حفظ نظام الناموس لأن القاضي له حق على إبراز الحكم وإيراده . مع حفظ نظام الناموس . بل ولا يجوز ذلك أن لم يحفظ . متى صدر من ذلك سجس . أو شك . كما يحدث غالباً .

* السؤال الثامن في ما الذي يلتزم القاضي بوضعه القصاص .
 * أجيب مع جمهور المعلمين . أنه إذا الشريعة وضعت القصاص . فالقاضي يلتزم بعد القصاص الكافي . بان يشهر الذنب . ويعتني بتكميل القصاص المرسوم من الشريعة . ولكن إذا الشريعة تهددت بالقصاص فقط . فيلتزم القاضي بان يرسمه . ويحتهد على تكميله بما أن القاضي مقام من الحاكم . أو من الجمهور كخادم الشريعة ومكملها . معتنياً بحفظ الشرايع . ومقاصرة الذنوب . ولهذا فيلتزم من قبل وظيفته . بان يحتهد على حفظ الشرايع وتكملها ومقاصرة الذنوب وتادييها . ومن ثم يقدر أن يعفى من قصاص مرسوم من الشريعة

المقالة الثامنة

الشريعة . ماعدا في الاحوال المعينة في الناموس . او المقبولة بالعادة . بما ان الادبي لا يمكنه ان يميل من شريعة الاعلى . بل انه ضد خير الجمهور بان الذنوب تستمر غير مقاصرة . او بدون قصاص كاف . وهذا يكون سببا ادبيا لكي تزداد وتتضاعف . بل انه لا يجوز للمحاكم الاعلى ان يسمح عن الذنوب الا نادرا . ولسبب موجب : والا لعصدها . واعطى سببا لفعلها . بتركه النفاقات الرجسة غير مقاصرة . وبذلك يلحق بالجمهور ضررا جسيما . اما القاضى فلا يمكنه ان ينقص القصاص . ولو ارتضى بذلك الخصم . مالم يقتضى ذلك سن المذنب وضعفه . او ان نوع الذنب ينقص ثقل الزلة . او لسبب اخر . او لخير الجمهور . كما تعلم شريعة الاناسة . ولا يجوز له اقله اعتياديا ان يزيد القصاص المعين من الشريعة . والا لظلم المذنب . الذى يقبل منه قصاصا اعظم مما يستحق من قبل الشريعة . التى اذ تعين القصاص . فتخصص سلطان القاضى ليلا يرسم اعظم منه . واحيانا يقدر ان يزيد القصاص لاجل ظروف غير اعتيادية . التى تثقل الذنب فى الغاية . كمن يقتل انسانا بنوع شنيع جدا الخ . لان الشريعة الواضحة القصاص . فتتكلم عن الذنوب الاعتيادية . او المفعولة بنوع اعتيادى . ولم تنف فطنة القاضى . التى هي ضرورية جدا لخير الجمهور . ونموذج الاخرين .

* الجزء الثانى عن المشتكى *

* اعلم ان المشتكى . والكاشف يتميزان فيما بينهما . لان الاشعكة هو اعلم القاضى بالذنب لينتقم منه لخير الجمهور . مع الزام

الزام اثبات الذنب. أما الكشف فهو اشهار الذنب. لاصلاح المذنب خاصة. او لحير الجمهور بدون الزام اثباته.

* السؤال الاول في من هو الملتزم بان يشتكى. او يكشف.
* اجيب مع جمهور المعلمين. ان المرتبين لذلك. او الذين يقبلون من الجمهور اجرة لهذا السبب كالحراس والعوانية والعسس فيلتزمون شرعا. بان يجبروا بالذنب. وبرد الضرر ايضا الصادر عن تهاونهم. وكذلك نواطير الحقول. والاحراش الخ. اقله بقدر ما هو ضروري لمنع ضرر مالكها. او تعويض ما حدث. لانهم يلتزمون بهذا من قبل وظيفتهم. والعهد. والشرط فيما بينهم وبين الجمهور او الجمعية. وبعض اشخاص يلتزمون بان يشكوا ويجبروا بدون وصية الرئيس ايضا. متى كان الذنب مضرا للجمهور جدا. ولم يزل متعلقا بالمستقبل. او تبين انه متصل. كالهرطقة. والخيانة. وتزغيل المعاملة. والموامرة ضد الملك. والسُّم. والسرقة المشتهرة الخ. لان كلاً يلتزم ولو كان بضرره ان يصد ضرر للجمهور بقدر امكانه. بما انه واجب على الجزء بان يعتنى بحير الكل. ولو كان بضرره الخصوصي. وهكذا اذا كان ذلك ضروريا لدفع الضرر الثقيل عن البرى. لان المحبة تلزمنا. بان نمنع الضرر للجسيم عن البرى. متى امكنا ذلك بدون ضرر جسيم يلحقنا. ولو حصل من ذلك ضرر للمذنب. لان البرى يجب تفضيله على الاثيم طوعا. كقول الحكيم ه انقذ المظلوم من يد المتكبر. سيراخ ٣٠ * ولا يجب وقتئذ ان يستعمل النصح السرى. ما لم يتضح انه بذلك ينصد الضرر. بما انه في الاشياء المعتبرة يجب ان يختار ما هو افود

أفود لخير الجمهور أو البرى لان من ينصح سراً يمكنه بسهولة أن يراى
مظهراً ندامة . ويكمل خفياً ما قد قصده . لان كلاً يلتزم من قبل
الناموس الطبيعى ، أن ينقذ البرى من يد الظالم . ولو كان بضرر
الظالم نفسه . بما أن هذا الضرر يجب أن ينسب له متى لم يكن ممكناً
أن يمنع ظلمه على غير توقع . ومن لا يمكنه تأكيد الذنب . فلا يلتزم
بالشكاية . لانه كقول القديس توما ه لا احد يلتزم بشئ مالم يقدر
أن يكمله بنوع لائق ه ولكن يلزمه حينئذ تنبيه اوليك . الذين
يمكنهم صد الضرر الوارد . ومتى كان هذا التنبيه كافياً لصد
الضرر بدون اشهار الشخص الصادر عنه . فلا يجوز اشهاره . اذ لا يجوز
بدون ضرورة . أن يثلم احد في عرضه او فى ارزاقه . لاسيما بسلطان
خصوصى * ولكن اذا كان الذنب خفياً . واثباته ممكناً . ولكن
لا يتعلق به ضرر . والقريب يمكن اصلاحه بالنصائح الخصوصية . وانه
ينقاد لوفاء ما يجب عليه . فهل يجوز لشخص خصوصى أن يشكيه
بدون أن ينصحه قبل ذلك سراً * اجيب مع كثيرين أنه لا يجوز .
وذلك لانه بدون سبب داع يثلم حينئذ عرض القريب . وهذا فهو
ضد المحبة . ولكن القديس توما بعد ما اورد رأى هولاء قال فى الفصل
الثالث من البحث الاول ه اما يجب أن نقول مع آخرين . أنه
بالشكاية لا يطلب اصلاح المذنب . بل لخير العام . اعنى حفظ
الانصاف بمقاصرة المذنب . ومن ثم فالشكاوة فى المحكمة ممكن
صيورتها بنية سليمة . ولو لم تسبق النصيحة . ولا هي ضد وصية
الرب . التى يجب أن تفهم . متى رمنا اصلاح الخاطى ه

السؤال

* السؤال الثاني في هل ان المشتكى يلتزم احيانا بان يمتنع عن الشكاية .

* اجيب انه يلتزم بذلك متى عرف ان المشتكى هو برى . او ان الذنب مشكوك به . ولم يزل هكذا بعد فحصه عن الحق بتدقيق : او اذا راي انه لا يقدر ان يثبته . لانه حينئذ يسبب ضررا باقتحامه على الشكاية . لان كلاله حق بالآ يشكى بذنب كاذب او مشكوك به . او انه محقق . ولكن لا يمكن اثباته . اذ باطلا يشكى . ويبتهم مجانا بدون سبب .

* الجزء الثالث عن الشهود *

* اقول ان التثبيت الشرعى التام في المحكمة يطلب اعتياديا ويكتفى بشاهدين فقط . كما يتضح من راي الجميع . والاستعمال . ومن قوله تعالى هـ على فم شاهدين او ثلاثة تتم كل كلمة * متى * قلت اعتياديا . لانه يكفي احيانا شاهد واحد لمنع الزيجة . كما في الفصل الخامس والعشرين عن الزيجة . وكذلك لتثبيت الزلات الخفيفة . ومن ثم جرت العادة انه بشهادة الناطور فقط تقاصر سراق الخطب من الاحراش العامة . وفي الرهينات ايضا توضع قوانين خفيفة بشهادة واحد فقط . لانه بهذه الاحوال يكون العمل مفيدا لخير الجمهور كقول ديلوكو . واحيانا لا يكفيان شاهدان . مثلا في الوصية الاخيرة ونظايرها . اما الشهود فيجب ان يكونوا شاهدوا عيانا ماقد يشهدون به . وان يخلصوا الشئ نفسه مع ظروفه . او يكونوا عدلين اتقيا . اى لا يمكن ان يورد ضد هم شيا شرعيا . والا فلا تقبل شهادتهم

شهادتهم . وبعض اشخاص مرذولة شهادتهم من الناموس * أولاً
 الخادم * ثانياً الامراة لاتقبل شهادتها في الفرع من الناموس القانوني .
 ومن الناموس المدني فتقبل في كل دعوة * ثالثاً القاصر الذي لم يبلغ
 العشرين سنة في الفرع . اما في الشرع فيكفي ان يكون ذا اربعة
 عشرة سنة * رابعاً العدو * خامساً اقارب واهل المدي غدا بعض
 احوال كقول ليسيوس . سادساً من لا عرض له . سابعاً اللحانت
 بيهينه * ثامناً شركاء المذنب . تاسعاً الاراذل . ثم الفقير المظنون به
 انه يرتشى بسهولة . ويخلف ذلك اذا كان صالحاً * عاشراً المجنون
 والاحمق . والبعض من هؤلاء الذين لاتقبل شهادتهم من الناموس
 الوضعي . فيمكن قبولها في الذنوب المستثناة . كالهرطقة . والموامرة
 ضد الملك . وازغال المعاملة . والسحر . والسرقة المعبرة الخ * وايضاً
 متى الذنب صار في زمان ومكان حيث لا يمكن ان توجد شهود
 كثيرون . مثل في الحقل او في الحرش او في البيت اوليلاً .

* السؤال الاول في كيف . ومتى يلتزم الواحد بالشهادة *
 * اجيب اولاً مع جمهور المعلمين انه يلتزم تحت الخطأ المميت
 اولاً متى كان ذلك ضرورياً ليصد ضرراً عظيماً . روحياً كان او جسدياً .
 عمومياً او خصوصياً . وارداً على البرى . ولولم يُطلب ذلك من
 القاضى . لاننا نلتزم حينئذ بالتخبير . كما سبق القول . والمحبة
 توجب ذلك لانقاذ القريب من الضرر الاغتصابي . ولصد ضرورة
 الاضطرابى . كقول القديس توما في الفصل الاول من البحث
 السبعينى قايلًا : ولولم تُطلب شهادته . فيلتزم بان يفعل ما هو
 في

في مكنته. معلنا الحق لمن يقدر ان يصلح ذلك. لانه قيل في المزمور
 للعادي والهماني: انقذوا البائس والفقير وخلصوها من يد الخاطي
 وايضا: انقذ المساكين الى الموت: امثال ١٣ * اما فيها ينسب لموت
 الغير. فلا يلتزم احد بالشهادة. ما لم يطلب ذلك من الرئيس. كنظام
 الناموس. لان الحق اذا كنتم في هذا. فلا يصدر من قبل ذلك ضرر
 خصوصي. وان لحق المشتكى خطر. فلا باس. لانه طوح ذاته في
 الخطر طوعا. وحالة المذنب بخلاف ذلك. لانه حصل في الخطر كرها
 ولكن اذا المشتكى التزم بذلك. لاجل ان الذنب كان مضرًا للجمهور.
 اول الديانة. كالهرة طقة مثلا. او الموامرة ضد الحاكم. فيلتزم وقتئذ
 ان يصد ضرورة بالشهادة الصادقة ثانياً متى امر الحاكم او القاضي.
 ما عدا في الاحوال الاتي ايرادها. لان كل وصية عادلة تلزم ذمة.
 وخير الجمهور يقتضي ذلك. والا لاستمرت الذنوب غالباً غير مقاصرة.
 وتعطل حفظ الشريعة. مع ضرر عظيم للجمهور. وحسب راي كثيرين.
 ان الشاهد اذا سئل شرعياً فيلتزم ان يشهد كل دفعة تورد الشكاية.
 او التبشير او المخاصمة من اخر. ولا يطلب لذلك ولو انه غالباً تكفي
 قباحة المذنب. او علامات ودلائل. كما يطلب بان المذنب ذاته
 يسأل شرعياً. لان خير الجمهور يقتضي بان القاضي يكون له حق
 لان يسأل. والا يمكنه ابداً ان يقاصر ذنباً بينا. وفاعله يكون خفياً.
 ومن ثم فتستمر ذنوب كثيرة غير مقاصرة. وهذا ما يضاد الخير العام.
 ويطلب ايضاً بان الواحد يلتزم ان يشهد ضد ذاته اكبرها ضد
 اخر غريب. ويمكن ان توجد بسهولة دلائل بدون اقرار المذنب.
 الذي

المقالة الثامنة

الذى بالنادر . أو ربما لا يمكن أن يصير بدون شهادة الشاهد *
 * اجيب ثانياً مع جمهور المعلمين . أنه ولو وضعت الوصية
 والامر من الحاكم . فلا يلتزم بالشهادة ولا بالتخيير * أولاً من
 قد عرف ذلك في سر الاعتراف * ثانياً من قبل ذلك كسر طبيعى
 لطلب المشورة والمعونة . كاللاهوتى مثلاً والطبيب والجراحى والداية
 ونظايرهم . لان ذلك يكون حينئذٍ الزاماً طبيعياً لحفظ السر . والآن
 لامتنع الخطاة عن طلب المشورة . ولصدر من ذلك آياس . وشروط
 كثيرة . ولا هذه هي نية القاضى بان يعتلى هذا الامر . بما ان خير
 الجمهور . وحفظ الاتحاد المدنى يقتضى وقتئذٍ كتم السر . ما عدا
 اذا كانت الشهادة ضرورية لدفع ضرر عظيم عن الجمهور . أو عن
 شخص برى . فيلتزم حينئذٍ بكشف السر . والمحلف ايضا . بما
 أنه عن شىء غير جاز . لان كلاً . كقول القديس توما وجمهور
 المعلمين . يلتزم أقله من قبل المحبة . بان يصد ضرر الجمهور . أو
 البرى الواجب تفضيله على المذنب . ومن رأى الذنب أو سمعه
 من آخرين . وفيما بعد حلف بالآ يعلنه . فيلتزم حينئذٍ بان
 يطيع الامر . ولو لم يؤل ذلك لمنع ضرر الغير . لان من يلتزم بالاقرار
 خارج الوعد والحلف . فيلتزم ايضا مع وحودهما . اذ لا يلزمان .
 لانهما عن شىء غير جاز . وضد حق الرئيس * ثالثاً من عرف ذلك
 من اناس كاذبين . لان شهادتهم هي باطلة في الشرع بالكلية *
 رابعاً من عرف ان الذنب لم يكن خطأ هيناً . لان نية القاضى
 هي ان يبحث عما هو خطأ جسيم * خامساً من يحصل له ولرفقائه
 من

من قبل شهادتهم ضررٌ ثقيلٌ . ما لم يقتضى ذلك خير الجمهور . أو شخصٌ خصوصيٌ أفضل منه جداً . فمن ثم يلتزم من قبل الفطنة والمحبة أن يجهل ذلك . بما أن الشريعة لا تلزم غالباً مع خسارة . وضررٍ ثقيلٍ * سادساً الأب . والأبن . والزوج . والامراة . والاخوة . والخوات . وأقارب وانساب المذنب . الى الدرجة الثانية . كقول البعض . وكقول كثيرين . الى الدرجة الرابعة . كما قيل في كتاب الشرايع عن الشهود * أولاً لان خير الجمهور يقتضى بان تحفظ السلامة والاتحاد . ما عدا الموامرة ضد الملك والارطقة والسهم ونظيرها . التي اذا لم تكشف فتجلب على الجمهور ضرراً عظيماً * ولكن هل ان العبد . او الخادم يستثنوا من الشهادة ضد سيدهم . ففي هذا نظر . ولكن يجب ان يفعل حسب عادة تلك المحكة . فحيث لم يستثنوا هؤلاء . فيجب ان يشهدوا * سابعاً اذا كان القصد بالوصية اصلاح المذنب . او دفع الضرر فقط . فمن قد عرف المذنب . فلا ينبغي له كشفه قبل نصح المذنب . ما لم تتضح عدم الافادة . لان وصية النصح الاخوى هنا تلزم . وبما ان الزامها هو من الناموس الطبيعى والالهى . فبالوصية البشرية لا يمكن ازالته . ولكن اذا المذنب اتعظ . وفعل ما يجب عليه . فلا يجوز اظهاره . لان القريب وقتئذ يفضح بدون سبب داع . حتى ولا الرئيس يستبين حينئذ انه يريد كشف ذلك . بما ان نيته قد كملت . واذا القاضى قصد المقاصرة . فكقول كثيرين . ان المروءس يلتزم باظهار المذنب . ولو بعد اصلاحه ايضاً . لان خير الجمهور يقتضى ذلك . والا لاستمرت الذنوب

الذنوب غير مقاصرة. وتكثر ضرر الجمهور * ثامناً التنبيه لا يلزم باظهار المذنب ومساعدته. ولكنه بواسطة التاديب لا يلزم برد الضرر * تاسعاً اذا عرف الذنب بواسطة اهانة مفعولة. مثلاً بفح مكاتيب. فما ان هذه الاهانة تساوى وجوب حفظ السر. فلا يصدر منها حق بالكلية * اعلم ان من مع التزامه لم يكشف في الزمان المعين. فانه يخطئ خطأ هيناً. ويحصل تحت الحرم الكبير وحسب رأى الجميع يلتزم حالاً معاً يمكنه بان يكشف ذلك. اذا لم يزل مغيثاً. لان الالتزام لا يزول بزوال الحد. متى وضع الحد لا لزوال الالتزام. بل للحث على اتمامه. متى فعل ذلك. والحال ان هذا لا يزال مسهراً في خطية العصيان. ويمكنه اتمام الوصية. فاذا يلتزم *

* السؤال الثانى فى متى الشاهد يخطئ خطأ هيناً ويلتزم بالرد *

* اجيب انه يلتزم فى هذه الاحوال * اولاً اذا اكد ما لم يعرفه على الحقيقة * ثانياً اذا كان ملزوماً بالشهادة واختفى ليلاً يسأل * ثالثاً اذا سئل من القاضى شرعياً ولم يطع * رابعاً اذا اخفى الحق * خامساً اذا اخذ اجرة. لا لاجل تعب الطريق. او المصاريف. او تعويض الضرر. بل ليقول الحق فقط * سادساً اذا شهد زوراً. وهذا فهو شر عظيم. كقول الحكيم ٥ سدة يبغضها الرب الشاهد زوراً الح ٥ امثال ٤ * الشاهد الكاذب يهلك * ١١ * فاعدا لعنت فيخطئ ضد العدل. ويلتزم برد كل ضرر يصدر من ذلك. وبرد شهادته

شهادته ولو كان مع ضرر متساوٍ ويخطر حياته أيضاً. إن كان المشكى
 في ذاك الخطر نفسه. وطن أن تكذيب شهادته يفيدته. بما أن الظلم
 هو علة كافية لضرر القريب. وفي تساوى الضرر يجب انقاذ البار
 ونجاته. ومن ثم من يندع أحداً ليشهد زوراً. فيلتزم من قبل
 العدل. بأن ينصحه ليرجع بقوله. وإن لم يشأ. فيلتزم الخادع بأن
 يظهر الأمر جلياً للقاضي. ولو يخطر حياته. أن كان الزكي في الخطر
 نفسه. وكان من ثم رجاء الافادة بتكذيب الشهادة. اذ هي علة
 ظالمة لهذا الخطر والضرر. ومن شهد زوراً بنية سليمة. فيلتزم من
 ذات العدل برد شهادته. أن صدر منها ضرر للغير. كقول مولينا
 وليسيوس وديلوكو وآخرين. لأن كلاً يلتزم بدفع الضرر الصادر
 من قبل فعله ظالماً للغير. وكذلك يخطى ضد العدل من يزور حجاً
 كاذبة. ويفسد الحقيقة ليغش القاضي. ومن يفسد تمسكاً أو مكناً
 أو قايمة فيخطى خطأً هميئاً. ولو فعل ذلك ليدفع عنه أهانة
 عظيمة. وينال حقه. لأنه بفعله هذا يغش الجمهور. ويغلب الأمانة
 العامة. وقد حرمت هذه جداً من الشرايع. لكنه لا يلتزم بالرد.
 بما أن له حق واضح على الشئ الحاصل في حالة كذا. ومثل ذلك
 قل عن اضاع كتابات شرعية. وبسلامة ضمير زور أخرى نظيرها.
 لأن تزويراً كذا فهو مضر جداً بالجمهور. الذي يهتم جداً بالآ
 تزور الكتابات والختومات العامة. وآ أن جاز ذلك. لعدم جداً
 صدق الأفعال الشرعية. وبما أن الشريعة عادلة. فمنع هذا.
 وتلزم تحت الخطأ الثقيل. في مادة ثقيلة *

السؤال

* السؤال الثالث في هل يلتزم بالردّ من دُعي ولو عموماً من القاضى فاخترى . أو عدل عن الشهادة بعشر . وصمت عن الحق *
 * اجيب ماكدّا ذلك مع جمهور المعلمين . بما ان المشيخة لها سلطان لان تضع ثقلاً والزاماً للشهادة بعد الدعوى ولهذا من عرف شيئاً . فيلتزم بان يشهد الحق كانه شخصٌ مشتهرٌ . كمن يُقام فاضياً من المشيخة غصباً . فيلتزم بان يقضى عدلاً . ثم ان الشريعة وامر القاضى العادل يمحان المدعى والمذنب حقاً على شهادة الغير . كما ان الحاكم العادل يمح حقاً على اوراق الغير . والا لكان لكل حق باطل بان يطلب حكم القاضى . ومن ثم اذا شاهد صمت عن الحق فيسبب اهانة ويلتزم برد الضرر الناتج عن ذلك . ومن خطف او اخفى او خرق او لم يشا ان يدفع التمسكات المفيدة لنوال حق الغير . فيلتزم برد الضرر ولو كان محامياً للخصم ذاته . ومن ثم قال اسكندر الثالث ه انه لا يجوز لاحد بان يخطف سندات خصمه . لان من يخطف السندات ويسرق من خصمه نسخة المحاماة . فيظهر على ذاته انه يجى دعوة ظالمة . ويستهزئ بسلطان القاضى ه وان هرب مستخفياً قبل ان يدعى للشهادة فيخطى ضد العدل . ويلتزم بالردّ حسب رأى كثيرين . وآخرون ينكرون ذلك . بما ان الحق . الذى يحصل للمدعى من قبل الشهادة . فانه يصدر عن الوصية . والحال ان الوصية لا تلزم قبل وضعها . ولكنه يخطى ربما ضد المحبة . التى تلزم بصحة ضرر القريب ظلماً . ان امكن منعه . اقله بدون ضرر ثقيل يلحقنا *

الجزء الرابع عن المذنب *

* السؤال الاول في هل ان المذنب يلتزم ان يقر بالحق *

* اجيب اولاً ان المذنب اذا لم يُسأل شعرياً او ناموسياً . فلا يلتزم ان يقر بذنبه . بل يمكنه ان يغش القاضى . ولكن بدون كذب . اذ لاحق للقاضى لان يسأل المذنب . ما لم يفعل ذلك شرعياً وناموسياً . ولكى يتم ذلك فينبغى ان تكون قد سبقت من ثم تهمة ودلائل او تنبئت او شهادة واحد عدل . ولو انه كقول كثيرين . ان الشكاوة تكفى لسؤال الشهود المعينين من المشتكى . ومن ثم فيلتزم القاضى بان يوضح للمذنب حال الدعوة وبراهينها ودلائلها وشهاداتها . ليعرف بانه يسأل شرعياً . لى اذا وجد عنده ما يناقض ذلك فيقدمه *

* اجيب ثانياً ان المذنب الذى يسأل من القاضى الشرعى وناموسياً . فانه يلتزم تحت الخطاء المميت بان يبين الحق معترفاً بذنبه . ولو استحق الموت بذلك . وبخلافه لخلص منه . فهذا رأى جمهور المعلمين مع القديس توما كقول ديلاكوز ضد آخرين القايلين . بانه لا يلتزم ان كان له رجاء للخلاص من القصاص . واذا لم يكن . فبالخلاف * اثبت ذلك لان القاضى له حق لان يبحث عن الحق لخير الجمهور . فالمذنب يلتزم اذا بالاقرار به . وان اخفاه فيفعل ذلك ضد حق القاضى . وضد السلطة والعدل العام . لان حق القاضى على سؤال المذنب . وطلب الحق منه . لان يوضحه جلياً . فهما امران متحذان لا يمكن وجود احدهما دون الاخر .
والحال

والحال أنه لو لم يكن المذنب ملزوماً بالاقرار بالحق . فلم جاز تعذيبه
ليقر به . إذ هو ظلم بيتان يُعذب أحد على شيء لا يلتزم به . ثم أن
كلاً يلتزم تحت الخطأ المميت بان يطيع الرئيس الشرعي في أمر
ثقيل . والحال أن القاضي هو رئيس ويأمر شرعياً . متى سأل المذنب
حسب الناموس . ولهذا قيل في كتاب التعليم الروماني ضمن
الوصية الثامنة هـ أن الله أراد بان الأئمة والمذنبين يقرون بالحق
متى سُئلوا بصورة شرعية هـ ومن ثم فإن الوصية البشرية العادلة
الملازمة بذاتها خطر الموت . فتلتزم مع خطر كذا . والآلم الزمت
بذاتها ابداً . وتلتزم أيضاً الوصية البشرية مع خطر فقد الحياة . متى
صار ذلك لخير الجمهور الثقيل والضروري . وخير الجمهور يقتضي
مقاصرة الذنوب . وأن المذنب متى سُئل شرعياً فليعترف بالحق .
والأحصل الغش غالباً في القضاء مع ضرر عظيم للجمهور . واستمرت
مائم وقبايح كثيرة غير مقاصرة . ومن قبل ذلك فتتكاثر وتزايد .
ويوجد اختلاف فيها بين المذنب والشاهد . لأن هذا يرى لا ذاك *
ولا تقل بان القاضي له سلطان أن يأمر لمن حكم عليه بالموت
بالأ يهرب من السجن . ومع هذا فيجوز له أن يهرب . فمتى كان
للقاضي حقاً سلطاناً بان يأمر المذنب بهذا وقد أمره صدقاً .
فحينئذ لا يجوز له الهرب . لأن مخالفة أمر عادل شرعي فهو بذاته
غير جاز . ومن ثم فالهرب من الموت وقبيح لا يكون جازاً . ولكن
هذا الأمر ليس هو ضرورياً لخير الجمهور كضرورة الاقرار بالحق جلياً .
بما أن الهرب يمكن منعه بسهولة على نوع آخر . ولا يضاد بان الشهود
إذا

إذا سُئِلُوا ولم يشاؤا أن يوضحوا الحق خوفاً من ضررٍ ثقيلٍ يلحقهم
 أو بمن يلود بهم . لأن سلطان القاضي في هذه الحال لا يمتد نحو
 الشهود . كامتدادة نحو الائمة . ما لم يكن ذلك ضرورياً لدفع ضررٍ
 عظيم عن الجمهور . لأن الشهود بما أنهم أبرياء فلهم حق على حفظ
 حياتهم . وكامل أرزاقهم وكل من يلود بهم . أما المذنب فبالعكس
 لسبب الذنب الصادر منه المتبعت بالكفاية . ثم أن المذنب لا يمكنه
 النجاة ما لم يكذب . وكل كذب في القضاء العادل نحو المذنب فهو
 خطأ مهم . لأنه يصير ضد العدل في امرٍ ثقيل . كقول القديس
 توما في الفصل الأول من البحث التاسع والخمسين : أن من يكذب
 في القضاء عاذراً ذاته . فيفعل ذلك ضد محبة الله . الذي له القضاء .
 وضد محبة القريب . فمن جهة القاضي بنكرانه ما يجب . ومن
 جهة المدعى أذ يتقاصر متى عجز عن اثبات دعوته . ولهذا قيل في
 المزمور المائة وخمسة وأربعين . لا تميل قلبي الى كلام الشر . ولا
 يتعلل بعطل الخطايا . وزد على ذلك أنه يُطلب من المذنب القسم
 ليقول الحق . ومن ثم لا يجوز حتل المذنب ما لم يبين الحق اقله قبل
 الحكم . لأنه ما دام الحكم مستمراً فلا يزل مستمراً سؤال القاضي
 والزام تبيان الحق . وينكرانه الباطل يعرض دعوة باطلة . وهذا
 رأى جمهور المعلمين كقول سنكيس المناقض هذا . وكقول البعض
 أنه يلتزم بذلك حتى وبعد الحكم عليه بالموت . ولكن البعض
 ينكرون هذا ما لم يكن ضرورياً لدفع ضررٍ عظيم عامٍ خصوصي .
 لأنه متى صدر الحكم فقد تم القضاء . ومتى تم القضاء فيزول الزام
 المذنب

المذنب بالجواب. بما ان غاية السؤال تبطل. التي هي هلاك المذنب او خلاصه. ومن ثم فتمى برز الحكم يبطل وجوب سوال القاضى. بل ولا يمكنه ان يسأل ايضا. لانه قد اكمل وظيفته كقول الناموس ه ان القاضى بعد ابرازة الحكم مرة فقد خلص ان يصير قاضيا ه لان هذا الاقرار ليس هو ضروريا لخلاص ذمة القاضى. لانه ان حكم حسب البراهين والبيانات. فيكون خالصا بدون اقرار المذنب. وبعكس ذلك هذا الاقرار لا يفيد كليا. ولا تصدر من ذلك اهانة البتة للقاضى. ولا لغيره. بما انه واضح لدى الجميع. ان المذنبين من عادتهم ان ينكروا ذنوبهم. اما المذنب فيلتزم وبعد الحكم ايضا ان يقر بذنبه. ان اقتضى ذلك خير للجمهور او رفع الشك. او كان من ثم خطر ليلًا فيما بعد يشكى احد برى بذاك الذنب نفسه. ويحكم عليه. اذ المحبة تقتضى ان نصد ضرر القريب بقدر مكنتنا بدون ضرر يلحقنا. وكقول جمهور المعلمين ان المذنب لا يلتزم بعد اطلاقه بان يقر بذنبه امام القاضى. بل يكفي الاعتراف السرى. مع القانون المناسب. اذ قد خرج من حوزة القاضى *

* اجيب ثالثا ان المذنب اذا سئل فيلتزم بان يبين شركاه بالذنب ان وجدت ضدهم دلائل كافية. او شاهد واحد. او تهمة. او اذا كان ذنبه لا يمكن صيرورته بدون شركاء. وخير للجمهور من ثم اقتضى تبيانهم. لانه وقتئذ يسأل عنهم شرعيا. كقول كتاب الناموس. ما لم يكن الذنب مستثنى. ومتجها لضرر الجمهور. كالارطقة

كالارطقة. والموامرة ضد الملك. والحياة. والسرقه المشتهرة. والسهم. وازغال المعاملة. او الحاق ضرر ثقيل لشخص خصوصي فيلتزم حينئذ بتبيان شركائه. اقله الذين عرف انهم لم يسطلحوا. والا فلا يجوز حله. لان هذا ما تقتضيه المحبة. ويلتزم ايضا ان يكشف شركاءه. متى اقتضت ذلك العادة الشرعية. ولو كان في الذنوب الخصوصية الخفية. التي كشفها يفيد الجمهور. اذا سئل المذنب عن شركائه *

* اجيب رابعا اذا المذنب هربا من العذابات قبل على ذاته ذنبا كاذبا. ولاجله استحق الموت. فانه يخطى خطأ مهيتا. لانه باستقامة يصير سببا ادبيا باطلا لموته. وبتهمته ذاته كذبا. يعرض القاضي بتحقيق على قلبه. ويعد قاتل نفسه. كمن يسبب موتا لآخر بشهادة زور. فيعد قاتله. وبما ان الانساب ليس هو برب حياته واعضائه. فلا يجوز له ابدا بان يعطى سببا باطلا لهلاكها. ومن ثم لا يجوز حله. ما لم يرجع بقوله. ولو بخطر قبول اى عذاب كان *

* السؤال الثانى فى متى يجوز للمذنب ان يستعيت *

* اجيب انه يجوز له ذلك متى عرف جليا ان الحكم صار ظمنا. وهو برى حقا. او ولو انه كان مذنبًا. فمع ذلك قد قضى عليه بقصاص اكثر من الواجب. ولم يحفظ نحوه نظام الناموس. لانه يجوز لكل بان يطلب لذاته حماية ضد الظلم. وبالعكس لا يجوز له ذلك اذ قد قيل فى كتاب النواميس ه ان اسعاف الاغاثه لم يصر حماية

حمايةً للائم . بل قد ترتب لاعانة البرى هـ وآلا لاوصل بالقاضى
اهانة عظيمة . اذ يمنعه بالآ يكمل وظيفته ونظير ذلك لخصمه . اذ يبلبل
حقه بقدر امكانه . ويعوقه . لانه كقول القديس برنردوس هـ ان
كل استغاثة لا يلزمها احتياج العدل فى باطله . ومن ثم ان من
يستغيث باطلاً فانه يلتزم بمصاريف الدعوة وبكل ضرر يلحق
خصمه *

* السؤال الثالث فى ماذا يجوز للمذنب فيما ينص القصاص

والهرب *

* اجيب مع جمهور المعلمين ان المذنب المقضى عليه بالموت
عدلاً . ولا يمكنه النجاة منه بالهرب . فيلتزم بالذهاب الى المكان
المعد . ويمد عنقه . ويكتف يديه . ويفعل كلما لا يمكن صيرورته
من الجلاد بسهولة . لان هذه هي ضرورية . اقله ادبياً لكمال القصاص
العاقل . بما انه بدون هذه لا يكمل القصاص العادل اقله بلايقه
وسهولة . ومن ثم فتقوم هذه من القاضى بواسطة الحكم بالموت
عدلاً لى تمارس الشريعة بنظام . بما انها من ذاتها هي افعال مجردة
ولا تتعلق بالموت كلياً . ولهذا لا يجوز للمذنب ان يسبب لذاته
موتاً او ضرراً . كمن يشرب سماً . او يطعن ذاته بسيف . او يشنق
ذاته . او يتهور من درج او شباك . لانه وقيتن يدعى قاتولاً . وهذا
لا يجوز ابداً . ولا ان يعوة ذاته على نوع ما . لانه يشير بهذا الى
القساوة الشديدة على ذاته . ويضاد الناموس الطبيعى *

* اجيب ثانياً مع القديس توما وجمهور المعلمين . انه يجوز
للمذنب

للمذنب . ولو كان بالحقيقة مذنباً . الهرب قبل وبعد الحكم ايضاً
لكي ينجو من الموت والتعويبه . ما لم يكن قد الزم ذاته بالمكث .
لانه لم يُطرح في السجن ليستمر هناك طوعاً . والآن لكانت هذه
الوصية ثقيلة وصعبة جداً . لعظمة ميل البشر لحفظ حياتهم
المنغرس فيهم طبعاً . ولا هو ضروري لخير الجمهور الممكن ان يحصل
على غير نوع . ولهذا فيجوز للمذنب الهرب لينجو من الموت . ولو
حصل للحارس من قبل ذلك ضرر عظيم . ما لم يكن قد الزم ذاته
بالمكث بواسطة قسم او نذر او وعد خصوصي . لانه وقتئذ يستعمل
حقه . ويجوز له ان يهرب ليلاً يمسك . واذا أمسك من الخادم فيجوز
له ان يخلص ذاته . ولكن لا غصباً عن الحارس او الخادم بواسطة
الضرب او التجريح لهم الخ *

* اجيب ثالثاً ان كثيرين من المعلمين كقول ديلوكو يزعمون .
بانه يجوز للمذنب الهرب من الموت بكسرة الخمس . فكما ان الهرب
هو جائز له . كذلك الوساطة الضرورية لذلك فهي جائزة له . وبهذا
لا يقاوم القاضي سورياً . بل يهرب من الخطر . ولا يغتصب السلطان
المشتهر . الذي لا يقوم بالقيود والحيطان . بل بالقاضي والاعوان .
ثم يقولون بانه حينئذ لا يتجاوز حق الجمهور . بل يستعمل حقه
فقط . لان الشرايع التي تنهي عن هذه تحت قصاص الموت . فهي
قصاصية فقط . كالسلاسل مثلاً . التي تضبط المذنب خوفاً من
القصاص . ليست هي عذاباً . بل لاقتسار المذنب ومسكه ليلاً
يهرب . وكقول ديلوكو . ان تلك الشرايع نظراً الى قصاص الموت
فهي

فهي ظالمة * ولكن هل يجوز لآخرين أن يدفعوا للمذنب آلات لينقب بها الحبس . فينكر ذلك توليتوس وآخرين معه . ولكنهم يقرّون بأنه يجوز للمذنب أن ينقب الحبس . لأن دفع الآلات هو ضد الخير العام المقتضى . بأن الحراسة العامة تكون محفوظة مصانة . ويثبت ذلك كيطنانوس وكثيرون معه . زاعمين كما أنه جائز لنا بأن نشور على المذنب بالهرب . لأنه جائز له . فلماذا لا يجوز أن ندفع له الوسائط الضرورية لهذه الغاية . ويجوز أيضًا أن ندل المذنب على الطريقة والنوع لكي يهرب . فإذا الخ * ولكن حسب الراى العام لا يجوز هذا لأعوان الشريعة وخدامها . لأنهم يفعلون ذلك ضد وظيفتهم التى تقتضى بأن يحفظوا المذنب باحتراس . ويجدّموا القاضى بنصاحه . ولكن الجميع ينكرون كقول ديلوكو . أنه لا يجوز لآخرين بأن يساعدوا المذنب بهدم الحبس . أو كسر الباب . أو نقب الحائط من خارج . ونظايرها . لأنهم يتعدّون حق الحراسة العامة . التى بدونها لا يمكن أن يكون شيئًا ثابتًا حصينًا لضبط الأثمة . وهذا يسبب ضررًا عظيمًا للجمهور . لأنه أن كان كسر ابواب البيوت الخصوصية . وهدم حيطانها غير جائز . فكم بالحرى البيوت العمومية . الذى به يهان السلطان المشتهر . ولو أن ذلك كان جائزًا للمذنب نفسه لأجل حقه الطبيعى على حفظ حياته . ولكن لا يجوز للآخرين . بما أنه ليس هو ضروريًا لهم ليحفظوا حياتهم *
 * اجيب رابعًا أنه لا يجوز للمذنب المحكوم عليه بالموت عدلاً . بأن يقاوم أو يجمى ذاته ضد القاضى أو خدام الشريعة . لأنه يقاوم سلطان

سلطان الله المرتب للانتقام من الشرور. ولهذا فيكتسب هلاكاً لذاته، ٥ رومية ٣٣ * ثم ان القاضي والاعوان لهم حق على مقاصرة المذنبين وادراز الحكم. ومقاومتهم تحصل لهم اهانه. ولا يمكن ان تصير حرب عادلة فيما بين الجهتين بدون جهل معذور. كقول القديس توما في الفصل الرابع من البحث التاسع والسعين. ويقول ايضا بانه يجوز للبري المقضى عليه ظمناً او ضد العدل. بان يقاوم كما يجوز له ان يقاوم اللصوص. الا لاجل دفع الشك لانه ربما تصدر من ذلك اسجاس عظيمة. ولكن البري المقضى عليه في المحكمة بحكم عادل حسب البراهين البينة الواضحة. ولو كانت من ثم كاذبة. فيلزمه ان يمتثل القصاص بصبر. اذا لم تمكنه النجاة بدون مقاومة مشتهرة وشك. لان مقاومة كذا فهي دائماً غير جائزة ومتى للحكم العادل صار حسب البراهين والبيانات. فالقاضي حينئذ يقدر ان يستعمل سلطانه الشرعي حسب السنة. ووقتئذ لا تجوز مقاومته. وله حق على اتمام الحكم. كقول سوتوس مع كثيرين القايلين بانه رأى عام. ولكن اذا امكنه الهرب بدون مقاومة اغتصابية وشك. فلا يلتزم حينئذ باحتمال القصاص بما انه بري حقاً *

* اجيب خامساً انه يجوز للمذنب المحكوم عليه بالموت. بالآ يهرب محبة بالعدل. بل ويجوز ايضاً لمن يستحق الموت. بان يدفع ذاته للقاضي اختيارياً. مقدماً سبباً لتكميل العدل. فكما انه يجوز للغير ان يقنع القاضي. بان يحكم بسلطانه المشتهر بالموت عدلاً

عدلاً على المذنب. كذلك يجوز للمذنب أن يفي لله . وللعدل المشتهر .
 * اجيب سادساً مع الراي العام . أن من حكم عليه بالنفي
 أو بالسجن اقله اذا لم يكن ثقيلاً جداً . فيلتزم بان يستلم ذاته
 ويستمر في النفي او في السجن . كقول القديس توما وسنكيس
 وسواريس قايلين . انه رأى عام . ولا يجوز لاحد بان يعطيه الات
 ليقطع القيود او ينقب السجن . وكذلك من حكم عليه بدفع
 دراهم . فيلتزم بدفعها وقبل الطلب ايضاً . اذا امر القاضى امرأ
 صريحاً . بان المذنب يدفعها بدون اعلام اخر . بما ان هذه القصاصات
 ليست بظالمة ولا قاسية . حتى لا يجوز تكيلها من المذنب .
 والمذنب فيلتزم بان يكمل في ذاته القصاص العادل القاسى جداً .
 المحكوم عليه به من القاضى . لاسيما قصاص الحبس والنفي او
 الخسارة . الذى لا يحتاج تخريصاً من اخر . لان كلاً يلتزم بان ينضع
 للحكم العادل . وان يطيع الرئيس المامر بالاشياء العادلة الممكنة
 ادبياً . واذا مات المذنب قبل دفع الخسارة . فيلتزم ان يدفعها
 وارثه . لانه دخل على الثقل نفسه المتعلق بالورثة . واذا تقول
 النواميس بان القصاص لا يتصل بالورثة . فتشير اما الى القصاص
 الجسدى . ام الى الذى لم يكن من ثم تستحل اذا كان المذنب عايشاً .
 ويقول كثيرون . بانه يجوز الهرب لمن حكم عليه بمركب الحجر . ما لم
 يكن قد وعد بقسم انه لا يهرب . لانه لم يحكم عليه ليستمر هنالك .
 بل لى يضبط فقط . والا لكان ثقيلاً جداً . بان المذنب يلتزم ذمة
 بالمكث طوعاً مع امكانه الهرب : لان المكث فى مركب الحجر صعب
 جداً

جداً . وهذا يفهم ايضاً عن حكم عليه بالحبس المخلد المولم في الغاية . ما لم يكن راهباً . لأنه يلتزم كقول جمهور المعلمين بالملك . لأنه بنذر الطاعة قد اخضع ذاته لروسايه في كل شئ . ومن ثم يجب عليه ان يقبل هذا القصاص العادل . المرسوم عليه منهم *
الجزء الخامس في ما يلزم المحامي *

* اعلم انه حسب الراى العام يجب على المحامي من قبل العدل *
اولاً ان يكون ذا معرفة كافية . وخبرة بارعة . ليكنه بواسطة ان يميز ويلتص بالكفاية للفق . واستحقاق الدعوة حسب الناموس والشرايع . بما انه يقدم ذاته كانه محام كاف . ولانه كذلك يقبل الاجرة . والا لطوح ذاته في خطر انه يضر الآخرين * ثانياً فليظهر لمن يجاميه اجتهاداً وامانةً نصوحةً حسب كيفية الدعوة . مبيناً له جلياً عدالة الدعوة او بطلانها . امكانية نوالها او خسرانها . لان هذا ما ينسب الى وظيفته . ويقبل الاخرة ليمارس وظيفته بغايده وصداقة ونشاط * ثالثاً ان يمتنع عن الخيانة . وايراد البراهين الكاذبة . والتلفظ بالشتائم والمسبات والاهنات الواهية . نحو الجهة المضادة . لانها ظلم * رابعاً بالآ ياخذ اكثر من الاجرة الواجبة المعينة . واذا لم تكن معينة . فليأخذ ما يراه لايقاً حسب اعتبار ذوى الفطنة . نظراً الى كيفية الدعوة . وخبرة المحامي . وتعبه الذى اصرفه . وحسب العادة الجارية . لان ما زاد على الاجرة الواجبة فهو ظلم . ولا تجوز مشاركة من يجاميه على جزء من الدعوة . اى بان يعطيه بدل الاجرة ثلث اربع ما سيكسبه . لان هذا محرم

من الناموس . لئلا يُعطى المحامى سبباً للخيانة . ويصير كانه
 يشارع عن دعوته . مجتهداً بكل نوع على اكتسابها * خامساً لا
 يجوز للمحامى بان يحمى دعوة مع علمه انها باطلة . وبدون اساس
 بالكلية . حتى انها تُرذل دائماً امام القاضى . لان محاماة الظلم .
 وخذع الغير ظلماً . فهو ظلم . ولكن فى الدعاوى التى صدقها
 متساو . فقول كثيرين يجوز له ان يحمى ما يريده . مختبراً من
 يماميه بخسران الدعوة . لان كلاً له حق بان يقدم سنداته الى
 المحكمة . اما بذاته اما بغيره . والمحامى فلا يقضى . بل يعرض حق
 من يماميه فقط . ولكن يجب ان المتحامى يكون مالك الدعوة .
 والمحامى يعتبرها كأنها اثبت . اوزمما انها سوف تظهر هكذا للقاضى .
 لانه لا يقدر ان يمارس دعوة ضد المتهلك . مع ظنه انه مشكوك
 بها . وهكذا سوف تظهر بالعموم وتعلن للقاضى . اذ لا يجوز له ان
 يتخذ دعوة ما لم يحكم بالصواب انه قادر على اثباتها امام القاضى .
 مقنعاً اياه بان يعطى رايه فى الحكم لاجلها . بما ان هذه هى وظيفة
 المحامى . والحال انه لا يقدر ان يحكم بالصواب بان الدعوة هى
 هكذا . مع معرفته انه مشكوك بها . بل بالعكس يكون الامر
 اوضح وايبين جلياً . اذا كانت الدعوة ضد المالك . لانه يعرف بينا
 انه فى حال الشك . وفى تساوى حق الدعوة فحظ المالك هو افضل .
 ومن ثم فتكون محاماته ظلماً . وباولى حجة فى دعاوى الفرع المشكوك
 بها لا يجوز له ان يحمى جانب المدينى . بما انه فى حالة كذا . فالمدينى
 يخطئ خطأً جسيماً ضد المدينى . فاذا والمحامى ايضا يخطئ لعلمه
 بان

بان المذنب في حال الشك يلزم حله . ولذلك دعوة المذنب تكون باطلة . ولا يجوز له قبول دعوة محقق عنده قلة ثباتها . وانها سوف تستبين هكذا للقاضي . لانه حينئذ يحمي دعوة محقق عنده بطلانها اكثر من ثباتها . ويصير القاضي بان يحكم لمن لا حق له . ومن ثم فيحكم ظلماً . وان الحكم لا يكون لمن قد عرف بان حقه اثبت وابين . ولذلك يكون الظالم منصوراً . وذو الحق مظلوماً . ومن ثم فيلزمه قبل ان يتخذ الدعوة . بان يعتبر الدعوة وثباتها . ويظهر ذلك لمن يماميه . ولذلك فانه يحطى ضد العدل . ويلتزم بالرد* اولاً اذا لم يكن عالماً وخبيراً بما يلزم لوظيفة المحامي* ثانياً ان حامى دعوة مع علمه بطلانها . لانه يلتزم وقتئذ برّد كل الضرر الصادر من ذلك للخصم او لمن يحميه . اذ لم ينصحهم عن بطلان الدعوة لاجل جهله . لانه يكون لهم سبباً ردياً باغاثته وشوره الظالم* ثالثاً ان قبل اى دعوة كانت بدون تمييز وفحص عدالتها . ناظرًا فقط الى صورة الشريعة . بدون تعقل استحقاق الدعوة* رابعاً ان انتبه على بطلان الدعوة . ولم ينبته المذنب لى يرتجع . ولم يتركها هو . ولو انه سابقاً ظن انها عادلة . والا لانتصر للظلم عن معرفة . ولكن لا يجوز له . كقول القديس توما في الفصل الخامس من البحث الحادى والسبعين هـ بان يخون الدعوة باغاثته الجهة الاخرى . او يظهر اسرار دعوته للجانب الاخر هـ خامساً اذا المذنب خسر دعوته لاجل جهله او تهاونه او خبئه او لحقته مصاريق زائدة . او حدث له ضرر اخر . فيكون من ثم سبباً لضرره اما بفعله .

اما

Cccc 2

اما باهماله . ضد الزام وظيفته . التى قدم ذاته مضمراً لتمامها *
 سادساً ان لم يوضح خطر خسران الدعوة للمدعى . الذى لوعرفه لما
 ادعى * سابعاً ان عوق او اخر انتهاء الدعوة مع ضرر المدعى * ثامناً
 ان كشف للخصم اسرار الدعوة وخفياتها * تاسعاً ان استغلال فى
 محاماة الدعوة كذباً مورداً كتابات مزورة . او شهود زور . او
 شرايع مبطله . او تعليماً مردولاً . او شرايع مستقيمة . ولكنه
 يعوجها بمعان مغلاطانية عن معرفة * عاشراً ان تهم الخصم بذنوب
 كاذبة . او بحقيقة لكنها خفية . ولا تنسب للدعوة . او انه استعمل
 انواع الشتائم والمسبات * حادى عشر ان اخذ اجرة زائدة عن
 الواجب * ثانى عشر ان اقنع المدعى على موافقة غير عادلة *
 ثالث عشر ان قبل دعاوى اكثر مما يمكنه ان ينهيها باستقامة *
 رابع عشر ان ثقل على الجهة المضادة بتعويجات ومخاتلات باطله .
 او انه منع بالآ تنال حقها * خامس عشر ان امتد فى كتاباته
 اكثر من الواجب مشحناً اياها من براهين باطله غير مفيدة .
 لياخذ اكثر اجرة * اعلم اخيراً ان المحامى يلتزم تحت الخطأ
 المميت . بان يحمى مسعفاً الفقراء البائسين ذوى الضرورة الكلية
 مجاناً . وكذلك الطبيب . والجرايحى ونظايرهم . لان كلاً يلتزم
 من قبل المحبة بان يسعف بقدر مكنته قريبه المحتاج جداً لاغاثته .
 اقله بدون ضرر ثقيل يلحقه . والّا لما احب قريبه كنفسه . كقول
 الحكيم ه اتقذ المسوقين الى الموت . ولا تهمل خلاص المنعدين
 الى الهلاك ه امثال ٢٤ * فان قلت لا قوة لى . افقه ان فاحص
 القلوب

القلوب والكلأ. وعارف ما في الصدور لا تخفى عنه خافية.
ويجاري كلأ كعمله *

الجزء السادس *

* في الزامات المبلغ. والكاتب. والمستجل. والوكيل. واليسقي.*
* اقول ان جميع هؤلاء يلتزمون بكمال وظيفتهم بامانة وصداقة
نصوحة. وبمعرفة كلما يتعلق بها. ويستعملوا كل نشاط واجتهاد
في اتمامها. وان فعلوا او اهلوا شيا ضد وظيفتهم يخطيئون ضد
العدل. ويلتزمون برد الضرر الناتج للغير عن ذلك. لان ما يجب
من قبل الوظيفة لفائدة الغير فهو واجب من قبل العدل. اذ قد
وجب بواسطة عهد مضمون ناتج عن قبول الوظيفة. لان من يقبل
وظيفة ما فيلزم ذاته بكلما قد رسمت لاجله. ولا يعذرهم جهلهم
اذ يلتزمون من قبل العدل بان يكونوا ذوي علم وخبرة كافية.
والا فلا يقبلوا الوظيفة مع خطر ضرر الغير. وجهلهم حينئذ يعد
خطأ. ثم يخطيئون ويلتزمون بالرد ان اخذوا اكثر مما هو معين
من الشرايع والعادة. لانهم ياخذون اكثر من الواجب. بما ان
الاجرة المعينة هي وحدها بمفردها واجبة. كما هو بين بالبيع
والمشتري. لان الزيادة لا تعطى طوعا. بما ان المبتاع يروم ان يفي
التمن الواجب فقط. ومتى الاجرة لم تكن معينة. فيجب ان تكون
حسب اعتبار ذوي الفطنة بتساوي العمل المقدم. لانه ان وجد
تخالف فيما بين العمل والاجرة. فيحدث وقتئذ من قبل ذلك
ظلم * اولاً يخطى المحضرمتمى لاجل جهله وقلة اجتهاده اورد شيا
بالعكس

بالعكس . او نقص شيئاً جوهرياً . ان اجتهد مبرهنًا حق الجهة الواحدة اكثر من الاخرى الخ * ثانيًا يخطئ الكاتب . اذا لم يحفظ الامانة . ولم يكتف سر القصد والحكم باجتهد . او اظهره للمتخاصمين بدون امر القاضي . اذا لم يدون الشهادات بصداقة نصوحة الخ * ثالثًا يخطئ المستجمل ويلتزم برد الضرر . اذا لم يعرف واجبات وظيفته . اذا لم يمضى الحجة باستقامة . ان كشف السرا والقسم . ان زاد او نقص على شهادة الشهود . او على اقوال وافعال الخصمين . ان لم يكتب كل شيء كما هو . ان سلم شيئاً للناسخ مع خطر انه يغلط . ان تهاون في حفظ البيّنات والبراهين مع خطر ضرر الجهتين . ان اخر امضاء الحجة ليربح اكثر . ان كتب وصية انسان عادم التمييز . ان قبل شهود زور . ان اهمل الاحتفالات الضرورية في العهود لجهله . او كسله . او خبته . ان امضى حجة كاذبة باطلة او ذات ربا . ان ضاعت الحجة القديمة المشتهرة او الوصية . واخترع اخرى نظيرها . ان انكر شهادة ما ضرورية مع ضرر الغير . ان اخفى على احد الخصمين متى طلب البيّنات والسندات . التي بدونها لا يمكنه نوال ما يحنه . او انه نكر النسخة ونظايرها . فيخطئ بهذه كلها ضد وظيفته . وضد العدل . ويعطى سبباً للضرر * رابعًا يخطئ الوكيل ان عصده او اسعف او قبل دعوة ظالمة . ان حرّض المذنب او الخصم لينكر الحق . ان اقتاد للجهتين الى كتابات باطلة . ان اورد شهود زور . ان اخر الدعوة وعوقها . او طلب تمهلات زائدة . او لم يطلب الواجبة . ان اورد اشياء باطلة كاذبة كحقيقة . ان لم يعتنى

في الالتزامات

يعتنى بالاول في الدعوة التي قبلها أولاً . ان حلف عوض من يماميه بدون اعلامه بالخصوص مع خطر انه يحنث . ان صار علة خسران الدعوة لجهله وتهاونه . اولدنب اخراخ . تراجع ما قيل عن المحامي * خامساً ينطى اليسقى ان لم يحفظ القسم . ان امر لكى يقبض على احد او ليضبط ارزاقه . ورجاء بالبرطيل نعه لينقذ ذاته . ان اكمل اعمالاً كثيرة في مكان او في يوم واحد . واخذ لاجل كل عمل بمفرده مقدار ما يوخد لاجل مشاوير عديدة . او لاجل ايام مختلفة . ان استعمل قساوة زائدة بافتقاده البيوت ليحصل على ربح ما . ان مارس ظلماً او اغتصاباً . ان اصطنع كذباً في اعماله . ان لم يكمل الاعمال الشرعية المسلمة له في حينها *

* الفصل السادس *

في التزامات القواد والجنود *

* اقول أولاً ان قواد الحروب يحيطون جداً ضد العدل ومن ثم فيلتزمون بالرد * أولاً اذا عيّنوا الجنود غصباً . او بغش . او بحيلة . اخرى * ثانياً اذا اباعوا جنودهم غصباً لقواد اخر . او استبدلوههم * ثالثاً اذا لم يعتنوا بخلصهم نظراً الى النفس والجسد * رابعاً اذا نكروا عليهم الذهاب بعد وعدهم به . خامساً اذا اختلسوا او نقصوا اجرتهم الواجبة . او قدموا لهم ماكلًا ومشربًا مفسودًا خطرًا * سادساً اذا لم يمنعوا بقدر مكنتهم الضرر الصادر من قبلهم . او لم يقامروهم عن السرقة والخطف والظلم ونظايرها من الذنوب * سابعاً اذا ثقلوا على البلدان والضيع بالجنود فرق مكنتهم . ان اعفوا بعض

بعض الصنيع من مأواة الجنود لأجل البرطيل . فيرسلونهم الى صبيع واماكن اخر * ثامناً ان قبلوا شيئاً لدفع اذية الجنود لانهم يلتزمون من هزات وظيفتهم شرعاً بضمتها * تاسعاً ان اقتصموا على الحرب بحساسة . او وضعوا الجنود في خطر بدون علة موجبة * عاشراً اذا لم يجاربوا بشجاعة * حادى عشر اذا لم يكن عدد الجنود الاخذيين الاجرة كاملاً . ولا يجوز لهم لى يتعوضوا بدل الاجرة . التى كانت سابقاً تُعطى لهم . بان يعينوا فى وقت دفع العلوقة اسماء مخترعة . اولاً لان التعويض لا يجوز بالكذب والخيانة . ثانياً لان هذا يصير مع ضرر وخطر عظيم للجمهور او للملك . الذى يظن ان عنده جنوداً كافية . ولذلك لم يعين جنوداً ازيد ليرسلهم الى العسكر . ومن ثم فلا عدا لا تغلب . بل انها تنتصر * ثانى عشر ان فسحوا العهد المعهود للاعداء . او فسروا بغش *

* اقول ثانياً ان الجنود جميعاً يلتزمون شرعاً تحت الخطاء المهمة * اولاً بان يطيعوا ويخضعوا لقايد العسكر . وان يجاربوا بشجاعة . وان يحتفظوا على حراستهم . وان يحرموا بحرص واجتهاد الحصن المسلم لهم . ولو بخطر حياتهم . اذ لهذا السبب قد تعينوا وتُعطى لهم العلوقة * ثانياً بالآ يذهبوا من المعسكر بدون اجازة قايدهم . لانهم بهذا الشرط قد تعينوا وخلاف ذلك لم وجد عنده جنود كافية للحرب * ثالثاً بالآ يتركوا الجندية قبل الزمان المعين . لان العهود يلزم حفظها * رابعاً بان يكتفوا بعلايفهم . ولا يظلموا احداً ه لوقا * ولا يسلبوا او ينهبوا من الاعداء . ولا يستوفوا من الساكنين

الساحنين معهم إلا ما قد فرض من الملك . والآ لظلموا والعزموا بالرد . إذ ليس لهم على ذلك حق بالكلية . ولا عذر لهم بان العلايف لا تعطى بالتهام . لان هذا الوفاء فهو كالدين . ويجوز الملك أو القاييد وحده . لان علايف الجنود يجب أن تكون من خزنة الملك . ولا يجب أن يظلم موضع بدل الآخر * خامسًا بالآ يلحقوا ضررًا بالاعداء بدون أمر القاييد أو بعد منعه . لان هذا يبتغى السلطة العامة . التي خدامها من ثم فهم الجنود . والآ يسلبوا أو يستوفوا شيئًا من رعية الملك العدو . الذين يدفعون ملكهم أو لقايدهم شيئًا وذلك ليصد عنهم كل ضرر وظلم . لانهم بهذا الوفاء يكتسبون حقًا على النجاة من كل ضرر وظلم * سادسًا فليفتكروا دايما في انهم ملزمون بالشرائع الالهية والبشرية . وإن يمتنعوا دايما عن كل قساوة . وظلم . ومنازعة . واثم . وزنا . وسكر . وتجديف . ونفاق . وحلف الخ *

* سؤال في من يشك بعدالة الحرب . هل يقدر أو يلتزم بان

يتجند *

* اجيب أن الذين هم من الرعية ويشكون بعدالة الحرب . فيلتزمون بالخضوع لأمر الملك . وإن يتجندوا . لانه في حال الشك كل يلتزم بالخضوع لريسه . بما أنه مالك سلطة الامر . التي تطلب الخضوع الواجب . كقول القديس اغستينوس في الكتاب الثاني والعشرين ضد فاوستوس ٥ ربما أن الرجل الصالح إذا تجند لملك . ولو كان رجلاً منافقاً . فإذا أمره فيمكنه باستقامة أن يجارب . لان

ما يؤمر به . اما انه محقق بانه ليس هو ضد وصية الله . او هل هو . فلا يكون محققا هكذا . حتى يمكنه ان يظن بان الملك مخترع ظلماء . ولكن نظام الخدمة يوضح جليا ان الجندي هو برى ه وهكذا قل عن الغرباء الذين كانوا معينين قبل الحرب . لانهم يلتزمون بان يقدموا خدمة جنديتهم للملك . الذى لا يجب ان ينسرحه في حال الشك . وكذلك الجنود الخاضعي . او المعينين عدلا لا يلتزمون بان يفحصوا مدققين عن الحرب . ما لم تظهر لهم علة حقيقية ضد ذلك . من حيث يصدر لهم شك وصى . اما الغرباء الذين لم يكونوا تجندوا بعد فيلتزمون بان يفحصوا عن عدالة الحرب ولا يتجندوا ما لم يحكموا بفطنة بان حرب هذا الملك هي عادلة . والا لما امكنهم ان يحكموا بفطنة بانهم لا ينطيون بتجندهم . ولا يجوز ان يتجندوا لملك يشكون بعدالته . اذ لا توجد ضرورة تلزم بالطاعة . او تعذر من الخطاء . بل يطرحون ذاتهم في خطر انهم يوصلون للغير ضررا ثقيلا . ثم انه لا يلتزم احد بان يتجند ضد ملكه . او بلدته . بما ان هذا هو ضد الحنية . والامانة الواجبة *

* الفصل السابع *

في الزامات اطباء والصيادلة اي مركبى

الادوية والجراحيين *

* اقول ان هؤلاء يلتزمون تحت الخطاء المميت بان يكون لهم علم كاف . وخبرة تامة . لان الشريعة الطبيعية والبشرية ايضا تحرمان معا . بالآ احد يمارس صنعة يجهلها . لاسيما التى تصدر اخطارا

أخطاراً جمة. والآل لطوحوا ذاتهم في خطر انهم يسببون للقريب ضرراً عظيماً * ثانياً بان يبذلوا الحرص في شفاء المرضى. لانهم ملزومون بهذا من ذات وظيفتهم. ومن العهد المضر. ومن قبل العدل ايضاً * ثالثاً بان يستعملوا اجود الادوية وانفعها. وان لم توجد فاصلتها. او التي تجلب الصحة حالاً. والآل لوضعوا حياة القريب في خطر. اذ يلتزمون من ذات وظيفتهم ومن قبل المحبة والعدل. بان يداوا القريب بافضل نوع ممكن بدون كل خطر. ولهذا فيأخذون اجرة عملهم. فاذا كان الدواء مشكوكاً به. ولا يظن به انه نافع. فعلى رأى جمهور المعلمين لا يجب ان يعطى. لانه اذا اعطى فيضع المريض في خطر. مع انه ربما كان يمكن ان يشفى. وان لم يعطى ومات المريض. فلا ذنب على الطبيب. بل يكون ذلك من شدة المرض. ولكن اذا لم يكن من ثم رجاء من صحة المريض. ولم يوجد دواءً اخر الا المشكوك به. هل انه نافع ام مضر. فيلتزم وقتئذ بان يستعمله. وذلك لفائدة المريض. الذى يمكن انه يشفى بتناوله له. واذا لم يتناوله فيكون خطر موته محققاً. فالحيوة المجهولة اذا هي افضل من الموت المحقق * رابعاً انهم يلتزمون اقله من قبل المحبة. بان ينتبهوا المريض حالاً عن خطر الموت. اما بذاتهم او باخرين ليكسبه بسهولة. ان يعتنى بخلاصه الابدى. والمجمع اللاترانى الرابع العام يامر اطباء. بانهم قبل ان يبتدوا بمداواة الجسد. فلينتبهوا المرضى ويعظوهم بان يدعوا اطباء الانفس ايضاً.

وهذه الشريعة فقد جردها القديس بيوس الخامس . وأزاد عليها
 بان الأطباء لا يزوروا المريض إلا ثلاثة أيام فقط . ما لم يتحققوا اعترافه
 السرى متى كان المريض ثقيلاً . أو كان من ثم خطر بأنه يثقل .
 ولهذا فيخطيئون * أولاً إذا تجاسروا على مداواة المرض بدون خبرة
 كافية * ثانياً إذا لم يستعملوا الاعتناء والاجتهاد المقتضيهما ثقل
 المرض * ثالثاً إذا استعملوا أدوية أقل مناسبة . أو انهم تركوا الأجود
 والأفضل . واستعملوا الجيدة الآمنة . وإذا لم توجد الجيدة . تركوا
 الواضحة أفادتتها . واستعملوا المجهولة لكي يجربوها * رابعاً إذا تهاونوا
 بالمداواة أو آخروها لسبب ربح . أو لم يعرفوا بالكفاية نوع المرض وبدون
 أن يتحققوه بالتمام استعملوا بحسرة أدوية اعتيادية أو خطيرة *
 خامساً إذا شاروا بشئ ضد شريعة الله * سادساً إذا أعطوا اجازة
 لكل اللحم بدون سبب شرعى مخالفين وصية الصوم * سابعاً إذا لم
 يسعفوا الفقراء الحاصلين في المرض الثقيل مجاناً * ثامناً إذا أعطوا
 أو علموا دواءً لمنع الإيلاد . أو لاسقاط الجنين * تاسعاً إذا اشتهاوا
 كثرة الأمراض * عاشرًا إذا أشهروا الأمراض الخفية الغير اللائقة
 الموجودة فيمن يداونهم * حادى عشر إذا أخذوا أجره أكثر من
 الواجب * أما خطايا والزمامات التجار . وأرباب الصنایع والفعله
 فهي واضحة مما قيل في مقالات العهود . والعدل وغيرها . ولكنى
 أقول الآن قليلاً عن الزمامات الفلاحين وأرباب الصنایع . فهؤلاء
 جميعاً يلتزمون * أولاً أن يكونوا ذوى خبرة كافية في صنعتهم
 أو حرفتهم *

او حرقتهم * ثانياً ان يمارسوها بدون غش وتهاون او ضرر البتة *
 ثالثاً ان يمارسوا اجتهاداً ونشاطاً في تكميل عملهم ويصتروء مفيداً
 للقريب حسب ارادته الصوابية * رابعاً بالآ يستوفوا اكثر من الثمن
 العادل خامساً بان يحفظوا العهود والشروط في كل شئ بامانة نصوحة .
 ومن ثم فيخطيئون خطأً ثقيلاً * اولاً الفلاحين . الذين بسبب
 جهلهم او تهاونهم يلحقون بساداتهم ضرراً جسيماً في الحصاد . او
 في الاشجار . او في الحقول . او في الاحراش . او في الكروم . او في
 الماشية * ثانياً الشركاء الذين يغشون ساداتهم بعدم دفعهم لهم
 بالتمام جرء الاثمار . الذى صار عليه الرضى . او انهم يدفعون اردى
 الاثمار وادناها . او لم يعتنوا بالحفظ على ارزاق ساداتهم وحقوقهم *
 ثالثاً ارباب الصنایع . الذين لاجل تهاونهم في الاشغال والكلف .
 فيصتروء العمل ناقصاً . وردياً * رابعاً الفعلة . الذين لا يشتغلون
 كل الزمان الملزومين به . الذى قد تعينوا لاجله ۞

قد كملت المقالة الثامنة في الالتزامات وهى اخر المجلد الثانى .

وتتلوها المقالة التاسعة فى العبد . والحق ۞

* وبعد فيقول العبد الذليل الاتيم . المستطير غوث ربه العليم .
 القس يوسف عجلونى الشفاعةرى نسباً . والكثوليكى مذهباً .
 احد رهبان مجمع مارى يوحنا الصابغ الملقب بالشورى . المنضوى
 تحت لواء قانون القديس باسيلىوس العظيم وتلميذ مدرسة القديس
 اثاناسيوس

اثاناسيوس الرسولى. ورئيس كنيسة الكلية القداسة والدة الله. المدعوة
 سيدة السفينة. الدياكونية في روميه العظمى. وترجمان مجمع
 انتشار الايمان المقدس. اننى اذ قد انهيت لك ايها الكاهن التقي
 الفطن الحكيم. والفاعل النصوص الامين في كرم الرب الاله العظيم.
 طبع المجلد الاول. من كتب لاهوت الاب الفاضل والفيلسوف
 الكامل. العالم العامل. الانبا بولس انطوين اليسوعى. وقدمته
 لك ايها الاخ المؤمن الحبيب اللبيب. كهدية كثيرة الثمن. محتويًا
 على اربع مقالات * الاولى في الافعال البشرية. حيث تتلخص جليًا
 الارادة. والحرية. والاختيار. وما يلزم للاستحقاق وعدمه. وتبان
 جودة الفعل. من رداوته. ومن أين يقتبس صلاحه مع شرة *
 والثانية في الضمير المستقيم. والمضل. والمسحس. وما هو الامين.
 والايمن * والثالثة في الشرايع الالهية الطبيعية. والوضعية. ثم
 البشرية. ونوع حفظها. وكيف تلزم. وما هو موضوعها. ونوع
 تفسيرها وحلها. ومن له هذا السلطان * والرابعة في تمييز الخطايا
 وثقلها. وتعريف المميعة من العرضية. والفعلية من الاهالية.
 والخارجة من الباطنة. وما هي الخطايا الروسية * اما الان فقد كمل
 ايضا بنعمته تعالى المجلد الثانى. المتضمن اربع مقالات آخر. وهن
 الخامسة في الفضائل الالهية الايمان. والرجاء. والمحبة. وفي الخطايا التى
 تضادها * والسادسة في فضيلة الديانة. والرذائل التى تضادها *
 والسابعة في الفضائل الادبية. والرذائل التى تناقضها * والثامنة
 في الزامات جميع الدرجات. وكامل الوظائف. وما يتعلق بهن.
 لكن

لتكون هذه جميعها للكهنة نظير قسطاس يصفونه من كل ضلال
وغلط. وكقانون يبعده من أى خداع وشطط. في تكميل واجبات
درجة. وتتميم لوازم وظيفته. وتصير للون كقياس يرتب بحسبه سائر
افعاله وافكاره. وكهنداس يهذب به جميع اشواقه وعواطفه وامياله.
ناظماً اياها بحسب الاداب الانجيلية. والسيرة المسيحية. لكمال
الوصايا الالهية. وما يلتزم بفعله في هذه الحياة الفانية الوقتية.
معتنياً بكل ما يقتضى لخلاص نفسه الوحيدة. ويطلب لشرف
غايته الفريدة. وما قد اصرفته في تهميم ذلك من التعب والكد
والنصب. فليكن لمجده تعالى. وفايدة القريب. طالباً من يطالع
فيه. ويستفيد منه مستترفاً بعض معانيه. وملتقطاً الدرر واللالى
المودوعة فيه. الصلوة والدعا الى من تحدث اسماؤه. لكى يمدنى
جل جلاله بغزارة رحمته. وملئو نعمته. لكى اتمم طبع الثلثة
المجلدات الاخر محبة الاب القس انطونيوس يونان المحترم الراهب
الانطونيانى الحلبى اللبناى. ريس دير القديس انطونيوس الكبير
فى روميه العظمى. ونايب عام رهبنته امام الكرسي الرسولى.
المقام من نيافة الكردينال انطونالى ريس مجمع انتشار الايمان
المقدس. معيناً الى بالمناظرة على طبع هذه الكتب. فليكن ذلك
لوفور مجده تعالى. وزود نفع جميع المسيحيين الشرقيين الكاثوليكين
وفايدهم العمومية. له المجد الى ابد الدهور امين ۞

DE L'IMPRIMERIE. CH. VI.
ALPHABÈT ARMÉNIEN.

Nu- méro. ros.	Majuscules Lapidaires.	CURSIVES.			Noms.	Valeur	Valeur Numé- rique.
		Rondes.	Majuscules.	Minuscules.			
1	Ա	ա	Ա	ա	Aib.....	A.	1
2	Բ	բ	Բ	բ	Bien.....	B..... 2 heb.	2
3	Գ	գ	Գ	գ	Gim.....	G..... 2 heb.	3
4	Դ	դ	Դ	դ	Da.....	D..... dur	4
5	Ե	ե	Ե	ե	Jetoch.....	ie'.	5
6	Զ	զ	Զ	զ	Sa, Za.....	S..... doux	6
7	Է	է	Է	է	E.....	E..... long	7
8	Ը	ը	Ը	ը	Jeth.....	E..... bref	8
9	Թ	թ	Թ	թ	Thue.....	Th..... 5 heb.	9
10	Ժ	ժ	Ժ	ժ	Je.....	J..... François	10
11	Ի	ի	Ի	ի	I.....	I..... Voyelle	20
12	Լ	լ	Լ	լ	Liun.....	L.	30
13	Խ	խ	Խ	խ	Chhe.....	Χ..... Grec	40
14	Ծ	ծ	Ծ	ծ	Dza.....	Dz..... ʃ Arab.	50
15	Կ	կ	Կ	կ	Kien.....	K..... ʒ Iberiq.	60
16	Ի	հ	Ի	հ	Hue.....	H..... ʔ Arab.	70
17	Ժ	ձ	Ժ	ձ	Dsa.....	Df..... zz Ital.	80
18	Ղ	ղ	Ղ	ղ	Ghat.....	Gh..... ڭ Arab.	90
19	Ճ	ճ	Ճ	ճ	Tce.....	Tc..... Dje. Franç.	100

Tome II.

ALPHABET ETHIOPIEN et AMHARIQUE.

Noms	ā	ou	ī	ā	ē	ē	ō	Valent	Noms	ā	ou	ī	ā	ē	ē	ō	Valent
bref.	long.	long.	long.	long.	bref.	long.			bref.	long.	long.	long.	long.	bref.	long.		
Hoi.	ሀ	ሀ	ሀ	ሀ	ሀ	ሀ	ሀ	Chaf.	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ
Lavi.	ለ	ለ	ለ	ለ	ለ	ለ	ለ	l.	ሠ	ሠ	ሠ	ሠ	ሠ	ሠ	ሠ	ሠ	ሠ
Haut.	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ
Maj.	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ
Saut.	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ
Rees.	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ
Sât.	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ
Schâ.	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ
Kaf.	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ
Bet.	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ
Tawi.	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ
Tjawi.	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ
Harm.	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ
Nahar.	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ
Amhar.	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ
Alph.	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ
Caf.	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ	ሐ

Diphthongues.

1.....	ሐ	kua	ሐ	kui	ሐ	kua	ሐ	kue	ሐ	kue
2.....	ሐ	hua	ሐ	hui	ሐ	hua	ሐ	hue	ሐ	hue
3.....	ሐ	kua	ሐ	kui	ሐ	kua	ሐ	kue	ሐ	kue
4.....	ሐ	gua	ሐ	gui	ሐ	gua	ሐ	gue	ሐ	gue

Chiffres.

1.....	ሐ	5.....	ሐ	9.....	ሐ	40.....	ሐ	80.....	ሐ	1000	IP
2.....	ሐ	6.....	ሐ	10.....	ሐ	50.....	ሐ	90.....	ሐ	10000	RP
3.....	ሐ	7.....	ሐ	20.....	ሐ	60.....	ሐ	100.....	ሐ	20000	BP
4.....	ሐ	8.....	ሐ	30.....	ሐ	70.....	ሐ	200.....	ሐ	100000	IRP

Deshautes rayes Del.

Laurent Sculp.

Tome II.

ALPHABETS.

Arcadien	Pelagie	Etrusque	Gothique				Allemand.				Français.		
AA	RA	AA	A	a	a	a	A	a	o o a	A	Aa	a	a
BB	BB	BB	B	b	b	b	B	b	llb	Bé	Bb	b	b
C	CC	CC	C	c	c	c	C	c	ss	Cé	Cc	c	c
DD	DD	DD	D	d	d	d	D	d	ss	Dé	Dd	dd	dd
EE	EE	EE	E	e	e	e	E	e	ss	Eé	Ee	e	e
FF	FF	FF	F	f	f	f	F	f	ff	Fé	Ff	f	f
G	G	GG	G	g	g	g	G	g	ss	Gé	Gg	g	g
H	H	H	H	h	h	h	H	h	llh	Ha	Hh	h	h
I	I	I	I	i	i	i	I	i	ss	Iod, I.	Ii	ij	ij
	KK	KK	K	k	k	k	K	k	ss	Ka	Kk	k	k
LL	LL	LL	L	l	l	l	L	l	ll	Lé	Ll	l	l
MM	MM	M	M	m	m	m	M	m	ss	Em	Mm	m	m
NN	NN	NN	N	n	n	n	N	n	ss	En	Nn	n	n
OO		OO	O	o	o	o	O	o	ss	Oé	Oo	o	o
PP		P	P	p	p	p	P	p	ss	Pé	Pp	p	p
QQ	QQ	Q	Q	q	q	q	Q	q	ss	Qé	Qq	q	q
RR	RR	RR	R	r	r	r	R	r	ss	Ré	Rr	r	r
SS	SS	SS	S	s	s	s	S	s	ss	Sé	Ss	s	s
TT	TT	TT	T	t	t	t	T	t	ss	Té	Tt	t	t
V	V	V	V	v	v	v	V	v	ss	Vé	Vv	v	v
W			W	w	w	w	W	w	ss	Wé	Ww	w	w
X			X	x	x	x	X	x	ss	Xé	Xx	x	x
Y	Y		Y	y	y	y	Y	y	ss	Yé	Yy	y	y
Z	Z		Z	z	z	z	Z	z	ss	Zé	Zz	z	z

Des Hauts royaux de la
Tom. II.

Laurent Sculp.

ALPHABETS.

<i>Islandois</i>	<i>Anglo-Saxon. Majus. Minus.</i>	<i>Runique</i>	<i>Maxo- Gothique</i>	<i>Nom.</i>	<i>Valeur</i>	<i>Irlandois.</i>
A	A a	I I	Λ	Aar.	A	ʒ a A <i>ouv. Angl.</i>
B	B b	B B	Β	Bickkan	B	b b B <i>beh</i>
1	E c	Y ʒ	Γ	Kærol	C	c c C <i>k</i>
þ 1	D d	þ þ	Δ	Duss	D	d d D <i>Deh</i>
E	E e	E E	Ε	Stungen Jis	E	e e E <i>e</i>
F	F f	F F	Φ	Fie	F	f f F <i>f</i>
G	G g	G G	Γ	Stungen Kaun	G	g g G <i>y. Grec</i>
h	h h	h h	h	Haql.	H	h h H <i>i. latin</i>
I	I i	I I	ι	Jis	I	i i I <i>i. latin</i>
K	K k	K K	Κ	Kaun	K	k k K <i>k</i>
L	L l	L L	Λ	Lagur	L	l l L <i>l</i>
M	M m	M M	Μ	Madur	M	m m M <i>m</i>
N	N n	N N	Ν	Naud	N	n n N <i>n</i>
O	O o	O O	Ο	Oys	O	o o O <i>o</i>
P	P p	P P	Π	Stungen Birk	P	p p P <i>Pch</i>
Ph	Ph ph	Ph Ph	Φ	Kaun	Q	q q Q <i>q</i>
R	R r	R R	Ρ	Ridli	R	r r R <i>r</i>
S	S s	S S	Σ	Sol	S	s s S <i>Sch. Angl.</i>
T	T t	T T	Τ	Tor	T	t t T <i>Tch.</i>
U	U u	U U	Υ	Stungen Juk	Th	th th Th <i>th</i>
V	V v	V V	Φ	Ur	U	u u U <i>u. v. Angl.</i>
W	W w	W W	Ω	Stungen Fie	V	v v V <i>v</i>
X	X x	X X	Χ	Ks.	X	x x X <i>x</i>
Y	Y y	Y Y	Υ	Stungen ur	Y	y y Y <i>y</i>
Z	Z z	Z Z	Ζ		Z	z z Z <i>z</i>

Das Hantze rayer delin.

Laurent Sculp.

Tom. II. partie 2.

ALPHABETS.

<i>Russe Ancien.</i>	<i>Russe Moderne</i>	<i>Nom.</i>	<i>Servien.</i>	<i>Nom.</i>	<i>Valai.</i>	<i>Illirien.</i>	<i>Nom.</i>	<i>Valai.</i>
Ѧ	А а	<i>Az</i>	Я я	<i>Az</i>	<i>Aa</i>	Щ щ	<i>Az</i>	<i>A</i>
Б б	Б б	<i>Buki</i>	Б б	<i>Buki</i>	<i>Bb</i>	Ѣ ѣ	<i>Buki</i>	<i>B</i>
В в	В в	<i>Vadi</i>	В в	<i>Vick</i>	<i>Vu</i>	Ѧ Ѧ	<i>Vick</i>	<i>V</i>
Г г	Г г	<i>Glagol</i>	Г г	<i>Glagole</i>	<i>Gh</i>	Ѧ Ѧ	<i>Glagole</i>	<i>G</i>
Д д	Д д	<i>Dobro</i>	Д д	<i>Dobro</i>	<i>Dd</i>	Ѧ Ѧ	<i>Dobro</i>	<i>D</i>
Е е	Е е	<i>Iest</i>	Е е	<i>Iest</i>	<i>Ee</i>	Ѧ Ѧ	<i>Iest</i>	<i>E</i>
Ж ж	Ж ж	<i>Schiviet</i>	Ж ж	<i>Xujate</i>	<i>Xch</i>	Ѧ Ѧ	<i>Xujate</i>	<i>X</i>
З з	З з	<i>Zelo</i>	З з	<i>Zemlia</i>	<i>Zz</i>	Ѧ Ѧ	<i>Zelo</i>	<i>Z</i>
И и	И и	<i>Ische</i>	И и	<i>Yi</i>	<i>Li</i>	Ѧ Ѧ	<i>Ische</i>	<i>I</i>
І і	І і	<i>I</i>	І і	<i>I</i>	<i>I</i>	Ѧ Ѧ	<i>I</i>	<i>I</i>
К к	К к	<i>Kako</i>	К к	<i>Kako</i>	<i>Kk</i>	Ѧ Ѧ	<i>Kako</i>	<i>K</i>
Л л	Л л	<i>Lindi</i>	Л л	<i>Lindi</i>	<i>Ll</i>	Ѧ Ѧ	<i>Lindi</i>	<i>L</i>
М м	М м	<i>Missal</i>	М м	<i>Missal</i>	<i>Mm</i>	Ѧ Ѧ	<i>Missal</i>	<i>M</i>
Н н	Н н	<i>Nawch</i>	Н н	<i>Nawch</i>	<i>Nn</i>	Ѧ Ѧ	<i>Nawch</i>	<i>N</i>
О о	О о	<i>On</i>	О о	<i>On</i>	<i>Oo</i>	Ѧ Ѧ	<i>On</i>	<i>O</i>
П п	П п	<i>Pocoi</i>	П п	<i>Pocoi</i>	<i>Pp</i>	Ѧ Ѧ	<i>Pocoi</i>	<i>P</i>
Р р	Р р	<i>Rtzi</i>	Р р	<i>Rtzi</i>	<i>Rr</i>	Ѧ Ѧ	<i>Rtzi</i>	<i>R</i>
С с	С с	<i>Slowo</i>	С с	<i>Slowo</i>	<i>Ss</i>	Ѧ Ѧ	<i>Slowo</i>	<i>S</i>
Т т	Т т	<i>Taverda</i>	Т т	<i>Taverda</i>	<i>Tt</i>	Ѧ Ѧ	<i>Taverda</i>	<i>T</i>
У у	У у	<i>Ik</i>	У у	<i>Ik</i>	<i>Iu</i>	Ѧ Ѧ	<i>Ik</i>	<i>I</i>
Ф ф	Ф ф	<i>Phert</i>	Ф ф	<i>Phert</i>	<i>Ff</i>	Ѧ Ѧ	<i>Phert</i>	<i>F</i>
Х х	Х х	<i>Cheer</i>	Х х	<i>Cheer</i>	<i>Ch</i>	Ѧ Ѧ	<i>Cheer</i>	<i>Ch</i>
Ц ц	Ц ц	<i>Twi</i>	Ц ц	<i>Twi</i>	<i>Tt</i>	Ѧ Ѧ	<i>Twi</i>	<i>T</i>
Ч ч	Ч ч	<i>Tochery</i>	Ч ч	<i>Tochery</i>	<i>Ch</i>	Ѧ Ѧ	<i>Tochery</i>	<i>Ch</i>
Ш ш	Ш ш	<i>Scha</i>	Ш ш	<i>Scha</i>	<i>Sh</i>	Ѧ Ѧ	<i>Scha</i>	<i>Sh</i>
Щ щ	Щ щ	<i>Schtscha</i>	Щ щ	<i>Schtscha</i>	<i>Sch</i>	Ѧ Ѧ	<i>Schtscha</i>	<i>Sch</i>
Ъ ъ	Ъ ъ	<i>Ier</i>	Ъ ъ	<i>Ier</i>	<i>Ie</i>	Ѧ Ѧ	<i>Ier</i>	<i>Ie</i>
Ы ы	Ы ы	<i>Ieri</i>	Ы ы	<i>Ieri</i>	<i>Ie</i>	Ѧ Ѧ	<i>Ieri</i>	<i>Ie</i>
Ь ь	Ь ь	<i>Ieer</i>	Ь ь	<i>Ieer</i>	<i>Ie</i>	Ѧ Ѧ	<i>Ieer</i>	<i>Ie</i>
Ѧ Ѧ	Ѧ Ѧ	<i>Iat</i>	Ѧ Ѧ	<i>Iat</i>	<i>Ia</i>	Ѧ Ѧ	<i>Iat</i>	<i>Ia</i>
Ѧ Ѧ	Ѧ Ѧ	<i>Xe</i>	Ѧ Ѧ	<i>Xe</i>	<i>Xe</i>	Ѧ Ѧ	<i>Xe</i>	<i>Xe</i>
Ѧ Ѧ	Ѧ Ѧ	<i>Koi</i>	Ѧ Ѧ	<i>Koi</i>	<i>Ko</i>	Ѧ Ѧ	<i>Koi</i>	<i>Ko</i>
Ѧ Ѧ	Ѧ Ѧ	<i>Psi</i>	Ѧ Ѧ	<i>Psi</i>	<i>Po</i>	Ѧ Ѧ	<i>Psi</i>	<i>Po</i>
Ѧ Ѧ	Ѧ Ѧ	<i>Thita</i>	Ѧ Ѧ	<i>Thita</i>	<i>Th</i>	Ѧ Ѧ	<i>Thita</i>	<i>Th</i>
Ѧ Ѧ	Ѧ Ѧ	<i>Ischutze</i>	Ѧ Ѧ	<i>Ischutze</i>	<i>Is</i>	Ѧ Ѧ	<i>Ischutze</i>	<i>Is</i>

Tom. II. part. 2. de Des Hautes pages de la.

Laurent Gouge

DE L'IMPRIMERIE CHAPVI. Pag. 546. bis.
ALPHABET des TARTARES MOUANTCHEOUX.

Figure.				Figure.					
	à la Fin.	au Milieu.	au Com.	ordre		à la Fin.	au Milieu.	au Com.	ordre
Tcha. ts.	ᠠ	ᠡ	ᠢ	16	A.	ᠠ	ᠡ	ᠢ	1
Tcha. ts.	ᠡ	ᠢ	ᠣ	17	E.	ᠡ	ᠢ	ᠣ	2
Ya.	ᠢ	ᠣ	ᠣ	18	I.	ᠢ	ᠣ	ᠣ	3
Khe. he.	ᠣ	ᠣ	ᠣ	19	O.	ᠣ	ᠣ	ᠣ	4
Ra.	ᠣ	ᠣ	ᠣ	20	Ou.	ᠣ	ᠣ	ᠣ	5
Ona.	ᠣ	ᠣ	ᠣ	21	Ou.	ᠣ	ᠣ	ᠣ	6
Fa.	ᠣ	ᠣ	ᠣ	22	Na.	ᠣ	ᠣ	ᠣ	7
Tsa.	ᠣ	ᠣ	ᠣ	23	Kha.	ᠣ	ᠣ	ᠣ	8
Tsa.	ᠣ	ᠣ	ᠣ	24	Pa.	ᠣ	ᠣ	ᠣ	9
Ja.	ᠣ	ᠣ	ᠣ	25	Pâ.	ᠣ	ᠣ	ᠣ	10
Tchi.	ᠣ	ᠣ	ᠣ	26	Sa.	ᠣ	ᠣ	ᠣ	11
Tche.	ᠣ	ᠣ	ᠣ	27	Scha.	ᠣ	ᠣ	ᠣ	12
Se.	ᠣ	ᠣ	ᠣ	28	Tha.	ᠣ	ᠣ	ᠣ	13
Schi.	ᠣ	ᠣ	ᠣ	29	La.	ᠣ	ᠣ	ᠣ	14
					Ma.	ᠣ	ᠣ	ᠣ	15

Les Noms de Nombre tiennent ici lieu de Lecture.

ᠠ	1	ᠡ	5	ᠢ	9	ᠣ	30.	100. Thungou.
Emou.		Sounja.		Ouvoun.		ᠣ	Cousin	1000. Munga.
ᠡ	2	ᠢ	6	ᠣ	10	ᠣ	prononcez	10000. Thoumen.
Tchoür.		Ningoun.		ᠣ	11	ᠣ	Cougn.	
ᠢ	3	ᠣ	7	ᠣ	12	ᠣ	40.	Points.
Itan.		Natan.		ᠣ	13	ᠣ	Teghi.	✓ Trois ou Virgule.
ᠣ	4	ᠣ	8	ᠣ	14	ᠣ	50	✕ Deux Trois valent
Toiün.		Tjikhoun.		ᠣ	15	ᠣ	Souzal.	notre point.
		ᠣ		ᠣ	16	ᠣ	60	On appelle Thongkhi, les
		ᠣ		ᠣ	17	ᠣ	Ningou.	points à côté des mots.
		ᠣ		ᠣ	18	ᠣ		Foukha, tous les Cercles.
		ᠣ		ᠣ	19	ᠣ		Tschou, les Triangles.

Tom. II. part. 2.^{de}

Des Hautes pages de la.

Laurent Sculp.

玄 <i>Huân</i> 96	爪 <i>hò</i> 86	木 <i>mù</i> 75	戸 <i>hòu</i> 63	井 <i>kōng</i> 55	元 <i>vān</i> 43	士 <i>shì</i> 33	匕 <i>fān</i> 22	儿 <i>gūn</i> 10	<i>Clef</i> <i>din brat</i>
瓜 <i>guā</i> 97	爪 <i>tchao</i> 87	欠 <i>kién</i> 76	手 <i>cheou</i> 64	弋 <i>y</i> 56	戸 <i>chi</i> 44	父 <i>tchi</i> 34	匕 <i>hi</i> 23	入 <i>gè</i> 11	一 <i>yě</i> 1
尻 <i>vā</i> 98	爪 <i>tchao</i> 87	止 <i>tchi</i> 77	支 <i>tchi</i> 65	弓 <i>kōng</i> 57	巾 <i>liao</i> 45	父 <i>ouï</i> 35	十 <i>che</i> 24	八 <i>pā</i> 12	丨 <i>kouen</i> 2
甘 <i>cān</i> 99	父 <i>fou</i> 88	歹 <i>vā</i> 78	支 <i>pou</i> 66	王 <i>ki</i> 58	山 <i>chān</i> 46	夕 <i>ouï</i> 36	卜 <i>pou</i> 25	冂 <i>khāng</i> 13	丶 <i>tchou</i> 3
生 <i>shēng</i> 100	爻 <i>vāo</i> 89	爻 <i>tchiou</i> 79	文 <i>vén</i> 67	王 <i>ki</i> 58	𠂇 <i>liéouen</i> 47	大 <i>tā</i> 37	冂 <i>ouï</i> 26	冂 <i>nū</i> 14	ノ <i>pī</i> 4
用 <i>yong</i> 101	斗 <i>pān</i> 90	母 <i>mou</i> 80	斗 <i>leou</i> 68	𠂇 <i>ki</i> 58	工 <i>kañ</i> 48	女 <i>nou</i> 38	冂 <i>hān</i> 27	冂 <i>pū</i> 15	乙 <i>yě</i> 5
田 <i>thiēn</i> 102	片 <i>piēn</i> 91	比 <i>pī</i> 81	斤 <i>kūn</i> 69	彡 <i>chūn</i> 59	己 <i>ki</i> 49	子 <i>tse</i> 39	厶 <i>tsiū</i> 28	几 <i>ki</i> 16	丨 <i>kiōu</i> 6
疋 <i>piē</i> 103	牙 <i>vā</i> 92	毛 <i>māo</i> 82	方 <i>fang</i> 70	彡 <i>tchi</i> 60	巾 <i>kūn</i> 50	宀 <i>miēn</i> 40	又 <i>ouï</i> 30	凵 <i>khān</i> 17	<i>Clef</i> <i>dé d'au</i> <i>brat</i>
疋 <i>tse</i> 104	牛 <i>niou</i> 93	气 <i>khi</i> 83	无 <i>vén</i> 71	<i>Clef</i> <i>dé</i> <i>brat</i>	干 <i>kān</i> 61	寸 <i>tsun</i> 51	寸 <i>tsun</i> 41	刀 <i>tsāo</i> 18	二 <i>ouh</i> 7
𠂇 <i>pē</i> 105	犬 <i>khuen</i> 94	氏 <i>chi</i> 84	日 <i>je</i> 72	心 <i>sūn</i> 61	么 <i>vāo</i> 52	小 <i>siāo</i> 42	口 <i>khéou</i> 31	力 <i>li</i> 19	一 <i>thou</i> 8
白 <i>pě</i> 106	<i>Clef</i> <i>dé</i> <i>brat</i>	水 <i>chou</i> 85	日 <i>yue</i> 73	小 <i>sūn</i> 61	广 <i>guān</i> 53	九 <i>vāu</i> 43	口 <i>ouï</i> 31	力 <i>pāo</i> 20	人 <i>gou</i> 9
皮 <i>pī</i> 107	玉 <i>yū</i> 95	火 <i>hò</i> 86	月 <i>yue</i> 74	戈 <i>kō</i> 62	爻 <i>in</i> 54	九 <i>vāu</i> 43	土 <i>thou</i> 32	匕 <i>pī</i> 21	丨 <i>gūn</i> 10

Des Hautes rayes del.

Laurent Gault.

Tome II, partie 2^e.

VOYELLES INITIALES.



















Longues. $\text{श्रु} \dots \tilde{a}$. $\text{ग} \dots \tilde{i}$. $\text{मन्मन्त} \dots \tilde{e}$. $\text{य} \dots \tilde{o}$. $\text{जि} \dots \tilde{e}$.

Breves. 2...ä. 3...i. 2...ou. 4...ë. 6...ö. 6...äou.

Chacune de ces Voyelles a la dénomination particulière que voici :

Aina, Awena, Jina, Jwena, Ououna, Ouwna, Eena, Ewena, Oona, Owena, Eiena, Aouwna

CONSONNES

1.  ... <i>Kaana</i> . <i>K</i> <i>Ga</i> .	7.  ... <i>Daana</i> . <i>D</i> <i>et T</i> .	13.  ... <i>Laana</i> . <i>L</i> .
2.  ... <i>Naana</i> . <i>N</i> . <i>Nasal</i> .	8.  ... <i>Naana</i> . <i>N</i> .	14.  ... <i>Vaana</i> . <i>V</i> <i>Cons</i> .
3.  ... <i>Schaana</i> . <i>Sch</i> .	9.  ... <i>Paana</i> . <i>P</i> <i>et B</i> .	15.  ... <i>Raana</i> . <i>R</i> . <i>gras</i> .
4.  ... <i>Gnaana</i> . <i>Gn</i> .	10.  ... <i>Maana</i> . <i>M</i> .	16.  ... <i>Laana</i> . <i>L</i> . <i>grasse</i> .
5.  ... <i>Daana</i> . <i>D</i> <i>Angl</i> .	11.  ... <i>Jaana</i> . <i>J</i> <i>Cons</i> .	17.  ... <i>Raana</i> . <i>R</i> . <i>aspiré</i> .
6.  ... <i>Naana</i> . <i>N</i> . <i>gras</i> .	12.  ... <i>Raana</i> . <i>R</i> .	18.  ... <i>Naana</i> . <i>N</i> .

Liaison des Voyelles avec les Consonnes.

Outre les Voyelles initiales les Malabares ont encore d'autres Voyelles qui se lient avec les Consonnes au milieu des mots; il suffira des deux Exemples suivans pour en connoître la Figure et la disposition.

$K\check{a}$. $K\bar{a}$. $K\check{i}$. $K\bar{i}$. $K\check{o}u$. $K\bar{o}u$. $K\check{e}$. $K\bar{e}i$. $K\check{o}$. $K\bar{a}o\bar{u}$. $N\check{a}$. $N\bar{a}$.

க.கா.கீ.கீ.கு.குகே.ஹ.கோ.கௌ.நு.நூ.ய.

Leur dénomination dans les Ecoles Malabares est

<i>Ka'ana .</i>	<i>Ki'ina .</i>	<i>Kououna .</i>	<i>Ke'ena .</i>	<i>Kriena .</i>	<i>Ki'wena .</i>
<i>Ka'wena .</i>	<i>Ki'wena .</i>	<i>Kouawena .</i>	<i>Ke'wena .</i>	<i>Ki'ona .</i>	<i>Kouawena . &c.</i>

CHIFFRES.

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10.
க. உ. டு. ஈ. ஞ. தா. எ. ஞ. க. ய

11. 20. 30. 100. 200. 300. 500. 600. 1000.















யக. &c. உய. நுய. ம. உ ம. நும. (நம. சும. சூ


















Des Hauts rayes del.

Laurent Sculp.
Tome II. partie 2^{de}

DE L'IMPRIMERIE-CHAP. VI. *Pag. 584. bis.*
ALPHABET du THIBET ou BOUTAN.

N ^o . Figure. Val.	N ^o . Figure. Val.	N ^o . Figure. Val.	Nombres Cardinaux.		Voyelles.
Fig.	Nom.	Valeur.	Fig.	Nom.	Valeur.
1.  Ka.	11.  Ta.	21.  Ja.	9.  Tchik.	1.	 Kieu ... i
2.  Ka.	12.  Na.	22.  Za.	3.  Gu.	2.	 Grembou ... e
3.  Ka.	13.  Pa.	23.  A.	3.  Soum.	3.	 Xerou ... o
4.  Nga.	14.  Pa.	24.  Ya.	4.  Sai.	4.	 Schapten ou
5.  Tcha.	15.  Pa.	25.  Ra.	CC.  Nga.	5.	Exemples.
6.  Tcha.	16.  Ma.	26.  La.	6.  Truk.	6.	 K.
7.  Tcha.	17.  Tsa.	27.  Schia.	7.  Doua.	7.	 K.
8.  Gu.	18.  Tsa.	28.  Sa.	8.  Chia.	8.	 K.
9.  Ta.	19.  Tsa.	29.  Ah.	9.  Sou.	9.	 K.
10.  Ta.	20.  Ou.	30.  Ha.	90.  Tchoutampa.	10.	 K.
			99.  Tchoutchi.	11.	 P.
			900.  Gu.	100.	 P.
			9000.  Tongo pra.	1000.	 P.
			90000.  Tongo tak.	10000.	 P.

Outre ces Lettres, il y en a encore deux autres de permutation qui sont Yatac et Ratac. Yatac étant ajoutée aux lettres  ou  ou  ou  &c. et avec l'addition d'une voyelle  mou  pra &c. Ratac ajoutée aux lettres  ou  ou  sous les trois  ou  ou  ou  ou .

 mis sous quelque autre lettre se prononce ga. Ex.  au mot  prononce Kink              

(101)

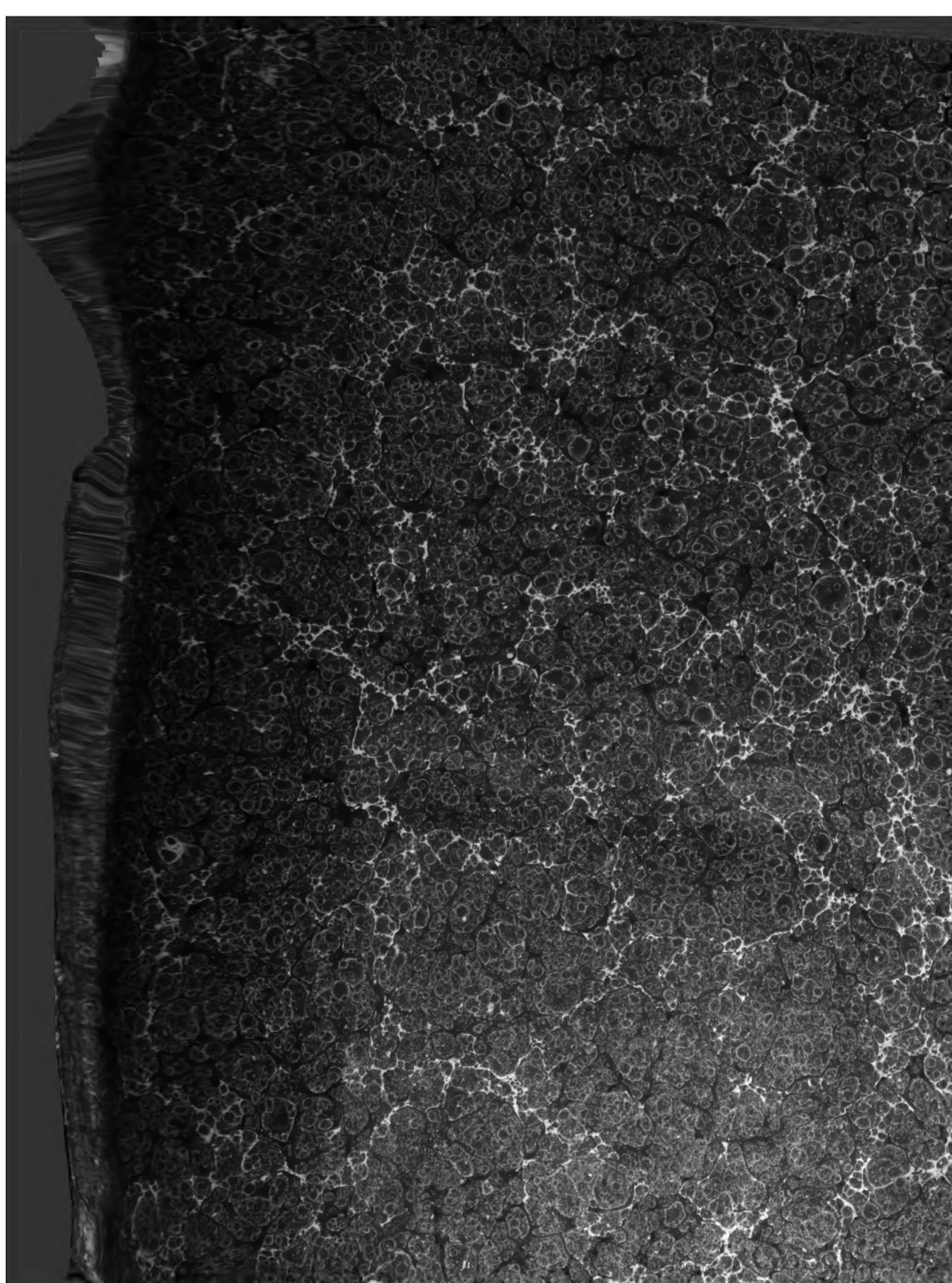
<36608394570012

<36608394570012

Bayer. Staatsbibliothek

4^o A. or. ~~43^m~~
498-2

Antoine



Ex bibliotheca
Steph. Quatremeri.

